جامعـة حلـوان
كلية التجارة وإدارة الأعمال
قسم العلوم السياسية

السياسـة الخارجيـة لإدارة كلينتـون تجـاه مصـر حالة معاهدة حظر الانتشار النووي (١٩٩٣-٢٠٠٠)

Clinton Administration Foreign Policy Towards Egypt Case of Nuclear Non Proliferation Treaty (1993-2000)

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية

إعـــداد
عبير محمد عاطف الغنـدور
مدرس مساعـد بالقسم

إشـــراف/
الأستاذ الدكتور/ السيد عليوه حسن
أستاذ العلوم السياسية
كلية التجارة وإدارة الأعمال
جامعة حلوان

يعتمـــد،،،

وكيل الكليـة للدراسـات العليـا والبحـوث

الأستاذ الدكتور/محمد عبد الحافظ غرس الدين

جامعـــة حلـــوان
كلية التجارة وإدارة الأعمال
قسم العلوم السياسية

تقييم رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية

اســـم الدارسة : عبير محمد عاطف الغنـــدور

عنوان الرسالة : السياســـة الخارجيـــة لإدارة كلينتـــون تجـــاه مصـــــر حالة معاهدة حظر الانتشار النووي (١٩٩٣ - ٢٠٠٠)

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ السيد عليوه حسن — مشرفا ورئيسا
أستاذ العلوم السياسية بالكلية

أ.د/ محمد سعد أبو عامود — عضواً
أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بالكلية

السفير الدكتور/ محمد إبراهيم شاكر — عضواً
رئيس المجلس المصري للشئون الخارجية

يعتمـــــد،،،

وكيل الكليـــة للدراســـات العليـــا والبحـــوث

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحافظ غرس الدين

جامعــة حلــوان
كلية التجارة وإدارة الأعمال
قسم العلوم السياسية

تقييم رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية

اســم الدارسة : عبير محمد عاطف الغنــدور

عنوان الرسالة : السياســة الخارجيــة لإدارة كلينتــون تجــاه مصــــر حالة معاهدة حظر الانتشار النووي (١٩٩٣ - ٢٠٠٠)

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ السيد عليوه حسن — مشرفا ورئيسا
أستاذ العلوم السياسية بالكلية

أ.د/ محمد سعد أبو عامود — عضوا
أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بالكلية

السفير الدكتور/ محمد إبراهيم شاكر — عضوا
رئيس المجلس المصري للشئون الخارجية

يعتمـــد،،،

وكيل الكليــة للدراســات العليــا والبحــوث

إهـــداء

إلى زوجي...

إلى ابني...

إلى أبي وأمي...

إلى أخوتي...

إعزازاً وتقديراً...

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر والتقدير والاعتراف بالجميل لأستاذي القدير الأستاذ الدكتور/ **السيد عليوه حسن**، أستاذ العلوم السياسية بالكلية، لقبوله الإشراف على هذا العمل، ولما منحه لي من وقت وما بذله من جهد وافر، وما قدمه لي من نصائح وتوجيهات، كان لها أبلغ الأثر في إخراج هذا البحث بالصورة التي انتهت إليها.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بوافر الشكر وجزيل الامتنان إلى الأستاذ الدكتور/ **محمد سعد أبو عامود**، رئيس قسم العلوم السياسية بالكلية لقبول سيادته المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة.

ويطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والاحترام إلى السفير الدكتور/ **محمد إبراهيم شاكر**، رئيس المجلس المصري للشئون الخارجية، لتشريفه لي بالمشاركة في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة بالرغم من مشاغله العديدة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد الأستاذ/ **عمرو مكرم طنطاوي** الباحث الاقتصادي بقطاع التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة بوزارة الخارجية، على ما قدمه لي من مساعدات عديدة وعون مخلص أثناء إعداد هذا البحث.

كما أدين بالشكر الجزيل إلى السيدة الأستاذة/ **علياء سمير برهان**، السكرتير الثالث بوزارة الخارجية لما قدمته لي من عون صادق ومساعدة كريمة.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والثناء لجميع أساتذتي الأفاضل بقسم العلوم السياسية على تشجيعهم المستمر لي، ولما قدموه لي من مساعدات فلهم جميعاً كل الشكر والتقدير

محتويات الرسالة

العنوان	رقم الصفحة
مقدمة	١-١١
التعريف بالمشكلة البحثية وتحديدها	١
أسباب اختيار المشكلة البحثية	٢
الأسئلة البحثية	٣
منهاجيه الدراسة	٤
الدراسات السابقة	٦
تقسيم الدراسة	٨
الفصل الأول **المحددات الداخلية للسياسة الأمريكية تجاه معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية**	١٢-٧٠
المبحث الأول: التعريف بعملية صنع وإدارة السياسة الخارجية الأمريكية	١٣
المبحث الثاني: تركيبة إدارة كلينتون والعلاقة بين الأجهزة الرئاسية المختلفة تجاه قضية حظر الانتشار النووي وضبط التسلح	٣٢
المبحث الثالث: الرأي العام الأمريكي وقضايا حظر الانتشار النووي	٥٥
الفصل الثاني **عملية صنع وإدارة السياسة الخارجية الأمريكية خلال إدارتي كلينتون الأولى والثانية**	٧١-٢٦١
المبحث الأول: دور الرئاسة	٧٣
أولاً: تصورات الرئاسة عن التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية	٧٤
ثانياً: . تصورات الرئاسة عن معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية	٩٧

ثالثاً: تصورات الرئاسة عن معاهدة حظر إنتاج وتخزين المواد الانشطارية التي تستخدم في صنع القنابل النووية وباقي الأشكال الأخرى من المتفجرات النووية ١٣٢

رابعاً: تصورات الرئاسة عن الضمانات الأمنية للدول غير النووية الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ١٤٤

خامساً: تصورات الرئاسة عن قضية ضبط التسلح وخاصة البرنامج الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية ١٥٥

سادساً: تصورات الرئاسة عـــن التفجيرات النـــووية التي قامت بها كل من الهند وباكستان ١٦٨

المبحث الثاني: دور الكونجرس ١٧٩

أولاً: تصورات الكونجرس عن معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية ١٨٠

ثانياً: تصورات الكونجرس عن معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية ١٩٨

ثالثاً: تصورات الكونجرس عن قضية ضبط التسلح وخاصة البرنامج الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية ٢١٩

رابعاً: تصورات الكونجرس عن التفجيرات النووية التي قامت بها كل من الهند وباكستان ٢٣٧

خامساً: تصورات الكونجرس عن برنامج المساعدات الأمريكية لمصر ٢٤٨

الفصل الثالث
مضمون السياسة الأمريكية تجاه مصر خلال إدارتي كلينتون الأولى والثانية ٢٦٢-٣٣٤

المبحث الأول: سياسة إدارتي كلينتون الأولى والثانية تجاه برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر ٢٦٣

المبحث الثاني: سياسة إدارتي كلينتون الأولى والثانية تجاه برنامج الشراكة المصرية الأمريكية ٢٩١

المبحث الثالث: سياسة إدارتي كلينتون الأولى والثانية في مجال التعاون الإستراتيجي مع مصر ٣٠٩

المبحث الرابع: سياسة إدارتي كلينتون الأولى والثانية تجاه الاستثمارات الأمريكية المباشرة داخل مصر وحجم التجارة بين مصر والولايات المتحدة ٣٢٢

الفصل الرابع ٣٣٥-٣٧٢

المحددات الخارجية للسياسة الأمريكية تجاه معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

المبحث الأول: مواقف الدول النووية الأعضاء في مجلس الأمن من موضوع التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ٣٣٦

المبحث الثاني: مواقف بعض الدول غير النووية من موضوع التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ٣٥١

الفصل الخامس ٣٧٣-٤٣٠

الدور المصري كمحدد للسياسة الأمريكية تجاه قضية حظر الانتشار النووي

المبحث الأول: الدور الذي قامت به مصر في الفتـــرة السابقة على انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ ٣٧٤

المبحث الثاني: مواقف القوى السياسية في مصر تجاه قضية التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ٤٠١

المبحث الثالث: المواقف الرسمية التي اتخذتها مصر داخل اللجان التحضيرية الثلاث السابقة على انعقاد مؤتمر المراجعة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ حتى انعقاد مؤتمر المراجعة عام ٢٠٠٠ ... ٤٠٨-٤٣٠

النتائج التي توصلت إليها الدراسة ... ٤٣١-٤٣٩

توصيات الدراسة ... ٤٤٠-٤٤٠

الأشكال البيانية ... ٤٤١-٤٤٣

شكل رقم (١) برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٠ ... ٤٤١

شكل رقم (٢) عدد الشركات الأمريكية العاملة في مصر حتى نهاية عام ١٩٩٩-٢٠٠٠ ... ٤٤١

شكل رقم (٣) مشاركة الشركات الأمريكية في رأس مال الشركات المصرية حتى نهاية عام ١٩٩٩-٢٠٠٠ ... ٤٤٢

شكل رقم (٤) نسبة مشاركة الشركات الأمريكية في رأس مال الشركات المصرية حتى نهاية عام ١٩٩٩-٢٠٠٠ ... ٤٤٢

شكل رقم (٥) حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة داخل مصر خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٠ ... ٤٤٣

شكل رقم (٦) حجم التبادل التجاري بين مصر والولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٠ ... ٤٤٣

قائمة المراجع ... ٤٤٤-٤٧٨

المراجع العربية ... ٤٤٤

المراجع الأجنبية ... ٤٥٣

ملاحق الدراسة ... 1 - 4

مقدمة

أولاً: التعريف بالمشكلة البحثية وتحديدها:

تعالج هذه الدراسة توجهات إدارتي كلينتون الأولى والثانية تجاه مصر، خلال الفترة من (١٩٩٣-٢٠٠٠)، وذلك فيما يتعلق بموضوع التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، خلال فتره زمنية محددة هي فترتي إدارة كلينتون الأولى والثانية، لبيان مدى وجود اختلاف من عدمه بين رؤية إدارة كلينتون ورؤية مصر لهذه القضية، سواء قبيل انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة النووية عام ١٩٩٥، أو قبيل انعقاد مؤتمر المراجعة الذي عقد عام ٢٠٠٠. آخذاً في الاعتبار أن أهداف السياسة الخارجية لأية وحدة دولية، تتميز بالتغير المستمر، وفقاً لتغير المصالح أو تغير أولويات السياسة الخارجية، والطرق والوسائل التي يمكن من خلالها قيام الوحدة الدولية بتحقيق أهدافها.

وإذا كانت كل من مصر والولايات المتحدة، قد اتفقتا على أن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، هي محور وركيزة الأمن والسلام في العالم، إلا إن كلتا الدولتين قد اختلفتا بشكل واضح بصدد موضوع ربط تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى بانضمام إسرائيل إليها.

فقد قام التصور المصري لموضوع التمديد اللانهائي، وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، على ضرورة انضمام إسرائيل إلى تلك المعاهدة، انطلاقاً من أن الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، يعتمد إلى حد كبير على موضوع السيطرة على الأسلحة النووية، التي تشكل تهديداً خطيراً على الاستقرار الإقليمي، باعتبار إسرائيل هي الدولة النووية الوحيدة في المنطقة.

أما الولايات المتحدة فقد رفضت مطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، أو حتى مطالبتها بالتخلص من أسلحتها النووية، شأنها في ذلك شأن الإدارات الأمريكية السابقة، وأيدت قرار التمديد اللانهائي وغير المشروط للمعاهدة النووية، انطلاقاً من أن ذلك يحقق الاستقرار للمعاهدة، ويشجع الدول غير المنضمة إليها وعلى رأسها إسرائيل على الانضمام إليها.

وهذه الدراسة تركز على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذه المعاهدة تمثل جوهر النظام الدولي لحظر الانتشار النووي، الذي يتشكل من اتفاقيات ثنائية ونظم متعددة الأطراف ومعاهدات إقليمية، لا سيما وأنها كانت من أولى الاتفاقيات الأساسية الشاملة المتصلة بضبط التسلح النووي خلال فترة الحرب الباردة.

كما أن حرب الخليج الثانية قد كشفت عن حقيقة هامة، وهي أن وجود السلاح النووي أو أي سلاح فوق تقليدي (كيماوي/ بيولوجي)، لدى أية قوى إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، من شأنه أن يجعل تدخل القوى الكبرى في المنطقة عسكرياً، اعتماداً على الأسلحة التقليدية أمراً صعباً - إن لم يكن مستحيلاً - خاصة وأن الدول الصناعية لم تعد هي وحدها المحتكرة لأنظمة إيصال الأسلحة طويلة

المـدى، بل إن بعض دول المنطقة أضحت تمتلك هي الأخرى أنظمة إيصال طويلـة المدى، ولديها المقدرة على تسليحها بأسلحة الدمار الشامل.

ثانياً: أسباب اختيار المشكلة البحثية:

ترجـع أهميـة الدراسـة إلـى عـدة اعتبـارات أساسيـة هـي:

- إنها تقوم بدراسة توجهات السياسة الخارجية لقوى عظمى تجاه دولة إقليمية كبرى
- تنتمي من الناحية الجغرافية إلى منطقة الشرق الأوسط، التي تعد من بين أهم النظم الفرعية التي أثارت وما زالت تثير النقاش والجدل، حـول احتمـالات ودرجـة الانتشار النووي بين أطرافها وحول عواقبه على مصر، ومستقبل هذه المنطقة الساخنة من مناطق العالم الثالث- فيما يتعلق بموضوع حظي باهتمام كافة قـادة دول العـالم، وكان مثار جدل طويل في الفترة السابقة على انعقاد مؤتمر الاسـتعراض والتمديـد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥، ودراسة أثر ذلـك علـى مسـار العلاقات المصرية-الأمريكية.

آخذاً في الاعتبار أن العلاقات الوطيدة بين مصر والولايات المتحدة، مبنية علـى المصالح والالتزامات المشتركة، التي تتضمن تحقيـق سـلام شـامل بيـن العـرب وإسرائيل، وحماية حقول النفط وتحقيق الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

وقد جاء اختيار مصر بوصفها دولة إقليمية كبرى في المنطقة، استطاعت أن تستقطب المزاج الشعبي في مصر والمزاج العربي والإسلامي خارجها، من خلال شن حملة واسعة النطاق، هدفت إلى ربط موافقة بلدان العالم الثالث على قرار التمديد إلـى أجل غير مسمى لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بانضمام إسرائيل إلـي هـذه المعاهدة وإخضاع منشآتها لنظام الضمانات النووية، التابع للوكالـة الدوليـة للطاقـة الذرية. كذلك ربط موقف إسرائيل من المعاهـدة النـووية، بالمفاوضـات السـلمية المتعددة الأطراف، استناداً إلى أن التعثر في أي مسار من المسارات السلمية، يؤثـر سلباً على عملية السلام برمتها باعتبار المشكلة النـووية تشكل عائقاً أمـام التعـاون الإقليمي. كما استطاعت مصـر أن تسلط الضـوء علـى المخـاطر الإسـتراتيجية للموضوع النووي الإسرائيلي، الذي يهدد مستقبل الأمن في المنطقة ومستقبل عمليـة السلام فيها والذي من شأنه إطلاق سباق التسلح النووي فـي منطقة الشرق الأوسط.

- حداثة موضوع الدراسة، إذ إنه يدرس توجهات السياسة الخارجية لإدارة كلينتـون تجاه مصر، فيما يتعلق بموضوع التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعـاهدة حظـر انتشار الأسلحة النووية، ومن ثم يلقي الضوء على التغيرات أو الاستمرارية لسياسـة الإدارة الأمريكية، تجاه عـدد من القضايا مثار الاهتمام المشترك بين البلدين، مثـل برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر، وبرنامج الشراكة المصرية الأمريكية والتعاون الإستراتيجي بين البلدين.
- إن الولايات المتحدة قد ربطتها مع مصر علاقات تعاون متميزة، منذ قيـام مصـر بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، والتي أضحت مصر بمقتضاها أحـد محـاور ارتكـاز السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وبمثابة شـريك اسـتراتيجي للولايـات المتحدة في هذه المنطقة.

- اهتمام الباحثة بالتعرف على كيفية صنع وإدارة السياسة الخارجية الأمريكية، ورصد التغييرات التي طرأت علي هذه السياسية تجاه مصر، خصوصاً وأن عدداً كبيراً من الأدبيات السابقة التي تناولت موضوع السياسة الأمريكية، لإدارة كلينتون تجاه مصر خلال الفترة موضع الدراسة، قد عالجت نقاطاً جزئية، مثل موضوع الصراع العربي-الإسرائيلي أو معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، أو قامت بالسرد التاريخي لمواقف الحكومة المصرية، من قضية إزالة أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة، ولكنها لم تعالج موضوع الدراسة بشكل واف.

ثالثاً: الأسئلة البحثية:

تقوم هذه الدراسة بطرح عدد من الأسئلة البحثية وتحاول الإجابة عنها وهذه الأسئلة تتمثل فيما يلي:

- هل حدث تباين في إدراكات كل من الكونجرس، وإدارة كلينتون تجاه موضوع حظر الانتشار النووي والقضايا الأخرى المتعلقة به؟.
- هل كان للموقف المصري المتشدد، من موضوع انضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وما ترتب عليه من توتر في العلاقات الثنائية بين البلدين، تأثيره الواضح على العلاقات المصرية-الأمريكية. أم أن الخلاف الكبير في المواقف بين كل من مصر والولايات المتحدة، لم ينتج عنه أثراً ملموساً في العلاقات الاستراتيجية بين البلدين؟.
- هل الأزمات المصرية-الإسرائيلية أكثر تأثيراً، على العلاقات المصرية-الأمريكية من الخلاف بين البلدين حول معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية؟. وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فإلى أي مدى زمني سوف يظل هذا التأثير قائم. وهل ثارت خلافات بالفعل بين كل من مصر والولايات المتحدة، سواء داخل اللجان التحضيرية الثلاث السابقة على انعقاد مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٠ أو خلال انعقاد المؤتمر عام ٢٠٠٠؟.
- هل حدث تطور في أبعاد السياسة المصرية تجاه الخيار النووي الإسرائيلي، وذلك على مستوى توجه القيادة السياسية المصرية؟ بمعنى إدراكات القيادة السياسية لحقيقة أهداف وقدرات البرنامج النووي الإسرائيلي.
- هل نجحت جهود الولايات المتحدة في الحد من انتشار الأسلحة النووية؟ خاصة وأن جهودها الرامية إلى الحد من الانتشار لم تمنع كلا من الهند وباكستان من إجراء تجاربهما النووية. وإذا كانت الإجابة بالنفي، فهل نستطيع القول بأن الولايات المتحدة على استعداد لقبول فشل سياساتها، الرامية إلى الحد من الانتشار النووي - وفقاً لأهداف معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية - في منطقة الشرق الأوسط كما قبلت ذلك في القارة الآسيوية. أم أنها قد تلجأ إلى استخدام القوة العسكرية، لفرض الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في هذه المنطقة، أو تستمر في انتهاج سياساتها المتعلقة بممارسة الضغوط على دول المنطقة لمنعها من حيازة الخيار النووي، لا

سيما أن موضوع حظر الانتشار النووي، جاء على قمة أولويات برنامج عمـل إدارة كلينتون وفقاً لبرنامج تحديد السياسة النـووية لإدارة كلينتون، الذي تم الإعلان عنـه عـام ١٩٩٣ لتحديد الملامـح الرئيسية لوضع الأمـن القـومي الأمـريكي في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة.

رابعاً: منهاجيـه الدراسـة:

ويتضمن الاقتراب الذي تعتمد عليه هـذه الدراسة وأدوات جمـع البيانات ومصـادر تلك البيانـات.

(١) المنهج:

تعتمد هذه الدراسة في تحليلها للسياسة الأمريكية لإدارة كلينتون تجاه مصـر، فيما يتعلق بموضوع التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسـلحة النووية، على نظرية النظام الدولي لتفسير وتحليل سياسة الولايات المتحدة في مجـال حظر الانتشار النووي.

وتعرف هذه النظرية النظام الدولي بأنـــه مجموعـة القواعـد والأعـراف والإجراءات والمصالح والقيم المشتركة، التي تقوم على أساس مؤسسي، والتي تتفـق عليها الدول تجاه قضية معينة. وهذا النظام الدولي لا يلعب دوراً في القضايـا التـي يمكن للدول أن تحقق مصالحها داخله بشكل مباشر، من خلال قيامها بممارسة تـأثير من جانب واحد. لذلك فإن هذا النظام الدولي ينشأ عندما ترغب الدول في إنشاء أطـر مؤسسية، تتسم بصفة الاستقرار للتنسيق بين مواقف مختلف الدول الأطراف، في هـذا النظام الدولي تقوم على التعاون والاعتماد المتبادل، وتسهيل الحصول على مكاسـب متبادلة وخفـض فرص قيـام أية دولة بالتحايل على هذا النظام الدولي.

وتزداد فرص وجود أي نظام في لحظات تحول نظام دولي آخر، عندما يوجد مهيمن تنخفض قدراته ويتوارى، وفي المقابل يوجد مهيمن جديد صاعد يبدأ في إنشاء نظام دولي في منطقة معينة، وذلك "وفقاً لنظرية استقرار المهيمن". وقد تكون هنـاك معارضة من جانب قوى كبرى ومتوسطة لهذا النظام الناشئ، ولكن بمـرور الوقـت وبرسوخ النظام الجديد يتضح لغير الراغبين في هذا النظام، أن وجود هذا النظام يحقق مصلحتهم ولذلك يبدأون في اتخاذ القرار بالانضمام إلى هذا النظام الدولي.

وعند دراسة النظـام الدولي لحظر الانتشـار من منظور نظرية النظام الدولي، تبيـن أن هذا النظام الدولي يحتوي على معيارين متناقضين هما معيـار حظـر الانتشـار ومعيار نزع التسلح. فإذا كانت الدول النووية قد قامت بإنشاء ترتيبات مؤسسية مثـل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإجراءات عملية مثل نظام الضمانات النوويـة التـابع للوكالة الدولية، أو البروتوكول النموذجي، أو المنظمة الدولية التي تم إنشاؤها فـي إطار معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، والمنظمة الدوليـة التـي تـم إنشاؤها في إطار معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية، أو نظـام ضبـط انتشـار تكنولوجيا الصواريخ الباليستية، لتعزيز نظام حظر الانتشار، فإن هذه الدول لم تبـادر بإنشاء أية ترتيبات مؤسسية أو إجراءات عملية، أو حتى لجان لوضع أطر مؤسسـية لتعزيز نظام نزع التسلح، والخطوة الوحيدة التي تمت في إطار نزع التسـلح كـانت

اتفاقيات خفض التسلح التي تمـت بيـن الولايات المتحـدة والاتحاد السوفيتي السابق ثم روسيا لاحقاً لتخفيض حجم الترسانة النووية التي بحوزة البلدين[1].

(٢) أدوات جمع البيانات:

تم الاعتماد على منهج تحليل المضمون وكذلك الاعتماد على تحليل الوثـائق والبيانات التجميعية.

(٣) مصادر جمع وتوليد البيانات:

- المصـادر الأوليـة وتصريحـات المسئوليـن الرسمييـن:

تم الاستعانة بعدد من الوثائق التي تصدرهـا المؤسسـات التنفيذيـة والتشـريعية الأمريكية وهي كالتالي:

-US Department of State Dispatch
-White House Press Release
-Department of State Press Release
-Conference on Disarmament Papers
-USAID Files on American Economic Assistance to Egypt
-Congress Quarterly Weekly Report
-Congressional Quarterly Almanac

وفيما يتعلق بتصريحات المسئولين الأمريكيين، فإنه تم تحليل تصريحات المسئوليـن الأمريكييـن وهـم:

- الرئيس كلينتون (التصريحات والخطب الهامة).
- تصريحات مدير الوكالة الأمريكية للحد من التسلح ونزع السلاح خـلال إدارتـي كلينتون الأولى والثانية.
- تصريحات وزير الخارجية الأمريكي خلال إدارتي كلينتون الأولى والثانية.
- تصريحات وزير الدفاع الأمريكي خلال إدارتي كلينتون الأولى والثانية.
- تصريحات رؤساء اللجان الفرعية للجنة العلاقات الخارجيـة بمجلسـي الشـيوخ والنواب.
- تصريحات رئيس بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالقاهرة.

---

1 - Joshua S. Goldstein, **International Relations.** Harper Collins College Publishers, Second Edition, 1996, p. p. 95-8, p. 102.

- المصادر المكتبية:

وتشمل تلك الكتب والدوريات السياسية المتخصصة، والرسائل العلمية التي تناولت موضوع الدراسة، بشكل غير مباشر أو التي عالجت فصول أو أجزاء منها موضوع الدراسة بشكل مباشر والمعلومات المتاحة عبر شبكة المعلومات (الإنترنت).

- التحليلات الصحفية:

تم تحليل المادة الصحفية التي تغطي موضوع الدراسة، سواء تلك الصادرة في الصحافة اليومية أو المجلات الأسبوعية، للحصول على المادة العلمية ذات الصلة بصورة مباشرة بموضوع سياسة إدارة كلينتون تجاه مصر خلال الفترة موضوع الدراسة.

خامساً: أهم الدراسات السابقة:

تناولت دراسة "Cimbala"[1] بعنوان إدارة كلينتون في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة السياسة الدفاعية لإدارة كلينتون مع إجراء تقييم للإستراتيجية الدفاعية لإدارة كلينتون التي تم الإعلان عنها عام ١٩٩٣ . وقد أوضحت هذه الدراسة حجم الاختلاف بين استراتيجية كلينتون والاستراتيجية الدفاعية لإدارة بوش التي كان قد أعلن عنها بعد انتهاء حرب الخليج الثانية.

كما تطرقت الدراسة إلى مناقشة السياسة النووية لإدارة كلينتون في ضوء التقرير الذي قدمه آسبن وزير الدفاع الأمريكي آنذاك عن تصورات الإدارة عن قضايا حظر الانتشار النووي والحد من التسلح والمفهوم الجديد الذي طرحه آسبن عن "مبادرة الانتشار المضاد". كما تناولت الدراسة الخلاف الذي دار داخل إدارة كلينتون بصدد معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية والذي ثار بين وزارة الدفاع من جانب والوكالة الأمريكية للحد من التسلح ونزع السلاح من جانب آخر. فضلاً عن تناول الفرص والتحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام التي قد تقوم بها الولايات المتحدة في المستقبل في مناطق الصراعات الإقليمية والتكاليف المالية التي سوف تتكبدها ميزانية الدفاع نتيجة التوسع في حجم هذه العمليات.

أما دراسة "Cozic"[2] بعنوان الآراء المتباينة بصدد قضية حظر الانتشار النووي، فقد تناولت قضية انتشار الأسلحة النووية والآثار السلبية الناجمة عن حيازة بعض دول منطقة الشرق الأوسط لهذا السلاح والأدوات الكفيلة بتدعيم نظام حظر الانتشار النووي خاصة في ظل عدم انضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

---

1 –Stephen J., Cimbala, **Clinton and Post Cold War.** Praeger: Westport, Connecticut, London, 1996.

2 - Charles P., Cozic, **Nuclear Proliferation: Opposing Viewpoints.** San Diego, CA: Greenhaven Press, Inc, 1992.

كما استعرضت الدراسة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ومدى فاعلية هذه المعاهدة في نزع التسلح النووي والتوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية خصوصاً وأن الطبيعة التمييزية لهذه المعاهدة تفرق عمداً بين الدول النووية والدول غير النووية، مما يجعل انفراد قلة من الدول بامتلاك الأسلحة النووية أمراً أبدياً ويضفي صفة الشرعية على الأسلحة النووية في حد ذاتها. واستعرضت الدراسة كذلك معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية بوصفها أحد الأدوات الهامة التي يمكن من خلالها إنشاء نظام فعال وشامل لحظر الانتشار النووي.
وتناولت الدراسة أيضاً الإجراءات التي قامت بها الولايات المتحدة لتدعيم نظام حظر الانتشار خصوصاً وأن رؤية الولايات المتحدة لمصادر التهديد القائمة في البيئة الدولية قامت على أساس ضرورة الاهتمام بالتهديدات القادمة من دول العالم الثالث وبالذات تلك التهديدات النابعة من امتلاك العديد من هذه الدول لترسانات عسكرية ضخمة فيما يمكن أن يتحول إلى مصدر خطير لإخلال بالأمن والاستقرار الإقليميين في مناطق العالم الثالث حال امتلاك هذه البلدان للسلاح النووي.

أما دراسة " الحديني" [1] بعنوان معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية فقد تناولت الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية مع إلقاء الضوء على التحفظات التي أوردتها الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية على تلك المعاهدة وذلك خلال كافة المؤتمرات الاستعراضية التي تم عقدها لمراجعة سير العمل بالمعاهدة.
كما تناولت هذه الدراسة موضوع ضمانات الأمن سواء ضمانات الأمن السلبية التي طالما طالبت بها الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية خاصة وأن تلك الدول قد رأت ضرورة أن تكون هذه الضمانات الأمنية السلبية في إطار معاهدة دولية متعددة الأطراف وذات شروط قانونية ملزمة أو ضمانات الأمن الأحادية التي أيدتها الدول النووية والتي تدور حول تعهد تلك الدول بالامتناع عن استعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية إلا إذا بادرتها الأخيرة بالعدوان بالسلاح نفسه. فضلاً عن استعراض وسائل الرقابة والتحقق التي تقوم بها الوكالة الدولية سواء تلك التي يتم إجرائها عن طريق عقد اتفاقيات ثنائية أو جماعية تسمح بالتحقق المتبادل أو التفتيش بمختلف الوسائل أو إخضاع المنشآت النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية.
وقد تطرقت هذه الدراسة إلى موضوع إنشاء مناطق إقليمية محددة خالية من السلاح النووي كأداة لضمان أمن الدول التي تقع في إقليم جغرافي معين لمواجهة استخدام هذا السلاح أو التهديد به وجدوى إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط وذلك في ضوء رفض إسرائيل الانضمام إلى اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية وامتناعها عن إخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية.

---

[1] – خليل إسماعيل الحديني، "معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية: المسار والمستقبل في ضوء المؤتمر الاستعراضي الرابع". **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (١٧٥)، ١٩٩٣/٩.

وقد أوضحت دراسة "كارم"[1] بعنوان أضواء على الموقف المصري من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية فقد تناولت الموقف المصري من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والذي نادى بضرورة أن تتضمن هذه المعاهدة كل من الهند وباكستان وإسرائيل وأهمية الاهتمام بمسألة ضمانات الأمن الفعالة لضحايا العدوان النووي حيث رأت مصر أن الضمانات المقترحة من الولايات المتحدة حينذاك ليست كافية وطلبت بدلاً من ذلك أن تصاغ تلك الضمانات في صورة تعهد ملزم من الدول النووية بالأخذ في الاعتبار بأن التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية الأطراف في المعاهدة يعتبر سبباً كافياً لمنع أو للرد بالمثل ضد العدوان النووي كإجراء من إجراءات الأمن الجماعي.

كما تطرقت الدراسة إلى مبادرة مصر لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل والموقف المصري من قرار تمديد المعاهدة لأجل غير مسمى والمبادئ التي أعلنت عنها مصر كشرط مسبق للحد من التسلح في منطقة الشرق الأوسط.

أما دراسة "طلال عتريس"[2] فقد تناولت الموقف المصري المتشدد من موضوع انضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والآثار السلبية التي ترتبت على هذا الموقف لا سيما على صعيد العلاقات المصرية الأمريكية. وقد تطرقت هذه الدراسة إلى الضغوط الأمريكية المباشرة التي اتخذتها الولايات المتحدة لإقناع مصر بعدم معارضة قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة.

سادساً: تقسيم الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى خمسة فصول وعدة مباحث، وتتمثل هذه الفصول وتلك المباحث فيما يلي:

الفصل الأول، يدرس المحددات الداخلية للسياسة الأمريكية، تجاه معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، سواء خلال الفترة السابقة على انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة، أو الفترة السابقة على انعقاد مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٠ وينقسم هذا الفصل إلى فصل تمهيدي ومبحثين.

المبحث الأول، وفيه تم تناول تركيبة إدارة كلينتون نفسها، والعلاقة بين الإدارة الأمريكية وكل من الوكالة الأمريكية، للحد من التسلح ونزع السلاح ووزارة الطاقة ووزارتي الدفاع والخارجية، لبيان رؤية هذه الأجهزة لقضية حظر الانتشار النووي ونزع التسلح.

المبحث الثاني، وفيه تم دراسة الرأي العام الأمريكي كمحدد من محددات السياسة الأمريكية، تجاه موضوع التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، خصوصاً وأن الرأي العام أصبح يمارس دوراً هاماً في الديمقراطيات

---

١ – محمود كارم، "أضواء على الموقف المصري من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية". السياسة الدولية، العدد (١٢٠)، أبريل ١٩٩٥.

٢ – طلال عتريس، "الملف النووي والسلام". شئون الأوسط، العدد (٤١)، يونيو ١٩٩٥.

الغربية، وأصبح صانع القرار السياسي يضع في اعتباره اتجاهات وتفضيلات هذا الرأي العام، عند القيام بصياغة برنامج السياسة الخارجية.

الفصل الثاني، فقد تناول بالدراسة عملية صنع وإدارة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مصر، من خلال دراسة مواقف كل من الإدارة الأمريكية والكونجرس، تجاه عدد من قضايا حظر الانتشار التي كانت مثار جدل بين مصر والولايات المتحدة، سواء قبيل انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة عام ١٩٩٥، أو انعقاد مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٠ وذلك للوقوف على مدى وجود تباين إدراكي من عدمه، في التصورات الخاصة بالمؤسسة التنفيذية والتشريعية، تجاه موضوع التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وعدد من قضايا حظر الانتشار الأخرى وهي:

١. معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية. فبينما طالبت مصر بضرورة التوصل إلى معاهدة عالمية للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية- دون أن تتضمن هذه المعاهدة أي مواد للاستثناءات- قبل اتخاذ أي قرار بصدد التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وطالبت بضرورة قيام الدول النووية بتعليق جميع تجاربها النووية، والإختبارية لحين التوصل إلى هذه المعاهدة، إلا أن الولايات المتحدة رأت أن يتم التفاوض في هذه المعاهدة بعد الموافقة على قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة النووية.

٢. معاهدة حظر إنتاج وتخزين المواد الإنشطارية، التي تستخدم في إنتاج القنابل النووية وباقي الأشكال الأخرى من المتفجرات النووية. فبينما طالبت مصر بضرورة الربط بين المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى معاهدة عالمية، لوقف إنتاج المواد الإنشطارية وقضايا أخرى، مثل نزع التسلح النووي، والتزام الدول النووية بوضع برنامج زمني، للتخلص نهائياً من الأسلحة النووية، وإخضاع المخزون الذي بحوزة الدول النووية من هذه المواد الإنشطارية لنظام التحقق والرقابة المزمع إنشاؤه في نطاق هذه المعاهدة، فقد رفضت الإدارة الأمريكية ربط التوصل إلى معاهدة لحظر إنتاج المواد الإنشطارية، بما تقوم به الدول النووية على صعيد نزع التسلح النووي، على اعتبار أن موضوع نزع التسلح النووي، يتعين مناقشته في إطار المفاوضات الثنائية لخفض التسلح التي تتم بين الولايات المتحدة وروسيا، وليس في إطار مؤتمر نزع التسلح.

٣. الضمانات الأمنية للدول غير النووية. فقد طالبت مصر أن تكون الضمانات الأمنية السلبية، في إطار معاهدة دولية متعددة الأطراف، وذات شروط قانونية ملزمة تمنع استخدام، أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية، تحت أي ظرف من الظروف ضد الدول غير النووية، الأطراف في المعاهدة النووية، لضمان أمن هذه الدول، بينما رأت الولايات المتحدة ضرورة أن تكون الضمانات السلبية ضمن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

٤. إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، فبينما اتفقت كل من مصر والولايات المتحدة، على أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، يعد بمثابة أولى الضرورات الأساسية

لتحقيق هـدف إزالة أسلحة الدمـار الشامـل، لأن الأمـن لا يمكـن أن يتعـزز بتكديس السـلاح، أو بحيازة أسلحة الدمار الشامل، كما أن السـلام فـي الشـرق الأوسط يلزم تدعيمه باتخاذ إجراءات للحد من التسلح. إلا أن مصر رأت ضـرورة انضمام إسرائيل إلى المعاهـدة النوويـة، وإخضاع كافة منشآتها النوويـة لنظـام الضمانات النووية، التابع للوكالة الدولية على اعتبار أن نـزع السـلاح النـووي في الشـرق الأوسط، يعـد جزءاً لا يتجزأ مـن عملية السلام وليس خطوة لاحقة عليها.

٥. أما الولايات المتحـدة فقد رأت أن هدف إزالـة أسلحة الدمار الشامل مـن الشرق الأوسط، لا يمكـن تحقيقـه إلا على المـدى الطويـل، لذلـك لا ينبغـي الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وقد جاء القرار الخاص بمنطقة الشـرق الأوسط الذي اسـتصدره مؤتمـر الاسـتعراض والتمديد للمعاهدة عام ١٩٩٥، ليتوافق مـع وجهه نظـر الإدارة الأمريكية حيث لم يطالب القرار صراحة إسرائيل بالانضمام إلى المعاهدة النووية.

٦. مسألـة انضمام إسرائيل إلى معاهـدة حظر انتشار الأسلحة النـووية، التي تم طرحها قبيل انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهـدة عام ١٩٩٥، وقـامت مصر بإثارتها داخل اللجان التحضيرية الثلاث السابقة، علـى انعقـاد مؤتمـر المراجعة لعـام ٢٠٠٠ وخلال انعقاد مؤتمر المراجعة عام ٢٠٠٠.

٧. مسألة التفجيرات النووية التي قامت بها كل من الهند وباكستان، خصوصـاً وأن كلا الدولتين لم ينضما إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النـووية، فالهند كانت قد رفضت الموافقـة على قرار التمديد اللانـهائي وغـير المشـروط للمعـاهدة، واقترحت حينذاك عقد معاهدة جديدة – حال انقضاء أجل المعاهـدة النووية عـام ١٩٩٥ – تتعهـد بمقتضاها الدول الحائـزة على السلاح النـووي، بإزالـة كافـة أسلحتهـا النووية في موعـد لا يتجاوز عام ٢٠١٠، مقابـل التزام الـدول غيـر الحائـزة على السلاح النووي بعـدم تخطي عتبـة القـدرة النوويـة. أما باكستان فقد ربطت مواقفها من هذه المعاهدة بمواقف الهند.

الفصل الثالث: فيدرس مضمون السياسة الأمريكيـة لإدارتي كلينتون الأولى والثانيـة تجاه مصر وينقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث.

المبحث الأول، وفيه تم دراسة برنامـج المساعدات الاقتصاديـة الأمريكيـة لمصر خلال الفترة موضع الدراسة وبيان أوجه التغيير الذي طرأ على هذا البرنامج.

المبحث الثاني، وفيه تم دراسة برنامـج الشراكة المصريـة الأمريكيـة وأهداف هذا البرنامج والإطار المؤسسي له.

المبحث الثالث، وفيه تم دراسة مجالات التعاون العسكري بين كل من مصـر والولايات المتحدة خلال الفترة موضع الدراسة،وأشكال هذا التعاون والسمات المميزة.

المبحث الرابع، وفيه تم دراسة حجـم الاستثمـارات الأمريكية المباشـرة المتدفقة إلى مصر وحجم التجارة بين البلدين.

الفصل الرابع، يدرس المحددات الخارجية للسياسة الأمريكية، تجاه معـاهدة حظـر

انتشار الأسلحة النووية، سواء خلال الفترة السابقة على انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة، أو الفترة السابقة على انعقاد مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٠ وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين.

المبحث الأول، وفيه تم تناول المحددات الخارجية، التي أثرت على موقف إدارة كلينتون من موضوع التمديد اللانهائي، لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وهي مواقف الدول النووية الأعضاء في مجلس الأمن من موضوع التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

المبحث الثاني، وفيه تم تناول مواقف بعض الدول غير النووية من موضوع التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وهي تحديدا المكسيك وفنزويلا وإندونيسيا ونيجيريا وماليزيا وإيران وجنوب أفريقيا.

الفصل الخامس، ويتناول الدور المصري كمحدد للسياسة الأمريكية، تجاه قضية حظر الانتشار النووي وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث.

المبحث الأول، وفيه تم دراسة الدور الذي قامت به مصر، في الفترة السابقة على انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥، لحشد تأييد الدول العربية، ودول عدم الانحياز لرفض الموافقة على قرار تمديد المعاهدة، إلى أجل غير مسمى لحين انضمام إسرائيل إلى المعاهدة النووية، وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كذلك دراسة التصور المصري إزاء كل من قضية التسلح النووي، وقرار التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والأهداف والمبادئ التي ينبغي على هذه المعاهدة تحقيقها، لضمان أمن كافة الدول في منطقة الشرق الأوسط، وإعادة التأكيد على مصداقية واستقرار المعاهدة، وأخيراً الموقف الرسمي الذي اتخذته مصر في أعقاب صدور قرار الموافقة على التمديد اللانهائي للمعاهدة.

المبحث الثاني ، وفيه تم دراسة مواقف القوى السياسية في مصر تجاه قضية التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والأسباب التي استند عليها هذا الرأي العام في تأييده لموقف القيادة السياسية من ربط موافقتها على قرار التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بانضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع منشآتها لنظام الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية.

المبحث الثالث، وفيه تناولت الدراسة المواقف الرسمية التي اتخذتها مصر في اللجان التحضيرية الثلاث، السابقة على انعقاد مؤتمر المراجعة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، حتى انعقاد مؤتمر المراجعة عام ٢٠٠٠، والتصور المصري لقضية حظر الانتشار النووي، ولمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والمقترحات والتوصيات التي تقدمت بها مصر إلى كل لجنة تحضيرية، تمهيداً لإدراجها على جدول أعمال مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٠. كما تناولت الدراسة الموقف الرسمي المصري داخل مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٠، ورصد أوجه التباين بين مواقف كل من دول عدم الانحياز، ومجموعة دول "تحالف الأجنده الجديدة"، والدول الخمس النووية والهند وباكستان وإسرائيل وكوبا داخل المؤتمر.

الفصل الأول

المحددات الداخلية للسياسة الأمريكية تجاه معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

الفصل الأول

المحددات الداخلية للسياسة الأمريكية تجاه معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

يتناول هذا الفصل المحددات النابعة من البيئة الداخلية للنظام، أو بيئة هذه السياسة، التي تؤثر على سياسة الولايات المتحدة، تجاه قضايا حظر الانتشار النووي، بهدف التعرف على مجموعة الخصائص المميزة لتلك المحددات، والدور الذي مارسته على السياسة الأمريكية، تجاه قضية حظر الانتشار النووي، وضبط التسلح بوجه عام، وتجاه موضوع التمديد اللانهائي، وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، على وجه الخصوص خلال الفترة موضوع الدراسة.

وقد تم تناول هذه المحددات الداخلية في ثلاث مباحث.

ففي المبحث الأول، تم التعريف بعملية صنع وإدارة السياسة الخارجية الأمريكية بوجه عام.

وفي المبحث الثاني، تم تناول تركيبة إدارة كلينتون نفسها، والعلاقة بين الإدارة الأمريكية وكل من الوكالة الأمريكية، للحد من التسلح ونزع السلاح ووزارة الطاقة ووزارتي الدفاع والخارجية، وذلك بهدف التعرف على درجة الانسجام، أو الاختلاف بين الأجهزة الأمنية الأمريكية في إدراكاتها لقضايا حظر الانتشار النووي، وتصورات هذه الأجهزة لموضوع التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

وفي المبحث الثالث، تم دراسة الرأي العام الأمريكي وتصورات هذا الرأي العام، سواء كان نخبة سياسية أو رأي عام جماهيري، تجاه قضايا حظر الانتشار النووي في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وذلك للتعرف على دور كل محدد من هذه المحددات، في التأثير على سياسة إدارة كلينتون تجاه قضايا حظر الانتشار النووي خلال الفترة موضع الدراسة.

المبحث الأول

التعريف بعملية صنع وإدارة السياسة الخارجية الأمريكية

إذا كان النظام السياسي الأمريكي يقوم على قاعدة توزيع السلطة أفقياً ورأسياً، وتعدد المؤسسات المشاركة في عملية صنع وإدارة السياسة الخارجية الأمريكية، فإن الرئاسة هي أهم تلك المؤسسات على الإطلاق، في مجال صنع وإدارة السياسة الخارجية لأن سلطة المبادرة في مجال صنع وإدارة السياسات الخارجية والعسكرية، تتركز في السلطة التنفيذية بصفة عامة. ويتوقف مدى ممارسة الكونجرس لدوره في مجال السياسة الخارجية على مدى ممارسة الرئاسة لسلطاتها ودورها[1].

ويحظى الرئيس الأمريكي بسلطات واسعة في مجال السياسة الخارجية، ولا يمكن تفسير سلطاته في هذا الشأن بالنظر إلى ما حدده له الدستور في مجال السياسة الخارجية فحسب، حيث إن السلطات التي حددها له الدستور في هذا الصدد محدودة، إذا ما قورنت بالسلطات الواسعة التي يمارسها فعلاً في الواقع. وقد ترتب على الدستور والتشريعات المختلفة والعرف والتقاليد تمتع الرئيس الأمريكي بسلطات واسعة في مجال السياسة الخارجية[2].

كما يحظى الرئيس الأمريكي بعدد من السلطات الرسمية وغير الرسمية. فضلاً عن السلطات المشتركة بينه وبين الكونجرس وهي على الوجه التالي:

١- السلطات الرسمية التي يتمتع بها الرئيس الأمريكي في ظل الدستور:

أنه القائد الأعلى للقوات المسلحة، وقد استخدم الرؤساء الأمريكيين السلطات الممنوحة لهم بهذه الصفة في القيام بالآتي:

- اتخاذ قرارات من شأنها إيجاد بيئة مواتية تساعد على اندلاع أعمال عدائية قصيرة غير معلنة.
- قيام الرئيس بممارسة دور محوري في حالة قيام الولايات المتحدة بالتدخل عسكرياً في أي أعمال عدائية في الخارج.
- قيام الرئيس بتقرير عن وقت إيقاف تلك العمليات؟ وهل سيتم وقفها أم لا؟ كذلك القيام بتحديد متى سيتم البدء في مفاوضات السلام من عدمه[3].

---

[1] - مصطفى علوي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي (١٩٥٣-١٩٥٩). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يناير ١٩٧٥، ص ص ٧٥-٧٦.

[2] - بسيوني محمد الخولي، سياسات الدولتين الأعظم تجاه منطقة الشرق الأوسط في الفترة من (١٩٧٣-١٩٧٨). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٥، ص ص ٣٥، ٣٩.

[3] - Frederick H. Hartmann & Robert L. Wendzel, **America's Foreign Policy in a Changing World**. Harper Collins College Publishers, New York, 1994, p. p. 125-6.

٢-السلطات غير الرسمية التي يتمتع بها الرئيس الأمريكي:
- سلطة المبادرة واقتراح السياسات في مجال السياسة الخارجية، الأمر الذي من شأنه جعل الكونجرس أكثر ميلاً إلى تأييد الرئيس، خوفاً من تعريض المصالح القومية الأمريكية للخطر.
- سلطة المبادرة في المجال التشريعي، فعلى الرغم من أن الكونجرس يقوم بإقرار القوانين، فإن الرئيس هو الذي يتقدم كل عام بمشروع الميزانية، الذي يحدد أولويات السياسة الخارجية والداخلية للولايات المتحدة، والتي يقوم الكونجرس بمناقشتها وإدخال التعديلات عليها تمهيداً لإقرارها.
- وجود أجهزة بيروقراطية، تساعد الرئيس في الحصول على حجم كبير من المعلومات التي تتطلبها عملية صنع وإدارة السياسة الخارجية.
- ميل الرأي العام الأمريكي بوجه عام إلى تأييد الرئيس، خصوصاً في مجال السياسة الخارجية.

٣-السلطات المشتركة بين الرئاسة والكونجرس:
- سلطة الرئيس في مجال عقد المعاهدات والاتفاقيات مع البلدان الأجنبية - بناء على مشورة وموافقة مجلس الشيوخ - بشرط موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين. وفي حالة الاتفاقيات التنفيذية فإن الأمر يتطلب حصوله على الأغلبية البسيطة.
- سلطة الرئيس في مجال تعيين كبار المسئولين الدبلوماسيين والعسكريين والسفراء، بعد الحصول على موافقة الكونجرس[1].

والرئيس الأمريكي وإن كان يحظى بعدد من الصلاحيات التي حددها له الدستور، إلا أن الأمر يتوقف على الرئيس نفسه وخصائص شخصيته وخبرته، في استخدام هذه الصلاحيات التي خولها له الدستور. وأخيراً علاقته مع الكونجرس لا سيما وأن العلاقة بين الكونجرس والرئيس الأمريكي قد شهدت منذ انتهاء حرب فيتنام، تزايد حدة الصراع بين الجهازين، ومحاولة كل جهاز تحديد السلطات الفعلية التي يتمتع بها الكونجرس والرئيس الأمريكي في مجال صنع السياسة الخارجية. كما اصبح الكونجَرس يقوم بالتدخل في عملية صنع السياسة الخارجية، خصوصاً إذا كان الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس الأمريكي لا يتمتع بأغلبية داخل الكونجرس، الأمر الذي انعكس بدوره على السياسة الخارجية للولايات المتحدة، لأنها أضحت تتأثر باستمرار الصراع بين الجهازين التشريعي والتنفيذي. وأصبح الكونجرس يمارس سلطات كبيرة في مجال صنع السياسة الخارجية، من خلال عملية تخصيص الأموال التي يتم بها تنفيذ برامج السياسة الخارجية الأمريكية. فضلاً عن أن الكونجرس يتمتع بسلطات أخرى يخولها له الدستور الأمريكي، وهي تتمثل في ضرورة تصديق مجلس الشيوخ على المعاهدات التي

1 - Frederick H. Hartmann & Robert L. Wendzel, **America's Foreign Policy in a Changing World.** Harper Collins College Publishers, New York, 1994, p. p. 125-6.

يبرمها الرئيس الأمريكي والموافقة على تعيينات السفراء والوزراء الذيـــن يرشـحهم الرئيس الأمريكي.

وفي أحيان أخرى يستطيع الكونجرس التأثير على برنــامج عمـل الرئيـس الأمريكي في مجال صنع السياسة الخارجيـة، خصوصاً إذا احتاج الرئيس الأمريكـي من الكونجرس إصدار تشريع، كما كان الحال عندما تـم اللجـوء إلـى الكونجـرس لإصدار تشريع لتنفيذ السياسات، التي قام الجانب الأمريكي بالموافقة عليـــها خـلال انعقاد جولة أورجواي للتجارة الحرة.

وإذا كان الجهاز التنفيذي قد تمتع بسلطة كبيرة، في تقريـــر كيفيـة إنفـاق الأموال المخصصة لتنفيذ برامج المساعدات الخارجية والمساعدات الأمنيـة، خـلال العشر سنوات التالية لانتهاء الحرب العالمية الثانية، إلا أن الكونجرس أصبح الآن يقوم بعملية تخصيص الأموال من برنامـج المساعـدات الخارجية لدولة معينة، أو يضيف شـروطاً عديدة يتعين على الدول المتلقية لهذه المساعدات الأمريكيـة الالـتزام بـها لضمان استمرار حصولها على هذه المساعدات.

كذلك، فإن الرئيس الأمـريكي وإن ظل يتمتع لحقبة كبيرة بسلطة إعـــلان الحرب وفقاً لقانون سلطات الحرب، إلا أنه بعد انتهاء حرب فيتنام اصبح الكونجرس يطالب بضرورة موافقته مسبقاً على إرسال أية قوات أمريكية إلى الخارج، وإلا لـــن يخصص التمويل اللازم لتغطية نفقات هذه القوات الأمريكية.

وعلى الرغم من محاولات الكونجرس الأمريكي الهيمنة على برنامج عمـــل السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي، إلا إن ذلك لا يعني أن الرئيس الأمريكي، قد فقد السلطات الواسعة التي يتمتع بها في مجال صنع وصياغة هذه السياســـة الخارجيـة. فالرئيس الأمريكي وإن اصبح يتحتم عليه صياغة سياسته الخارجية في ظـل وجـود قيود معينة تحد من حركته إلا أنه ما زال مسيطراً على عملية صنع وصياغة السياسة الخارجية.

وفي المقابل، فإن الكونجرس على الرغم من تزايد دوره في مجـــال صنـع السياسة الخارجيـة، إلا أن هذا التأثير إنما يمارس في موضوعات لا تعتبرها الإدارة الأمريكية على درجة كبيرة من الأهمية. وفي كلتا الحالتين فإن الرئيس الأمريكي قـد ينجح في الحد من تأثير الجهاز التشريعي على برنامـج سياسته الخارجية، وقد يفشل في ذلك إما بسبب عدم توحد الرؤى داخل الجهـــاز التنفيــذي، أو لأن الرئيـس الأمريكي يعتبر القضايـا الأخـرى على درجـة كبيرة من الأهمية[1].

وإذا ما استعرضنا النسق العقيدي لكلينتون باعتباره يعد عنصراً هامـاً فـي توضيح عملية صنع السياسة الخارجية الأمـريكية، سنجد أن كلينتون عنـدما جـاء إلى السلطة – على خلاف نظيره جورج بوش – لم يكن لديه دراية واسعـة بشـئون السياسـة الخارجية. كما أنه لم يكن معروفاً عنه إيمانه بمعتقدات أيدلوجية صارمـة،

---

1 - **Bannerman & etal, A Guide to US Foreign Policy: Process and Personalities.** 105th Congress, Unpublished Document, Sept. 1997, p. p. 1-2.

كتلك التي كان يؤمن بها الرئيس ريجان الذي كان يشغل منصب حاكم ولاية كاليفورنيا قبل توليه الرئاسة لفترتين متتاليتين(١).

أما عن البيئة التي قدم منها الرئيس الأمريكي، فقد انحدر كلينتون من أصل اجتماعي بسيط، وقد واصل تعليمه الجامعي ليحصل على منحة دراسية هامة، جعلته يذهب إلى جامعة اكسفورد ثم حصل على درجة في القانون من جامعة أمريكية متميزة للخاصة، هي جامعة Yale ورغم وجود جامعات أمريكية متعددة، تضاهي Yale في الصيت فإن كلية الحقوق بجامعة Yale تتميز بأنها تعلم الدارسين أن يتطلعوا إلى القانون كأداة لتغيير وإصلاح المجتمع.

وقد كون كلينتون في اكسفورد و Yale مجموعة من الأصدقاء، ظل مرتبطاً بهم حتى بعد وصوله إلى السلطة، حيث تعرف كلينتون في أكسفورد على Robert Rich وزير العمل في الإدارة الأولى وGeorge Stephano المسئول عن الإعلام في حملته الانتخابية، ثم في البيت الأبيض. وفي Yale تعرف كلينتون على زوجته Hellary وكذلك تعرف على Mike Kantor ممثل الولايات المتحدة في المفاوضات التجارية. ومع وصول كلينتون للحكم في ولاية اركنساو اتسعت دائرة معارفه، لتشمل حكام الولايات الأخرى والحزب الديمقراطي. ومن ضمن حكام الولايات الذين تصادق معهم كلينتون نجد اثنين قد وصلا بالفعل لمناصب وزارية في إدارة كلينتون وهما Richard Rally وزير التعليم و بروس بابيت وزير الداخلية.

ثم تأتي دائرة الحزب الديمقراطي، حيث شارك بيل كلينتون في مجلس القيادة الديمقراطي، وهو تجمع لعدد من الديمقراطيين الذين ينتمون إلى الوسط في الحزب الديمقراطي. أما عن السياسة الخارجية المفضلة لهذه المجموعة فهي السياسة البراجماتية لا السياسة المثالية، وإيجاد نوع من التوازن في العلاقة مع روسيا، بحيث لا تظهر الولايات المتحدة، وكأنها تتسامح مع روسيا، ولا تتصرف بطريقة هوجاء تفتقد الحس العالمي والتفهم للمشاكل العالمية والروسية.

وقد أسفر إحساس كلينتون بمشاكل القاعدة المؤيدة له، مع تعرضه لأفكار مجلس القيادة الديمقراطي ومعهد الأبحاث التابع له، عن دخول شخصيات اقتصادية إلى الإدارة الأمريكية من أمثال Lora Tiyson التي شغلت منصب مستشارة الرئيس للشئون الاقتصادية بحكم رئاستها لمجلس المستشارين الاقتصاديين وrobert Rich الذي شغل منصب وزير العمل حيث كان يتعاطف مع مشكلة العمالة في الولايات المتحدة. أما Mike Kantor ممثل التجارة الأمريكي فقد كان يوازن بين النظرة

---

1 - James M. Mc Cornick, **American Foreign Policy and Process.** F. E. Peacock Publishers, Inc., Third Edition, 1998, p. 223 and

هالة سعودي، "الانتخابات الأمريكية وقضايا السياسية الخارجية". في: الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط. هالة سعودي (محرر)، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ٣٨.

المتأنيـــة لكل من Tiyson و Rich وبين المناخ الأمريكي المتعطش لموقف متشدد تجاه المنافسة الخارجية[1].

وقد عكس فريق العمل الذي اختاره كلينتون، خلال فـــترة إدارتـــه الأولـــى لصياغة وتنفيذ برنامج السياســـة الخارجيـــة للإدارة الأمريكيـــة، رغبة كلينتون فـــي التفرغ للقضايا الداخلية في محاولة لإصلاح الاقتصاد الأمـــريكي، وتـــرك مسـئولية السياسة الخارجية لهـــذا الفريق الذي احتل منـــاصب هامـــة في إدارة كارتر علـــى سبيل المثال، وزيـــر الخارجيـــة الأمريكي Warren Christopher ومستشار كلينتـــون لشئون الأمـــن القومي Anthony Lake ووزيري الدفاع Les Aspin ثم William Perry . ولـــم يتضمـــن فريق العمـــل أفـــراداً ممن شغلـــو منـــاصب داخـــل الكونجـــرس بخلاف Les Aspin الذي تولى منصب وزير الدفاع و Madeleine Albright التي تولـت منصب السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ثم بعد ذلك وزيرة الخارجية الأمريكية. وتضمن فريق العمل هذا أيضاً بعض أصدقاء الرئيس كلينتون على سبيل المثال الممثل التجاري Mike Kantor ، ووزير التجارة Ron Brown ، ونـــائب مستشـــار الرئيـــس الأمريكي لشئون الأمن القومي Samuel Berger و Strob Talbott ، كسفير لدى روسيا ثم بعد ذلك تولى منصب نائب وزير الخارجية.

أما تركيبة الإدارة الثانية فقد شهـــدت بعض التغييرات حيث قـــام كلينتـــون بضم عدد ممن لديهم خبرة واسعة في مجال السياسة الخارجية، وإن اســـتمر فريـــق العمل الذي يرأسه كلينتون، يعتمد على الأصدقاء المخلصين والأفـــراد الذين شـــغلوا مناصب سياسية في إدارة كارتر. فنجد أن منصب وزير الخارجية قد تم إسناده إلـــى Madeleine Albright التي كانت تشغل منصب سفيـــر الولايـــات المتحـــدة لـــدى الأمـــم المتحـــدة خـــلال إدارة كلينتون الأولى. أما Samuel Berger فقد شغل منصـــب مستشار الرئيس الأمريكي لشئون الأمن القومي، وتم إسناد منصب وزير الدفـــاع إلى السناتـــور الجمـــهوري William Cohen ، في محاولة لتحقيـــق الاتفـــاق الحزبي بين الديمقراطيين والجمهوريين[2].

لذلك، فقد أكد كلينتون منذ توليه السلطة عام ١٩٩٣ ، على أن عملية السياسة الخارجية سوف تحكمها مجموعة من المبادئ والاستراتيجيات، بحيث يتم ربط السياسة الداخلية بالسياسة الخارجية. وقد تصور كلينتون أن النجاح في تحسين معـــدل الأداء الاقتصادي وتحسين مستوى الرفاهة في الداخل، سوف يجعل الولايات المتحدة تمارس دوراً عالمياً نشطاً في الخارج.

---

١ - نهى مكاوي، "الادارة الأمريكية الجديدة وتوجهاتها في السياسية الخارجيـــة". فـــي: الإدارة الأمريكيـــة الجديدة والشرق الأوسط. هالة سعودي (محرر)، مركز البحوث والدراسات السياســـية، كليـــة الاقتصـــاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ٥٩-٦٣.

2 - James M. Mc Cornick, **American Foreign Policy and Process.** op. cit., p. p. 223-4.

وإذا كان كلينتون قد قام بإعطاء أولوية كبرى للداخل، إلا أنه أكد في الوقت ذاته على التزامه بالدور العالمي للولايات المتحدة. هذا الدور الذي تصور كلينتون أنه يقوم على نشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وقد قام كلينتون في أوائل عام ١٩٩٣ ، بتحديد المبادئ الثلاثة التي تقوم عليها السياسة الخارجية لإدارته وهي على الوجه التالي:

أولاً: تحقيق الأمن الاقتصادي للولايات المتحدة:

أكد كلينتون على أن سياسته الخارجية سوف تهتم في المقام الأول بتحقيق الأمن الاقتصادي للولايات المتحدة، بمعنى إنعاش الاقتصاد الأمريكي، معربا بقوله "أنه لا يتعين فصل السياسة الخارجية عن السياسة الاقتصادية العالمية كما كان الوضع في السابق".

وأشار كلينتون إلى أنه لكي يتم إنعاش الاقتصاد الأمريكي، فإن إدارته سوف تتخذ عدة إجراءات داخلية لتحسين المنافسة الاقتصادية الخارجية، وتطوير برنامج اقتصادي داخلي، لحفز الشركات الأمريكية والعمال الأمريكيين على زيادة الإنتاج وتشجيعهم على المنافسة في الخارج، والعمل على خفض حجم الاقتراض الأمريكي من الخارج لتخفيض عجز الموازنة.

كما قام كلينتون بإنشاء "مجلس الأمن الاقتصادي"، ليعمل جنباً إلى جنب مع "مجلس الأمن القومي" لضمان عدم فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية.

ثانياً: الاحتفاظ بمستوى دفاعي قوي لكنه يتميز بقدر أكبر من المرونة:

أكد كلينتون على الحاجة إلى الاحتفاظ بقدرات دفاعية قوية، لكنها تتسم بقدر أكبر من المرونة لتلبية التحديات القائمة أو الجديدة، التي تواجه الأمن القومي الأمريكي، ومن هنا أكد كلينتون على استمرار الردع كعقيدة حاكمة للقوات العسكرية الأمريكية.

أما عن التحديات الجديدة التي تواجه الأمن القومي الأمريكي، فهي كما تصور كلينتون تتمثل في حظر انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، ومنع حصول دول الشرق الأوسط على الأسلحة التقليدية المتقدمة، ذات أنظمة الإيصال طويلة المدى، وضرورة تدعيم عمل قوات حفظ السلام، وتقديم المساعدات الإنسانية، والقضاء على تجارة المخدرات ومكافحة الإرهاب الدولي.

ولكي يقوم الجيش الأمريكي بمواجهة هذه التحديات الجديدة، فقد تصور كلينتون رفع درجة الاستعداد العسكري للقوات المسلحة الأمريكية، وتزويد القوات البحرية والقوات الجوية والجيش، بأحدث التكنولوجيات التي تم التوصل إليها لكن دون زيادة حجم الإنفاق العسكري.

أما عن التدخل الأمريكي في الخارج، فقد أكد كلينتون أنه يؤيد تلبية الاحتياجات الأمنية لأصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة، من خلال تشجيع الدول الأخرى على العمل من خلال استخدام آليات الأمن الجماعي، الممثلة في الأمم المتحدة مشيراً إلى أن التدخل الأمريكي في الخارج سيخضع لكل حالة على حدة.

ثالثاً: نشر الديمقراطية:

أما عن المبدأ الثالث الذي قامت عليه السياسة الخارجية لإدارة كلينتون، فهو يتمثل في نشر الديمقراطية في الخارج واحترام حقوق الإنسان، على اعتبار أنها الوسيلة الوحيدة لبناء نظام دولي آمن وحماية الأمن القومي الأمريكي[1].

الأجهزة التنفيذية المعاونة للرئيس:

يمكن القول أن الأجهزة المعاونة للرئيس وإن كان لها دور مهم في عملية صنع السياسة الخارجية، إلا أنها في النهاية تستمد هذا الدور من الرئاسة. ويعتمد أسلوب ممارسة الرئيس لسلطاته في مجال السياسة الخارجية بالإضافة إلى خصائص شخصيته بطبيعة علاقاته بمعاونيه، ويمكن جمع هذه الأساليب تحت اتجاهين رئيسين هما:

- أسلوب تركيز ممارسة هذه السلطات في يد الرئيس، وهل يعتمد الرئيس في صنع القرار على الاتصالات الشخصية، مع عدد قليل من معاونيه الرئيسيين، الذين يمثلون الصفوة المختارة.
- أسلوب تفويض سلطات الرئيس إلى معاونيه الرئيسيين، والتنظيمات التنفيذية التي تليه في التنظيم الهيكلي الهرمي للسلطة، حيث يتيح لهذه التنظيمات المعاونة المشاركة الفعلية في عملية صنع السياسة الخارجية مع بقاء الرئيس ممثلاً للإطار العريض لتحرك هذه التنظيمات المعاونة[2].أما عن الأجهزة المعاونة للرئيس فهي كالآتي:

١-المكتب التنفيذي:

تأسس المكتب التنفيذي عام ١٩٣٩ ، وكان يتكون من مساعدي الرئيس ومستشاريه. وفي عام ١٩٥٦ تفرع عن المكتب التنفيذي - مكتب الميزانية - مجلس المستشارين الاقتصاديين - مجلس الأمن القومي- مجلس الطيران والفضاء القومي - مجلس التخطيط للطوارئ - مكتب العلوم والتكنولوجيا والوكالة المركزية للاستخبارات.

٢- مكتب البيت الأبيض:

يضم مكتب البيت الأبيض، سكرتيري الرئيس ومساعديه الإداريين والمساعدين والمستشارين الخصوصيين له ويقوم هذا المكتب بعدد من الوظائف منها:
- إعلام الرئيس بأنشطة الوزارات والهيئات التنفيذية ومشاكلها.
- العمل كرابطة بين الفرع التنفيذي والفرع التشريعي، بما يضمن نجاح برامج الإدارة الأمريكية داخل الكونجرس.

---

1 - **Ibid.,** p. p. 216-9.

٢ - **مصطفى علوي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي (١٩٥٣-١٩٥٩). مرجع سبق ذكره، ص ٧٧.**

- تقديم النصيحة إلى الرئيس حول المسائل العسكرية، والموضوعات المتعلقة بالأمن القومي الأمريكي.
- مراجعة نصائح الخبراء والبيروقراطيين والوزراء ومشورتهم[١].

وخلال الخمسين عاماً الماضية بدأ يحيط بالرئيس الأمريكي بيروقراطية كبيرة. وهذه البيروقراطية تتضمن نائب الرئيس- السيدة الأولى- أعضاء مجلس الأمن القومي- أعضاء مجلس الأمن الاقتصادي- أعضاء مكتب الموازنة والإدارة والبيروقراطية العاملة في المكاتب الأخرى والتي تعتبر مستقلة عن باقي البيروقراطية العاملة في الجهاز التنفيذي.

ويرأس مكتب الرئيس هذا العاملين Chief of Staff . أما عن أعضاء المكتب الآخرين فهم المستشارين البارزين والمتحدثين باسم الرئيس الذين يقومون بحلقة اتصال بين البيت الأبيض والكونجرس. وإذا كان هؤلاء الأعضاء لا تسلط عليهم الأضواء، إلا انهم يتمتعون بتأثير كبير على الرئيس الأمريكي نظراً لأنهم يحيطون به غالبية الوقت[٢].

ويعتبر أهم عضو في مكتب البيت الأبيض، هو مساعد الرئيس الخاص لشئون الأمن القومي، ومساعديه لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا وشمال أفريقيا، حيث يقوم مساعد الرئيس لشئون الأمن القومي بعدد من الوظائف المتعلقة بتنسيق تدفق المعلومات إلى الرئيس في مجال الأمن القومي، وتتبع العمليات الحكومية اليومية لضمان حسن التنسيق والاستجابة لمطالب الرئيس. فضلاً عن توصيل قرارات الرئيس وتعليماته إلى الوزارات والهيئات المختلفة والعمل كمستشار شخصي للرئيس وتقديم التحليلات اللازمة له فيما يتعلق بمسائل الأمن القومي[٣].

كذلك فإن نائب الرئيس تحيط به هو الآخر بيروقراطية تمارس تأثيراً كبيراً عليه، ولكن يعتمد درجة تأثير هذه البيروقراطية على قدرة أفرادها في الوصول إلى نائب الرئيس بسهولة. ويحيط بنائب الرئيس دائماً ثلاثة مستشارين يقدمون له المشورة بصدد شئون الأمن القومي، إلا أنه خلال إدارة كلينتون مارس Al Gore نائب الرئيس دوراً بارزاً في عملية صياغة السياسة الخارجية الأمريكية نظراً لاهتمامه بمجال السياسة الخارجية وخلفيته الواسعة بالشئون الخارجية[٤].

---

١ - هالة سعودي، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلى (١٩٦٧-١٩٧٣)**. رسالة دكتوراه منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يناير ١٩٨٢، ص ص ١١٦-١١٧.

2 - Bannerman & etal, **A Guide to US Foreign Policy: Process and Personalities.** op. cit., p. p. 3-4.

٣ - هالة سعودي، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلى (١٩٦٧-١٩٧٣)**. مرجع سبق ذكره، ص ص ١١٦-١١٧.

4 - Bannerman & etal, **A Guide to US Foreign Policy: Process and Personalities.** op. cit., p. p. 3-4.

٣-مجلس الأمن القومي:

نشأ مجلس الأمن القومي بمقتضى قانون الأمن القومي لسنة ١٩٤٧ ، ليكون الهيئة التي تتولى تنسيق التعاون بين الإدارات والهيئات الحكومية المختلفة، فيما يتعلق بموضوعات الأمن القومي ودراسة مشاكله، وتقديم النصح للرئيس في هذه المجالات في شكل خطط وسياسات ليتخذ قراراته بشأنها. ويتكون المجلس حسب نظامه الأساسي من الرئيس ونائبه ووزيري الخارجية والدفاع ومدير مكتب التعبئة المدنية والدفاعية.

أما رئيس هيئة الأركان المشتركة، ومدير المخابرات المركزية، فهما مستشاران للمجلس. هذا فضلاً عن عدد من المستشارين الآخرين، يختارهم الرئيس مثل مساعد الرئيس لشئون الأمن القومي ومستشاره للسياسة الخارجية الاقتصادية، ونائب وزير الخارجية ورئيس هيئة موظفي البيت الأبيض وسكرتير هيئة البيت الأبيض[1].

ويقوم مستشار الرئيس لشئون الأمن القومي بالتنسيق بين الأجهزة المختصة، ويستمد قوته من العلاقة التي تربطه بالرئيس، حيث يكون على اتصال يومي بالرئيس الأمريكي كي يوجز له الموضوعات الهامة، ويعتبر المصب الرئيسي للمعلومات. وقد يطغى دور مستشار الأمن القومي على دور وزير الخارجية في حالة تمتعه بمساندة الرئيس.

وتتحدد فاعلية مجلس الأمن القومي بالإطار الذي يرسمه الرئيس، حيث إن الأمر يتوقف على الرئيس في إعطاء اهتمام خاص بالمجلس من عدمه. فكلما زاد عدد المرات التي انعقد فيها المجلس، كلما زادت عدد القضايا التي يتم مناقشتها داخل المجلس، وهذا يدل على اهتمام الرئيس بوظيفة المجلس[2].

٤-مجلس الأمن الاقتصادي:

قام الرئيس كلينتون بتشكيل هذا المجلس عندما تولى السلطة عام ١٩٩٣ ، بهدف التأكيد على أهمية السياسات الاقتصادية في سياسة إدارته الجديدة، وتنسيق السياسات الاقتصادية الصادرة عن العديد من الهيئات الحكومية، والتي من شأنها التأثير على السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة.

ويختص هذا المجلس بالقضايا الاقتصادية الدولية، مثل اجتماعات قمة الدول الصناعية السبع والموضوعات المتعلقة بقضايا التجارة.

---

[1] - هالة سعودي، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلى (١٩٦٧-١٩٧٣)**. مرجع سبق ذكره، ص ١١٩.

[2] - حسين كنعان، **شئون سياسية**. دار الباحث للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت: الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص ص ١٨-٢٦.

٥ - مكتب الموازنة والإدارة التابع للمؤسسة التنفيذية:

أصبح مكتب الموازنة والإدارة يمارس دوراً هاماً، خصوصاً في ظل سيطرة القضايا المتعلقة بكيفية تخفيض عجز الموازنة، على اهتمام كل من البيت الأبيض والرأي العام الأمريكي.

وتأتي أهمية الدور الذي يمارسه هذا المكتب من كونه يقوم بالموافقة على ميزانيات كافة الوزارات والهيئات التابعة للجهاز التنفيذي.

٦-وزارة الخارجية:

تعد وزارة الخارجية الأمريكية بمثابة الجهاز الرئيسي المنوط به تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة. ويقوم بمساعدة وزير الخارجية في أداء عمله نائبه، وخمسة وكلاء والعديد من الوزراء المساعدين والمئات من المسئولين الآخرين. ومن الناحية النظرية، فإن نظام العمل داخل وزارة الخارجية يتم من خلال "سلسلة من القيادات Chain of Command" . فنجد أنه من المفترض أن يقوم الوزراء المساعدون برفع التقارير إلى الوكلاء، الذين بدورهم يقومون برفع التقارير إلى نائب وزير الخارجية ووزير الخارجية نفسه.

ولكن من الناحية الفعلية، فإن طبيعة عمل هذه السلسلة تعتمد بدرجة كبيرة على السمات الشخصية للأفراد الذين يشغلون هذه المناصب. فعلى سبيل المثال، فإنه خلال إدارة بوش الجمهورية فإن وزير خارجيته James Baker والدائرة الضيقة المحيطة به، كانت هي التي تتولى إدارة الخمس أو الست قضايا الرئيسية التي كانت على برنامج عمل الرئيس بوش. أما باقي القضايا الأخرى فقد تم تفويضها إلى نائب وزير الخارجية آنذاك وهو Larry Eagleburger. وخلال إدارة كلينتون، فإن نائب وزير خارجيته وهو Strobe Talbott ، كان يتمتع بنفوذ كبير خصوصاً فيما يتعلق بإدارة الشئون الروسية، وذلك يرجع إلى صداقته الشخصية بالرئيس كلينتون.

أما إذا تناولنا الهيكل "الرسمي" لوزارة الخارجية، بغض النظر عن مدى نجاح الأفراد الذين يشغلون هذه المراكز في توظيف سماتهم الشخصية، لاستخدام هذا الهيكل في تحقيق أهدافهم الشخصية، فنجد أنه يشتمل على خمسة مكاتب رئيسية تغطي كل من الشئون السياسية، وشئون الأمن الدولي، وضبط التسلح والشئون الزراعية والاقتصادية والشئون العالمية وأخيراً الشئون الإدارية وذلك على الوجه التالي:

١- مكتب وكيل وزير الخارجية للشئون السياسية:

يعد هذا المنصب ثالث أكبر منصب في وزارة الخارجية، نظراً لأن من يشغل هذا المنصب يسيطر على غالبية القضايا السياسية. كما أن جميع المكاتب الإقليمية تقوم برفع التقارير إليه.

٢-مكتب وكيل وزير الخارجية لشئون الأمن الدولي وضبط التسلح:

ظل هذا المنصب يعطي لشاغله نفوذاً كبيراً خاصة منذ بداية الثمانينات - أي خلال إدارة ريجان - وذلك لأن وزير الخارجية آنذاك Shultz كان يعتمد بصورة

كبيرة في إدارة السياسة الخارجية على فريق محدود من المحترفين، الذين بدورهم ساهموا في تكوين "إمبراطوريات خاصة بهم". فنجد أن وكيله لشئون الأمن الدولي وهو William Schneider ، سيطر بشكل تام على كافة برامج المساعدات الخارجية الأمريكية ومبيعات السلاح والقضايا المتعلقة بضبط التسلح.

لكن منذ بداية التسعينيات، استطاعت مكاتب أخرى تابعة للبيت الأبيض، أن تستولى على العديد من المهام التي كان يقوم بها شاغلي هذا المنصب. على سبيل المثال، فإن القضايا المتعلقة بالموازنة اصبح يقوم بها مساعدو وزير الخارجية للشئون السياسية والعسكرية اللذان يقومان برفع التقارير إلى وكيل وزير الخارجية لشئون الأمن الدولي وضبط التسلح.

٣-مكتب وكيل وزير الخارجية للشئون الزراعية والاقتصادية:

يعد هذا المكتب بمثابة المكتب الاقتصادي الرئيسي داخل وزارة الخارجية. وإذا كان هذا المكتب يمارس تأثيراً ملحوظاً على وزير الخارجية، كما أن العديد من الذين شغلوا هذا المنصب كانوا من بين أهم المستشارين الذين مارسوا تأثيراً كبيراً على وزير الخارجية، فإن هذا المكتب لم يعد يمارس تأثيراً كبيراً على وزير الخارجية، كما كان الحال خلال فترة الثمانينيات وإن كان مساعد وزير الخارجية للشئون الاقتصادية يقوم برفع تقاريره إلى هذا المكتب.

٤-مكتب وكيل وزير الخارجية للشئون العالمية:

يعد هذا المنصب مستحدث خلال إدارة كلينتون، ويختص من يشغل هذا المنصب بالموضوعات المتعلقة بالسكان وحقوق الإنسان والديمقراطية والبيئة وشئون اللاجئين[1].

٥- مكتب وكيل وزير الخارجية للإدارة:

يتولى شاغل هذا المنصب مسئولية إدارة الجوانب الإدارية الداخلية لوزارة الخارجية.

بالإضافة إلى هذه المكاتب الخمسة الرئيسية، فإنه توجد العديد من المكاتب الأخرى التي تقوم برفع التقارير بطريق مباشر إلى وزير الخارجية، مثل مكتب البحث والاستخبارات- مكتب الموارد والخطط السياسية- مكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومكتب العاملين بتخطيط السياسات.
ويعتمد حجم التأثير الذي تمارسه هذه المكاتب على مديريها، وكذلك على شخصية وزير الخارجية.

---

[1] - Bannerman & etal, **A Guide to US Foreign Policy: Process and Personalities.** op. cit., p. p. 4-8.

٧- **وكالة التنمية الدولية:**

تقوم وكالة التنمية الدولية بتنفيذ برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية، بما في ذلك برنامج صندوق الدعم الاقتصادي.

وإذا كانت هذه الوكالة تنفذ التوجهات السياسية لوزارة الخارجية، فإن نسبة ٩٥% من كافة القرارات الإدارية المتعلقة ببرامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية للدول المتلقية لهذه المساعدات، تقوم باتخاذها الوكالة. وتقوم وكالة التنمية الدولية بواشنطن بوضع السياسات المتعلقة بالعديد من البرامج التي تنفذ داخل الدول المتلقية للمساعدات الأمريكية.

٨- **وزارة الدفاع:**

يمكن لوزير الدفاع أن يؤثر تأثيراً كبيراً على قرارات السياسة الخارجية، إلا أن حجم هذا التأثير في مجال السياسة الخارجية يختلف من وزير لآخر، ومن إدارة لأخرى. ويقوم مكتب وكيل وزير الدفاع لشئون السياسة بإدارة القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية.

وخلال إدارة كلينتون فإن أربعة مساعدين لوزير الدفاع قد قاموا برفع التقارير إلى مكتب وكيل وزير الدفاع لشئون السياسة، ويعد أكثر المناصب أهمية داخل وزارة الدفاع منصب مساعد وزير الدفاع لشئون الأمن الدولي، نظراً لأن وكالة المساعدات الأمنية التابعة لوزارة الدفاع تقوم برفع التقارير إلى مساعد الوزير، حيث تختص هذه الوكالة بتنفيذ برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية، وتتولى اتخاذ كافة القرارات الإدارية المتعلقة بتنفيذ هذا البرنامج.

ويتبع وزارة الدفاع كذلك رؤساء الأركان والمكاتب العسكرية المتعددة. ويعد منصب رئيس هيئة الأركان ثاني أهم منصب داخل وزارة الدفاع.

٩- **الوكالة المركزية للاستخبارات:**

يعد مدير المخابرات المركزية بمثابة رئيس الوكالة المركزية للاستخبارات، والمنسق العام لوكالات الاستخبارات الأمريكية الأخرى، بما في ذلك وكالة الاستخبارات التابعة لوزارة الدفاع ووكالة الأمن القومي، ومكتب وزير الخارجية لشئون الأبحاث والاستخبارات[1].

١٠- **الوكالات التي تختص بالأمور الاقتصادية الدولية:**

مع تزايد أهمية الدور الذي يقوم به الاقتصاد في الشئون الدولية، فإن عدداً من الوكالات التابعة للجهاز التنفيذي أصبحت تقوم بدور متزايد في مجال السياسة الخارجية الأمريكية. على سبيل المثال، فإن وزارة الخزانة تختص بشكل رئيسي بالموضوعات المتعلقة بانضمام الولايات المتحدة إلى المؤسسات المالية

1- **Bannerman & etal, A Guide to US Foreign Policy: Process and Personalities.** op. cit., p. p. 4-8.

الدوليــة، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كما أنــها تعـد المسـئولة عـن موضوعات إعادة هيكلة الديون الأمريكية للدول الأجنبية وخفض الدين.

أما مكتب الممثل التجاري الأمريكي، فهو يعد الجهة الرئيسية داخل الحكومـة الأمريكية المسئولة، عن إدارة وتنفيذ سياسة التجـارة الأمريكيـة، والمسـئولة عـن التفاوض باسم الحكومة الأمريكية بصدد غالبية اتفاقيات التجارة. كما أنه يمارس دوراً هاماً في مجال الموضوعات المتعلقة بحصص المنسوجات.

أما وزارة التجـارة فهي تمـارس دوراً فيما يتعلـق بالقضايا الاقتصاديـــة الدولية. ويعد الهدف الرئيسي لوزارة التجارة، هو زيادة حجم الصادرات الأمريكيـــة للخارج والتفاوض مع الدول الأجنبية حول الضوابط المفروضة، على المعـدات ذات الاستخدام المزدوج ومبيعات السلاح.

أما وزارة الزراعــة، فهي تختص بصـــورة أساسية ببرامــج المساعـــدات الغذائية التي تقدمها الولايات المتحدة للدول الأجنبية، والتي تســتهدف زيـادة حجـم الصادرات الزراعية الأمريكية للخارج.

وأخيراً، هناك عدد من المنظمات الأخـرى التــي تختــص بزيـادة حجـم الصادرات الأمــريكية للخارج، مثل بنك التصدير والاستيراد الأمــريكي، الذي يتولى ضمان الصفقات التي يبرمها القطاع الخـاص الأمريكي مع الدول الأجنبية. كذلــك، هيئة الاستثمــار الخاص فيما وراء البحار، ووكالة التنمية والتجـارة التــي تختــص بتمويل دراسات الجدوى الاقتصادية[1].

أما سلطة الكونجرس في مجال السياسة الخارجية فهي تعتبر محدودة نسـبياً، إذا ما قورنت بسلطة الرئيس حيث إن الكونجرس سلوكه موقفي، بمعنى أنه لا يقـــوم بصنع قرارات السياسة الخارجية من خلال المبادأة في إعداد السياسة الخارجية وصنع قراراتها، بل من خلال عملية تحليل ونقد مستمرة، وإدراك حقيقة ضــرورة الحركــة والاستجابة لكل موقف بذاته، دون أن يكون هناك تصــور ذاتي للكونجــرس عـــن فلسفة أو استراتيجية قومية شاملة تحكـم حركته، الأمر الذي يجعل دوره يقتصر على وضع القيــود والحــدود على تصرفات السلطة التنفيذية. ونظـــراً لأن الكونجــرس كتركيب غير متجانس يعكس تباين الشعب الأمريكي باتجاهاته المتباينة، ويمثل مصالح إقليمية متضاربة، فإن سلوكه يندرج في نطاق عملية صنع السياسة الخارجية بصفة رد الفعل وليس المبادرة[2].

أما عن السلطات الدستورية التي يتمتع بها الكونجرس فهي:

١- سلطة الكونجرس في مجال التشريع والمناقشة والنقد، وإمكانية رفض مشــروعات الرئيس ومبادراته.

---

[1] - **Ibid.**, p. p. 4-8.

[2] - **مصطفى علوي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي (١٩٥٣-١٩٥٩)**. مرجع سـبق ذكره، ص ص ٩٠-٩١.

٢- سلطة الكونجرس في مجال تنظيم وإدارة القوات المسلحة، وتنظيم التجارة مع الدول الأجنبية.
٣- سلطة الكونجرس في إعلان الحرب بمقتضى البند (٨) من المادة (١) من الدستور الأمريكي.
٤- الموافقة على المعاهدات.
٥- المراجعة والرقابة على برامج السياسة الخارجية الأمريكية التي تقوم بتنفيذها الوكالات الفيدرالية في الخارج من خلال عقد جلسات استماع داخل الكونجرس.
٦- سلطة الكونجرس في الموافقة على المعاهدات والموافقة على تعيين الممثلين الدبلوماسيين وهو ما يجعل الكونجرس يمارس دورا هاما في مجال السياسة الخارجية[1].
٧- سلطة الكونجرس في مجال تخصيص كافة الموارد المالية التي تحتاجها الحكومة، بما في ذلك تخصيص الأموال لتنفيذ برامج السياسة الخارجية الأمريكية في الخارج، من خلال اللجان الفرعية بالكونجرس، حيث يمر مشروع قانون المساعدات الخارجية الأمريكية بعدة مراحل حتى يصبح قانونا ساريا. فلجنتي الشئون الخارجية بمجلسي الشيوخ والنواب، يقومان بمناقشة مشروع قانون المساعدات الخارجية الأمريكية، ليتم إصدار قانون المساعدات الخارجية الأمريكية بتشريعين.

أولهما قانون التفويض بالاعتمادات Authorization Bill ، الذي يتضمن الخطوط العريضة والسياسات العامة التي يتضمنها قانون المساعدات الخارجية. ويتم مناقشة مشروع هذا القانون سواء في مجلسي النواب أو الشيوخ على مستوى اللجنة الفرعية للشئون الخارجية، الخاصة بمنطقة أوروبا والشرق الأوسط بمجلس النواب، واللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية الخاصة بمنطقة أوروبا والشرق الأوسط بمجلس الشيوخ. وبعد إقرار التشريع في كلا اللجنتين الفرعيتين يتم مناقشته على مستوى اللجنة العامة Senate and House Floor في كلا المجلسين والتصديق عليه في هذه اللجنة العامة، ثم يطرح للتصديق في المؤتمر المشترك Joint Conference الذي يعقده المجلسان ليصدر به تشريع نهائي من الكونجرس.

وثانيهما قانون اعتمادات المساعدات الخارجية Appropriations Bill ، وهو القانون الأساسي في المساعدات الخارجية، ويصدر لاحقا لقانون التفويض بالاعتمادات. ويمر قانون اعتمادات المساعدات الخارجية بذات المراحل في مجلسي النواب والشيوخ، سواء على مستوى اللجنة الفرعية للاعتمادات الخاصة بالعمليات

---

[1] - Frederick H. Hartmann & Robert L. Wendzel, **America's Foreign Policy in a Changing World.** Harper Collins College Publishers, New York, 1994, p. p. 131-3 and William C. Olson, "The US Congress: An Independent Force in World Politics". **International Affairs**, Vol. 67, No. 3, July 1991, p. p. 549-552 and Bannerman & etal, **A Guide to US Foreign Policy: Process and Personalities.** op. cit., p. p. 24-5.

الخارجية بمجلس النواب أو اللجنة الفرعية للاعتمادات الخاصة بالعمليات الخارجية بمجلس الشيوخ. ثم يمر ذلك التشريع بذات الخطوات التي يمر بها تشريع قانون التفويض بالاعتمادات.

٨- سلطة تنظيم عملية التجارة مع الدول الأجنبية، حيث استخدم الكونجرس هذه السلطات التي منحها له الدستور في التأكيد على حقه في تقييد سياسة الرئيس في مجال السياسة الخارجية. وفي حالات أخرى حاول الكونجرس المبادرة باقتراح سياسات معينة[١].

ويستطيع الكونجرس التأثير على عملية صنع السياسة الخارجية من خلال قيامه بثلاثة أدوار متباينة هي:

- المساند للرئيس وإضفاء المشروعية على سياسات الجهاز التنفيذي.
- المعوق عن طريق إعاقة تنفيذ المبادرات التي يتقدم بها الرئيس.
- المبادر عن طريق التقدم بمبادرات إلى الجهاز التنفيذي[٢].

كما يستطيع الكونجرس التأثير على السياسة الخارجية، مستخدما في ذلك سلطاته في مجال التشريع والمخصصات المالية وذلك على الوجه التالي:

- عندما يحتاج تنفيذ سياسة ما إلى إصدار تشريع من الكونجرس، فإنه يمكن أن يدخل تعديلاته أو يدخل التغييرات التي يراها على هذه السياسة.
- يمكن أن يأخذ الكونجرس المبادرة ويقيد من حرية تصرف الرئيس من خلال التشريع.
- يستطيع الكونجرس أن يمنع جزئيا أو كليا المخصصات الضرورية لتنفيذ سياسة خارجية معينة ليجعل تنفيذها أمرا مستحيلا. كما يستطيع إدخال تعديلات على مشروعات المخصصات المالية سواء بإضافة نفقات أخرى لم تذكرها السلطة التنفيذية أو تخفيض النفقات المقترحة[٣].

وقد استخدم الكونجرس سلطته في مجال تخصيص الأموال للتدخل في السياسة الخارجية للرئيس، أو أحيانا تقييد قدرة الرئيس على تنفيذ سياسات معينة خصوصا أن الكونجرس يقوم كل عام، بسن تشريعات متعلقة بقضايا المساعدات الأجنبية والدفاع والتجارة وهي جميعها تؤثر على السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

---

1 - Bannerman & etal, **A Guide to US Foreign Policy: Process and Personalities.** op. cit., p. p. 25-6.

2 - Frederick H. Hartmann & Robert L. Wendzel, **America's Foreign Policy in a Changing World.** op. cit., p. p. 131-3 and William C. Olson, "The US Congress: An Independent Force in World Politics". op. cit., p. p. 549-552.

٣ - هالة سعودي، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٦٧-١٩٧٣)**. مرجع سبق ذكره، ص ١٤٧.

ولا يجب إغفال الدور الذي يقوم به الكونجرس في التأثير على السياسة الخارجية للولايات المتحدة، من خلال انفراده بعملية تخصيص الموارد اللازمة لوزارة الخارجية لكي تقوم بتنفيذ برامج السياسة الخارجية[1].

وقد أدت الحرب الباردة واضطلاع الولايات المتحدة بمسئوليات القوى العظمى، إلى تزايد الدور الذي يمارسه الكونجرس في مجال السياسة الخارجية بعدما كان الرئيس هو صانع القرار الرئيسي، وذلك نتيجة عدة عوامل هي:

١- التطورات التي شهدتها السياسة الأمريكية في فترة الستينيات وأوائل السبعينيات، وعلى رأسها حرب فيتنام وما ارتبط بها من جدل ساد بين الرأي العام الأمريكي والكونجرس، حول حجم السلطات التي يتعين على الرئيس أن يتمتع بها في مجال صنع السياسة الخارجية، وحجم الدور الذي يتعين على الكونجرس ممارسته في مجال صنع السياسة الخارجية. فضلا عن ظهور تيار داخل الكونجرس يطالب بتقييد سلطة الرئيس في مجال السياسة الخارجية، حيث كان أنصار هذا التيار من المدافعين عن قانون سلطات الحرب الذي ينص على ضرورة حصول الرئيس على موافقة الكونجرس قبل إرسال أية قوات أمريكية إلى الخارج.

٢- تزايد الدور الذي كان يقوم به الاتحاد السوفيتي السابق، داخل دول العالم الثالث، الأمر الذي كان يشكل انتهاكا لنظرية الردع التي كانت تنتهجها الرئاسة. فضلا عن تزايد حجم العمليات السرية التي كانت تقوم بها الوكالة المركزية للاستخبارات في الخارج.

٣- قيام الكونجرس بتطوير قدراته الإدارية والتنظيمية، عن طريق إنشاء العديد من الأجهزة التي تقدم له المعلومات، للحد من اعتماده على الجهاز التنفيذي في الحصول على تلك المعلومات.

٤- ثورة الاتصالات التي كان من شأنها حصول أعضاء الكونجرس على كافة المعلومات التي كانت في السابق حكرا على الجهاز التنفيذي. كما اصبح من اختصاص الكونجرس استخدام هذه المعلومات عند القيام بتقييم عملية صنع السياسة الخارجية.

٥- إصدار قانون حرية تدفق المعلومات، الذي ترتب عليه دحض المقولة التي كان يستند عليها الجهاز التنفيذي في السابق وهي "أن الحصول على المعلومات الخاصة بالسياسة الخارجية يعتبر حكرا على الجهاز التنفيذي، لأن ذلك يحقق المصلحة القومية للولايات المتحدة" حتى أضحت المشكلة التي يواجهها الكونجرس ليس في ندرة المعلومات، بل في كيفية تحليل تلك المعلومات[2].

---

1 - Bannerman & etal, **A Guide to US Foreign Policy: Process and Personalities.** op. cit., p. p. 25-6.

2 - Frederick H. Hartmann & Robert L. Wendzel, **America's Foreign Policy in a Changing World.** op. cit., p. p. 134-5 and William C. Olson, "The US Congress: An Independent Force in World Politics". op. cit., p. p. 552-3.

وقد ترتب على العوامل سالفة الذكر توتر العلاقات بين الرئاسة والكونجرس فيما يتعلق بأربع قضايا رئيسية هي:

١- الاتفاقات الدولية (المعاهدات):

أصبح الرئيس الأمريكي مطالبا بإجراء مفاوضات مع الكونجرس، بشأن المعاهدات المراد إبرامها مع الدول الأجنبية، حتى يتسنى له ضمان الحصول على موافقة الكونجرس على التصديق على هذه المعاهدات، بعدما كان الكونجرس في السابق يقتصر دوره على الموافقة على المعاهدات. وقد أضحى في إمكان الكونجرس عن طريق المناقشات التي تعقدها لجان الاستماع داخل كلا المجلسين، التأثير على الرأي العام الأمريكي وممارسة النفوذ على السلطة التنفيذية أثناء قيامها بالتفاوض مع الدول الأجنبية، بشأن المعاهدات المقترح إبرامها معها. فضلا عن أن الكونجرس أصبح يؤكد ضرورة التزام الرئيس بعدم التوسع في استخدام الاتفاقيات التنفيذية بدلا من المعاهدات.

٢- استخدام القوة العسكرية:

أدت حرب فيتنام إلى قيام الكونجرس بالتأكيد على حقه في الموافقة على قرار إرسال قوات عسكرية أمريكية إلى الخارج، بمقتضى قانون سلطات الحرب الذي ينص على "أنه يتعين على الرئيس الأمريكي الحصول على موافقة الكونجرس قبل اتخاذ قرار بإرسال قوات عسكرية أمريكية إلى الخارج". ويستطيع الكونجرس بمقتضى هذا القانون عن طريق تمرير قرار يحظى بالأغلبية داخل كلا المجلسين، مطالبة الرئيس بسحب القوات العسكرية الأمريكية من الخارج خلال ستين إلى تسعين يوما ولا يستطيع الرئيس استخدام حق الفيتو للاعتراض على هذا القرار[1].

٣- العمليات السرية:

أضحى الكونجرس منذ أواخر الستينيات يطالب بضرورة الرقابة على العمليات السرية، التي تقوم بتنفيذها الوكالة المركزية للاستخبارات بعدما تبين أن هذه العمليات السرية تستخدمها الإدارة الأمريكية في تنفيذ أهداف سياسية، وعدم سيطرة الرئيس على الوكالة المذكورة بدرجة كافية. فضلا عن عدم وجود تنسيق كاف ووضوح في الأهداف التي تسعى الإدارة الأمريكية إلى تحقيقها من وراء تنفيذ هذه العمليات السرية.

وقد جاء تعديل Haghes-Ryan الذي اقره الكونجرس عام ١٩٧٤ ، ليطالب الرئيس قبل القيام بتنفيذ أية عملية سرية تحديد ضرورة هذه العملية من عدمه لحماية الأمن القومي الأمريكي، والالتزام بتقديم تقارير دورية عن هذه العمليات السرية إلى اللجان المختصة بالكونجرس لمناقشتها.

---

[1] - Frederick H. Hartmann & Robert L. Wendzel, **America's Foreign Policy in a Changing World**, op. cit., p. p. 137-8.

٤- **المساعدات والتجارة:**

تخلى الكونجرس منذ منتصف الستينيات عن الدور الذي طالما قام بـــه فـــي مجال تنفيذ برامـــج السياسة الخارجية، والذي كان يقتصر على مجـــرد الاســـتجابة للمبادرات التي يتقدم بها الرئيس حيث أصبح الكونجرس يمارس دورا فعليـــا فـــي مجال صنع السياســـة الخارجيـــة، عن طريق استخدام سلاح المخصصات المالية في القيام بوقف المساعدات الخارجية الأمريكية إلى دول معينة إما بسبب انتهاكها حقـــوق الإنسان أو قيامها بانتهاج سياسة معادية للمصالح الأمريكية أو نتيجة قيامها بتطويـــر قدراتها النووية. واصبح الكونجرس يطالب الرئيس بتقديم تقارير دورية توضح حجـــم الأهداف التي تحققت، من تنفيذ برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية في كل دولـــة. كما أضحى الكونجرس بمقتضى قانـــون الحد من صادرات الســـلاح يمـــارس دورا رئيسيـــا في الرقابة على مبيعات السلاح إلى الخارج حيث اصبح يطـــالب الرئيـــس بتقديم تقارير توضح حجـــم مبيعات السلاح وأنواع المعـــدات العسكريـــة التـــي تـــم بيعها. ويستطيع الكونجـــرس خلال ثلاثين يوما من تاريخ الحصول على تلك التقارير الاعتراض على صفقات مبيعات السلاح المراد إبرامها مع الدول الأجنبية[١].

أما عن أوجه القصور التي تؤثر على فاعلية الكونجرس في مجال السياســـة الخارجية فهي على الوجه التالي:

١- تزايد عدد اللجان التابعة لمجلسي الشيوخ والنواب واللجان الفرعية التابعة لـــهما، المختصة بدراسة موضـــوعات معينة وخضوعهـــا للتغييـــر كل سنتين في ضـــوء الانتخابات، وهـــو ما يؤدي بدوره إلى جعل القوة السياسية التي يتمتع بـــها عضـــو الكونجرس ليست نابعة من الحزب، بقدر ما هي نابعة من الولاية التي تقوم بانتخابـــه للدفاع عن مصالحها وتمثيلها داخل الكونجرس.

٢- عـــدم قـــدرة الكونجـــرس على تقديم سياسة مستقلة متجانسة تكون بديـــلا عـــن السياسات التي تتقدم بها السلطة التنفيذية.

٣- نقص التنظيم الفعال داخل الكونجرس الذي يتمثل في غياب قيادة آمـــرة داخلـــه، وضعف النظام الحزبي خصوصا في مجال السياسة الخارجيـــة نظـــرا لأن عمليـــة التصويت داخل الكونجـــرس لا تحكمها الانتماءات الحزبيـــة وليـــس للأحـــزاب برامـــج واضحة الملامح في نطاق السياسة الخارجيـــة. ومـــن ثـــم يـــأتي ســـلوك الكونجـــرس استجابة لضغوط خارجية تأتي سواء من الرئيس أو من جانب جماعـــات الضغط والرأي العام الأمريكي[٢].

---

[1] - **Ibid.**, p. p. 139-141.

[2] - Frederick H. Hartmann & Robert L. Wendzel, **America's Foreign Policy in a Changing World.** op. cit., p. 553 and

مصطفى علوي، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي (١٩٥٣-١٩٥٩)**. مرجع سبق ذكره، ص ٩١.

البنيان الهيكلي والعقيدي للكونجرس:

يقصد بالبنيان الهيكلي التركيب الحزبي للكونجرس من ناحية، ثم القيادات المؤثرة داخله ودورها من ناحية أخرى نظراً لأن العلاقة بين الرئيس والكونجرس تتأثر بما إذا كان حزب الرئيس يحظى الأغلبية في مجلسي الشيوخ والنواب أم لا. فإذا كان حزب الرئيس ينتمي لحزب الأقلية في الكونجرس، فقد يواجه الرئيس تحدياً من جانب الكونجرس لسياساته، أما إذا كان حزب الرئيس ينتمي لحزب الأغلبية في الكونجرس، فإنه مع ثبات العوامل الأخرى تزداد احتمالات مساندة الكونجرس لسياسات الرئيس[١].

ويقوم الكونجرس بممارسة دور المعارض في حالة إذا كان الرأي العام أو إحدى جماعات الضغط الفعالة ضد اتجاه الجهاز التنفيذي، وتواجه الإدارة في هذه الحالة تحدياً كبيراً ألا وهو إقناع الكونجرس بغير ما يراه الرأي العام.

وهناك معضلة تحكم آليات العلاقة بين الكونجرس والجهاز التنفيذي، فالكونجرس بحكم طبيعته كمؤسسة تضم أعضاء مستقلين عن بعضهم البعض، ولا يحكمهم بالضرورة مصلحة واحدة، بل على العكس من ذلك فكل عضو في الكونجرس يمثل مصالح دائرته في المقام الأول، لهذا فإن الكونجرس يميل في معظم الأحيان إلى اتخاذ قرارات تقوم على نظرة ضيقة للأمور، بعكس الجهاز التنفيذي الذي يملك إلى حد ما وحده خبرة تاريخية، فيما يختص بكل مسألة من مسائل العلاقات الخارجية، لذلك، فالعلاقة بين المؤسسة التشريعية والتنفيذية تتلخص في الآتي: أيهما ينجح في فرض وجهة نظره الواسعة على اتجاه السياسة الخارجية؟[٢].

الاتجاه السياسي للكونجرس:

يقصد به تحديد أي الاتجاهات السياسية المسيطرة داخل الكونجرس، ومدى اتفاقها من عدمه مع اتجاهات الإدارة الأمريكية وطابع سياستها، حيث تعتبر القرارات التي يصدرها الكونجرس والمناقشات التي تتم داخل مجلسيه، واللجان التابعة لهما لها تأثيرها على السلطة التنفيذية، لأنها تعبر عن تفضيلات أعضاء الكونجرس لسياسات معينة، وتشير إلى نوع السياسات التي يمكن أن يوافق عليها الكونجرس، عندما يطلب منه أن يمارس دوره عن طريق التشريع أو المخصصات المالية. كما أنها توضح الاتجاهات السائدة داخل الكونجرس، بخصوص قضايا السياسة الخارجية، ومن ثم تحدد إطاراً عاماً أو تضع حدوداً على السياسة الخارجية للولايات المتحدة، يصعب على الرئيس الأمريكي أن يتخطاها، عند اختياره لبدائله المختلفة الأمر الذي يفرض قيوداً على تحركات السلطة التنفيذية وسياستها[٣].

---

١ - مصطفى علوي، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي (١٩٥٣-١٩٥٩)**. مرجع سبق ذكره، ص ٩٩.

٢ - نهى مكاوي، "الادارة الأمريكية الجديدة وتوجهاتها في السياسة الخارجية"، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٣-٧٤.

٣ - هالة سعودي، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلى (١٩٦٧-١٩٧٣)**. مرجع سبق ذكره، ص ١٤٧.

المبحث الثاني

تركيبة إدارة كلينتون والعلاقة بين الأجهزة الرئاسية المختلفة تجاه قضية حظر الانتشار النووي وضبط التسلح

يقصد بتركيبة إدارة كلينتون الأشخاص الذين شغلوا مناصب هامة خلال فترة إدارة كلينتون، وذلك لأن توجهات أي إدارة أمريكية لا يمكن دراستها إلا من خلال دراسة خلفية هؤلاء المسئولين.

وأهم هؤلاء الأشخاص جميعاً هو الرئيس الأمريكي، خصوصاً وأن النظام الرئاسي الأمريكي يعطي للرئيس الأمريكي سلطات واسعة، ويجعله أحد المسئولين عن توجه السياسات الداخلية والخارجية للولايات المتحدة، وهو نقطة الوصل بين كافة أجهزة النظام الرئاسي الأمريكي. ثم يأتي بعد ذلك نائب الرئيس الأمريكي، ثم وزير الخارجية حيث تعد وزارة الخارجية بمثابة الجهاز الرئيسي، المنوط به تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ثم مستشار الأمن القومي، ويعد هذا المنصب أحد المناصب الرئيسية في الإدارة الأمريكية، لأن شاغل هذا المنصب يقوم بتدعيم وجهة نظر الرئيس الأمريكي، أو دعمها بكل البدائل والاقتراحات حتى يكون الرئيس الأمريكي على علم واضح بالمعلومات المتوافرة والاختيارات الممكنة قبل اتخاذ القرار. ثم وزير الدفاع حيث يعد وزير الدفاع المستشار الأول للرئيس الأمريكي، وفقاً للقانون والعرف الأمريكي فيما يتعلق بعملية صياغة السياسة الدفاعية للولايات المتحدة.

ويمكن لوزير الدفاع أن يؤثر تأثيراً كبيراً على قرارات السياسة الخارجية، انطلاقاً من الموارد المتاحة لوزارة الدفاع، ومن السمات الشخصية التي يتمتع بها هذا الوزير، وإن كان حجم هذا التأثير في مجال السياسة الخارجية يختلف من وزير لآخر، ومن إدارة لأخرى. ويتعين على وزير الدفاع تنفيذ ثلاثة أدوار رئيسية هي كما يلي:

- يتولى إدارة أنشطة وزارة الدفاع بكفاءة عالية.
- يدافع عن وزارة الدفاع فيما يتعلق بقضايا الأمن القومي التي تثار مع البيت الأبيض والكونجرس والرأي العام بوصفه يتحدث باسم وزارة الدفاع.
- يضمن صياغة استراتيجية عسكرية تتسم بالتجانس.

وإذا ما تناولنا فترة تولي Les Aspin لوزارة الدفاع، ومدى نجاحه في تنفيذ الأدوار الثلاثة السابق عرضها، سنجد أنه بينما تمتع Aspin بخبرة واسعة نتيجة عضويته ولاحقاً رئاسته للجنة الخدمات المسلحة بمجلس النواب والخبرة السابقة التي اكتسبها عندما تولى منصب محلل سياسات داخل وزارة الدفاع، واشتغاله بقضايا الدفاع داخل الكونجرس لأكثر من عقدين، إلا إنه لم يتمتع بالخبرة الإدارية اللازمة لإدارة وزارة الدفاع بكفاءة [1].

---

1 - Bannerman & etal, **A Guide to US Foreign Policy: Processes and Personalities**. op.cit., p. p. 3-7 .

وبوجه عام، فإن Aspin كمفكر استراتيجي ومحلل سياسات يتمتع بالخبرة، قد قام بوضع الملامح الرئيسية لعملية المراجعة الرئيسية للقوات العسكرية الأمريكية، كما إنه قام بإعادة تقييم الأهـداف التي تسعى الإدارة الديمقراطية إلى تحقيقها في مجال الدفاع والتي تمخض عنها وضـع أول ميزانيـة دفاعيـة حقيقيـة تعكـس الاحتياجـات الدفاعيـة الأمـريكية في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة.

وعلى الجانب الآخر، قام Aspin بإعادة تنظيم مكتب وزير الدفاع والـهيئات الأخرى التابعة لوزارة الدفاع لجعلها تنفذ المهام التي يضعـها كلينتـون علـى قمة أولوياته، والتي تتضمن التعاون مع الجمهوريات السوفيتية السابقة في مجال خفـض التهديد وعلى وجه الخصوص إعادة توجيه البرنامج الدفاعي للصواريـخ الباليسـتية وتطوير البرامج التي تنفذها وزارة الدفاع في مجال التكنولوجيا المتعددة الاستخدامات. وأهم ما حمل بصمة Aspin هو مبادرة مواجهة الانتشار المضاد التي طرحها لمواجهة مشكلة الانتشار النووي.

أما William Perry الذي خلف سلفه في تولي منصب وزير الدفاع فقد تمتـع بخبرات واسعة نتيجة توليه منصب وكيل وزارة الدفاع لشئون الأبحـاث والهندسـة والذي من خلاله تولى مسئولية الإشـراف علـى تطويـر منظومـات الأسلحة والمخـزون منها. كذلك اشتغاله في مجال إدارة الشركات الأمريكية العاملة في مجال إنتاج الأسلحة ذات التكنولوجيا المتطورة.

ونتيجة لهذه الخبرات التي تمتع بها Perry فقد نجح كلينتون في صياغة عـدد من سياسات الدفاع التي لم يكن كلينتون ليحققها خلال فـترة رئاسـة Aspin لـوزارة الدفاع.

وقد كانت قضية قصور التمويل المخصص لوزارة الدفـاع فـي ميزانيـة العـام المالي (١٩٩٣-١٩٩٤) لتنفيذ المهـام التي حـددتها عملية المراجعة التي قام بإجرائها Les Aspin أحد القضايا الرئيسية التي واجهت Perry حيث طالب Perry مـن كلينتون آنذاك ضرورة توفير مخصصات مالية إضافية، لتنفيذ التعهد الذي كـان قـد أعلن عنه سابقاً وهو احتفاظ الولايات المتحدة بقوات دفاعيـة على أرقـى مسـتوى وعلى أعلى درجة استعداد.

وقد اختلف Perry مع كلينتون في عدد من القضايا المتعلقة باستقطاع جـزء من التمويل المخصص لبعض برامج الأسلحة الرئيسية لضمان الاحتفاظ بحالة استعداد الجيش الأمريكي، مما دعم من صورته أمام المؤسسـة العسكريـة بوصفه الرجـل الذي قد يستطيع الاختلاف مع البيت الأبيض في بعض القضايا.

ويأتي بعـد وزير الدفاع رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكـي، حيث يعد هذا المنصب ثاني أهم منصب داخل وزارة الدفاع. وقد تنامى الدور الـذي يمارسه رئيس هيئة الأركان في صياغة سياسة الدفاع خلال العقد السابق وذلك مقارنة بالسلطات المحدودة نسبياً الممنوحة لرئيس هيئة الأركان بمقتضى قـانون Goldwater Nicholas لعام ١٩٨٦.

فبداية من عام ١٩٨٦ تمتع رئيس هيئة الأركان بسلطة واسعة في مجال صياغة سياسة الدفاع خاصة وأنه اصبح بمثابة المستشار العسكري الرئيسي للرئيس الأمريكي ومجلس الأمن القومي ووزير الدفاع. إضافة إلى ذلك فقد قام الكونجرس بتدعيم مركز رئيس هيئة الأركان في مجال صنع السياسات وذلك من خلال تعيين نائب له[١].

وعندما تولى كلينتون السلطة كان الجنرال Colin Powel هو رئيس هيئة الأركان وبحكم الشعبية التي تمتع بها Powel بوصفه أول شخص أمريكي - أفريقي يحتل هذا المنصب الرفيع والخبرة التي اكتسبها أثناء فترة عمله كمستشار الأمن القومي خلال إدارة ريجان، فقد قام Powel بدور بارز في صياغة السياسة الدفاعية لإدارة كلينتون، وفي بعض الأحيان استطاع Powel استخدام نفوذه لإقناع كلينتون بالتخلي عن بعض السياسات التي كان يدافع عنها.

وأخيراً، يأتي مدير الوكالة المركزية والذي يعد بمثابة رئيس الوكالة المركزية للاستخبارات والمنسق العام لوكالات الاستخبارات الأمريكية الأخرى بما في ذلك وكالة الاستخبارات التابعة لوزارة الدفاع ووكالة الأمن القومي ومكتب وزير الخارجية لشئون البحوث والاستخبارات. وتعد الوكالة المركزية للاستخبارات مصدر معلومات رئيسي لصانع القرار وأحياناً تقوم هذه الوكالة بتنفيذ بعض القرارات التي تساعد في صنعها.

وبوجه عام، فإن السياسة الخارجية الأمريكية هي نتاج لسلسلة من الحلقات المتواصلة بين الرئيس الأمريكي ونائبه، ومستشار الأمن القومي، ووزيري الدفاع والخارجية، ورئيس هيئة الأركان المشتركة وهيئة مساعديه ورئيس الوكالة المركزية للاستخبارات، ويقوم هؤلاء جميعاً باستشارة فريق من الموظفين يرأسهم مساعدو الوزراء ووكلاء الوزارات. كما توجد مجموعات بحث داخل مجلس الأمن القومي تعرف باسم Interagency Groups ،وتتكون مجموعات البحث هذه من محللين، يمثلون كل وزارات وأجهزة الجهاز التنفيذي المعنية بقضايا السياسة الخارجية، وتشهد اجتماعاتها تبادلاً حقيقياً للآراء المتعددة للوزارات والأجهزة التنفيذية المختلفة، لذلك فإن أعضائها يمثلون حلقة مهمة في أي دراسة لتوجهات الإدارة الأمريكية[٢].

وإذا ما استعرضنا تصور كلينتون لقضيتي حظر الانتشار النووي وضبط التسلح، سنجد أنه منذ توليه مقاليد السلطة عام ١٩٩٣، وتحديداً في أول خطاب له

1- Bannerman & etal, **A Guide to US Foreign Policy: Processes and Personalities.** op.cit., p. p. 3-7 .

٢ - لهى مكاوي، "الإدارة الأمريكية الجديدة وتوجهاتها في السياسة الخارجية". مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٩-٦٨ و

Bannerman & etal, **A Guide to US Foreign Policy: Processes and Personalities.** op.cit., p. p. 3-7 and John Baker, "Clinton Defense Policy-Making: Players , Process and Policies". **In: Clinton and Post Cold War Defense.** By (Stephen Cimbala), Praeger Publishers, 1996, p. p. 123-7.

ألقاه في بلدته Little Rock ، حرص الرئيس الأمريكي على التركيز على قضيتي حظر الانتشار وضبط التسلح باعتبارهما من القضايا الأساسية التي ستحظى باهتمام إدارته. وقد اتضح ذلك من قيامه بالتأكيد على أهمية الردع النووي، في الاستراتيجية النووية الأمريكية وإن كان قد تعهد بإعادة النظر في السياسات النووية، التي كانت إدارة بوش الجمهورية، قد قامت بإجــراء تعديل عليها بعد تفكك الاتحــاد الســوفيتي الســابق، والتي تمثلت في إجراء تغييرات هيكلية على الوضع النووي للقوات الأمريكية، مــن خلال إزالة الأسلحة النووية من كافة السفن الأمريكية، (باستثناء الغواصات الحاملــة لصواريخ باليستية)، وإزالة الأسلحة النووية من كافة القواعد العســكرية الأمريكيــة، خارج أوروبا وتخفيض عدد الأسلحة النووية بشكل جذري داخل أوروبــا، وتحويــل مبادرة الدفاع الاستراتيجي التي وضعها الرئيس ريجان، إلى برنامج بمسمى الحمايــة العالمية ضد الهجوم المحدود معرباً بقوله "أن الولايات المتحدة تواجه عالم يتضمــن مجموعة كبيرة من المخاطر، الأمر الذي يحتم عليها إعادة تنظيم ترســانتها النوويــة لمواجهة هذه المخاطر التي تهدد أمنها". كما أكد كلينتون أنه سوف ينتهج اســتراتيجية ذات مسارين في تناول قضية حظر الانتشار النووي.

المسار الأول. يتعلق بتأييد الاتفاقيات الدولية التي تستهدف ضبط التسلح وعلى وجــه الخصوص حظر الانتشار.

المسار الثاني. فيتعلق بوقف البرامج النووية السرية، التي يقوم بها المنتهكين لنظــام حظر الانتشار.

أما عن الدعائم الرئيسية التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية فقد تمثلت في الآتي:

- إحراز نجاح جزئي كخطوة أولى تجاه الحظر الكامل للانتشار النووي.
- العمل على إقناع الدول الأخرى بأهمية الالتزام بحظر الانتشار وذلك من خــلال تقديم التعهدات والحوافز للدول غير النووية.
- فرض العقوبات الاقتصادية والسياسية والعسكرية على الدول التي تنتهك نظــام حظر الانتشار.

كما قام كلينتون بالتعهد بــإجراء تخفيــض جــذري، يبلــغ مقــداره أكــثر من ١٢٠ مليار دولار على خطة Base Force ، التي كان الرئيس بوش قد تقدم بها منذ عام ١٩٩١ ، لإجراء تخفيضات جذرية على هيكل القوات المسلحة الأمريكية، بــهدف ضغط حجم الإنفاق العسكري خاصة بعد تفكك حلف وارسو، وهي نفس الخطة التــي على أساسها تعهد بوش بإجراء المزيد من التخفيضات على ميزانية وزارة الدفاع بمــا يبلغ مقداره ١،٤٣ تريليون دولار خلال الأعوام المالية (١٩٩٣-١٩٩٧) حال إعــادة انتخابه مرة أخرى[1].

---

١ - أحمد فخر، "العلاقات السياسية والاستراتيجية بين مصر والولايات المتحدة". في: **مصر والقوى الكبرى في النظام العالمي الجديد-أعمال المؤتمر السنوي التاسع للبحوث السياســية: القــاهرة ٢-٤ ديســمبر ١٩٩٥**. أحمد الرشيدي (محرر)، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلــوم السياســية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ٣٣-٣٤ و -

ثم جاءت وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعامي ١٩٩٥/١٩٩٤ ، التي أصدرها كلينتون لتحديد أهم المفاهيم الاستراتيجية الحاكمة لحماية المصالح الحيوية الأمريكية لتركز على مفهومين رئيسيين هما:

١- التعهد والارتباط Engagement.

٢- الإضافة والاتساع Enlargement.

ويرتكز هذين المفهومين الاستراتيجيين على عدة محاور أهمها:

١- الاحتفاظ بقوات نووية استراتيجية نشطة، تضمن للولايات المتحدة أن تظل الدولة الوحيدة - كونياً - القادرة على إدارة أعمال قتال عسكرية، على نطاق واسع وشامل خارج حدودها، وردع أية تهديدات تشكلها انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية وبما يؤكد الدور القيادي والمؤثر لها في الشئون الدولية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً.

٢- امتلاك القوات المسلحة الأمريكية، لقدرات وإمكانيات قادرة على مواجهة القوة العسكرية الإقليمية، التي تقوم بممارسة دور يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة وحلفائها، وذلك من خلال ردع وهزيمة أي عدوان، عن طريق إظهار القوة العسكرية الأمريكية، في أكثر من منطقة في نفس الوقت. ويفسر ذلك أسباب اعتماد الاستراتيجية العسكرية الأمريكية، في فترة ما بعد الحرب الباردة، على قوات عسكرية لديها القدرة على الاشتباك في حربين إقليميتين في نفس الوقت.

٣- النشر المتقدم للقوات الأمريكية وتمركزها المبكر عبر البحار في مناطق مصالحها الحيوية مما يؤكد مفهومي التعهد والارتباط أمام أصدقائها.

٤- مكافحة الولايات المتحدة لانتشار أسلحة الدمار الشامل وأنظمة إيصالها[١].

ولكي يتم تحقيق هذه المفاهيم الاستراتيجية، فقد قام كلينتون في ١٩٩٥/١/٢٠ بموجب القرار التنفيذي رقم (١٢٩٤٦)، بإنشاء مكتب يختص بأمور حظر الانتشار وضبط التسلح، بوزارة الطاقة لمساعدته على تحقيق أهدافه، في مجال حظر الانتشار، وضبط التسلح من خلال انتهاج استراتيجيات جديدة وفعالة تلائم مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، فضلاً عن تدعيم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل.

=**Nuclear Policy Review.** p. p. 2-3, Website, http://www.fas.org/spp/eprint/npr/npr-desc.htm and Hans Kristensen, **Nuclear Futures: Proliferation of Weapons of Mass Destruction and US Nuclear Strategy.** British American Security Information Council, Basic Research Report, 18.2, p. p. 13-4, Website, http://www.fas.org and Pat Towell, "Gop Faces a Clash of Priorities in Its Bid to Boost Readiness". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 2, Jan 14, 1995, p. p. 167-8.

١ - هالة سعودي، "الانتخابات الأمريكية وقضايا السياسة الخارجية". **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٩ وأحمد فخر، "العلاقات السياسية والاستراتيجية بين مصر والولايات المتحدة".**مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢١-٢٢و **US Policy Leading into the NPT Conference.** Basic Paper 10, 24 March 1995, p. 3, Website, http://www.igc.apc.org/basic/paper10.html and **Nuclear Policy Review.** op. cit., p. p. 2-3 and William Arkin & Michael Mazarr, "Clinton Defense Policy and Nuclear Weapons", **In: Clinton and Post Cold War Defense.** By (Stephen Cimbala), Praeger Publishers, 1996, p. p. 50-1, p. p. 57-9.

أما عن الأهداف التي تم تحديدها لهذا المكتب للقيام بتنفيذها فهي على الوجه التالي:

- تنفيذ وتطوير سياسات وزارة الطاقة في مجال حظر الانتشار وضبط التسلح.
- تقديم الدعم الفني إلى الهيئات الحكومية الأمريكية، المسئولة عن صنع السياسات وتنفيذ البرامج المتعلقة بحظر الانتشار وضبط التسلح.
- إتاحة الدعم الفني للحكومة الأمريكية، أثناء قيامها بعقد المفاوضات الثنائية أو المتعددة الأطراف، التي تتعلق بموضوعات حظر الانتشار، وضبط التسلح مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية.
- تطوير تكنولوجيات جديدة ومتطورة لمساعدة الحكومة الأمريكية والمجتمع الدولي على حل القضايا المتعلقة بسياسة حظر الانتشار وضبط التسلح.
- تنفيذ برامج تستهدف دعم أنشطة الإدارة الأمريكية في مجال حظر الانتشار، وضبط التسلح وعلى وجه الخصوص إزالة الأسلحة البيولوجية والكيماوية، وتخفيض عدد المنظومات الحاملة للصواريخ والأسلحة النووية.
- تنفيذ المهام الملقاة على عاتق وزارة الطاقة، في مجال حظر الانتشار وضبط التسلح في ضوء المعاهدات والاتفاقيات التي يقررها قانون الطاقة الذرية لعام ١٩٥٤، وقانون حظر الانتشار النووي لعام ١٩٧٨، وقانون مشاركة كل من الولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٥٧.
- تقديم الدعم الفني لكافة الهيئات المسئولة عن صنع السياسات والرقابة، على مدى الالتزام بالقيود المفروضة على صادرات التكنولوجيا المتعلقة بتطوير أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك المشاركة في الأنشطة الدولية، التي تستهدف حظر الانتشار مثل معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ونظام حظر انتشار تكنولوجيا الصواريخ الباليستية والمجموعة الأسترالية، المعنية بوقف إنتاج الأسلحة البيولوجية والكيماوية.
- تقديم الدعم الفني سواء للهيئات الحكومية الأمريكية، أو للهيئات الدولية الأخرى مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك في مجالات تطوير التكنولوجيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.
- القيام بتطوير أنظمة للرقابة والتحقق، على الدول التي قد تقوم بانتهاك الاتفاقيات الدولية المعنية بحظر الانتشار وضبط التسلح.
- القيام بدور رئيسي في مجال تطوير وتنفيذ سياسة إدارة كلينتون، الخاصة بحظر الانتشار النووي بما في ذلك تقديم الدعم لكل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووزارة الخارجية الأمريكية، لمساعدتهما في تعزيز الأنظمة الإقليمية لحظر الانتشار النووي، وتعزيز جهودهما في مجال التوصل إلى اتفاقيات دولية جديدة، للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.
- **حشد الجهود الدولية لتأييد قرار التمديد اللانهائي، لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وذلك من خلال التحضير للقضايا التي من المتوقع أن تثيرها الدول الأطراف، في هذه المعاهدة، أثناء انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة عام ١٩٩٥ ، خاصة تلك المتعلقة بمدى التزام الدول الحائزة للسلاح النووي بأهداف نزع التسلح وضبط التسلح التي تنص عليها المعاهدة النووية.**

- التنسيق مع وزارة الخارجية الأمريكية، لمواجهة مشاكل الانتشار النووي في مناطق الشرق الأوسط وجنوب آسيا، وذلك من خلال تقديم الدعم الفني والتوصيات الخاصة بتعزيز الجهود المبذولة على صعيد حظر الانتشار النووي وضبط التسلح.
- تقديم المساعدة للحكومة الأمريكية في مجال حظر الانتشار، وذلك من خلال مواجهة مخاطر الانتشار وبناء الثقة بين الدول الإقليمية التي يوجد بينها عداء لمحاولة التصدي لقضية الانتشار النووي من جذورها.
- مساعدة الرئيس كلينتون على تنفيذ سياسته، الرامية إلى حظر الانتشار النووي، والتعاون مع الوكالات الحكومية الأمريكية الأخرى، لطرح مبادرات متعلقة بسياسات ضبط صادرات السلاح ذات الاستخدام المزدوج[1].
- إخطار الرئيس الأمريكي بالاتجاهات السائدة في السوق الدولية، لنقل السلاح والأدوات الكفيلة بوضع قيود على مبيعات الأسلحة، وتوفير البيانات الأساسية المتعلقة بعملية مبيعات الأسلحة التي تقوم بها الدول الخمس الرئيسية الموردة للسلاح في العالم[2].

وفي بدايات عام ١٩٩٣ قام كلينتون بتشكيل ستة مجموعات عمل، لإجراء مراجعة رئيسية للخطط العسكرية للولايات المتحدة، ولهيكل القوات المسلحة الأمريكية في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة عرفت باسم Bottom-up Review وإجراء استعراض شامل لحجم القدرات النووية التي بحوزة الولايات المتحدة عرفت باسم Nuclear Posture Review.

أما عن الموضوعات التي قامت هذه المجموعات الست ببحثها فهي على الوجه التالي:

١- الدور الذي تقوم به الأسلحة النووية في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية.
٢- هيكل القوات النووية والبنية الأساسية لهذه القوات النووية.
٣- نظم التحكم والرقابة والعمليات الخاصة بالقوات النووية.
٤- نظم الأمن والأمان والسيطرة الخاصة بالترسانة النووية الأمريكية.
٥- العلاقة بين الاستراتيجية النووية الأمريكية وسياسة الانتشار المضاد.
٦- العلاقة بين الاستراتيجية النووية الأمريكية وسياسة خفض التهديد مع الاتحاد السوفيتي السابق[3].

---

1 - **FY 1994, Budget Arms Control and Non Proliferation.** 28/4/1993, p. p. 1-8, Website, http://www.fas.org/spp/starwars/congress/1993-h/h930428.htm.
2 - **FY 1994, Budget Arms Control and Non Proliferation.** 28/4/1993, Website, http://www.fas.org/spp/starwars/congress/1993-h/h930428.html, p. p. 1-8 and **The Report of the Presidents Advisory Board on Arms Proliferation Policy.** The Nuclear Roundtable, p. p. 1-2, Website, http://www.stimson.org/rd-table/nolan.htm.
3 - William Arkin & Michael Mazarr, "Clinton Defense Policy and Nuclear Weapons". **op. cit.,** p. p. 51-3 and James Mc Cornick, **American Foreign Policy and Process.** op.cit., p. 254 and Hans Kristensen, **Nuclear Futures: Proliferation=**

وفي أكتوبر من ذات العام انتهت وزارة الدفاع من إعداد تقرير Bottom-up Review ، وقد تضمن هذا التقرير العسكري إجراء مراجعة رئيسية لاستراتيجية الدفاع الأمريكية، ولحجم القوات التقليدية الأمريكية، والمهام التي تقوم بها هذه القوات في الخارج حيث اعتمد هذا التقرير عسكرياً على المفاهيم التي وردت في وثيقة الرئيس الأمريكي وهي مفهومي التعهد والارتباط والإضافة والاتساع[١].

أما عن أهم ما ورد في هذا التقرير فقد كان على الوجه التالي:

١- ضرورة إجراء تغيير على استراتيجية الدفاع الأمريكية، لتتغير من كونها تقوم على مواجهة تحدي عالمي واحد، وهو التحدي السوفيتي، لتركز بدلاً من ذلك على المخاطر والفرص الجديدة، التي تتيحها مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث أوضح التقرير أنه إذا كانت فترة الحرب الباردة، قد اتسمت بأن الخطر الرئيسي كان يأتي من الاتحاد السوفيتي الذي يمتلك ترسانة نووية، وقوات تقليدية لا يستهان بها، فإن مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة قد تشهد وجود مخاطر جديدة ناشئة عن انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية ووقوعها في أيدي دولاً مارقة (*) أو اندلاع الحروب الإقليمية، إما بسبب المطامع التوسعية للقوى الإقليمية الرئيسية، أو نتيجة العداءات الدينية أو الإثنية، وفشل دول أوروبا الشرقية في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، وعدم قدرة الاقتصاد الأمريكي الضعيف على تلبية احتياجات الأمن القومي الأمريكي.

٢- التأكيد على أن مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، تشهد وجود فرص جديدة متاحة أمام الولايات المتحدة لتدعيم أمنها عالمياً، وهذه الفرص تأتي من إمكانية التوسع في أشكال الشراكة الأمنية الأمريكية، في عدد من الأقاليم في العالم، وضم عدد كبير من الدول الديمقراطية إلى النظام الدولي لخفض التسلح، وإجراء تخفيضات جذرية على حجم الترسانة النووية، التي لدى الولايات المتحدة وروسيا، مثل معاهدة خفض والحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (Start I) ، ومعاهدة المزيد من الخفض والحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (Start II).

٣- التأكيد على أنه لكي تستطيع الولايات المتحدة، مواجهة هذه الأخطار الجديدة، والاستفادة من هذه الفرص المتاحة، فإن القوات العسكرية الأمريكية يجب أن يتم تصميمها لخوض صراعين إقليميين رئيسيين، في آن واحد والانتصار فيهما، كما

=of Weapons of Mass Destruction and US Nuclear Strategy. British American Security Information Council, Basic Research Report, 18.2, p. p. 12-4.

١ - أحمد فخر، "العلاقات السياسية والاستراتيجية بين مصر والولايات المتحدة". مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٣-٣٤.

• أن مصطلح الدولة المارقة قد أطلقته وزارة الدفاع الأمريكية على دول مثل إيران والعراق وليبيا وسوريا وكوريا الشمالية حيث تم وضع هذه الدول كأهداف محتملة تستهدفها الولايات المتحدة في حالة اندلاع أزمات أو صراعات إقليمية.

أن هيكل القوات المسلحة يجب أن يعاد تصميمه ليكون مؤهلاً لتنفيذ أنواع أخـــرى من المهام التي تشمل:

- عمليات التدخل في الخارج.
- الحفاظ على قدرة الولايات المتحدة على الردع.
- العمليات المتعلقة بحفظ السلام.

وهذه المهام الجديدة التي من المقترح قيام القوات المسلحة بها، سوف يترتب عليها إجراء تغيير على هيكل هذه القوات في عدد من الأمور وهي:

- تعديل حجم وشكل هذه القوات المسلحة بشكل جذري، وإجراء تخفيضات كبيرة على حجم الجيش والقوات الجوية.
- الاعتماد بشكلٍ أكبر على حلفاء وأصدقاء الولايات المتحدة، للحفاظ على التواجـــد الأمريكي عالمياً مع الاحتفاظ بقوات أمريكية يتم نشرها بصورة دورية في الخارج.
- إعطاء الأولوية الكبرى لرفع درجة الاستعداد لدى القوات المسلحة الأمريكية، حتى يتسنى للقوات الأمريكية مواجهة هذه التحديات الجديدة.

أما عن حجم التمويل المخصص لميزانية الدفاع الأمريكية، فقد أشار التقريـو أنه سيتم خفض نفقـــاتِ القـــوات التقليدية بحـــوالي ١٠٤ مليار دولار على مـــدار الأعـــوام الأربعة، بدءاً من عـــام ١٩٩٥ حتى عام ١٩٩٩ [١].

٤- الإعلان عن مبادرة لمواجهة الانتشار النووي في العالم، حيث تم التأكيد علـــى أن انتشار أسلحة الدمـــار الشامـــل، يعـــد التهديد الجديد الذي اصبح يواجـــه الولايـــات المتحـــدة وللتعامل مع هذا التهديد الجديد تم اقتراح ما يلي:

- تحويل مبادرة الدفاع الاستراتيجي التي كانت قد طرحتها إداراتي ريجان وبوش، إلى مبادرة للدفاع المضاد للصواريخ الباليستية، كوسيلة يتم من خلالـــها ردع أي هجوم قد تشنه دول مارقة ضد المصالح الأمريكية باستخدام الأسلحة النووية.
- حشد الجهود لتطوير استراتيجية يتم من خلالها مواجهة التهديدات المحتملة، التي قد تتعرض لها المصالح الأمنية الأمريكية، والعمل على رفع مستوى أداء الوكالة المركزية للاستخبارات الأمريكية، في مجال حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- الاعتماد على حلفاء الولايات المتحدة، للتصدي للتهديد الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل[٢].

ثم قام Les Aspin وزير الدفاع الأمريكي، بتطويـــر مبـــادرة "وزارة الدفـــاع لمواجهة الانتشار النووي في العالم، "لتسمى باســـم مواجهـــة الانتشـــار المضـــاد أو Counter Proliferation" وذلك للتمييز بينها وبين "حظر الانتشار النووي".

---

[1] - James Mc Cornick, **American Foreign Policy and Process.** op. cit., p. p. 254-5.

[2] - **Ibid.**, p. 255.

وهذا المفهوم الجديد الذي طرحه Aspin ، قد استهدف إضافة بعد جديد لسياسة الولايات المتحدة تجاه حظر الانتشار النووي، ألا وهو تناول الجوانب العسكرية المتعلقة بسياسة حظر الانتشار، على اعتبار أن "الانتشار النووي قد لا يتوقف" ، الأمر الذي يحتم على الولايات المتحدة التكيف مع هذا التهديد، من خلال التخطيط للدخول في حروب إقليمية قد يتم خلالها استخدام الأسلحة النووية أو الكيماوية أو البيولوجية.

وقد قام هذا المفهوم على افتراض أن القيود المفروضة على صادرات السلاح، والجهود التي تبذلها الإدارة الأمريكية على صعيد حظر الانتشار النووي، لن تحول دون انتشار أسلحة الدمار الشامل، لأن بعض الدول قد تنجح في انتهاك النظام الدولي لحظر الانتشار[١].

وقد حدد Aspin خمسة عناصر أساسية تشتمل عليها مبادرة "مواجهة الانتشار المضاد" وذلك على الوجه التالي:

١- إعداد قوات عسكرية تتولى مهام التصدي للانتشار النووي، من خلال تطوير التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج الأسلحة النووية، وزيادة كفاءة نظام التحقق والرقابة الخاص بمعاهدات ضبط التسلح، وتحديث القوات العسكرية الأمريكية، لجعلها قادرة على شن ضربات عسكرية، وقائية لتدمير البرامج النووية غير المعلنة، التي قد تقوم بحيازتها أية دولة من دول العالم الثالث، لتهديد الأراضي الأمريكية، سواء من خلال استخدام أسلحة الدمار الشامل أو الصواريخ الباليستية.

٢- تطوير أسلحة هجومية جديدة، مؤهلة لتدمير الترسانات النووية أو الكيماوية أو البيولوجية، التي تقوم بحيازتها أية دولة من دول العالم الثالث، منتهكة في ذلك قواعد النظام الدولي لحظر الانتشار.

٣- تعديل السياسات العسكرية التي قد تنتهجها الولايات المتحدة، عند تورطها في الحروب الإقليمية لتأخذ في اعتبارها الآثار الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية.

٤- الاعتماد على المخابرات، لجمع المعلومات المتعلقة بتنامي القدرات النووية أو البيولوجية أو الكيماوية لبعض دول العالم الثالث[٢].

---

[1] - William Arkin & Michael Mazarr, "Clinton Defense Policy and Nuclear Weapons". op. cit., p. 61 and Zachary Davis, "Nuclear Non Proliferation Policy Issues in the 104[th] Congress". **CRS Issue Brief**, Nov. 1, 1996, p. p. 7-8, Website, http://www.fas.org/spp/starwars/crs/91-023.htm and "Counter Proliferation; Bombing as Arms Control". **Arms Sales Monitor**, No. 24, March 15, 1994, p. p. 2-3, Website, http://www.fas.org/asmp/asm24.htm and **Key US Security Policy Issues: Strategic Assessment 1995**, p. p. 3-4, Website, http://www.usinfo.gov and **Controlling Nuclear Anarchy; The Role of the United States Intelligence Community in Monitoring Nuclear Non Proliferation in the Post Cold War Era.** Jan6,1997, p. 9, Website, http://www.fas.org/irp/eprint/synder/proliferation.htm

[2] - William Arkin & Michael Mazarr, "Clinton Defense Policy and Nuclear Weapons". op. cit., p. 61 and Zachary Davis, "Nuclear Non Proliferation Policy=

٥- التعاون مع الحلفاء لمواجهة التهديد الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل وذلك بالاعتماد على الأداة العسكرية.

أما عن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه المبادرة، وفقاً لما أعلنت عنه وزارة الدفاع فهي على الوجه التالي:
- ضمان أمن وسلامة عملية تفكيك الأسلحة النووية التي يتم إجراؤها داخل الاتحاد السوفيتي السابق.
- وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- الحفاظ على التفوق التقليدي للولايات المتحدة.
- تدعيم الأنظمة الدولية التي تم إنشاؤها لحظر الانتشار.
- تطوير استراتيجيات جديدة، تستهدف حظر الانتشار النووي في حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة(١).

ولتحقيق هذه الأهداف، قامت وزارة الدفاع بتنفيذ برامج تغطي المجالات التالية:
١- رصد وتقييم أية برامج نووية أو كيماوية أو بيولوجية غير معلنة، قد تقوم بحيازتها أية دولة من دول العالم الثالث.
٢- نشر أنظمة دفاع صاروخية مثل نظام الصاروخ Patriot المعدل.
٣- نشر النظام الدفاعي المضاد للصواريخ الباليستية(٢).

وفي شهر ديسمبر من عام ١٩٩٣ ، انتهت وزارة الدفاع من إعداد تقرير آخر يكشف عن المذهب الخاص بالعمليات النووية المشتركة، والذي جعل الاستراتيجية النووية للولايات المتحدة تشمل إلى جانب التخطيط لشن حرب نووية، ضد كل من الاتحاد السوفيتي السابق، والصين، تلك الدول المارقة التي قد تتسلح بأسلحة الدمار الشامل، إلا أن هذا التقرير قد واجه انتقادات شديدة من الإدارة الأمريكية، التي تخوفت من مغبة معارضة دول العالم الثالث لقرار التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، عند اطلاعها على هذا التقرير الذي يجعلها أهدافاً محتملة للاستراتيجية النووية الجديدة للولايات المتحدة.

=Issues in the 104th Congress". **op. cit.**, p. p. 7-8 and **John Keliher; Director Office of Intelligence and National Security, Testimony Before the Senate Armed Services Committee on the Non Proliferation of Weapons of Mass Destruction.** 23/6/1993, p. 1, Website, http://www.fas.org/spp/starwars/congress/1993-h/5930623k.htm and **Key US Security Policy Issues: Strategic Assessment 1995.** op. cit., p. p. 3-4 and "Counter Proliferation; Bombing as Arms Control". **op. cit.**, p. p. 2-3.

[1] - Hans Kristensen, **Nuclear Futures: Proliferation of Weapons of Mass Destruction and US Nuclear Strategy.** op. cit., p. 1.

[2] - **Key US Security Policy Issues: Strategic Assessment 1995.** op. cit., p. p. 3-4.

كما إنه يتعارض مع التعهد الذي أعلن عنه كلينتون، والخاص بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد أية دولة غير نووية، طرف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والذي كان بمثابة إعادة تأكيد على السياسة النووية الأمريكية، التي تم انتهاجها لأول مرة عام ١٩٧٨ خلال إدارة كارتر. وفي الوقت ذاته يتعارض مع التعهد الذي قطعته إدارة كلينتون على نفسها، ألا وهو "خفض" الدور الذي تقوم به الأسلحة النووية، والعمل على التوصل للنزع الشامل للتسلح النووي، ونتيجة لهذه الانتقادات لم يتم الكشف عن هذا التقرير عام ١٩٩٣(١).

وفي مايو عام ١٩٩٤ نشرت وزارة الدفاع تقريراً مفصلاً ، عن الأنشطة والبرامج المتعلقة بمبادرة مواجهة الانتشار المضاد، والتأثيرات العملية لهذه السياسة الجديدة على وزارة الدفاع، حيث أشار التقرير إلى أن وزارة الدفاع سوف تقوم بتغيير الأهداف، التي من المتوقع قيام منظمة الدفاع ضد الصواريخ الباليستية بتحقيقها، لمواجهة تحديات حظر الانتشار، وذلك بالتركيز على التهديدات الإقليمية بدلاً من التهديدات العالمية التي قد تواجهها الولايات المتحدة، نتيجة تعرضها لهجوم تشنه عليها بالصواريخ الباليستية، أية دولة إقليمية تقوم بتطوير برامج نووية أو بيولوجية أو كيماوية غير معلنة.

كما أشار التقرير إلى أن هيئة الأركان المشتركة، سوف تقوم بإنشاء وزارة لتنسيق عملية التخطيط العسكري، والتفكير الاستراتيجي للعمليات العسكرية، التي قد تخوضها الولايات المتحدة إقليمياً، للتصدي للتهديدات النووية أو البيولوجية أو الكيماوية التي تتعرض لها. وفي الوقت ذاته سوف تقوم وزارة الدفاع، بإعادة تنظيم عملية جمع المعلومات التي تقوم بها المخابرات في مجال الانتشار النووي.

لذا فإن مبادرة مواجهة الانتشار المضاد قد اشتملت على ركيزتين متميزتين على درجة كبيرة من الأهمية هما:

- عنصر دفاعي، ويتمثل في إعداد القوات العسكرية الأمريكية، لتكون قادرة على الدفاع عن نفسها حال تورطها في حروب إقليمية تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل.
- الضربة الوقائية، بمعنى أن الولايات المتحدة قد جعلت سياساتها في مجال حماية الأمن القومي، تقوم على تدمير برامج أسلحة الدمار الشامل، التي بحوزة الدول التي تدعي الولايات المتحدة أنها تهدد أمنها القومي كأسلوب وقائي(٢).

---

1 - Hans Kristensen, **Nuclear Futures: Proliferation of Weapons of Mass Destruction and US Nuclear Strategy.** op. cit., p. 8.

2 - William Arkin & Michael Mazarr, "Clinton Defense Policy and Nuclear Weapons".op. cit., p. p. 61-2 and **US Commitment to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** May 3, 1999, p. 4, Website, http://www.usinfo.state.gov .

وبحلول النصف الثاني من عام ١٩٩٤ ، كان William Perry وزير الدفاع الأمريكي قد انتهى من إعداد Nuclear Posture Review . وقد تضمن هذا التقرير وضع استعراض شامل لأوضاع السياسة النووية للولايات المتحدة في حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وطرح توصيات تتعلق بإجراء تخفيضات على حجم الإنفاق المخصص للقوات الاستراتيجية، حيث أكدت وزارة الدفاع على خمس قضايا أساسية، متعلقة بالاستراتيجية النووية للولايات المتحدة وهذه القضايا هي:

١- إن الأسلحة النووية أصبحت تقوم بدور صغير في حماية الأمن القومي الأمريكي عن أي وقت آخر مضى، وإن كان ذلك لا يمنع وزارة الدفاع من القيام بإجراء تغيير على استراتيجيتها العسكرية التي كانت تستهدف الاتحاد السوفيتي السابق، إبان فترة الحرب الباردة، لكي تتوجه نحو أعداء جدد في العالم الثالث، الأمر الذي ترتب عليه توسيع مدى الردع النووي، بحيث يشمل مهاماً أخرى لمواجهة انتشار الأسلحة النووية.

وقد تمت صياغة هذا الاتجاه الاستراتيجي للردع النووي، في شكل مبدأ نووي جديد أقرته قيادة هيئة الأركان المشتركة الأمريكية، منذ ديسمبر عام ١٩٩٣ ، وصدر تحت عنوان "المذهب الخاص بالعمليات النووية المشتركة"، وينص على أن الغرض الأساسي للقوة النووية الأمريكية، هو ردع أي هجوم عسكري واسع النطاق، تستخدم فيه أسلحة الدمار الشامل خاصة الأسلحة النووية، مع عدم استبعاد استخدام الأسلحة النووية في حالات الأزمات الإقليمية. ثم تطور هذا المذهب النووي الجديد إلى مرحلة التخطيط لمواجهة أهداف حول العالم، وفق برنامج نظلم التخطيط الاستراتيجي للحرب Strat Com ، حيث أعلن قائد هذا البرنامج الأميرال Henry Chills ، أثناء إدلائه بشهادته أمام لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ، أن الولايات المتحدة سوف تحتفظ بقوات نووية استراتيجية قادرة على ردع أية دولة نووية، قد تفكر في تهديد المصالح الحيوية الأمريكية، والتأكيد على أن الولايات المتحدة سوف تقوم باتخاذ رد انتقامي، بما في ذلك استخدام الخيار النووي لردع أي عدوان قد تتعرض له الولايات المتحدة أو القوات الأمريكية أو حلفاء الولايات المتحدة.

وأكد Chills أن انتشار أسلحة الدمار الشامل يمثل تهديداً محتملاً تأخذه عمليات التخطيط النووي الأمريكي في اعتبارها، وإن برنامج نظام التخطيط الاستراتيجي للحرب أو Strat Com ، يحتاج إلى أن يكون قادراً على الرد السريع في مواجهة المواقف الطارئة التي لم تكن موضوعة في الحسبان، مشيراً إلى أن Strat Com تطور عملية تتضمن عدداً متنوعاً من الخيارات للرد على مواقف الأزمات.

٢- إن الولايات المتحدة أصبحت في حاجة إلى ترسانة نووية صغيرة، في حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة.
٣- ضرورة قيام الولايات المتحدة بالحفاظ على حالة الاستعداد لقواتها، إذا ما انتهجت روسيا سياسة معادية للمصالح الأمريكية. وفي الوقت ذاته انتهاج سياسة حذرة تجاه الجمهوريات التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي السابق، لا سيما وأن هذه الجمهوريات مازالت تقوم بعملية خفض التسلح.
٤- إضفاء بعد دولي على Nuclear Posture Review ، وذلك في ظل عدم قيام الولايات المتحدة بمد مظلتها النووية لتشمل حلفاءها.
٥- استمرار التزام الولايات المتحدة بالحفاظ على سلامة ومصداقية رادعها النووي[1].

أما عن أهم ما ورد في هذا التقرير فقد كان على الوجه التالي:

١- رفض فكرة أن إجراء المزيد من التقدم على صعيد حظر الانتشار، أمر يتطلب من الدول الحائزة للسلاح النووي، أن تقوم بالتخلي عن استخدام الأسلحة النووية لردع أية تهديدات نووية قد تتعرض لها.
٢- ضرورة إجراء تخفيضات جذرية على حجم الترسانة النووية الأمريكية لتبلغ ٣,٥٠٠ رأس نووي، فقط بحلول عام ٢٠٠٣ وهو السقف الذي حددته معاهدة (Start II) الموقعة بين كل من روسيا والولايات المتحدة عام ١٩٩٣ ، الأمر الذي قد يترتب عليه تأثر الثالوث الذي تقوم عليه الترسانة النووية الأمريكية وذلك من خلال:

- إجراء تخفيض على عدد الغواصات الحاملة لصواريخ باليستية، لتصبح أربعة عشر غواصة بدلاً من ثمانية عشر غواصة.
- تغيير الدور الذي تقوم به القاذفات من طراز (B-1 Bombers) ، ليصبح دورها تقليدياً مع عدم إنتاج أية أجيال جديدة من هذه القاذفات، وبذلك يتم الاكتفاء بالعدد الحالي من (B-2 Bombers) الذي يبلغ عشرون قذيفة.
- إجراء تخفيض على عدد الصواريخ الأرضية ليصبح عددها خمسمائة صاروخاً.
- ضررة إجراء تغيير على المكون غير الاستراتيجي، من القدرات النووية الأمريكية أو ما يطلق عليه مكون مسرح العمليات، والعمل على تخفيض كل من النفقات المخصصة لإنتاج الأسلحة النووية الاستراتيجية، وعدد الأشخاص الذين يقومون بأداء مهام باستخدام القوات النووية الاستراتيجية[2].

---

1 - James Mc Cornick, **American Foreign Policy and Process.** op. cit., p. 256 and **Nuclear Posture Review.** Federation of American Scientists, p. p. 1-2, Website, http://www.fas.org/nuke/guide/usa/doctrine/dod/95-npr.htm and **US Commitment to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** op. cit., p. 4 and **Nuclear Policy Review.** op. cit., p. p. 1-3 and

"روسيا ومعاهدة عدم الانتشار". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٢٠.

2 - **Nuclear Policy Review.** op. cit., p. 3 and James Mc Cornick, **American Foreign Policy and Process.** op. cit., p. 256 and **US Commitment to the Treaty on the=**

وفي شهر ديسمبر من ذات العام، قام العسكريون المحافظون داخل وزارة الدفاع الذين يطالبون بالحفاظ على الأسلحة النووية وتطويرها، بوضع خطط تستهدف شن ضربات عسكرية، تشمل استخدام الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، والأسلحة النووية ضد عدد من الدول المارقة التي تثار شكوك بصدد حيازتها لبرامج كيماوية أو بيولوجية أو نووية غير معلنة، قد تقوم باستخدامها ضد الولايات المتحدة، وهو ما اعتبر أنه بمثابة تحول جوهري في الاستراتيجية النووية الأمريكية، التي ظلت تستهدف الاتحاد السوفيتي السابق وحلفائه المحتملين خلال فترة الحرب الباردة. وقد تم تحديد هذه الدول بأنها تشمل كلاً من إيران والعراق وليبيا وكوريا الشمالية.

أما عن هذه الخطط، فقد أطلق عليها مشروع الكتب الفضية أو Silver Books وهي اختصار لعبارة " قائمة بالقواعد الاستراتيجية سريعة التأثر بالنتائج والآثار الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية".

ولكن نتيجة للضغوط التي مارسها العسكريون المؤيدون لسياسة حظر الانتشار النووي، داخل وزارة الدفاع والذين رأوا في مشروع الكتب الفضية أن من شأنه إعطاء الأسلحة النووية، دوراً للتصدي لأي هجوم كيماوي أو بيولوجي، قد تشنه دولة من الدول المارقة على الأراضي الأمريكية، فقد تخلت وزارة الدفاع عن تأييد مشروع الكتب الفضية، وإن كان تخلي وزارة الدفاع عن تأييد هذا المشروع، لم يكن له أي تأثير على المذهب النووي الذي أعلنت عنه هيئة الأركان المشتركة، في ديسمبر عام ١٩٩٥ والذي جاء في صورة مطابقة للمذهب الخاص بالعمليات النووية المشتركة، الذي أعلنت عنه هيئة الأركان المشتركة عام ١٩٩٣ ، حيث استمر العسكريون المحافظون داخل وزارة الدفاع، يطالبون بالتوسع في استخدام الأسلحة النووية وإعطائها دور عند التخطيط لشن حرب إقليمية، استناداً إلى أن الولايات المتحدة لن يكون في مقدورها استخدام الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية - نتيجة لقيامها بالتخلص من ترسانتها الكيماوية والبيولوجية - لردع الدول المارقة عن استخدام هذه الأسلحة ضد الولايات المتحدة، خصوصاً وأن الترسانة العسكرية الأمريكية أصبحت تضم إلى جانب الأسلحة التقليدية الأسلحة النووية فقط.

وبذلك فقد أوجدت وزارة الدفاع مبرراً جديداً لاستمرار احتفاظها بترسانة من الأسلحة النووية، سواء الاستراتيجية أو غير الاستراتيجية. والدليل على ذلك أنه في شهر أبريل عام ١٩٩٥ - أي بعد مرور أربعة أشهر من قيام وزارة الدفاع بالتخلي عن مشروع الكتب الفضية، وقيام كلينتون بالتعهد بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد أية دولة غير نووية، طرف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية،

=Non Proliferation of Nuclear Weapons. op. cit., p. p. 2-4 and "US Places Limit on Arms Cuts". Cong Q W Rpt, Vol. 52, No. 37, Sept. 24, 1994, p. 2706.

وهو ما اتضح في قرار مجلس الأمن رقم (٩٨٤) لعام ١٩٩٥ ، الذي وافقت عليه الدول الخمس النووية بالإجماع في ١٩٩٥/٤/١١ ، ثم في القرار الصادر عن مؤتمر الاستعراض والتمديد الخاص بمبادئ وأهداف حظر الانتشار النووي ونزع التسلح - قامت المؤسسة العسكرية الأمريكية باستكمال استعراضها الشامل للأدوات الكفيلة بردع دول العالم الثالث، التي قد تقوم بانتهاك نظام حظر الانتشار النووي والتي تضمنت التوسع في استخدام أدوات الردع لتشمل استخدام أسلحة الدمار الشامل.

كما تم انتقاد هذه الضمانات الأمنية السلبية، التي أعلن كلينتون عن التزام بلاده بها، وطالبت المؤسسة العسكرية من كلينتون إضفاء مزيد من الغموض على الرادع النووي الأمريكي، انطلاقاً من ضرورة عدم قيام الولايات المتحدة بانتهاج السلوك الرشيد حال تعرض مصالحها القومية للتهديد من قبل دولة من دول العالم الثالث[1].

وبوجه عام، فقد تعرضت عملية المراجعة الرئيسية لهيكل القوات المسلحة الأمريكية، وعملية الاستعراض الشامل لحجم القدرات النووية الأمريكية، لعدة انتقادات من جانب العسكريين المحافظين، المؤيدين لزيادة حجم الإنفاق العسكري ومن أهم هذه الانتقادات غياب استراتيجية عسكرية واضحة، تتناول الجانب المتعلق بإعداد هيكل القوات التقليدية الأمريكية، والاحتياجات الجديدة لهذه القوات، التي تم إدخال تغييرات على المهام التي ستقوم بها لتستطيع خوض صراعين إقليميين رئيسيين في آن واحد. كذلك احتمال تأثير هذه التخفيضات المقترح إجرائها على حجم القدرات النووية والتقليدية الأمريكية، سلبياً على قدرة الولايات المتحدة على التصدي للتهديدات المحتمل اندلاعها خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وعدم وجود عدو محدد[2].

ونتيجة لحدوث انقسام داخل تركيبة إدارة كلينتون، ما بين المؤيدين للتوسع في الدور الذي تقوم به الأسلحة النووية كأداة من أدوات أسلحة الدمار الشامل، داخل كل من وزارة الدفاع وهيئة الأركان المشتركة، والمعامل الوطنية الثلاثة التابعة لوزارة الطاقة وهى Lawrence Livermore, Sandia, Los Alamos مجلس الأمن القومي، والمعارضون لزيادة محورية الدور الذي تقوم به هذه الأسلحة النووية لتحقيق الأمن القومي الأمريكي، داخل كل من البيت الأبيض ووزارة الخارجية والوكالة الأمريكية لضبط ونزع التسلح، فقد أخفقت الإدارة الأمريكية في الالتزام بإجراء المزيد من التخفيضات على ترسانتها النووية أو التعهد بإدخال تعديلات جوهرية على استراتيجيتها النووية، خصوصاً وأنه قد ثار خلاف بين كل من وزارة الدفاع والبيت الأبيض بصدد العلاقة بين الاستراتيجية النووية الجديدة التي طرحها كلينتون، وبين مبادرة مواجهة الانتشار المضاد التي أيدتها وزارة الدفاع.

---

1 - Hans Kristensen, **Nuclear Futures: Proliferation of Weapons of Mass Destruction and US Nuclear Strategy.** op. cit., p. 8, p. p. 14-7 and

عاطف الغمري، "العالم الثالث على خط النار النووية". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٢٢.

2 - James Mc Cornick, **American Foreign Policy and Process.** op. cit., p. 256.

فالمؤيدون لهذه المبادرة داخل وزارة الدفاع، قد أكدوا على مفهوم الردع الذي تشتمل عليه هذه المبادرة، على الرغم من تأكدهم من غياب الإرادة السياسية اللازمة لاستخدام الأسلحة النووية، خصوصاً في الرد على الهجوم الكيماوي أو البيولوجي، الذي قد تتعرض له الولايات المتحدة، أما البيت الأبيض فقد رأى أن هذه المبادرة يجب أن تقتصر على كونها برنامج لتطوير الأسلحة التقليدية فحسب، كما أن العناصر التي تشتمل عليها هذه المبادرة والمتعلقة بالهجوم الوقائي يجب أن تقتصر فقط على استخدام الأسلحة التقليدية[1].

وهذا الانقسام بين المؤسسة العسكرية والبيت الأبيض، بصدد القضية المتعلقة بالدور الذي ينبغي أن تقوم به الأسلحة النووية كأسلحة ردع ضد أية تهديدات، قد تتعرض لها الولايات المتحدة، وتستخدم فيها الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية لم يكن أمراً جديداً بل أنه بدأ يطفو على السطح في العام الأخير من إدارة بوش الجمهورية، حيث حاول المؤيدون داخل وزارة الدفاع والمعامل الوطنية الثلاثة التابعة لوزارة الطاقة لاعتماد الولايات المتحدة على السلاح النووي كأداة لردع أي هجوم قد تشنه الدول الإقليمية المارقة على الولايات المتحدة، باستخدام الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية فرض وجهة نظرهم على إدارة بوش. وقد حصل هؤلاء المؤيدون على دفعة قوية عندما أدلى Donald Rice رئيس القوات الجوية آنذاك بعد انتهاء حرب الخليج الثانية بشهادته أمام الكونجرس، والذي أكد فيها على ضرورة اعتماد الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة على السلاح النووي كأداة ردع.

وتلى ذلك قيام برنامج Strat Com بالإعلان عن تشكيله لمجموعة عمل تحت رئاسة رئيس القوات الجوية سابقاً Thomas Reed ، التي عرفت فيما بعد باسم " لجنة ريد" أو "Reed Panel " ، وذلك لتقييم دور الأسلحة النووية في النظام العالمي الجديد، وقد أصدرت هذه اللجنة تقريراً أكدت فيه على ضرورة التوسع في الاعتماد على الأسلحة النووية، وانتقدت الضمانات الأمنية السلبية التي أعطتها الولايات المتحدة للدول غير النووية، الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والتي تقوم على تعهد الولايات المتحدة بعدم اللجوء إلى استخدام السلاح النووي ضد أية دولة غير نووية طرف في المعاهدة النووية.

وتزامن ذلك مع لجوء المؤيدين لاعتماد الولايات المتحدة على الأسلحة النووية داخل وزارة الطاقة، وعلى وجه الخصوص المعامل الوطنية الثلاثة إلى الضغط على إدارة بوش، لتمويل برنامج جديد يهدف إلى إنتاج رؤوس نووية صغيرة، يمكن استخدامها ضد قوى إقليمية عسكرية، وعرف هذا البرنامج باسم "الإمكانات المحتملة لاستخدامات الرؤوس النووية الصغيرة في النظام العالمي الجديد". وقد

---

1 - William Arkin & Michael Mazarr, "Clinton Defense Policy and Nuclear Weapons". **op. cit.**, p. p. 57-9, p. 62 and **US Policy Leading into the NPT Conference.** Basic Paper 10, 24 March 1995, p. 3, Website, http://www.igc.apc.org/basic/bpaper10.html .

استهدف هذا البرنامج على وجه الخصوص استخدام الرؤوس النووية الصغيرة للتصدي لدول العالم الثالث التي قد تقوم بإقامة برامج نووية سرية.

لذلك، فإن إدارة كلينتون عندما تولت السلطة، واجهت معضلة تتمثل في جدوى الاستمرار في تمويل هذا البرنامج البحثي من عدمه، خصوصاً وأن هذا البرنامج كان موجهاً بصفة أساسية ليس فقط ضد الاتحاد السوفيتي السابق بل ضد أية دولة من دول العالم الثالث، تعادي المصالح الأمريكية وتمتلك أسلحة الدمار الشامل أو تحاول حيازة هذا الرادع.

كما اعتبر هذا البرنامج بمثابة امتداداً للجنة Reed ، التي اعتبرت أن الأسلحة النووية يتعين الاعتماد عليها، للتصدي لأي هجوم نووي أو كيماوي أو بيولوجي، قد تتعرض له الأراضي الأمريكية أو أي هجوم قد يشن على الأراضي الأمريكية باستخدام الصواريخ الباليستية الحاملة لهذه الرؤوس النووية.

وقد أيد هذه الرؤية الجنرال Colin Powell رئيس هيئة الأركان المشتركة آنذاك، حيث أكد على ضرورة اعتبار الهدف الرئيسي للأسلحة النووية هو استخدامها كأداة من أدوات الردع ضد أي دولة من دول العالم الثالث، تقوم باستخدام الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية ضد مصالح الولايات المتحدة، وبذلك يكون استخدام الأسلحة النووية الصغيرة في الصراعات الإقليمية أمراً ضرورياً، حتى وإن ترتب عليها إلحاق آثار سلبية بسياسة الإدارة الأمريكية في مجال حظر الانتشار.

وعندما وافقت إدارة كلينتون على الاستمرار في إتاحة مبالغ من ميزانية وزارة الدفاع لتمويل هذا البرنامج البحثي، الخاص بتطوير رؤوس نووية صغيرة نشب صراع داخلي بين وزارة الدفاع من ناحية، وأنصار حظر الانتشار النووي وضبط التسلح داخل الوكالة الأمريكية، لضبط ونزع التسلح من ناحية أخرى بصدد هذا الموضوع. فبينما أيدت وزارة الدفاع هذا القرار، فقد عارض أنصار حظر الانتشار النووي وضبط التسلح هذا القرار خوفاً من التداعيات السلبية التي قد تترتب عليه وعلى وجه الخصوص زيادة فرص لجوء الدول الأخرى إلى استخدام الأسلحة النووية.

وقد تم حسم هذا الصراع لصالح الوكالة الأمريكية لضبط ونزع التسلح، حيث نجح الديمقراطيون من أنصار ضبط التسلح في تمرير مشروع قانون داخل الكونجرس- وافق عليه الرئيس الأمريكي- يفرض حظر كلي على أية أبحاث أو برامج قد تؤدي إلى إنتاج رؤوس نووية صغيرة[1].

وثار صراع آخر بين وزارة الدفاع من ناحية، وكل من البيت الأبيض ووزارة الخارجية والوكالة الأمريكية لضبط ونزع التسلح من ناحية أخرى، بصدد قضية مركزية الأسلحة النووية في الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة، خاصة

---

[1] - William Arkin & Michael Mazarr, “Clinton Defense Policy and Nuclear Weapons”. **op. cit.,** p. p. 51-5.

في أعقاب قيام وزير الدفاع Les Aspin في فبراير عام ١٩٩٤ ، بالتصريح أمام اللجنة الفرعية للخدمات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ، أنه يتعين إعادة التفكير في الدور الذي قد تقوم به القوات النووية الأمريكية، لردع التهديدات التي قد تتعرض لها المصالح الأمريكية سواء كانت تهديدات يتم فيها استخدام سلاح نووي أو سلاح كيماوي أو بيولوجي، مؤكداً أن الأسلحة النووية يمكنها ردع أسلحة الدمار الشامل التي قد تكون بحوزة دول العالم الثالث.

وقد جاءت تأكيدات وزارة الخارجية الأمريكية والوكالة الأمريكية لضبط ونزع التسلح، على التزام الرئيس كلينتون بما سبق، إعلانه أن الأسلحة النووية أصبحت تقوم بدور صغير في حماية الأمن القومي الأمريكي، في حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة عن أي وقت آخر مضى، وأن الأسلحة النووية الأمريكية يمكنها فقط ردع أية دولة قد تقوم باستخدام السلاح النووي ضد الولايات المتحدة، مع استبعاد استخدام هذا السلاح النووي لردع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وذلك كرد فعل مباشر للتصريحات التي أدلى بها Aspin ، أمام الكونجرس والتي من شأنها إعادة محورية الدور الذي قد تقوم به الأسلحة النووية في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على الجهود التي تبذلها كل من وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية لضبط ونزع التسلح من أجل التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية[١].

ومرة أخرى حسم كلينتون الصراع لصالح المؤيدين لضبط التسلح النووي. وقد فسر أحد المحللين رحيل Aspin بأنه إشارة واضحة إلى رغبة كلينتون في الاستمرار في سياسة خفض الأسلحة النووية الاستراتيجية مع روسيا، والاستمرار في سياسة حظر الانتشار النووي حيث حذر كلينتون من أن الانتشار النووي، يعد أهم قضية أمنية دولية تهدد الأمن القومي الأمريكي في حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة.

ولذلك فعندما جاء وزير الدفاع الجديد William Perry عام ١٩٩٤ ، أعلن أن وزارة الدفاع تخطط لعدم تخصيص مبالغ كبيرة، لإنفاقها على أنشطة البحوث والتطوير المتعلقة بتطوير الترسانة النووية الأمريكية، واستمرار الولايات المتحدة في خفض عدد الرؤوس النووية التي بحوزتها، والتي كان قد تم نشرها على الأسلحة النووية[٢].

---

1 - **US Policy Leading into the NPT Conference.** op. cit., p. 3 and Hans Kristensen, **Nuclear Futures: Proliferation of Weapons of Mass Destruction and US Nuclear Strategy.** op. cit., p. p. 7-15 and **US Commitment to NPT Article VI.** Fact Sheet Released by the Bureau of Non Proliferation, Washington, DC, April 1, 2000, p. 2, Website, http://www.state.gov and **US Commitment to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** op. cit., p. p. 2-4 and William Arkin & Michael Mazarr, "Clinton Defense Policy and Nuclear Weapons". **op. cit.,** p. p. 51-61.

2 - William Arkin & Michael Mazarr, "Clinton Defense Policy and Nuclear Weapons". **op. cit.,** p. 56.

ولكن بعد أقل من عامين من تولي Perry منصب وزير الدفاع، صرح وزير الدفاع الأمريكي في ١٩٩٦/٣/٢٨ أن الولايات المتحدة تحتفظ بمجموعة من البدائل الفعالة للردع أو للرد علي أي هجوم كيماوي أو بيولوجي، قد تتعرض له الأراضي الأمريكية، مؤكداً أن الولايات المتحدة تحتفظ في ترسانتها بأسلحة تقليدية، وأسلحة فوق تقليدية ولديها فوق ذلك أسلحة نووية.

وفي ١٩٩٦/٤/٥ أعاد Perry التأكيد مرة أخرى، على أن الأسلحة النووية يمكن أن تستخدم بشكل مباشر للردع أو للرد على أي هجوم كيماوي أو بيولوجي، قد تتعرض له الأراضي الأمريكية، وهو الأمر الذي يتعارض مع الضمانات الأمنية السلبية التي كان الرئيس كلينتون قد أعلن عن التزام بلاده بها في ١٩٩٥/٤/٥ ، قبيل انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بقوله "إن الولايات المتحدة لن تستخدم الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية الأطراف، في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية باستثناء حالة تعرض الأراضي الأمريكية، أو القوات العسكرية الأمريكية، أو حلفاء الولايات المتحدة أو قوات حلفاؤها أو أية دولة ترتبط مع الولايات المتحدة بتعهدات أمنية، لهجوم تشنه أو تسانده دولة غير نووية طرفاً في المعاهدة النووية ولكنها متحالفة مع دولة نووية أخرى.

ثم قام Al Gore أثناء إلقائه كلمة الولايات المتحدة، أمام مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، الذي عقد في ١٩٩٥/٤/١٩ ، بالتأكيد على أن كلينتون بقيامه بإعطاء ضمانات أمنية قوية، سواء كانت سلبية أو إيجابية، قد استهدف طمأنة مخاوف الدول غير النووية، التي تخشى تعرضها لتهديدات نووية تمارسها عليها الدول النووية أو الدول غير الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

وقد ترتب على هذا التصريح الذي أدلى به Perry حدوث جدل كبير بين المسئولين داخل وزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي، بصدد القضية المتعلقة بإمكانية استخدام الأسلحة النووية لردع أي هجوم كيماوي أو بيولوجي، قد يشن على الولايات المتحدة، وذلك ما بين معارض لاستخدام الأسلحة النووية، لردع أي هجوم بيولوجي أو كيماوي قد تتعرض له الولايات المتحدة، ويتزعم هذا الرأي الجنرال Lee Butler ، وهو أحد الذين قاموا بدور هام في صياغة الاستراتيجية النووية للولايات المتحدة، في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة - حيث رأى Butler أن الأسلحة التقليدية تعد أنسب أداة يمكن للولايات المتحدة استخدامها لردع أي هجوم بيولوجي أو كيماوي، قد تتعرض له مؤكداً أنه " لا يوجد هناك ما يسمى بالدول المارقة بل القادة المارقين".

أما عن المؤيدين لقيام الولايات المتحدة باستخدام الأسلحة النووية لردع أي هجوم كيماوي أو بيولوجي، قد تتعرض له فيتزعمهم Robert Bell مستشار الأمن القومي الأمريكي الذي أكد في التصريحات التي أدلى بها في ١٩٩٦/٤/٦، أن الضمانات الأمنية السلبية لن تكبل أيدي صانعي القرار الأمريكيين، إذا ما تعرضت

الولايات المتحدة لأي هجوم بيولوجي أو كيماوي، مضيفاً أن قيام أية دولة مارقة باستخدام الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية ضد الولايات المتحدة، سوف يترتب عليه عدم تمتع هذه الدولة بالضمانات الأمنية السلبية[١].

وقد جاءت تصريحات Bell ، لتتناقض مرة أخرى مع التصريحات التي كان كلينتون قد قام بالإدلاء بها، قبيل انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، الأمر الذي يوضح جلياً أن هذا الالتزام من جانب كلينتون، لم يؤد إلى تغيير المذهب النووي الأمريكي، بل على النقيض من ذلك فقد استمر التيار المعارض لسياسة ضبط التسلح داخل الإدارة الأمريكية، في صياغة استراتيجيات تستهدف شن حرب نووية على أية دولة مارقة من دول العالم الثالث، قد تفكر في شن هجوم على الولايات المتحدة، تستخدم فيه أسلحة الدمار الشامل، وهو ما يترتب عليه التأكيد على تزايد أهمية الدور الذي تقوم به الأسلحة النووية في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، والتأثير سلباً على اتفاقيات خفض التسلح والجهود التي تبذل لنزع التسلح النووي[٢].

كما ثار انقسام آخر بين المؤيدين داخل الوكالة الأمريكية لضبط ونزع التسلح، ووزارة الخارجية الأمريكية، بصدد استمرار إدارة كلينتون في الالتزام بالموراتوريوم المفروض على إجراء التجارب النووية منذ عام ١٩٩٢ ، على اعتبار أن الولايات المتحدة ليس لديها حاجة ملحة لتطوير أو إنتاج أسلحة نووية جديدة، والمعارضين داخل هيئة الأركان المشتركة والمعامل الوطنية الثلاثة التابعة لوزارة الطاقة، لسياسة كلينتون الرامية إلى التوصل إلى معاهدة عالمية لفرض حظر شامل على إجراء التجارب النووية.

وقد بلغ هذا الانقسام ذروته حينما قامت المعامل الوطنية الثلاثة بنشر تقرير يؤكد أنه بدون قيام الولايات المتحدة بإجراء المزيد من التجارب النووية، للتأكد من سلامة مخزونها النووي، فإن الإدارة الأمريكية لن يكون في مقدورها الحفاظ على سلامة ومصداقية ترسانتها النووية لفترة تزيد عن عشرة أعوام[٣].

---

1 - **Nuclear Retaliation: Perry Contradicts Clinton.** Basic Publications, 7 May 1996, p. 1, Website, http://www.basicint.org/pr-perry/st.htm and **Nuclear Retaliation: Perry Contradicts President Clinton.** 7 May 1996, p. p. 1-2, Website,http://www.usinfo.gov and Hans Kristensen, **Nuclear Futures: Proliferation of Weapons of Mass Destruction and US Nuclear Strategy.** op. cit., p. p. 7-8 and

"تناقض مواقف الأمريكيين من اللجوء إلى الخيار النووي". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٦/٥/٥.

2 - Hans Kristensen, **Nuclear Futures: Proliferation of Weapons of Mass Destruction and US Nuclear Strategy.** op. cit., p. p. 7-8 and **Nuclear Retaliation: Perry Contradicts President Clinton.** op. cit., p. p. 1-2.

3 - **US Commitment to NPT Article VI.** op. cit., p. 2 and **US Policy Leading into the NPT Conference.** op. cit., p. p. 3-4.

وفي بدايات عام ١٩٩٧ ساد انقسام آخر بين المؤسسة العسكرية من ناحية، والبيت الأبيض من ناحية أخرى، بصدد قضية نشر النظام الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية. ففي حين رأى كلينتون أن هذا النظام الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية من شأنه تقويض جهوده في مجال ضبط التسلح، فإن قطاع عريض من العسكريين داخل وزارة الدفاع قد رأوا أن معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، من شأنها تقويض قدرة وزارة الدفاع على تطوير ونشر أنظمة صاروخية، قادرة على التصدي لصواريخ مسرح العمليات طويلة المدى أو للصواريخ التي تقوم بتطويرها كوريا الشمالية[1].

وفي مايو عام ١٩٩٧ كان William Cohen وزير الدفاع الأمريكي، قد انتهى من إعداد التقرير العسكري المتعلق بالمراجعة الثالثة لاستراتيجية الدفاع الأمريكية، خلال القرن القادم والذي اقترح أن يتم إعداده كل أربع سنوات.

وقد أكد هذا التقرير ضرورة إعداد القوات التقليدية الأمريكية، لخوض صراعين إقليميين رئيسيين في آن واحد والبدء في تنفيذ خطة تستهدف طرح " رؤية مشتركة لاحتياجات الجيش الأمريكي حتى عام ٢٠١٠ " ، لرفع درجة استعداد الجيش الأمريكي، وتطوير القوات المسلحة بأحدث المعدات، لمواجهة تحديات عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة من جانب ولتلبية الاحتياجات الدفاعية للولايات المتحدة حتى عام ٢٠١٥ من جانب آخر، وذلك من خلال تخفيض حجم القوات المسلحة، واستمرارية التأكيد على تفوق القوات المسلحة الأمريكية في مجال الاتصالات، والمستوى التكنولوجي والسعي إلى توفير التمويل اللازم لتطوير الأسلحة المستخدمة والتعهد بالاستخدام الكفء للموارد.

وقد اقترح هذا التقرير إجراء تخفيض على إجمالي حجم القوات المسلحة الأمريكية لتصبح ١,٣٦ مليون جندي، على أهبة الاستعداد بدلاً من ١,٤٢ مليون جندي، وإجراء تخفيض على كافة أفرع القوات المسلحة، واستمرار الاستثمار في "أنظمة السيطرة والتحكم والاتصالات والحواسب الآلية والمخابرات والمراقبة والاستطلاع". فضلاً عن ذلك العمل على إجراء تخفيضات على حجم الترسانة النووية وتطوير نظام دفاعي مضاد للصواريخ الباليستية على المستوى المحدود[2].

وفي ضوء استمرار الانقسام بين وزارة الدفاع والبيت الأبيض، بصدد الدور المحتمل أن تقوم به الأسلحة النووية في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية، فقد قام

---

1 - **Key US Security Policy Issues: Strategic Assessment 1995**. op. cit., p. p. 3-4.

2 - **A National Security Strategy For a New Century.** May 1997, p. 8, Website, http://www.state.gov and James Mc Cornick, **American Foreign Policy and Process.** op. cit., p. p. 254-9.

كلينتون في شهر نوفمبر من ذات العام، بإصدار مرسوم قــرار رئاســي رقــم (٦٠) يتضمن السماح لوزارة الدفاع الأمريكية باستخدام الأسلحة النوويـــة حــال تعــرض الولايات المتحدة لأي هجوم تشنه أية دولة مارقة وتستخدم فيه الأسلحة الكيماويـــة أو البيولوجية.

وأهم ما يميز هذا المرسوم الجديد، الذي جاء ليحل محل المرسوم الذي كــان الرئيس الجمهوري السابق Reagan قد أصدره منذ سبعة عشر عاماً مضت، إنه يضيف حالة رابعة يمكن للولايات المتحدة من خلالها استخدام الأسلحة النووية، وهي حالـــة قيام أية دولة باستخدام الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية ضد الولايات المتحدة.
أما عن الحالات الثلاث الأخرى التي كان المرسوم الذي صدر خــلال إدارة Reagan ، قد نص عليها فهي تتضمن قيام الدولة التي تشن الهجوم على الولايات المتحدة بحيازة أسلحـــة نووية أو عدم امتثال تلك الدولة لاحكام معاهدة حظــر انتشـــار الأسلحـــة النووية أو قيام تلك الدولة التي تشن الهجوم على الولايات المتحدة بالتحالف مع دولـــة نووية أخرى[1].

وبوجه عام، فقد شهدت إدارتي كلينتون الأولى والثانية درجة من درجـــات عدم الاتساق في المواقف، ما بين مؤسسات السياسات الأمنية الأمريكية، في إدراكاتها لقضايا حظر الانتشار سواء قبيل انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة النوويـــة عام ١٩٩٥ ، أو خلال انعقاد أعمال اللجان التحضيرية الثلاث السابقة علـــى انعقـــاد مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٠.

---

1 - **Hans Kristensen, Nuclear Futures: Proliferation of Weapons of Mass Destruction and US Nuclear Strategy.** op. cit., p.7.

المبحث الثالث

الرأي العام الأمريكي وقضايا حظر الانتشار النووي

ثار جدل داخل الأوساط السياسية الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة بصدد المخاطر المحتملة، التي يمكن أن تشكلها الأسلحة النووية على الأمن القومي الأمريكي، خصوصاً وأن هذه المخاطر قد تنتج إما نتيجة قيام دولة معادية للمصالح الأمريكية، بامتلاك هذه الأسلحة (مخاطر خارجية)، أو نتيجة لسوء إدارة المخزون النووي الأمريكي (مخاطر داخلية)، حيث ساد تياران متعارضان.

التيار الأول، ويرى أن البيئة الأمنية الدولية الجديدة، تتيح فرصة غير مسبوقة للدول النووية، لوقف سباق التسلح النووي، وإجراء المزيد من التخفيضات الجذرية على ترساناتها النووية، حيث أكد هذا التيار أن الأسلحة النووية لم تعد تقوم بدور رئيسي في ظل هذه البيئة الأمنية الجديدة، بل أن تخفيضها يعد أمراً جوهرياً، من أجل إزالة الأسلحة النووية من كافة دول العالم.

التيار الثاني، وقد أكد أهمية الدور الذي تقوم به هذه الأسلحة النووية، في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، باعتبارها تحافظ على مكانة الولايات المتحدة كقوى عظمى، في ظل هذه البيئة الأمنية الجديدة، التي تتسم بظهور أعداء جدد للولايات المتحدة قد ينجحوا في تهديد الأمن القومي الأمريكي، باستخدام الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وفي محاولة لدراسة كيفية قيام هذا الرأي العام الأمريكي، سواء كان نخبة سياسية أو رأي عام جماهيري، بتقييم المخاطر التي تحيط بالأمن القومي الأمريكي في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، واتجاهات هذا الرأي العام تجاه عدد من القضايا الأمنية ومن أهمها مستقبل نظام حظر الانتشار النووي، بوصفه إحدى الدعائم الرئيسية، لتحقيق الأمن القومي الأمريكي، والأمن الدولي، والدور المحتمل أن تقوم به الأسلحة النووية، خصوصاً بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وما ترتب عليه من زيادة عدد الدول الساعية إلى امتلاك هذا الرادع النووي، فقد قام معهد السياسات العامة التابع لجامعة نيومكسيكو، بإجراء أربع دراسات مستفيضة لدراسة اتجاهات الرأي العام الأمريكي، إزاء قضية الأمن النووي، في ظل البيئة الأمنية الدولية الجديدة، التي تشكلت في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث تم تحليل وتبويب إجابات العينات العشوائية التي تم اختيارها، وروعي فيها تمثيل الشرائح المتباينة، لمجتمع الرأي العام الجماهيري ومجتمع النخبة السياسية، على مستوى الخمسين ولاية أمريكية التي قامت هذه الدراسات الأربع بتحديدها[1] ،وذلك على الوجه التالي:

---

1 - Kerry Herron & Hank Jenkins-Smith, **Public Perspectives on Nuclear Security; US National Security Surveys 1993-1997.** UNM Institute for Public Policy, The University of New Mexico, June 1998, p. 27, p. 34 and Kerry Herron & etal, **Mass and Elite Views on Nuclear Security : US National Security Surveys=**

أولاً: الدراسة الأولى وتقوم بدراسة اتجاهات كل من الرأي العام الجماهيري والنخبة السياسية، خلال الفترة من عام ١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٤ ، إزاء التهديدات التي تشكلها انتشار الأسلحة النووية في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

١- اتفاق الرأي العام الجماهيري والنخبة السياسية على أن انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق، لم يترتب عليه إيجاد بيئة دولية آمنة، بل أدى إلى تزايد فرص اندلاع حرب نووية، وتزايد مخاطر الانتشار النووي واحتمال انتشار الإرهاب النووي. وقد تبين ذلك من الآتي:

- اتفاق نسبة ٤٣% من العينة التي تمثل الرأي العام الجماهيري، ونسبة ٣٩% من العينة التي تمثل النخبة السياسية، على تزايد فرص تورط الولايات المتحدة في حرب يتم فيها استخدام الأسلحة النووية.
- اتفاق نسبة ٥٩% من العينة التي تمثل الرأي العام الجماهيري، ونسبة ٧٣% من العينة التي تمثل النخبة السياسية، على تزايد احتمال اندلاع حرب نووية نتيجة قيام دولة ما، باستخدام الأسلحة النووية ضد دولة أخرى.
- اتفاق نسبة ٦٣% من العينة التي تمثل الرأي العام الجماهيري، ونسبة ٩٠% من العينة التي تمثل النخبة السياسية، على تزايد احتمال انتشار تكنولوجيا الأسلحة النووية ووقوعها في أيدي دول أخرى معادية للولايات المتحدة.

٢- اتفاق الرأي العام الجماهيري والنخبة السياسية، على أن البيئة الأمنية في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، قد تغيرت بصورة ملموسة، حيث حلت قضايا الأزمات الاقتصادية والصراع الإثني، محل قضايا أخرى، مثل الصراع الأيدلوجي بين الشرق والغرب، وتزايدت المخاطر التي تتعرض لها الولايات المتحدة، نتيجة انتشار المزيد من الأسلحة النووية، وصعوبة التوصل إلى نزع التسلح النووي في المستقبل المنظور. وقد تبين ذلك من الآتي:

- اتفاق نسبة ٥١% من العينة التي تمثل الرأي العام الجماهيري، ونسبة ٨٣% من العينة التي تمثل النخبة السياسية، على صعوبة التوصل إلى نزع التسلح النووي في غضون الخمسة والعشرين عاماً القادمة.

=1993-1999, **Volume I: General Public.** UNM Institute for Public Policy, The University of New Mexico, June 2000, p. 23 and Kerry Herron & Hank Jenkins-Smith, **US National Security Surveys 1993-1995.** UNM Institute for Public Policy, The University of New Mexico, Jan 1997, p. p. 19-20 and Kerry Herron & etal, **Public Perspectives of Nuclear Weapons in the Post Cold War Environment; Findings and Analysis of the National Security Survey: Perceptions and Policy Concerns 1993-1994.** Institute for Public Policy, University of New Mexico & Georgia Institute of Technology, Jan 1994, p. p. 1-10.

- اتفاق نسبة ٨٤% من العينة التي تمثل الرأي العام الجماهيري، ونسبة ٩٥% من العينة التي تمثل النخبة السياسية، على استحالة التزام الدول الأخرى، بعدم نشر المزيد من برامج الأسلحة النووية، وذلك إذا ما نجحت الدول النووية في التوصل إلى نزع التسلح النووي.
- اتفاق نسبة ٥٠% من العينة التي تمثل الرأي العام الجماهيري، ونسبة ٤٨% من العينة التي تمثل النخبة السياسية، على أهمية قيام الولايات المتحدة، بإجراء تجارب نووية للحفاظ على سلامة ومصداقية الترسانة النووية الأمريكية، واحتفاظ الولايات المتحدة بالقدرة على تطوير ترسانتها النووية[1].
- اتفاق نسبة ٦٢% من العينة التي تمثل الرأي العام الجماهيري، ونسبة ٥٧% من العينة التي تمثل النخبة السياسية، على أهمية قيام الولايات المتحدة بتقديم ضمانات أمنية سلبية إلى الدول غير النووية لتشجيعها على عدم اللجوء إلى حيازة برامج نووية سرية.
- اتفاق نسبة ٦٩% من العينة، التي تمثل الرأي العام الجماهيري ونسبة ٧٥% من العينة التي تمثل النخبة السياسية، على أهمية لجوء الولايات المتحدة إلى استخدام القوة العسكرية في بعض الحالات، لمنع أي دولة قد تفكر في حيازة برامج نووية سرية[2].

ثانياً: الدراسة الثانية قامت بدراسة اتجاهات الرأي العام الجماهيري، خلال الفترة من عام ١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٥ ، إزاء التهديدات النووية الناجمة عن تغير البيئة الدولية في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، والتي أضحت تشكل تهديداً على الأمن القومي الامريكي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

١- اتفاق هذا الرأي العام الجماهيري، على أن تغير البيئة الدولية بشكل كبير في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، قد ترتب عليه زيادة حجم التهديدات النووية التي قد تواجهها الولايات المتحدة، ومن أهمها زيادة مخاطر الانتشار النووي، وتزايد احتمال سقوط الأسلحة النووية، أو المواد النووية المستخدمة في صنع هذه الأسلحة، في أيدي دول معادية للمصالح الأمريكية. وقد تبين ذلك من الآتي:

- اتفاق نسبة ٥٥% من العينة التي تمثل الرأي العام الجماهيري، على أن انهيار الاتحاد السوفيتي السابق قد ترتب عليه تزايد مخاطر الانتشار النووي.
- اتفاق نسبة ٩٦% من أفراد هذه العينة، على أن حظر الانتشار النووي يجب أن يتصدر أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الإدارة الديمقراطية في مجال السياسة الخارجية.

---

1 - Kerry Herron & etal, **Public Perspectives of Nuclear Weapons in the Post Cold War Environment; Findings and Analysis of the National Security Survey: Perceptions and Policy Concerns 1993-1994.** op. cit., p. p. 1-73.

2 - **Ibid.**, p. p. 1-73.

- اتفاق نسبة ٦٠% من أفراد هذه العينة، على أهمية التوصل إلـــى نـزع التسـلح النووي.
- اتفاق نسبة ٦٩% من أفراد هذه العينة، على أهمية التوصل إلى معاهدة لإزالة كافة الأسلحة النووية من العالم.
- اتفاق نسبة ٨٧% من أفراد هذه العينة، على أهمية قيام كل من الولايات المتحـــدة وروسيا بالتوصل إلى معاهدة ثنائية، لإزالة كافة الأسلحة النووية التـــي بحوزتـــهما، والعمل على إقناع الدول الأخرى التي بحوزتها أسلحة نوويـــة، بـــأن تحـذو حـذو الولايات المتحـدة وروسيا وتقوم هي الأخرى بإزالة أسلحتها النووية.
- اتفاق نسبة ٥٠% من أفـــراد هـــذه العينة، على صعوبة التوصل إلى نزع التسـلح النووي خلال الخمسة والعشرين عاماً القادمة.

٢- اتفاق هذا الرأي العام الجماهيري، على أنه بالرغم من انتهاء الحرب البـــاردة إلا أن الأسلحة النووية، سوف تظل أداة هامـــة لحمايـــة الأمن القومـــي الأمريكـــي، ولردع أي دولة من شن أي هجـــوم نـــووي على الأراضي الأمريكية، طالما أنـــه توجد دول أخرى تقـــوم بحيازة هذه الأسلحة النووية. وقد تبين ذلك من الآتي:
- اتفاق نسبة ٨٤% من العينة التي تمثل الرأي العام الجماهيري، على استحالة التزام الدول الأخرى بعدم حيازة هذا الرادع النووي، مرة أخرى حتى وأن تم التوصل إلـى نزع التسلح النووي.
- اتفاق نسبـــة ٣٥% من أفراد هـــذه العينـــة، على أهمية قيـــام الولايات المتحـــدة بالاعتماد على سياسة الردع النووي، لمنع أي دولة من استخدام الأسلحة النووية ضد الولايات المتحدة ومنع اندلاع صراع نووي في العالم[1].

ثالثاً: الدراسة الثالثة وتقوم بدراسة اتجاهات كل من الرأي العام الجماهيري والنخبـــة السياسية خلال الفترة من عام ١٩٩٣ ، حتى عام ١٩٩٧ ، إزاء قضايا حظر الانتشار النووي والأمن النـــووي، خصوصاً وأنه منذ انتهاء الحرب الباردة ثار جـــدل بيـــن الأكاديميين السياسيين، حول أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الأسلحة النووية فـــي تشكيل الاستراتيجيات العسكرية للدول النووية، وإمكانية خفض حجم هـــذه الأسـلحة أو إزالتها، وذلك ما بين مؤيد لإزالة هذه الأسلحة النووية، علـــى اعتبـــار أن البيئـــة الأمنية في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة توفر فرصة غيـــر مسـبوقة لخفـض مستويات التسلح النـــووي، بصورة ملموسة أو حتى إزالة كافة هذه الأسلحة وما بيـــن معارض لإزالة هذه الأسلحة النووية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

١- اتفاق الرأي العام الجماهيري والنخبة السياسية، على تزايـــد مخـــاطر الانتشـــار النووي نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي السابـــق، الأمـــر الذي ترتب عليه تزايد احتمال لجوء أيـــة دولـــة إلى استخدام الأسلحة النووية، ضد أي دولة أخرى وما قد يـــؤدي

---

[1] - Kerry Herron & Hank Jenkins-Smith, **US National Security Surveys 1993-1995.** op. cit., p. p. 19-57.

ذلك إلى تزايد احتمال تورط الولايات المتحدة في أي صراع نووي، قد ينشب على المستوى الإقليمي، وقد تبين ذلك من اتفاق نسبة ٥٥% من العينة، التي تمثل الرأي العام الجماهيري ونسبة ٦٠% من العينة التي تمثل النخبة السياسية، على أن الولايات المتحدة تواجه مخاطراً كبيرة ناجمة عن زيادة عدد الدول الساعية إلى امتلاك السلاح النووي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق.

٢- اتفاق الرأي العام الجماهيري والنخبة السياسية، على أن انتهاء الحرب الباردة لم يترتب عليه تدني الدور الذي تقوم به الأسلحة النووية، حيث استمرت هذه الأسلحة النووية في القيام بدور هام في الحفاظ على المكانة الدولية للولايات المتحدة، باعتبارها قوى عظمى والحفاظ على نمط الحياة الأمريكية، واستمرار تمتع الولايات المتحدة بالقدرة على التأثير في مجريات الأحداث الدولية.

٣- اتفاق الرأي العام الجماهيري والنخبة السياسية، على تنامي أهمية الدور الذي تقوم به الأسلحة النووية في منع الدول الأخرى، من استخدام هذه الأسلحة ضد الولايات المتحدة، وأهمية مفهوم الردع النووي لمنع اندلاع حروب نووية في المستقبل، لا سيما وأن العديد من الدول تقوم بانتهاك قواعد النظام الدولي لحظر الانتشار.

٤- اتفاق الرأي العام الجماهيري والنخبة السياسية، على صعوبة التوصل إلى نزع التسلح النووي في غضون الخمسة والعشرين عاماً القادمة، وقد تبين ذلك من اتفاق نسبة ٥١% من العينة التي تمثل الرأي العام الجماهيري ونسبة ٤٥% من العينة، التي تمثل النخبة السياسية على صعوبة إزالة الأسلحة النووية من كافة دول العالم خلال هذه الفترة الزمنية.

٥- اتفاق كل من الرأي العام الجماهيري والنخبة السياسية، على أنه بافتراض نجاح الدول النووية في التوصل إلى نزع التسلح النووي، فإنه سيكون من الصعوبة منع هذه الدول من إعادة بناء ترسانتها النووية مرة أخرى، وقد تبين ذلك من اتفاق نسبة ٨٤% من العينة التي تمثل الرأي العام الجماهيري، ونسبة ٨٣% من العينة التي تمثل النخبة السياسية، على صعوبة منع الدول النووية، من إعادة بناء ترسانتها النووية وذلك بافتراض تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إزالة الأسلحة النووية من كافة دول العالم.

٦- تأييد الرأي العام الجماهيري والنخبة السياسية، لقيام وزارة الدفاع الأمريكية بزيادة حجم الإنفاق على البرامج التي تستهدف تطوير الترسانة النووية الأمريكية لتظل تتمتع بالسلامة والمصداقية والكفاءة، وقد تبين ذلك من اتفاق نسبة ٥٤% من العينة التي تمثل الرأي العام الجماهيري، ونسبة ٥٧% من العينة التي تمثل النخبة السياسية، على أهمية قيام الحكومة الأمريكية بزيادة حجم الاستثمارات في البنية الأساسية المتعلقة بصنع هذه الأسلحة النووية، لضمان استمرار تطوير الترسانة النووية الأمريكية في المستقبل.

٧- تأييد الرأي العام الجماهيري والنخبة السياسية، لانضمام الولايات المتحدة إلى معاهدة لحظر إجراء كافة أنواع التجارب النووية، وإلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية، وقد تبين ذلك من اتفاق نسبة ٧٠% من

العينة، التي تمثل الرأي العام الجماهيري ونسبة ٧٣% من العينة التي تمثل النخبة السياسية، على أهمية انضمام الولايات المتحدة إلى معاهدة لوقف إجراء كافة أنواع التجارب النووية.

وكذلك اتفاق نسبة ٦٩% من العينة التي تمثل الرأي العام الجماهيري، ونسبة ٦٨% من العينة التي تمثل النخبة السياسية، على أهمية انضمام الولايات المتحدة إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد النووية اللازمة لصنع الأسلحة النووية.

٨- تأييد الرأي العام الجماهيري والنخبة السياسية، لقيام الولايات المتحدة بزيادة حجم التمويل المخصص للبرامج المتعلقة بحظر الانتشار النووي، وقد تبين ذلك من اتفاق نسبة ٧١% من العينة التي تمثل الرأي العام الجماهيري، ونسبة ٨٠% من العينة التي تمثل النخبة السياسية، على أهمية زيادة حجم الإنفاق المتاح لتنفيذ البرامج الخاصة بحظر الانتشار النووي[1].

رابعاً: الدراسة الرابعة وهي تنقسم إلى جزئين. **الجزء الأول** ويستكمل دراسة اتجاهات الرأي العام الجماهيري. أما **الجزء الثاني** فيستكمل دراسة اتجاهات النخبة السياسية، خلال الفترة الزمنية من عام ١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٩ ، إزاء قضايا حظر الانتشار النووي، وموضوع الأمن النووي في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وذلك من خلال استعراض النتائج التي تم التوصل إليها من الدراسات الثلاث السابقة، خلال الأعوام ١٩٩٣ و١٩٩٥ و١٩٩٧ ومقارنتها بالنتائج التي قامت هذه الدراسة، بالتوصل إليها خلال عام ١٩٩٩ وذلك على الوجه التالي:

الجزء الأول ويتناول دراسة اتجاهات الرأي العام الجماهيري، خلال عام ١٩٩٩ إزاء قضايا حظر الانتشار، وموضوعات الأمن النووي في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، ومن أهمها نزع التسلح النووي، ومفهوم الردع النووي، باعتباره مفهوم مركزي مرتبط بشكل وثيق بمستقبل الأمن النووي - لأنه بدونه لن تستطيع الولايات المتحدة التصدي لأي هجوم قد يشن عليها باستخدام أسلحة الدمار الشامل الأخرى - والحفاظ على المخزون النووي الأمريكي وجدوى نشر النظام الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية والدور المتوقع أن تقوم به الأسلحة النووية، حيث خلصت هذه الدراسة عند قيامها بمقارنة النتائج التي تم التوصل إليها، بما توصلت إليه الدراسات الثلاث السابقة خلال الأعوام ١٩٩٣ و١٩٩٥ و١٩٩٧ إلى ما يلي:

١- اتفاق الرأي العام الجماهيري على صعوبة التوصل إلى نزع التسلح النووي في غضون الخمسة والعشرين عاماً القادمة. كما اتفق هذا الرأي العام على أنه في حالة إذا ما تم تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إزالة كافة الأسلحة النووية من العالم، فأنه سيكون من الصعوبة منع أية دولة من إعادة بناء ترسانتها النووية مرة أخرى وقد تبين ذلك من الآتي:

---

[1] - Kerry Herron & Hank Jenkins-Smith, **Public Perspectives on Nuclear Security; US National Security Surveys 1993-1997.** op. cit., p. p. 34-95, p. p. 116-7.

- اتفاق نسبة ٥١% ونسبة ٤٥% ونسبة ٥١% ، من العينة التي مثلت الرأي العام الجماهيري خلال الأعوام ١٩٩٣ و١٩٩٥ و١٩٩٧ ، على التوالي على صعوبة إزالة كافة الأسلحة النووية من العالم في غضون الخمسة والعشرين عاماً القادمة.
في حين بلغت هذه النسبة ٥٢% من العينة، التي تمثل هذا الرأي العام الجماهيري في عام ١٩٩٩.
- اتفاق نسبة ٨٤% ونسبة ٨٣% ونسبة ٨٣% من العينة، التي مثلت الرأي العام الجماهيري خلال الأعوام ١٩٩٣ و١٩٩٥ و١٩٩٧ ، على التوالي على صعوبة نجاح الولايات المتحدة في منع الدول الأخرى من حيازة برامج نووية مرة أخرى، حتى وإن نجح النظام الدولي لحظر الانتشار في إزالة الأسلحة النووية، على مستوى كافة دول العالم، الأمر الذي يوضح مدى تشكك هذا الرأي العام الجماهيري، في جدوى إزالة هذه الأسلحة النووية خصوصاً منذ النصف الثاني من التسعينيات.
في حين بلغت هذه النسبة ٨٤% من العينة، التي تمثل هذا الرأي العام الجماهيري في عام ١٩٩٩ [1].
٢- اتفاق الرأي العام الجماهيري على أهمية الدور الذي تقوم به الأسلحة النووية في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية، حتى بعد انتهاء الحرب الباردة واختفاء التهديد الذي كان يشكله الاتحاد السوفيتي السابق، على اعتبار أن هذه الأسلحة النووية من شأنها الحفاظ على وضع الولايات المتحدة كقوى عظمى، تستطيع أن تؤثر على مجريات الأحداث الدولية.

كما اتفق هذا الرأي العام على ضرورة احتفاظ الولايات المتحدة، برادع نووي على درجة كبيرة من الكفاءة، لردع أي هجوم قد تشنه أي دولة معادية للمصالح الأمريكية باستخدام أسلحة الدمار الشامل، وذلك انطلاقاً من أن استراتيجية الردع النووي كانت إحدى الأسباب الرئيسية التي ساعدت على منع اندلاع حرب نووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، خلال فترة الحرب الباردة، وقد تبين ذلك من الآتي:

- اتفاق نسبة ٣٢% ونسبة ٣٦% ونسبة ٤٩% من العينة، التي مثلت الرأي العام الجماهيري خلال الأعوام ١٩٩٣ و١٩٩٥ و١٩٩٧ ، على التوالي على أن أنسب عدد من الرؤوس النووية يتعين على الولايات المتحدة الاحتفاظ به كحد أدنى لحماية الأمن القومي الأمريكي، وذلك في ضوء اتفاقيات خفض التسلح المبرمة بين روسيا والولايات المتحدة هو ٣,٥٠٠ رأس نووي.
في حين بلغت هذه النسبة ٤٤% من العينة، التي تمثل هذا الرأي العام الجماهيري في عام ١٩٩٩.

---

1 - Kerry Herron & etal, **Mass and Elite Views on Nuclear Security : US National Security Surveys 1993-1999, Volume I: General Public.** op. cit., p. p. 2-60, p. p. 144-8.

٣- اتفاق الرأي العام الجماهيري خلال عامي ١٩٩٣ و١٩٩٥ ، على أهمية زيادة حجم الإنفاق الحكومي، على البنية الأساسية المتعلقة بصنع الأسلحة النووية، وذلك لإجراء المزيد من البحوث على عملية تطوير واختبار أسلحة نووية جديدة في المستقبل، وإتاحة التدريب الكافي للقائمين على إدارة الترسانة النووية الأمريكية، والحفاظ على المخزون الحالي من الأسلحة النووية في حالة صلاحية، وإن تزايد هذا الاتجاه بصورة كبيرة خلال عامي ١٩٩٧ و١٩٩٩، الأمر الذي يعكس بدوره تنامي تأييد هذا الرأي العام الجماهيري لأهمية قيام الولايات المتحدة، بالاستثمار في البنية الأساسية المتعلقة، بصنع الأسلحة النووية لكي تظل الولايات المتحدة قوى عظمى، ولضمان احتفاظ الولايات المتحدة بالقدرة على تطوير أسلحتها النووية في المستقبل، وذلك بالرغم من أن عام ١٩٩٦ قد شهد قيام الولايات المتحدة بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية.

٤- اتفاق الرأي العام الجماهيري خلال عامي ١٩٩٧ و١٩٩٩ ، على عدم جدوى انضمام الولايات المتحدة إلى معاهدة تنص على إزالة كافة الأسلحة النووية من العالم، نظراً لتزايد عدد الدول التي تسعى إلى حيازة الرادع النووي، واستمرار الدول النووية الأخرى في تطوير قدراتها النووية، وأن كان هذا الرأي العام قد عبر عن تأييده لانضمام الولايات المتحدة إلى هذه المعاهدة لإزالة كافة أسلحتها النووية وذلك خلال عامي ١٩٩٣ و١٩٩٥.

٥- اتفاق الرأي العام الجماهيري خلال عامي ١٩٩٣ و١٩٩٥ ، على أهمية قيام الحكومة الأمريكية بزيادة حجم الإنفاق على البرامج المتعلقة بحظر الانتشار النووي وأن كان هذا الاتجاه قد تنامى بصورة ملموسة عامي١٩٩٧ و١٩٩٩[1].

٦- تأييد هذا الرأي العام الجماهيري، لقيام الولايات المتحدة باستخدام الأسلحة النووية، للرد على أي هجوم قد يشن عليها، أو على قواتها العسكرية المتمركزة في الخارج، أو على حلفائها باستخدام أسلحة الدمار الشامل وقد تبين ذلك من الآتي:

- تأييد نسبة ٧٧% من العينة التي مثلت الرأي العام الجماهيري خلال عام ١٩٩٣ ، لقيام الولايات المتحدة باستخدام الأسلحة النووية للرد على أي اعتداء نووي قد يشن على الأراضي الأمريكية.
- تأييد نسبة ٧٦% من العينة التي مثلت الرأي العام الجماهيري خلال عام ١٩٩٥ ، لقيام الولايات المتحدة باستخدام الأسلحة النووية للرد على أي اعتداء نووي قد يشن على القوات الأمريكية المتمركزة في الخارج.
- تأييد نسبة ٥٧% من العينة التي مثلت الرأي العام الجماهيري خلال عام ١٩٩٧ ، لقيام الولايات المتحدة باستخدام الأسلحة النووية للرد على أي اعتداء نووي قد يشن على أحد حلفاء الولايات المتحدة.

---

[1] - Kerry Herron & etal, **Mass and Elite Views on Nuclear Security : US National Security Surveys 1993-1999, Volume I: General Public.** op. cit., p. p. 2-60, p. p. 144-8.

- تأييد نسبة ٦٢% من العينة التي تمثل هذا الرأي العام الجماهيري في عام ١٩٩٩ ، لقيام الولايات المتحدة باستخدام الأسلحة النووية ضد أي دولة تشجع إجراء عمليات الإرهاب النووي ضد الولايات المتحدة.

في حين أيدت نسبة ٥٩% من أفراد هذه العينة قيام الولايات المتحدة باستخدام الأسلحة النووية، للرد على أي هجوم كيماوي أو بيولوجي يشن على القوات الأمريكية المتمركزة في الخارج.

٧- اتفاق هذا الرأي العام الجماهيري على ضرورة قيام صانع القرار السياسي الأمريكي، باستبعاد الحل الدبلوماسي واللجوء إلى استخدام الأسلحة النووية أو القنابل الذكية، للرد على أي هجوم قد يشن على الأراضي الأمريكية أو القوات العسكرية الأمريكية المتمركزة في الخارج، باستخدام أسلحة الدمار الشامل سواء كانت أسلحة بيولوجية أو كيماوية أو نووية وقد تبين ذلك من الآتي:
- تأييد نسبة ٤٦% من العينة التي مثلت الرأي العام الجماهيري خلال عام ١٩٩٣ ، لقيام صانع القرار السياسي الأمريكي باستخدام القنابل الذكية للرد على أي اعتداء نووي قد يشن على القوات العسكرية الأمريكية المتمركزة في الخارج.

في حين أعربت نسبة ١٢% فقط من أفراد هذه العينة عن تفضيلها لاستخدام الأداة الدبلوماسية واستبعاد استخدام القوة العسكرية.
- تأييد نسبة ٤٢% من العينة التي مثلت الرأي العام الجماهيري خلال عام ١٩٩٥ ، لقيام صانع القرار السياسي الأمريكي باستخدام الأسلحة النووية للرد على أي اعتداء نووي قد يشن على الأراضي الأمريكية.

في حين أعربت نسبة ١٠% فقط من أفراد هذه العينة، عن تفضيلها لاستخدام الدبلوماسية كبديل عن استخدام القوة العسكرية.
- تأييد نسبة ٦٠% من العينة التي مثلت الرأي العام الجماهيري خلال عام ١٩٩٧ ، لقيام صانع القرار السياسي الأمريكي، باستخدام القنابل الذكية للرد على أي اعتداء بيولوجي قد يشن على الأراضي الأمريكية، أو القوات العسكرية الأمريكية في الخارج.

في حين أعربت نسبة ٣٠% من أفراد هذه العينة، عن تفضيلها لاستخدام الأسلحة النووية وأعربت نسبة ١٠% فقط عن تفضيلها لاستخدام الدبلوماسية بديلاً عن القوة العسكرية.
- تأييد نسبة ٦٠% من العينة التي تمثل الرأي العام الجماهيري خلال عام ١٩٩٩ ، لقيام صانع القرار السياسي الأمريكي باستخدام القنابل الذكية، للرد على أي اعتداء كيماوي قد يشن على الأراضي الأمريكية أو القوات العسكرية الأمريكية في الخارج.

في حين أعربت نسبة ٣١% من أفراد هذه العينة، عن تفضيلها لاستخدام الأسلحة النووية. وأعربت نسبة ٩% فقط عن تفضيلها لاستخدام الدبلوماسية بديلاً عن القوة العسكرية[1].

٨- اتفاق هذا الرأي العام الجماهيري، على ضرورة قيام الولايات المتحدة بنشر النظام الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية، لحماية الأراضي الأمريكية والقوات العسكرية الأمريكية في الخارج، من أي هجوم نووي محدود قد تشنه عليها دولة من الدول المارقة نتيجة حصولها على تكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل وقد تبين ذلك من الآتي:
- تأييد نسبة ٦٨% من العينة، التي مثلت الرأي العام الجماهيري خلال عام ١٩٩٣ لقيام الولايات المتحدة، بنشر النظام الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية، لحماية الأراضي الأمريكية من أي هجوم نووي محدود قد يشن عليها باستخدام الصواريخ الباليستية طويلة المدى.
في حين أعربت نسبة ٢١% فقط من أفراد هذه العينة، عن اعتراضها لنشر هذا النظام الدفاعي الوطني المقترح.
- تأييد نسبة ٦٩% من العينة التي مثلت الرأي العام الجماهيري خلال عام ١٩٩٥ ، لقيام الولايات المتحدة بنشر النظام الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية لحماية الأراضي الأمريكية، من أي هجوم نووي محدود، قد تشنه دولة مارقة مثل كوريا الشمالية باستخدام الصواريخ الباليستية طويلة المدى.
في حين أعربت نسبة ٢٠% فقط من أفراد هذه العينة، عن اعتراضها لنشر هذا النظام الدفاعي الوطني المقترح.
- تأييد نسبة ٦٩% من العينة التي مثلت الرأي العام الجماهيري خلال عام ١٩٩٧ ، لقيام الولايات المتحدة بنشر النظام الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية، لحماية الأراضي الأمريكية من أي هجوم نووي محدود قد يشن عليها بواسطة الصواريخ الباليستية طويلة المدى.
في حين أعربت نسبة ١٩% فقط من أفراد هذه العينة عن اعتراضها لنشر هذا النظام الدفاعي الوطني المقترح.
- اتفاق نسبة ٧٢% من العينة التي تمثل الرأي العام الجماهيري، في عام ١٩٩٩ على أن الإدارة الأمريكية مسئولة عن نشر هذا النظام الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية، لحماية الأراضي الأمريكية والقوات العسكرية الأمريكية، من أي هجوم نووي قد يشن عليها بواسطة الصواريخ الباليستية طويلة المدى.
في حين أعربت نسبة ١٨% فقط من أفراد هذه العينة، عن اعتراضها لنشر هذا النظام الدفاعي الوطني المقترح[1].

---

1 - Kerry Herron & etal, **Mass and Elite Views on Nuclear Security : US National Security Surveys 1993-1999, Volume I: General Public. op. cit.,** p. p. 2-60, p. p. 144-8.

وبوجه عام، فقد كانت اتجاهات هذا الرأي العام الجماهيري، من قضية نشر البرنامج الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية، نتيجة طبيعية للجدل الذي ساد منذ عام ١٩٩٣ بين الجمهوريين والديمقراطيين، بصدد جدوى نشر هذا النظام الدفاعي الوطني لحماية الأراضي الأمريكية، والقوات العسكرية الأمريكية، من أي هجوم نووي محدود، قد تقوم بشنه دولة من الدول المارقة، باستخدام الصواريخ الباليستية طويلة المدى، وذلك ما بين مؤيد لنشر هذا البرنامج الوطني، على اعتبار أنه سوف يحمي الأراضي الأمريكية من أية أعداد صغيرة من الصواريخ الباليستية طويلة المدى، التي قد تشنها الدول المارقة ضد الأراضي الأمريكية أو أية صواريخ باليستية قد تصيب الأراضي الأمريكية بطريق الصدفة. فضلاً عن أنه لن يترتب على هذا البرنامج تقويض قدرة كل من روسيا أو الصين على ردع أي هجوم نووي قد تشنه الولايات المتحدة على تلك الدولتين.

أما المعارضون لهذا البرنامج فقد استندوا على أن نشر هذا البرنامج الدفاعي الوطني ولو على نطاق محدود سيترتب عليه انتهاكاً لمعاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية التي سبق وأن أبرمتها الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتي السابق. وقد يترتب عليه أيضاً تقويض الرادع النووي الروسي والصيني بشكل خطير مما يؤدي إلى دفع كلتا الدولتين إلى تطوير قدراتهما النووية والدخول مرة أخرى في سباق جديد للتسلح[٢].

الجزء الثاني ويتناول دراسة اتجاهات النخبة السياسية خلال عام ١٩٩٩ ، إزاء البيئة الأمنية الدولية الجديدة، التي تشكلت في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وتأثير ذلك على السياسة النووية للولايات المتحدة، من خلال استطلاع رأي خمسين شخصية من الشخصيات التي تشارك في عملية تشكيل السياسة الأمنية للولايات المتحدة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

١- اتفاق نسبة كبيرة من النخبة السياسية، على أنه يمكن إرساء قواعد سلوكية من شأنها منع المزيد من الانتشار، وهي تتمثل في تعزيز النظام الدولي لحظر الانتشار النووي، والاعتماد على اتفاقيات ضبط التسلح، وقيام الدول النووية بخفض حجم ترسانتها النووية وتدعيم الدور الذي تقوم به الترتيبات الأمنية، حيث يمكن أن تقوم الدول النووية من خلال هذه الترتيبات الأمنية، بمد مظلتها النووية لتشمل عدداً

---

1 - Kerry Herron & etal, **Mass and Elite Views on Nuclear Security : US National Security Surveys 1993-1999, Volume I: General Public.** op. cit., p. p. 2-60, p. p. 144-8.

2 - Kerry Herron & etal, **Mass and Elite Views on Nuclear Security : US National Security Surveys 1993-1999, Volume I: General Public.** op. cit., p. p. 2-60, p. p. 144-8.

كبيراً من الدول، في محاولة لخفض الحوافز التي قد تدفع بالدول غير النووية إلى انتهاك نظام حظر الانتشار النووي.

٢- اتفاق هذه النخبة السياسية على تزايد احتمالات الانتشار الأفقي للأسلحة النووية، الأمر الذي قد يضعف بدوره النظام الدولي لحظر الانتشار النووي، أو يقوض الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة على صعيد حظر الانتشار النووي نتيجة عاملين رئيسين:

- استمرار اعتماد الدول النووية الخمس، على الأسلحة النووية كركيزة لحماية الأمن القومي.
- انتشار تكنولوجيا المعلومات التي تحمل في طياتها احتمال المزيد من الانتشار النووي.

٣- تفاوت آراء النخبة السياسية بصدد مدى أهمية أو مخاطر قيام الولايات المتحدة بحيازة هذه الأسلحة النووية، وذلك ما بين معارض لاستمرار الولايات المتحدة في الاعتماد على الأسلحة النووية، عند تشكيل استراتيجيتها العسكرية، انطلاقا من احتمال أن يترتب علي ذلك دفع الدول الأخرى إلى السعي نحو حيازة هذه الأسلحة، في محاولة لمواجهة التفوق النووي الأمريكي، أو لردع التدخل الأمريكي في الصراعات الإقليمية.
أما المؤيدون لاستمرار اعتماد الولايات المتحدة على الأسلحة النووية عند تشكيل استراتيجيتها العسكرية، فقد استندوا إلى أن الأسلحة النووية تقوم بدور هام في ردع أي هجوم نووي قد تتعرض له الأراضي الأمريكية أو قواتها العسكرية في الخارج أو حلفاؤها. كما أن هذه الأسلحة من شأنها الحفاظ على المكانة الدولية للولايات المتحدة بوصفها قوى عظمى وضمان تفوقها في الحروب التي تخوضها.

٤- تفاوت آراء هذه النخبة السياسية بصدد جدوى استخدام الردع النووي لمواجهة التحديات التي قد تظهر في البيئة الأمنية، حيث رأى فريق أن أهمية الردع النووي قد تدنت بعد انتهاء الحرب الباردة، بينما رأى فريق آخر أن الردع النووي لم يفقد أهميته بعد انتهاء الحرب الباردة، ومازال على درجة كبيرة من الأهمية لحماية الأمن القومي الأمريكي، والحفاظ على استقرار النظام الدولي.

٥- انقسام هذه النخبة السياسية بصدد جدوى قيام الولايات المتحدة باللجوء إلى استخدام الأسلحة النووية، لردع أي هجوم بيولوجي أو كيماوي، قد تتعرض له الأراضي الأمريكية أو القوات المسلحة الأمريكية، لا سيما وأن الولايات المتحدة قد قامت بالتخلص من أسلحتها البيولوجية والكيماوية، وذلك ما بين معارض لاستمرار الاعتماد على الدور الذي تقوم به الأسلحة النووية، وعدم الموافقة على استخدام هذه الأسلحة النووية لردع أي هجوم كيماوي أو بيولوجي تتعرض له الولايات المتحدة.

وما بين مؤيد لجعل الأسلحة النووية ركيزة من ركائز الأمن القومي الأمريكي، انطلاقاً من أهميتها كأداة ردع نووي، تفوق في قدرتها الأسلحة التقليدية التي قد لا يمكنها ردع أي هجوم بيولوجي أو كيماوي قد تتعرض له الولايات المتحدة.

٦- انقسام هذه النخبة السياسية بصدد مدى جدوى قيام الولايات المتحدة، بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، لمنع الانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية، وذلك ما بين مؤيد لقيام الولايات المتحدة بالتصديق على هذه المعاهدة لأنها من شأنها تعزيز فعالية نظام حظر الانتشار النووي، وإحياء الدور القيادي للولايات المتحدة.
كما أنه سيترتب عليها منع الدول النووية من تطوير المزيد من التكنولوجيات المتعلقة بصنع أسلحة نووية جديدة، وفي الوقت ذاته منع الدول الأخرى الساعية إلى حيازة برامج نووية من إجراء التجارب النووية. كما أنها سوف تساهم في تأسيس معايير دولية معيارية من شأنها التخلي عن إجراء التجارب النووية.
وأخيراً، فأنه سوف يترتب على محطات الرقابة المزمع إنشائها في نطاق هذه المعاهدة، تطوير القدرات الحالية للولايات المتحدة بشكل ملموس، لكي تجعلها قادرة على رصد أية انفجارات نووية قد تحدث تحت سطح الأرض أو في أعماق البحار. أما التجارب النووية التي قد تحدث ويفشل نظام التحقق والرقابة التابع للمعاهدة في تحديد هوية الدول التي قامت بها، فلن يكون لها أي قيمة على صعيد عملية تطوير الأسلحة النووية[1].

أما المعارضون من هذه النخبة السياسية للتصديق على هذه المعاهدة، فقد رأوا أنه في ضوء انضمام غالبية الدول بالفعل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والتي تتعهد الدول غير النووية بمقتضاها بعدم حيازة أسلحة نووية، فإن فرض حظر على إجراء التجارب النووية، يعد إجراءاً غير ضروري. كما أنه لن يجعل أية دولة تسعى إلى حيازة الأسلحة النووية تتخلى عن هذا الخيار، سواء قامت هذه الدولة بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، أم لا، والمثال على ذلك قيام كوريا الشمالية بحيازة برامج نووية على الرغم من قيامها بالتصديق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. إضافة إلى فشل نظام التحقق والرقابة الخاص بالمعاهدة في رصد التجارب النووية، التي قد تتم على نطاق محدود، حيث سيكون من المتعذر التفرقة بين تلك التجارب النووية التي قد يكون لها تأثير عسكري ملموس، والأنواع الأخرى من التجارب النووية التي قد تتم تحت سطح الأرض.

---

1 - Kerry Herron & etal, **Mass and Elite Views on Nuclear Security: US National Security Surveys 1993-1999, Volume II: Policy Elites.** UNM Institute for Public Policy, The University of New Mexico, August 2000, p. p. 39-85.

وتشكك هؤلاء المعارضين في قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على سلامة ومصداقية ترسانتها النووية، على الأمد الطويل، دون اللجوء إلى إجراء التجارب النووية، لا سيما وأن معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، لن تستطيع منع الانتشار النووي في الوقت الذي تلزم فيه الولايات المتحدة بنبذ خيار إجراء التجارب النووية إلى الأبد.

٧- تفاوت آراء هذه النخبة السياسية بصدد أسباب تزايد حالات الانتشار النووي. ففي حين اتفقت نسبة غير قليلة من هذه النخبة على أن الدول تسعى إلى حيازة الأسلحة النووية نتيجة لدوافع قومية ولذلك فليس من المحتمل نجاح السياسة الأمريكية في إقناع تلك الدول بالتخلي عن حيازة هذا الرادع النووي. فقد رأت نسبة أخرى من هذه النخبة السياسية أن السياسات التي تنتهجها الدول الخمس النووية، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة تكون هي السبب المباشر في تزايد احتمالات المزيد من الانتشار النووي.

٨- انقسام هذه النخبة السياسية بصدد جدوى الاعتماد على الأسلحة النووية لردع الدول النووية الأخرى، ولردع الدول التي قد تقوم باستخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية لشن هجوم على الولايات المتحدة أو حلفائها.
ففي حين اتفقت نسبة من هذه النخبة السياسية على تدني الدور الذي قد يمارسه الرادع النووي الاستراتيجي، بسبب تغير البيئة الأمنية والتهديد النووي المحدود الذي تمارسه الصين ضد الأراضي الأمريكية. فقد رأت نسبة أخرى من النخبة السياسية أن الأسلحة النووية من شأنها منع الدول الساعية، إلى الحصول على برامج نووية، من حيازة هذا الرادع النووي واعتبرت هذه النخبة السياسية، إن الاتحاد السوفيتي السابق ما زال يشكل تهديداً على الأمن القومي الأمريكي، كما أن جهود الصين الرامية إلى تحديث ترسانتها النووية من شأنها دفع الولايات المتحدة إلى الاعتماد على رادعها النووي الاستراتيجي في المستقبل المنظور[١].

وفي محاولة أخرى لقياس اتجاهات الرأي العام الجماهيري، إزاء موضوع انتشار الأسلحة النووي قامت Mellman Group ، وهي مؤسسة بحثية متخصصة في إجراء استطلاعات الرأي العام بإجراء دراسة مستفيضة عن اتجاهات هذا الرأي العام الجماهيري خلال عام ١٩٩٧ إزاء قضية حظر الانتشار النووي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

١- اتفاق هذا الرأي العام الجماهيري على وجود مخاطر جديدة، تهدد الأمن القومي الأمريكي خاصة في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، ويأتي في مقدمتها

[1] - **Kerry Herron & etal, Mass and Elite Views on Nuclear Security: US National Security Surveys 1993-1999, Volume II: Policy Elites.** op.cit., p. p. 39-85.

الإرهـاب الدولي الذي قد تستخدم فيه الأسلحة النـووية مما يمثل خطـراً داهماً على المصالح الحيوية الأمريكية تليه المخاطر الناجمة عن التهديد الـذي تمثلـه انتشـار التكنولوجيات المتعلقة بإنتاج أسلحة الدمار الشامل وإمكانية حيازة دول غير صديقـة للولايات المتحدة للأسلحة النووية وقد تبين ذلك من الآتي:
- اتفاق نسبة ٥٤% من العينة التي تمثل هذا الرأي العام الجماهيري على أن الولايات المتحدة قد تتعرض لاعتداء نووي تشنه عليها دولـة أخـرى مسـتخدمة فـي ذلـك الصواريخ الباليستية.
- اتفاق نسبة ٩٠% من أفراد هذه العينة على أن العديد من الدول الأخرى قد تنجـح في حيازة أسلحة نووية خلال العقد القادم.

٢- اتفاق هذا الرأي العام الجماهيري على أن حظر الانتشار النووي يأتي على قمـة الأهداف التي يتعين على الإدارة الديمقراطيـة إعطاءها أهمية كبيرة حيـث عـبرت شريحـة كبيرة من هـذا الرأي العـام الجماهيري عن تخوفها من احتمـال زيـادة الانتشار النـووي أكثر من تخوفها من احتمال تعرض الولايات المتحدة لاعتداء نووي وذلك نتيجة لأن هذا الرأي العام يربط بين الانتشـار النـووي وإمكانيـة حصـول الجماعات الإرهابية على هذه الأسلحة النووية وهذا ما جعل نسبة ٣٣% من أفراد هذه العينة تصنف الجماعات الإرهابية بأنها تشكل خطر نووي تليها الصين.

٣- تفاوت آراء هذا الرأي العام الجماهيري، بصدد جدوى احتفاظ الولايات المتحـدة بترسانتها النووية بالرغم من انتهاء الحرب الباردة وقد تبين ذلك من الآتي:
- اتفاق نسبة ٧٧% من العينة التي تمثل هذا الرأي العام الجماهيري، على أن العـالم سيكون أكثر أمناً إذا ما احتفظت الدول النووية بترسانتها من الأسلحة النووية، في حين رأت نسبة ١٨% فقط من أفراد هذه العينة أن العالم سيكون أكثر أمناً إذا ما تم إزالـة هذه الأسلحة النووية.
- اتفاق نسبة ٥٦% من العينة، التي تمثل الرأي العام الجمـاهيري علـى أن هـذه الأسلحة النووية ستؤدي إلى تدعيم الأمن القومي للولايات المتحدة، في حين رأت نسبة ٣٣% فقط من أفراد هذه العينة أن هذه الأسلحة النووية من شأنها تهديد الأمن القومي الأمريكي.
- اتفاق نسبة ٥١% من العينة التي تمثل الرأي العام الجماهيري، على أن الأسلحـة النوويـة من شأنها منع الدول الأخرى من شـن هجـوم نـووي علـى الولايـات المتحدة أو حلفائها. كما أنها لم تعد تساهم في اندلاع سباق تسلح خطير، كما كان الأمر خلال فترة الحرب الباردة.

٤- اتفاق هذا الرأي العام الجماهيري على ضرورة قيام الولايات المتحدة، بتطويـر ترسانتها النووية. كما تشكك هذا الرأي العـام الجمـاهيري فـي جـدوى انضمـام

الولايــات المتحــدة إلى معاهدة دولية لإزالة الأسلحة النووية من العالم وقد تبين ذلك من الآتي:

- تأييد نسبة ٥٣% من العينة التي تمثل الرأي العام الجمــاهيري، لقيــام الولايــات المتحدة بتطوير ترسانتها النووية، في حين عارضت نسبة ٤١% من أفراد هذه العينــة ذلك.

- معارضة نسبة ٨٢% من العينة التي تمثل الرأي العام الجماهيري، لقيام الولايــات المتحدة بالانضمام إلى معاهدة دولية لإزالة الأسلحة النوويــة، من العالم حيث تشــكك هذا الرأي العام في مدى التزام الدول الأخرى بهذه المعاهدة وإزالة كافــة أســلحتها النووية.

٥- اتفاق هذا الرأي العام الجماهيري، على أن العديد من الدول قد تنجح في حيــازة الأسلحة النووية في غضون العشر سنوات القادمة، وهو ما يجعل هذه الشريحة مــن الرأي العــام ترى في استمرار انتشار الأسلحة النووية أمراً محتملاً[1].

وبوجه عام، فإن الرأي العام الأمريكي، قد زاد إدراكه بتزايد انتشار الأسلحة النووية وما يشكله ذلك من تهديد خطير على الأمن القومي الأمريكــي، إمــا نتيجــة حصول الدول المارقة مثــل كوريا الشمالية على تكنولوجيا إنتــاج أســلحة الدمــار الشامــل، أو نجاح كل من الهنــد وباكستان في الانضمام إلــى النــادي النــووي. ويتضح ذلك من اتفــاق غالبية هذا الرأي العام على أهمية الدور الــذي تقــوم بــه الأسلحة النووية على اعتبار أنها ساعدت على منع نشوب حرب عالمية ثالثة.

---

1 - **Mellman Group Poll on Nuclear Weapons.** op.cit., p. p. 1-3, Website, http://www.stimson.org/policy/pollmemo.htm.

الفصل الثاني

عملية صنع وإدارة السياسة الخارجية الأمريكية خلال إدارتي كلينتون الأولى والثانية

الفصل الثاني

عملية صنع وإدارة السياسة الخارجية الأمريكية خلال إدارتي كلينتون الأولى والثانية

إن عملية صنع وإدارة السياسة الخارجية الأمريكية، تتميز بتعدد المؤسسات المشاركة فيها وتنوع طبائعها، فضلاً عن تفاعل المؤسسات والقيادات المشاركة مع بيئة النظام. وتؤثر العلاقة بين الرئيس الأمريكي والكونجرس، على صنع وإدارة السياسة الخارجية والمنطلق الرئيسي لهذه العلاقة هي تلك السلطات المشتركة بينهما في هذا المجال، التي تسمح بتوسيع ودعم ممارسة أي من الطرفين لسلطاته. والعلاقة بين الرئيس الأمريكي والكونجرس في نطاق الشئون الخارجية لا ترتبط بالتوزيع الدستوري للسلطات قدر ارتباطها بحقائق الحياة السياسية الأمريكية في المواقف المتغيرة[1].

وهذا الفصل لن يقتصر على دراسة مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية وإدارتها، ومدى فاعلية هذه المؤسسات فحسب، وإنما يتعدى ذلك إلى الاهتمام بدراسة العلاقة بين تلك المؤسسات والشخصيات التي تشغل مراكزها القيادية. كذلك التركيز على تحليل علاقة التفاعل بين صانعي السياسة الخارجية الأمريكية، وبيئة النظام الداخلية والخارجية، نظراً لأن استجابة صانعي السياسة الخارجية للموقف السياسي لا تعكس بالضرورة حقائق الموقف الموضوعية، وإنما قد تعكس إدراكهم للموقف السياسي.

وإدراك صانعي السياسة للبيئة يتأثر بعدد من العوامل هي:

١- عوامل تنبع من نظام المعتقدات لدى صانعي السياسة، وتشمل عددا من التصورات المترابطة عن البيئة الداخلية والخارجية، ويقوم نظام المعتقدات بدور هام في العملية الإدراكية حيث يقوم بمهمتين هما:
- مهمة مباشرة، وهي تحديد الأهداف وتنظيم الأولويات.
- مهمة غير مباشرة، وهي تنظيم الإدراكات عن طريق استقبال المعلومات عن البيئة الموضوعية المحيطة، ثم القيام بعملية تصفية واختيار وربط وإعادة تنظيم هذه المعلومات مرة أخرى.

---

[1] - مصطفى علوي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي (١٩٥٣-١٩٥٩). مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٥، ٩٦.

٢- عوامل تنبع من طبيعة المناصب التي يحتلها صانعو السياسة في أجهزة صنع السياسة، والقيم والمعتقدات السائدة في تلك الأجهزة، أو ما يعرف بتوقعات الدور التي تؤثر على شاغلي مناصب معينة[١].

وبناءً عليه، فإن هذا الفصل يتناول دراسة تصورات كل من مؤسسة الرئاسة والكونجرس تجاه عدد من القضايا، ذات التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية، خلال إدارتي كلينتون الأولى والثانية، وهي التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية - معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية - معاهدة حظر إنتاج وتخزين المواد الإنشطارية التي تستخدم في صنع القنابل النووية وباقي الأشكال الأخرى من المتفجرات النووية - الضمانات الأمنية للدول غير النووية الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية - التفجيرات النووية التي قامت بها كل من الهند وباكستان - ضبط التسلح وخاصة البرنامج الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية - معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية وبرنامج المساعدات الأمريكية لمصر وذلك بهدف رصد أوجه التباين في تصورات كل من الرئاسة والكونجرس لقضايا حظر الانتشار النووي.

وقد جاء اختيار مؤسسة الرئاسة، لأن الرئاسة هي أهم تلك المؤسسات على الإطلاق، في مجال صنع وإدارة السياسة الخارجية الأمريكية، حيث إن سلطة المبادرة في صنع وإدارة السياسات الخارجية والعسكرية تتركز في السلطة التنفيذية بصفة عامة.

أما الكونجرس فسلطته في مجال السياسة الخارجية وإن كانت محدودة، إذا ما قورنت بسلطات الرئيس الأمريكي، إلا أنه يستطيع المشاركة في صنع السياسة الخارجية ويستخدم في ذلك سلطاته في مجال التشريع والمخصصات المالية، وبصفة عامة يتحدد مدى ممارسة الكونجرس لدوره في هذا النطاق إلى جانب عوامل أخرى، بمدى ممارسة الرئاسة لسلطاتها ودورها.

---

١ - هالة سعودي، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٦٧-١٩٧٣)**. مرجع سبق ذكره، ص ص ١٠٩، ١١٠.

المبحث الأول

دور الرئاسة

يتناول هذا المبحث بالدراسة تصورات إدارتي كلينتون الأولى والثانية، تجاه القضايا موضع الدراسة، وهي التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية – معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية – معاهدة حظر إنتاج وتخزين المواد الإنشطارية التي تستخدم في صنع القنابل النووية وباقي الأشكال الأخرى من المتفجرات النووية – الضمانات الأمنية للدول غير النووية الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية – ضبط التسلح وخاصة البرنامج الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية، وأخيراً التفجيرات النووية التي قامت بها كل من الهند وباكستان، وذلك مع بيان أوجه التباين بين تصورات إدارتي كلينتون الأولى والثانية لتلك القضايا ومدى إدراكها للمصالح الأمريكية المتضمنة فيها والسياسات الواجب اتباعها إزاء تلك القضايا.

أولاً: تصورات الرئاسة عن التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

في أعقاب تولي كلينتون مقاليد السلطة عام ١٩٩٣ صرح الرئيس الأمريكي أن الولايات المتحدة سوف تنشط خلال المرحلة القادمة، للعمل على حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل وأنظمة إيصالها، مؤكداً على أن انتهاء الحرب الباردة قد ترك للولايات المتحدة مهمة أساسية في مجال الحد من التسلح، تتمثل في وقف انتشار التكنولوجيات النووية والكيماوية والبيولوجية، وتكنولوجيات إيصال هذه الأسلحة إلى البلدان التي لا تمتلكها، وتحويل ميراث الحرب الباردة إلى استراتيجية فعالة لعصر ما بعد الحرب الباردة.

أما عن أهم الخطوات التي رأى كلينتون أنه يمكن اتخاذها في هذا الشأن، فقد اشتملت على ما يلي:

- تدعيم دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، خصوصاً في مجال التفتيش على المرافق النووية، وفرض جزاءات على البلدان أو الشركات التي تسهم في انتشار الأسلحة النووية، أو أسلحة الدمار الشامل، أو الأسلحة الكيماوية، وتأكيد جدية الدول في الرقابة على صادراتها، بحيث يحظر تصدير أية أسلحة أو معدات تسهم في بناء قوة نووية عسكرية، والوقوف بحزم في مواجهة رغبة دول بعينها أو قيادات سياسية في الحصول على قدرات نووية.
- تدعيم دور الوكالة الأمريكية لضبط ونزع التسلح.
- تنفيذ عدد من الاستراتيجيات التي تستهدف حظر الانتشار النووي في منطقة جنوب شرق آسيا.
- التوصل إلي معاهدة عالمية لوقف إنتاج اليورانيوم، عالي الإثراء والبلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة النووية.
- التوصل إلي معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية[١].
- دعم معاهدة حظر انتشار الأسلحة البيولوجية، من خلال حث الدول الأطراف في هذه المعاهدة على فتح منشآتها أمام نظام التحقق والرقابة التابع للوكالة الدولية.
- دعم اتفاقية نظام الحد من انتشار تكنولوجيا الصواريخ الباليستية، بتحويل هذه الاتفاقية من مجرد اتفاق بشأن نقل التكنولوجيا الخاصة بهذه الصواريخ فيما بين ثلاثة وعشرين دولة إلى مجموعة من القواعد تلتزم بها كافة الدول.

---

1 - Zachary Davis, "Nuclear Non Proliferation Policy Issues in the 104th Congress". CRS Issue Brief. Nov. 1, 1996, p. p. 7-8, Website,http://www.fas.org/spp/starwars/crs/91-023.htm

وفي ١٩٩٣/٩/٢٧ قام كلينتون بتحديد ثلاثة مبادئ حاكمة لسياسة الإدارة الأمريكية، إزاء قضية حظر الانتشار النووي، بهدف حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وهي على الوجه التالي:

١- إعطاء أولوية قصوى لحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، سواء النووية أو الكيماوية أو البيولوجية أو الصواريخ الباليستية الحاملة لرؤوس نووية.

٢- توسيع نطاق التجارة والتبادل التكنولوجي مع الدول التي تلتزم بقواعد حظر الانتشار النووي.

٣- إشراك الجهاز التشريعي والرأي العام الأمريكي وحلفاء الولايات المتحدة، في الجهود المبذولة للتوصل إلى نظام دولي فعال وكفء لحظر الانتشار النووي[١].

وبعد أقل من شهر صرحت Lynn Davis وكيل وزير الخارجية الأمريكي لشئون ضبط التسلح والأمن الدولي، في حديث أدلت به لإذاعة صوت أمريكا في ١٩٩٣/١٠/٢٥ بأن أحد التهديدات الرئيسية التي تواجه الأمن القومي الأمريكي، في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، هي موضوع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية وتكنولوجيا الصواريخ الحاملة لأسلحة الدمار الشامل، مؤكدة على أهمية قيام الولايات المتحدة بمواجهة هذا التحدي وذلك بانتهاج سياسات إقليمية وعالمية، تهدف إلى تدعيم معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدتي حظر انتشار الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، ومعاهدة ضبط انتشار تكنولوجيا الصواريخ، والمعاهدات الدولية الأخرى التي تحظر أو تحد من انتشار أسلحة الدمار

---

1 - **Fact Sheet on Non Proliferation and Export Control Policy.** The White House, Office of the Press Secretary, Sept., 27, 1993, p. 1, Website, http://fas.org/spp/starwars/offdocs/w930927.htm and Carroll Doherty, "Foreign Policy In-Box". **Cong Q W Rpt**, Vol. 51, No. 3, Jan 16, 1993, p. 136 and **US Non Proliferation Efforts.** 18/1/1994, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 49192468-49194596-range/archives/1994/pdq.9 and Zachary Davis, "Nuclear Non Proliferation Policy Issues in the 104th Congress". **op.cit.**, p. p. 7-8 and **Clinton at the United Nations: Proliferation.** 10/1/1993, p. 1, Website,gopher://198.80.36.82:70/OR62030931-62033635 range/archives/1993/pdq.9 and

التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٩٢. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٦٧ وعبد المنعم المشاط، "الأولويات الأمريكية في مجال السياسية الخارجية". في: **الإدارة الأمريكية والشرق الأوسط.** هالة سعودي (محرر)، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ٩٣-٩٤ وحمدي فؤاد، "خطة أمريكية لمقاومة انتشار أسلحة الدمار الشامل: إستراتيجية جديدة للحد من التورط الأمريكي في الحروب الإقليمية". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٣/٥/٣١.

الشامل، والعمل مع الدول الأخرى لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووقوعها في أيدي الأنظمة المعادية لمصالح الولايات المتحدة[1].

وفي عام ١٩٩٤ قامت وزارة الدفاع بنشر وثيقة استعراض الوضع النووي للقوات الأمريكية - وذلك بعد موافقة الرئيس الأمريكي عليها - والتي أكدت أن الأسلحة النووية أصبحت تمارس دوراً صغيراً في الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة.

كما شهد العام ذاته استمرار تأكيد الإدارة الأمريكية، على أنها تعطي أولوية قصوى لموضوع التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها الخيار الوحيد المتاح لضمان استمرار إحراز تقدم على صعيد ضبط التسلح، والحفاظ على نظام حظر الانتشار، حيث أكد Thomas Graham أمام اللجنة التحضيرية السابقة على انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ ، على ضرورة التمديد اللانهائي وغير المشروط لهذه المعاهدة، التي تعد المعاهدة الدولية الوحيدة لضبط التسلح التي ليست لها وضعاً دائماً، في الوقت الذي شكلت فيه حجر الزاوية للنظام الدولي لحظر الانتشار على مدار الخمسة والعشرين عاماً المنقضية، ليس بوصفها الإطار السياسي والقانوني الرئيسي فحسب، لهذا النظام الدولي ولكن بوصفها المعاهدة الدولية الوحيدة لحظر الانتشار التي لها طابع عالمي.

ونفى Graham أن تكون هذه المعاهدة ذات طبيعة تمييزية، لأنها تقوم على الاعتراف بوجود خمس دول فقط نووية، بينما تحظر على الدول الأخرى حيازة هذا السلاح النووي وذلك لأنها على حد قوله "وإن كانت تعترف بوجود خمس دول نووية فقط حائزة للسلاح النووي، إلا أنها لا تضفي المشروعية على حيازة هذا الرادع النووي، بشكل دائم" مشيراً إلى أن هذه المعاهدة تقوم بإرساء نظام يشتمل على التزامات متبادلة فيما بين الدول غير النووية، التي تتعهد بعدم حيازة هذه الأسلحة النووية، والدول النووية التي تتعهد بتنفيذ تدابير لخفض ترسانتها النووية تمهيداً لإزالتها.

وأضاف Graham أن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية تعد المعاهدة العالمية الوحيدة التي تطالب من كافة أطرافها، اتخاذ تدابير متعلقة بوقف سباق

---

1 - **Davis on Proliferation Threats.** 25/10/1993, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 56647704-56649826-range/archives/1993.pdq.9 and **US Focuses on the Proliferation Problem.** 10/15/1993, p. p. 1-2, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR58818544-58822753-range/archives/1993/pdq.9 and **Non Proliferation Remains Highest Administration Priority.** 7/12/1995, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 37486223-37489318-range/archives/1995/pdq.9 and **Undersecretary Lynn Davis on Non Proliferation.** Dec. 8, 1994, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 57388885-57392902-range/archives/1994/pdq.9.

التسلح والتوصل إلى نزع التسلح النـــووي. كما أنها قامت بدور هـــام فـــي تعزيـــز النظـــام الأمني العالمي الأمر الذي يجعل من العسير اتخاذ تدابير أخرى متعلقة بضبط التسلح، ونزع التسلح النووي بدون تمديد المعاهـــدة لانهائي وبدون شـــروط، مؤكـــداً أن من شـــأن التمديد المحـــدود لهذه المعاهـــدة أو ربط الموافقـــة على قـــرار التمديد باستكمال الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بضبط التسلح التأثير سلباً على الجهود المبذولـــة، لإحراز المزيد من التقدم على صعيد ضبط التسلح ونزع التسلح النووي[1].

كما أكد Richard Kennedy المستشار الخاص لوزير الخارجية الأمريكي عـــن شئون حظر الانتشار والطاقة النووية، رفض الإدارة الأمريكية الربط بيـــن الموافقـــة على قرار التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهـــدة حظر انتشار الأسلحة النوويـــة، وبين إحراز تقدم على صعيد ضبط التسلح مشيراً إلـــى أن هـــذه المعاهـــدة قـــد ساعـــدت على تدعيم الاستقرار من خلال تعزيز الثقة فيما بين الدول الأطراف فـــي المعاهدة، من جانب ووقف سباق التسلح النووي من جانب آخر.

وطالب Kennedy مـــن الدول غير النوويـــة الموافقـــة علـــى التمديـــد اللانهـــائي وغير المشروط لهذه المعاهدة، لمواجهة التحديات الناجمة عن الانتشـــار النووي، لا سيما وأن كلا من روسيا والولايات المتحدة تقومان سنوياً بتدمير حوالـــي مائتي رأس نووي في إطار معاهدتي (Start I) و (Start II) والاتفاقية الموقعة بين كـــلا الدولتين لخفض القوات النووية المتوسطة المدى[2].

---

1 - **US Commitment to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** Oct. 15, 1997, p. p. 1-2, Website, http://www.acda.gov/factshee/wmd/nuclear/npt/commnpt.htm and Jacquelyn Porth, **In Meetings; Christopher Urges Indefinite NPT Extension.** 18/4/1995, p. 1, Website, http://www.fas.org and **Graham Urges Making NPT Treaty Universal and Permanent.** 15/9/1994, p. p. 1-2, Website, http://www.usinfo.gov and **Stopping Nuclear Proliferation.** 11/19/1993, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 49104252-49106661-range/archives/1993/pdq.9 and **Statement by Mr. Thomas Graham; Acting Deputy Director US Arms Control and Disarmament Agency Before the American Bar Association and Center For National Security Law Conference on Non Proliferation of Weapons of Mass Destruction.** June 10, 1994, p. p. 1-3, Website, http://www.acda.gov/speeches/graham/aba.htm and **Statement by Mr. Thomas Graham; Acting Deputy Director US Arms Control and Disarmament Agency Before the US-Japan Study Group on "Non Proliferation and Arms Control After the Cold War"- 1995 NPT Extension Conference.** June 18, 1994, p. p. 3-4, Website, http://www.state.gov.

2 - **Extension of the Non Proliferation Treaty: A Major Decision. 1994 Uranium Institute Symposium Abstracts, p. 1, Website, http://www.uilondon.org/uiabs94/kennedy.html.**

وفي أوائل عام ١٩٩٥ ، أصدر البيت الأبيض بياناً يحدد فيه تصورات كلينتون عن قضية الحد من التسلح وحظر الانتشار النووي تضمن ما يلي:

١- أهمية التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها تمثل الأساس للجهود الدولية الرامية إلى حظر انتشار الأسلحة النووية.

٢- أهمية التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية قبيل نهاية عام ١٩٩٦، لإزالة مخاوف الدول غير النووية التي أعلنت عن تحفظها على قرار التمديد اللانهائي لهذه المعاهدة، على ضوء عدم التزام الدول النووية بنزع التسلح النووي وحظر الانتشار.

٣- التزام الولايات المتحدة بالمواتوريوم المفروض على إجراء التجارب النووية من جانب واحد.

٤- التزام الولايات المتحدة بالتخلص من المخزون الزائد عن الحاجة من المواد الإنشطارية، لإثبات أن الولايات المتحدة تعمل ضمن أهداف المعاهدة، وبهدف ممارسة الضغوط للتوصل إلى حظر عالمي على إنتاج المواد الإنشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية.

٥- العمل على تدعيم معاهدة حظر انتشار الأسلحة البيولوجية[1].

وفي الخطاب الذي ألقاه كلينتون للاحتفال بمرور خمسة وعشرين عاماً على التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، أكد الرئيس الأمريكي أنه يضع موضوع التمديد اللانهائي وغير المشروط لهذه المعاهدة على قمة "أجندته الطموحة" لهذا العام والتي تهدف إلى ضبط التسلح باعتباره هدف جوهري يسعى إلى تحقيقه، مشيراً إلى أنه سوف يقوم بالعمل مع كافة الدول الأخرى الأطراف في المعاهدة، لتحقيق هدف التمديد اللانهائي وغير المشروط للمعاهدة النووية، باعتباره أفضل وسيلة لتأمين العالم من مخاطر حصول بعض الدول ذات الأهداف التوسعية على السلاح النووي.

---

1 - **Clinton's Record on Arms Control and Non Proliferation.** White House Fact Sheet, 29/1/1996, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:OR 888323-891249-range/archives/1996/pdq.9 and **Nuclear Non Proliferation Treaty.** 2/2/1995, p. 1, Website, http://www.intac.com/pubservice/human-rights/weap/nuclear/1995/0202npt.html and **Clinton Calls for Indefinite; Unconditional Extension of NPT.** 7/3/95, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 23131965-23134364-range/archives/1995/pdq.9 and **Undersecretary Lynn Davis; The Administration Foreign Policy Priorities For 1995 in the Area of Non Proliferation.** Feb. 28, 1995, p. p. 1-2, Website, http://www.fas.org/spp/starwars/offdocs/s950228.htm and

عادل محمد أحمد علي، **فعالية سياسات منع الانتشار النووي: منطقة الشرق الأوسط كحالة دراسة.** رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يناير ١٩٩٩، ص ص ٥٢-٥٤.

وأشار كلينتون إلى أن أجندته لضبط التسلح تتضمن إلى جانب الالتزام بأهداف معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والالتزامات التي تفرضها هذه المعاهدة على الدول الأطراف، تحقيق أهداف أخرى من ضمنها العمل على التصديق على معاهدة (Start II) ، ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية، ومحاولة إيجاد حلول عملية لقضية تهريب السلاح النووي، وممارسة الضغوط لاستكمال المفاوضات الجارية، بصدد التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية.

وصرح كلينتون أنه يتوقع من حلفاء الولايات المتحدة أن يقفوا معها، ويؤيدوا قرار التمديد اللانهائي وغير المشروط لهذه المعاهدة، التي تعد المعاهدة الوحيدة التي تمنع الانتشار النووي على نطاق واسع، ومحذراً من أن الإخفاق في تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى سوف يترتب عليه تشجيع العديد من الدول غير النووية على إعادة التفكير مرة أخرى، في القرارات التي سبق وأن اتخذتها فيما يتعلق بنبذ الخيار النووي وتشجيع الدول المارقة على حيازة السلاح النووي الأمر الذي يؤثر سلباً على عملية ضبط التسلح[1].

ومع قرب انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة النووية في عام ١٩٩٥ ، قامت إدارة كلينتون بشن حملة دبلوماسية عالمية من أجل توفير النصاب الكافي من أصوات الدول، لضمان التمديد اللانهائي وغير المشروط لهذه المعاهدة، حيث أكد الرئيس الأمريكي مجدداً على أنه يعتبر أن التمديد الدائم وغير المشروط للمعاهدة النووية مسألة ذات أهمية مطلقة، بالنسبة لسياسة إدارته في مجال حظر الانتشار النووي، وتمثل واحدة من أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الإدارة الأمريكية، وهو ما عبر عنه قبيل انعقاد المؤتمر بقوله أن الإدارة الأمريكية تربط بين تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى وبين تعهداتها بوقف ما لديها من برامج، لتطوير الأسلحة النووية وتخفيض ترسانتها النووية خلال السنوات القادمة إلى أكثر من نسبه ٨٠% ، والالتزام بالتوصل إلى معاهدة دولية للحظر الشامل لإجراء

---

1 - **Senators Indicate Solid Support For Indefinite NPT Extension.** 14/3/1995, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 21095583-21100543-range/archives/1995/pdq.9, p. 1 and **US Asks For Hemispheric Help to Extend NPT.** 15/3/95, p. p. 1-2, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 20146617-20151370-range/archives/1995/pdq.9 and **Clinton Extends Indefinitely Nuclear Test Ban Moratorium.** p. 1, Website, http://usiahq.usis.usemb.se/topics/ctbt/articl6.txt and **Clinton Calls For Indefinite; Unconditional Extension of NPT.** 7/3/1995, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 23131965-23134364-range/archives/1995/pdq.9, p. 1 and **US Firm on NPT Indefinite Extension.** 27/1/95, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 9952126-9955465-range/archives/1995.pdq.9 and **Lakes Notes US Progress in Reducing Nuclear Weapons.** 1/3/95, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82.70/OR 25256321-25260893-range/archives/1995/pdq.9.

التجارب النووية، قبيل نهاية عام ١٩٩٦ ، على اعتبار أن النجاح في التمديد اللانهائي لهذه المعاهدة سوف يكون له تداعيات بالغة، ليس فقط على مستقبل معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ولكن على مستقبل نظام الأمن الدولي أيضاً، لأنه من شأنه تدعيم الأمن القومي الأمريكي وأمن كافة الدول الأخرى وحظر الانتشار النووي. كما أنه يعد خطوة جادة من شأنها إعطاء دفعة قوية للوكالة الدولية تجعلها قادرة على مراقبة كافة البرامج النووية خارج إطار الاستخدامات السلمية بما يحقق الأمن والاستقرار بين دول العالم[1].

أما Anthony Lake مستشار الرئيس الأمريكي لشئون الأمن القومي، فقد أكد أثناء إلقائه لخطاب أمام معهد كارينج، أن الولايات المتحدة لن توافق إلا بالتمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، التي تعد معاهدة هامة لتحقيق الأمن الإقليمي والعالمي لأن ذلك من شأنه استمرار الإدارة الأمريكية في إجراء تخفيضات جذرية على ترسانتها النووية.

وأشار Lake أن الدول غير النووية التي تعارض التمديد اللانهائي لهذه المعاهدة إنما تغفل التقدم الكبير الذي أحرزته الولايات المتحدة على صعيد نزع التسلح، ولا تعطي الوزن الكافي لمعاهدتي (Start I) و (Start II) ، التي بمقتضاها سوف تتخلص كل من الولايات المتحدة وروسيا من ثلثي ترسانتهما النووية، حيث تقوم كلتا الدولتين بنشر ١٦,٩٠٠ رأس نووي فقط بعدما كان يتم نشر ٢٣.٧٩٧ رأس نووي. كما ستبلغ عدد الرؤوس النووية التي ستكون بحوزة البلدين عند دخول معاهدة (Start II) حيز النفاذ ٧,٠٠٠ رأس نووي فقط.

---

[1] - يحيى أحمد البنا، "قضية السلاح النووي وانتهاك إسرائيل لاحكام القانون الدولي". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٢٠ وعاطف الغمري، "العالم الثالث على خط النار "النووية". **مرجع سبق ذكره** وعادل محمد أحمد علي، **فعالية سياسات منع الانتشار النووي: منطقة الشرق الأوسط كحالة دراسة**. مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٢-٥٤ و"كلينتون يقرر سحب ٢٠٠ طن من المخزون النووي بوزارة الدفاع". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٣ وجمال كمال، "لماذا الاصرار الأمريكي على تجديد المعاهدة النووية". **جريدة الجمهورية**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٢ و

Shai Feldman, **Nuclear Weapons and Arms Control in the Middle East.** MIT Press, 1997, p. 195 and **Nuclear Non Proliferation Treaty Extension.** 25/4/94, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 18909824-18911870-range/archives/1994/pdq.9 and **US Asks For Hemispheric Help to Extend NPT.** op. cit., p. p. 1-2 and **Holum: Permanent Extension of NPT More Important Than Ever.** 10/3/95, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 22011902-22016323-range/archives/1995/pdq.9 and **US Policy Leading into the NPT Conference.** Basic Paper 10, March 24, 1995, p. 1, Website, http://www.igc.apc.org/basic/bpaper10.html.

وأضاف Lake أن الإدارة الأمريكية تعارض التمديد المحدود لهذه المعاهدة – كما تطالب بذلك عدداً من الدول غير النووية – لأن ذلك من شأنه تعريض مستقبل المعاهدة للخطر وتقويض دعائمها في الأجل القصير[1].

كما صرح Al Gore نائب الرئيس الأمريكي في البيان الذي ألقاه أمام مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في ١٩٩٥/٤/١٩ ، أن الولايات المتحدة ترى أهمية التمديد اللانهائي وغير المشروط لهذه المعاهدة انطلاقاً من الاعتبارات التالية:

١-إن التمديد اللانهائي لهذه المعاهدة وبدون شروط، من شأنه خفض عنصر عدم التأكد الذي غالباً ما يدفع الدول إلى تطوير سلاحها النووي أو الحفاظ على خيارها النووي.

٢-إن هذه المعاهدة من شأنها خفض مخاطر التهديد النووي لكافة أعضائها من الدول النووية والدول غير النووية، وذلك من خلال منع تفاقم أي صراع إقليمي ليصل إلى سباق تسلح نووي.

٣-إن هذه المعاهدة من شأنها تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بما في ذلك الاستخدام الكفء والآمن للطاقة النووية، وتدعيم الاستقرار العالمي الذي يعد ضرورياً لإحراز المزيد من التقدم على صعيد ضبط التسلح ونزع التسلح النووي.

٤-التزام الدول النووية وعلى رأسها الولايات المتحدة بتعهداتها في إطار المادة (٦) من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، التي تنص على قيام الدول الخمس النووية بالدخول في مفاوضات لإنهاء سباق التسلح ونزع ترسانتهما النووية وذلك من خلال قيامها بما يلي:

- قيام كل من الولايات المتحدة وروسيا، بالتخلص من مجموعة كبيرة من أنظمة إيصال الأسلحة النووية، في إطار معاهدة خفض القوات النووية متوسطة المدى INF.
- قيام كل من الولايات المتحدة وروسيا، بالتخلص من قاذفات القنابل والصواريخ التي تحمل أكثر من ١٤,٠٠٠ رأس نووي في إطار معاهدة (Start II).
- قيام الولايات المتحدة بالتوقيع على اتفاقية مع روسيا، تقوم بمقتضاها شراء خمسمائة طن متري من اليورانيوم عالي الإثراء، المستخدم في صنع السلاح النووي وذلك بتحويلة إلى يورانيوم منخفض الإثراء يستخدم في الأغراض المدنية.
- قيام الولايات المتحدة بمساعدة روسيا ودول الكومنولث على نقل وتدمير أسلحتها النووية، وبناء أنظمة قومية لضمان وتأمين عدم استخدام المواد الإنشطارية، في صنع السلاح النووي وذلك في إطار برنامج Nunn-Lugar .

---

[1] - **Lakes Notes US Progress in Reducing Nuclear Weapons.** op. cit., p. 1 and **Clinton Extends Indefinitely Nuclear Test Ban Moratorium.** op. cit., p. 1.

- قيام الولايات المتحدة بنقل حوالي ستمائة كيلوجرام من اليورانيوم عالي الإثراء، المستخدم في إنتاج قاذفات القنابل من كازاجستان إلى الولايات المتحدة.
- قيام كل من الولايات المتحدة وروسيا ومعهما أوكرانيا وبيلوروسيا وكازاجستان بتنفيذ نصوص معاهدة (Start I) ، التي بمقتضاها سيتم تفكيك حوالي ٩,٠٠٠ رأس نووي تمهيدا للتخلص منهما في إطار هذه المعاهدة.
- إعلان كل من أوكرانيا وكازاجستان وبيلوروسيا عن تخليهما عن الخيار النووي، والتعهد بالتخلص من ترسانتهما النووية، والانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بوصفهما دول غير نووية.
- موافقة الرئيس كلينتون ويلتسن على إعادة توجيه الصواريخ الباليستية الحاملة لرؤوس نووية بحيث لا يتم استهداف العاصمة الأمريكية أو موسكو.
- إعلان الولايات المتحدة عن توقفها عن إنتاج المواد الإنشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية، وتعهدها بالتوصل إلى معاهدة عالمية لوقف إنتاج هذه المواد الإنشطارية.
- إعلان كلينتون عن اعتزام الولايات المتحدة إخضاع مائتي طن متري، من المواد الإنشطارية من مخزونها النووي، لنظام الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية والتعهد بعدم استخدام هذا المخزون مرة أخرى في صنع الأسلحة النووية.
- تعهد الولايات المتحدة بالتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية في أقرب وقت ممكن.
- تعهد الولايات المتحدة بتنفيذ كافة الالتزامات والأحكام، التي تنص عليها معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وضمان تحقيق عالمية المعاهدة.
- إعلان الولايات المتحدة عن التزامها بإنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية.
- التزام الولايات المتحدة بالمبادئ المنصوص عليها في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، المتعلقة بالتعاون مع الدول الأعضاء في مجال نقل التكنولوجيا النووية ذات الاستخدامات السلمية، تحت الإشراف الكامل لنظام الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية[١].

وأكد Al Gore على رفض الولايات المتحدة تمديد المعاهدة لفترات زمنية متعاقبة، لأن ذلك من شأنه إرسال رسالة قوية إلى الدول التي تتطلع لحيازة هذه الأسلحة النووية، وتشجيع هذه الدول على الاحتفاظ بخيارها النووي، بدلا من تشجيعها على قبول تخليها إلى الأبد، عن هذا الرادع النووي، مشيرا إلى أن التمديد اللانهائي لهذه المعاهدة لن يترتب عليه تقويض أمن الدول غير النووية، نتيجة

1 - "The Non Proliferation Treaty: The Case For Indefinite Extension". US **Department of State Dispatch**, Vol. 6, No. 17, April 24, 1995, p. p. 2-3, Website, http://www.state.gov.

احتمال تعرضها لتهديد قد تشنه عليها الدول أو الدول غير الأطراف في هذه المعاهدة لأن هذه المعاهدة قد قامت بإرساء دعائم نظام دولي لحظر الانتشار(١).

أما Warren Christopher وزير الخارجية الأمريكي، فقد صرح في البيان الذي ألقاه أمام مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في ١٩٩٥/٤/٥ بأن التمديد اللانهائي وغير المشروط لهذه المعاهدة، لا يزال في صميم الاستراتيجية الأمريكية المتعلقة بحظر الانتشار ونزع التسلح النووي، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة تتفهم الاحتياجات المشروعة للدول غير النووية التي تخلت طواعية عن الخيار النووي في الحصول على ضمانات أمنية تكفل حماية أمنها القومي.

وأكد Christopher أن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، تعد أحد أهم معاهدات حظر الانتشار النووي على الإطلاق، لا سيما وأنها قد نجحت في تحقيق العديد من الإنجازات من أهمها:

١- عدم زيادة عدد الدول الحائزة للسلاح النووي.
٢- عدم قيام الدول المالكة لهذا السلاح بشن حروب نووية.
٣- عدم لجوء الدول غير الحائزة لهذا الخيار النووي، إلى تحويل المواد النووية لاستخدامها في صنع السلاح النووي.
٤- أنها قد خفضت من مخاطر اندلاع صراع نووي، وشجعت الدول على نزع التسلح النووي، وقامت بحماية الأمن الإقليمي لكافة الدول الأطراف في المعاهدة.

---

[1] - Jacquelyn Porth, **Gore Permanent NPT in Security Interests of All Members.** 19/4/1995, p. p. 1-2, Website, http://www.state.gov and "The Non Proliferation Treaty: The Case For Indefinite Extension". **op.cit.**, p. p. 2-3 and **Adoption of the Report of the Drafting Committee and of the Final Document Verbatim Record of the 19th Meeting.** NPT/Conf.1995/PV.19, May 13, 1995, p. p. 6-7, Website, http://www.nuclear,files.org and **US, Russia Pledge to Work Closely on Non Proliferation.** 10/5/1995, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 30714525-30719941-range/archives/1995/pdq.9 and **Graham Reports Growing Support to Extend NPT Permanently.** 12/4/1995, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 27402236-27405638-range/archives/1995/pdq.9 and **US Seeks Permanent Nuclear Non Proliferation Treaty.** 15/9/1994, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 79304235-79308114-range/archives/1994/pdq.9 and Jacquelyn Porth, **Arms Control Experts Predict Permanent Extension For NPT. 25/4/1995, p. p. 1-2** Website, http://www.state.gov. and **NPT Called Most Important Arms Control Treaty Ever.** 30/3/1995, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR16408670-6413434-range/archives/1995/pdq.9 and **Clinton Policy on Arms Control; Non Proliferation.** 9/24/1996, p. p. 1-2, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 38705527-38711446-range/archives/1996/pdq.9.

٥- أنها قد عززت التعاون فيما بين الدول في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية كما ساندت جهود المجتمع الدولي الرامية إلى حظر انتشار كافة أسلحة الدمار الشامل[1].

وصرح Thomas Graham الممثل الخاص للرئيس كلينتون، لشئون ضبط التسلح وحظر الانتشار، ورئيس الوفد الأمريكي، في اجتماعات اللجنة التحضيرية النهائية الخاصة بالإعداد لمؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، أن الإدارة الأمريكية لن تتنازل عن التزامها بالتمديد اللانهائي، وغير المشروط، لهذه المعاهدة انطلاقاً من الاعتبارات الآتية:

١- إن هذه المعاهدة تمثل الإطار الأشمل لضبط التسلح، ومواجهة التهديد الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل.

٢- إنها تعد أداة رئيسية لمواجهة مشاكل الانتشار الإقليمي، وتعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي وتدعيم الأمن القومي للولايات المتحدة، وللعالم أجمع وتحقيق إحدى أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

٣- إنها تمثل حجر الزاوية للنظام الدولي، لحظر الانتشار النووي ولكافة اتفاقيات ضبط التسلح الأخرى.

٤- إن هذه المعاهدة تمثل الفرصة الوحيدة لجعل النظام الدولي لحظر الانتشار جزءاً دائماً من نظام الأمن الدولي.

وأشار Graham إلى أن من شأن التوصل إلى التمديد اللانهائي لهذه المعاهدة، ضمان أن كافة دول العالم تلتزم هي الأخرى بمبادئ حظر الانتشار، وضمان أن مخاطر الانتشار النووي في المناطق الأكثر اضطراباً تظل عند الحد الأدنى، مما قد يعطي دفعة قوية للجهود المبذولة في مجال حظر انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز نظام التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية.

وأكد Graham مجدداً على رفض الإدارة الأمريكية للمقترحات التي تقدمت بها بعض الدول غير النووية، بديلاً عن التمديد اللانهائي وغير المشروط للمعاهدة

---

1 - George Hishmeh, **Egypt Favors Limited Extension of NPT.** 19/4/1995, p. 1, Website, http://www.fas.org and **Conference on Future of Non Proliferation Treaty Opens.** 17/4/1995, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 27655459-27660149-range/archives/1995/pdq.9 and **Statement of John Holum Director of ACDA on the Nuclear Test Ban Talks.** Congressional Record Online, 103th Congress, US Senate Floor, Jan 25, 1994, p. 4, Website, http://www.usinfo.state.gov and **Ochler, Holmes: Weapons Proliferation is a Global Problem.** 11/1/1995, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 49766523-49770451-range/archives/1995/pdq.9 and **Reducing the Nuclear Threat.** The White House Office of the Press Secretary, May 16, 1998, p. p. 1-2, Website, http://www.state.gov/www/regions/sa/9805/6-wh-threat.html and

جمال كمال، "لماذا الاصرار الأمريكي على تجديد المعاهدة النووية". **مرجع سبق ذكره.**

سواء كانت تمديد المعاهدة لمدة خمسة وعشرين عاماً أخرى، بعدها ينظر في عقد مؤتمر مراجعة آخر يقوم بمناقشة موضوع التمديد اللانهائي أو تمديد المعاهدة لفترات زمنية متعاقبة، أو ربط التمديد اللانهائي، للمعاهدة بقيام الدول النووية بالتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، ونزع التسلح النووي، أو الربط بين الموافقة على التمديد اللانهائي للمعاهدة وانضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، على اعتبار أن هذه المقترحات جميعها تقتضي تعديل بعض نصوص هذه المعاهدة، ثم التصديق عليها بواسطة برلمانات الدول الأطراف، وفي حالة حصول هذا التعديل على أغلبية بسيطة فإنه لن يعتبر ملزماً للدول التي لا تصوت لصالحه مما يجعل هذه الدول في حل من الانسحاب من المعاهدة دون إبلاغ أو ذكر الأسباب الأمر الذي من شأنه إعاقة الجهود التي تبذلها الإدارة الأمريكية لنزع التسلح النووي.

وأضاف Graham إن جهود الإدارة الأمريكية في مجال نزع التسلح النووي سوف تشهد تباطؤاً ملحوظاً، إن لم يكن توقفاً تاماً إذا لم يتم الموافقة على التمديد اللانهائي للمعاهدة، مشيراً إلى "أن استمرار الجهود الأمريكية في مجال ضبط التسلح يمكن فقط أن يتم على أساس التمديد اللانهائي للمعاهدة، لأن الدول الحائزة على السلاح النووي التي ستقوم بنزع سلاحها تحتاج أن تشعر بالأمن الذي سوف يوفره التمديد اللانهائي للمعاهدة"[1].

---

[1] - **US Asks For Hemispheric Help to Extend NPT.** op. cit., p. p. 1-2 and **Senators Indicate Solid Support For Indefinite NPT Extension.** op. cit., p. 1 and **US Seeks Permanent Nuclear Non Proliferation Treaty.** op. cit., p. 1 and **Holum: Permanent Extension of NPT More Important Than Ever.** op. cit., p. 1 and **Disarmament Seen Stalling Without Indefinite NPT Extension.** 5/4/1995, p.1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 26430289-26434507-range/archives/1995/pdq.9 1 and **US Firm on NPT Indefinite Extension.** op. cit., p. 1 and **Graham Reports Growing Support to Extend NPT Permanently.** op. cit., p. 1 and **US/Nuke Treaty.** 26/1/1995, p. 1, Website, http://www.intac.com/pubservice/human-rights/weap/nuclear/1995/2701treaty.html and **NPT Called Most Important Arms Control Treaty Ever.** op. cit., p. p. 1-2 and **Effort to Extend NPT Indefinitely is Global.** 13/4/1995, p. p. 1-2, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 27501771-27505702-range/archives/1995/pdq.9 and **Statement by Mr. Thomas Graham; Acting Deputy Director US Arms Control and Disarmament Agency Before the US-Japan Study Group on "Non Proliferation and Arms Control After the Cold War"-1995 NPT Extension Conference.** op.cit., p. p. 1-2 and

جمال كمال، "لماذا الاصرار الأمريكي على تجديد المعاهدة النووية". مرجع سبق ذكره.

أما John Holum مدير الوكالة الأمريكية لضبط ونزع التسلح، فقد صرح في الخطاب الذي ألقاه أمام المجلس الأطلنطي أن الولايات المتحدة لن توافق على أية بدائل، أخرى بخلاف التمديد اللانهائي للمعاهدة، على اعتبار أن موضوع التمديد اللانهائي لا يشكل عنصراً رئيسياً وأولوية قصوى على برنامج عمل إدارة كلينتون، بل يعد كذلك بمثابة حجر الأساس لأية جهود دولية تتم على صعيد ضبط التسلح، مشيراً إلى أن هذه المعاهدة ينبغي تمديدها لانهائياً ليس لأن الولايات المتحدة أو الدول النووية الأخرى، تؤيد ذلك ولكن لأن هذه المعاهدة تعد ضرورية لحماية أمن كافة الدول سواء كانت نووية أو غير نووية، لا سيما وأن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية كانت بمثابة عائق رئيسي أمام تزايد عدد الدول المالكة للسلاح النووي، حيث نجحت في التعامل مع القضايا المثارة، بصدد الانتشار النووي ومكنت المجتمع الدولي من التدخل، لاحتواء الأزمات التي نشأت في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق.

وأشار Holum إلى أن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وإن كانت لا تشكل بالضرورة أداة كاملة لضبط التسلح، إلا أنها تمثل نظام آمن لحظر الانتشار يتطلب فرض المزيد من الضوابط على صادرات السلاح خصوصاً وأن نظام الضمانات النووية الذي قامت هذه المعاهدة بتطويره قد تزامن مع زيادة قدرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتوسع في الضمانات الأمنية الممنوحة للدول غير الحائزة على السلاح النووي، التي نص عليها القرار الذي أصدره مجلس الأمن رقم (٩٨٤) الذي يوضح الخطوات المحددة التي ينبغي على الدول الخمس النووية اتباعها، إذا ما تعرضت الدول غير النووية الموقعة على المعاهدة لتهديدات نووية أو تعرضت لاعتداءات يستخدم فيها السلاح النووي.

أما عن المقترحات التي قدمها Holum لتحقيق الهدف النهائي من هذه المعاهدة، الذي يتمثل في التخلص من كافة الأسلحة النووية، فقد اشتملت على نقل المفاوضات المتعلقة بخفض الأسلحة الاستراتيجية، إلى مؤتمر نزع التسلح لتولي هذه المهمة بهدف تدمير المخزون النووي الذي بحوزة الدول النووية، وقيام مؤتمر نزع التسلح بوضع جدول أو إطار زمني يتم خلاله إزالة كافة الأسلحة النووية من العالم.

وأضاف Holum أنه توجد عدة عوامل ساهمت في تزايد التأييد الدولي لموضوع التمديد اللانهائي للمعاهدة، من ضمنها قيام كل من الولايات المتحدة وروسيا بإجراء تخفيضات جذرية على ترسانتهما من السلاح النووي، والتوسع في نظام الضمانات الأمنية الممنوحة للدول غير النووية، وقيام الرئيس كلينتون بسحب اقتراح كانت إدارته قد تقدمت به خلال المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، والذي كان يطالب باحتفاظ الولايات المتحدة بالحق في الانسحاب من معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، بعد مرور عشر سنوات لإجراء تجارب نووية.

كما أكد Holum أن الإدارة الأمريكية ترفض ما تطالب به بعض الدول غير النووية من استخدام الاقتراع السري كأداة للتصويت، على قرار التمديد اللانهائي وغير المشروط لهذه المعاهدة، على اعتبار أن الاقتراع السري

من شأنه عدم الإفصاح عن المواقف الحقيقية للدول الأطراف في المعاهدة إزاء قرار التمديد اللانهائي[1].

وقبيل انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة بفترة وجيزة، تزعمت مصر حملة واسعة داخل حركة دول عدم الانحياز للمطالبة بتجديد المعاهدة لفترة محدودة فقط، على اعتبار أن التمديد اللانهائي يجعل مشاكل وعيوب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ذات أمد لا نهائي أيضا[2].

وأكدت مصر أن نجاح التمديد اللانهائي لهذه المعاهدة إنما يعتمد على عدد من العوامل وهي:

١-انضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

٢-ضرورة إحراز تقدم على صعيد مفاوضات السلام الخاصة بالتسوية السياسية للصراع العربي-الإسرائيلي لأنه بدون حل هذا النزاع العربي-الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط فإن الدول العربية سوف تمتنع عن نبذ الخيار النووي.

٣-قدرة الدول النووية على إقناع الدول غير النووية، بالتزامها بخفض مستويات التسلح وتحديد جدول زمني لتخفيض حجم ترسانتها النووية من الأسلحة الاستراتيجية والتكتيكية تمهيدا لإزالة هذه الأسلحة النووية، والتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية ووضع أسلوب للتحكم الدولي المشدد في تطبيقها.

---

[1] - Jacquelyn Porth, **Arms Control Experts Predict Permanent Extension For NPT.** op. cit., p. p. 1-2 and **Secret Ballot on NPT Extension Called Wrong Thing to Do.** 18/4/1995, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 27805288-27808659-range/archives/1995/pdq.9 and **NPT Called Most Important Arms Control Treaty Ever.** op. cit., p. 2 and **Arms Control Experts Predict Permanent Extension For NPT.** op.cit., p. 1 and **Holum: Permanent Extension of NPT More Important Than Ever.** op. cit., p. 1.

[2] - "روسيا ومعاهدة عدم الانتشار". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٢٠ و **Effort to Extend NPT Indefinitely is Global.** op. cit., p. p. 1-2 and **New US Arms Transfer Policy Governed by Rigid Guidelines.** 2/23/1995, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 1484887-1489936-range/archives/1995/pdq.9 and **Arms Control Remains Compelling Concern.** 10/28/1993, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 55680255683603-range/archives/1993/pdq.9 and **Mc Curry Statement For Clinton on Proliferation Report.** 6/28/1996, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 24381423-24384233-range/archives/1996/pdq.9 and **John Holum; Director of ACDA Remarks to the International Conference on Nuclear Non Proliferation, Sponsored by the Carnegie Endowment.** Feb 12, 1996, p. 3, Website, http://www.acda.gov/speeches/holum/carnegie.htm.

٤-استمرار نقل التكنولوجيا النووية من الدول النووية إلى الدول غير النووية خصوصا إذا التزمت الدول غير النووية بنبذ الخيار النووي[١].

وبذلك، فقد جاء الخلاف بين مصر وإسرائيل حول معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ليضيف هذه القضية إلى ملف العلاقات بين مصر وكل من الولايات المتحدة وإسرائيل، بالرغم من أن مصر حددت منذ البداية أنها تؤيد المعاهدة وأنه ليس بينها وبين الولايات المتحدة خلاف، حول عملية التمديد للمعاهدة، وإن الأزمة بينها وبين إسرائيل، إلا أن الإدارة الأمريكية لم تقبل وجهة نظر مصر في رفض التمديد اللانهائي للمعاهدة، بل وأعربت أمام الرأي العام عن استياءها إزاء قيام مصر بربط موافقتها على قرار التمديد اللانهائي بقيام إسرائيل بالانضمام إلى المعاهدة، والربط بشكل مباشر بين عملية السلام وموضوع التمديد اللانهائي للمعاهدة، حيث صرح Nicholas Burns بأن الإدارة الأمريكية لا تتفهم مواقف بعض الدول الصديقة التي طالما تلقت مساعدات من الولايات المتحدة، مشيرا إلى أن مصر قد "خيبت آمال الولايات المتحدة" بإعلانها عدم تأييدها لقرار التمديد اللانهائي وغير المشروط للمعاهدة، على الرغم من تعهدها بعدم شن حملة ضد التمديد اللانهائي لهذه المعاهدة.

وطالبت الإدارة الأمريكية مصر بضرورة تقدير الاعتبارات الإسرائيلية، التي تؤكد على الربط بين قضية إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية، وإقامة سلام دائم فيها لأنه لا يمكن عزل القضية النووية في الحاضر والمستقبل عن بقية جدول الأعمال المتعلق بالأمن الإقليمي، بما فيها المسائل الأخرى غير التقليدية والقضايا الخاصة بإعادة بناء القوات التقليدية في المنطقة. كما طالبت من مصر اتخاذ موقف يتسم بالتعاون وعدم ممارسة الضغوط على إسرائيل للانضمام إلى المعاهدة حتى لا يتحول الخلاف المصري مع إسرائيل إلى خلاف بصدد التمديد اللانهائي للمعاهدة، مما سيكون له نتائج عكسية على عملية الحد من التسلح في منطقة الشرق الأوسط[٢].

---

١ -"الدول النووية الخمس الكبرى تتعهد بخفض حجم ترساناتها النووية". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام،٢/٥/٢٠٠٠و

Head of IAEA Optimistic on Nuclear Proliferation. 20/5/1993, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 9122567-9126666-range/archives/1993/pdq.9 and **US Seeks Permanent Nuclear Non Proliferation Treaty.** op. cit., p. 1.

2 - **The US is Disappointed By Egypt's Refusal to Support the Indefinite Extension of the NPT.** State Department Report, 21/4/1995, p. 1, Website, http://www.fas.org and **US is Disappointed By Egypt's Refusal to Support the Indefinite Extension of the Nuclear Non Proliferation Treaty.** 21/4/1995, p. 1, Website, http://www.fas.org and "Egypt-Israel Row Over NPT Intensifies". **Nuclear Proliferation News,** Issue No. 19, 7/3/1995 p. p. 20-1, Website, http://csf.colorado.edu/dfax/npn/npn.19.htm and Barbra Crossette, "Treaty Aimed at Halting Spread of Nuclear Weapons Extended; 170 Nations Agree to Continue Pact Indefinitely". **The New York Times,** May 11, 1995, p. 1, Website,=

وإذا كانت إدارة كلينتون، قد سارعت إلى التصريح بأن الموقف المصري من قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة لم يترتب عليه وجود أزمة في العلاقات المصرية-الأمريكية الوثيقة، التي تحكمها الأهداف المشتركة لكلا الدولتين في إحلال السلام الشامل في منطقة الشرق الأوسط، وجعل هذه المنطقة خالية من الأسلحة النووية، إلا أنها أعادت التأكيد على أن الموقف الأمريكي المؤيد للتمديد اللانهائي للمعاهدة، يعد أهم خطوة يمكن للولايات المتحدة اتخاذها لتدعيم النظام الدولي لحظر الانتشار، على اعتبار أنه لا يحقق مصلحة دول المنطقة فحسب التي تواجه تحدي خطير ناتج عن عمليات الانتشار النووي بل يحقق المصالح الأمنية للولايات المتحدة[1].

وفي الوقت ذاته، صرح عمرو موسى وزير الخارجية المصري، هو الآخر بأن الولايات المتحدة تنظر إلى موقف مصر من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية من زاوية ضيقة، وأنه إذا كانت مصر تحرص على علاقتها مع الولايات المتحدة، فإن هذا الحرص لابد أن يقابل بحرص مماثل من جانبها، وإن حرص مصر على هذه العلاقة لا يمنعها أبدا من اتخاذ الموقف الذي تراه مناسبا، عندما يتناول الأمر الأمن القومي المصري أو الأمن القومي العربي[2].

وعند اشتداد الأزمة بين مصر وإسرائيل، بصدد موضوع التمديد اللانهائي للمعاهدة صرح وزير الدفاع الأمريكي William Perry بأن الولايات المتحدة تريد إقامة

=http://www.stimson.org/campaign/nyt.html and Shai Feldman, **Nuclear Weapons and Arms Control in the Middle East.** op. cit., p. 195 and **David Nolan; US Diplomacy Divides the World.** p. 2, Website, http://www.junius.co.uk/lm/lm81/lm81-npt.html and

افنركوهين، "نحو شرق أوسط جديد: اعادة النظر في المسألة النووية". **دراسات عالمية**، مركز الإمارات والبحوث الإستراتيجية، العدد (١)، ١٩٩٤، ص ٢٩ وصلاح بسيوني، "مثلث العلاقات المصرية-الأمريكية-الإسرائيلية". **أوراق الشرق الأوسط**، أبريل-يوليو ١٩٩٥، القاهرة، ص ص ١٦-١٧.

1 - Steven Greenhouse, "US Warns Egypt Over Refusal on Arms Pact". **International Herald Tribune**, 13/2/1995 and **Egyptian Resolution Calls on Israel to Join NPT.** 11/5/1995, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 30824916-30829015-range/archives/1995/pdq.9 and **Mubarak to Begin Official Three Day Visit to US.** 31/3/1995, p. 2, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 16137043-1614927-range/archives/1995/pdq.9 and **Mubarak to Begin Official Three Day Visit to the United States.** 31/3/1995, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 25593884-25598579-range/archives/1995/pdq.9 and **The US is Disappointed by Egypt's Refusal to Support the Indefinite Extension of the NPT.** 21/4/1995, p. 1, Website, http://www.fas.org and

"لا نريد الربط بين تجديد المعاهدة النووية واخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ٢٤/٢/١٩٩٥.

٢ - **صلاح بسيوني، "مثلث العلاقات المصرية-الأمريكية-الإسرائيلية". مرجع سبق ذكره،** ص ص ١٦-١٧.

نظام لحظر الانتشار النووي، يطبق على كافة دول منطقة الشرق الأوسط وإن كـان Perry لم يطالب إسرائيل صراحة بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بدعوى وجود اعتبارات إسرائيلية داخلية قد لا تسمح لإسرائيل بالتحرك فـي اتجـاه الانضمام إلى المعاهدة النووية[1].

كما أعلن Graham أثناء زيارة له إلى تل أبيب، أن الإدارة الأمريكيـة وإن كانت تأمل في قيام إسرائيل بالانضمام إلى معاهـدة حظـر انتشـار الأسلحة النووية، إلا أنها لا تعتقد إنه من الملائم قيامها بممارسة ضغوط عليها لاتخاذ خطوات لا تتسق مع رؤيتها لتحقيق أمنها القومي[2].

أما وزير الخارجية الأمريكي Warren Christopher فقد أكد أثناء اجتماعه مـع سفراء مائة وعشـرين دولة - لشـرح الموقـف الأمريكي المؤيد للتمديد اللانـهائي وغير المشـروط لهذه المعاهدة - على ضرورة عدم قيام الدول غير النووية بربـط تأييدها لتمديد المعاهدة لأجل غير مسمى، بمواقف دول أخرى ليسـت أعضـاء فـي معاهـدة حظر انتشار الأسلحة النووية، مشيرا إلى أن الرئيس كلينتون قد تعهد بعـدم لجوء الولايات المتحدة إلى استخدام السلاح النووي ضد أي دولة طـرف فـي هـذه المعاهدة[3].

كما صرح Anthony Lake أن الإدارة الأمـريكية لن تقبل بأقل من التمديـد الدائـم وغير المشروط للمعاهدة، مشيرا إلى أن موافقة الدول غير النووية على تمديد المعاهدة لا يمكن اعتباره هدية منها إلى دول النادي النووي، وإنما إجراء يحفظ أمـن هذه الدول. وأضاف Lake أن الولايات المتحـدة تربط علاقاتها الاقتصادية والسياسية بالـدول الخارجية بمدى التقدم الذي تحققه هذه الدول بالنسبة لقضايا نزع السلاح[4].

أما John Holum فقد أكد أن موضوع انضمام إسرائيل إلى معـاهدة حظـر انتشار الأسلحة النووية، سوف يتم حله في إطار عملية السلام الجارية فـي منطقـة الشرق الأوسط وبعدما تقوم كل دول المنطقة بإيجاد تسوية سياسـية لصراعـها مـع إسرائيل.

---

1 - Shai Feldman, **Nuclear Weapons and Arms Control in the Middle East.** op. cit., p. p. 192-5 and

عادل محمد أحمد علي، **فعالية سياسات منع الانتشار النووي: منطقة الشرق الأوسط كحالة دراسة.** مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٢-٥٤.

2 - **US/Nuke Treaty.** op. cit., p. 1 and "Egypt Turns up the Heat on Israeli Accession to the NPT". **Nuclear Proliferation News**, Issue No. 18, 17/2/1995, p. 16, Website, http://www.csf.colorado.edu/dfax/npn/npn18.html and "Egypt-Israel Row Over NPT Intensifies". op. cit., p. p. 20-1.

٣ - "الولايات المتحدة تقدم ضمانات أمنية للدول غير النوويـة". **جريـدة الأهـرام**، أرشـيف الأهـرام، ١٩٩٥/٤/٦.

٤ - "واشنطن لا تقبل سوى التجديد الدائم وغير المشروط لاتفاقية منع الانتشار النووي". **جريدة الأهـرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/١ و

Lakes Notes US Progress in Reducing Nuclear Weapons. op. cit., p. 1.

وشدد Holum على أن الولايات المتحدة - لأسباب تتعلق بالسياسة الأمريكية في مجال حظر الانتشار - تحد من تعاونها مع إسرائيل في المجال النووي، وتؤيد موضوع إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط[1].

وأثناء انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، شددت إدارة كلينتون على أن سياستها المتعلقة بضبط التسلح في منطقة الشرق الأوسط، تقوم على التزام الولايات المتحدة بسياسة حظر الانتشار النووي على المستوى الإقليمي والدولي من جانب، ومن جانب آخر التفهم لظروف إسرائيل التي تجعلها تمتلك السلاح النووي. الأمر الذي يفهم منه أن الولايات المتحدة قد تقوم بحث دول الشرق الأوسط - بما في ذلك إسرائيل - على الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وتحويل المنطقة إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية، لكنها قد لا تضغط عليها للتوقيع على المعاهدة أو اتخاذ أية إجراءات من شأنها إعاقتها عن تطوير قدراتها النووية، أو الضغط عليها للقبول بالمقترحات الأمريكية المتعلقة بحظر إنتاج المواد الإنشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية، طالما أن إسرائيل تطالب بالاحتفاظ برادع يحظى بالمصداقية، إلى أن يتم التوصل إلى سلام شامل ودائم في المنطقة.

وقد كان هذا الاتجاه لاعتبار إسرائيل "حالة خاصة" فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية، في مجال حظر الانتشار النووي، واضحا خلال انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة حيث أكد Thomas Graham أثناء انعقاد اجتماعات مؤتمر المراجعة على أن الإدارة الأمريكية، تتفهم المخاوف الأمنية التي تثيرها إسرائيل والتي تحول دون قيامها بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، الأمر الذي يجعل الولايات المتحدة لا تطالب إسرائيل بالتوقيع على المعاهدة في الحال وإنما الإشارة إلى استعدادها لمناقشة موضوع قيامها بالانضمام إلى هذه المعاهدة في المستقبل، معربا بقوله "أنه إذا ما تم التمديد اللانهائي للمعاهدة، فإن الظروف ستكون أفضل لإسرائيل للانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية"[2].

وهذه السياسة ليست جديدة على الولايات المتحدة، فعلى مدار الثلاثين عاما المنقضية، كان هناك اتفاق ضمني بين الولايات المتحدة وإسرائيل، على التزام إسرائيل بعدم استخدام الخيار النووي، وامتناعها عن المساهمة في الانتشار النووي مقابل قيام الولايات المتحدة، بغض الطرف عن البرنامج النووي الإسرائيلي، وعدم الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، واستثناء إسرائيل من السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة في مجال حظر الانتشار النووي، والتي تتمثل في فرض عقوبات على الدول التي تقوم بحيازة برامج نووية

---

1 - **Holum May/5 News Conference in Geneva.** 15/5/1997, p. 4, Website, http://www.fas.org/spp/starwars/offdocs/clinton7/bmd970516i.html.

2 - Shai Feldman, **Nuclear Weapons and Arms Control in the Middle East.** op. cit., p. p. 192-5 .

سرية، حتى إدارة كارتر التي عرف عنها انتهاجها لسياسة متشددة إزاء قضية الانتشار النووي التزمت بهذا الاتفاق الضمني.

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحاق رابين، هو أول من أعلن عن هذا الاتفاق أمام الرأي العام بقوله "أن الحكومة الإسرائيلية ملتزمة أمام الولايات المتحدة منذ عدة سنوات بأن لا تكون أول دولة في المنطقة تبدأ في إدخال الأسلحة النووية"[١].

وإذا كانت بعض الدول غير النووية قد أعربت منذ بدء أعمال المؤتمر عن موقفها المتحفظ من موضوع التمديد اللانهائي وغير المشروط للمعاهدة، على اعتبار أن هذا التمديد اللانهائي من شأنه تجريدها من التأثير الذي يمكن أن تمارسه هذه الدول للضغط على الدول النووية، لإجراء المزيد من التخفيضات على حجم ترسانتها النووية، والعمل صوب إحراز المزيد من التقدم على صعيد ضبط التسلح، إلا أن إدارة كلينتون لم تكف عن ممارسة كافة أشكال الضغوط سواء الدبلوماسية أو الإكراهية، على هذه الدول حتى نجحت في تأمين الأغلبية المطلوبة لتمرير قرار الموافقة على التمديد اللانهائي وغير المشروط للمعاهدة.

ولم تقتصر النجاحات الأمريكية على ذلك، وإنما امتدت لتحمي إسرائيل من استصدار قرار يلزمها بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. ويعكس القرار الرابع الملحق بالمعاهدة النووية، والخاص بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، طبيعة الصراع الذي خاضته الإدارة الأمريكية، لمنع ذكر اسم إسرائيل في أي قرار خاصة وأن المجموعة العربية كانت قد توصلت إلى قرار مشترك وقعت عليه أربعة عشرة دولة عربية، يدعو لضرورة إلزام إسرائيل بالتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بما يعني ذلك خضوع منشآتها النووية للتفتيش، لكن الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا وهي الدول الثلاث المودع لديها نصوص المعاهدة، قد رفضت هذا المشروع وقدمت مشروعات بديلة يطالب إحداها دولة الإمارات وسلطنة عمان وجيبوتي بالانضمام إلى المعاهدة النووية، إلى جانب إسرائيل، لكن الدول العربية رفضت هذا المشروع. فتم تقديم مشروع آخر يدعو كافة دول الشرق الأوسط - دون الإشارة مباشرة إلى إسرائيل - التي لم تنضم إلى المعاهدة للانضمام إليها ووضع منشآتها النووية تحت التفتيش وهو المشروع الذي تم إقراره بعد أن سحبت الدول العربية مشروعها حيث وجدت أنه لن يحظى بالأغلبية المطلوبة[٢].

---

1 - Shai Feldman, **Nuclear Weapons and Arms Control in the Middle East.** op. cit., p. p. 192-5.

٢ - أحمد سيد حسن، "بعد انتهاء المعركة النووية لصالح أمريكا واسرائيل: ما الخطوة المصرية القادمة". **جريدة الأهالي**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٥/١٧ و"تصاعد المطالبة بانضمام اسرائيل لمعاهدة الحظر النووي في مؤتمر المراجعة". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ٢٠٠٠/٤/٢٧ و

Steven Greenhouse, "US Warns Egypt Over Refusal on Arms Pact". **International Herald Tribune,** 13/2/1995 and **US Seeks Permanent Nuclear Non=**

وكان كلينتون قد أكد في البيان الذي ألقاه أمام الأمم المتحدة في ١٩٩٥/٥/١١ ، بعد توصل الدول الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، إلى قرار تمديد المعاهدة لا نهائيا وبدون شروط، أن هذا القرار الذي اتخذه المؤتمر يعد خطوة هامة لجعل العالم أكثر أمنا، ويؤكد على التزام المجتمع الدولي بمواجهة خطر انتشار الأسلحة النووية من خلال رفض الانتشار النووي، مشيرا إلى أن التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية كان يشكل أحد الأولويات الرئيسية لإدارته، وأحد الموضوعات التي وضعتها الإدارة الأمريكية على قائمة أجندتها الطموحة للتوصل إلى نظام دولي لحظر الانتشار وضبط التسلح.

وأكد مجددا على التزام إدارته بدعم نظام حظر الانتشار النووي، والالتزام بالنصوص والالتزامات التي تتضمنها كافة بنود المعاهدة، وضمان تحقيق عالميتها، مضيفا أنه في الأجل القصير، فإن ذلك سوف يعني قيام الولايات المتحدة بمضاعفة جهودها للتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، وإلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية. وفي الوقت ذاته بذل المزيد من الجهود الدولية، لخفض المخزون من الأسلحة النووية عالميا بهدف تحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع التسلح النووي.

وشدد كلينتون على أن قرار مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بشأن "مبادئ وأهداف حظر الانتشار النووي ونزع التسلح" قد أكد ضرورة قيام الدول الأطراف في المعاهدة بالتحرك صوب التنفيذ الكامل والفعال للثلاث أهداف التي تنص عليهما المعاهدة وهما:

١-تعزيز سياسات حظر الانتشار النووي.

٢-تعزيز سياسات نزع التسلح وضبط التسلح.

٣-تعزيز عملية التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بمقتضى نظام الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية[1].

=**Proliferation Treaty.** op. cit., p. 1 and Barbra Crossette, "Treaty Aimed at Halting Spread of Nuclear Weapons Extended; 170 Nations Agree to Continue Pact Indefinitely". op. cit., p. 1.

[1] - **Nuclear Non Proliferation Treaty.** 17/3/1995, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 19423748-19426940-range/archives/1995/pdq.9 and "Statement by President Clinton Welcoming the Decision to Indefinitely Extend NPT Extension of the Nuclear Non Proliferation Treaty". **US Department of State Dispatch,** Vol. 6, No. 20, May 15, 1995, p. 1 Website, http://www.usinfo.state.gov and "Statement by President Clinton on the NPT Conference". **op.cit.,** p. p. 3-4 and **Fact Sheet: US Commitment to Nuclear Non Proliferation.** May 20, 1996, p. 1, Website, http://www.usis-israel-org.il/publish/press/security/archive/may/ds1-5-2.htm and **US Commitment to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** op. cit., p. p. 1-2 and **Clinton Statement on NPT, CTBT and Nuclear=**

وفي الوقت ذاته صرح John Holum أمام المؤتمر الدولي لحظر الانتشار النووي الذي عقده مركز كارينج، أن إعلان "مبادئ وأهداف حظر الانتشار ونزع التسلح النووي" الذي تمخض عن مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، يعد على درجة كبيرة من الأهمية نظرا لتضمنه ثلاثة بنود تعد من الركائز الرئيسية للتنفيذ الكامل للمادة (٦) المعنية بنزع التسلح النووي، وهذه الركائز الثلاثة هي:

أولا: بذل المزيد من الجهود لتحقيق الهدف النهائي، المتمثل في إزالة الأسلحة النووية من خلال سعي كافة دول العالم للنزع الكامل والشامل للتسلح.

وفيما يتعلق بهذه الركيزة الأولى، أشار Holum إلى أن كلا من الولايات المتحدة وروسيا، تقومان بإجراء تخفيضات جذرية على حجم قواتهما النووية الاستراتيجية بمقتضى معاهدتي (Start I) و(Start II).

ثانيا: التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية بحلول عام ١٩٩٦.

أكد Holum أن إدارة كلينتون تؤيد التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، لأنها "سوف تساعد على تنفيذ التعهدات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية على نفسها للتخلي عن سباق التسلح النووي الكيفي والتحرك صوب تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إزالة الأسلحة النووية من العالم مشيرا إلى رفض إدارة كلينتون الربط بين التوصل إلى هذه المعاهدة وبين ما تطالب به الدول غير النووية وهو قيام الدول النووية بوضع جدول زمني لتحقيق النزع الكامل للتسلح النووي.

ثالثا: التوصل إلى معاهدة لحظر إنتاج المواد الإنشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية.

أكد Holum أن من شأن التوصل إلى هذه المعاهدة، منع الدول النووية ودول العتبة النووية من حيازة المزيد من السلاح النووي. كما أشار Holum إلى أن الولايات المتحدة سوف تستمر في العمل بجدية للتوصل إلى هذه المعاهدة على مسارين.

المسار الأول هو دفع مؤتمر نزع التسلح، نحو التغلب على العقبات التي تحول دون إبرام هذه المعاهدة.

أما **المسار الثاني** فهو يتمثل في العمل مع الدول الأخرى لتأييد هذه المعاهدة.

=**Weapons Reductions.** White House; Office of the Press Secretary, March 6, 2000, p. 2, Website, http://us.info.state.gov and **Statement of Lawerence Scheinman USG Representative to the First Preparatory Committee Meeting for the 2000 NPT Review Conference.** New York, April 8, 1997, p. p. 1-2, Website, http://www.igc.apc.org/basic/NPT97-usa.html and **US Commitment to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** May 3, 1999, p. p. 1-4, Website, http://www.state.gov and "Extension of the Nuclear Non Proliferation Treaty". **US Department of State Dispatch,** Vol. 6, No. 20, May 15, 1995, p. 1, Website, http://www.usinfo.state.gov.

وأكد Holum مجددا، على رفض الإدارة الأمريكية الربط، بين التوصل إلى هذه المعاهدة وبين قيام الدول النووية بتحقيق النزع الكامل للتسلح النووي[1].

وفي ١٩٩٦/٩/٢٤ أكد كلينتون أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بعد قيامه بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، أن نظام حظر الانتشار يجب أن يشتمل على عدة عناصر أساسية وهي:

١- تدعيم معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والعمل على تحقيق عالميتها من خلال تنفيذ برنامج (٩٣+٢) المقترح قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتنفيذه، لضمان عدم قيام أية دولة بالحصول على التكنولوجيا المتعلقة بصنع الأسلحة النووية.

٢- إدخال معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن، لضمان عدم قيام أية دولة بتطوير ترسانتها من السلاح النووي، من خلال إجراء هذه التجارب النووية، وبذلك يتم تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إزالة الأسلحة النووية من العالم.

٣- البدء الفوري في إجراء المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى معاهدة لحظر إنتاج المواد الإنشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية، نظرا لأنها سوف تضع حدودا على كمية المواد الإنشطارية المتاحة لصنع هذه الأسلحة النووية مما يخفض من سباق التسلح النووي.

٤- بذل جهود دولية لإزالة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التي بحوزة العديد من الدول للتوصل إلى نزع أسلحة الدمار الشامل من العالم، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة سوف تمارس دورا نشطا لإدخال معاهدة حظر انتشار الأسلحة

---

1 - **The Package of Decisions Adopted at 1995 Nuclear Non Proliferation Treaty Review and Extension Conference.** New York, May 1995, p. p. 1-6, Website, http://www.clw.org/coalition/nptrevcon95.htm and **Resolutions of the Nuclear Non Proliferation Treaty Review and Extension Conference.** New York, May 1995, p. p. 1-6, Website, http://www.peace net.org/disarm/nptres.htm and **John Holum; Director of ACDA Remarks to the International Conference on Nuclear Non Proliferation, Sponsored by the Carnegie Endowment.** op. cit., p. p. 1-3 and **John Holum; ACDA Remarks to an International Seminar on Nuclear Disarmament After the Indefinite Extension of the NPT.** Dec. 2, 1996, p. 1, Website, http://www.acda.gov/speeches/holum/hol.htm and **ACDA'S Scheinman on Plans For NPT PreCom Meetings.** Oct. 21, 1996, p. p. 1-2, Website,http://www.usis israel.org.il/publish/press/arms/archive/october/ac11021.htm and **Worldnet Program Holum on Non Proliferation and Arms Control.** Washington File, 12 Jan 2000, p. 1, Website, http://www.usinfo.state.gov.

الكيماوية حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن. كذلك ضمان التزام الدول الموقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة البيولوجية بنصوصها.

٥- العمل صوب إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، باعتبارها تعزز من فرص نزع التسلح النووي[1].

وفي ١٩٩٦/٩/٢٨ أكد Lawrence Scheinman المدير المساعد لشئون حظر الانتشار وضبط التسلح الإقليمي، داخل الوكالة الأمريكية لضبط ونزع التسلح أثناء الزيارة التي قام بها لموسكو، أن الولايات المتحدة ملتزمة بعملية نزع التسلح النووي، وإزالة الأسلحة النووية بشكل نهائي، مؤكدا أن عملية نزع التسلح النووي تتطلب وجود نظام أمني دولي مطور، تقوم من خلاله كافة الدول باتخاذ خطوات لدعم نظام حظر الانتشار لضمان التنفيذ الكامل للمادة (٦) من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية[2].

وفي عام ٢٠٠٠ أثناء انعقاد مؤتمر المراجعة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وافقت الولايات المتحدة - للمرة الأولى - على السماح للمؤتمر بإنشاء لجنة فرعية للتعامل مع القضايا النووية الإقليمية، بما في ذلك المشكلات النووية في منطقة الشرق الأوسط، حيث أوضح دانيال بليش مدير مجلس المعلومات الأمنية الأمريكي، أن الولايات المتحدة وجدت نفسها في موقف لا تستطيع الدفاع عنه أو تبريره، فيما يتعلق بعدم طرح السياسة النووية الإسرائيلية للنقاش في الوقت الذي تضغط فيه على كل من الهند وباكستان للتوقيع على المعاهدة النووية.

وقد جاء هذا التطور الجديد نتيجة الضغوط التي مارستها مصر وكافة الدول العربية على الدول الخمس النووية لحمل إسرائيل على الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وفتح منشآتها النووية أمام التفتيش الدولي[3].

---

1 - **John Holum; ACDA Remarks to an International Seminar on Nuclear Disarmament After the Indefinite Extension of the NPT.** Dec. 2, 1996, p. p. 1-4, Website, http://www.acda.gov/speeches/holum/hol.html and **US Commitment to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** op. cit., p. p. 1-2 and **US Foreign Policy Leaders Look at Current Issues.** 11/1/1995, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 49920663-49925172-range/archives/1995/pdq.9 and **Statement of the John Holum; Director of ACDA Before the Subcommittee on International Operations and Human Rights of the Committee on International Relations, US House of Representatives.** March 5, 1997, p. p. 1-3, Website, http://www.fas.org/spp/starwars/congress/1997-h/h970305h.htm.

2 - **ACDA's Scheinman on Plans For NPT PreCom Meetings.** Oct. 21, 1996, p. p.1-4,Website, http://www.usisisrael.org.il/publish/press/arms/archive/october/ac11021.html.

٣ - أيهاب حافظ، "أمريكا توافق على بحث البرنامج النووي الإسرائيلي". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ٢٠٠٠/٤/٢٧ وتصاعد المطالبة بانضمام اسرائيل لمعاهدة الحظر النووي في مؤتمر المراجعة". مرجع سبق ذكره.

ثانياً: تصورات الرئاسة عن معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية

إذا ما استعرضنا تصور الإدارات الأمريكية المختلفة لقضية حظر إجراء التجارب النووية، سوف نجد أن ايزنهاور كان أول رئيس للولايات المتحدة يطالب بحظر إجراء التجارب النووية، بهدف وقف سباق التسلح النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق.

وعندما جاء كيندي، أكد مجدداً أن من شأن حظر إجراء التجارب النووية حظر الانتشار النووي. لذلك قام كيندي خلال عام ١٩٦٣ بالتوقيع ثم التصديق على معاهدة تستهدف فرض حظر محدود على إجراء التجارب النووية في الفضاء الخارجي والجو وتحت سطح المياه.

وفي منتصف السبعينيات قام نيكسون بالتوصل إلى معاهدتين مع الاتحاد السوفيتي السابق، استهدفتا تحديد حجم التجارب النووية التي تتم تحت سطح الأرض سواء ذات الطبيعة العسكرية أو السلمية.

المعاهدة الأولى وتم التوصل إليها مع الاتحاد السوفيتي السابق في عام ١٩٧٤، لحظر إجراء أية تجارب نووية تزيد قوتها التفجيرية عن ١٥٠ كيلو طن.

أما **المعاهدة الثانية** فقد تم التوصل إليها خلال عام ١٩٧٦ ، لحظر إجراء تجارب نووية سلمية تزيد قوتها التفجيرية عن ١٥٠ كيلو طن.

وفي يوليو عام ١٩٩٢ أعلن جورج بوش أن الولايات المتحدة لن تقوم بإجراء تجارب نووية لأغراض تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية، وتحديث ترسانتها النووية، وتلى ذلك قيام الكونجرس بفرض موراتوريوم Moratorium من جانب واحد، لفترة ثمانية أشهر على إجراء التجارب النووية تحت سطح الأرض، وحظر إجراء تلك التجارب النووية المتعلقة بالحفاظ على سلامة ومصداقية الترسانة النووية الأمريكية. وقام الكونجرس كذلك بمطالبة الرئيس الأمريكي بالعمل تجاه التوصل إلى معاهدة متعددة الأطراف، تستهدف فرض حظر شامل على إجراء التجارب النووية بحلول ١٩٩٦/٩/٣٠ [1].

وقد أكد كلينتون في أعقاب توليه مقاليد السلطة عام ١٩٩٣ ، أن الترسانة النووية الأمريكية تتمتع بالأمان والمصداقية، ولا تتطلب إجراء المزيد من التجارب

---

1 - **John Shalikashvili, Special Advisor to the President and Secretary of State For the CTBT.** Washington DC., Jan 4, 2001, p. p. 5-6, Website, http://www.state.gov and **Remarks of the Honorable John Holum, Keynote Address to Sandia National Laboratories Eighth International Arms Control Conference.** April 3, 1998, p. p. 3-5, Website, http://www.state.gov .

النووية ورفض اقتراحاً تقدم به الكونجرس آنذاك، لاستئناف إجراء التجارب النووية، وإن كان لم يستبعد قيام الولايات المتحدة، باستئناف إجراء هذه التجارب النووية تحت سطح الأرض مرة أخرى إذا ما قامت الدول النووية الأخرى بانتهاك المواراتوريوم الذي فرضته الولايات المتحدة على إجراء التجارب النووية من جانب واحد منذ عام ١٩٩٢. كما قام كلينتون بإصدار أوامره إلى كل من وزيري الدفاع والطاقة للتوصل إلى طرق أخرى، يتم من خلالها الحفاظ على الترسانة النووية الأمريكية، وضمان مصداقيتها وتمتعها بالأمان النووي دون الحاجة إلى إجراء المزيد من التجارب النووية.

وفي يوليو من ذات العام أعلن كلينتون إنه سوف يمد العمل بالموراتويوم المفروض على إجراء التجارب النووية من جانب واحد، حتى سبتمبر عام ١٩٩٤، وطالب الدول النووية الأخرى بأن تحذو حذو الولايات المتحدة. وفي الوقت ذاته شرع كلينتون في إجراء مفاوضات مكثفة متعددة الأطراف داخل مؤتمر نزع التسلح، لسرعة التوصل إلى معاهدة عالمية لحظر إجراء التجارب النووية تستهدف تحقيق ما يلي:

١- فرض حظر دائم على كافة التجارب النووية التي تقوم بها الدول النووية، سواء السلمية أو العسكرية ومنع الدول الأخرى من السعي للحصول على هذا الرادع النووي.
٢- منع الدول النووية من تطوير أنواع جديدة متقدمة من الأسلحة النووية، أو صنع رؤوس نووية متقدمة يتم وضعها على الصواريخ الباليستية.
٣- تقييد عملية التطوير الكيفي للأسلحة النووية.
٤- المساهمة في حظر الانتشار النووي والعمل على نزع التسلح النووي.
٥- تدعيم الأمن والسلم الدوليين[1].

ونتيجة لهذه الجهود الدولية التي قام كلينتون بحشدها منذ انعقاد مؤتمر القمة بينه وبين الرئيس الروسي يلتسن، في فانكوفر خلال شهر أبريل عام ١٩٩٣ - والذي تعهد خلاله بالبدء في إجراء مفاوضات للتوصل إلى معاهدة عالمية لحظر إجراء

---

1 - Chuck Mc Cutcheon, "Can Comprehensive Test Ban Treaty Put Nuclear Genie Back in Bottle". **Cong Q W Rpt**, Vol. 56, No. 27, July 4, 1998, p. 1840 and "Nuclear Test Ban Extended Through Sept. 1995". **Cong Q W Rpt**, Vol. 52, No. 11, March 19, 1994, p. 682 and Pat Towell, "Senate Panel Earmarks Money For Nuclear Weapons Test". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 28, July 15, 1995, p. 2088 and **Comprehensive Test Ban Treaty.** The White House, Sept. 10, 1996, p. 1, Website, http://www.state.gov and **US Commitment to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** op.cit., p. p. 6-7 and Sean Howard, "A New Beginning For the NPT". **Disarmament Diplomacy,** April 1997, p. 3, Website, http://www.state.gov.

التجارب النووية- فقد قام مؤتمر نزع التسلح في شهر أغسطس بتشكيل لجنة محركة معنية بالتفاوض لحل المشاكل العالقة بين الدول الخمس النووية والدول غير النووية للتوصل إلى صيغة توفيقية لهذه المعاهدة تحظى بتأييد كلا من الدول النووية والدول غير النووية[1].

وقد واجهت هذه اللجنة صعوبات تتعلق باختلاف مواقف كل من الصين والولايات المتحدة بصدد هذه المعاهدة خاصة، وأن الصين كانت تصر على ضرورة أن تتضمن المعاهدة بند يبيح للدول إجراء تجارب نووية للأغراض السلمية فقط، وهو ما كانت تعارضه الولايات المتحدة بشدة، بينما رفضت الولايات المتحدة تقديم أية تعهدات جديدة في إطار هذه المعاهدة تتعلق بتحديد مدة زمنية يتم خلالها تحقيق النزع الشامل للأسلحة النووية، انطلاقاً من أن معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية تستهدف فقط فرض حظر على إجراء التجارب النووية بهدف خفض عدد الأسلحة النووية على المستوى العالمي.

ومن جانب آخر، فقد عارضت الدول غير النووية وعلى رأسها الهند نصوص هذه المعاهدة انطلاقاً من عدة اعتبارات رئيسية هي:

---

1 - **US Committed to Early Conclusion of Test Ban Treaty.** 25/1/1994, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 47911649-479215416-range/archives/1994/pdq.9 and **Test Ban Negotiations Not Going Well.** 10/4/1996, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 10288305-10292132-range/archives/1996/pdq.9 and **Clinton Urges CD Members to Agree on Test Ban Treaty.** 28/6/1996, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 24377953-24381423-range/archives/1996/pdq.9 and **Secretary of State Christopher on CTBT, CWC.** 11/9/1996, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 36 416877-36420923-range/archives/1996/pdq.9 and **Comprehensive Test Ban Treaty.** The White House, Sept. 10, 1996, p. 1, Website, http://www.acda.gov/factsheet/wmd/nuclear/ctbt/ctbtfs.htm and **1999 Arms Control Briefing Book: The Comprehensive Test Ban Treaty.** Council For a Livable World Education Fund, p. p. 1-4, Website, http://www.clw.org/pub/clw/ef/acbb99/ctbt.html and **US Seeks Dramatic Progress in Test Ban Negotiations.** 12/8/1994, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 86107049-86110944-range/archives/1994/pdq.9 and **US Supports For Test Ban Treaty.** 16/5/1994, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82.70/OR 12109104-12111009-range/archives/1994/pdq.9 and **Bill Clinton.** The White House, June 2, 1997, p. p. 6-7, Website, http://www.fas.org/bethecr and
راندال غورسيبرج وآخرين، ترجمة (سيد رمضان هدارة)، منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية: مقدمة في وسائل منع الانتشار. الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨، ص ص ١٤١-١٤٢.

١-تخوف الهند من قيام هذه المعاهدة بتقييد "خيارها النووي"، هذا في الوقت الذي لا تتضمن فيه هذه المعاهدة نصاً يطالب الدول النووية بنزع التسلح النووي، بمقتضى جدول زمني محدد.

٢-عدم قيام المعاهدة بفرض حظر شامل على إجراء التجارب المعملية غير القابلة للتفجير، والتجارب دون الحرجة Subcritical Tests ، وكذلك برامج المحاكاة على الحاسب الآلي التي تتم داخل معامل الأبحاث، مما يجعل هذه المعاهدة لا تفرض قيوداً حقيقية على الدول المنتجة للأسلحة النووية التي قد تقوم بإنتاج أسلحة متطورة دون الاحتياج إلى إجراء تجارب فعلية.

٣-معارضة الهند للنص الوارد في الفقرة (١٤) ، من هذه المعاهدة الذي يطالب بضرورة تصديق الهند على المعاهدة، لكي تدخل حيز النفاذ حيث رأت الهند أن هذه الفقرة تعد انتهاكاً لحق الهند السيادي في الاختيار إذا كانت تريد التوقيع على المعاهدة من عدمه.

٤-إن هذه المعاهدة بشكلها الحالي ليست معاهدة شاملة، لأنها لا تستهدف تدمير المخزون من الأسلحة النووية الذي بحوزة الدول النووية، بل تستهدف فقط حظر أنواع معينة من التجارب النووية.

٥-إن هذه المعاهدة تسمح للدول الخمس الكبرى بامتلاك تلك الأسلحة في الوقت الذي تمنع فيه باقي الدول من امتلاكها[١].

وإذا كانت المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى معاهدة عالمية لحظر إجراء التجارب النووية، قد بدأت في يناير عام ١٩٩٤ ، داخل مؤتمر نزع التسلح، إلا أنها قد تزامنت مع ظهور انقسام داخل إدارة كلينتون، بصدد قرار الرئيس الأمريكي، بفرض حظر شامل على إجراء التجارب النووية من جانب، وفرض حظر على إجراء التجارب الهيدروجينية النووية من جانب أخر.

أما فيما يتعلق بقرار كلينتون فرض حظر شامل على إجراء التجارب النووية، فقد رأى بعض المسئولين داخل وزارة الدفاع وهيئة الأركان المشتركة،

---

1 - **Test Ban Treaty Progress Called Factor in US Moratorium.** 17/3/1994, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 32550715-32553875-range/archives/1994/pdq.9 and **Holum Sees Agreed CTBT Draft Possible by June.** 7/3/1996, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 5529452-5535864-range/archives/1996/pdq.9 and **Decision Time Approaching For Nuclear Test Ban Treaty.** 19/1/1996, p. 2, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 173853-180208-range/archives/1996/pdq.9 and **Holum: "Political Will" Needed to Reach Nuclear Test Ban.** 15/2/1996, p. p. 1-2, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 2756121-2761602-range/archives/1996/pdq.9 and **Report to Congress: Update on Progress Towards Regional Non Proliferation in South Asia.** June 15, 1997, p. 2, Website, http://www.state.gov and Pat Towell, "Clinton Signs Test Ban". **Cong Q W Rpt**, Vol. 54, No. 39, Sept. 28, 1996, p. 2770.

ضرورة إجراء بعض التجارب النووية للحفاظ على سلامة الترسانة النووية الأمريكية ومصداقيتها. أما المؤيدين لضبط التسلح داخل الوكالة الأمريكية لضبط ونزع التسلح ووزارة الخارجية الأمريكية، فقد رأوا أن من شأن قيام الولايات المتحدة بإجراء تجارب نووية إلحاق ضربة قاصمة بالجهود التي تبذلها الإدارة الأمريكية في مجال حظر الانتشار النووي.

أما وزارة الطاقة فقد انقسمت هي الأخرى بصدد هذا الموضوع، فبينما أيد وزير الطاقة Hazel O'leary موقف كلينتون من عدم إجراء أية تجارب نووية، فقد عارضت المعامل الوطنية الثلاث التابعة لوزارة الطاقة التي تقوم بإجراء الأبحاث في مجال الأسلحة النووية، وقف إجراء هذه التجارب النووية. ولم ينأى البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي من هذه الانقسامات حيث وجد المؤيدون والمعارضون لإجراء هذه التجارب النووية.

وفي محاولة من جانب كلينتون للتوصل إلى صيغة توفيقية تضمن تحييد المعارضين لقرار وقف إجراء التجارب النووية، سواء داخل البيت الأبيض أو مجلس الأمن القومي أو وزارة الدفاع أو وزارة الطاقة أو هيئة الأركان المشتركة، فقد انتهج البيت الأبيض عدداً من البرامج من شأنها الوقف الجزئي لهذه التجارب النووية، خصوصاً وأن المؤيدين لاستمرار التجارب النووية، قد طالبوا الإدارة الأمريكية بفرض حظر جزئي على إجراء التجارب النووية وليس حظر شامل. كما لجئوا إلى ممارسة ضغوط على إدارة كلينتون للموافقة على إجراء تسع تجارب نووية خلال الفترة من عام ١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٦.

وفيما يتعلق بقرار كلينتون فرض حظر على إجراء التجارب الهيدروجينية، فقد عارض المسئولون داخل وزارة الدفاع، وقف إجراء هذه التجارب على اعتبار أن الإدارة الأمريكية عندما أعلنت عن الموراتوريوم المفروض على إجراء التجارب النووية أعلنت أن هذا الموراتوريوم لا يتضمن فرض حظر على إجراء التجارب الهيدروجينية النووية. أما المعارضون لإجراء هذه التجارب الهيدروجينية النووية، فقد أكدوا أن من شأن إجراء هذه التجارب الهيدروجينية النووية التأثير سلباً على الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة في مجال حظر الانتشار النووي.

وفي محاولة من جانب كلينتون للتوفيق بين المعارضين لقرار الوقف الشامل لإجراء التجارب النووية والمؤيدين له داخل إداراته، فقد قام في ١٩٩٤/٣/١٤ بإخطار الكونجرس رسمياً بأن الولايات المتحدة سوف تقوم بمد العمل بالموراتوريوم المفروض على إجراء التجارب النووية من جانب واحد، حتى سبتمبر عام ١٩٩٥ وذلك لدفع المفاوضات المعنية بالتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، قدماً مشيراً إلى أن الإدارة الأمريكية ترغب في التوصل إلى حظر شامل على إجراء التجارب النووية دون استثناء، على اعتبار أن مثل هذا الحظر من

شأنـــه منع الدول غير النوويـــة من حيازة السلاح النـــووي، وفي نفس الوقت فرض ضوابط على الدول النووية الحائزة لهذا السلاح النووي بالفعل الأمـــر الـــذي يشـــكل تطوراً هاماً لصالح العالم بأكمله.

وفي اليوم التالي، قام الرئيس كلينتون بالإدلاء ببيان يؤكد فيه "أنه وإن كان لا يغفل أهمية إجراء تجارب نووية للحفاظ على مصداقية وســـلامة الترســـانة النوويـــة الأمريكية، إلا أنه يرى إن من شأن إجراء هذه التجارب النووية التأثير ســـلباً، علـــى الأهداف العريضة التي تضعها إداراته لحظر الانتشار النووي[1].

وفي الوقت ذاته صرحت Dee Dee Myers المتحدث باسم البيت الأبيض بـــأن معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية المقترح، التوصل إليها تعد جوهريـــة لإنجاح الجهود التي تبذلها الإدارة الأمريكية في مجال حظر الانتشار النووي، ومنـــع الدول النووية من تطوير المزيد من منظومات الأسلحة النووية وضمان عدم انـــدلاع حروب نووية.

كما صرح السفير Stephen Ledogar ممثل الولايات المتحدة، لـــدى مؤتمـــر نزع التسلح للتفاوض بشأن هذه المعاهدة، بأن الإدارة الأمريكية تعطي أولوية قصـــوى لقضية الانتشار النووي، على اعتبار إن انتشار الأسلحة النووية أضحى يشكل تـــهديداً خطيراً على الأمن القومي الأمريكي وعلى أصدقاء وحلفاء الولايات المتحـــدة، ممـــا أعطى أهمية متزايدة لضرورة التوصل إلى هذه المعاهدة، مشيراً إلى أن قرار كلينتون بمد العمل بالموراتوريوم المفروض على إجراء التجارب النووية حتى ســـبتمبر عـــام ١٩٩٥ ، إنما قد جاء نتيجة للتقدم الذي تم إحرازه على صعيد المفاوضـــات المعنيـــة بالتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النـــووية بالإضافة إلى ثلاثـــة عوامل أخرى وهي:

١- تصور الإدارة الأمريكية أنه إذا كانت المزيد من التجارب النوويـــة مـــن شـــأنها ضمان سلامة الترسانة النووية الأمريكية، والتأكيد على مصداقيتها، فإن التوقـــف عن إجراء هذه التجارب النووية من شأنه تعزيز المساعي التي تقـــوم بـــها الإدارة الأمريكية لتحقيق أهدافها المتعلقة بحظر الانتشار.

٢- رغبة الإدارة الأمريكية في أن تحذو الدول النووية الأخرى، بما فيها الصين حذو الإدارة الأمريكية وتقوم بمنع إجراء أية تجارب نووية.

٣- اقتناع الإدارة الأمريكية بأن وقف إجراء أية تجارب نووية من جانب واحد، سوف يؤدي إلى سرعة التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجـــارب النوويـــة وتعزيز مساعي الإدارة الأمريكية للتوصل إلى المد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشـــار الأسلحة النووية وأخيراً، عدم تشجيع الدول الأخرى على تطوير ترسانتها النووية.

---

1 - **Nuclear Test Ban Extended Through Sept. 1995.** op. cit., p. 682 and William Arkin & Michael Mazarr, "Clinton Defense Policy and Nuclear Weapons". op. cit., p. p. 52-3 and **US Support For Test Ban Treaty.** op. cit., p. 1 and **Test Ban Negotiations Not Going Well.** op. cit., p. 1.

كما أشار Ledogar إن الإدارة الأمريكيـــة تتصـــور أن هـــذه المعاهـــدة المقترحة يتعين أن تتضمن عدة عناصر رئيسية، إذا كان لها أن تؤدي إلـــى حظـــر الانتشـــار النووي وذلك على الوجه التالي:

١- ضرورة أن تشتمل على حظر شامل لكافة التجارب النووية بما في ذلك التجـارب السلمية.

٢- ضرورة انضمام كافة الدول النووية إلى هذه المعاهدة وقت دخولها حيز النفاذ.

٣- اشتمالها على نظـــام صـــارم للرقابة والتحقق لمنع الـــدول المنضمة إلى هـــذه المعاهدة من انتهاك أحكامها.

٤- اشتمالها على نظـــام للعقوبات، يسمح لمجلس الأمـــن باتخاذ إجـــراء جمـــاعي ضد الدولة التي تقوم بتهديد أي دولة منضمة إلى هذه المعاهدة.

٥- ضرورة إنشاء منظمة دولية بخلاف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، للرقابة علـــى الدول المنضمة لهذه المعاهدة للتحقق من مدى امتثال الدول الأعضاء في المعـــاهدة لنصوصها[١].

وأكد John Holum مدير الوكالة الأمريكية لضبط ونزع التسلح أمام مؤتمـــر نزع التسلح، التزام إدارة كلينتون بتحقيق أهداف ضبط التسلح، وحظـــر الانتشـــار النـــووي، والتوصل إلى معاهدة عالمية للحظر الشامل لإجراء التجـــارب النوويـــة، لتعزيز النظام الدولي لحظر الانتشار النووي، وتقييد عملية الحصول علـــى الأسلحة النووية وتطويرها مشيراً إلى أن السياسة الأمريكيـــة في مجـــال حظـــر الانتشـــار كما أعلن عنها كلينتـــون في ١٩٩٤/٧/٣ تؤكـــد دعمها المطلـــــق للتوصـــل إلـــى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية في أقرب وقت ممكن، والتعهد بعـــدم قيام الولايات المتحـــدة بإجـــراء أية تجارب نـــووية في المستقبل إذا ما تم التوصـــل إلى هذه المعاهدة.

كما صرح Holum بأن الولايات المتحدة لا تستطيع بمفردها حظـــر انتشـــار الأسلحة النووية، ولذلك فهي تدعو الدول الأربع النووية أن تمتنع هي الأخـــرى عـــن إجراء التجارب النووية، والتكاتف لكي يتم التوصل إلى هذه المعاهدة التي تعتبرهـــا إدارة كلينتون "أداة هامة لحظر انتشار الأسلحة النووية، بعد انتـــهاء حقبـــة الحـــرب الباردة، وتنامي التهديد الذي يشكله انتشار الأسلحة النووية وإحراز المزيد من التقـــدم على صعيد نزع التسلح النووي"[٢].

---

1 - **US Says CTBT Treaty Vital to Curb Nuclear Proliferation.** 22/9/1994, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 77786437-77789142-range/archives/1994/pdq.9 and **CTBT Needs Broad Involvement to Retard Nuclear Proliferation.** 3/2/1994, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 44761429-44766018-range/archive/1994/pdq.9.

2 - "Statement of John Holum Director of ACDA on the Nuclear Test Ban Talks". **Congressional Record Online,** 103th Congress, US Senate Floor, Jan 25, 1994, p. p. 2-4, Website, http://www.usinfo.state.gov.

وقبيل انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في شهر أبريل عام ١٩٩٥ ، قام كلينتون بالاستجابة لمطالب الدول غير النووية التي طالما طالبت الدول النووية بالتخلي عن إجراء التجارب النووية، في مقابل قيامها بنبذ الخيار النووي، حيث أعلن عن التزام إدارته بالتوصل إلى معاهدة عالمية لحظر إجراء التجارب النووية، وذلك في محاولة من جانبه لإقناع الدول غير النووية بالموافقة على قرار التمديد اللانهائي وغير المشروط للمعاهدة النووية[١].

وعندما قام الجمهوريون المحافظون داخل لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ، بتمرير مشروع القانون الذي يطالب بإتاحة مبالغ إضافية لوزارة الطاقة لإجراء تجارب نووية على نطاق ضيق، هدد كلينتون باستخدام حق الفيتو للاعتراض على مشروع القانون هذا، إذا لم يتم تعديله، لأنه من شأنه تقويض جهود إدارته الرامية إلى التوصل إلى معاهدة عالمية للحظر الشامل للتجارب النووية بنهاية عام ١٩٩٦[٢].

وفي الوقت ذاته، أكد كلينتون أن برنامج الحفاظ على المخزون النووي الأمريكي في حالة صالحة للاستخدام دون إجراء تجارب Science Based Stockpile Stewardship and Management Program ، يعد بديلا عن إجراء التجارب النووية ويستطيع ضمان سلامة ومصداقية السلاح النووي الأمريكي، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة اصبح لديها ثقة كبيرة في سلامة ومصداقية ترسانتها النووية، وهذه الثقة هي نتاج الخبرة التي اكتسبها العلماء الأمريكيون على مدار الخمسين عام الماضية، والتحليلات التي قاموا بإجرائها على أكثر من ١,٠٠٠ تفجير نووي قامت بها الولايات المتحدة بما في ذلك نتائج حوالي ١٥٠ تفجير نووي تم إجراؤه خلال العشرين عاما الماضية لتحديث أنواع معينة من الأسلحة الموجودة في المخزون النووي الأمريكي[٣].

وفي أعقاب قيام الصين بإجراء تفجير نووي تحت سطح الأرض في ١٩٩٥/٨/١٧ سارع Mike Mc Curry المتحدث باسم البيت الأبيض إلى مناشدة الصين وقف إجراء أية تفجيرات نووية أخرى، وطالبها بالانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية التي من شأنها إنهاء كافة أنواع التجارب

---

1 - Jonathan Weisman, "President Submits Nuclear Test Ban; Seeks Critical Mass of Senate Votes". **Cong Q W Rpt,** Vol. 55, No. 38, Sept. 27, 1997, p. p. 2325-6.

2 - Pat Towell & Donna Cassata, "Senate Backs Nuclear Tests; Anti-Missile Program". **Cong Q W Rpt,** Vol. 53, No. 31, Aug. 5, 1995, p. 2380.

3 - **The Jason's Report on Nuclear Testing; Summary and Conclusions.** August 1, 1995, p. 1, Website, http://www.stimson.org/rd-table/jasons.htm and **Testimony of John Browne; Hearing of the Subcommittee on Strategic Forces Committee on Armed Services.** Feb. 26, 1999, p. p. 1-2, Website, http://www.state.gov.

النووية، والقيام بوقف إجراء أية تجارب أخرى وذلك تماشياً مع إعلان "المبادئ والأهداف المتعلقة بحظر الانتشار النووي ونزع التسلح"، الصادر عن مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الذي طالب الدول الأطراف في المعاهدة النووية بعدم إجراء أية تجارب نووية، لحين دخول معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية حيز النفاذ، على اعتبار أن التوصل إلى هذه المعاهدة يعد بمثابة خطوة رئيسية على صعيد التنفيذ الكامل للمادة (٦) من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية[1].

كما قام كلينتون بالتأكيد مجدداً في البيان الذي أصدره البيت الأبيض في ١٩٩٥/٨/١٧، أن أحد أهم أولويات إدارته هو التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية لخفض المخاطر الناجمة عن انتشار الأسلحة النووية، وتدعيم الأمن الأمريكي والأمن العالمي ووضع عقبة أخرى أمام الانتشار النووي، وتطوير الأسلحة النووية مشيراً إلى أن الولايات المتحدة سوف تحتفظ بقوات نووية استراتيجية كافية لردع أية دولة تعادي الولايات المتحدة، وتهدد مصالحها الحيوية مؤكداً أنه يعتبر الحفاظ على سلامة ومصداقية المخزون النووي الأمريكي أحد المصالح القومية العليا للولايات المتحدة[2].

كما أشار كلينتون في هذا البيان، إلى أن موافقة الولايات المتحدة على معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية مشروطة بتوافر ستة ضمانات أساسية هي:

أولاً: تنفيذ برنامج الحفاظ على المخزون النووي الأمريكي في حالة صالحة للاستخدام دون إجراء تجارب، لضمان سلامة ومصداقية الترسانة النووية الأمريكية، وذلك بعد موافقة كل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي على هذا البرنامج داخل الكونجرس.

ثانياً: تحديث البرامج والمعامل النووية، وتحديث التكنولوجيات التي تستخدمها هذه المعامل سواء على المستوى النظري أو الاستكشافي.

ثالثاً: الاحتفاظ بقدرات نووية كفيلة بجعل الولايات المتحدة تستأنف إجراء التجارب النووية مرة أخرى تحت سطح الأرض، في نطاق التجارب النووية دون

---

1 - **White House Report; Thursday, August 17.** 17/8/1995, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 41788998-41790381-range/archives/1995/pdq.9.

2 - **Statement by the President: Comprehensive Test Ban Treaty.** The White House, Office of the Press Secretary, August 11, 1995, p. 1, Website, http://www.stimson.org/rd-table/clinton.htm and **White House Report; Thursday, August 17.** op. cit., p. 1 and **Testimony of Secretary Federico Pena Before the Senate Energy and Water Development Appropriations Subcommittee.** Oct. 29, 1997, p. p. 2-4, Website, http://www.state.gov and Larry Craig, **Comprehensive Test Ban Treaty Jeopardizes US Nuclear Deterrent.** US Senate Republican Policy Committee, Oct. 5, 1999, p. 2, Website, http://www.usinfo.state.gov.

الحرجة، التي تعد عنصراً رئيسياً من برنامج الحفاظ على المخزون النووي الأمريكي لمساعدة وزارة الطاقة على تطوير عمليات المعرفة الأساسية المتعلقة بخصائص البلوتونيوم. وبذلك، فإن الولايات المتحدة تحتفظ بالقدرة على استئناف التجارب النووية مرة أخرى إذا ما اصدر الرئيس الأمريكي تعليمات بذلك.

رابعاً: الاستمرار في عملية تطوير قدرات الوكالة المركزية للاستخبارات، في مجال جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بقضايا الانتشار النووي.

خامساً: الاستمرار في تنفيذ برنامج بحثي وتنموي متكامل، يستهدف تطوير التكنولوجيات التي تستخدمها الولايات المتحدة في مجال التحقق والرقابة، لزيادة الثقة في مصداقية نظام التحقق والرقابة المزمع إنشاؤه في إطار المعاهدة عند سريانها.

سادساً: تمتع الرئيس الأمريكي بالحق في الانسحاب من المعاهدة بعد التشاور مع الكونجرس، في حالة قيام كل من وزيري الدفاع والطاقة بإخطار الرئيس الأمريكي بوجود خلل واضح في إحدى منظومات الأسلحة النووية، من شأنه التأثير سلباً على مصداقية الرادع النووي الأمريكي وعدم وجود بديل آخر لإصلاح هذا الخلل، سوى استئناف إجراء التجارب النووية تحقيقاً للمصلحة القومية العليا للولايات المتحدة[1].

وفي ١٩٩٥/٨/١٨ ، صرح السفير Stephen Ledogar أن الرئيس كلينتون ملتزم بمضاعفة جهود إدارته من أجل استكمال المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، تمهيداً للتوقيع عليها قبيل نهاية عام ١٩٩٦ مؤكداً إنه على ضوء التزام كافة الدول الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية خلال انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة، بالعمل إزاء التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية خلال عام ١٩٩٦، فإن الإدارة الأمريكية قد اتخذت عدة خطوات من أجل تحقيق هذا الهدف تتمثل في:

١- قيام كلينتون بإعادة التأكيد على التزام الإدارة الأمريكية، بمضاعفة جهودها من أجل الانتهاء من المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية في أسرع وقت ممكن، حتى يتسنى التوقيع على المعاهدة خلال عام ١٩٩٦.

٢- قيام كلينتون بالإعلان عن التزامه بعدم إجراء أية تجارب نووية أياً كان نوعها، عند دخول معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، حيز النفاذ وفرض حظر على أية تجارب يستخدم فيها السلاح النووي أو أية تجارب نووية أخرى حتى وإن كان حجمها صغير.

---

1 - **Testimony By Federico Pena , Secretary of Energy Before Senate Appropriations Subcommittee on Energy and Water Development.** Oct. 29, 1997, p. p. 2-3, Website, http://www.usinfo.state.gov and **Testimony of Secretary Federico Pena Before the Senate Energy and Water Development Appropriations Subcommittee.** op. cit., p. p. 1-4.

٣- إعلان كلينتون عن عدد من الضمانات الأمنية المحددة، التي سوف تلــتزم بــها الإدارة الأمريكية شريطه انضمامها إلى معاهــدة الحظـــر الشــامل لإجــراء التجارب النــووية، وهي تتضمن مركزية البرنامج الأمريكي الخاص بـــالمخزون الاحتياطي، من الترسانة النووية في ظل غياب التجارب النووية، واحتفــاظ الإدارة الأمريكية بالحق في الانسحاب من هذه المعاهدة في حالة تعرض مصالحها الأمنيــة العليا للخطر.

٤- قيام وزارة الطاقة بتأجيل إجراء عدد من التجارب النــووية دون الحرجة لحيــن التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية[١].

وفي الوقت ذاته أكد السفير Ralph Earle II نائب مديــر الوكالــة الأمريكيــة لضبط ونزع التسلح، أن الإدارة الأمريكية ترى أن معاهدة الحظر الشامل لإجــــراء التجارب النووية يتعين أن تقوم على أربعة مبادئ رئيسية هي:

١- إنها يتعين أن تضع نظام دولي للرقابة، يتسم بالفعالية والكفاءة، لضمان عدم قيــام أية دولة بانتهاك نصوص المعاهدة والقيام بإجراء تجارب نووية.

٢- إنها يتعين أن تضع نظام يسمح بالتفتيش المفاجئ والفوري، على أية منشآت قــد يثار شكوك بصدد قيامها بإجراء تجارب نووية.

٣- أن تشتمل على حزمة من التدابير التي تستهدف تسهيل عملية تبادل المعلومــــات المتعلقة بالأنشطة النووية التي تقوم بها الدول المختلفة.

٤- أن تشتمل على إنشاء هيئة تنفيذية دولية تكون ذات اختصاصات محددة[٢].

وفي عــام ١٩٩٦ أعلن كلينتون عن قيامه بمــد العمــــل بــالموراتوريوم المفروض على إجراء التجارب النووية، لحين التوصل إلى معاهــدة لحظــر إجــراء التجارب النووية على اعتبار أنه السبيل الوحيد لكي تنجح الولايــــات المتحــدة فــي التوصل إلى حظر دولي شامل، لحظر إجراء التجارب النووية، مشيراً إلى أن الخطــة التي طرحتها إدارته لتطوير واختبار وإنتاج الأسلحة النووية، تستهدف ضمان ســلامة ومصداقية كل نوع من أنواع الأسلحة النووية في الترسانة النووية الأمريكية من خلال الاعتماد على برنامج الحفاظ على المخزون النووي الأمريكي فـــي حالــة صالحــة للاستخدام دون إجراء تجارب[٣].

---

[1] - **Ledogar Appeals to CD Delegates For a Prompt; Good CTBT.** 18/8/1995, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 41862879-41866755-range/archives/1995/pdq.9 and **White House Report; Thursday, August 17.** op. cit., p. 1 and **US Test Ban Treaty.** 26 June 1997, Basic Publications, p. 1, Website, http://www.basicint.org/press-subcrit3.htm.

[2] - **Clinton Extends Indefinitely Nuclear Test Ban Moratorium.** op.cit., p. p. 1-2.

[3] - **US Commitment to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** op. cit., p. 7 and **Testimony of John Browne; Hearing of the Subcommittee on=**

وكرد فعل لقيام باكستان بالإعلان عن عزمها إجراء تفجيرات نووية تحت سطح الأرض، إذا ما قامت الهند بالبدء في إجراء أية تفجيرات نووية، فقد أعلن John Holum مدير الوكالة الأمريكية لضبط ونزع التسلح عن أن الولايات المتحدة سوف توجه دعوة إلى الدول الأعضاء الأخرى في مؤتمر نزع التسلح، للانضمام إلى الولايات المتحدة لمساعدتها في ضبط برامج الأسلحة النووية، من خلال منع قيام الدول بتطوير تكنولوجيات جديدة لإنتاج منظومات متطورة من السلاح النووي، والمضي قدما نحو استكمال المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية.

كما صرح Holum أن الإدارة الأمريكية لا تريد اندلاع سباق تسلح آخر مشابه للوضع أبان فترة الحرب الباردة، عندما كانت كلا القوتين العظميين تقومان بتطوير قدراتهما الكيفية، مشيرا إلى أن معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية تعد أداة على درجة كبيرة من الأهمية لضبط انتشار الأسلحة النووية، خصوصا وأنها تحظر على كافة الدول سواء النووية أو غير النووية تطوير قدراتها النووية من خلال وقف إجراء التجارب النووية.

وأشار Holum إلى أن العمل على صعيد الإزالة الكاملة للأسلحة النووية يقتضي العمل "خطوة-خطوة" لتحقيق هذا الهدف، الأمر الذي يجعل هذه المعاهدة تشكل خطوة هامة بين مجموعة من الخطوات الوسيطة، في هذا الاتجاه لتحقيق الهدف النهائي وهو نزع التسلح النووي.

وأكد Holum كذلك أهمية التوصل إلى هذه المعاهدة، لأنها من شأنها حظر أي سباق جديد بين الدول النووية، حول التطوير الكيفي لمنظومات أسلحتها النووية، من خلال وضع القيود على البرامج النووية التي بحوزة هذه الدول، مما يساهم في خفض سباق التسلح وتدعيم معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لفرض المزيد من الضغوط على الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لا تريد الانضمام إلى نظام ضبط التسلح. كما أنها من شأنها تشجيع كل من الولايات المتحدة وروسيا على الاستمرار في عملية نزع التسلح النووي، التي بدأت منذ قيام كلا الدولتين بإبرام معاهدة (Start I) والتوقيع على معاهدة (Start II)[1].

= **Strategic Forces Committee on Armed Services.** op. cit., p. p. 1-2 and Jonathan Weisman, "High Price for Nuclear Research". **Cong Q W Rpt,** Vol. 54, No. 22, June 1, 1996, p. 1525.

1 - **Holum: "Political Will" Needed to Reach Nuclear Test Ban.** op. cit., p. p. 1-2 and **ACDA'S Scheinman on Plans For NPT PreCom Meetings.** op. cit., p. 3 and **Clinton Urges CD Members to Agree on Test Ban Treaty.** op. cit., p. 1.

ونظراً لأن كلينتون قد جعل هدف التوصل إلى معـــاهدة عالميــة، للحظـر الشامل لإجراء التجارب النووية أحد أهم الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها إدارته في مجال السياسة الخارجية، فقد سعى إلى التوصل إلى نوع من التوفيق بيـــن مواقـف بعض الدول غير النووية المعارضة لنصوص المعاهدة، وعلى رأسها الهند ومواقـف بعض الدول النــووية الأخرى، وعلى رأسها الصين، حيث أكدت الولايات المتحـدة للهند أن الدول المنتجة للأسلحة النووية سوف تبدأ محادثات لنزع هـذا النـوع مـن السلاح في القريب العاجل، وكذلك إيقاف تجاربها النووية بكافة أشكالها.

ونتيجة لقناعة الإدارة الأمريكية بعدم إمكانية التوصل إلى اتفاق على معـاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، نتيجة للمعارضة التي تجابهها مـن الهنـد ومؤيديها وأنه إذا ما أفسح المجال لعقد أكثر من جلسة لإقرار المعاهـدة، فـإن ذلـك سوف يؤدي إلى عدم التمكن مـن التوقيع عليهــا قبيـــل الانتخابـات الرئاسـية الأمــريكية، فقـد لجأ كلينتون إلى عرض هذه المعاهدة على اجتماع الجمعية العامـة للأمم المتحدة رقم (٥١) حيث تم تمريرها والموافقة عليها في ١٩٩٦/٩/١٠ بأغلبيـة ١٥٨ صوت مقابل اعتراض ثلاث دول فقــط وامتنــاع خمســة دول أخـرى عـن التصويت[١].

وفي ١٩٩٦/٩/٢٤ كان الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، أول الموقعين علـى المعاهدة، التي وصفها بأنها سوف تساعد على خفض المخاطر الناجمة عـن امتـلاك الأسلحة النووية، بهدف إزالتها نهائياً. فضلاً عن منع القوى النووية من تطوير أسلحة أشد تقدماً وأكثر خطورة والحد من إمكانيات الدول الأخرى للحصـــول علـى هـذه الأسلحة، مشيراً بقوله "إن هذه المعاهدة التي تم التوصل إليها بعـد خـوض أشـرس معركة في تاريخ معاهدات ضبط التسلح، ستكون الخطوة القادمــة لإزالـة السـحابة السوداء من الرعب النووي الذي ظل يخيم على العالم لمدة خمسين عاماً، مؤكداً أنـه بدون إجراء التجارب النووية، فإن الدول النووية لن يكون بإمكانها تطوير ترسانتهــا النوويــة وتحديثها ممـا يوقف سبـاق التسلـح مثلهـا مثـل معاهـدات خفض التسلح الأخرى التي تسعى إلى إنهاء سباق التسلح الكمي"[٢].

---

[1] - **Clinton Urges CD Members to Agree on Test Ban Treaty.** op. cit., p. 1 and **Nuclear Test Ban "Great Gift to the Future".** 10/9/1996, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 35966140-35971781-range/archives/1996/pdq.9 **Comprehensive Nuclear Test Ban Treaty Signatories Ratifiers.** Oct. 9, 1997, p. 1, Website, http://www.acda.gov/factsheet/wmd/nuclear/ctbt/ctbtsigs.htm and **محمد رضا فودة، "اتفاقية الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية". مجلة الدفاع، العدد (١٢٥)، ديسـمبر ١٩٩٦، ص ص ٢١-٢٢.**

٢ - علي محمد رجب، "ماذا بعد التوقيع على معاهدة حظر التجارب النووية". مجلة الدفاع، العـدد (١٢٥)، ديسمبر ١٩٩٦، ص ١٤ و -

وفي ١٩٩٦/١١/٩ أعلن وزير الطاقة الأمريكي O' Leary أن هذه المعاهدة تعد خطوة غير مسبوقة على صعيد الجهود الدولية المبذولة لحظر انتشار الأسلحة النووية، والحد من مخاطر الانتشار النووي على المستوى العالمي، لأنه سيترتب عليها زوال عهد إجراء التجارب النووية إلى الأبد(١).

كما أشار وزير الخارجية الأمريكي Warren Christopher إلى أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإقرار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، من شأنه تدعيم أمن الولايات المتحدة وكل دولة من دول العالم(٢).

وأعربت Madeleine Albright ممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة آنذاك، عن أن نجاح الجمعية العامة في التوصل إلى معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، من شأنه إنهاء سباق التسلح النووي الذي كان يهدد البشرية خلال النصف قرن الماضي. كما أنه سيؤدي إلى توفير ملايين الدولارات التي كانت تنفق خلال العقود السابقة على تطوير السلاح النووي ومنظومات إيصاله. ومن ثم تصبح هذه المعاهدة العالمية الجهد الحقيقي لحظر انتشار السلاح النووي، لا سيما وأنها تنص على إلغاء ما يسمى "بالانتشار الأفقي" للترسانة النووية للدول بمعنى عدم إمكانية الدول النووية إنتاج المزيد من جيل الأسلحة النووية.

كما أكدت Albright أن حظر إجراء أية تجارب نووية سوف يؤدي إلى إيجاد مناخ من الثقة، من شأنه تشجيع الدول على عدم تكديس ترسانتها من السلاح النووي. فضلاً عن أنه سوف يحد بصورة ملموسة من مخاطر امتلاك العديد من البلدان للأسلحة النووية، مما سوف يحد من مخاطر اندلاع حرب نووية(٣).

=Pat Towell, "Clinton Signs Test Ban". **op. cit.,** p. 2770 and Jonathan Weisman, "Nuclear Test Ban Treaty Upnext". **Cong Q W Rpt**, Vol. 54, No. 37, Sept. 14, 1996, p. 2608 and Chuck Mc Cutcheon, "India's Nuclear Detonations Rattle Clinton's Arms Control Strategy". **Cong Q W Rpt,** Vol. 56, No. 20, May 16, 1998, p. 1320 and **Comprehensive Nuclear Test Ban Treaty Signatories Ratifiers.** op. cit., p. 1 and **US Commitment to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** op. cit., p. p. 6-7 and **1999 Arms Control Briefing Book: The Comprehensive Test Ban Treaty.** op. cit., p. p. 1-2 and **Remarks of the Honorable John Holum; Keynote Address to Sandia National Laboratories Eighth International Arms Control Conference.** op. cit., p. p. 4-5.

1 - **Energy Secretary O'Leary Statement on CTBT.** 11/9/1996, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82.70/OR 5140022-5143381-range/archives/1996/pdq.9 and **Comprehensive Test Ban Treaty Approved; But Nuclear Testing Continues.** p. 1, Website, http://www.igc.apc.org/disarm/testing.html

2 - **Secretary of State Christopher on CTBT, CWC.** op. cit., p. 1.

3 - **Nuclear Test Ban "Great Gift to the Future".** op. cit., p. 1.

وأثناء انعقاد اجتماعات اللجنة التحضيرية الأولى، السابقة على انعقاد مؤتمر المراجعة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ أكد Lawrence Scheinman ممثل الولايات المتحدة لدى هذه اللجنة، أن الولايات المتحدة كانت أول دولة توقع على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، اتساقاً مع ما نص عليه مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، الذي عقد خلال عام ١٩٩٥ والذي طالب بضرورة قيام الدول الأطراف في هذه المعاهدة بالتوصل إلى معاهدة لحظر إجراء التجارب النووية، قبيل انتهاء عام ١٩٩٦. وأضاف Scheinman إن الإدارة الأمريكية تعتبر معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية خطوة هامة لضمان التنفيذ الكامل لما تنص عليه المادة (٦) من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية[1].

وشهد عام ١٩٩٧ قيام إدارة كلينتون بشن حملة تأييد واسعة داخل الكونجرس في محاولة لإقناع الجمهوريين المحافظين، أن برنامج الحفاظ على المخزون النووي الأمريكي في حالة صالحة للاستخدام دون إجراء تجارب، يعد هو البديل الأفضل للحفاظ على سلامة ومصداقية الترسانة النووية الأمريكية دون الحاجة إلى اللجوء لإجراء التجارب النووية.

لذلك فقد قامت وزارة الطاقة في ١٩٩٧/٧/٢ بإجراء تفجيرات كيمائية تحت سطح الأرض، يصل مداها إلى ٩٨٠ قدم في موقع للتجارب في صحراء نيفادا باستخدام مواد نووية تقليدية، لتفجير كرات البلوتونيوم، دون أن ينتج عنها طاقة نووية وجمع البيانات المتعلقة بهذه العملية لتصميم برامج محاكاة على الحاسب الآلي، تستطيع التنبؤ بسلوك البلوتونيوم خلال الانفجارات التي تتم على نطاق كامل، ضمن سلسلة من التجارب النووية تحت الأرض تعرف علمياً باسم "التجارب النووية دون الحرجة" التي تعد جزءاً من برنامج الحفاظ على المخزون النووي الأمريكي في حالة صالحة للاستخدام دون إجراء تجارب، الذي يستهدف الحفاظ على سلامة ومصداقية المخزون النووي الأمريكي بشكل لا يتضمن انتهاكاً للحظر الذي تفرضه معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، على إجراء التجارب النووية حيث يتم دراسة الآليات الداخلية للأسلحة النووية، بهدف الكشف عن التغييرات التي طرأت على الأسلحة المتقادمة ومحاولة إحلالها بمكونات أخرى جديدة.

وفي أعقاب إجراء أول تجربة من هذه التجارب النووية دون الحرجة منذ عام ١٩٩٢، عندما قام جورج بوش بالإعلان عن التزام بلاده بالموراتوريوم، المفروض من جانب واحد على إجراء التجارب النووية، أكد وزير الطاقة Federico Pena أن هذه التجربة تتماشى مع التزام الإدارة الأمريكية بالتوصل إلى عالم خال من

---

[1] - **Statement of Lawerence Scheinman USG Representative to the First Preparatory Committee Meeting For the 2000 NPT Review Conference.** op.cit.,p. 3.

التجارب النووية، حيث تشكل جزءا صغيرا من برنامج الحفاظ على المخزون النووي الأمريكي في حالة صالحة للاستخدام دون إجراء تجارب، الذي أعدته وزارة الطاقة للحفاظ على سلامة ومصداقية الترسانة النووية الأمريكية خلال القرن الواحد والعشرين والذي خصص له مبلغ قدره ٤٠ مليار دولار خلال عام ١٩٩٧، وتبلغ تكلفته الإجمالية مبلغ ٦١ مليار دولار حتى عام ٢٠١٠ لتنفيذ عدة مشروعات تستهدف استخدام تطبيقات الحواسب الآلية العملاقة، وأشعة الليزر لمحاكاة الانفجارات النووية الحرارية والانفجارات الأولية للرأس النووي. كذلك الحصول على البيانات المتولدة عن هذه التجارب المعملية للكشف عن الأسلحة المتقادمة لمحاولة إحلالها بأسلحة نووية متطورة.

كما أعلن Pena أن وزارة الطاقة تعتزم إجراء تجربة أخرى من هذه التجارب النووية دون الحرجة خلال شهر سبتمبر من ذات العام، مشيرا إلى أنه سيتم إجراء أربع تجارب أخرى قبيل حلول شهر سبتمبر عام ١٩٩٨[1].

وفي ١٩٩٧/٩/٢٢ أكد كلينتون في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ضرورة انضمام الهند إلى معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية التي تمثل خطوة هامة على صعيد خفض سباق التسلح، ونزع التسلح النووي لا سيما وأن الدول النووية بمقتضى هذه المعاهدة لن يكون بمقدورها تطوير أجيال جديدة من هذه الأسلحة النووية.

كما أعلن كلينتون عن قيامه بإرسال معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية إلى مجلس الشيوخ، للتصديق عليها مشيرا إلى أن موافقة الولايات المتحدة على التوقيع على هذه المعاهدة قد تم بناء على عدة شروط هي:

١- قيام الولايات المتحدة بتنفيذ برنامج الحفاظ على المخزون النووي الأمريكي في حالة صالحة للاستخدام دون إجراء تجارب، لضمان درجة عالية من الثقة في سلامة ومصداقية المخزون من السلاح النووي الأمريكي، بما في ذلك الاستمرار في إجراء برامج تجريبية أخرى على نطاق واسع.

---

[1] - **Comprehensive Test Ban Treaty Approved; But Nuclear Testing Continues.** op. cit., p. p. 1-2 and **US Tests Ban Treaty.** op. cit., p. 1 and **Bill Clinton.** op. cit., p. 7 and Sean Howard, "A New Beginning For the NPT". op. cit., p. 3 and Jonathan Weisman, "President Submits Nuclear Test Ban Seeks Critical Mass of Senate Votes". op. cit., p. 2326 and Jonathan Weisman, "Subsitute For Nuclear Tests Debated". **Cong Q W Rpt,** Vol. 55, No. 7, Feb. 15, 1997, p. 436 and "أمريكا تجري تجربتين نوويتين دون تفجيرات في يوليو: واشنطن تؤكد تمشي التجربتين مع معاهدة حظر التجارب النووية". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٧/٤/٦ و"سلسلة تجارب نووية أمريكية جديدة تحت الأرض". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٧/٦/٢٩.

٢- الاحتفاظ بالمقدرات الأساسية لاستئناف إجراء التجارب النووية مرة أخرى، إذا ما رأت الولايات المتحدة الانسحاب من معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية.

٣- الاحتفاظ ببرامج نووية متقدمة في مجال التكنولوجيا النووية الاستكشافية، والنظرية لضمان وجود خبراء في مجال التكنولوجيا النووية.

٤- الاستمرار في تنفيذ برامج بحثية وتنموية شاملة، لتحسين نظام التحقق والرقابة المتعلق بهذه المعاهدة.

٥- الاستمرار في تطوير الأساليب المستخدمة في جمع المعلومات التي تقوم بها أجهزة المخابرات الأمريكية، وتطوير طرق تحليل هذه المعلومات التي يتم الحصول عليها لضمان دقة هذه المعلومات المتعلقة إما بحجم الترسانات النووية التي بحوزة العديد من الدول أو برامج تطوير الأسلحة النووية والبرامج النووية الأخرى المتعلقة بها.

٦- التفهم بأنه إذا ما قام وزيري الدفاع والطاقة بإخبار الرئيس الأمريكي، بوجود خلل جوهري في إحدى أنظمة الأسلحة النووية لا يمكن إصلاحه إلا من خلال إجراء تجارب نووية، فإن الرئيس الأمريكي يمكنه الانسحاب من هذه المعاهدة، بمقتضى الفقرة التي تنص عليها هذه المعاهدة، والمتعلقة "بحماية المصالح القومية العليا للدول الأطراف في المعاهدة" حتى يمكنه إجراء ما يشاء من التجارب النووية[١].

وشرعت إدارة كلينتون منذ قيامها بإرسال معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، إلى مجلس الشيوخ للتصديق عليها في عقد جلسات استماع داخل كل من مجلسي الشيوخ والنواب، لإقناع الأعضاء الجمهوريين بأهمية هذه المعاهدة في تحقيق المصالح الأمنية للولايات المتحدة، وتدعيم الجهود التي تبذلها الإدارة الأمريكية في مجال حظر الانتشار النووي وضبط التسلح، وهو الأمر الذي أكدته وزيرة الخارجية الأمريكية Madeleine Albright أثناء إدلائها بخطبة أمام مؤتمر للمحامين في نيويورك في ١٩٩٩/٩/٢٣ بقولها "إن الإدارة الأمريكية تؤكد أهمية معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، ليس فقط لأنها تعتقد أن التوقيع على المعاهدة في حد ذاته يمكنه إنهاء التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية، ولكن لأن الإدارة الأمريكية تتفهم بوضوح أن جزءاً من حربها ضد الانتشار النووي لن ينجح، إلا من خلال بناء إطار قانوني يمكنه ضبط عملية الانتشار النووي"[٢].

---

1 - **Comprehensive Test Ban Treaty Safeguards.** White House, Sept. 22, 1997, p. p. 1-2, Website, http://www.state.gov and **1999 Arms Control Briefing Book: The Comprehensive Test Ban Treaty.** op. cit., p. p. 2-3 and **Report to Congress: Update on Progress Toward Regional Non Proliferation in South Asia.** op. cit., p. 2 and **Bill Clinton.** op. cit., p. p. 6-7.

2 - **Senate Should Okay CTBT Before Clinton's South Asian Trip.** USIS Washington File, April 2, 1998, p. p. 1-2, Website, http://usinfo.state.gov and =

وفي ١٩٩٧/١٠/٢٧ أكد Bruce Tarter مدير معمل Lawrence Livermore الوطني في جلسة الاستماع التي عقدتها اللجنة الفرعية للشئون الحكومية الخاصة بالخدمات الفيدرالية والانتشار والأمن الدولي، التابعة لمجلس الشيوخ أهمية هذه المعاهدة، مشيراً إلى أن برنامج الحفاظ على المخزون النووي في حالة صالحة للاستخدام دون إجراء تجارب، يستهدف الحفاظ على سلامة ومصداقية الترسانة النووية الأمريكية، لا سيما وأن المهام التي تسعى برامج الأسلحة النووية إلى تحقيقها داخل معمل Lawrence Livermore قد تغيرت بصورة رئيسية، لتنتقل من منظور تطوير الأسلحة النووية، وتصميم أنواع جديدة من منظومات السلاح إلى الحفاظ على مصداقية وسلامة المخزون النووي، الذي يتكون من أسلحة نووية تم إجراء تجارب عليها من قبل لاختبار درجة صلاحيتها.

كما أشار Tarter إلى أن المخزون النووي، وإن كان سوف يواجه تحديات تتمثل في تقادم بعض أنواع من الأسلحة النووية، أو ظهور مشاكل فنية بها خاصة وإنه خلال فترة الثمانينيات كان يتم التغلب على هذه المشاكل الفنية من خلال إجراء التجارب النووية، إلا أنه أكد أن العلماء الأمريكيين من خلال برنامج الحفاظ على المخزون النووي الأمريكي، في حالة صالحة للاستخدام دون إجراء تجارب يمكنهم من خلال الاعتماد على برامج محاكاة التجارب النووية على الكمبيوتر الاستغناء عن إجراء التجارب النووية، وتطبيق تكنولوجيات متطورة، تستطيع التنبؤ بالمشاكل الفنية التي قد تظهر في بعض أنواع من منظومات هذه الأسلحة بفعل تقادمها، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة قد حققت بالفعل إنجازات في مجال أستخدام الكمبيوتر فائق السرعة وتصميم وتشييد معامل لاختبار هذه الأسلحة التي يمكنها مساعدة العلماء، والخبراء على حل المشاكل الفنية التي قد تواجهها بعض منظومات الأسلحة النووية باستخدام برامج المحاكاة[١].

أما وزير الطاقة Federico Pena فقد أكد هو الآخر في ١٩٩٧/١٠/٢٩ أثناء الإدلاء بشهادته أمام لجنة الطاقة، وتنمية مصادر المياه التابعة للجنة الفرعية للاعتمادات بمجلس الشيوخ بخصوص معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، والحفاظ على المخزون النووي الأمريكي في حالة صلاحية دائمة ما يلي:

١- إن برنامج الحفاظ على المخزون النووي في حالة صالحة للاستخدام دون إجراء تجارب، يعد أفضل برنامج لمواجهة التحديات، المتعلقة بالحفاظ على الرادع النووي الأمريكي، دون اللجوء إلى إجراء تجارب نووية تحت سطح الأرض.

=Chuck Mc Cutcheon, "Senate Prepares to Take up Nuclear Test Ban Treaty Ratification Still a Long Shot". **Cong Q W Rpt,** Vol.57, No. 38, Oct. 2, 1999, p. 2325.

1 - Bruce Tarter, **Hearings on the Condition of the US Nuclear Stockpile Before Senate Governmental Affairs Subcommittee on International Security, Proliferation and Federal Services.** Oct. 27, 1997, p. p. 1-2, Website, http://www.usinfo.state.gov.

٢- إن الضمانات الستة التي الحقها كلينتون بمعاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، قبل أن يقوم بالتوقيع عليها عام ١٩٩٦ إنما تؤكد أن الولايات المتحدة يمكنها التصديق على هذه المعاهدة دون أدنى خوف من احتمال تأثير ذلك سلباً على سلامة ومصداقية الرادع النووي الأمريكي.

٣-تأكيد أن معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، تحظى بتأييد الرأي العام الأمريكي نظراً لأن من شأنها تدعيم الأمن القومي الأمريكي، والمساهمة في حظر الانتشار النووي، والعمل على التوصل إلى المزيد من نزع التسلح النووي.

٤- تأكيد أن الحفاظ على المخزون النووي الأمريكي ليكون في حالة صالحة للاستخدام دون إجراء تجارب، ويتمتع بالمصداقية يعد من أولويات إدارة كلينتون، لا سيما أن كلينتون قد أكد أن الولايات المتحدة يتعين أن تحتفظ بقوات نووية استراتيجية، كافية لردع أية قيادة أجنبية لديها قوات نووية استراتيجية قد تعادي المصالح الحيوية الأمريكية في المستقبل[1].

كما شهد عام ١٩٩٨ قيام إدارة كلينتون بتكريس جهودها لإقناع الجمهوريين المحافظين، بأهمية طرح موضوع التصديق على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، داخل الكونجرس بمجلسيه قبيل انتهاء عام ١٩٩٨ ، لتشجيع الدول الأخرى المترددة في التصديق على المعاهدة على أن تحذو حذو الولايات المتحدة، وتبادر بالانضمام إلى هذه المعاهدة.

وقد أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية Madeleine Albright في جلسة الاستماع، التي عقدتها لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ برئاسة السناتور Jesse Helms في ١٩٩٨/٢/١٠ أن الولايات المتحدة يتعين عليها التصديق على هذه المعاهدة خلال عام ١٩٩٨ ، نظراً لقيام المعاهدة بتحقيق الأهداف التالية:

١- تدعيم قدرة الولايات المتحدة على وقف انتشار الأسلحة النووية، والمساعدة في حظر اندلاع سباق جديد للتسلح النووي.

٢- منع الدول النووية مثل روسيا والصين من الاستمرار في تطوير أسلحتها النووية، والمساعدة في منع الدول الساعية إلى حيازة هذا الرادع النووي مثل إيران والعراق، من صنع رؤوس نووية يمكن حملها على الصواريخ الباليستية. فضلاً عن تدعيم الأمن الأمريكي من خلال منع ظهور أي تهديد نووي جديد.

٣- تدعيم نظام حظر الانتشار النووي الذي تفرضه معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

---

1 - **Testimony by Federico Pena , Secretary of Energy Before Senate Appropriations Subcommittee on Energy and Water Development.** op. cit., p. p. 1-3 and **Testimony of Secretary Federico Pena Before the Senate Energy and Water Development Appropriations Subcommittee.** op. cit., p. p. 1-2.

٤- تحقيق المصالح الأمنية للولايات المتحدة، التي تتمثل في ضمان عدم قيام الدول النووية الأخرى بإجراء تجارب نووية خاصة، وأن الولايات المتحدة ليست في حاجة إلى إجراء تجارب نووية للحفاظ على سلامة ومصداقية ترسانتها النووية[1].

كما صرح Robert Bell المستشار الخاص للرئيس كلينتون لشئون الأمن القومي أمام المنتدى الذي إقامة معهد كاتو في ١٩٩٨/٣/٣١ ، أن الإدارة الأمريكية تضع موضوع التصديق على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، على قمة أولوياتها مؤكداً إن كلينتون عند إرساله هذه المعاهدة للكونجرس ألحق بها ستة ضمانات، من شأنها تدعيم جهود الإدارة الأمريكية في مجالات الاستخبارات، والرقابة والتحقق وتنفيذ برنامج الحفاظ على المخزون النووي الأمريكي في حالة صالحة للاستخدام دون إجراء تجارب، والحفاظ على كفاءة المعامل الوطنية التي تقوم بصنع الأسلحة النووية، مشيراً إلى أن هذه الضمانات قد قامت بتحديد الظروف التي قد تدفع الرئيس الأمريكي بعد التشاور مع الكونجرس إلى الانسحاب من المعاهدة، لإجراء تجارب نووية إذا ما رأى إنه لا يمكن الاحتفاظ بسلامة ومصداقية المخزون النووي الأمريكي، دون إجراء المزيد من التجارب النووية.

وأكد Bell كذلك أن مديري المعامل الوطنية الثلاثة التي تقوم بصنع الأسلحة النووية، قد أصدروا بياناً رسمياً يؤكدون فيه " ثقتهم بأن برنامج الحفاظ على المخزون النووي في حالة صالحة للاستخدام دون إجراء تجارب، من شأنه مساعدة الولايات المتحدة على الاحتفاظ بسلامة، ومصداقية المخزون النووي دون الحاجة إلى اللجوء لإجراء تجارب نووية".

كما أن وزيري الدفاع والطاقة قد أصدرا بياناً عن وضع المخزون النووي في شهر فبراير عام ١٩٩٨ ، يؤكدون فيه أن برنامج الحفاظ على المخزون النووي الأمريكي، في حالة صالحة للاستخدام دون إجراء تجارب، يمكنه أن يحل محل التجارب النووية مع الإشارة إلى أن المشاكل الفنية التي واجهت هذا البرنامج، تم التغلب عليها وحلها دون الحاجة إلى اللجوء إلى إجراء تجارب نووية، لضمان سلامة ومصداقية المخزون النووي الأمريكي.

وأشار Bell كذلك أنه بناءً على التقرير الذي أصدرته منظمة JASONs المتخصصة في الشئون النووية عام ١٩٩٥ ، فإنه يمكن للولايات المتحدة الثقة بدرجة كبيرة في سلامة ومصداقية ترسانتها النووية، بناءً على الخبرة التي اكتسبها الخبراء في هذا المجال طيلة خمسين عاماً، في ضوء التحليلات التي تم إجراؤها في أعقاب التجارب النووية التي تمت، والبالغ عددها أكثر من ١,٠٠٠ تفجير نووي منذ عام

1 - **1999 Arms Control Briefing Book: The Comprehensive Test Ban Treaty.** op. cit., p. p. 3-4.

١٩٤٥ ، حتى عام ١٩٩١ ، والتي نتج عنها تطوير أنواع عديدة من الأسلحة النووية، لكي يتم تفجيرها إما في الجو أو تحت سطح الأرض أو تحت سطح المياه.
كما أنه بالنسبة لبعض أنـــواع الأسلحة النـــووية الموجودة في الترســـانة النـــووية الأمريكية، التي تبين أنها تواجه مشاكل فنية تحتم ضرورة إجراء تجارب نووية لحـل هذه الصعوبات الفنيـــة، فإن ذلك قد جاء نتيجة وجـــود قصور في عمليـــة تصميم هـــذه النوعية من الأسلحة. لكن مع التقـدم المذهل الذي توصلـــت إليـــه الولايـــات المتحـــدة في المجال النووي، فإنه اصبح من اليسير حل هذه الصعوبات الفنيـــة، دون اللجوء إلى إجراء تجارب نووية، وفي الوقت ذاته الحفاظ على ســـلامة ومصداقيـــة المخزون النووي.

وأكد Bell مجدداً أن الولايات المتحدة ليست في حاجة إلى إجـــراء تجـــارب نووية أخرى، لأن إدارة كلينتون لا تنوي تطوير أنواع أخـــرى جديدة من الأســـلحة النووية، لا سيما إن استراتيجيتها العسكرية في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة قـــد قامت على إعطاء دور صغير للسلاح النووي، مشيراً إلى أن هذه المعاهدة ســـيترتب عليها حظر الانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية، لأن من شأن حظـــــر إجـــراء التجـــارب النـــووية منع الدول النووية من تطوير أنـــواع أخـــرى متقدمة من هـــذه الأسلحة، وفي الوقت ذاته منـــع الدول المارقة من إجراء التجارب النووية، اللازمـــة لاختبار الأسلحة النووية التي تم صنعها نتيجة البرامج النووية غير المعلنة التي تـــم الحصول عليها.

واختتم Bell قوله بأن من شأن هذه المعاهدة تحسين قدرة الوكالة المركزيـــة للاستخبارات على رصد أية تجارب نووية، يتم إجراؤها الأمر الذي يشـــكل أولويـــة أمنية كبرى للولايات المتحدة، سواء قامت بالتصديق على المعاهدة من عدمه، وذلـــك لأن الولايات المتحدة حال تصديقها على المعاهدة ستكون قادرة على الاســـتفادة مـــن الإمكانيات التي يوفرها النظام الدولي للتحقق، والرقابة المزمع إنشاؤه في إطار هـــذه المعاهـــدة. فضلاً عن ردع أية دولة من التفكير في إجراء أية تجارب نووية ســـرية حتى، ولو كانت على نطاق محدود[١].

وفي ١٩٩٨/٤/٣ أكد John Holum نائب وكيل وزيـــر الخارجيـــة للشـــئون العسكرية، والسياسية وضبط التسلح أمام المؤتمر الدولي الثامن لضبط التسلح أهميـــة قيام الكونجرس بالتصديق على هذه المعاهدة، لأنها تحول دون قيام الـــدول النوويـــة بإجراء تطويرات كيفية ملموسة على ترسانتها النووية، وتلبي أحـــد أهـــم التحديـــات الأمنية التي تواجه المجتمع الدولي، والتي تتمثل فـــي حظـــــر انتشـــار الأســـلحة النـــووية والكيماوية والبيولوجية وأنظمة إيصالها إلى المزيد من الدول الأخرى. كمـــا أنها تتماشى مع الدبلوماسية الأمريكية التي تضع على قمة أولوياتها خفض التســـلح،

---

1 - **Senate Should Okay CTBT Before Clinton's South Asian Trip.** op. cit., p. p. 1-4 and **Remarks of the Honorable John Holum; Keynote Address to Sandia National Laboratories Eighth International Arms Control Conference.** op. cit., p. p. 3-4.

ودعم عملية نزع التسلح النووي والمساهمة في تعزيز نظام حظر الانتشار لا سيما إن انتهاء الحرب الباردة، قد جعل حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل هو التحدي الرئيسي الذي يواجه الولايات المتحدة.

كما أشار Holum إلى أن الولايات المتحدة وإن كانت قد نجحت خلال عام ١٩٩٧ في إبرام اتفاقية ضمانات جديدة، مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لزيادة قدرة الوكالة على اكتشاف البرامج النووية غير المعلنة وتفكيكها، إلا إنه سوف يستحيل على الولايات المتحدة حث الدول غير النووية الأطراف، في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية على التوصل إلى اتفاقيات ضمانات جديدة مع الوكالة، إذا لم تصدق الولايات المتحدة على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية لا سيما إن الدول غير النووية قد طالبت منذ الستينيات بضرورة قيام الدول النووية بنزع التسلح النووي، والتوصل إلى معاهدة عالمية لحظر إجراء المزيد من التجارب النووية.

وقام Holum بدحض الدعاوى التي استند عليها الجمهوريون لتبرير موقفهم الرافض للتصديق على هذه المعاهدة وذلك على الوجه التالي:

١- فيما يتعلق بنظام التحقق والرقابة الخاص بالمعاهدة، أشار Holum إلى إن هذا النظام سوف يعتمد على بناء شبكة المراقبة الدولية للتفجيرات النووية لتغطي كافة أنحاء العالم، وليكون من مهامها بناء حوالي ثلاثمائة وعشرين محطة مراقبة لرصد أية تجارب نووية تحدث، ولو على نطاق محدود، ونقل هذه البيانات إلى المركز الدولي للمعلومات ليقوم بتحليل وتحديد وقت إجراء هذه التجارب، وقوتها وتوزيع هذه البيانات على كافة الدول الأعضاء بمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية لاتخاذ ما يلزم بشأنها. وفي حالة رصد أي انتهاك لهذه المعاهدة فإن الدول الأطراف يحق لها المطالبة بوجود تفتيش مفاجئ، بموجب إخطار أو بدون إخطار داخل الدولة التي يثار شكوك بصدد قيامها بإجراء تجارب نووية(١).

٢- فيما يتعلق بتأثير معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، على سلامة ومصداقية المخزون النووي الأمريكي على المدى الطويل، أكد Holum إنه منذ انتهاء الحرب الباردة، وقيام الإدارة الأمريكية بإحراز تقدم على صعيد تخفيض حجم ترسانتها النووية، فإن الولايات المتحدة لا تستهدف تصميم أنواع جديدة من الأسلحة النووية، التي تعد السبب الرئيسي لإجراء التجارب النووية، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة اتجهت إلى الاحتفاظ بترسانة صغيرة من هذه الأسلحة النووية. وهذه الأنواع من الأسلحة النووية التي هي في المخزون الأمريكي قد تم إجراء تجارب عليها عدة مرات للتأكد من تمتعها بالسلامة والمصداقية، ولا توجد حاجة إلى إجراء المزيد من التجارب النووية عليها.

---

1 - **1999 Arms Control Briefing Book: The Comprehensive Test Ban Treaty.** op. cit., p. 4.

كما أن كلينتون قد طالب من القائمين على تنفيذ برنامج الحفاظ على المخزون النووي الأمريكي في حالة صالحة للاستخدام دون إجراء تجارب، كتابة تقرير سنوي يرفع إلى كل من وزيري الطاقة والدفاع، يحدد ما إذا كان المخزون النووي الأمريكي يتمتع بالصلاحية أم لا. وفي حالة مطالبة الرئيس الأمريكي باستئناف إجراء التجارب النووية، فإنه سوف ينسحب من هذه المعاهدة تحقيقاً للمصالح الأمنية العليا للولايات المتحدة.

وأضاف Holum إن الكونجرس وإن قام عام ١٩٩٢ ، بالموافقة على فرض موراتوريوم على إجراء التجارب النووية، مع السماح بقيام الولايات المتحدة بإجراء خمسة عشر تفجيراً نووياً فقط للتأكد من سلامة ومصداقية بعض الأنواع من الأسلحة النووية، إلا أن الولايات المتحدة لم تلجأ أبداً إلى استخدام هذا الخيار، لعدم الحاجة إليه في ظل وجود برنامج للحفاظ على المخزون النووي الأمريكي في حالة صالحة للاستخدام دون إجراء تجارب.

٣- فيما يتعلق بعدم قيام الأربع والأربعون دولة – التي تنص معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية على قيامهم بالتصديق عليها لدخولها حيز النفاذ- بالتصديق على هذه المعاهدة الآن الأمر الذي لا يتطلب ضرورة تصديق الولايات المتحدة على المعاهدة، لأنها سواء قامت بالتصديق من عدمه فلن تدخل المعاهدة حيز النفاذ، إلا بتصديق هذه الدول عليها، أكد Holum أنه يتعين على الولايات المتحدة الالتزام بالمعاهدات التي من شأنها تدعيم النظام الدولي لحظر الانتشار، مشيراً إلى أنه بدلاً من قيام الولايات المتحدة بالانتظار لترى ما إذا كانت الدول الأخرى سوف تقوم بالتصديق على المعاهدة من عدمه، فإنه يتعين عليها تزعم الجهود الدولية ليتم إدخال هذه المعاهدة حيز النفاذ[1].

وفي أعقاب قيام الهند ثم باكستان بإجراء تفجيراتهما النووية، أكد كلينتون في الخطاب الذي ألقاه في ١٩٩٨/٦/٣ أن هذه التفجيرات النووية، إنما تؤكد أهمية قيام الكونجرس بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، لا سيما إن

---

[1] - **John Holum; Acting Undersecretary of State For Arms Control and Political-Military Affairs, Special Briefing on the CTBT.** Washington File, April 7, 1998, p. p. 1-6, Website, http://www.usinfo.state.gov and **Testimony of William Cohen and Henry Shelton Before the Senate Armed Services Committee Hearing on the CTBT.** Oct. 6, 1999, p. p. 5-6, Website, http://www. comprehensive test ban treaty site and Chuck Mc Cutcheon, "Senate Prepares to Take up Nuclear Test Ban Treaty Ratification Still a Long Shot". **op. cit.,** p. 2325 and

سعيد اللاوندي، "أوربا والبحث عن سياسة نووية موحدة". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٩/١٠/٢١.

هذه المعاهدة من شأنها زيادة قدرة الولايات المتحدة على كشف البرامج السرية التي لدى الدول الراغبة في حيازة الرادع النووي، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة إذا كانت تريد أن تطالب الدول الأخرى بانتهاج سلوك يتسم بالمسئولية إزاء قضية حظر الانتشار النووي، فإنه يتعين عليها أن تقدم نموذج يحتذى به، وذلك بالتصديق على هذه المعاهدة[1].

كما أكدت Madeleine Albright هي الأخرى أثناء إلقاءها لخطاب في ١٩٩٨/٦/٣ "أنه إذا كانت الولايات المتحدة تريد من الهند وباكستان التوقف عن إجراء التجارب النووية ومنع الدول الأخرى الراغبة في امتلاك السلاح النووي من التفكير في إجراء التجارب النووية، فإنه يتعين على الولايات المتحدة التصديق على هذه المعاهدة"[2].

ومنذ بدايات عام ١٩٩٩ حشدت الإدارة الأمريكية كافة إمكانياتها، لإقناع الجمهوريين المحافظين بضرورة التصديق على هذه المعاهدة، قبيل انتهاء شهر سبتمبر حتى يتسنى للولايات المتحدة حضور مؤتمر المراجعة للدول المصدقة على هذه المعاهدة، خلال هذا العام للمشاركة في وضع الاستراتيجية المتعلقة بكيفية تنفيذ بنود المعاهدة[3].

وكان John Browne قد أكد في الشهادة السنوية الثانية التي أدلى بها أمام اللجنة الفرعية لشئون القوات الاستراتيجية التابعة للجنة الخدمات المسلحة في ١٩٩٩/٢/٢٦ ما يلي:

١- إنه بوصفه مديراً لمعامل Los Alamos يؤكد لوزيري الدفاع والطاقة، على سلامة ومصداقية المخزون من الأسلحة النووية في هذه المعامل.

٢- تأكيد أن برنامج الحفاظ على المخزون النووي في حالة صالحة للاستخدام دون إجراء تجارب، من شأنه الحفاظ على سلامة ومصداقية المخزون النووي الأمريكي دون الحاجة إلى اللجوء إلى إجراء تجارب نووية.

---

1 - Chuck Mc Cutcheon, "Can Comprehensive Test Ban Treaty Put Nuclear Genie Back in Bottle". **op. cit.,** p. p. 1839-40 and Miles Pomper, "As the Dust Settles in India; US Rethinks Nuclear Policy". **Cong Q W Rpt,** Vol. 56, No. 21, May 23, 1998, p. 1367 and Chuck Mc Cutcheon, "India's Nuclear Detonations Rattle Clinton's Arms Control Strategy". **op. cit.,** p. 1320.

2 - Chuck Mc Cutcheon, "Can Comprehensive Test Ban Treaty Put Nuclear Genie Back in Bottle". **op. cit.,** p. 1840.

3 - **John Holum; Acting Undersecretary of State For Arms Control and Political-Military Affairs, Special Briefing on the Comprehensive Test Ban Treaty.** Washington File, April 7, 1998, p. p. 2-3, Website, http://www.usinfo.state.gov .

٣- إن هذا البرنامج قد أحرز تقدماً كبيراً عام ١٩٩٨ ، على صعيد الدراسات الفنية المتعلقة بإجراء التجارب النووية دون الحرجة وتسريع أنظمة الحواسب الاستراتيجية وديناميكيات التصوير بالأشعة.

٤- الاستمرار في تطوير المنشآت، والبنية الأساسية والأساليب التكنولوجية الخاصة بهذا البرنامج، الأمر الذي يجعل الأسلحة التي يتم تصنيعها في معامل Los Alamos تحظى بالسلامة والمصداقية وليست في حاجة إلى إجراء تجارب نووية للتأكد من ذلك.

وفي ١٩٩٩/١٠/٦ أكد وزير الدفاع الأمريكي William Cohen أثناء إدلائه بشهادته أمام لجنة الخدمات المسلحة، التابعة لمجلس الشيوخ أن معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية تعد هامة لحماية الأمن القومي الأمريكي، خاصة أن حظر إجراء التجارب النووية من شأنه منع أية دولة تسعى إلى حيازة برنامج نووي سري من امتلاك هذه الأسلحة، الأمر الذي يحد من التهديدات النووية التي قد تواجهها الولايات المتحدة، وحلفائها في الوقت الراهن مشيرا إلى أن هذه المعاهدة وإن كانت لا تستطيع أن تمنع الانتشار النووي، إلا أنها من شأنها السماح للولايات المتحدة بزيادة قدرتها بصورة ملحوظة على رصد أية تجارب نووية، قد تقوم بها أية دولة من خلال النظام الدولي للتحقق والرقابة المزمع إنشاؤه في نطاق المعاهدة، وهو ما يجعل من الصعوبة على الدول الساعية لامتلاك برنامج نووي من تطوير أنواع جديدة متقدمة من هذا السلاح النووي[1].

وأضاف Cohen أنه على صعيد حظر الانتشار النووي، فإن هذه المعاهدة تعد هامة لتدعيم الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة في مجال حظر الانتشار النووي، والتي تعد على درجة كبيرة من الأهمية لحماية الأمن القومي الأمريكي، خاصة أن الدول النووية في محاولة منها لحث الدول غير النووية على الموافقة على التمديد اللانهائي وغير المشروط للمعاهدة النووية، قد تعهدت خلال انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥ ، بالتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية لتدعيم أهداف حظر الانتشار، مؤكدا أن معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، سوف تساعد على ضمان أعلى مستوى من الالتزام الدولي بحظر الانتشار الذي يتضمن، ليس فقط معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بل كذلك الضمانات النووية الخاضعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي من شأنها الرقابة على الوقود النووي، المستخدم في الأغراض السلمية بهدف منع تحويل أي برنامج نووي مدني للأغراض العسكرية.

---

[1] - **Testimony of John Browne; Hearing of the Subcommittee on Strategic Forces Committee on Armed Services. op.cit., p. p. 1-3.**

وأشار Cohen إلى أن الولايات المتحدة لديها ثقة كبيرة في سلامة ومصداقية الرادع النووي، الذي بحوزتها وذلك على ضوء خبرة المئات من التجارب النووية التي قامت الولايات المتحدة بإجرائها في الماضي، مؤكداً أنه توجد ثلاثة دعائم هامة لتدعيم الثقة في الرادع النووي الأمريكي، وهي برنامج الحفاظ على المخزون النووي الأمريكي في حالة صالحة للاستخدام دون إجراء تجارب، وعملية التحقق من سلامة هذا المخزون النووي بصورة سنوية، والنظام الدولي للتحقق والرقابة التابع لمعاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية.

وأكد Cohen أنه بالرغم من أن الولايات المتحدة كانت تعتمد على الأسلحة النووية بصورة متزايدة، خلال فترة الحرب الباردة، إلا إنه بانتهاء الحرب الباردة فإن الأسلحة النووية ما زالت تشكل عنصراً رئيسياً في الاستراتيجية الدفاعية للولايات المتحدة، وما يؤكد ذلك هو إعلان كلينتون على أنه يعتبر الحفاظ على سلامة ومصداقية المخزون النووي الأمريكي، واحداً من أهم المصالح القومية العليا للولايات المتحدة.

وأضاف Cohen إنه إذا كان قد عارض في الماضي قيام الولايات المتحدة بوقف إجراء التجارب النووية من جانب واحد، إلا إن ذلك كان نتيجة احتواء الترسانة النووية الأمريكية على العديد من الأسلحة المتقادمة، مما كان سيترتب على وقف إجراء التجارب النووية التأثير على سلامة وكفاءة الرادع النووي الأمريكي. لكنه على ضوء قيام الولايات المتحدة بإحلال العديد من الأسلحة المتقادمة، التي كانت ضمن هذا المخزون النووي وتزايد خطر انتشار الصواريخ الحاملة لرؤوس نووية منذ منتصف التسعينيات، فإنه يؤيد وقف إجراء التجارب النووية، معرباً بقوله "إن مجلس الشيوخ وإن كان يفقد الثقة في الوسائل العلمية الكفيلة بالتحقق من مصداقية وسلامة الترسانة النووية الأمريكية، فإن ذلك لا يبرر مطلقاً اعتماد الولايات المتحدة مرة أخرى على هذه التجارب النووية"[١].

كما أكد Cohen إنه في حالة قيام مجلس الشيوخ برفض التصديق على هذه المعاهدة، فإن ذلك من شأنه تزايد احتمال انتشار الأسلحة النووية، مع ما يشكله ذلك من تحد خطير للأهداف، التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها في مجال خفض التسلح، خاصة إنه في ظل قيام العديد من الدول بتطوير المزيد من الأسلحة النووية، فإن ذلك من شأنه دفع الولايات المتحدة تجاه مراجعة رادعها النووي[٢].

1- **Testimony of William Cohen and Henry Shelton Before the Senate Armed Services Committee Hearing on the CTBT.** op. cit., p. p. 5-10.

2 - Chuck Mc Cutcheon, "Senators Struggle to Put Nuclear Treaty Back in Bottle". **Cong Q W Rpt,** Vol. 57, No. 39, Oct. 9, 1999, p. p. 2394-5 and **Testimony of William Cohen and Henry Shelton Before the Senate Armed Services Committee Hearing on the CTBT.** op. cit., p. p. 5-10.

أما الجنرال Henry Shelton رئيس هيئة الأركان المشتركة، فقد أعلن أن هيئة الأركان المشتركة تؤيد التصديق على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، شريطة تضمينها للضمانات الستة التي وافق عليها الرئيس الأمريكي، على اعتبار أن هذه المعاهدة توفر إحدى الوسائل للتعامل مع أكثر التحديات الأمنية الخطيرة، التي تواجهها الولايات المتحدة ألا وهي الانتشار النووي. كما إنها من شأنها المساعدة في الحد من تطوير المزيد من الأسلحة المتقدمة، وعدم تشجيع العديد من الدول على الحصول على هذه الأسلحة النووية ومن ثم خفض مخاطر الانتشار النووي.

وأكد Shelton مجدداً أن برنامج الحفاظ على المخزون النووي الأمريكي في حالة صالحة للاستخدام دون إجراء تجارب، الذي تنفذه وزارة الطاقة يستهدف إعطاء الثقة في الرادع النووي الأمريكي، دون الحاجة إلى اللجوء إلى إجراء التجارب النووية، وهو جنباً إلى جنب مع الضمانات الستة من شأنه الحفاظ على المصالح الأمنية القومية للولايات المتحدة، من خلال المساعدة في خفض انتشار الأسلحة النووية مع ضمان أن الولايات المتحدة تحتفظ برادع نووي قوي[١].

وفي الوقت ذاته أعلن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية James Rubin ، أمام المؤتمر الدولي للتعجيل بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أنه إذا لم تتوصل الولايات المتحدة إلى التصديق على هذه المعاهدة، فإنه سيصبح من الصعوبة بمكان بل من المستحيل إقناع دول أخرى مثل الهند وباكستان، بالقيام بذلك محذراً من العواقب الدبلوماسية الخطيرة بالنسبة إلى الولايات المتحدة إذا لم يتم التصديق على هذه المعاهدة.

وأكد Rubin أن مصداقية السياسة الأمريكية في مجال الحد من انتشار الأسلحة النووية، سوف تتأثر إذا ما رفض الكونجرس التصديق على هذه المعاهدة، وسوف يترتب عليها القضاء على سنوات طويلة من الجهود المبذولة لحمل دول أخرى على التوقيع على هذه المعاهدة للحد من الخطر النووي في مناطق شديدة التوتر مثل شبه القارة الهندية والشرق الأوسط[٢].

وإذا كان كلينتون استمر طيلة عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ ، يحث مجلس الشيوخ على التصديق على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، إلا إنه لم ينجح في الحصول على السبعة والستين صوتاً التي ينص عليها القانون، لتمرير هذه المعاهدة داخل الكونجرس، وكل ما استطاع كلينتون الحصول عليه هو

---

1 - **Testimony of William Cohen and Henry Shelton Before the Senate Armed Services Committee Hearing on the CTBT. op. cit., p. p. 9-10.**

٢ - مصطفى عبد الله "إدارة كلينتون تخوض معركة شرسة للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٩/١٠/٧.

أصوات كافة الأعضاء الديمقراطيين داخل مجلس الشيوخ البالغ عددهم خمسة وأربعين عضواً فقط مع انضمام عدد ضئيل جداً من الأعضاء الجمهوريين إليهم[١].

وفي أول رد فعل للإدارة الأمريكية بعد تعرض سياستها النووية لانتكاسة شديدة بعد رفض مجلس الشيوخ التصديق على هذه المعاهدة، أكد كلينتون أن عدم تصديق الكونجرس على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، سوف يجعل انتشار الأسلحة النووية أمراً مرجحاً. كما سيؤدي إلى تشجيع إجراء التجارب النووية، وتقديم نموذج سيئ للدول التي تتطلع إلى الولايات المتحدة، بحثاً عن القيادة معرباً بقوله " أنه يتعين ألا تعطي الولايات المتحدة الضوء الأخضر لأصدقائها في الهند وباكستان أو إلى الروس والصينيين، أو أولئك الذين يرغبون في أن يصبحوا قوى نووية"، وأكد مجدداً أن الولايات المتحدة لن تجري أية تجارب نووية، بالرغم من عدم تصديقها على هذه المعاهدة وسوف تلتزم التزاماً صارماً ببرنامج عمل خاص بضبط التسلح[٢].

وفي ١٩٩٩/١١/١٠ صرحت Albright أمام مؤسسة شيكاغو للعلاقات الخارجية، بأن عدم التصديق على هذه المعاهدة، سوف يفوت على الولايات المتحدة فرصة ثمينة لا تقدر بثمن، لتحسين قدرتها على تتبع ورصد التجارب النووية. كما سيلحق ضرراً بالغاً بالمصالح الأمريكية، في كافة أنحاء العالم سواء في آسيا أو روسيا أو الخليج أو أوروبا، مشيرة إلى أن هذه المعاهدة من شأنها تدعيم النظام الوطني للتحقق والرقابة، الذي تعتمد عليه الولايات المتحدة لرصد أية انتهاكات قد تقوم بها الدول الطامحة لحيازة برنامج نووي غير معلن.

كما أكدت Albright إنه ليس من المقبول قيام المعارضين لمعاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، بالاعتراض على هذه المعاهدة، بل يتعين عليهم تقديم بديل يكون أفضل من هذه المعاهدة، ويتعين عليهم كذلك تفسير كيفية قيام الولايات المتحدة برصد أية تجارب قد يتم إجرائها، ولو على نطاق محدود، في الوقت الذي لا يوجد فيه ضمان لوجود نظام دولي للرقابة، والتحقق يمكنه رصد مثل هذه التجارب النووية، ولا تملك الولايات المتحدة الحق في أن تطالب بإجراء تفتيش

---

1 - Chuck Mc Cutcheon, "Senate Prepares to Take up Nuclear Test Ban Treaty Ratification Still a Long Shot". op. cit., p. 2325.

٢ - هدى توفيق، "كلينتون يتهم الجمهوريين بممارسة سياسة العزالية تهدد الأمن القومي الأمريكي". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٩/١٠/١٤ و"كلينتون يلتزم باستمرار وقف التجارب النووية والتصديق على المعاهدة في نهاية المطاف". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٩/١٠/١٥ ومصطفى عبد الله، "ضغوط دولية تطالب واشنطن بالتصديق على معاهدة حظر التجارب النووية". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٩/١٠/١٠ و

Chuck Mc Cutcheon, "Senate Prepares to Take up Nuclear Test Ban Treaty Ratification Still a Long Shot". op. cit., p. 2325.

مفاجئ، على المواقع التي تثار شكوك بصدد احتمال إجراء تجارب نووية على نطـاق محدود داخلها[1].

أما Thomas Graham أحد أبرز المسئولين عـن ضبـط التسـلح فـي إدارة كلينتون، فقد أعلن أن رفض مجلس الشيوخ التصديق على هذه المعاهدة، قـد ترتـب عليه " زيادة احتمال انفراط نظام حظر الانتشار تدريجياً، والذي يتواكب مـع عقـد مؤتمر المراجعة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، المحدد انعقاده في شهر أبريل عام ٢٠٠٠ ، في ظل وضع عالمي يتسم باحتمال انتشار الأسلحة النووية"[2].

وخلال عـام ٢٠٠٠ ، تعهـد كلينتون مجددا بتنفيذ أجندته، المتعلقة بضبـط التسلـح بالرغم من تأثر مصداقية الولايات المتحـدة إلى حد كبير، بسـبب إخفـاق مجلس الشيـوخ في التصديق على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النوويـة عام ١٩٩٩. كما أعلن كلينتون عن التزام إدارته بالموراتوريوم المفروض على إجراء التجارب النووية، منذ عام ١٩٩٢ ، لحين موافقة الكونجرس علـى التصديـق علـى معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، وتعهد الرئيس الأمريكي ببذل المزيـد من الجهـود، لحث الدول الأخـرى على التصديق على هذه المعاهدة، لكـي تدخـل حيز النفاذ والعمل مع الكونجرس لكي يتم التصديق على هذه المعاهدة[3].

وكان John Holum وكيل وزير الخارجية لشـئون ضبـط التسـلح والأمـن الدولي، قد صرح أثنـاء إدلائه بخطبة أمـام جمعيـة السياسـة الخارجيـة فـي ٢٠٠٠/٢/١٦ ، أن إدارة كلينتون وإن كانت لا تتوقع من مجلس الشـيوخ التصويـت بالموافقة على التصديق على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، خـلال عـام ٢٠٠٠ ، إلا أنها تأمل في إحراز تقـدم حقيقـي علـى صعيـد تصحيـح التصورات غيـر السليمة المتعلقة برأي التيـار الجمهـوري، بصدد هذه المعـاهدة مؤكدا أنه يأمل في إعادة بناء الاتفاق الحزبي، الذي استقر منذ الخمسينيات، علـى أن ضبط التسلح يعد جزءا حيويا من برنامج عمل أجندة الأمن القومي الأمريكي.

---

[1] - "مؤتمر فيينا يدعوا الدول النووية إلى التعجيل بالتصديق على معاهدة حظر التجارب". **جريدة الأهـرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٩/١٠/٩ و"مناورة سياسية جديدة لكلينتون لإنقاذ معاهدة حظر التجـارب النوويـة". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٩/١٠/١٢ و

Albright Discusses CTBT and ABM Treaties Before Chicago Council on Foreign Relations. Chicago, Nov. 10, 1999, p. p. 5-8, Website, http://usinfo.state.gov and **Holum: Clinton Administration Will Work to Win CTBT Ratification.** Washington File, Feb. 10, 2000, p. p. 5-6, Website, usinfo.state.gov.

[2] - Chuck Mc Cutcheon, "Treaty Vote a "Wake-up Call". **Cong Q W Rpt,** Vol. 57, No. 40, Oct. 16, 1999, p. 2436.

[3] - **Clinton Statement on NPT, CTBT and Nuclear Weapons Reductions.** White House Office of the Press Secretary, March 6, 2000, p. 3, Website, http://usinfo.state.gov .

وأكد Holum النقاط التالية:

١- أن الولايات المتحدة وإن كانت تقوم بتخفيض حجم ترسانتها النووية، والتعهد بعدم تطوير أنواع جديدة من الرؤوس الحربية، إلا أنها تحتفظ بمخزون من هذه الأسلحة النووية، على اعتبار أن الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة تقوم على إعطاء دور محدود للسلاح النووي لحماية الأمن القومي الأمريكي.

٢- إن برنامج الحفاظ على المخزون النووي الأمريكي في حالة صالحة للاستخدام دون إجراء تجارب، يمتلك كافة القدرات الأساسية لتشغيله.

٣- إن معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية تستهدف إنشاء نظام دولي غير مسبوق للتحقق والرقابة.

٤- إن هذه المعاهدة تستهدف إضافة بند جديد للتحقق والرقابة، ألا وهو التفتيش المفاجئ في الموقع.

٥- إن هذه المعاهدة من شأنها تدعيم عملية خفض الأسلحة الاستراتيجية، التي تقوم بها كل من روسيا والولايات المتحدة، ويمكنها كذلك وقف سباق التسلح النووي في منطقة جنوب آسيا.

٦- إن هذه المعاهدة تعد مكوناً هاماً من مكونات الاستراتيجية الأمريكية لحظر الانتشار النووي.

٧- إن الولايات المتحدة ملتزمة بهذه المعاهدة، وسوف تدعم النظام الدولي للتحقق والرقابة الخاص بهذه المعاهدة.

وأشار Holum إلى إن الولايات المتحدة قد استطاعت خلال إدارة كلينتون، أن تقوم بدور رئيسي في التفاوض على معاهدة دولية، لحظر إجراء التجارب النووية التي قد تقوم بها أية دولة في أي مكان، مما يعد حدثاً تاريخياً على صعيد الجهود المبذولة لخفض التهديد النووي وبناء عالم أكثر أمنا.

كما قام Holum بتفنيد التحفظات التي أثارها التيار الجمهوري، والمتعلقة بمدى إمكانية احتفاظ الولايات المتحدة برادعها النووي، دون الحاجة إلى اللجوء لإجراء التجارب النووية بقوله "إن معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، لا تفرض على الولايات المتحدة الاختيار بين خيار الردع وضبط التسلح، نظراً لأنها تدعم الخيارين في وقت واحد". مشيراً إلى إنه قبيل بدء المفاوضات المتعلقة بهذه المعاهدة، توقفت الولايات المتحدة من جانب واحد عن إجراء التجارب النووية، حيث أعلن الرئيس السابق جورج بوش في صيف عام ١٩٩٢ عن امتناع الولايات المتحدة، عن إجراء المزيد من التجارب النووية لتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية، مما يؤكد حدوث تغير في السياسة النووية الأمريكية، نتيجة التغير الحادث في البيئة الأمنية للنظام الدولي وعدم وجود خطط أو مبررات للولايات المتحدة لبناء أنواع جديدة من الأسلحة النووية.

وأشار Holum إلى إن هذه المعاهدة تستهدف حظر إجراء التجارب النووية، وليس حظر إنتاج القنبلة النووية من خلال السماح للدول النووية بتنفيذ برامج للحفاظ على مخزونهم، من السلاح النووي في حالة صالحة للاستخدام دون إجراء تجارب، وذلك بالاعتماد على إجراء التجارب النووية دون الحرجة، لقياس القوة التفجيرية لهذه الأسلحة، دون الحاجة إلى تصميم أسلحة جديدة أو بناء المزيد من الأسلحة النووية، مؤكداً أن البرنامج الأمريكي للحفاظ على المخزون النووي في حالة صالحة للاستخدام دون إجراء تجارب، يتضمن تنفيذ أنشطة تستهدف إعادة تصنيع أو إحلال مكونات الأسلحة النووية المتقادمة، والاحتفاظ بالقدرة على إجراء تجارب نووية أخرى للتأكد من سلامة ومصداقية الترسانة النووية، إذا ما تطلبت الضرورة ذلك[1].

أما فيما يتعلق بالتحفظات التي كان قد أبداها الجمهوريون والمتعلقة بأن برنامج الحفاظ على المخزون النووي في حالة صالحة للاستخدام دون إجراء تجارب، لم يتم استكماله بعد للتأكد من قدرته الفعلية، على أن يحل محل إجراء التجارب النووية كأداة فعالة للتأكد من سلامة ومصداقية الأسلحة النووية الأمريكية، أكد Holum بقوله أن هذا البرنامج جاري العمل به من خلال تزويده بأنظمة ليزر متقدمة، وأنظمة سوبر كمبيوتر لا يوجد لها مثيل في أية دولة أخرى.

كما إنه منذ قيام الولايات المتحدة بالتوقيع على هذه المعاهدة في سبتمبر عام ١٩٩٦ ، فإن كلا من وزيري الدفاع والطاقة، قد أكدوا كل عام أن المخزون الأمريكي من السلاح النووي يتمتع بالسلامة والمصداقية، وإن الأسلحة النووية الموجودة في الترسانة النووية الأمريكية، تتمتع بالكفاءة مضيفاً أن إجراء التجارب النووية إنما يفيد فقط إذا ما أرادت الولايات المتحدة تصميم أنواع جديدة من الأسلحة النووية، لكن بخلاف ذلك فإن الولايات المتحدة لا تعتمد بشكل رئيسي على إجراء التجارب النووية، للتأكد من سلامة ومصداقية سلاح نووي، تم نشره بالفعل حيث قامت الولايات المتحدة خلال الفترة الماضية بإجراء أكثر من ألف تجربة نووية، تتضمن تصميمات لأنواع جديدة من الأسلحة النووية، وهو عدد يفوق ما قامت بإجرائه الدول النووية الأخرى جميعها، حيث استطاعت الولايات المتحدة من خلال إجراء هذه التجارب النووية القيام باختبار كافة أنواع الرؤوس الحربية، والحصول على قاعدة معلومات وخبرة بشرية واسعة، تضمن احتفاظ المخزون النووي الأمريكي بالمصداقية والسلامة، دون الاضطرار إلى اللجوء إلى إجراء التجارب النووية للتأكد من ذلك.

وأضاف Holum أن معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، تسمح للدول المنضمة إليها بالانسحاب، من هذه المعاهدة في حالة تعرض المصالح القومية العليا للدولة، لمخاطر كبيرة من جراء استمرار الانضمام إلى هذه المعاهدة، وبذلك فإن الرئيس الأمريكي بالتشاور مع الكونجرس يمكنه الانسحاب من هذه المعاهدة، إذا ما

---

[1] - **Holum: Clinton Administration will Work to Win CTBT Ratification.** op. cit., p. p. 1-7.

رأى ضرورة قيام الولايات المتحدة بإجراء تجارب نووية، لاختبار نوع معين من الأسلحة النووية التي تعد هامة جداً لتعظيم كفاءة سلاح الردع النووي الأمريكي.

أما فيما يتعلق بالتحفظ الذي أبداه الجمهوريون، والمتعلق بمدى كفاءة نظام التحقق والرقابة الخاص بمعاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، وقدرته على رصد قيام أية دولة بإجراء تجارب نووية، ولو كانت على نطاق محدود جداً، فقد أكد Holum أنه خلال إجراء المفاوضات المتعلقة بهذه المعاهدة، فقد طالبت الولايات المتحدة بالسماح بإجراء التجارب "الهيدروجينية"، وتم بالفعل عام ١٩٩٥ تشكيل لجنة مستقلة من الخبراء، لدراسة مدى إمكانية السماح بإجراء هذه التجارب الهيدروجينية، حيث أكدت هذه اللجنة أن السماح بإجراء تجارب نووية على نطاق محدود ليس متطلباً ضرورياً لضمان سلامة ومصداقية الترسانة النووية الأمريكية، ولن يتماشى مع سياسة حظر الانتشار النووي. كما أن هذه التجارب النووية لن يكون لها أية قيمة حقيقية للدول الساعية، إلى حيازة برنامج نووي غير معلن، مشيراً إلى أن نظام الرقابة والتحقق الخاص بهذه المعاهدة، يمكنه تقييد عملية الانتشار النووي، وردع الدول الساعية إلى حيازة برنامج نووي من إجراء تجارب نووية قد يترتب عليها إحداث أضرار بالمصالح الأمنية الأمريكية[1].

وأضاف Holum أن من شأن فرض حظر على إجراء التجارب النووية، عدم تجدد سباق التسلح النووي مرة أخرى، لا سيما إنه بدون إجراء تجارب نووية، فإن الدول النووية لن تكون قادرة على تطوير أنواع جديدة متقدمة من الأسلحة النووية، لأنها لن تستطيع التأكد من أن هذا السلاح النووي الجديد سوف يعمل بكفاءة كما تم تصميمه. فضلاً عن إبطاء عملية انتشار الأسلحة النووية من خلال وضع المزيد من العوائق أمام أية دولة تسعى إلى حيازة هذا الرادع النووي، أو تريد تطوير هذه الأسلحة النووية. كذلك دعم معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ونظام حظر الانتشار النووي، خاصة أن ديباجة هذه المعاهدة أشارت بوضوح على فرض حظر عالمي على إجراء التجارب النووية وتم النص عليه مرة أخرى خلال انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة عام ١٩٩٥. كما أن من شأن فرض حظر على إجراء التجارب النووية، وقف سباق التسلح النووي في منطقة جنوب آسيا، وذلك من خلال إقناع كل من الهند وباكستان بالالتزام بعدم إجراء أية تجارب نووية بمقتضى هذه المعاهدة.

وأكد Holum كذلك أن الولايات المتحدة تمارس دوراً نشطاً على صعيد مواجهة قضايا الانتشار النووي، أكثر من أية دولة أخرى، لذلك فإن من شأن إخفاق الولايات المتحدة في الالتزام بالتصديق على هذه المعاهدة، تقويض جهودها في مجال حظر الانتشار النووي، وعدم قدرتها على إقناع الآخرين بالالتزام باتفاقيات ضبط التسلح، لا سيما إن كل دولة حليف للولايات المتحدة في العالم تدعم بشدة قيام الولايات المتحدة بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، بسبب

---

1 - **Holum: Clinton Administration will Work to Win CTBT Ratification.**
op. cit., p. p. 1-7

المخاوف من الآثار السلبية الناتجة عن فشل الولايات المتحدة في التصديق على المعاهدة، مشيراً إلى أن هذه المعاهدة وإن كانت ليست أفضل معاهدة، حيث يمكن لبعض الدول إجراء تجارب نووية منتهكة في ذلك نصوص المعاهدة، ونصوص معاهدات ضبط التسلح الأخرى، إلا أنها تعد ضرورية لإنجاح الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة على صعيد حظر الانتشار النووي. كما أنها تتماشى مع المعاهدات الثنائية المبرمة بين كل من الولايات المتحدة وروسيا لخفض الأسلحة الاستراتيجية التي بحوزة البلدين، وتؤكد على أن كلا من روسيا والولايات المتحدة لن يكون بإمكانهما إحراز تقدم كيفي ملحوظ، على ترسانتهما النووية، الأمر الذي من شأنه تهيئة بيئة مواتية لإجراء المزيد من الخفض على ترسانتهما النووية[1].

كما أكد John Shalikashivili المستشار الخاص للرئيس كلينتون ووزير الخارجية الأمريكي، أن قرار مجلس الشيوخ برفض التصديق على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، في أكتوبر عام ١٩٩٩ قد أثار مخاوف في الداخل والخارج، بصدد إمكانية تراجع الولايات المتحدة عن زعامتها التقليدية في مجال حظر الانتشار النووي، خصوصاً أن هذه المعاهدة تعد هامة على صعيد إرساء النظام الدولي لحظر الانتشار نظراً للاعتبارات التالية:

١- إن الرادع النووي الأمريكي يمكنه أن يظل يتمتع بالسلامة والمصداقية، بمقتضى هذه المعاهدة في ظل نجاح برنامج الحفاظ على المخزون النووي الأمريكي في حالة صالحة للاستخدام دون إجراء تجارب، في إعادة تصنيع المكونات المتقادمة من الأسلحة النووية.

٢- إن الولايات المتحدة يمكنها الانسحاب من المعاهدة، حال شعورها أنها تواجه مشاكل تتعلق بسلامة ومصداقية ترسانتها النووية.

٣- إن من شأن عدم دخول المعاهدة حيز النفاذ، استمرار سعي بعض الدول لحيازة الأسلحة النووية أو محاولة تطوير ترسانتها النووية.

٤- إن هذه المعاهدة تسمح للولايات المتحدة بالاحتفاظ برادع نووي قوي، وفي الوقت ذاته تحقيق أهدافها في مجال حظر الانتشار النووي، لا سيما إن من شأن حظر إجراء التجارب النووية وضع قيود فنية ذات مغزى، على عملية تطوير الأسلحة النووية، خاصة تلك التي تتعلق بعمليات تصميم الأسلحة النووية من الجيل المتطور، الذي يتسم بخفته وسهولة نقله وطول مداه، في الوقت الذي تحتفظ فيه الولايات المتحدة بالحق في اتخاذ كافة السبل الكفيلة، بالحفاظ على سلامة ومصداقية ترسانتها النووية، التي قد تشمل اختبار كافة مكونات الأسلحة النووية من خلال إجراء "التجارب النووية دون الحرجة". كما أنها تعد جزءا رئيسيا من الاستراتيجية الأمريكية المتعلقة بحظر الانتشار النووي خاصة أن الولايات المتحدة وبعض الدول النووية الأخرى كانت قد تعهدت بحظر كافة التجارب النووية، في

---

[1] - **Worldnet Program: Holum on Non Proliferation and Arms Control.** op. cit., p. p. 1 -7 and **Holum: Clinton Administration will Work to Win CTBT Ratification.** op. cit., p. p. 1-7.

مقابل موافقة الدول غير النووية على قرار التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

٥- إن نظام حظر الانتشار النووي وأن كان قد شهد انتكاسة خطيرة، على ضوء التفجيرات النووية التي قامت بها كل من الهند وباكستان خلال عام ١٩٩٨، إلا أن هذا النظام قد جعل عددا من الدول التي لديها برامج نووية تقوم بنبذ الخيار النووي.

٦- إن هذه المعاهدة تفرض قيودا فنية مباشرة على قدرات بعض الدول الساعية إلى الحصول على الأسلحة النووية، أو تطوير برامجها، الأمر الذي يستحيل على هذه الدول تطوير أنواع متطورة من هذه الأسلحة، ذات أنظمة إيصال طويلة المدى، دون اللجوء إلى إجراء تجارب نووية لاختبار هذا الرادع النووي. كما أنها تفرض قيودا فنية على الدول التي نجحت في حيازة هذا الرادع النووي.

٧- إن هذه المعاهدة من شأنها تحسين قدرة الولايات المتحدة على تعقب الدول الساعية إلى حيازة برنامج نووي، من خلال نظام التحقق والرقابة الخاص بهذه المعاهدة الذي سيكون في إمكانه جمع المعلومات المتعلقة بأية تجارب نووية - ولو كانت صغيرة - قد تقوم بها أي دولة باستخدام تكنولوجيات الاستشعار، عن بعد ومحطات الرصد وإجراءات بناء الثقة والتفتيش المفاجئ في الموقع[١].

وأضاف Shalikashvili إنه منذ انتهاء الحرب الباردة فقد تدنت الأهمية التي تشكلها التجارب النووية. فخلال فترة الحرب الباردة قامت الولايات المتحدة بتطوير تصميمات جديدة من الأسلحة النووية، والتأكد من مصداقيتها من خلال إجراء التجارب النووية، ثم قامت باستخدام أسلحة نووية جديدة لتحل محل الأسلحة المتقادمة. لكن بانتهاء حقبة الحرب الباردة توقفت الولايات المتحدة عن إجراء تجارب نووية لتطوير تصميمات جديدة من هذه الأسلحة النووية، واتجهت بدلا من ذلك إلى الاحتفاظ بترسانة صغيرة من الأسلحة النووية تتسم بالمصداقية والسلامة، وأصبحت الولايات المتحدة في الوقت الراهن تعتمد على تنفيذ برنامج للحفاظ على المخزون النووي الأمريكي في حالة صالحة للاستخدام دون إجراء تجارب، للحفاظ على سلامة ومصداقية الرادع النووي الأمريكي[٢].

وفي ٢٠٠٠/٣/١٦ صرح Shalikashvili أثناء إلقاءه لخطاب أمام مؤتمر حظر الانتشار النووي، الذي نظمه معهد كارينج الدولي، أن معاهدة الحظر الشامل

---

1 - **Press Statement by General John Shalikashvili; My Findings and Recommendations to the President on the Comprehensive Test Ban Treaty.** Washington DC., Jan 5, 2001, p. p. 1-4, Website, http://www.state.gov.

2 - **John Shalikashvili; Special Advisor to the President and Secretary of State For the CTBT.** op.cit., p. p. 1-13 and **Press Statement by General John Shalikashvili; My Findings and Recommendations to the President on the Comprehensive Test Ban Treaty.** op.cit., p. p. 1-4.

لإجراء التجارب النووية من شأنها تدعيم الأمن القومي للولايات المتحدة انطلاقا من الاعتبارات التالية:

١- إن الأسلحة النووية أصبحت تقوم بدور صغير في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية لحماية الأمن القومي الأمريكي في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة عن أي وقت آخر. كما أن الولايات المتحدة ليس لديها نية لبناء أنواع جديدة من الرؤوس الحربية، لاكتفائها بتسعة أنواع فقط، من هذه الرؤوس الحربية في الترسانة النووية الأمريكية.

٢- إن هذه المعاهدة سوف يترتب عليها عدم تجدد سباق تسلح نووي آخر، لا سيما أن كل دولة طرف في المعاهدة، لن يكون بإمكانها تطوير أنواع جديدة من هذه الأسلحة النووية دون اللجوء إلى إجراء تجارب نووية.

٣- إن هذه المعاهدة سوف تعوق قدرة الصين على تحديث ترسانتها النووية، وتضع عقبات أمام قيام روسيا بتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية التكتيكية.

٤- قيام المعاهدة بالسماح للولايات المتحدة، بالاعتماد بدرجة كبيرة على أجهزة استخباراتها - إذا ما رغبت في ذلك - لتحديد الانتهاكات التي قد تقوم بها الدول الأطراف في المعاهدة.

٥- إن هذه المعاهدة من شأنها إبطاء عملية انتشار الأسلحة النووية. فالدول الطامحة إلى حيازة أسلحة نووية وإن نجحت في انتهاك النظام الدولي لحظر الانتشار النووي، والحصول على برامج نووية غير معلنة، إلا أنها بدون إجراء التجارب النووية لن تستطيع تطوير برامج نووية تستطيع أن تشكل تهديدا خطيرا على الأمن القومي الأمريكي.

٦- إن كافة حلفاء الولايات المتحدة قد قاموا بالتوقيع على المعاهدة، ومعظمهم قد قاموا بالفعل بالتصديق عليها كما أيدوا بشدة قيام الولايات المتحدة بالتصديق هي الأخرى عليها.

٧- تخوف حلفاء الولايات المتحدة من التأثير السلبي لانسحاب الولايات المتحدة من هذه المعاهدة[١].

وبوجه عام، إن السياسة النووية التي انتهجتها إدارة كلينتون منذ توليها السلطة عام ١٩٩٣ ، لتدعيم النظام الدولي لحظر الانتشار، قد تعرضت لانتكاسة شديدة في أعقاب معارضة مجلس الشيوخ، التصديق على هذه المعاهدة ورفض التيار الجمهوري المحافظ اعتبار ضبط التسلح جزءا هاما من برنامج عمل الإدارة الأمريكية لحماية الأمن القومي الأمريكي في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة.

---

1 - **John Shalikashvili; Special Advisor to the President and Secretary of State For the CTBT, Address at the Carnegie International Non Proliferation Conference.** Washington DC., March 16, 2000, p. p. 3-5, Website, http://www.state.gov and **Holum: Clinton Administration will Work to Win CTBT Ratification.** op. cit., p. p. 6-7.

ثالثاً: تصورات الرئاسة عن معاهدة حظر إنتاج وتخزين المواد الإنشطارية التي تستخدم في صنع القنابل النووية وباقي الأشكال الأخرى من المتفجرات النووية

يعد الخطاب الذي ألقاه كلينتون أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٩٣/٩/٢٧ والذي حث فيه كافة الدول على إبرام معاهدة متعددة الأطراف، تحظر إنتاج اليورانيوم عالي الإثراء أو البلوتونيوم، المستخدم في صنع الأسلحة النووية، أو الذي يتم إنتاجه خارج نطاق الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أول مبادرة أمريكية تقدم طرحاً شاملاً لمشكلة إنتاج المواد القابلة للانشطار، من خلال معاهدة عالمية تستهدف كلا من الدول النووية ودول العتبة النووية، وذلك من خلال حظر قيام الدول النووية بتحويل المواد الإنشطارية من الاستخدامات المدنية، إلى الاستخدامات العسكرية ومطالبة دول العتبة النووية غير الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بإيقاف برامجها لإنتاج المواد الإنشطارية أو تجميدها وإخضاع منشآتها، التي تقوم إما بعملية إثراء اليورانيوم أو إعادة معالجة البلوتونيوم لنظام التحقق والرقابة المقترح إنشائه في إطار هذه المعاهدة، مقابل استثناء مخزوناتها السابقة غير الخاضعة لنظام الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية، على اعتبار أن هذه المعاهدة تعد خطوة هامة على صعيد حظر الانتشار ونزع التسلح النووي، لأنها من شأنها وقف عملية الانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية[1].

أما عن الأسباب التي جعلت كلينتون يعلن عن التزام بلاده بالتوقف عن إنتاج المواد الإنشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية، ويطالب بتوسيع نظام حظر انتشار الأسلحة النووية، من خلال معاهدة دولية لوقف إنتاج المواد الإنشطارية فهي على الوجه التالي:

١- توسيع حدود النظام الدولي لحظر الانتشار وحمايته من خطر صنع الأسلحة ذاتها- كما تفعل معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية- إلى المرحلة الأهم، وهي إنتاج المواد الإنشطارية، وتحديد سقف لكمية المواد الإنشطارية المسموح بإنتاجها

---

[1] - **Fact Sheet: US Commitment to Nuclear Non Proliferation.** op.cit., p. p. 2-3 and Guy Roberts, "Five Minutes Past Midnight: The Clear and Present Danger of Nuclear Weapons Grade Fissile Materials". **Proliferation Series**, INSS Occasional Paper 8, Jan 1995, p. p. 25-6 and **Fissile Material Production; Cutoff Treaty Negotiations.** March 27, 1997, p. 1, Website, http://www.state.gov and **Fissile Material Cutoff Treaty.** June 29, 1999, p. 1, Website, http://www.state.gov and
أفنركوهين، "نحو شرق أوسط جديد: إعادة النظر في المسألة النووية". **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٤٦-٤٨.

من أجل صنع الأسلحة النووية، أو من أجل تخزينها خارج نظام التحقق والرقابة التابع للوكالة الدولية.

ومن ناحية أخرى، إخضاع البرامج النووية لدول العتبة النووية، للنظام الدولي لحظر الانتشار النووي لأول مرة، خاصة أن هذه الدول ترفض التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، أو إخضاع منشآتها النووية لنظام التحقق والرقابة التابع للوكالة الدولية.

٢- تعزيز مصداقية النظام الدولي لحظر الانتشار وبما يتماشى مع المادة (٦) من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، التي تنص على التزام الدول الحائزة على الأسلحة النووية بالسعي إلى "وقف سباق التسلح النووي"، على اعتبار أنها خطوة هامة على صعيد إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

٣- وضع قيود كمية ملزمة من الناحية القانونية على معدلات نمو مخزون الدول من السلاح النووي، وبذلك تكون هذه المعاهدة مكملة لمعاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، التي تستهدف وضع قيود نوعية على مخزون الدول من هذا السلاح النووي[1].

٤- تدعيم النظام الدولي لحظر الانتشار، لا سيما أن هذه المعاهدة من شأنها جعل الدول الخمس النووية تتوقف عن إنتاج البلوتونيوم المفصول واليورانيوم عالي الإثراء، اللازم لإجراء التفجيرات النووية، من خلال التزام دولي قانوني يفرض قيودا على المواد الإنشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية أو أية أجهزة تفجيرية نووية أخرى[2].

---

1 - **Disarmament Conference Hears Further Calls For Bans on Land-Mines and Fissile Materials; Establishment of Negotiating Committee on Nuclear Disarmament.** 24/1/1997, p. 1, Website, http://www.fas.org/starwars/world/nsgoo34c.htm and **Fact Sheet: US Commitment to Nuclear Non Proliferation.** op. cit., p. p. 2-3 and **Thomas Graham; Extension of NPT; A Major Step Towards Nuclear Disarmament.** May 18, 1995, p. 2, Website, http://www.fas.org and **ACDA Fact Sheet on Fissile Material Production Cutoff.** 6/11/1996, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/ok46652799-46658204/range/archives/1996/pdq.9 and **US Commitment to NPT Article VI.** Fact Sheet Released by the Bureau of Non Proliferation, Washington DC, April 1, 2000, p. 2, Website, http://www.state.gov .

2 - **Statement By Mr. Thomas Graham; Acting Deputy Director US Arms Control and Disarmament Agency Before the American Bar Association and Center For National Security Law Conference on Non Proliferation of Weapons of Mass Destruction.** op. cit., p. 4 and Guy Roberts, "Five Minutes Past Midnight: The Clear and Present Danger of Nuclear Weapons Grade Fissile Materials". **op. cit.**, p. 25 and **Fissile Material Cutoff Treaty.**op. cit., p. 1.

٥- العمل على منع وقوع المواد الإنشطارية التي بحوزة الجمهوريات السوفيتية المستقلة في أيدي الجماعات الإرهابية أو الدول الساعية لحيازة برامج نووية.
٦- العمل على تقييد إنتاج المواد الإنشطارية في المناطق غير المستقرة في العالم أو التي تشهد انتشار الأسلحة النووية فيها.

وكان كلينتون قد تعهد في هذا الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بانتهاج سياسة شاملة- لمواجهة تنامي تكدس المواد الإنشطارية التي بحوزة الولايات المتحدة، نتيجة تفكيك أسلحتها النووية في إطار معاهدات خفض التسلح المبرمة بينها وبين روسيا-تقوم على المحاور التالية:
١- العمل على إزالة المخزون من اليورانيوم عالي الإثراء أو البلوتونيوم، اللازم في صنع الأسلحة النووية أو أية أجهزة تفجيرية أخرى، وضمان أن هذه المواد الإنشطارية تخضع لقواعد أمان تام.
٢- التقدم بمعاهدة متعددة الأطراف تحظر إنتاج اليورانيوم عالي الإثراء أو البلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة النووية الذي لا يخضع للنظام الدولي للضمانات النووية التابع للوكالة الدولية أو تحويل هذه المواد الإنشطارية من الاستخدامات المدنية إلى الاستخدامات العسكرية أو مساعدة الدول الأخرى على إنتاج هذه المواد الإنشطارية.
٣- وضع المواد الإنشطارية غير المستخدمة في أغراض الردع، تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
٤- العمل على الحد من تخزين البلوتونيوم المتولد عن البرامج النووية المدنية، والسعي صوب خفض الاستخدام المدني من اليورانيوم عالي الإثراء.
٥- الامتناع عن إعادة تصنيع البلوتونيوم لاستخدامه في توليد طاقة نووية، وذلك للتأكيد على أن الولايات المتحدة لا تشجع الاستخدام المدني للبلوتونيوم.
٦- التعهد بوضع المخزون الزائد من المواد الإنشطارية الذي بحوزة الولايات المتحدة تحت إشراف نظام التحقق والرقابة التابع للوكالة الدولية[1].
٧- اتخاذ قرار من جانب واحد يتضمن إزالة حوالي أثنى عشرة طن من المخزون النووي من المواد الإنشطارية، ووضع هذه المواد الإنشطارية طواعية تحت إشراف نظام الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية.

---

[1] - Guy Roberts, "Five Minutes Past Midnight: The Clear and Present Danger of Nuclear Weapons Grade Fissile Materials". **op. cit.**, p. 25 and **Fact Sheet on Non Proliferation and Export Control Policy.** op. cit., p. p. 1-2 and **Statement by Mr. Thomas Graham; Acting Deputy Director US Arms Control and Disarmament Agency Before the American Bar Association and Center For National Security Law Conference on Non Proliferation of Weapons of Mass Destruction.** op. cit., p. 8 and **Fissile Material Cut-off Treaty; Conference on Disarmament.** April 2000, p. p. 1-3, Website, http://www.fas.org/nuke/control/fmct/indx.html .

وقد أسفر هذا الخطاب الذي ألقاه كلينتون عن نتائج إيجابية على صعيد الجهود الدولية المبذولة لحظر الانتشار النووي، حيث قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتمرير الاقتراح الذي تقدم به كلينتون والذي تضمن إطار عمل لاتفاقية متعددة الأطراف تستهدف وقف إنتاج اليورانيوم عالي الإثراء والبلوتونيوم المفصول، المستخدم في صنع أسلحة نووية، أو الذي يتم إنتاجه خارج نظام الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية، ثم في شهر ديسمبر من ذات العام وافقت الجمعية العامة على القرار رقم (48/ 75 L) ، الذي نص على ضرورة قيام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالبدء في المفاوضات، للتوصل إلى معاهدة دولية متعددة الأطراف غير تمييزية، لحظر إنتاج المواد الإنشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية، أو الأجهزة الأخرى المستخدمة في إجراء التفجيرات النووية، بهدف حظر الانتشار النووي. كما طالب القرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتقديم المساعدة في مجال الترتيبات الخاصة بالتحقق والرقابة[١].

وشهد عام ١٩٩٤ قيام كل من الولايات المتحدة وروسيا بالتوقيع على اتفاقية ثنائية، لوقف إنتاج البلوتونيوم اللازم لصنع الأسلحة النووية وإغلاق المفاعلات التي تقوم بإنتاج البلوتونيوم بشكل دائم[٢].

كما قامت وزارة الطاقة الأمريكية بوضع أثنى عشرة طن متري من اليورانيوم عالي الإثراء والمواد الإنشطارية الأخرى، تحت إشراف نظام الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية[٣].

وفي مارس عام ١٩٩٥ وافق مؤتمر نزع التسلح على بدء التفاوض حول معاهدة دولية متعددة الأطراف، لحظر إنتاج المواد الإنشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية، كما صوت المؤتمر بالإجماع على إنشاء لجنة محركة وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم (48/75 L) لعام ١٩٩٣ ، هدفها بدء المفاوضات المتعلقة بهذه المعاهدة وتقديم تقارير عن النتائج التي يتم التوصل إليها إلى مؤتمر نزع التسلح.

---

1 - **ACDA Fact Sheet on Fissile Material Production Cutoff.** op. cit., p. 1 and **Fissile Material Production Cutoff Negotiations.** 11/4/1995, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/or27251968-27255657-range/archives/1995/pdq.9 and **Fissile Material Production; Cutoff Treaty Negotiations.** op. cit., p. 1 and **Fissile Material Production Cutoff Treaty Negotiations.** March 27, 1997, p. 1, Website, http://www.state.gov and **Fissile Material Cutoff Treaty.** op. cit., p. 1.

2 - **ACDA Fact Sheet on Fissile Material Production Cutoff.** op. cit., p. 1 and **Fissile Material Production Cutoff Negotiations.** op. cit., p. 1.

3 - **Thomas Graham; Extension of NPT; A Major Step Towards Nuclear Disarmament.** op. cit., p. p. 1-2 and **US Commitment to NPT Article VI.** op. cit., p. 2 and **US Commitment to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** op. cit., p. 8.

وفي مايو من ذات العام وافقت الدول الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، أثناء انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة على الوثيقة المتعلقة "بمبادئ وأهداف حظر الانتشار النووي ونزع التسلح"، التي تضمنت خطة عمل تطالب هذه الدول بالبدء الفوري والمبكر للمفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى معاهدة عالمية غير تمييزية لحظر إنتاج المواد الإنشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية، أو أية أجهزة تفجيرية نووية أخرى، وفقاً لمقررات مؤتمر نزع التسلح لعام ١٩٩٥، إلا أن خطة العمل هذه قد تجمدت لسببين رئيسين هما:

١- قيام الدول غير النووية ودول العتبة النووية، الأعضاء في مؤتمر نزع التسلح، بالمطالبة بربط المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى معاهدة لحظر إنتاج المواد الإنشطارية، بقيام الدول النووية بإحراز تقدم على صعيد بعض القضايا المتعلقة بنزع التسلح النووي، وهو الأمر الذي رفضته الولايات المتحدة ومعها بقية الدول النووية الأخرى.

٢- إصرار الدول غير النووية ودول العتبة النووية، على أن أي نظام دولي يتم إرساؤه لوقف إنتاج المواد الإنشطارية، يتعين أن لا يقتصر فقط على عملية وقف إنتاج هذه المواد الإنشطارية في المستقبل، حال دخول المعاهدة حيز النفاذ، بل يجب أن يتناول كذلك المخزون الحالي من المواد الإنشطارية الذي بحوزة هذه الدول النووية[١].

وكان كلينتون قد أعلن خلال انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ ، عن التزام بلاده بعدم إعادة استخدام المواد الإنشطارية الزائدة عن الحاجة مرة أخرى، في صنع الأسلحة النووية أو إنتاج مواد إنشطارية جديدة لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية[٢].

كما أكد مجدداً على تأييد إدارته لمعاهدة حظر إنتاج المواد الإنشطارية، لأنه سيكون من شأنها وضع سقفاً على حجم المواد الإنشطارية المتاحة عالمياً، للاستخدام

---

1 - **Fissile Material Production Cutoff Negotiations.** op. cit., p. 1 and **Fissile Material Cutoff Treaty.** op. cit., p. 1 and **Fissile Material Production Cutoff Treaty Negotiations.** op. cit., p. p. 1-2 9 and **Fissile Material Production; Cutoff Treaty Negotiations.** op. cit., p. 1 and **ACDA Fact Sheet on Fissile Material Production Cutoff.** op. cit., p. 1 and **Report to Congress: Update on Progress Towards Regional Non Proliferation in South Asia.** op.cit., p. p. 3-4 and Guy Roberts, "Five Minutes Past Midnight: The Clear and Present Danger of Nuclear Weapons Grade Fissile Materials". **op. cit.,** p. p. 25-6 and **ACDA's Scheinman on Plans For NPT PreCom Meetings.** op.cit., p.p. 4-5 and **US Commitment to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** op. cit., p. 7.

2 - **Fact Sheet: US Commitment to NPT Article VI: The Record From May 1995 to April 2000.** April 1, 2000, p. p. 2-3, Website, http://usinfo.state.gov.

في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة الأخرى المستخدمة في إجراء التفجيرات النووية وتدعيم النظام الدولي لحظـر الانتشـار النـووي. فضلاً عن إضافة تعهـدات دولية ملزمة تضمن فرض المزيد من القيود علـى المـواد الإنشـطارية، ذات الاسـتخدام المزدوج التي تدخل في صنع الأسلحة النووية.

أمـا Thomas Graham نائب مدير الوكالة الأمـريكية لضبط ونـزع التسلح فقد أكـد هو الآخر أمـام معهد Smithson ، أن نزع التسلح النـووي الكـامل يظـل الهدف النهائي الذي تسعى إلى تحقيقه إدارة كلينتون مشيراً إلى أن الإدارة الأمريكيـة سوف تضاعف جهودها للتوصل إلى معاهـدة لوقـف إنتـاج المـواد الإنشـطارية بحلـول عـام ١٩٩٦ ، مؤكداً "أن الولايـات المتحدة لم تعد تنتج مواداً إنشـطارية تستخدم في صنع الأسلحة النووية، وتعمل مـع روسيا لمساعدتها علـى الحصـول على مصادر الطاقة البديلة للثلاث مفاعلات نووية التي بحوزتها".

وأضاف Graham أن معاهـدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية من شأنها فرض العديد من الالتزامات على الدول الأطراف فيها، من أهمها ما يلي:

١- عدم إنتاج المواد الإنشطارية اللازمة لصنع أجهزة تفجيرية نووية.
٢- عدم مساعدة الدول الأخرى على القيام بأنشطة تحظرها المعاهدة.
٣- القبول بالتفتيش الذي تقوم به الوكالة الدولية على منشآت الدول الأطراف في هذه المعاهدة للتأكد من التزام هذه الدول ببنود المعاهدة[1].

وفي سبتمبر من ذات العام، أعلنت الولايات المتحـدة عن وضـع حوالـي مائتي طن من المواد الإنشطارية التي تعد فائض عن احتياجاتها الدفاعيـة الوطنيـة، تحت نظام الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية، وتعهدت الإدارة الأمريكية بعـدم استخدام هذه المواد الإنشطارية مرة أخرى لصنع الأسلحة النووية. كما تعهدت بزيادة كمية هذه المـواد الإنشطارية الزائدة عن احتياجاتها ووضعها تحت نظام الضمانـات النووية التابع للوكالة الدولية[2].

وفي أبريل عام ١٩٩٦ أعلنت إدارة كلينتون عن قيامها بوضع سبعة منشـآت نووية أخرى تحت إشراف نظام الضمانات النووية، التابع للوكالة الدولية اتساقاً مـع تعهداتها السابقة بوضع المزيد من المنشآت النووية تحت إشراف الوكالة الدولية.

---

[1] - **ACDA Fact Sheet on Fissile Material Production Cutoff.** op. cit., p. 1 and **Fissile Material Production; Cutoff Treaty Negotiations.** op. cit., p. 1 and **Thomas Graham; Extension of NPT; A Major Step Towards Nuclear Disarmament.** op. cit., p. p. 1-2.

[2] - **US Commitment to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** op. cit., p. p. 2-3.

وفي سبتمبر من ذات العام أكد كلينتون في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٩٦/٩/٢٤ على أهمية التوصل إلى معاهدة متعددة الأطراف، لحظر إنتاج المواد الإنشطارية (اليورانيوم عالي الإثراء والبلوتونيوم) اللازم لصنع الأسلحة النووية أو الذي يتم إنتاجه خارج نظام الضمانات النووية، التابع للوكالة الدولية مشيراً إلى أن الولايات المتحدة قد قامت بالفعل بالتوقف عن إنتاج المواد الإنشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية ومطالباً الدول النووية بالتوقف هي الأخرى عن إنتاج هذه المواد الإنشطارية[1].

أما Lawrence Schienman ممثل الولايات المتحدة لدى مؤتمر نزع التسلح، فقد أكد – في البيان الذي أدلى به أمام اللجنة التحضيرية الأولى السابقة على انعقاد مؤتمر المراجعة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ – أن الإدارة الأمريكية "ترى أن المجتمع الدولي يتعين عليه الآن التوصل إلى معاهدة عالمية لحظر إنتاج المواد الإنشطارية لتدعيم النظام الدولي لحظر الانتشار، خاصة أن هذه المعاهدة قد تم ذكرها في ديباجه معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية على اعتبار أنها خطوة ضرورية على طريق نزع التسلح النووي".

وأضاف Schienman أن الإدارة الأمريكية وإن كانت تواصل بذل مساعيها للتوصل إلى معاهدة متعددة الأطراف لحظر إنتاج المواد الإنشطارية، إلا أنها في الوقت ذاته تتقدم بمبادرات من جانب واحد، لتشجيع الدول النووية الأخرى على السماح للوكالة الدولية بالتفتيش على مخزونهم من هذه المواد النووية. ومن هذه المبادرات ما أعلنته وزيرة الطاقة الأمريكية O' Leary في خطابها أمام المؤتمر العام الذي عقدته الوكالة الدولية، من أن الإدارة الأمريكية قد استكملت وضع خطة شاملة للسماح بالتفتيش الدولي على مخزونها من المواد الانشطارية، وبمقتضى هذه الخطة فإن الولايات المتحدة سوف تقدم ستة وعشرين طن متري فائض من المواد الإنشطارية، ليتم وضعه تحت إشراف النظام الجديد للضمانات النووية التابع للوكالة الدولية، وهو الأمر الذي يتسق مع التعهدات التي سبق أن أعلنها كل من الرئيس كلينتون ويلتسين فيما يتعلق بموضوع الشفافية لخفض الأسلحة النووية[2].

وفي يناير عام ١٩٩٧ أعلن كلينتون أن الولايات المتحدة سوف تقوم بإعادة معالجة أربعة وثلاثين طن من البلوتونيوم، الزائد عن الحاجة لضمان عدم استخدامه مرة أخرى في صنع الأسلحة النووية، وأكد مجدداً أن الإدارة الأمريكية قد قامت

---

1 - **Fissile Material Production Cutoff Treaty Negotiations.** op. cit., p. 1 and **Fissile Material Production; Cutoff Treaty Negotiations.** op. cit., p. 1 and **ACDA Fact Sheet on Fissile Material Production Cutoff.** op. cit., p. 1.

2 - **ACDA's Scheinman on Plans For NPT PreCom Meetings.** op. cit., p. p. 4-5.

بإغلاق غالبيـــة المنشــآت التي تقوم إمـــا بإنتاج المواد الإنشطارية اللازمة لصنـــع الأسلحة النوويـــة أو تحويل هذه المواد الإنشطارية للأغراض المدنية[١].

وشهد العام ذاته توصل الولايات المتحدة إلى اتفاق مع روسيا، يتم بمقتضـــاه إغلاق أربعة وعشرين مفاعل نووي يقوم بإنتاج هذه المواد الإنشطارية داخـــل كـــلا البلدين.

وخلال انعقاد المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى معاهدة لحظر إنتاج المـــواد الإنشطارية داخل مؤتمر نزع التسلح، أكدت إدارة كلينتون على لسان مندوبها الدائـــم لدى مؤتمر نزع التسلح، Robert Grey رفضها الصريح للربط بين المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى معاهدة عالمية لوقف إنتاج المواد الإنشطارية، وقضايا أخرى، مثل نزع التسلح النووي والتزام الدول النووية بوضع برنامج زمني للتخلص نهائياً من الأسلحة النووية، وإخضاع المخزون الذي بحـــوزة الـــدول النوويـــة مـــن هـــذه المـــواد الإنشطارية، لنظام التحقق والرقابة المزمع إنشائه في نطاق هذه المعاهدة[٢].

كما أعلن John Holum مدير الوكالة الأمريكية لضبط ونـــزع التســلح فـــي المؤتمر الصحفي الذي عقـــده في ١٩٩٧/٥/١٤ عـــن رفـــض الإدارة الأمـــريكية للمطالب التي تطالب بها دول عدم الانحياز، وعلى رأسها مصر والتي تتعلق بربـــط التوصل إلى معاهدة لحظر إنتاج المواد الإنشطارية، بما تقوم به الدول النـــووية على صعيد نزع التسلح النـــووي، مشيراً إلى أن مؤتمر نزع التسلح - الذي يعـــد منتـــدى متعدد الأطراف - ليس هو الكيان المعني بمناقشة موضوع نزع التســـلح النـــووي، مؤكداً أن موضوع نزع التسلح النـــووي يتعين مناقشته في إطـــــار المفاوضـــات الثنائية التي تتـــم بين الولايات المتحـــدة وروسيا والتي تمخضـــت عنـــها معـــاهدتي (Start I) و(Start II)[٣].

وكان Robert Grey قد أكد أن كلينتون يضع على قمة أولوياته التوصل إلـــى معاهدة عالمية متعددة الأطـــراف، لوقف إنتاج المـــواد الإنشطارية اللازمـــة لصنـــع الأسلحة النـــووية أو أية أجهـــزة تفجيرية أخرى، على اعتبار أن هذه المعاهدة تعـــد الخطوة القادمة المتعددة الأطراف على صعيد التخلص النهائي من الأسلحة النوويـــة، لأنها سوف تساهم بشكل ملموس في نزع التسلح النووي وتشجيع الـــدول النوويـــة علـــى حشد الجهود اللازمـــة لإحراز تقدم جوهري في مجال نزع التسلح النـــووي، وضبط انتشار الأسلحة النووية، وتحقيق أهداف النظـــام الدولـــي لحظـــر الانتشـــار النـــووي ودعم الاستقرار والأمـــن الإقليمي في المناطق المضطربة في جنوب آســـيا

---

1 - **Fact Sheet: US Commitment to NPT Article VI: The Record From May 1995 to April 2000.** op. cit., p. p. 2-3 and **US Commitment to NPT Article VI.** op. cit., p. 2.

2 - **Fissile Material Cutoff Treaty.** op. cit., p. p. 2-3 and **Fissile Material Production Cutoff Treaty Negotiations.** op. cit., p. p. 1-2.

3 - **Holum May/5 News Conference in Geneva.** op. cit., p. p. 1-3.

ومنطقة الشـرق الأوسط، حيث تتزايد مخاطر تصاعد سبـاق التسلح، وذلـك مـن خلال إلزام الدول الخمس النووية، والدول الأخرى الأطراف في المعاهدة بوقف إنتاج المزيد من المواد الإنشطارية، غير الخاضعة لنظام الضمانات النووية التابع للوكالـة الدولية، وإخضاع منشآتها التي تقوم إما بإثراء اليورانيوم أو إعادة معالجة البلوتونيـوم لنظام التحقق والرقابة المزمع إنشائه في نطاق المعاهدة، الأمر الذي من شأنه فـرض قيد كمي على حجم المواد الإنشطارية المتاحة لصنع الأسلحة النووية، وبذلـك يتم استكمال القيد الذي تفرضه معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية على عملية تطوير الأسلحة النووية[1].

وفي أوائل عام ١٩٩٨ طالب كلينتون مجدداً من مؤتمر نزع التسلح، إحـراز تقدم علـى صعيد التوصل إلى معاهدة عالمية، لوقف إنتاج المواد الإنشطارية بوصفها خطوة هامة على صعيد نزع التسلح النووي وحظر الانتشار، مشيراً إلى أن الولايـات المتحدة قد توقفت بالفعل عن إنتاج كل من البلوتونيوم واليورانيوم عالي الإثراء، حيث قامت في هذا العام بإغلاق آخر مفاعـل نـووي كان ينتـج البلوتونيـوم، وأعلنـت عـن عـدم نيتهـا إنتـاج البلوتونيوم أو اليورانيوم عالي الإثراء في المستقبل[2].

وإذا كانت معاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية قد حظيت منذ البداية بتـأييد إدارة كلينتون، وهو الأمر الذي ترتب عليه قيام مؤتمر نزع التسلح باتخـاذ خطـوات ملموسة تمخض عنها الموافقة على بدء المفاوضات الرسمية المتعلقة بالتوصل إلى هذه المعاهدة، في مارس عـام ١٩٩٥، إلا أن هذه المفاوضات قد فشلت في إحـراز أي تقدم جوهري خلال الأعوام ١٩٩٥ و١٩٩٦ و١٩٩٧ ، نتيجة اعتراض كـل مـن الهنـد وباكستـان حتى النصف الأول من عـام ١٩٩٨ على بعـض الموضوعـات التي تناولتها هذه المفاوضات.

وإذا كان مؤتمـر نزع التسلح قد قـام بتشكيل لجنة محركـة أخرى فـي أغسطس عام ١٩٩٨ ، للتوصل إلى رؤية مشـتركة لبعـض الموضوعـات مثـار الاختلاف بين الدول النووية والدول غير النـووية ودول العتبة النـووية، إلا أنه حتى

---

1 - **Fissile Material Production; Cutoff Treaty Negotiations.** op. cit., p. p. 1-2 and **Fissile Material Production Cutoff Treaty Negotiations.** op. cit., p. p. 2-3 and **Report to Congress: Update on Progress Towards Regional Non Proliferation in South Asia.** op. cit., p. 3 and **Holum May/5 News Conference in Geneva.** op. cit., p. 1 and **John Holum; Director of ACDA, Statement Before the Conference on Disarmament.** May 15, 1997, p. p. 1-2, Website, http://www.acda.gov/speeches/holumgeneva.htm.

2 - **Fact Sheet: US Commitment to NPT Article VI: The Record From May 1995 to April 2000.** p. p. 2-3 and Guy Roberts, "Five Minutes Past Midnight: The Clear and Present Danger of Nuclear Weapons Grade Fissile Materials". **op. cit.,** p. 25 and **US Commitment to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** op. cit., p. 7.

فبراير عام ١٩٩٩ لم يتم التوصل إلى اتفاق عام حول هذه الموضوعات، بسبب رفض الدول النووية وعلى رأسها الولايات المتحدة ربط المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية بقضايا نزع التسلح النووي الأخرى، كما تطالب بذلك دول العتبة النووية وعلى رأسها الهند التي رأت أن هذه المعاهدة المقترحة، مثلها مثل معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية تعد معاهدة تمييزية، لأن من شأنها تصنيف العالم إلى فئتين، فئة مالكة للسلاح النووي، وفئة أخرى غير مالكة لهذا السلاح النووي، الأمر الذي يشجع على استمرار احتكار الدول النووية لهذا الرادع النووي، وإخفاق معاهدات حظر الانتشار النووي، لفشلها في وضع جدول زمني يستهدف التوصل إلى نزع التسلح.
أما الدول غير النووية وعلى رأسها مصر، فقد رأت أن هذه المعاهدة المقترحة تمييزية، لأنها تتناول فقط فرض حظر على الإنتاج المستقبلي من هذه المواد الإنشطارية، منذ دخول المعاهدة حيز النفاذ، دون التطرق إلى المخزون الفعلي من هذه المواد الإنشطارية الذي بحوزة الدول النووية[1].

وشهد عام ١٩٩٩ استمرار مساعي الإدارة الأمريكية للتوصل إلى معاهدة عالمية، من شأنها حظر قيام الدول الخمس النووية، والدول غير الأعضاء في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بإنتاج المزيد من اليورانيوم عالي الإثراء أو إعادة معالجة البلوتونيوم اللازم لصنع أية متفجرات نووية.

وطالب كلينتون مجدداً الدول النووية أثناء إلقائه لخطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٩٩/٩/٢١ ، بضرورة حشد الجهود الدولية وإحراز تقدم سريع للتوصل إلى معاهدة متعددة الأطراف لحظر إنتاج المواد الإنشطارية، والمساهمة في تدعيم النظام الدولي لحظر الانتشار.

وأشار كلينتون في خطابه إلى أن هذه المعاهدة سوف تحقق مزايا ملموسة على صعيد ضبط التسلح من خلال قيامها بالآتي:

١- تقييد كمية المواد الإنشطارية التي بحوزة العديد من الدول، والتي قد تستخدم في صنع أسلحة نووية وهي بذلك تعد مكملة لمعاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية.
٢- توسيع نطاق النظام الدولي للتحقق والرقابة، ليشمل المنشآت التي تقوم بعملية إنتاج المواد الإنشطارية، التي لا تخضع في الوقت الراهن لنظام الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية.
٣- تدعيم الاستقرار في المناطق المضطربة من العالم.
٤- إضفاء طابع قانوني ملزم على الموراتوريوم، الذي التزمت به كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا، الخاص بوقف إنتاج المزيد من المواد الإنشطارية.

---

[1] - **Fissile Material Production Cutoff Treaty.** op. cit., p. p. 1-2.

٥- التأكيد على التزام الدول النووية بالوفاء بتعهداتها المنصوص عليها في إطار معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

٦- إخضاع الدول الخمس النووية ودول العتبة النووية لنفس الحظر، الذي تفرضه معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية على الدول غير النووية، والذي يتعلق بالتوقف عن إنتاج المواد الإنشطارية اللازمة لصنع أسلحة نووية.

كما أكد كلينتون مرة أخرى أن التوصل إلى معاهدة عالمية متعددة الأطراف، لوقف إنتاج المواد الإنشطارية، يعد خطوة هامة على صعيد نزع التسلح النووي، لأنه سوف يؤسس إطار قانوني يستهدف تحقيق أهداف نزع التسلح وطمأنة الدول غير النووية، من عدم لجوء الدول النووية أو دول العتبة النووية إلى إنتاج هذه المواد الإنشطارية، مشيراً إلى إنه يمكن إحراز تقدم على صعيد خفض المخزون الذي بحوزة الدول من هذه الأسلحة النووية، إذا ما تم إخضاع عملية إنتاج هذه المواد الإنشطارية لإجراءات تحقق ملزمة قانوناً تتسم بما يلي:

- زيادة الثقة بأن الدول الأخرى لا تقوم بإنتاج المواد الإنشطارية لأغراض عسكرية.
- تأسيس إطار قانوني يستهدف اتخاذ المزيد من الخطوات على صعيد نزع التسلح النووي(١).

أما John Holum وكيل وزير الخارجية لشئون ضبط التسلح وشئون الأمن الدولي، فقد أكد في الخطاب الذي ألقاه أمام مؤتمر ضبط التسلح، أن التوصل إلى معاهدة عالمية لوقف إنتاج المواد الإنشطارية، يعد الخطوة العملية اللاحقة التي ينبغي اتخاذها في مجال الاتفاقيات المتعددة الأطراف، لضبط التسلح النووي على المستوى العالمي، مشيراً إلى أن الرئيس كلينتون "يعطي أولوية قصوى للتوصل إلى هذه المعاهدة خلال عام ١٩٩٩ ، لأن من شأنها تحفيز الدول النووية على نزع التسلح النووي، وإرساء دعائم نظام قانوني فعال يقوم على حظر إنتاج المزيد من المواد الإنشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية من خلال فرض سقف محدد على كمية المواد الإنشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية".

وأكد Holum مجدداً على معارضة الإدارة الأمريكية لتناول المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية، المخزون الحالي من المواد الإنشطارية الذي بحوزة الدول الخمس النووية، لوضع ضوابط على هذا المخزون، استناداً إلى أن الموقف الرسمي للولايات المتحدة هو التوصل إلى معاهدة متعددة الأطراف، تستهدف وضع ضوابط على عملية إنتاج مواد إنشطارية جديدة تم إنتاجها بعد سريان هذه المعاهدة دون المساس بالمخزون الحالي، الذي بحوزة الدول الخمس النووية، مؤكداً أن كلا من الولايات المتحدة وروسيا قد قامتا بإبرام معاهدة ثنائية تستهدف وضع المئات من أطنان المواد الإنشطارية الزائدة، عن احتياجاتهما

---

1 - **Fissile Material Cutoff Treaty.** June 29, 1999, p. p. 1-2, Website, http://www.stste.gov and **Fissile Material Production Cutoff Treaty.** op. cit.,p.1-2.

الدفاعية - والتي نتجت عن فترة سباق التسلح - تحت نظام التحقق والرقابة التابع للوكالة الدولية لضمان عدم استخدامها مرة أخرى في صنع أسلحة نووية.

وأكد كذلك أن هذه المعاهدة تختلف عن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، في أنها تفرض على كافة الدول التي سوف تنضم إليها سواء كانت دول نووية أو دول غير نووية، عدم إنتاج هذه المواد الإنشطارية في المستقبل، بخلاف المعاهدة النووية التي تقسم الدول إلى دول نووية تملك الرادع النووي، ودول غير نووية لا يحق لها السعي لامتلاك هذا السلاح النووي[1].

وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠، أعلنت إدارة كلينتون عن قيامها بوضع ستة وعشرين طن متري آخر، من المواد الإنشطارية الزائدة عن الحاجة تحت إشراف نظام الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية[2].

وأكد Lawrence Scheinman ممثل الولايات المتحدة لدى مؤتمر مراجعة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، تأييد إدارة كلينتون للتوصل إلى معاهدة عالمية، لوقف إنتاج المواد الإنشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية، وإخضاع المواد الإنشطارية، التي يتم إنتاجها حال دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ، تحت إشراف نظام الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية[3].

وبوجه عام، فإنه بالرغم من أن معاهدة حظر إنتاج المواد الإنشطارية قد حظيت بتأييد كلينتون، منذ تولية مقاليد السلطة عام ١٩٩٣، وحظيت بتأييد عالمي واسع النطاق، إلا أن المفاوضات الرسمية المتعلقة بالتوصل إلى هذه المعاهدة، لم تبدأ بعد داخل مؤتمر نزع التسلح لإصرار الدول غير النووية، على ربط هذه المعاهدة بقيام الدول النووية بإحراز تقدم على صعيد قضايا نزع التسلح النووي، وهو الأمر الذي رفضته بشدة الدول الخمس النووية وعلى رأسها الولايات المتحدة[4].

---

1 - **Holum Urges CD to Pursue Fissile Material Cut off Treaty.** USIS Washington File, 21/1/1999, p. p. 1-3, Website, usinfo.state.gov and **Fissile Material Cutoff Treaty.** op. cit.,p. p. 1-2 and **Worldnet Program: Holum on Non Proliferation and Arms Control.** op. cit., p. 14.

2 - **US Commitment to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** op. cit., p. 8.

3 - **Statement of Lawerence Scheinman USG Representative to the First Preparatory Committee Meeting For the 2000 NPT Review Conference.** op. cit., p. p. 4-5.

4 - **Fissile Material Production Cutoff Treaty Negotiations.** op. cit., p. p. 1-2.

رابعاً: تصورات الرئاسة عن الضمانات الأمنية للدول غير النووية الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

أثارت قضية الضمانات الأمنية اهتمام الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية، حيث أكدت هذه الدول أن تخليها عن حيازة السلاح النووي، وانضمامها إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، يجب أن يقابله تعهد من قبل الدول النووية بألا تستعمل الأسلحة النووية ضدها بأي حال من الأحوال.

كما رأت هذه الدول أن إنشاء نظام مناسب وفعال لضمان أمنها، يعد مطلباً مشروعاً لحماية أمنها القومي. وقد ظهر ذلك واضحاً منذ منتصف الستينيات، وخلال اجتماعات الجمعية العامة ولجنة الـ١٨ لنزع السلاح، التي جرت خلالها المفاوضات حول صياغة أحكام معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، حيث برزت نهج مختلفة لإقرار ضمانات الأمن المطلوبة منها ما يدعو إلى تعميم نظام فعال للأمن الجماعي، ومنها ما يتعلق بوضع صيغة موحدة لصك دولي، تشترك فيه كافة الأطراف يكون ملزماً من الناحية القانونية، ومنها ما يتعلق بوسائل الرقابة والتحقق، ومنها ما يتصل بإنشاء مناطق منزوعة السلاح.

ونظراً لتعذر الاتفاق بين الدول غير النووية والدول النووية، حول إضافة بند خاص بهذه الضمانات الأمنية، في صلب المعاهدة النووية، خاصة إن الدول الحائزة على أسلحة نووية قد أيدت ما يسمى "ضمانات الأمن الأحادية"، وهي عبارة عن إعلانات منفردة تدور حول تعهد هذه الدول بالامتناع عن استعمال الأسلحة النووية، ضد الدول غير الحائزة على أسلحة نووية إلا إذا بادرتها الأخيرة بالعدوان بالسلاح نفسه[1] ،في الوقت الذي اشترطت فيه الدول غير النووية في مقابل تعهدها بعدم حيازة الأسلحة النووية، قيام الدول الخمس النووية إما بتوقيع معاهدة دولية للضمانات الأمنية، تتعهد بمقتضاها هذه الدول بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية، أو توقيع التزام دولي يتضمن تقديم مساعدة فورية للدول غير النووية، في حالة تعرضها لعدوان نووي أو تهديدها باستخدام الأسلحة النووية ضدها. فقد اتفقت الدول النووية الثلاث في ذلك الوقت (بريطانيا - الولايات المتحدة - الاتحاد السوفيتي) ، على استصدار قرار من مجلس الأمن بمنح الدول غير النووية الموقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ضمانات أمنية

---

[1] - خليل اسماعيل الحديثي، "معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية: المسار والمستقبل في ضوء المؤتمر الاستعراضي الرابع". **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (١٧٥)، ١٩٩٣/٩،ص ٤٧و
Mohamed Ibrahim Shaker, **The Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons: A Study Based on the Five Principles of UN General Assembly Resolution 2028 (xx).** A Published Ph Thesis, Graduate Institute of International Studies, University of Geneva, 1976, p. p. 452-4, p. p. 458-60.

حال تعرضها لعدوان تستخدم فيه الأسلحة النووية وهو ما أطلق عليه الضمانات الأمنية الإيجابية، التي عرفت بالقرار رقم (٢٥٥) الصادر في ١٩٦٨/٦/١٩ ، مع إيداع هذه الدول النووية ثلاثة تصريحات فردية متطابقة في مضمونها مع القرار رقم (٢٥٥).

وقد تضمن هذا القرار النص على "أن من شأن قيام الدول النووية بالتهديد بالاعتداء على أية دولة غير نووية، طرف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، أو شن اعتداء نووي على تلك الدولة، إيجاد موقف يتحتم فيه على مجلس الأمن وبصفة خاصة أعضائه الدائمين من الدول الحائزة على الأسلحة النووية، أن تتخذ ما يلزم من الإجراءات الفورية وفقاً لالتزاماتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، لتقديم العون اللازم إلى الدولة التي وقعت ضحية العدوان أو التهديد به، ويؤكد من جديد وبصفة خاصة الحق الطبيعي بمقتضى المادة (٥١) ، من الميثاق بخصوص حق الدفاع الفردي والجماعي في حالة وقوع هجوم مسلح على عضو من أعضاء الأمم المتحدة".

وبذلك فقد تبنت الأمم المتحدة النهج الأول المتعلق بإنشاء نظام عام للأمن الجماعي، يقوم على فكرة التضامن مع الدول غير الحائزة على السلاح النووي، متى وقعت ضحية عدوان نووي، وهو ما أصبح معروفاً "بالضمان الإيجابي"، وذلك بالرغم من أن قرار مجلس الأمن رقم (٢٥٥) لم يحز يومها رضاء كافة الأطراف، لأنه كان بمثابة تكرار لالتزامات أعضاء مجلس الأمن الدائمين، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة فيما يختص بمواجهة العدوان بصفة عامة. كما وصف هذا القرار بأنه بمثابة زيادة احتكار وانفراد القوتين العظميين بإدارة شئون الأمن العالمي، ولا يوفر الضمان الحقيقي لعدم استخدام الأسلحة النووية، أو التهديد باستخدام هذه الأسلحة من جانب الدول الحائزة على الأسلحة النووية، لأن هذا القرار لا يفرض أي التزام على الدول الخمس النووية، انطلاقاً من إن هذه الدول هي دول دائمة العضوية في مجلس الأمن، تستطيع استخدام حق الفيتو على أي قرار يقوم مجلس الأمن باستصداره ضدها[1].

[1] – نادية محمود مصطفى، "السياسة المصرية والخيار النووي". **سياسة مصر الخارجية في عالم متغير:أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية**. أحمد يوسف أحمد (محرر)، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠، ص ص ٨٦٥-٨٦٨ وخليل اسماعيل الحديني، "معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية: المسار والمستقبل في ضوء المؤتمر الاستعراضى الرابع". مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٤-٤٥ وجمال كمال، "قرار مجلس الأمن بضمانات الدول غير النووية: اقترحته أمريكا عام ١٩٦٨ للتوقيع على المعاهدة وتقدمه الآن لتجديد المعاهدة لأجل غير مسمى".**جريدة الجمهورية**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٣٠ وأحمد عبد الحليم، "الإشكالية النووية والمستويات العامة للحد من التسلح". مرجع سبق ذكره و
Mohamed Ibrahim Shaker, **The Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons: A Study Based on the Five Principles of UN General Assembly=**

وقد حاولت الأمم المتحدة تعزيز هذا النهج المتعلق بإنشاء نظام عام للأمن الجماعي، من خلال الموافقة على العديد من التوصيات الصادرة عن الجمعية العامة سواء بصيغة الضمانات الإيجابية أو السلبية، التي طالبت بها معظم الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية، وأشهرها قرار الجمعية العامة رقم ٨٥/٤٠ المتخذ في دوره عام ١٩٨٥ ، الذي تضمن التوصية بعقد اتفاقية دولية لتعزيز أمن الدول غير النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد بها. كذلك القرار رقم ٨٦/٤١ المتخذ في دوره عام ١٩٨٦ ، الذي يوصي بالاتفاق على ترتيبات دولية فعالة لأعضاء الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية، بإعطائها ضمانات ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها[1].

أما عن الاعتماد على وسائل الرقابة والتحقق، سواء التي تتولاها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإخضاع المنشآت النووية، لنظام الضمانات أو التي تجرى عن طريق عقد اتفاقات ثنائية أو جماعية، تسمح بالتحقق المتبادل أو التفتيش بمختلف الوسائل، كأداة لضمان أمن الدول غير الحائزة على السلاح النووي، فقد رفضتها الدول غير النووية باعتبارها غير كافية، لضمان أمنها حيث إنه ليس لضمانات الوكالة أو وسائل التحقق أن تطبق على الدول النووية الأطراف في المعاهدة، إلا فيما يخص المنشآت النووية السلمية، مما تسمح به الدول في ذات الشأن. أما الدول الأطراف غير النووية فهي تقبل ضمانات الوكالة وتسمح بوسائل التحقق بإرادتها، إذا ما رغبت في ذلك، وعن طريق اتفاقات خاصة منظمة للحدود المسموح بها لمجموع منشآتها النووية أو بعضها.

لذلك، اعترضت الدول غير النووية خاصة مجموعة الـ٧٧ ، على اعتبار وسائل الرقابة والتحقق أداة لضمان أمنها، وذلك على ضوء عدم وفاء الدول النووية بالتزاماتها وفق المادة (١) من المعاهدة، والدليل على ذلك قيام عدد من الدول من

=**Resolution 2028 (xx).** op.cit., p. p. 454-8, p. p. 486-7, p. p. 498-520 and Guy Roberts, "Five Minutes Past Midnight: The Clear and Present Danger of Nuclear Weapons Grade Fissile Materials". **op. cit.,** p. 28 and **A Declaration by the President on Security Assurances For Non Nuclear Weapon States Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** April 5, 1995, p. 1, Website, http://www.acda.gov/factshee/wmd/nuclear/npt/nonnucwp.htm and **Statement by US Delegation Before the 2000 NPT Review Conference Main Committee I on Security Assurances; 14 April-19 May 2000.** May 5, 2000, p. 1, Website, http://www.basic.nuclear futures and **Clinton Issues Pledge to NPT Non Nuclear Weapon States.** 6/4/1995, p. 2, Website, http://www.usinfo.state.gov and **A Declaration by the President on Security Assurances For Non Nuclear Weapon States Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** op. cit., p. 1 and **Talbott Remarks on Non Proliferation Security in South Asia.** Jan 16, 1999, p. 1, Website, http://www.usinfo.state.gov.

بينها إسرائيل بتخطي عتبة القدرة على امتلاك السلاح النووي، ورفض الانضمام إلى المعاهدة النووية، والخضوع لنظام ضمانات الوكالة أو الخضوع لأي نوع من أنواع التحقق[1].

أما عن الاعتماد على إنشاء مناطق إقليمية محددة، خالية من السلاح النووي كأداة لضمان أمن الدول التي تقع في إقليم جغرافي معين، لمواجهة استخدام هذا السلاح أو التهديد به. فإذا كان ذلك تم تنفيذه في مناطق معينة على سبيل المثال معاهدة "انتاركتيكا" الموقعة في ديسمبر عام ١٩٥٩ ، التي تحظر إدخال أسلحة نووية إلى منطقة جغرافية محددة تقع في نصف الكرة الجنوبي، وبالتحديد المناطق الواقعة جنوبي خط العرض ٦٠ درجة جنوباً، بما في ذلك الجروف الجليدية المتاخمة لأمريكا اللاتينية وجنوب المحيط الهادي ومعاهدة "تلاتيكو" لحظر الأسلحة النووية في منطقة أمريكا اللاتينية الموقعة في فبراير عام ١٩٦٧ ومعاهدة "راوتونجا" الموقعة عام ١٩٨٥ والتي تنشئ منطقة واسعة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادي، فإن ذلك قد فشل تنفيذه في منطقة الشرق الأوسط، بسبب رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وامتناعها عن إخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة ولنظام التحقق والتفتيش بالرغم من قيام مصر في عام ١٩٧٤ بالدعوة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية[2].

وإذا كانت ضمانات الأمن السلبية(*) للدول غير النووية الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والتي قد تتعرض لعدوان يشن عليها باستخدام الأسلحة النووية قد وضعت على جدول أعمال مؤتمر نزع التسلح لمدة خمسة عشر عاماً، إلا أن الدول غير النووية قد أخفقت في إقناع الدول النووية، بضرورة جعل ضماناتها الأمنية السلبية ذات طبيعة قانونية ملزمة، وغير مشروطة، نظراً لأن الدول النووية وعلى رأسها الولايات المتحدة قد اكتفت بالضمانات الأمنية السلبية الفردية، التي قامت بإصدارها على مدار الأعوام السابقة للإعلان، عن عدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية الأطراف، في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والتي اشتملت على نوعين من الضمانات هما

---

1 - Mohamed Ibrahim Shaker, **The Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons: A Study Based on the Five Principles of UN General Assembly Resolution 2028 (xx).** op.cit., p. p. 191-4.

2 - Mohamed Ibrahim Shaker, **The Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons: A Study Based on the Five Principles of UN General Assembly Resolution 2028 (xx).** op.cit., p. p. 191-4, p. p. 754-72.

(*) يقصد بضمانات الأمن السلبية التزام الدول الخمس النووية بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وهي بذلك تختلف عن ضمانات الأمن الإيجابية التي يقصد بها قيام الدول النووية بالتعهد بتقديم العون إلى الدول غير النووية الأطراف في المعاهدة النووية حال تعرضها لعدوان يشن عليها باستخدام الأسلحة النووية.

الضمانات الأمنية السلبية الصادرة من جانب واحد، والتي يمكن سحبها في أي وقت والضمانات الأمنية السلبية المشروطة. كما أرادت هذه الدول النووية قصر الضمانات الأمنية السلبية على أطراف المعاهدة النووية أو البلاد الملتزمة باتفاقيات دولية أخرى ملزمة قانوناً[١].

وقد اتضح ذلك في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح التي عقدت عام ١٩٧٨ ، حيث قدمت الدول الخمس النووية إعلانات انفرادية لطمأنة الدول غير النووية. فالصين قد أعربت عن استعدادها للتعهد بعدم اللجوء إلى التهديد باستخدام الأسلحة النووية، أو استخدامها ضد الدول غير النووية، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وكررت أنها لن تكون البادئة في أي وقت وفي أية ظروف باستخدام الأسلحة النووية.

أما فرنسا، فقد أشارت إلى أنها مستعدة لإعطاء ضمانات أمنية، طبقاً لترتيبات يتم التفاوض عليها مع الدول التي تكون جزءاً من مناطق خالية من الأسلحة النووية.

أما الاتحاد السوفيتي السابق، فقد أعلن آنذاك أنه لن يستخدم الأسلحة النووية أبداً ضد الدول التي تتخلى عن إنتاج وحيازة مثل هذه الأسلحة، وقدم مشروع اتفاقية دولية لإضفاء طابع الرسمية على هذا الالتزام.

أما بريطانيا والولايات المتحدة، فقد أعلنتا انهما لن يستخدما الأسلحة النووية ضد أية دولة غير نووية، طرف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، أو أية معاهدة دولية أخرى، لضبط التسلح، تنص على حظر قيام الدول غير النووية بحيازة أجهزة تفجيرية نووية باستثناء قيام أية دولة غير نووية بشن هجوم على الولايات المتحدة أو الأراضي الأمريكية أو القوات المسلحة الأمريكية، أو شن هجوم على حلفاء الولايات المتحدة، أو قيام دولة غير نووية بالتحالف مع دولة نووية أخرى، أو الارتباط بدولة نووية والقيام بشن هجوم على الولايات المتحدة[٢].

---

١ – راندال غورسيبرج وآخرين، (ترجمة: سيد رمضان هدارة)، **منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية: مقدمة في وسائل منع الانتشار.** مرجع سبق ذكره، ص ١٤٦ و

Statement by US Delegation Before the 2000 NPT Review Conference Main Committee I on Security Assurances; 14 April-19 May 2000. op. cit., p. 1 and **A Declaration by the President on Security Assurances For Non Nuclear Weapon States Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** op. cit., p. 1 and **Five Nuclear Powers Offer Security Assurances For NPT States.** p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 17215363-17220173-range/archives/1995/pdq.9.p. 1 and Guy Roberts, "Five Minutes Past Midnight: The Clear and Present Danger of Nuclear Weapons Grade Fissile Materials". **op. cit.,** p. 28. and "The Nuclear Non Proliferation Treaty Review and Extension Conference: A Canadian Perspective". **op. cit.,** p. p. 1-3

2 - **Clinton Issues Pledge to NPT Non Nuclear Weapon States.** op. cit., p. 2 and Guy Roberts, "Five Minutes Past Midnight: The Clear and Present Danger of Nuclear Weapons Grade Fissile Materials". **op. cit.,** p. 28 and =

أما خلال انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثاني لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، الذي عقد في جنيف عام ١٩٨٠ ، فقد تضمنت الوثيقة الختامية للمؤتمر اتفاقاً على استمرار صلاحية قرار مجلس الأمن رقم (٢٥٥) لعام ١٩٦٨ ، الخاص بضمانات الأمن الإيجابية، وتم التأكيد على حق الدول في تحديد ظروف وتوقيت تقديم المعونة التي ينص عليها القرار رقم (٢٥٥) ، وضرورة اتخاذ إجراءات دولية فعالة لتأمين الدول غير النووية من خلال حظر انتشار الأسلحة النووية. كما استمرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كل دوراتها العادية تعتمد بتوافق الآراء وبدون تصويت قرارين بشأن ضمانات الأمن للدول غير النووية.

الأول: قدمته باكستان يدعو لعقد ترتيبات دولية فعالة لحماية الدول غير النووية، من أي هجوم قد يشن عليها باستخدام الأسلحة النووية من خلال اتفاقية دولية.

الثاني: قدمته بلغاريا يدعو لتعهد الدول النووية كخطوة أولى بعدم استخدام الأسلحة النووية، ضد الدول غير النووية ثم عقد اتفاقية دولية بهذا الشأن كخطوة ثانية.

لكن الرؤية الأمريكية لضمانات الأمن للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية، الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، قد قامت على ضرورة استبعاد عقد اتفاقية دولية مشتركة بشأن ضمانات الأمن، وطالبت بدلاً من ذلك بتقديم بيانات انفرادية مماثلة، لتلك التي قدمتها الدول الخمس النووية في الدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح وإدراجها في وثيقة واحدة.

وفي المؤتمر الاستعراضي الثالث للمعاهدة النووية الذي عقد عام ١٩٨٥ ، تضمن الإعلان الختامي نصاً يشير إلى أن أكثر الضمانات فعالية ضد الاستخدام الممكن للأسلحة النووية، هو القضاء التام على هذه الأسلحة وضرورة الاهتمام بضمان أمن الدول غير النووية، التي تخلت طواعية عن حيازة الأسلحة النووية، باعتبار أن انضمام الدول غير النووية إلى هذه المعاهدة يعد أفضل وسيلة لتعزيز أمنها المتبادل.

وقد حظيت قضية الضمانات الأمنية للدول غير النووية، الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بشقيها الإيجابي والسلبي، باهتمام كلينتون منذ توليه مقاليد السلطة عام ١٩٩٣ ، خصوصاً أن الرئيس الأمريكي قد اعتبر موضوع التمديد اللانهائي وغير المشروط للمعاهدة النووية، بمثابة حجر الزاوية لتحقيق الأمن العالمي وتدعيم النظام الدولي لحظر الانتشار النووي.

وفي محاولة من جانب كلينتون لإقناع الدول غير النووية بالموافقة على قرار التمديد اللانهائي، وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، فقد بادرت الإدارة الأمريكية - قبيل انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة النووية لعام

- جمال كمال، "قرار مجلس الأمن بضمانات الدول غير النووية: اقترحته أمريكا عام ١٩٦٨ للتوقيع على المعاهدة وتقدمه الآن لتجديد المعاهدة لأجل غير مسمى". مرجع سبق ذكره.

١٩٩٥- بدعوة الدول الأربع النووية الأخرى، إلى استصدار قرار من مجلس الأمن، يعالج قضية الضمانات الأمنية السلبية للدول غير النووية الأطراف في هذه المعاهدة، وذلك لطمأنة هذه الدول والتأكيد لها أن رفضها للخيار النووي لن يعرض أمنها في المستقبل للخطر[١].

وفي ١٩٩٥/٣/٢٤ تقدمت الدول الخمس النووية إلى مجلس الأمن بمشروع قرار، يتضمن أول تعهد من نوعه إلى الدول غير النووية الموقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بتقديم ضمانات أمنية إلى هذه الدول حال تعرضها لاعتداء نووي أو تهديد تشنه عليها دولة نووية، ويؤكد الالتزام بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد هذه الدول. وقد نص مشروع القرار هذا، على الاعتراف بحق الدول غير النووية في الحصول على ضمانات من مجلس الأمن بالتدخل فوراً، بموجب ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في حالة تعرضها لاعتداء نووي يشن عليها أو التهديد بشن هجوم نووي عليها[٢].

وكان James Rubin مندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، قد أكد أن مشروع القرار هذا من شأنه إلزام مجلس الأمن باتخاذ التدابير الملائمة، إذا ما تم استخدام الأسلحة النووية أو تم التهديد باستخدامها في مجال السياسة الدولية، وهو بذلك يستجيب لمطالب الدول غير النووية، التي طالما طالبت بالحصول على ضمانات أمنية إضافية، من الدول النووية في حالة تعرضها لاعتداء نووي، مشيراً إلى أن الدول الخمس النووية سوف تقوم بإصدار ما يسمى "بالضمانات الأمنية السلبية"، التي تحدد فيها الحالات التي تستدعي استخدامها أو عدم استخدامها للسلاح النووي[٣].

---

[1] - Guy Roberts, "Five Minutes Past Midnight: The Clear and Present Danger of Nuclear Weapons Grade Fissile Materials". **op. cit.**, p. p. 28-9 and

عادل محمد علي، **فعالية سياسات منع الانتشار النووي:منطقة الشرق الأوسط كحاله دراسية**. مرجع سبق ذكره، ص ٥٧ .

[2] - **Five Nuclear Powers Offer Security Assurances For NPT States**. op. cit., p. 1 and Guy Roberts, "Five Minutes Past Midnight: The Clear and Present Danger of Nuclear Weapons Grade Fissile Materials". **op. cit.**, p. p. 28-9 and

"مصر واسرائيل تتبادلان المقترحات لتسويه الخلاف حول البرنامج النووي الاسرائيلي". **جريدة الأهرام**، ، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٢٥ و"ضمانات عسكرية وانسانية للدول غير النووية في مشروع الدول الخمس لمجلس الأمن". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٢٦ وسناء السعيد، "معاهدة الحظر النووي ومشروع القرار المشبوه". **جريدة الوفد** ، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٩ و"مشروع قرار بمجلس لأمن لمساعدة الدول غير النووية ضد أي هجوم لنووي". **جريدة الأهرام المسائي**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٧ و"مصر تدعوا لتعديل مشروع ضمانات الخمسة الكبار". مرجع سبق ذكره و"الولايات المتحدة تقدم ضمانات أمنية للدول غير النووية". مرجع سبق ذكره.

[3]- **Five Nuclear Powers Offer Security Assurances For NPT States**. op. cit., p.1.

وفي ١٩٩٥/٤/٥ قـام كلينتون بإصدار إعـلان يتضمن الضمانات الأمنيـة الجديدة، التي وافقت إداراته على منحها للدول غير النووية، لتشجيعها على الموافقـة على قرار التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسـلحة النوويـة وذلك على الوجه التالي:

١- إعلان الرئيس الأمريكي عن عدم قيام الولايات المتحدة باستخدام الأسلحة النووية، ضد أية دولة غير نووية طرف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، إلا فـي ظل ظروف معينة، وهي حالة تعرض الولايات المتحدة لأية هجوم أو عدوان على أراضيها أو قواتها المسلحة أو حلفاءها -أو ضد دولة تربطها بالولايـات المتحـدة تحالفات عسكرية- تشنه عليها أية دولة غير نووية تربطها تحالفات بدولة نوويـة أخري.
ويطلق على هذه الضمانات، الضمانات الأمنية السلبية.

٢-تعهد الولايات المتحدة بتوفير مساعدات فورية - بمقتضى ميثاق الأمم المتحـدة - لأية دولة غير نووية طرف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النوويـــة، وتواجـه تهديدات باحتمال شن هجوم نووي ضدها أو تكون ضحية لهذا الهجوم النووي.
ويطلق على هذه الضمانات، الضمانات الأمنية الإيجابية.

وكان كلينتون قد أعلن أن هذه الضمانات الأمنية الإيجابية، تعيد التأكيد علـى التعهد الذي التزمت به الولايات المتحـدة في عـام ١٩٦٨ ، الخاص بتوضيح نوعية المساعـدات التي قـد يقـوم مجلس الأمـن باتخاذها في مثل هــذه الحـالات، لا سيما أن بعض الدول غير النووية الأطراف في معاهـدة حظـر انتشـار الأسـلحة النووية، كانت قد طالبت مراراً من الدول النـووية القيام بتقديم هذا التوضيح، لجعل هذه الضمانات الأمنية تتسم بقدر كبير من المصداقية.

كما أكد كلينتون أنه في حالة تعرض أية دولة غير نووية طرف في معـاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لاعتداء، يتم فيه استخدام الأسلحة النوويـــة ضدهـا أو تعرضها للتهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها، فإن الدول الخمس النووية الأعضاء في مجلس الأمن سيتعين عليها العمل بسرعة من خلال مجلس الأمن، وفقـاً لميثـاق الأمم المتحدة لاتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة مثل هذا الاعتداء، أو إزالة التهديد الذي يشكله هذا العدوان، مشيراً إلى أن أية دولة تقوم بشن عدوان على دولة أخرى غـير نووية طرف في هذه المعاهدة، مستخدمة في ذلك الأسلحة النووية يتعيـن عليـها أن تدرك أن هذا الإجراء سوف يتم مواجهته وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

وأضاف كلينتون أن الدول غير النووية الأطراف في معاهدة حظر انتشـار الأسلحة النووية، لديها حق مشروع في الحصول على ضمانات أمنية، تحدد بوضوح أن مجلس الأمن والدول الخمس النووية ستقوم بالتحرك على الفور وفقاً لميثاق الأمـم

المتحدة في حالة تعرض أية دولة غير نووية لاعتداء أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها.

أما عن الأساليب التي من المقرر أن تتاح لمجلس الأمن لمساعدة الدول غير النووية حال تعرضها لاعتداء، يتم فيه استخدام الأسلحة النووية ضدها، فهي قد تشمل اتخاذ التدابير الملائمة لإعادة السلم والأمن الدوليين، وتقديم المساعدات الفنية والطبية والعلمية والإنسانية إلى هذه الدولة غير النووية، التي تتعرض لهجوم نووي. كما أن مجلس الأمن قد يرفع توصيات باتخاذ إجراءات أخرى تتعلق بصرف تعويضات - بمقتضى القانون الدولي - للدولة التي تعرضت لاعتداء، ونجم عن ذلك تكبدها لخسائر في الأرواح والممتلكات. وأكد مجدداً الحق الأصيل للدول في الدفاع الشرعي عن النفس، حال تعرضها لاعتداء مسلح أو هجوم نووي وذلك بمقتضى الفقرة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، لحين قيام مجلس الأمن باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين[١].

كما قام وزير الخارجية الأمريكي Warren Christopher بالتأكيد أن الإعلان الرئاسي الذي أصدره الرئيس الأمريكي، عن الضمانات الأمنية للدول غير النووية الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، يعد أول إعلان متكامل يقدمه أي رئيس أمريكي للولايات المتحدة عن هذا الموضوع، مشيراً إلى أن هذا الإعلان إنما يؤكد التزام الإدارة الأمريكية بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وبالتمديد اللانهائي وغير المشروط لهذه المعاهدة. كما يؤكد أهمية الامتثال بنصوص المعاهدة النووية، والحاجة إلى اتخاذ سياسات من شأنها تلبية الاحتياجات المشروعة للدول غير النووية، في الحصول على ضمانات أمنية من الدول النووية حال تعرضها لهجوم من جانب دولة حائزة على السلاح النووي، وطمأنتها بأن رفضها للخيار النووي لا يعرض أمنها للخطر[٢].

---

1 - **A Declaration By the President on Security Assurances For Non Nuclear Weapon States Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** April 5, 1995, p. 1, Website, http://www.usinfo.state.gov and **Clinton Issues Pledge to NPT Non Nuclear Weapon States.** op. cit., p. p. 1-2 and **Statement By US Delegation Before the 2000 NPT Review Conference Main Committee I on Security Assurances; 14 April-19 May 2000.** op. cit., p. 1 and **US Commitment to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** op.cit., p. 14 and **A Declaration By the President on Security Assurances For Non Nuclear Weapon States Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** op. cit., p. p. 1-2.

2 - Judy Aita, **Security Council Gives Assurances in Case of Nuclear Attack.** 11/4/1995, p. 1, Website, http://www.usinfo.state.gov and **A Declaration By the President on Security Assurances For Non Nuclear Weapon States Parties to=**

وفي الوقت ذاته، أكد Thomas Graham نائب مدير الوكالة الأمريكية لضبط ونزع التسلح، أن الولايات المتحدة تنتهج سياسة ثابتة طوال الخمسة عشر عاماً المنقضية، فيما يتعلق بموضوع الضمانات الأمنية، حيث تلتزم الولايات المتحدة في إطار سياساتها المتعلقة بالضمانات الأمنية السلبية، بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد أي دولة غير نووية طرف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية(١).

وفي ١٩٩٥/٤/١١ قام مجلس الأمن باستصدار القرار رقم (٩٨٤) بالإجماع، الذي قدمت الدول الخمس النووية من خلاله "الضمانات الأمنية الإيجابية"، ثم أعقب هذا القرار قيام كل دولة نووية على حدة بإصدار بيانات فردية خاصة "بالضمانات الأمنية السلبية"، التي تضمنت تعهد كل من الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا، بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد أية دولة غير نووية، طرف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، باستثناء حالة تعرض أية دولة نووية لهجوم تشنه عليها دولة غير نووية طرف في هذه المعاهدة بالتعاون مع دولة نووية أخرى.

وقد حدد هذا القرار مجموعة التدابير التي سوف تقوم الدول الخمس النووية باتخاذها، باعتبارها دول راعية لهذا القرار، إذا ما تعرضت الدول غير النووية الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، لتهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها. كما حدد الطرق التي يمكن لمجلس الأمن أن يقدم من خلالها المساعدات لهذه الدول غير النووية، التي قد تتعرض لهجوم نووي، والتي تتضمن التدابير الملائمة لإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما، التي ينص عليها الفصل (٧) من الميثاق، حيث نص هذا القرار على أنه إذا ما تعرضت أية دولة غير نووية طرف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لتهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها، فإن الدول النووية ستقوم برفع هذا الأمر إلى مجلس الأمن لتقديم المساعدات اللازمة لهذه الدولة، والتي قد تشمل بذل الجهود لتسوية النزاع والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتقديم المساعدات الإنسانية والعلمية والفنية والطبية، والتعويضات للدولة التي تعرضت لهذا الاعتداء(٢).

=the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons. op. cit., p. p. 1-2 and Statement By US Delegation Before the 2000 NPT Review Conference Main Committee I on Security Assurances; 14 April-19 May 2000. op. cit., p. 1.

1 - Statement By Mr. Thomas Graham; Acting Deputy Director US Arms Control and Disarmament Agency Before the American Bar Association and Center For National Security Law Conference on Non Proliferation of Weapons of Mass Destruction. op.cit., p. 4.

2 - US Commitment to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons. op. cit., p. 14 and Judy Aita, Security Council Gives Assurances in=

وإذا كانت طبيعة وحجم هـذه الضمانات الأمنية السـلبية، قـد اعتـبرت أكثـر تحديداً عن الضمانات الأمنية التي قـام مجلس الأمـن باستصدارها بموجـب القرار رقـم (٢٥٥) لعام ١٩٦٨، إلا أن العديد من الدول غير النووية وعلى رأسـها مصر، قد طالبت بضرورة قيام الدول النووية بتقديم ضمانات أمنية ملزمة قانونيـا، وغير مشروطة ومحددة، في حالة تعرض الدول غير النووية لاعتداء نووي، قد يشـن عليها في مقابل القيام بنبذ الخيار النووي، حيث رأت هذه الـدول غـير النوويـة أن قراري مجلس الأمـن رقم (٢٥٥) لعـام ١٩٦٨ ، ورقم (٩٨٤) لعام ١٩٩٥ لا يزالا قاصرين عن توفير ضمانات الأمن المطلوبة لتأمين الدول غير النووية، مـن مخاطر هـذه الأسلحة، نظراً لأن الملتزم بهذين القرارين همـا الدول الخمس الحائزة علـى الأسلحة النووية وليست الدول الحائزة على الأسلحة النووية غير الموقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، أو حتى الدول غير النووية التي ليست طرفاً في هـذه المعاهدة. إضافة إلى أن هذين القرارين قد اغفلا عناصر أساسية وهي عناصر الـردع والحماية والفعالية. فعنصر الردع يرتكز على قيام مجلس الأمن باتخاذ التدابير الفورية اللازمة لمواجهة أي تهديد نووي استناداً إلى الفصل (٧) من ميثاق الأمم المتحدة. أما عنصر الحماية فيؤكد مسئولية المجلس الجماعية باتخاذ تدابـير مشـتركة لقمـع العدوان. وأخيراً، فإن عنصر الفعالية يقضي بعدم استخدام حق النقض وذلك للحيلولـة دون عرقلة اضطلاع مجلس الأمن بمسئولياته[1].

=**Case of Nuclear Attack.** op. cit., p. 1 and **Reaction to Nuclear Powers Assurances to NPT Parties.** op.cit., p. 1.

[1] - Guy Roberts, "Five Minutes Past Midnight: The Clear and Present Danger of Nuclear Weapons Grade Fissile Materials". **op. cit.**, p. p. 28-9 and "الضمانات السلبية غير كافية للتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النوويـة". **جريـدة الجمهوريـة**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٥ ونادية محمود مصطفى، "السياسة المصرية والخيار النووي". **مرجع سـبق ذكره**، ص ص ٨٦٧-٨٦٨ وزكريا حسين، "الترسانة النووية-الإسرائيلية : التهديد والمواجهة". **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٠.

خامساً: تصورات الرئاسة عن قضية ضبط التسلح وخاصة البرنامج الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية

تعتبر قضية البرنامج الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية، واحدة من أكثر القضايا الأمنية التي ثار بصددها جدل واسع بين الجمهوريين والإدارة الأمريكية. وتنبع أهمية هذه القضية من شيوع الاعتقاد لدى الجمهوريين داخل مجلس الشيوخ، بأن التهديد الصاروخي يعتبر الأكثر خطورة أمام الأمن القومي الأمريكي في المستقبل، والرغبة في الحفاظ على هامش التفوق التكنولوجي الأمريكي في المجال العسكري سواء في مواجهة الخصوم أو حتى في مواجهة الحلفاء والأصدقاء[1].

ويرتبط برنامج الدفاع الوطني المضاد للصواريخ الباليستية، ارتباطاً وثيقاً بمعاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، التي قام كل من الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون والرئيس السوفيتي ليونيد بريجنيف بتوقيعها في ١٩٧٢/٥/٢٦ ، والتي كان من شروطها ما يلي:

١- السماح لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بنشر نظام دفاعي صاروخي محدود جغرافياً، في موقع واحد فقط على أراضيهما لحماية إما العاصمة أو جزء من القوات المسلحة، وذلك للحد من التغطية الممكنة لأي من الدولتين لجزء معين من الأراضي القومية للدولة الأخرى. لذلك، فقد اختارت الولايات المتحدة نورث داكوتا لنشر صواريخها الباليستية المضادة بينما اختار الاتحاد السوفيتي العاصمة موسكو لنشر صواريخه الباليستية.

٢- السماح لكل دولة بنشر مائة صاروخ معترض قصير المدى (١٥٠ كيلومتر) فقط، في موقع واحد.

٣- حظر نشر أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، في القواعد البحرية والجوية والفضائية والقواعد الأرضية المتحركة[2].

وقد شكلت هذه المعاهدة الضمانة لتوازن الردع بين القوتين النوويتين خلال فترة الحرب الباردة، لأنها قامت على افتراض مفاده أن نشر منظومات الدفاع المضادة للصواريخ الباليستية، من شأنه إيجاد الحافز لدى الطرف الآخر لشن ضربة أولى في حالة حدوث أزمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، مما يترتب عليه زعزعة حالة التوازن النووي بين القوتين العظميين.

---

[1] - أحمد إبراهيم محمود، "تعقيدات البرنامج الأمريكي للدفاع ضد الصواريخ". **ملف الأهرام الإستراتيجي،** مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد (٦٧)، السنة (٦)، يوليو ٢٠٠٠، ص ٦٥.

[2] - Pat Towell, "Yeltsin Agrees to Reopen ABM Treaty". **Cong Q W Rpt**, Vol. 57, No. 26, June 26, 1999, p. 1567 and Pat Towell, "GOP Pentagon Cross Swords Over Anti-Missile Effort". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 20, May 17, 1997, p. 1148.

لذلك، فقد حظرت هذه المعاهدة قيام كلا الدولتين ببناء شبكات صاروخية مضادة للصواريخ الباليستية، الأمر الذي يعني أن أي من الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي السابق، لا يستطيع أن يكون البادئ بشن هجوم صاروخي على الآخر. كما قامت المعاهدة على مبدأ التدمير المشترك المؤكد، على اعتبار أنه إذا كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي غير محميتين من الهجمات الصاروخية، فإن ذلك سيخفض من احتمالية استخدامهما للأسلحة النووية ضد بعضهما البعض في المقام الأول[1].

وقد بدأ الاهتمام الأمريكي ببرنامج الدفاع المضاد للصواريخ الباليستية، منذ قيام رونالد ريجان بطرح مبادرته للدفاع الاستراتيجي عام ١٩٨٣ ، التي أطلق عليها آنذاك حرب الكواكب، حيث كانت تهدف إلى إقامة درع فضائي لحماية كافة الأراضي الأمريكية، وكذلك حلفاء الولايات المتحدة من مخاطر أي هجوم معادي، قد يشنه الاتحاد السوفيتي السابق باستخدام الصواريخ الباليستية طويلة المدى. ومنذ ذلك الحين، تم إنشاء منظمة للدفاع المضاد للصواريخ الباليستية، تصل ميزانيتها السنوية إلى حوالي ٣ مليار دولار تتجه في أغلبها نحو أنشطة البحث والتطوير والاختبار في مجالات الدفاع الصاروخي[2].

وإذا كان الاهتمام بهذه المبادرة قد تدنى كثيراً، عقب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق، إلا أن الاهتمام برز مجدداً عندما تولى جورج بوش الأب الحكم حيث قام بطرح برنامج يستهدف نشر نظام دفاعي وطني محدود، مضاد للصواريخ الباليستية وحاول التفاوض مع روسيا لإجراء تعديل على معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية للسماح لكلا الدولتين بنشر أكثر من ستة أنظمة دفاعية مضادة للصواريخ الباليستية في مواقع متفرقة، إلا أن روسيا رفضت هذا البرنامج آنذاك.

وعندما تولى كلينتون مقاليد السلطة عام ١٩٩٣ ، عارض نشر نظام دفاعي وطني مضاد للصواريخ الباليستية على المستوى المحدود. كما عارض إجراء تعديل على معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، للسماح للولايات المتحدة بنشر نظام دفاعي مضاد للصواريخ الباليستية يغطي كافة الأراضي الأمريكية، حيث أكد كلينتون أن هذه المعاهدة تعد حجر الزاوية للسياسة العسكرية الأمريكية تجاه روسيا، لأنها تضمن لروسيا أن رادعها النووي ضد الولايات المتحدة يظل فعالاً. كما أنها تعد أداة محورية لإقناع مجلس الدوما الروسي بالتصديق على معاهدة (Start II) ، التي من شأنها تخفيض عدد الرؤوس النووية -المحمولة على الصواريخ طويلة المدى

---

1 - Pat Towell, "Senate Bill Boosts ABM Effort; Draws Line on Nuclear Cuts". **Cong Q W Rpt,** Vol. 53, No. 30, July 29, 1995, p. 2287.

2 - Pat Towell, "Can US Build Missile Shield Without Shredding a Treaty". **Cong Q W Rpt,** Vol. 57, No. 47, Dec. 4, 1999, p. p. 2916-7 and Pat Towell, "House Coalition Repels Efforts to Cut Military Further". **Cong Q W Rpt,** Vol. 52, No. 20, May 21, 1994, p. p. 1320-1.

التي بحوزة كل من روسيا والولايات المتحـدة- من ٧،٠٠٠ رأس نووي لتصل إلى نصف هذا العدد.

كما قام كلينتون بانتهاج سياسة مختلفة قوامها إعطاء الأولوية لنشر برنـامج يستهدف "رفع درجة الاستعداد التكنولوجي"، لضمان بناء نظام يعتمد على التكنولوجيا في المقام الأول، دون الالتزام بنشر نظام دفاعي وطني على المستـوى المحـدود، بحيث يكون هذا النظـام على أهبة الاستعداد إذا ما اتخـذ قـراراً بنشـر هـذه الصواريخ الباليستية لمواجهة أي تهديد قد يواجه الولايات المتحدة.

وقد استهدف كلينتون من هذا البرنامج أن يتسق مع ما نصت عليه معـاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، وهو نشـر ما لا يزيـد عـن مائـة صاروخ معترض حتى لا يتم اللجوء إلى إجراء تعديل على هذه المعاهدة، وهو الأمـو الذي كانت ترفضه روسيا بإصرار. كما قام كلينتون بإعطاء الأولوية لنشـر برامـج دفاعية لصواريخ مسرح العمليات وتطوير برامج دفاعية مضادة للصواريخ الباليسـتية قصيرة المدى[1].

وبعد سيطرة الجمهوريين على الكونجرس بمجلسيه في نوفمبر عام ١٩٩٤ ، أصبحت قضية نشر البرنامج الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية، محـور الخلاف بين الإدارة الديمقراطية والجمهـوريين، الذين عكفوا على طـرح مشروعات قوانين تستهـدف نشـر هذا البرنامج الدفاعي الوطني، مع ما يتضمنـه ذلـك مـن ضرورة إدخال تعديلات على معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية.

ويعـد مشـروع قانون نشـر النظام الدفاعي الوطني المضاد للصواريـخ الباليستية في مواقع متفرقة بحلول عام ٢٠٠٠ ، من أولى مشروعات القوانين التـي وافقت عليها لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ خلال عام ١٩٩٥ ، والذي أعقبـه العديد من مشروعات القوانين الأخرى.

وقـد كانت السياسة المعلنة للإدارة الأمـريكية خلال فتـرة رئاسة كلينتـون الأولى، فيما يتعلق بقضية نشر هذا البرنامج الدفاعي الوطني، هو الاعتراض على أية مشروعات قوانين من شأنها إدخال تعديلات على معاهدة حظر الصواريخ المضـادة للصواريخ الباليستية، للسماح بنشر هذا البرنامج في أكثر من موقع، أو نشر منظومات

---

1 - Pat Towell, "GOP Pentagon Cross Swords Over Anti-Missile Effort". **op. cit.,** p. 1148 and Pat Towell, "House Coalition Repels Efforts to Cut Military Further". **op. cit.,** p. 1321 and Pat Towell & Donna Cassata, "Senate Backs Nuclear Tests; Anti Missile Program". **Cong Q W Rpt,** Vol. 53, No. 31, Aug. 5, 1995, p. 2381 and Pat Towell, "GOP Tries to Heatup Debate on Anti-Missile Programs". **Cong Q W Rpt,** Vol. 53, No. 13, April 1, 1995, p. 953 and Pat Towell, "Progress on Anti-Missile Program Dulls Bark and Bite of GOP Critics". **Cong Q W Rpt,** Vol. 56, No. 40, Oct. 10, 1998, p. p. 2755-6.

الدفاع المضادة لصواريخ مسرح العمليات، على اعتبار أن ذلك لا يتماشى مع سياسة إدارة كلينتون في مجال ضبط التسلح[1].

لذلك، عندما تقدم الجمهوريون بمشروع قانون ميزانية وزارة الدفاع للعام المالي ١٩٩٦ ، رفض كلينتون التوقيع على هذه الميزانية، لأنها تضمنت النص على نشر برنامج دفاعي وطني مضاد للصواريخ الباليستية بحلول عام ٢٠٠٣ ، لحماية الولايات الأمريكية الخمسين، الأمر الذي اعتبره كلينتون يمثل انتهاكاً لمعاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية.

وأكد كلينتون أنه من شأن توفير الحماية للولايات الأمريكية الخمسين، بما فيهم ولايتي هاواي وآلاسكا تقويض الجهود التي تبذلها الإدارة الأمريكية في مجال خفض التسلح مع روسيا، وإعطاء المبرر لمجلس الدوما الروسي لعدم التصديق على معاهدة (Start II) مشيراً إلى أن معاهدتي (Start I) التي تقوم روسيا بتنفيذها و(Start II) التي لم يصدق مجلس الدوما عليها بعد، تعد على درجة كبيرة من الأهمية، لأن كل معاهدة تقوم بإجراء تخفيض جوهري على عدد الرؤوس النووية المحمولة على الصواريخ، والقاذفات طويلة المدى التي بحوزة كل من الولايات المتحدة وروسيا، وبذلك يتم الحد من التهديد الذي قد يتعرض له الأمن القومي الأمريكي.

وأكد كلينتون مجدداً إنه لا يرى ضرورة لنشر هذا البرنامج الدفاعي الوطني، الباهظ التكاليف، ليتم حماية الولاية الأمريكية الخمسين من التهديد الذي قد تتعرض له بواسطة الصواريخ طويلة المدى، وهو التهديد المستبعد حدوثه في الوقت الراهن كما تؤكده ذلك تقارير الوكالة المركزية للاستخبارات[2].

كما أكد وزير الدفاع William Perry أمام لجنتي الدفاع التابعة لمجلسي الشيوخ والنواب، أنه يستحيل على أي عدو الوصول إلى الأراضي الأمريكية باستخدام الصواريخ الباليستية، قبل قيام وزارة الدفاع بنشر منظومات صواريخها الدفاعية، وذلك للرد على المزاعم التي أثارها النواب الجمهوريون، والتي كانت تزعم أن كوريا الشمالية تقوم بتطوير صاروخ يبلغ مداه ٢،٠٠٠ ميل أو أكثر يستطيع الوصول إلى ولاية هاواي الأمريكية[3].

وفي عام ١٩٩٦ أثناء خوض كلينتون انتخابات الرئاسة الأمريكية لفترة ثانية، أكد مجدداً أن نشر البرنامج الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية في الوقت الراهن يعد أمراً سابقاً لأوانه، خصوصاً على ضوء عدم امتلاك الأعداء المحتملين للولايات المتحدة لتكنولوجيا الصواريخ الباليستية طويلة الأمد، التي قد

---

1 - Pat Towell & Donna Cassata, "Senate Backs Nuclear Tests; Anti Missile Program". **op. cit.**, p. p. 2380-2.

2 - Pat Towell, "Leaders Pursue Compromise as Override Vote Fails". **Cong Q W Rpt,** Vol. 54, No. 1, Jan 6, 1996, p. p. 61-2.

3 - Pat Towell & Donna Cassata, "Senate Backs Nuclear Tests; Anti Missile Program". **op. cit.**, p. 2381.

تهـدد الأمـن القومي الأمريكي، مشيرا إلى أن من شـأن توفير الحمايـة لولايتـي آلاسكا وهاواي والثمانية والأربعين ولاية أخـرى، نشـر أنظمـة دفاعيـة مضـادة للصواريخ الباليستية في أكثر من موقع، الأمر الذي يشـكل خرقـا لمعـاهدة حظـر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية التي تعد على درجة كبيرة من الأهميـة، لأن من شأنها إعطاء روسيا الثقة لخفض حجم ترسانتها من هذه الصواريخ الباليستية[١].

ومن ناحية أخرى أعلن William Perry أن إدارة كلينتون تخطـط لتطويـر برنامج دفاعي مضاد للصواريـخ الباليستية، ليتم نشـره على الأراضي الأمريكيـة، لكنها تؤجل اتخاذ هذا القرار حتى عـام ١٩٩٩ ، حيث سيتم تقرير مـا إذا كان سيتم نشـر هـذا البرنامج الدفاعي من عدمه على ضوء تقارير المخابرات المركزيـة، لا سيما وأنه لا يوجد تهديد مفاجئ يواجه الولايات المتحدة، ويجعلها في حاجة إلى هـذا البرنامج الدفاعي. وأوضح Perry أن أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت إدارة كلينتون تعارض نشـر البرنامـج الدفاعي الوطني، الـذي تقـدم بـه الجمـهوريون، هـو انتهاكه لمعاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، التي تقوم بحظر نشـو برامج دفاعية مضادة للصواريخ الباليستية في أكثر من موقع، الأمر الذي قـد يدفـع روسيا إلى التوقف عن إجراء خفض على ترسانتها النووية[٢].

كما أعلن Richard Cooper رئيس المجلس القومي للمخابرات أمام لجنة الأمن القومي بمجلس النواب، أن كلا من روسيا والصين اللتين تمتلكان الصواريخ الباليستية طويلة المدى، ليس من المحتمل قيامهما بشن هجوم على الأراضي الأمريكية. أما عن الدول المعادية للمصالح الأمريكية التي تحاول الحصـول علـى هـذه الصواريـخ الباليستية طويلة المـدى مثل كوريا الشمالية، فليس من المحتمل قيامها بحيازة هـذه الصواريخ خلال الخمسة عشر عاما القادمة، لأن اتفاقية ضبـط انتشـار تكنولوجيـا الصواريخ الباليستية، قد قامت بفرض قيود دولية على عمليات نقـل مكونـات هـذه الصواريخ، أو التكنولوجيا المتعلقة بإنتـاج هذه النوعية من الصواريخ[٣].

وبعـد نجـاح كلينتون فـي الفـوز بفتـرة رئاسة ثانيـة تقدمـت الإدارة الأمـريكية إلى الكونجرس في ١٩٩٧/١/٢١، ببرنامج يسمى (٣+٣) يستهدف حماية الأراضي الأمريكية من أي هجوم قد يشن عليها باستخدام الصواريخ الباليستية.

---

1 - Pat Towell, "Dole, Gingrich Push Anti-Missile Plan". **Cong Q W Rpt,** Vol. 54, No. 12, March 23, 1996, p. 808 and Pat Towell, "Picking the Test Missile Defense: Cold War Treaty or New Weapons". **Cong Q W Rpt,** Vol. 56, No. 16, April 18, 1998, p. 999.

2 - Pat Towell, "Senate Clears Compromise Bill; Clinton Expected to Sign". **Cong Q W Rpt,** Vol. 54, No. 4, Jan 27, 1996, p. 225.

3 - Pat Towell, "GOP Democrats Cross Swords Over Anti-Missile Systems". **Cong Q W Rpt,** Vol. 54, No. 9, March 2, 1996, p. p. 562,4.

وقد قام هذا البرنامج على أساس إنه خلال الثلاث سنوات الأولى التي تبدأ من عام ١٩٩٧ حتى عام ١٩٩٩ ، ستقوم وزارة الدفاع بتطوير واختبار عناصر البرنامج الدفاعي المضاد للصواريخ الباليستية، وإجراء تقييم للتهديدات الصاروخية التي يحتمل أن تتعرض لها الأراضي الأمريكية. فإذا ما اظهر التقييم أن الأراضي الأمريكية معرضة لتهديد محتمل، يتم من خلاله استخدام الصواريخ الباليستية، فإنه سيتم نشر هذا البرنامج على مدار ثلاث سنوات أخرى بدءاً من عام ٢٠٠٠ حتى علم ٢٠٠٢ ، والانتهاء من عملية نشر الرؤوس الحربية على هذه الصواريخ ونشر نظام راداري وشبكة من الأقمار الصناعية، لتوفير مظلة استطلاعية ضد أي هجوم قد تستخدم فيه الصواريخ الباليستية، وذلك بحلول عام ٢٠٠٣. أما إذا اظهر التقييم أنه ليست هناك تهديدات صاروخية محتمل أن تتعرض لها الأراضي الأمريكية، فإن الولايات المتحدة سوف تكتفي بمواصلة تطوير هذا النظام، لكن على أن تحتفظ بقدرتها على نشر هذا البرنامج في غضون ثلاث سنوات، وذلك إلى أن تبرز مؤشرات على وجود تهديد من جانب أي من الدول المارقة بما يبرر وقتذاك نشر مثل هذا النظام.

وقد أكدت إدارة كلينتون أن هذا البرنامج لا يتعارض مع معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، لأنه يلتزم بنشر مائة صاروخ باليستي معترض في موقع واحد فقط كما نصت على ذلك هذه المعاهدة[1].

وفي ١٩٩٧/٣/٢١ نجح كلينتون أثناء اجتماعه مع Boris Yeltsin في هلسنكي في الحصول على موافقة نظيره الروسي، على إدخال تعديلات على معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، للتفرقة بين المنظومات الدفاعية المضادة للصواريخ الباليستية على المستوى الوطني والإقليمي، والمنظومات الأخرى المتعلقة بصواريخ مسرح العمليات، بحيث يتم إعفاء ست منظومات دفاعية مضادة لصواريخ مسرح العمليات الباليستية التي يتم نشرها لحماية القوات العسكرية الأمريكية في المعركة، والتي تسمى "برامج مسرح العمليات الدفاعية"، من خضوعها لهذه المعاهدة شريطة عدم اختبار هذه الأنظمة الدفاعية الست في مواجهة صواريخ تحمل رؤوس حربية تحلق أكثر من ٣،٥٠٠ كيلومتر أو أسرع من خمس كيلومترات في الثانية الواحدة، للسماح لكلا الدولتين بالدفاع عن أراضيهما ضد أي هجوم قد تشنه دولة من الدول المارقة في العالم الثالث، باستخدام عدد محدود

---

1 - Pat Towell, "GOP Faces Tough Sales Job". **Cong Q W Rpt,** Vol. 54, No. 21, May 25, 1996, p. 1471 and Pat Towell, "Anti-Missile Defense Supersonic Duel with Almost No Room For Mistakes". **Cong Q W Rpt,** Vol. 55, No. 20, May 17, 1997, p. 1146 and Pat Towell, "Progress on Anti-Missile Program Dulls Bark and Bite of GOP Critics". **op. cit.,** p. p. 2755-6 and

أحمد إبراهيم محمود، "تعقيدات البرنامج الأمريكي للدفاع ضد الصواريخ". مرجع سبق ذكره، ص ٦٥.

من الصواريخ الباليستية. كذلك مد العمل بهذه المعاهدة لتشمل ثلاث جمهوريات سوفيتية سابقة أخرى[1].

وأكد كلينتون أهمية معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية لحماية الأمن القومي الأمريكي، نظراً لأنها تفرض قيوداً على قدرة الولايات المتحدة على نشر منظومات دفاعية مضادة لصواريخ مسرح العمليات الباليستية على نطاق واسع، مما يؤدي إلى دفع الولايات المتحدة للدخول في مفاوضات أخرى مع روسيا، تتعلق بخفض التسلح النووي وإعطاء كلا من الحكومتين الأمريكية والروسية الثقة في القيام بإجراء تخفيض آخر على ترسانتهما من الصواريخ النووية طويلة المدى، في الوقت الذي يحتفظان فيه بالقدرة على ردع أي تهديد قد يتعرضون له.

وأضاف كلينتون إنه في حالة عدم الالتزام بالقيود التي تفرضها هذه المعاهدة على المنظومات الدفاعية المضادة لصواريخ مسرح العمليات الباليستية، فإن روسيا لن تقوم بتنفيذ التعهدات التي سبق وأن التزمت بها في نطاق معاهدة (Start II) المتعلقة بخفض التسلح النووي والتي لم يصدق عليها مجلس الدوما الروسي بعد[2].

لكن هذه التعديلات التي وافق الرئيسان الأمريكي والروسي على إدخالها على معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، لم تحظ بموافقة الجمهوريين المحافظين داخل مجلس الشيوخ، الذين مارسوا ضغوطاً مكثفة على كلينتون لنشر البرنامج الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية لحماية الأراضي الأمريكية من أي هجوم محتمل قد تشنه أية دولة من الدول المارقة.

وفي ضوء قيام وزارة الدفاع بطلب زيادة المبالغ المخصصة لنشر البرنامج الدفاعي المضاد للصواريخ الباليستية، لتصل إلى ٩٧٨ مليون دولار بدلاً من ٥٠٤ مليون دولار، خلال عام ١٩٩٨ لحل المشاكل المتعلقة بالأبحاث التي تمول في إطار هذا البرنامج، فقد أعلن كلينتون في ١٩٩٧/٥/١٥ أنه سوف يضاعف المبلغ المخصص لنشر هذا البرنامج الدفاعي على مدار ست سنوات قادمة ليصل إلى ٤,٦ مليار دولار بدلاً من ٢,٣ مليار دولار[3].

---

1 - Pat Towell, "Yeltsin Agrees to Reopen ABM Treaty". **op. cit.,** p. 1567.

2 - Pat Towell, "Clinton-Yeltsin Deals Set Stage For Show Downs at Home". **Cong Q W Rpt,** Vol. 55, No. 13, March 29, 1997, p. p. 749, 750 and Pat Towell, "Picking the Test Missile Defense: Cold War Treaty or New Weapons". **op. cit.,** p. 999 and Pat Towell, "Can US Build Missile Shield Without Shredding a Treaty". **op. cit.,** p. p. 2914,6 and Miles Pomper, "Partners and Adversaries". **Cong Q W Rpt,** Vol. 58, No. 4, Jan 22, 2000, p. 118.

3 - Pat Towell, "GOP Pentagon Cross Swords Over Anti-Missile Efforts". **op. cit.,** p. 1145 and Pat Towell, "Can US Build Missile Shield Without Shredding a Treaty". **op. cit.,** p. p. 2914,6.

وإذا كان كلينتون قد لجأ منذ توليه مقاليد السلطة عام ١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٧ ، إلى التعهد بالاستمرار في تطوير نظام دفاعي صاروخي، يمكن في يوم ما أن يتم نشره خصوصاً إن الإدارة الديمقراطية قد تشككت في جدوى الحاجة لنشر منظومات من الصواريخ الباليستية على المستوى الوطني، إلا أنه بحلول عام ١٩٩٨ حدث تغير مفاجئ على الرؤية الأمريكية، لمدى أهمية نشر هذه المنظومات الدفاعية على المستوى الوطني، حيث أعطت إدارة كلينتون أهمية متزايدة للأخطار المتنامية الناجمة عن اتساع نطاق الانتشار الصاروخي لدى الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة دولاً مارقة مثل كوريا الشمالية وإيران والعراق، باعتبار هذا التهديد الأكثر خطورة على الأمن القومي الأمريكي في المستقبل القريب، الأمر الذي جعل كلينتون يدعم وبشكل رسمي من حيث المبدأ نشر هذا النظام الدفاعي الصاروخي، لكن بشروط نتيجة حدثين هامين.

أولهما، إصدار لجنة من الخبراء مكونة من أعضاء من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، ويترأسها وزير الدفاع الأسبق Donald Rumsfeld تقريراً في يوليو عام ١٩٩٨ يفيد أن الولايات المتحدة ربما لا يتوافر لها الإنذار الكافي قبل أن تجابه تهديداً صاروخياً عابراً للقارات من جانب الدول التي بدأت في تطوير صواريخ باليستية طويلة المدى والتي تعتبرها الولايات المتحدة خصوم محتملين لها. كما يحذر من أن كوريا الشمالية وإيران قد تنجحان في حيازة صواريخ باليستية قادرة على الوصول إلى الأراضي الأمريكية في غضون خمسة أعوام، خصوصاً بعد قيام كوريا الشمالية بإجراء اختبار على صاروخ باليستي متوسط المدى (تايبودونج ١) فوق المحيط الباسيفيكي خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٨ ، والذي يمكن لنسخة معدله منه الوصول إلى آلاسكا وهاواي.

ثانيهما، الضغط المتزايد الذي مارسه الحزب الجمهوري بزعامة السناتور Curt Weldon على إدارة كلينتون، لاتخاذ خطوات محددة لنشر نظام دفاعي صاروخي وطني، لا سيما وأن لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ قد وافقت في ١٩٩٨/٤/٢١ ، على مشروع القانون الذي تقدم به السناتور Thad Cochran الذي يطالب الإدارة الأمريكية بنشر البرنامج الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية، إذا ما أتيح ذلك تكنولوجياً في أقرب فرصة ممكنة[1].

---

1 - Miles Pomper, "The International Fallout of an Anti-Missile System". **Cong Q W Rpt,** Vol. 58, No. 33, Aug. 12, 2000, p. 1973 and Pat Towell, "Anti-Missile Defense Bill Clears". **Cong Q W Rpt,** Vol. 57, No. 21, May 22, 1999, p. 1223 and Pat Towell, "House Panel Backs Deployment of an Anti-Missile System; But Sets No Specifics". **Cong Q W Rpt,** Vol. 57, No. 9, Feb. 27, 1999, p. 502 and
أحمد إبراهيم محمود، "تعقيدات البرنامج الأمريكي للدفاع ضد الصواريخ". مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٥-٦٦

وإذا كان كلينتون قد هـدد باستخدام حق الفيتو للاعتراض على مشروع القانون هذا انطلاقا من ثلاثة اعتبارات رئيسية هي:

١- التخوف من قيام روسيا بالانسحاب من معاهدة (Start I) - التي وفقا لها قامت روسيا بإجراء تخفيضات كبيرة على ترسانتها النووية - وعدم تشجيع مجلس الدوما على التصديق على معاهدة (Start II).

٢- التخوف من قيام روسيا بتفسير عبارة "إذا ما أتيح ذلك تكنولوجيا في أقرب فرصة ممكنة" بأن الولايات المتحدة لديها نية في التنصل من التزاماتها، بمقتضى معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، بقيامها باستئناف العمل في البرنامج الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية، الأمر الذي سوف يستحيل معه الحصول على موافقة روسيا على إجراء تعديلات على هذه المعاهدة.

٣- إن قرار نشر البرنامج الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية على المستوى المحدود لم يأخذ في الاعتبار تكاليف نشر مثل هذه المنظومات الدفاعية، وتأثيرها المحتمل على جهود الإدارة الأمريكية في مجال ضبط التسلح، ومستوى تطور التكنولوجيا المتاحة وطبيعة التهديد الصاروخي الذي قد تشنه أية دولة مارقة على الأراضي الأمريكية[١].

إلا إنه على ضوء تنامي ضغوط التيار الجمهوري المحافظ، وقيام مجلس النواب بالموافقة على مشروع قانون السناتور Cochran ، الذي يؤكد أن السياسة المعلنة للولايات المتحدة هي نشر نظام دفاعي صاروخي على المستوى الوطني، إذا ما أتيح ذلك تكنولوجيا في أقرب فرصة ممكنة، فقد رضخ كلينتون لمطالب الجمهوريين، حيث تراجع عن معارضة مشروع القانون هذا وذلك بعد قيام كل من مجلسي الشيوخ والنواب بإدخال تعديلات عليه، بحيث تتضمن النص على أن نشر هذه المنظومات الدفاعية لا يتعارض مع قيام الإدارة الأمريكية بالتفاوض مع روسيا لخفض التسلح بينهما.

ونظرا لتخوف كلينتون من مغبة التداعيات الدولية لمشروع القانون هذا الذي اصبح في حكم القانون، بعد قيامه بالتوقيع عليه، فقد أصر كلينتون بعد ذلك على إضافة نص لهذا القانون يؤكد أن أي قرار يتعلق بنشر هذا النظام الدفاعي الوطني،

---

[1] - Pat Towell, "Effort to Build Anti-Missile System Gets a Strong; If Symbolic Lift". **Cong Q W Rpt,** Vol. 57, No. 12, March 20, 1999, **p.** p. 715-6 and Pat Towell, "House Panel Backs Deployment of an Anti-Missile System; But Sets No Specifics". **op. cit.,** p. 502 and Pat Towell, "Anti-Missile Defense Bill Clears". **op. cit.,** p. 1223 and

أحمد إبراهيم محمود، "تعقيدات البرنامج الأمريكي للدفاع ضد الصواريخ". مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٥-٦٦ .

يجب أن يأخذ في الحسبان التكلفة التي سوف تترتب على نشر هذا النظام، وتأثير ذلك على علاقات الولايات المتحدة بالدول الأجنبية[1].

ومن هنا قامت استراتيجية إدارة كلينتون على وضع إطار لقرارهـــا، حــول المضي قدماً في نشر البرنامج الدفاعي الوطني، على المستوى المحدود ليشتمل علــى معايير ليست موجودة في القانون الذي اقره الكونجرس، والذي يجعل نشـــر النظــام الدفاعي الوطني سياسة رسمية للولايات المتحدة حيث أعلنــت الإدارة الأمريكيــة أن قرارها بشأن نشر هذا النظام الدفاعي الوطني سيبنى على عدة تساؤلات، وهي هــل يوجد تهديد؟ هل نظـــام الدفاع الصاروخي متاح من الناحية الفنية؟ هل التكلفة مقبولة؟ ما البيئة الاستراتيجية العامـــة، بما في ذلك تأثير نشر هذا النظام الدفـــاعي الوطنــي على معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية وأهداف الحد من التسلح؟.

كما أعلنت الإدارة الأمـــريكية أن استراتيجيتها لتطوير نظـــام دفاعي وطني على المستوى المحدود، وإن كانت ستستمر في الالتزام بمحـــددات معـــاهدة حظــر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، إلا أنها ستتطلب إجراء تغييرات على هـــذه المعاهدة لجعل نشر هذا النظام ممكناً في إطارها، حيث تشتمل هذه التغيـــيرات علــى إقامة موقع في وسط آلاسكا لنشر مائة صـــاروخ ذي قواعـــد أرضيـــة، لاعـــتراض الصواريـــخ القادمة أثناء مرحلة الهبوط وصد الهجمات، التي قد تشنها أية دولة علــى الأراضي الأمريكية، باستخدام الصواريخ الباليستية طويلة المدى التـــي قـــد تصيــب الأراضي الأمريكية أو القوات الأمريكية، المتمركزة فـــي الخـــارج بطريـــق الخطــأ والسماح باستخدام رادارات الإنذار المبكر في نظام الدفاع الصاروخي[2].

وفي أواخر عام ١٩٩٨ أعلن كبار المسئولين في إدارة كلينتون مـــن أمثـــال وزير الدفاع الأمريكي William Cohen ، أن الدول المارقة تقوم بتطوير صواريخـــها الباليستية الامر الذي يشكل تهديداً للأراضي الأمريكية، لذلك فقد طالبوا من الكونجرس الموافقة على التعديلات التي سبق وأن وافق الرئيـــس الأمريكـــي والروســي علــى إجرائها، على معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليســـتية خـــلال عـــام ١٩٩٧، لتمكين الولايات المتحدة من نشر برنامج دفاعي وطني مضـــاد للصواريـــخ الباليستية على المستوى المحدود[3].

وشهد عام ١٩٩٩ إعلان William Cohen عن خطة متكاملة لإعـــادة هيكلـــة برنامج الدفـــاع الوطني الصاروخي، وبرامـــج الدفـــاع الصاروخي فـــي مســـرح العمليات، انطلاقاً من أن التهديد الصاروخي الباليستي بعيد المدى يعتبر تهديداً حقيقيـاً ومتزايداً أمام الولايات المتحدة. وقد أعلن Cohen وقتذاك للمرة الأولى عن التزام إدارة

---

1 - Miles Pomper, "The International Fallout of an Anti-Missile System". **op. cit.,** p. 1973 and Pat Towell, "Anti-Missile Defense Bill Clears". **op. cit.,** p. 1223.

2 - Miles Pomper, "The International Fallout of an Anti-Missile System". **op. cit.,** p. 1973.

3 - Pat Towell, "House Panel Backs Deployment of an Anti-Missile System; But Sets No Specifics". **op. cit.,** p. 502.

كلينتون بتوفير الأموال اللازمة لنشر نظام الدفاع الصاروخي عملياً. وقد عبر Cohen عن هذه السياسة بصورة عملية في مشروع الميزانية الخمسية لوزارة الدفاع الأمريكية (٢٠٠٠-٢٠٠٥)، والتي تم تقديمها إلى الكونجرس في أول فبراير عام ١٩٩٩ حيث تضمنت مبلغ ٦,٦ مليار دولار لنشر هذا النظام عملياً قبل عام ٢٠٠٥.

كما أعلن أيضاً عن أن الإدارة الأمريكية تقوم ببلورة طبيعة ونطاق التعديلات المطلوبة على معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، التي تعتبر ضرورية من أجل السماح بتطوير البرنامج الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية، على المستوى المحدود ومحذراً من أنه في حالة مواجهة التعديلات التي قامت الإدارة الأمريكية بالتوصل إليها مع الجانب الروسي، لإدخالها على هذه المعاهدة نفس مصير معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، فإن ذلك سيكون له تداعيات خطيرة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي تحظر عملية نقل الأسلحة النووية إلى الدول التي لا تمتلك هذه الأسلحة النووية بالفعل[1].

كما اقترح زعيم الأغلبية بمجلس الشيوخ السناتور الجمهوري Trent Lott، في الاجتماع الذي عقد بين كلينتون وزعماء الكونجرس في البيت الأبيض في ١٩٩٩/٢/٢٣ تشكيل مجموعة عمل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، تتولى الاجتماع مع أعضاء مجلس الدوما الروسي لمناقشة المبررات الأمريكية من وراء نشر البرنامج الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية، وتأثيرات ذلك المحتملة على معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، لا سيما أن من شأن نشر هذا البرنامج الدفاعي الوطني التأثير على العلاقات الأمريكية-الروسية[2].

وفي ١٩٩٩/٦/٢٨ أعلن John Holum أحد كبار المسئولين المعنيين بشئون ضبط التسلح، في إدارة كلينتون أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، أن الإدارة الأمريكية لن تسمح لمعاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية أن تعوق خطتها الرامية إلى نشر البرنامج الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية، على المستوى المحدود لا سيما أن هذه المعاهدة تضع قيوداً على نشر هذه المنظومات الدفاعية في أكثر من موقع.

وأشار Holum أن معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية وإن استهدفت فرض قيود على عدد المنظومات الدفاعية المضادة للصواريخ الباليستية التي بحوزة كلا البلدين على افتراض أن أي من الدولتين لن تبدأ في شن حرب على الأخرى، خوفاً من رد فعل الطرف المعتدى عليه، إلا أنه أكد أن هذا الافتراض لم يعد له أساس من الصحة، خصوصاً أن الدول المارقة قد بدأت

---

1 - Chuck Mc Cutcheon, "Treaty Vote a "Wake-up Call". **Cong Q W Rpt,** Vol. 57, No. 40, Oct. 16, 1999, p. p. 2435-6 .

2 - Pat Towell, "House Panel Backs Deployment of an Anti-Missile System; But Sets No Specifics". **op. cit.,** p. 502.

في تطوير صواريخ باليستية طويلة المدى، مسلحة بـرؤوس نووية أو كيماوية أو بيولوجية، الأمر الذي يجعل نشر البرنامج الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية جزءاً متمم لاستراتيجية الولايات المتحدة المتعلقة بحظر الانتشار النووي. كما أكد Holum أن خطة إدارة كلينتون تتضمن تأجيل قرار نشر هذا البرنامج الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية، لحين حلول شهر يونيو عام ٢٠٠٠[1].

وأضاف Holum أن الإدارة الأمريكية ما زالت تعتقد أن معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، تعد حجر الزاوية للاستقرار الاستراتيجي، نظراً لوجود ارتباط واضح بين الدفاع والهجوم مؤكداً أن الضمانات التي تقدمها الولايات المتحدة لحلفائها بعدم القيام ببناء ترسانة كبيرة من الصواريخ الباليستية على المستوى الوطني، هو قيامها بإجراء تخفيض على حجم قواتها الاستراتيجية الهجومية، وهو ما يجعل هذه المعاهدة تظل على درجة كبيرة من الأهمية[2].

وبوجه عام، فإن إدارة كلينتون وإن ظلت لفترة طويلة تعارض نشر البرنامج الدفاعي الوطني على المستوى المحدود، تخوفاً من قيام روسيا برفض الالتزام بخفض ترسانتها النووية، إلا أنه منذ عام ١٩٩٩ تزايد تأييد كبار المسئولين في الإدارة الأمريكية، لنشر منظومات دفاعية من الصواريخ الباليستية على المستوى المحدود لحماية الأمن القومي الأمريكي حتى ولو كان ذلك على حساب مفاوضات ضبط التسلح التي تتم بين روسيا والولايات المتحدة[3].

وفي عام ٢٠٠٠ ، وعلى وجه الخصوص بعد انتخاب الرئيس الروسي Vladimir Putin رئيساً لروسيا، حاول كلينتون إقناع الرئيس الروسي بإدخال تعديلات على معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، للسماح لكلا البلدين بنشر هذا النظام الصاروخي على نطاق محدود، لكن Putin عارض إدخال أية تعديلات على هذه المعاهدة على اعتبار أن المكونات الرئيسية لأي نظام دفاعي صاروخي، يشن على نطاق محدود، يمكن أن يتم تحديثها بسهولة لنظام دفاعي صاروخي يشن على نطاق شامل. كما قلل Putin من شأن المخاطر الناجمة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل وطالب بضرورة الاعتماد على الدبلوماسية والردع للتصدي لمخاطر انتشار

---

1 - Pat Towell, "US Won't Let ABM Treaty Stop Missile Defense Program; Nominee For State Post Says". **Cong Q W Rpt,** Vol. 57, No. 27, July 3, 1999, p. 1631 Pat Towell, "Effort to Build Anti-Missile System Gets a Strong; If Symbolic Lift". **op. cit.,** p. p. 716-7 and Miles Pomper, "Partners and Adversaries". **op. cit.,** p. 118.

2 - Pat Towell, "US Won't Let ABM Treaty Stop Missile Defense Program; Nominee For State Post Says". **op. cit.,** p. 17.

3 - Pat Towell, "Effort to Build Anti-Missile System Gets a Strong; If Symbolic Lift". **op. cit.,** p. p. 715-7.

الأسلحة النووية بديلاً عن النظام الدفاعي الصاروخي ومحاولة إدخال تعديلات على معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية.

أما وزير الدفاع الروسي Igor Sergeyev فقد اقترح آنذاك تشكيل مظلة سياسية، تشتمل على اتفاقيات والتزامات متبادلة يتم تنفيذها بصرامة. كما تشتمل على قائمة تقديرات مشتركة للتهديدات التي قد تتعرض لها الدول الأطراف، في هذه المظلة وهي الولايات المتحدة وروسيا والدول الأخرى للتصدي لمخاطر انتشار تكنولوجيا الصواريخ الباليستية.

وفي محاولة من جانب Putin لتوضيح التكلفة الدبلوماسية التي سوف تتكبدها الولايات المتحدة، نتيجة استمرارها في المطالبة بإدخال تعديلات على معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، لنشر النظام الدفاعي الوطني على المستوى المحدود، فقد قام البرلمان الروسي بالتصديق على معاهدة (Start II) ومعاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، والالتزام بهاتين المعاهدتين شريطة التزام الولايات المتحدة بشرطين هما:

أولاً: التزام الولايات المتحدة بمعاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية.

ثانياً: قيام الكونجرس بالتصديق على التعديلات الملحقة بهذه المعاهدة التي قام كلينتون بالتفاوض بشأنها مع الرئيس يلتسن خلال عام ١٩٩٧ ، والتي تفرق بين النظام الدفاعي الصاروخي الوطني وتلك النظم الدفاعية الصاروخية التي تستهدف حماية القوات العسكرية في المعركة، والتي تمد نطاق العمل بهذه المعاهدة لتشمل ثلاث جمهوريات سوفيتية سابقة[1].

ونتيجة لإخفاق إدارة كلينتون في الحصول على موافقة الرئيس الروسي على إدخال تعديلات على معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، فقد أعلن كلينتون في الخطاب الذي ألقاه أمام جامعة جورج تاون في ٢٠٠٠/٩/١ ، أنه نتيجة للصعوبات الفنية والمعارضة الدبلوماسية من جانب عدد من الدول النووية الرئيسية وعلى وجه الخصوص روسيا والصين، فإن إداراته سوف تترك للإدارة الأمريكية الجديدة قرار نشر هذا النظام الدفاعي الصاروخي على المستوى الوطني من عدمه.

وبوجه عام، فقد تصور كلينتون أن هذا النظام الدفاعي الصاروخي وإن كان يستهدف ردع أية تهديدات محتملة من جانب الدول المارقة مثل كوريا الشمالية، "فإن هذا النظام الدفاعي الوطني إذا ما تم نشره على المستوى المحدود، ينبغي أن يكون جزءاً من استراتيجية كبرى للحفاظ على السلام وتدعيمه وبناء عالم آمن".

---

[1] - Miles Pomper, "Clinton Defers Decision on Missile Defense". **Cong Q W Rpt,** Vol. 58, No. 34, Sept. 2, 2000, p. 2037 and Miles Pomper, "Putin's Victory in Russia Revives Push For Action on Nuclear Arms Control". **Cong Q W Rpt,** Vol. 58, No. 14, April 1, 2000, p. 786 and Miles Pomper, "Partners and Adversaries". **op. cit.,** p. 118.

المبحث السادس

تصورات الرئاسة عن التفجيرات النووية التي قامت بها كل من الهند وباكستان

أدت هذه التفجيرات النووية التي قامت الهند بإجرائها يومي ١١ و١٩٩٨/٥/١٣، ثم تلتها في ذلك باكستان يومي ٢٨ و١٩٩٨/٥/٣٠ ، إلى قيام إدارة كلينتون بإدخال تغييرات على ملامح الاستراتيجية الأمريكية في منطقة جنوب آسيا، لا سيما أن هذه التفجيرات قد شكلت تحدياً للجهود الدولية التي بذلها كلينتون منذ توليه مقاليد السلطة عام ١٩٩٣ ، لإرساء دعائم النظام الدولي لحظر الانتشار النووي. كما أنها مثلت ضربة قاصمة للأمن والاستقرار في منطقة جنوب آسيا، لأنها تعد الأولى من نوعها منذ قيام الصين بإجراء آخر تفجير نووي لها في منطقة Lop Nor في ١٩٩٦/٧/٢٩ ، وقيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بفتح معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية للتوقيع عليها في ١٩٩٦/٩/٢٤. فضلاً عن إنه ترتب عليها تغيير وضع كل من الهند وباكستان من دول عتبة نووية إلى دول نووية معلنة[1].

وإذا كانت إدارة كلينتون قد لجأت في بادئ الأمر إلى الاعتماد على آلية العقوبات الاقتصادية والعسكرية، كأداة يمكن من خلالها ردع كل من الهند وباكستان عن إجراء المزيد من التفجيرات النووية، حيث كانت هذه هي المرة الأولى التي يقوم فيها الكونجرس بتطبيق نصوص قانون ضبط صادرات السلاح المعروف باسم Glenn Amendment، إلا أنها قد عادت لتتراجع بعد أقل من ستة أشهر، من قيامها بفرض هذه العقوبات وقامت برفع غالبية العقوبات الاقتصادية المفروضة على كلا البلدين، بمقتضى هذا القانون نتيجة تنامي الضغوط التي مارسها الأعضاء الجمهوريون والديمقراطيون على الرئيس الأمريكي لرفع هذه العقوبات، على اعتبار أنها أداة غير ناجحة لاحتواء مخاطر الانتشار النووي، نظراً لأنها لن تؤدي إلى إحداث آثار سلبية جسيمة على الاقتصاد الهندي أوالباكستاني، أو على عملية التنمية الاقتصادية داخل كلا الدولتين، لا سيما أن الدول الأخرى لم تفرض عقوبات اقتصادية أو عسكرية على الهند أو باكستان، الأمر الذي يشكك من الأثر الذي قد تحدثه هذه العقوبات على اقتصاد الدولتين.

ففي أعقاب قيام الهند بإجراء التفجيرات النووية، أعلن كلينتون أن الهند مازالت تعد دولة غير نووية، وقام في ١٩٩٨/٥/١٣ بفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية عليها بمقتضى البند رقم (١٠٢) من قانون ضبط صادرات السلاح حيث شملت هذه العقوبات ما يلي:

---

[1] - **Comprehensive Test Ban Treaty Approved; But Nuclear Testing Continues.** op.cit., p. 1.

١- إلغاء كافة أنواع المساعدات الاقتصادية المقدمة للهند، من خلال قانون المساعدات الخارجية الأمريكية لعام ١٩٦١ ، باستثناء المساعدات الإنسانية المتعلقة بالغذاء أو السلع الزراعية الأخرى.

٢- إلغاء مبيعات الأسلحة والخدمات المتعلقة بها، والمساعدات المالية المقدمة للهند بمقتضى قانون ضبط صادرات السلاح وحظر صادرات مواد الدفاع وبعض أنواع التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج، التي قد تدخل في إنتاج الأسلحة النووية أو الصواريخ الباليستية، من خلال تشديد الضوابط المفروضة على عملية بيع هذه المواد والاستمرار في حظر تصدير المواد النووية.

٣- إلغاء ضمانات الائتمان وخطوط الائتمان المقدمة للهند، أو أية مساعدات مالية تقدمها أية وزارة أو وكالة تابعة للحكومة الأمريكية.

٤- معارضة الولايات المتحدة لقيام أية مؤسسة مالية دولية، بتقديم قروض إلى الهند أو تقديم مساعدات فنية لها.

٥- حظر قيام البنوك الأمريكية بتقديم أي قرض أو خطوط ائتمان لحكومة الهند، باستثناء تلك القروض وخطوط الائتمان المتعلقة بأغراض شراء السلع الغذائية أو السلع الزراعية الأخرى.

٦- حظر قيام وزارة التجارة بتصدير سلع معينة وتكنولوجيا متعلقة بهذه السلع للهند.

٧- حظر قيام بنك التصدير والاستيراد الأمريكي بالموافقة على أي ضمانات ائتمان أو خطوط ائتمان تتعلق بتصدير سلع أمريكية إلى الهند.

٨- وضع أربعين شركة هندية كبرى وقرابة مائتين من فروع هذه الشركات التي تعمل داخل الولايات المتحدة في قائمة الشركات المحظور التعامل معها[1].

وأكد كلينتون أن التفجيرات النووية التي قامت الهند بإجرائها، إنما تبين بوضوح مدى الحاجة إلى التحرك صوب التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء

---

1 - **Reducing the Nuclear Threat.** The White House Office of the Press Secretary, May 16, 1998, p. 1, Website, http://www.state.gov/www/regions/sa/980516-wh-threat.html and Karl Inderfurth, **Testimony Before Senate Foreign Relations Committee; SubCommittee on Near Eastern and South Asian Affairs.** Washington DC., May 13, 1998, p. p. 1-2, Website, http://www.state.gov and **Statement by Karl Inderfurth; Assistant Secretary of State For South Asian Affairs Before Senate Foreign Relations Committee; SubCommittee on Near Eastern and South Asian Affairs.** May 13, 1998, p. p. 2-3, Website, http://www.usinfo.state.gov and **Testimony of Ambassador David L. Aaron; UnderSecretary of Commerce For International Trade Before House Committee on International Relations; SubCommittee on Asia and the Pacific, Hearing on India-Pakistan Nuclear Proliferation.** June 18, 1998, p. p. 1-3, Website, http://www.usinfo.state.gov and **Fact Sheet: India and Pakistan Sanctions.** Bureau of Economic and Agricultural Affairs, June 18, 1998, p. 2, Website, http://www.usinfo.state.gov.

التجارب النووية، بهدف حظر كافة أشكال التجارب النووية التي تقوم الدول النووية بإجرائها، وتقييد عملية تطوير الأسلحة النووية، والمساهمة في حظر الانتشار النووي وفي الرقابة على الأنشطة النووية السرية التي تقوم بها بعض الدول من خلال إنشاء نظام للتحقق والرقابة.

كما أشار كلينتون إلى أن هذه التفجيرات النووية لن تساهم بأي صورة في بناء قرن جديد، يرسي دعائم النظام الدولي لحظر الانتشار النووي، لأنها لا تهدد فقط استقرار المنطقة، بل تعد إجهاضاً للجهود الدولية التي تبذلها الولايات المتحدة والدول النووية الأخرى لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل، خصوصاً أن الإدارة الأمريكية قد أحرزت على مدار الستة سنوات المنقضية جهوداً غير مسبوقة في مجال ضبط انتشار الأسلحة النووية، وخفض الترسانة النووية الأمريكية والروسية، التي كانت تشكل خطراً غير مسبوق خلال فترة الحرب الباردة، من خلال التوصل إلى معاهدة (Start I) ، التي نتجت عن إزالة ما يزيد على ٤،٧٠٠ رأس نووي من الترسانة السوفيتية، و٤،٢٠٠ رأس نووي من الترسانة الأمريكية، وتفكيك ١،٠٠٠ من القاذفات السوفيتية، والصواريخ طويلة المدى، و١،٠٧٧ من القاذفات والصواريخ الأمريكية طويلة المدى.

كما قامت الولايات المتحدة بالتصديق على معاهدة (Start II) ، التي تهدف إلى إزالة القاذفات والصواريخ التي تحمل أكثر من ١٤،٠٠٠ رأس نووي أمريكي وروسي، وهو ما يستهدف تخفيض الترسانة النووية الأمريكية والروسية بحوالي الثلثين مقارنة بفترة الحرب الباردة ويمهد الطريق أمام الولايات المتحدة لإجراء المزيد من التخفيضات الجذرية بمقتضى معاهدة (Start II) ، التي وافق عليها كل من الرئيس الأمريكي ويلتسين أثناء انعقاد مؤتمر القمة بينهما في هلسنكي في مارس عام ١٩٩٧.

وطالب كلينتون من الهند الإعلان عن عدم نيتها إجراء المزيد من التجارب النووية في المستقبل، والتعهد بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية بدون أية شروط[1].

وقام وزير الدفاع الأمريكي William Cohen بالتأكيد أمام اللجنة الفرعية للاعتمادات التابعة للجنة الدفاع بمجلس الشيوخ في ١٩٩٨/٥/١٣ ، على أن

---

[1] - **Reducing the Nuclear Threat.** op. cit., p. 1 and **Statement by Karl Inderfurth; Assistant Secretary of State For South Asian Affairs Before Senate Foreign Relations Committee; SubCommittee on Near Eastern and South Asian Affairs.** op. cit., p. 2 and **Strobe Talbott; Deputy Secretary of State on the Record Briefing on India and Pakistan.** Washington DC., May 28, 1998, p. 2, Website, http://www.usinfo.state.gov.

التفجيرات النووية التي قامت بإجرائها الهند إنما "تجعل العالم أكثر خطورة لأن الدول الأخرى سوف تحذو حذوها"[١].

وفي الوقت ذاته أكد Karl Inderfurth مساعد وزيرة الخارجية لشئون جنوب آسيا، أثناء إدلائه بشهادته أمام اللجنة الفرعية لشئون جنوب آسيا والشرق الأدنى التابعة للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في ١٩٩٨/٥/١٣ ، أن هذه التفجيرات النووية قد ألقت بظلالها على العلاقات الأمريكية-الهندية، وعلى الاستراتيجية التي تنتهجها الولايات المتحدة في منطقة جنوب آسيا، ولا سبيل لعودة هذه العلاقات إلى طبيعتها إلا بقيام الهند بالتعهد بعدم إجراء المزيد من التجارب النووية، والانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، في الحال وبدون أية شروط، مشيراً إلى رفض الولايات المتحدة والمجتمع الدولي للمبررات التي ساقتها الهند لتبرير قيامها بإجراء هذه التفجيرات النووية وهي:

١- استمرار الخلاف الحدودي بين الهند والصين دون التوصل إلى حل يرضي كلا البلدين.
٢- توطد العلاقات بين الصين وباكستان.
٣- استمرار النزاع بين الهند وباكستان حول إقليم كشمير.

كما أشار Inderfurth إلى أن قرار الهند بإجراء التجارب النووية، لا يهدد فقط استقرار المنطقة بل يعد خرقاً صارخاً للنظام الدولي لحظر الانتشار، ومن شأنه تقويض الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في الوقت الراهن، لاحتواء انتشار المزيد من الأسلحة النووية والتوصل إلى نزع التسلح النووي، مؤكداً أن هذه التجارب النووية تشكل سابقة خطيرة للنظام الدولي لحظر الانتشار، لا سيما أن الهند لم تنضم إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية واستطاعت حتى الآن إجراء ثلاثة تفجيرات نووية على مدار الأربع والعشرين عاماً الماضية.

وأضاف Inderfurth أن هذه التفجيرات النووية، إنما تلقي الضوء على المخاطر المرتبطة بانتشار الأسلحة النووية، والمخاوف من مغبة انتشار المزيد من هذه الأسلحة في القارة الآسيوية، وفي مناطق أخرى من العالم، مشيراً إلى أنه بينما ترتب على هذه التفجيرات النووية التي قامت بإجرائها الهند، مواجهة النظام الدولي لحظر الانتشار للعديد من التحديات، إلا أن الولايات المتحدة سوف تستمر في السعي لإيجاد فرص جديدة وحشد التأييد الدولي لكافة الخطوات الممكنة الكفيلة بتجنب تصاعد المواجهة في منطقة جنوب آسيا[٢].

---

1 - Chuck Mc Cutcheon, "India's Nuclear Detonations Rattle Clinton's Arms Control Strategy". op. cit., p. 1317.

2 - **Statement By Karl Inderfurth; Assistant Secretary of State For South Asian Affairs Before Senate Foreign Relations Committee; SubCommittee on Near Eastern and South Asian Affairs.** op. cit., p. p. 2-3 and Karl Inderfurth,=

وفي أعقاب قيام باكستان هي الأخـرى بـإجراء تفجـيرات نـووية فـي ١٩٩٨/٥/٢٨ تعد الأولى من نوعها في تاريخها، فرض كلينتون فـي ١٩٩٨/٥/٣٠ عقوبات اقتصادية وعسكرية عليها، بمقتضى قانون ضبط الانتشار النووي لعام ١٩٦٤ تضمنت ما يلي:

١- إلغاء كافة المساعدات الاقتصادية المقدمة لباكستان بمقتضى قـانون المسـاعدات الخارجية الأجنبية لعام ١٩٦١ ، باستثناء المساعدات الإنسـانية المتعلقـة بالسـلع الغذائية أو السلع الزراعية الأخرى.
٢- إلغاء أي مبيعات أسلحة تقدم لباكستان بمقتضى قانون ضبط صادرات السـلاح، وسحب التراخيص الممنوحة للشركات الأمريكية لبيع الأجهزة أو المعدات المتعلقـة بالبرامج النووية أو برامج الصواريخ الباليستية بالأسعار التجارية.
٣- إلغاء أية خطوط ائتمان أو ضمانات ائتمان، أو أية مساعدات مالية أخرى تقدمـها أية وزارة أمريكية أو وكالة تابعة للحكومة الأمريكية باستثناء المساعدات الإنسانية.
٤- معارضة قيام المؤسسات المالية الدولية بتقديم أي قروض أو مساعدات ماليـة أو فنيـة إلى باكستان.
٥- حظر قيام البنوك الأمريكية بتقديم أية قروض، أو إتاحة خطوط ائتمان لباكسـتان باستثناء تلك القروض أو خطوط الائتمان المتعلقة بأغراض شراء السلع الغذائية أو السلع الزراعية الأخرى.
٦- حظر أية مساعدات مالية قد تقدمها الحكومة الأمريكية إلى الشركات الأمريكيـة لتشجيعها على تنفيذ مشروعات داخل باكستان.
٧- حظر قيـام بنـك التصدير والاستيراد الأمريكي، بمنـح أي ائتمـان أو مـد أي ائتمان أو المشاركة في مد ائتمان يستهدف تغطيـة الصـادرات الأمريكيـة إلـى باكستان[1].

وأكد كلينتون أن من شأن حيازة كل من الهند وباكستان للأسـلحة النوويـة والصواريخ الباليستية، إضعاف الأمن القومي لكلا الدولتين، والمساهمة في تجدد سباق التسلح بينهما مما ينذر بزيادة مخاطر اندلاع حرب نووية في القارة الآسيوية.

=**Testimony Before Senate Foreign Relations Committee; SubCommittee on Near Eastern and South Asian Affairs.** op. cit., p. p. 2-5.

[1] - **US Law on Sanctions For Nuclear Detonations.** Trade Information Center, US Department of Commerce, p. p. 1-2, Website, http://www.usinfo.state.gov and **Testimony of Ambassador David L. Aaron; UnderSecretary of Commerce For International Trade Before House Committee on International Relations; SubCommittee on Asia and the Pacific, Hearing on India-Pakistan Nuclear Proliferation.** op. cit., p. p. 1-3 and **Fact Sheet: India and Pakistan Sanctions.** op. cit., p. 2.

وطالب كلينتون كلا الدولتين اتخاذ عدة خطوات لمواجهة مخاطر الانتشار النووي في منطقة جنوب آسيا تتمثل في الآتي:

١- التعهد بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية ثم التصديق عليها.
٢- المشاركة البناءة في المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية.
٣- التعهد بفرض موراتويوم على إنتاج المواد الإنشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية.
٤- الالتزام بعدم تطوير برامج الأسلحة النووية أو برامج الصواريخ الباليستية.
٥- الالتزام بالنظام الدولي لضبط صادرات السلاح.
٦- انضمام كلا الدولتين إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بوصفهما دول غير نووية[١].

كما أشار نائب وزير الخارجية الأمريكي Strobe Talbott ، إلى أن هذه التفجيرات النووية سيكون لها تداعيات سلبية على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية. كما سيترتب عليها تقويض الجهود التي تبذلها الإدارة الأمريكية، لحظر الانتشار النووي في العالم، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة لن تعترف بكل من الهند وباكستان، بوصفهما دول نووية، استناداً إلى أن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية قد حددت الدول النووية بأنها الدول الخمس النووية فقط، أما الدول غير النووية فهي باقي الدول الأطراف في المعاهدة النووية.

وأضاف Talbott أن الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل، التي تسعى الإدارة الأمريكية إلى تحقيقها في القارة الآسيوية، تشمل تحقيق الاستقرار والتوازن العسكري في جنوب آسيا، مما يتضمن انتفاء أي سباق للتسلح بين الهند وباكستان، والعمل على تحقيق السلام وفتح نوع من الحوار السياسي بين كلا الدولتين، الأمر الذي يؤدي تدريجياً إلى إقامة علاقات طبيعية بين البلدين تقوم على الاحترام المتبادل.

أما عن الأهداف قصيرة الأجل التي تسعى إدارة كلينتون إلى تحقيقها في جنوب آسيا فقد أشار Talbott أنها تتضمن ما يلي:

١- تعهد الدولتين بعدم إجراء أية تجارب نووية أخرى في المستقبل.
٢- التزام الدولتين بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية.
٣- تعهد الدولتين باتخاذ خطوات ملموسة لخفض حدة التوتر بينهما.
٤- انضمام الدولتين إلى المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى معاهدة عالمية لوقف إنتاج المواد الإنشطارية.

---

1 - **US Non Proliferation Concerns.** Fact Sheet Released by the Bureau of South Asian Affairs, US Department of State, Washington DC., March 2000, p. p. 1-2, Website, http://www.state.gov.

٥- التزام الدولتين بسياسة ضبط النفس، فيما يتعلق بتطوير واختبار وتخزين الصواريخ الباليستية والتعهد بعدم نشر أية صواريخ باليستية أو زيادة ميزانيات الدفاع.
٦- تدعيم النظام الدولي لضبط صادرات السلاح، وفرض المزيد من القيود على صادرات الأسلحة التي يمكن للدولتين استخدامها في تطوير المزيد من الأسلحة النووية[١].

وأكد السفير David Aaron أثناء إدلاءه بشهادته عن موضوع الانتشار النووي في القارة الآسيوية أمام اللجنة الفرعية لشئون آسيا والمحيط الباسيفيكي في ١٩٩٨/٦/١٨ ، أن الرئيس كلينتون قد لجأ إلى استخدام العقوبات الاقتصادية والعسكرية، وعلى وجه الخصوص Glenn Amendment باعتباره أداة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى للولايات المتحدة، مشيراً إلى أن هذه العقوبات سوف تظل سارية لحين قيام الكونجرس بتمرير قانون لإلغاء هذه العقوبات[٢].

وفي الوقت ذاته، أعلن مكتب الشئون الاقتصادية والزراعية بوزارة الخارجية الأمريكية في ١٩٩٨/٦/١٨ ، أن الهدف من وراء قيام الإدارة الأمريكية بفرض هذه العقوبات على كل من الهند وباكستان تحقيق ما يلي:
١- منع قيام الدولتين بإجراء المزيد من التجارب النووية.
٢- قيام كلا الدولتين بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية في الحال وبدون شروط.
٣- دفع كلا الدولتين إلى عدم نشر أو اختبار الصواريخ الباليستية أو الأسلحة النووية.
٤- دفع الدولتين إلى وقف إنتاج المواد الإنشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية.
٥- دفع الدولتين إلى إبداء المزيد من التعاون خلال انعقاد المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية.
٦- خفض حدة التوتر بين الدولتين خصوصاً فيما يتعلق بالنزاع حول إقليم كشمير.

---

1 - **Strobe Talbott; Deputy Secretary of State.** Washington DC., May 28, 1998, p. p. 1-2, Website, http://www.state.gov and **Strobe Talbott; Deputy Secretary of State on the Record Briefing on India and Pakistan.** op. cit., p. p. 1-7 and William Epstein, "Preventing the Spread of Nuclear Weapons". **op. cit.,** p. p. 2-3 and **Worldnet Program: Holum on Non Proliferation and Arms Control.** op. cit., p. p. 12-3 and **US Non Proliferation Concerns.** op. cit., p. p. 1-2.

2 - **Testimony of Ambassador David L. Aaron; UnderSecretary of Commerce For International Trade Before House Committee on International Relations; SubCommittee on Asia and the Pacific, Hearing on India-Pakistan Nuclear Proliferation.** op. cit., p. 1 and **Strobe Talbott; Deputy Secretary of State.** op. cit., p. 2.

كما أعلن المكتب أن حجم المساعدات الاقتصادية التي تـم إلغاؤهـا لكـلا الدولتين بموجب قانـون المساعـدات الخارجية الأجنبية - باستثنـاء المسـاعدات الإنسانيـة والغذائية أو السلع الزراعية - قد بلغ ما يلي:

-إلغاء مبلغ قدره ٢١ مليون دولار، كمساعدات اقتصادية كان مزمع إتاحته للهند.

-إلغاء مبلغ قدره ٦ مليون دولار، كان مزمع إتاحته للهند لتنفيذ برنامج "غاز الصوب الزراعية".

-عدم إتاحة أية مبالغ لتنفيذ مشروعات جديدة في الهند.

-وقف غالبية المساعدات الاقتصادية التي تحصل عليها باكستان.

أما عن حجم المساعدات العسكرية التي تم إلغاؤها لكلا البلدين بموجب قانون حظر صادرات السلاح فقد تضمن ما يلي:

١- وقف تسليم مبيعات الأسلحة السابق موافقة الكونجرس على إتاحتها لكلا الدولتين.

٢- سحب التراخيص الممنوحة للشركات الأمريكية، لبيع الأسلحة الأمريكيـة لكـلا الدولتين بأسعار تجارية.

وفيما يتعلق بحجم المساعدات الغذائية التي تم إلغاؤها لكـلا البلديـن، فقـد تضمنت وقف منح تسهيلات الائتمان التي تقدمها الحكومـة الأمريكيـة وضمانـات الائتمان التي تقدمها الهيئات الحكومية الأمريكية لكلا من الهند وباكستان.

كما أعلن المكتب أن الولايات المتحدة قد حصلـت علـى موافقـة الـدول الصناعية داخل مجموعة الدول الثمانية، على إرجاء قيام المؤسسات المالية الدوليـة بإتاحة أية قروض لكلا الدولتين، لاستخدامها في الأغراض غير الإنسانية، وتضمـن ذلك إرجاء إتاحة ١,١٧ مليار دولار، كقروض كان مزمع قيام المؤسسـات الماليـة الدولية بإتاحتها للهند، وإرجاء إتاحة مبلغ ٢٥ مليون دولار كان مزمع قيام صنـدوق النقد الدولي بإتاحته لباكستان[1].

كما أكدت وزيرة الخارجية الأمريكيـة Madeleine Albright أثنـاء إدلائـها بشهادتها أمام اللجنة الفرعية للاعتمادات الخاصة بالعمليات الخارجية بمجلس الشيوخ، أن كلا من الهند وباكستان يتعين عليهما اتخاذ خطوات إضافية لتجنب اندلاع سـباق تسلح جديد في القارة الآسيوية، مشيرة إلى أن الولايات المتحدة سوف تسـتمر فـي فرض العقوبات الاقتصادية والعسكرية على كلا الدولتين لحين اسـتجابتهما لمطـالب المجتمع الدولي.

وأشارت Albright إلى أن هذه التفجيرات النووية التي قامت بها كلا البلدين، إنما تشير إلى الحاجة إلى تدعيم النظام الدولي لحظر الانتشار النـووي، مؤكـدة أن الدول النـووية قد اتفقت على عدم إجـراء أية تعديلات على معاهدة حظر انتشـار

1- India/Pakistan Nuclear. 3/2/1995, p.1, Website, http://www.intac.com/pubservice/human-rights/weap/nuclear/1995/030295.html.

الأسلحة النووية لضم كل من الهند وباكستان بوصفهما دول نووية جديدة، لأن ذلك من شأنه " إرسال رسالة مفادها أن كل دولة لديها الحرية في اختبار سلاحها النووي والانضمام إلى النادي النووي".

وأكدت Albright مجدداً أن الإدارة الأمريكية قد طالبت من الهند وباكستان التعهد بما يلي:

١- الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية دون أية شروط.
٢- التوقف عن إنتاج المواد الإنشطارية.
٣- الامتناع عن نشر الصواريخ الباليستية القادرة على حمل رؤوس نووية وتجميد برنامجهما النووي.
٤- تقديم تعهدات رسمية بعدم تصدير المواد أو التكنولوجيات التي تستخدم في إنتاج أسلحة نووية.
٥- استئناف الحوار بين الدولتين فيما يتعلق بالنزاع حول إقليم كشمير.
٦- الامتناع عن إجراء المزيد من التفجيرات النووية[1].

أما Karl Inderfurth فقد أكد هو الآخر أمام اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية الخاصة بشئون جنوب آسيا بمجلس الشيوخ، أن الإدارة الأمريكية ترى أن انتهاج سياسة الحوار مع كل من الهند وباكستان، يعد أنسب سياسة لاحتواء سباق التسلح بين الدولتين، مؤكداً أن الإدارة الأمريكية سوف تستمر في فرض العقوبات الاقتصادية والعسكرية، على كلا الدولتين.

وأضاف Inderfurth أن الولايات المتحدة ترفض أية مقترحات من شأنها السماح لكل من الهند أو باكستان بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بوصفهما، دول نووية ومطالباً كلا الدولتين باتخاذ الخطوات التالية:

١- التوقيع والتصديق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية دون أية شروط.
٢- التوقف عن إنتاج المواد الإنشطارية.
٣- القبول بوضع منشآتهما النووية تحت إشراف نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية.
٤- الموافقة على عدم نشر أو اختبار أنظمة الصواريخ الباليستية.
٥- عدم بيع التكنولوجيا المتعلقة بإنتاج الصواريخ الباليستية إلى دول أخرى.

---

1 - **Albright: NPT will not be Amended to Accommodate India, Pakistan.** June 4, 1998,p. p. 1-2, Website, http://www.usinfo.state.gov and **Albright Press Conference After P-5 Meeting June 4.** Department of State, June 5, 1998, p.2, Website, http://www.usinfo.state.gov and **Opening Statement of US Senator Mitch Mc Connell; Foreign Operation Markup.** June 18, 1997, p. p. 1-4, Website, http://www.usinfo.state.gov.

٦- الموافقة على إطار عمل يتم بمقتضاه خفض حدة التوتر بين البلدين فيما يتعلق بالنزاع حول إقليم كشمير[١].

وأكد John Holum مدير الوكالة الأمريكية لضبط ونزع التسلح أنه ليس ممكنا اعتبار كل من الهند وباكستان دولتين نوويتين، والسماح بانضمامهما إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بوصفهما دولتين نوويتين مشيرا إلى أن الولايات المتحدة أبدت عدم موافقتها على ذلك باعتبار أن المعاهدة النووية تنطلق من افتراض وجود خمس دول فقط حائزة للسلاح النووي وهي الدول التي تعهدت بالتوصل إلى نزع التسلح النووي. لذلك فهي لا تقبل بفكرة انضمام دول نووية أخرى إلى النادي النووي.

وأضاف Holum أن الموقف الرسمي للولايات المتحدة هو انضمام كل من الهند وباكستان إلى المعاهدة النووية، بوصفهما دول غير نووية، والامتناع عن إجراء أية تفجيرات نووية أخرى، انطلاقا من أن هذه التفجيرات النووية لن تساهم في تدعيم أمن كلا الدولتين، بل على العكس سوف يترتب عليها تداعيات سلبية على صعيد الجهود العالمية المبذولة في مجال نزع التسلح النووي، خصوصا أن الدول النووية وإسرائيل قد قامت بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية[٢].

وإذا كانت إدارة كلينتون قد سارعت إلى فرض هذه العقوبات الاقتصادية والعسكرية في أعقاب قيام كل من الهند وباكستان بإجراء تفجيراتهما النووية خلال شهر مايو عام ١٩٩٨، إلا أنه قد حدث تحول جوهري على هذه السياسة الأمريكية الرامية إلى حظر الانتشار النووي في القارة الأسيوية، حيث قام كلينتون في ١٩٩٨/١٢/٩ بإلغاء غالبية العقوبات الاقتصادية والعسكرية المفروضة على كلا الدولتين.

ففيما يتعلق بالهند، فقد قام كلينتون بإلغاء كافة العقوبات الاقتصادية والعسكرية المفروضة عليها، التي شملت القروض وخطوط الائتمان التي يقدمها بنك التصدير والاستيراد الأمريكي، والقروض التي تقدمها وكالة التنمية والتجارة والبرامج الدولية المتعلقة بالتدريب والتعليم العسكري، والقروض التي تقدمها البنوك التجارية الأمريكية لحكومة الهند وضمانات الائتمان الزراعي التي تقدمها وزارة الزراعة الأمريكية.

---

[1]- **Ibid., p. p. 1-4.**

[2] - **Worldnet Program: Holum on Non Proliferation and Arms Control.** op. cit., p. p. 12-3 and **Report to Congress: Update on Progress Toward Regional Non Proliferation in South Asia.** op. cit., p. p. 3-4, **Website, http://www.state.gov.**

أما فيما يتعلق بباكستان، فإن كلينتون قرر إلغاء العقوبات المفروضة فقط على برامج الائتمان الزراعي، التي تقدمها وزارة الزراعة الأمريكية وعلى القروض التي تقدمها البنوك التجارية الأمريكية للحكومة الباكستانية[1].

ونتيجة لقيام مجلس الشيوخ برفض التصديق على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية خلال عام ١٩٩٩ ، والتي وضعتها الإدارة الأمريكية على قمة أولوياتها، فقد ترتب على ذلك تقويض جهود إدارة كلينتون التي استهدفت الضغط على كل من الهند وباكستان، للتخلي عن برنامجهما النووي والتوقف عن إجراء المزيد من التفجيرات النووية وعدم الخوض في سباق تسلح نووي.

ومن أهم المؤشرات التي أثبتت فشل هذه السياسة الأمريكية، قيام الهند خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٩ بإطلاق صاروخ باليستي متوسط المدى يسمى (Angi II) ، من جزيرة Wheeler بمساعدة روسيا، حيث بلغ مدى هذا الصاروخ الباليستي ما بين ١,٢٥٠ إلى ١,٦٠٠ ، ميل وبلغت حمولته من الرؤوس النووية حوالي طن.
أما باكستان فقد قامت هي الأخرى بإطلاق صاروخ باليستي متوسط المدى يسمى (Ghauri II) يصل مداه إلى ١,٢٥٠ ميل، وصاروخ باليستي آخر قصير المدى يسمى (Shaheen) يصل مداه إلى ٧٥٠ ميل بمساعدة كوريا الشمالية والصين[2].

وشهد النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ ، استمرار إخفاق إدارة كلينتون في الحصول على تعهد من كلا الدولتين بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، والالتزام بالتخلي عن برنامجهما النووي والتوقف عن إنتاج المواد الإنشطارية، وأن كان كلينتون قد نجح أثناء انعقاد القمة بينه وبين رئيس وزراء الهند آتال بيهار فاجبابي، في ٢٠٠٠/٩/١٥ في الحصول على تعهد هندي بتجميد التجارب النووية حتى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ. ويعد هذا التعهد الهندي أول التزام علني رسمي إذ تعهدت الهند من قبل مراراً بوقف تجاربها النووية، لكن هذه هي المرة الأولى التي تقدم على الالتزام بذلك في بيان رسمي مع الولايات المتحدة[3].

---

1 - **US Non Proliferation Concerns.** op. cit., p. 2 and "Lawmakers Praise Clinton's End to Sanctions on India, Pakistan". **Cong Q W Rpt,** Vol. 56, No. 45, Nov. 14, 1998, p. 3078.

2 - Miles Pomper & Sumana Chatterjee, "Congress Embraces India as Pakistan's Influence Fades". **Cong Q W Rpt,** Vol. 58, No. 12, March 18, 2000, p. p. 579, 581.

٣ - علاء سالم، "دلالات القمة الأمريكية-الهندية". **ملف الأهرام الإستراتيجي**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد (٧٠)، السنة (٦)، أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٩٣.

المبحث الثاني

دور الكونجرس

يتناول هذا المبحث دراسة تصورات الكونجرس بمجلسيه، تجـــاه القضايـــا موضع الدراسة وهي معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية – معاهدة حظـــو انتشار الأسلحة الكيماوية – ضبط التسلح وخاصة البرنامج الدفاعي الوطني المضـــاد للصواريخ الباليستية – التفجيرات النووية التي قامت بها كل من الـــهند وباكســـتان. وأخيراً برنامج المساعدات الأمريكية لمصر وذلك عن طريق تحديد ماهية الاتجاهـــات السياسية المسيطرة داخل الكونجرس، خلال الفترة موضوع الدراسة، والتي بدورهـــا فرضت إطاراً أو قيوداً على السلطة التنفيذية في تحركاتها إزاء تلك القضايا، ومـــدى اتفاقها من عدمه مع اتجاهات إدارتي كلينتون الأولى والثانية وطابع سياساتها.

أولاً: تصورات الكونجرس عن معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية

تعد معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، من أكثر معاهدات حظر الانتشار النووي التي ثار بصددها جدل واسع بين الديمقراطيين والجمهوريين داخل الكونجرس، وذلك ما بين مؤيد ومعارض لها، على الرغم من أن عام ١٩٩٢ قد شهد قيام كل من مجلسي الشيوخ والنواب، بتمرير تعديل Hatfield-Exon Mitchell الذي نص على وقف إجراء التجارب النووية حتى منتصف عام ١٩٩٣ ، وهو ما عرف بعد ذلك بالموراتوريوم على إجراء التجارب النووية، التي تقوم بها الولايات المتحدة بما في ذلك التجارب المتعلقة بإجراء تفجيرات نووية هيدروجينية. وقد حدد هذا التعديل العدد الأقصى للتجارب النووية المسموح بإجرائها، بعد مضي فترة السنتين ونصف من تاريخ انتهاء هذا الموراتوريوم بخمسة عشر تجربة نووية فقط، إلا أن كلينتون قد نجح في الحصول على موافقة الكونجرس لمد العمل بهذا الموراتوريوم حتى عام ١٩٩٦ ، لتشجيع الدول النووية الأخرى على التوصل إلى معاهدة عالمية للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية[١].

وإذا كان الجمهوريون قد نجحوا خلال عام ١٩٩٩ في تحدي إدارة كلينتون الديمقراطية، من خلال رفضهم التصديق على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، التي كان كلينتون قد قام بالتوقيع عليها في شهر سبتمبر عام ١٩٩٦، فإن ذلك كان نتيجة طبيعية للصراع الذي دار منذ عام ١٩٩٤ ، بين الإدارة الأمريكية والتيار الجمهوري المحافظ، الذي كان يطالب بزيادة الإنفاق العسكري في مجال تطوير الترسانة النووية الأمريكية، كأسلوب للتعامل مع التهديدات العسكرية التي قد تواجهها الولايات المتحدة في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة[٢].

لذلك، فقد شهد النصف الثاني من عام ١٩٩٥ ، قيام الأعضاء الجمهوريين داخل لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ، ويتزعمهم السناتور Trent Lott رئيس اللجنة الفرعية للخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ، بالتقدم بتعديل لتخصيص ٥٠ مليون دولار إضافي لوزارة الطاقة، لإجراء تجارب نووية على نطاق محدود، أو ما يطلق

---

[1] - Pat Towell, "Senate Panel Earmarks Money For Nuclear Weapons Test". **op.cit.**, p. 2088 and Pat Towell, "Tiny Nuclear Tests are Huge Issue". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 31, Aug. 5, 1995, p. 2382 and **Arms Control Briefing Book: The Comprehensive Test Ban Treaty.** op.cit., p. 2, Website: http://www.clw.org/pub/clw/ef/acbb99/ctbt. and William Arkin & Michael Mazarr, "Clinton Defense Policy and Nuclear Weapons". **op.cit.**, p. 52.

[2] - Pat Towell, "Senate Bill Boosts ABM Effort Draws Line on Nuclear Cuts". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 30, July 29, 1995, p. 2285.

عليه التجارب المتعلقة بالتفجيرات النووية الهيدروجينية، لضمان كفاءة الأسلحة النووية التي دخلت الخدمة منذ فترة طويلة، واختبار مصداقية الترسانة النووية الأمريكية، والتأكد من سلامتها وعدم تقادمها، حيث أكد هؤلاء الأعضاء أن إجراء هذه التجارب لن يترتب عليه تقويض جهود الولايات المتحدة في مجال حظر انتشار الأسلحة النووية، أو حصول الدول غير النووية على التكنولوجيا النووية. كما أن هذه التجارب لن تتعارض مع المفاوضات التي تقوم إدارة كلينتون بإجرائها للتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية لا سيما وأن الولايات المتحدة والدول النووية الأخرى، تطالب بأن لا تنص هذه المعاهدة على حظر إجراء التجارب المتعلقة بالتفجيرات النووية الهيدروجينية[1].

وقد عارض هذا التعديل الأعضاء الديمقراطيون داخل لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ، ويتزعمهم كل من النائب Carl Levin و Jeff Bengaman و Jim Exon استناداً إلى الاعتبارات التالية:

١- إن هذا التعديل المقترح سوف يترتب عليه تقويض جهود كلينتون في مجال ضبط التسلح، الرامية إلى التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية قبيل نهاية عام ١٩٩٦.

٢- إنه سوف يشكل انتهاكاً للموارتوريوم الذي فرضه الكونجرس منذ عام ١٩٩٢ على التجارب النووية، التي تقوم بإجرائها الولايات المتحدة بما في ذلك التجارب المتعلقة بإجراء تفجيرات نووية هيدروجينية، الأمر الذي سوف يؤثر سلباً على الجهود التي تبذلها إدارة كلينتون لإقناع الدول غير الحائزة على السلاح النووي بالتخلي عن حيازة هذا الرادع النووي.

٣- التأكيد على وجود طرق عديدة بخلاف إجراء التجارب المتعلقة بالتفجيرات النووية الهيدروجينية، التي يمكن للولايات المتحدة من خلالها اختبار مصداقية الترسانة النووية الأمريكية والتأكد من سلامتها، ومن أمثلتها استخدام أنظمة المحاكاة على الحاسب الآلي والمعادلات الرياضية المعقدة.

ونتيجة للضغوط التي مارسها الديمقراطيون داخل الكونجرس بمجلسيه تم رفض هذا التعديل في ١٩٩٥/٩/٥[2].

وإذا كان كلينتون قد نجح خلال فترة إدارته الأولى في التوصل إلى معاهدة عالمية للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية قبيل نهاية عام ١٩٩٦، فإن التيار الجمهوري المحافظ داخل الكونجرس قد أعرب عن رفضه لهذه المعاهدة، وتوعد

---

[1] - Pat Towell, "Senate Panel Earmarks Money For Nuclear Weapons Test". **op. cit.**, p. p. 2087-8 and Pat Towell, "Tiny Nuclear Tests are Huge Issue". **op. cit.**, p. 2382 and Pat Towell, "Senate Bill Boosts ABM Effort Draws Line on Nuclear Cuts". **op. cit.**, p. 2285,7.

[2] - Pat Towell, "Tiny Nuclear Tests are Huge Issue". **op. cit.**, p. 2382 and Donna Cassata, "Compromise on Missile Defenses Ensures Senate Bill's Passage". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 35, Sept. 9, 1995, p. 2733.

بعدم الموافقة على التصديق عليها عندما تقوم الإدارة الأمريكية بعرضها على مجلس الشيوخ لأخذ موافقته عليها.

وانقسم الكونجرس مرة أخرى إلى تيار ديمقراطي يؤيد التصديق على هذه المعاهدة، وتيار جمهوري يعارض التصديق عليها، واستمر هذا الانقسام منذ قيام كلينتون بالتوقيع على هذه المعاهدة في شهر سبتمبر عام ١٩٩٦ كأول رئيس دولة ثم قيامه بإرسالها رسمياً إلى مجلس الشيوخ في ١٩٩٧/٩/٢٢ وحتى عام ١٩٩٩ ، الذي شهد رفض الكونجرس لأول مرة منذ عام ١٩٢٠ معاهدة دولية تتعلق بالحفاظ على الأمن القومي الأمريكي، خصوصاً أنه خلال أوج فترة الحرب الباردة لم يكن الاختلاف بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري يتجاوز المسائل الداخلية، لأن الجهاز التشريعي كان في نهاية الأمر يترك القضايا المتعلقة بموضوعات الأمن القومي للجهاز التنفيذي، الأمر الذي أثار ردود فعل غاضبة بين حلفاء الولايات المتحدة وأصدقائها الذين تشككوا في مصداقية نظام حظر الانتشار النووي، الذي شرعت إدارة كلينتون في إرساء معالمه منذ توليها مقاليد السلطة عام ١٩٩٣[١].

وقد عارض هذا التيار الجمهوري المحافظ هذه المعاهدة، انطلاقاً من أن الولايات المتحدة ليست في حاجة إلى التصديق على معاهدة تحظر إجراء التجارب التي تتم تحت سطح الأرض، من خلال تطبيق نظام دولي للتحقق والرقابة، لا سيما أن الولايات المتحدة تلتزم في الوقت الراهن بمجموعة من المعاهدات التي تحظر إجراء تجارب نووية، سواء في أعماق البحار أو فوق سطح الأرض أو في الفضاء الخارجي، وتقصر إجراء التجارب النووية على تلك التجارب التي تتم تحت سطح الأرض، والتي تبلغ طاقتها التدميرية ما يعادل ١٥٠,٠٠٠ طن فقط من مادة الـ T. N. T[٢].

أما عن الحجج التي استند إليها الجمهوريون المحافظون من أمثال السناتور Dirk Kempthorne والسناتور Jon Kyl و النائب Floyed Spence والسناتور Jesse Helms والسناتور Larry Craig والسناتور Jeff Sessions والسناتور John Warner والسناتور Robert Smith والسناتور Domenici والسناتور Trent Lott والسناتور Strom Thurmond وذلك في رفضهم للتصديق على المعاهدة فقد تمثلت في الآتي:

١- أهمية قيام الولايات المتحدة بإجراء تجارب نووية من حين لآخر، باعتبارها الوسيلة المتاحة أمام العلماء الأمريكيين لاختبار سلامة ومصداقية الترسانة النووية الأمريكية ولإحلال الأسلحة النووية المتقادمة، بأخرى متطورة، لردع أي هجوم محتمل قد تتعرض له الولايات المتحدة لا سيما أن المعامل الوطنية الثلاثة التي تقوم بإنتاج الأسلحة النووية وهي Lawrence Livermore National

---

[١] - Jonathan Weisman, "President Submits Nuclear Test Ban Seeks Critical Mass of Senate Votes", **op.cit.**, p. 2325 and Tony Karon, "Test Ban Treaty Defeat Hurts the Presidency". **Time.com**, April 8, 2002, p. 1, Website, http://www.time.com.

[٢] - Pat Towell, "Clinton Signs Test Ban". **op.cit.**, p. 2770.

Sandia National Laboratories و Los Alamos بولايــة كاليفورنيــا و Laboratory بولاية نيومكسيكو، تقوم كل عام - بناء على طلب وزارة الدفاع - بسحب إحــدى منظومات السلاح النــووي من الترسانة الأمريكية لاختبار كفاءتها والتــأكد مــن صلاحيتها(١).

وكان Jon Kyl قد أكد أن من شأن التوقف عن إجراء التجارب النووية، بمــا في ذلك التجــارب النــووية الهيدروجينية إلحاق أضرار جسيمة، ليــس فقــط فــي البنيــة الأساسية المقامة في المواقع التي يتم إجراء التجارب النووية فيها، لكن أيضــاً في المنشآت والبرامج المتعلقة بتطوير الترسانة النووية الأمريكية. هذا بالإضافة إلــى فقدان شريحة الخبراء الفنيين الذين تلقوا تدريباً عالياً، واكتسبوا مهارات عديــدة فــي مجال تحليل وتفسير النتائج، المتولدة عن إجراء التجارب النــووية، مما يؤدي بــدوره إلى جعل عملية تطوير أسلحة نــووية جديدة تستغرق عــدة سنوات، وصعوبة إتاحــة تدريب للجيل الثاني من الخبراء الفنيين على كيفية الحفــاظ على مصداقيــة الــرادع النووي وتصميم وبناء أسلحة نووية جديدة(٢).

٢- إن منظومات الأسلحة النووية الأمريكية تعد من أكثر المنظومات تعقيــداً علــى مستوى العالم، الأمــر الذي يجعل التوقف عــن إجراء التجــارب النــووية مــن شأنــه جعل مكونــات هذه المنظومات عرضة للتدهور، بتقــادم هــذه الأسـلحة، ويؤثر سلباً على قدرة الولايات المتحدة على تطوير منظومات جديدة من الأســلحة النــووية، لتتواكب مع حجم الإنجازات العلمية التي يشهدها هذا المجال، مما يترتب عليه تآكل مصداقية القوة النووية الأمريكية، وعدم ثقة حلفاء الولايات المتحدة فــي المظلة النووية الأمريكية، في الوقت الذي تستطيع فيه أية دولة تسعى إلى حيــازة الرادع النووي، الحصول على قنبلة نــووية شبيهة بالقنبلة التي ألقيت على مدينــة

---

1 - **Nuclear Non Proliferation Treaty.** 2/2/1995, p.2, Website,http://www.intac.com/pwbservice/human-rights/weap/nuclear/1995/0202npt.html and **Senate Should Okay CTBT Before Clinton's South Asian Trip.** op.cit., p. p. 2-3 and Jonathan Weisman, "Energy and Water Bill ups Nuclear Funding". **Cong Q W Rpt**, Vol. 54, No. 38, Sept. 21, 1996, p. 2661 and **Testimony by Robert Barker Before Senate Governmental Affairs Subcommittee on International Security, Proliferation and Federal Services on the Condition of the US Nuclear Stockpile.** Oct. 27, 1997, p. p. 2-3, Website, http://www.usinfo.state.gov.

2 - "Remarks By Senator Jon Kyl on the CIBT". **Congressional Record**, 106th Congress, Oct. 12, 1999, p. p. 1-5, Website, http://www.clw.org/coalitionkyl/101299.html and "Remarks by Senator Jesse Helms on the CTBT". **Congressional Record**, 106th Congress, Oct. 12, 1999, p. 1, Website, http://usinfo.state.gov and **Senator Jon Kyl Outlines Opposition to CTBT Ratification.** Carnegie Endowment For International Peace, June 5, 2000, p. 3, Website, http://www.usinfo.state.gov.

هيروشيما اليابانيـــة، والتي لا يحتـــاج إنتاجهـــا إلى إجـــراء تجـــارب نووية لأن إنتاجها لا يتطلب توافر تكنولوجيات علي درجة كبيرة من التعقيد.
كما أن إجراء التجارب النووية يعد أمراً ضرورياً، خصوصاً أن منظومـــات هـــذه الأسلحة النووية قد تم تصميمها ليكون عمرها الافتراضي عشـــرين عامـــاً كحـــد أقصى، حيث قامت الولايات المتحدة بإحلال هذه الأسلحة النووية عندما بلغ عمرها الزمني حوالي عشر سنوات، مما يجعل المتوسط الحالي لعمر المخـــزون النـــووي الأمريكي يبلغ خلال عام ١٩٩٩ أكثـــر من ثلاثة عشر عاماً، وبذلك يكون إجـــراء التجـــارب النـــووية أمـــراً جوهرياً لحل أية مشكلة فنية قد تواجهها أية منظومـــة من المنظومات التسع الموجودة فقط في الترسانة النووية الأمريكية.

وكان Jeff Sessions قد أكد أنه إذا كانت توجد أربعه وأربعين دولـــة علـــى مستوى العالم يمكنها الحصول على الرادع النووي، أو تملك هذا الـــرادع النـــووي بالفعل، فإن هذه المعاهدة لن يكون لها أيـــة تأثير على عملية بيع أو شـــراء الأسلحة النووية من الدولة التي قامت بالفعل بصنع هذه الأسلحة[1].

٣- التخوف من تدهور الثقة في الرادع النووي الأمريكي على المدى الطويـــل، ممـــا يؤثر سلباً على الأمن القومي الأمريكي، خصوصاً أن فرض حظر دائم على إجراء التجارب النووية، ســـوف يحول دون قيـــام الولايـــات المتحـــدة بإجـــراء أي تطويـــر على ترسانتها النووية أو الاستجابة للتهديدات جديدة ، لا سيما أن الولايات المتحـــدة قد لجـــأت خلال الفتـــرة من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٩٢ ، إلى إجـــراء تجارب نووية لضمان سلامة ومصداقية الرادع النووي الأمريكي.
كما أن الترسانة النووية الأمريكية قد شهدت تخفيضات جذرية منذ أواخر الثمانينات لتصل إلى ٣،٠٠٠ رأس نووي بحلول عام ٢٠٠٣ ، في إطار معـــاهدتي خفـــض الأسلحة النووية الاستراتيجية (Start I) و(Start II) المبرمة بين روســـيا والولايـــات المتحدة، وذلك بعدما كانت تحتوي على ١٢،٠٠٠ رأس نـــووي خـــلال فتـــرة الحـــرب الباردة، الأمر الذي يترتب عليه ضرورة قيـــام الولايات المتحـــدة بالتأكد من كفاءة أنـــواع الأسلحة النـــووية الموجودة في المخـــزون النـــووي، وإحـــلال منظومات جديدة محل منظومات الأسلحة المتقادمة، لأن مـــن شـــأن وجـــود أي قصور في أي نـــوع من هـــذه الأسلحة التأثير سلباً على المئات أو الآلاف من هذه الرؤوس النووية، التي تم نشرها خاصة أن المخـــزون النـــووي الأمريكي يتوقـــع

---

1 - **Senate Record Vote Analysis.** 106th Congress, 1st Session, Oct. 13, 1999, Vote No. 325, p. 5, Website, http://usinfo.state.gov and "Remarks by Senator Jeff Sessions on the CTBT". **Congressional Record,** 106th Congress, Oct. 8, 1999, p. p. 1-2, Website, http://www.clw.org/coalitionsessions/100899.html and **Testimony of William Cohen and Henry Shelton Before the Senate Armed Services Committee Hearing on the CTBT.** op.cit., p. 2.

أن يضم فقط تسعة أنواع من هذه الرؤوس النووية، بحلول عام ٢٠٠٠ ، مقارنة بعدد الرؤوس النووية التي كانت متوافرة في الترسانة النووية الأمريكية خلال عام ١٩٨٥ ، والتي كانت تضم ثلاثين نوعاً من هذه الرؤوس النووية.

وكان Kyl قد أكد أنه إذا كانت الولايات المتحدة لم تواجه أية مشكلة تتعلق بتقادم المخزون النووي الأمريكي خلال فترة الحرب الباردة، فإن ذلك إنما سببه الرئيسي استمرار قيام الولايات المتحدة بتصميم أنواع جديدة من هذه الأسلحة، وإحلالها محل الأنواع المتقادمة، مشيراً إلى أن الوضع يختلف في ظل معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، لأن الولايات المتحدة لن يكون في مقدورها تصميم أنواع جديدة من هذه الأسلحة، لإحلالها محل الأسلحة المتقادمة، أو حتى التأكد من أن هذه الأسلحة الجديدة التي تم تصميمها تعمل بكفاءة وتتسم بالسلامة والمصداقية.

أما وزير الدفاع الأسبق James Schlesinger ، فقد أعلن أن الثقة في الرادع النووي الأمريكي – نتيجة لتوقف الولايات المتحدة من جانب واحد، عن إجراء تجارب نووية منذ عام ١٩٩٢- قد تدهورت حيث انخفضت من نسبة ٩٩% لتصل إلى نسبة ٨٥% عام ١٩٩٩، بسبب تقادم العمر الزمني لهذه الأسلحة النووية[1].

كما أكد السناتور John Warner أن الولايات المتحدة قد لجأت إلى إجراء تجارب نووية منذ عام ١٩٥٨ لحل المشاكل الفنية، التي واجهت حوالي ثلثي حجم المخزون النووي الأمريكي، نتيجة انتهاء العمر الافتراضي لبعض أنواع من هذه الأسلحة. لذلك، كان إجراء هذه التجارب النووية بمثابة الوسيلة الوحيدة لتحديد وتقييم وحل هذه المشاكل الفنية، من خلال تحليل النتائج التي يتم الحصول عليها في أعقاب إجراء هذه التجارب. وأضاف Warner أن إجراء التجارب النووية يعد أمراً ضرورياً ليس فقط للحفاظ على سلامة ومصداقية الترسانة النووية الأمريكية، ولكن لجعل الخيارات المتاحة مفتوحة أمام الولايات المتحدة للتعامل مع التهديدات غير المتوقعة، مؤكداً أنه إذا كانت الترسانة النووية الأمريكية بشكلها الحالي تعد كافية لمواجهة التهديدات الحالية، فإن من شأن التصديق على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية فرض قيود على قدرة الولايات المتحدة لتعديل إستراتيجيتها النووية لمواجهة التهديدات غير المتوقعة في المستقبل[2].

---

1 - Larry Craig, **Comprehensive Test Ban Treaty Jeopardizes US Nuclear Deterrent.** op. cit., p. p. 1-2.

2 - **Senate Record Vote Analysis.** op. cit., p. p. 5-6 and Larry Craig, **Comprehensive Test Ban Treaty Jeopardizes US Nuclear Deterrent.** op. cit., p. p. 1-2, 6 and **Testimony of William Cohen and Henry Shelton Before the Senate Armed Services Committee Hearing on the CTBT.** op. cit., p. p. 2-3 and **Senator Jon Kyl Outlines Opposition to CTBT Ratification.** op. cit., p. 3 and =

٤- عدم قيام المعاهدة بتحديد تعريف محدد للمقصود بمصطلح "التفجير النووي"، أو "إجراء تجارب يتولد عنها انفجارات نووية"، الأمر الذي يجعل لكل دولة طرف في هذه المعاهدة حرية تحديد تعريفها لهذين المصطلحين، وهي بذلك لا تكون منتهكة لنصوص المعاهدة.

لذلك، فإن دولة مثل روسيا قد اعتبرت إجراء التجارب النووية الهيدروجينية لا يدخل في نطاق التجارب النووية التي تحظرها هذه المعاهدة، بينما رأت الولايات المتحدة ضرورة حظر إجراء مثل هذه التجارب، في الوقت الذي اعتبرت فيه إجراء ما يسمى "بالتجارب النووية دون الحرجة"، لا يدخل في نطاق التجارب النووية التي تحظرها هذه المعاهدة[١].

٥- إن هذه المعاهدة لن تساهم بشكل ملحوظ في حظر الانتشار النووي، ولن توقف أو تؤدي إلى تباطؤ عملية تطوير الأسلحة النووية، إذا ما رأت دولة أن هذه الأسلحة النووية تعد ضرورية لحماية مصالحها الوطنية، لأن غالبية الدول سوف تتخذ قرارها بالاحتفاظ بخيارها النووي، ليس بناء على امتناع الولايات المتحدة أو الدول النووية الأخرى عن إجراء التجارب النووية، بل انطلاقاً من تصوراتها عن كيفية تحقيق مصالحها الأمنية فقط خصوصاً أن إجراء التجارب النووية لا يعد أمراً ضرورياً، لقيام الدولة بحيازة قدرات نووية أساسية "وهو ما يطلق عليه الجيل الأول من هذه الأسلحة التي تتسم بكفاءة أقل" وإنما يعد أمراً جوهرياً عندما تريد الدولة تطوير قدراتها النووية والثقة في أداء هذا الرادع النووي.

كما أن هذه المعاهدة لن يترتب عليها تغيير سلوك الدول الساعية لحيازة برامج نووية، لأن الدوافع التي تحرك الدول المارقة لحيازة الأسلحة النووية لن تتأثر بما إذا كانت الولايات المتحدة سوف تقوم بإجراء التجارب النووية من عدمه. كما أن امتلاك دول العتبة النووية لقدرات نووية إنما يعتمد بدرجة كبيرة على ظروف إقليمية. ونتيجة لذلك فإن من شأن تدهور مصداقية الرادع النووي الأمريكي دفع الدول الأخرى التي وافقت على الاعتماد على هذا الرادع النووي الأمريكي، إلى السعي لحيازة رادعها النووي المستقل[٢].

=**Testimony by Robert Barker Before Senate Governmental Affairs Subcommittee on International Security, Proliferation and Federal Services on the Condition of the US Nuclear Stockpile.** op. cit., p. p. 2-4.

1 - **Senate Record Vote Analysis.** op. cit., p. p. 1-4 and **Testimony of William Cohen and Henry Shelton Before the Senate Armed Services Committee Hearing on the CTBT.** op. cit., p. p. 3-4 and **Senator Jon Kyl Outlines Opposition to CTBT Ratification.** op. cit., p. 2

2 - Larry Craig, **Comprehensive Test Ban Treaty Jeopardizes US Nuclear Deterrent.** op. cit., p. p. 2-6 and "Remarks by Senator Daniel Akaka on the CIBT".=

٦- إن هذه المعاهدة سوف يترتب عليها قيام الولايات المتحدة بالتوقف عن إجراء الأبحاث والتجارب التي تتطلبها عملية تطوير أسلحة نووية جديدة، مما يؤثر بدوره على عملية تحديث الترسانة النووية الأمريكية، في الوقت الذي قد تستمر فيه دول نووية أخرى في إجراء البحوث لتطوير رادعها النووي[١].

٧- إن الترسانة النووية الأمريكية تضم بالفعل أسلحة متقادمة وفي حاجة إلى إحلال وتجديد، وذلك بخلاف الترسانة الروسية التي يبلغ عمرها الافتراضي عشر سنوات فقط مما يجعل روسيا تقوم بعملية الإحلال والتجديد بطريقة مستمرة[٢].

٨- إن معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية لن تؤدي إلى إرساء مبدأ دولي جديد يعارض إجراء التجارب النووية أو امتلاك هذه الأسلحة النووية، لأن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية من المفترض أنها قامت بالفعل بإرساء هذا المبدأ الدولي الذي يحظر على الدول غير النووية امتلاك الأسلحة النووية، الأمر الذي يجعل هذه المعاهدة لا تضيف شيئاً جديداً للنظام الدولي لحظر الانتشار النووي[٣].

٩- إن التصديق على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية سوف يدفع الولايات المتحدة، إلى الاعتماد على برنامج الحفاظ على المخزون من السلاح النووي الأمريكي في حالة صالحة للاستخدام دون إجراء تجارب - كبديل عن إجراء التجارب النووية - الذي لم يتم بعد اختبار مدى نجاحه في الحفاظ على سلامة ومصداقية الترسانة النووية الأمريكية، دون الحاجة إلى اللجوء لإجراء تجارب نووية ومن ثم، لا توجد ضمانات بأن الترسانة النووية الأمريكية لن تعاني من تدهور خطير في المستقبل لا سيما أن نتائج هذا البرنامج لن تظهر إلا بعد مرور عشر سنوات. وحتى بافتراض نجاح الولايات المتحدة في استكمال

=**Congressional Record**, 106th Congress, Oct. 12, 1999, p.2, Website, http://www.clw.org/coalition/dorgan090899.html and Miles Pomper, "Treaty Rejection Casts a Shadow Over Non Proliferation Efforts in Asia". **Cong Q W Rpt**, Vol. 57, No. 40, Oct. 16, 1999, p. 2437 and **Senator Jon Kyl Outlines Opposition to CTBT Ratification.** op. cit., p. p. 4-5 and James Schlesinger, **Implications of a Zero-Yield Nuclear Test Ban.** Oct. 27, 1997, p. p. 3-5, Website, http://www.csis.org and **Testimony by Robert Barker Before Senate Governmental Affairs Subcommittee on International Security, Proliferation and Federal Services on the Condition of the US Nuclear Stockpile.** op. cit., p. p. 5-6.

1 - "Remarks by Senator Jeff Sessions on the CTBT". **op. cit., p.2.**

2 - James Schlesinger, **Implications of a Zero-Yield Nuclear Test Ban.** op. cit., p. p. 4-5.

3 - **Senator Jon Kyl Outlines Opposition to CTBT Ratification. op. cit., p. 5.**

تنفيذ هذا البرنامج بحلول عام ٢٠١٠، فإن الولايات المتحدة لن تكون قادرة على تصميم منظومات جديدة من الأسلحة النووية، أو إجراء التقييم المتعلق بأنواع معينة من إجراءات الأمان النووي وعملية إحلال وتجديد المخزون النووي الأمريكي.

وكان John Warner قد أكد أن هذا البرنامج لا يغني بأي حال من الأحوال عن إجراء التجارب النووية، حتى في حالة الاعتماد على استخدام أشعة الليزر وأنظمة محاكاة الانفجارات النووية على الحاسبات الآلية العملاقة، لضمان كفاءة الرؤوس النووية وعدم تقادمها لأنه في حالة فشل هذا البرنامج في إحلال المكونات المتقادمة من الأسلحة النووية الموجودة في المخزون النووي الأمريكي، التأثير على مصداقية الرادع النووي الأمريكي وعلى حلفاء الولايات المتحدة الذين يتمتعون بالمظلة النووية الأمريكية[١].

كما تشكك Warner في قدرة هذا البرنامج على السماح للعلماء الأمريكيين بتصميم وإنتاج أسلحة نووية جديدة، والتي تعد مطلباً رئيسياً لوزارة الدفاع، خصوصاً أن من شأن فرض حظر على إجراء التجارب النووية إنهاء سباق التسلح الكيفي[٢].

أما Jon Kyl فقد أكد أن الهدف من قيام الكونجرس بإتاحة تمويل لهذا البرنامج، كان في المقام الأول إعطاء المزيد من الثقة في سلامة ومصداقية الترسانة النووية الأمريكية، وليس إحلال هذا البرنامج كلية محل التجارب النووية، خاصة أن هذا البرنامج يواجه مشاكل فنية وصعوبات تتعلق بمدى توافر المبالغ اللازمة لاستمرار تنفيذه وفق الخطة الزمنية الموضوعة له[٣].

كما أكد Schlesinger أثناء إدلائه بشهادته أمام اللجنة الفرعية الخاصة بالأمن الدولي والانتشار والخدمات الفيدرالية التابعة للجنة الشئون الحكومية بمجلس الشيوخ، على عدم واقعية الاعتماد على هذا البرنامج كبديل عن إجراء التجارب النووية لثلاثة أسباب رئيسية هي:

---

1 - Chuck Mc Cutcheon, "Senators Struggle to Put Nuclear Treaty Back in Bottle". **op. cit.**, p. 2395 and Jonathan Weisman, "Nuclear Test Ban Treaty Upnext". **op. cit.**, p. 2608 and Pat Towell, "Senate Panel Earmarks Money For Nuclear Weapons Test". **op. cit.**, p. 2087 and "Remarks by Senator Jesse Helms on the CTBT". **op. cit.**, p. p. 1-3 and **Testimony of William Cohen and Henry Shelton Before the Senate Armed Services Committee Hearing on the CTBT.** op. cit., p. 2 and Jonathan Weisman, "President Submits Nuclear Test Ban Seeks Critical Mass of Senate Votes". **op. cit.**, p. 2326 and Jonathan Weisman, "Energy and Water Bill ups Nuclear Funding". **op. cit.**, p. p. 2661-2 and Pat Towell, "Clinton Signs Test Ban". **op. cit.**, p. 2770 and **Senate Record Vote Analysis.** op. cit., p. p. 5-6.

2 - Jonathan Weisman, "Subsitute For Nuclear Tests Debated". **op. cit.**, p. 436.

3 - "Remarks by Senator Jon Kyl on the CTBT". **op. cit.**, p. p. 2-4 and Jonathan Weisman, "High Price For Nuclear Research". **op. cit.**, p. 1525 and **Senator Jon Kyl Outlines Opposition to CTBT Ratification.** op. cit., p. p. 4-5.

- تأكيد المسئولين في وزارة الطاقة منذ عام ١٩٧٨ ، على أن السبيل الوحيد للتأكد من مصداقية الأسلحة النووية الأمريكية يتم من خلال إجراء التجارب النووية، لاستخدام البيانات التي تتيحها هذه التجارب في تصميم أجيال جديدة من هذه الأسلحة، لتحل محل الأسلحة التي على وشك التقادم قبل تقادمها فعلياً.
- إن هذا البرنامج لن يضمن تمتع الترسانة النووية الأمريكية بالمصداقية، لأنه يقوم على تفكيك الأسلحة النووية، وإخضاع مكوناتها لعملية فحص دقيق لتحديد المكونات المتقادمة لإحلالها بمكونات أخرى مطابقة لها في المواصفات. وبذلك تثار الإشكالية عندما يجد القائمون على هذا البرنامج أن هذه المكونات المتقادمة لم تعد المصانع الأمريكية تصنعها، إما بسبب تغير عمليات الإنتاج أو حظر استخدام بعض أنواع الكيماويات، كان يتم استخدامها من قبل في عملية تصنيع هذه الأسلحة النووية، الأمر الذي يجعل هذه المكونات البديلة لا تعمل بنفس كفاءة المكونات المتقادمة، ولا توجد تجارب للتأكد من هذه الحقيقة.
- إن هذا البرنامج من المتوقع أن يستغرق العمل فيه عشر سنوات، ويحتاج الأمر إلى سنوات عديدة أخرى لإجراء المزيد من التجارب المعملية، وتقييم النتائج التي تم التوصل إليها.

أخذاً في الاعتبار عدم قدرة هذا البرنامج في المدى الطويل على استخدام أنظمة الحاسب الآلي المعقدة، لمحاكاة التجارب النووية الفعلية التي تتم تحت سطح الأرض، وبذلك سوف يستغرق الأمر عشر سنوات أخرى أو أكثر، للحكم على مدى نجاح هذا البرنامج في الحفاظ على مصداقية المخزون النووي الأمريكي[1].

أما Robert Barker مساعد مدير معامل Lawrence Livermore فقد أكد أثناء إدلائه بشهادته أمام اللجنة الفرعية لشئون الأمن الدولي والانتشار والخدمات الفيدرالية التابعة للجنة الشئون الحكومية بمجلس الشيوخ، أن أحد التحديات التي ترتبط بمعاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية تتعلق باحتمال ألا تستطيع الولايات المتحدة بالفعل تحديد المخاطر الناجمة عن عدم إجراء التجارب النووية، والتي يأتي في مقدمتها ضمان مصداقية وسلامه المخزون النووي بشكل كاف، وتحديد حجم الخسائر الناجمة بالفعل، نتيجة التوقف عن إجراء هذه التجارب النووية وتحديد الخسائر التي تكبدتها الولايات المتحدة، نتيجة توقفها عن إجراء التجارب النووية وتحديد الشخص المخول له اتخاذ القرار المتعلق بسلامة ومصداقية المخزون النووي، ومدى نجاح برنامج الحفاظ على المخزون النووي في حاله صالحة للاستخدام دون إجراء تجارب، في تحقيق أهدافه والمخاطر المتعلقة بمحاولة صنع سلاح نووي جديد، في إطار هذا البرنامج دون اللجوء إلى إجراء تجارب نووية لاختبار

---

[1] - James Schlesinger, **Implications of a Zero-Yield Nuclear Test Ban.** op. cit., p. p. 1-5.

كفــاءة هذا السلاح، وضمان عدم وجود فوارق في الإنتاج تحول دون إنتاج منظومات مشابهة من الأسلحة النووية[1].

١٠- إن التصديق على هذه المعاهدة سوف يجعل الولايات المتحدة، تتخلى عــن أيـة مبادرات هامة تتطلبها عملية ضمان سـلامة ومصداقيـة القــوات النــووية الاستراتيجية والقوات النــووية، التي تستخدمها في مسرح العمليات وذلــك علـى المدى الطويل.

وكان John Warner قـد انتقـد الفقـرة الخاصة بإمكانية انسحاب الولايـات المتحـدة من المعاهدة، حال تعرض مخزونها النووي لأية مشـكلة فنيـة، تسـتدعي ضرورة القيام بإجراء تجارب نووية على أساس صعوبة تنفيذ ذلك من الناحية العملية، خصوصاً إن الولايات المتحدة إذا ما قررت استئناف إجراء التجارب النووية، فسـوف يتعين عليها إعداد الترتيبات الفنية اللازمة التي قد تستغرق على الأقل من عامين إلـى ثلاثة أعوام، للتحضير لإجراء هذه التجارب النووية، في الوقت ذاتـــه إن انسـحاب الولايات المتحدة من هذه المعاهدة من شأنه إظهارها أمام العالم أن مخزونها النــووي يواجه مشكلة خطيرة، ترتب عليه فقدانها الثقة في مصداقية رادعها النووي[2].

١١- القصور الشديد الذي يشوب نظام التحقق والرقابة المزمع إنشائه في نطاق هــذه المعاهدة والتخوف من إخفاق الولايات المتحدة في رصد أية انتهاكات قد تقوم بها الدول الأطراف في المعاهدة، ولو على نطاق محدود، ويستحيل اكتشافها بواسطة محطات الرصد والمراقبة التي من المقرر إنشائها فــي نطــاق نظــام التحقــق والرقابة، الخاص بالمعاهدة وعلى وجه الخصوص التجارب النــووية التي تبلــغ قوتها التفجيرية واحد كيلو طن أو ستين كيلو طن من الدينــاميت، نتيجــة عــدم وجــود آلية واضحة لضمان عدم قيام أية دولة بانتهاك نصوص هــذه المعاهــدة وصعوبة الاعتمــاد علــى عملية التفتيش المفاجئ للتأكــد مــن حــدوث هــذه الانتهاكات.

وكان Jesse Helms قد أكد أن معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النوويـــة تشكل تهديــداً خطيراً على الأمــن القــومي الأمــريكي، ويتمثل هذا التهديد في أن أيــة دولة قد تنجح في التحايل على نظام التحقق والرقابة من خلال إجراء التجــارب النوويــة داخل المناجم والكهوف والتكوينات الجيولوجية الأخرى، أو إجراء التجارب في الفضــــاء الخارجي، أو في قاع المحيط، كما أن قيام كل من روسيا والصيــن بإنشــاء محطــات لرصــد إجراء أية تجارب نووية بالقرب من مواقع إجراء تجاربهما النووية، سواء فــي

---

1 - **Testimony by Robert Barker Before Senate Governmental Affairs Subcommittee on International Security, Proliferation and Federal Services on the Condition of the US Nuclear Stockpile.** op. cit., p. p. 3-5.

2 - **Testimony of William Cohen and Henry Shelton Before the Senate Armed Services Committee Hearing on the CTBT.** op. cit., p. 3.

موقع Novaya Zemlya في القطب الشمالي، أو موقع Lop Nur الكائن في مقاطعة Xin Jiang الصينية، سوف يجعل هاتين الدولتين لديهما القدرة على إجراء تجارب نووية داخل كهوف تحت سطح الأرض دون أن تستطيع أية دولة رصد هذه التجارب، لا سيما أن الوكالة المركزية للاستخبارات قد أشارت في تقاريرها الحديثة إلى إخفاقها في رصد التجارب النووية ذات المستوى المتدني التي تقوم بإجرائها روسيا. وأضاف Helms أن الولايات المتحدة لن تستفيد من الإمكانيات التي سوف يتيحها نظام التحقق والرقابة، خصوصاً تلك المتعلقة بإنشاء محطات لرصد أية تجارب نووية قد يتم إجراؤها لأن الغالبية العظمى من هذه المحطات توجد بالفعل داخل الأراضي الأمريكية[1].

١٢- إن هذه المعاهدة لم تمنع كلا من الهند وباكستان من إجراء تجاربهما النووية، الأمر الذي يشير إلى افتقاد المعاهدات الدولية لضبط التسلح إلى المصداقية، لا سيما أن الدول تتجه إلى حماية مصالحها الخاصة، حتى وإن كان ذلك على حساب المعاهدات الدولية.

وكان السناتور Strom Thurmond قد أكد أن مصالح الأمن القومي الأمريكي تقتضي من الولايات المتحدة الاحتفاظ برادع نووي يتسم بالمصداقية، لا سيما أن المعاهدات الدولية لن تمنع الدول من حيازة الأسلحة النووية، أو تطوير أجيال جديدة من هذه الأسلحة، مشيراً إلى أن هذه المعاهدة وإن كان سوف يترتب عليها التزام الولايات المتحدة بعدم إجراء التجارب النووية إلى الأبد، فإنه لا يوجد ضمان بأن الدول الأخرى لن تقوم بانتهاك النظام الدولي للتحقق والرقابة الخاص بهذه المعاهدة.

أما السناتور Trent Lott فقد أكد على ضرورة إجراء تعديل على السياسة الأمريكية في مجال حظر الانتشار النووي، وذلك بجعلها تركز على بناء تحالف دولي لمنع تصاعد سباق التسلح النووي في منطقة آسيا، بدلاً من تأييد هذه المعاهدة، مشيراً إلى إنه إذا كانت الإدارة الأمريكية قد امتنعت منذ عام ١٩٩٢ ، عن إجراء تجارب نووية، فإنه لا يمكن قيام الولايات المتحدة بتعميم هذا النموذج على الدول الأخرى، لأن هذه الدول لن تلتزم في الواقع بهذه المعاهدة مؤكداً أنه من غير المعقول قيام الولايات المتحدة بالامتناع عن إجراء التجارب النووية إلى الأبد، لحث الدول الأخرى الراغبة في امتلاك هذا الرادع النووي على التخلي عنه. كما طالب Lott بضرورة التركيز على قضايا أخرى أكثر إلحاحاً، مثل فرض عقوبات اقتصادية على الدول التي تقوم بإجراء تجارب نووية، أو تقوم بتطوير منظومات دفاعية مضادة للصواريخ الباليستية، والقيام بإعادة تقييم القانون الحالي الذي ينظم عملية صادرات

---

[1] - Chuck Mc Cutcheon, "Senators Struggle to Put Nuclear Treaty Back in Bottle". **op. cit.,** p. 2395 and **Senate Record Vote Analysis.** op. cit., p. p. 1-4 and **Testimony of William Cohen and Henry Shelton Before the Senate Armed Services Committee Hearing on the CTBT.** op. cit., p. 4 and "Remarks by Senator Jon Kyl on the CTBT". **op. cit.,** p. p. 1-2. and **Senator Jon Kyl Outlines Opposition to CTBT Ratification.** op. cit., p. 5.

السلاح الأمريكي، وإيجاد تسوية للصراعات التي تثار بين الدول غير النووية أو الدول النووية غير المعلنة، بدلاً من قيام الولايات المتحدة بالانضمام إلى اتفاقيات دولية لضبط التسلح[1].

أما فيما يتعلق بالحجج التي استند إليها الديمقراطيون من أمثال السناتور Carl Levin والسناتور Biden Delaware والسناتور Russell Feingold والسناتور Edward Kennedy والسناتور Tom Daschle والسناتور Joseph Biden والسناتور Daniel Akaka والسناتور Robert Torricelli في تأييدهم للتصديق على المعاهدة فقد تمثلت في الآتي:

١-إن الولايات المتحدة قد أجرت حوالي ١,٠٣٠ تفجير نووي، منذ قيامها بإجراء أول تفجير نووي لها عام ١٩٤٥ ، وهو رقم يفوق عدد التفجيرات النووية التي قامت بها الدول النووية الأخرى جميعها، وبذلك فقد استطاعت الولايات المتحدة الحصول على كم هائل من البيانات المتعلقة بالمخزون من السلاح النووي الأمريكي، وكيفية الحفاظ على مصداقية هذا الرادع النووي وامتلاك ترسانة متطورة من هذه الأسلحة النووية.

٢- إن هذه المعاهدة لا تستهدف فرض القيود على قدرات الدول التي لديها قدرات نووية، وتسعى إلى تطوير برامجها النووية، وذلك من خلال منع هذه الدول من إجراء المزيد من التجارب النووية، بل تستهدف فرض القيود على الدول الساعية لحيازة الأسلحة النووية، من خلال منع هذه الدول من إجراء أي تفجير نووي، ولو على نطاق محدود وحتى في حالة نجاح البعض في تصميم برامج نووية، فإن هذه البرامج لن تعمل بكفاءة نتيجة عدم إجراء التجارب النووية[2].

٣- إن هذه المعاهدة من شأنها التأكيد أن الولايات المتحدة تأخذ مأخذ الجد عملية حظر إجراء التجارب النووية، خصوصاً وإن استطلاعات الرأي العام الأمريكي تشير إلى إن نسبة ٨٢% من المواطنين الذين تم استطلاع رأيهم يؤيدون قيام الولايات المتحدة بالتصديق على هذه المعاهدة.

---

[1] - Chuck Mc Cutcheon, "Can Comprehensive Test Ban Treaty Put Nuclear Genie Back in Bottle". **op. cit.**, p. p. 1839-40 and Miles Pomper, "As the Dust Settles in India; US Rethinks Nuclear Policy". **op. cit.**, p. 1367 and **Testimony of William Cohen and Henry Shelton Before the Senate Armed Services Committee Hearing on the CTBT.** op. cit., p. 14.

[2] - **Comprehensive Test Ban Treaty.** US Senate. Nov. 19, 1999, p. p. 2-3, Website, http://www.state.gov and **Senate Record Vote Analysis.** op. cit., p. p. 2-3.

وكان السناتور Carl Levin قد أكد أن حظر إجراء التجارب النووية على مستوى العالم، كان أحد أهداف الإدارات الأمريكية السابقة سواء كانت إدارة جمهورية أم ديمقراطية[1].

٤- إن المعاهدة لن تحول دون قيام الولايات المتحدة بتطوير رادعها النووي، والدليل على ذلك أن المخزون النووي الأمريكي الحالي يتمتع بالسلامة والمصداقية، بالرغم من قيام الولايات المتحدة بفرض حظر على إجراء أية تجارب نووية اعتباراً من عام ١٩٩٢[2].
كما أن "التجارب النووية دون الحرجة" Subcritical Tests التي من المقرر إجرائها في نطاق برنامج الحفاظ على المخزون من السلاح النووي الأمريكي في حالة صالحة للاستخدام دون إجراء تجارب، من شأنها أن تحل محل التجارب النووية الفعلية، دون الخوف من فقدان الثقة في مصداقية الرادع النووي الأمريكي[3].

٥- إن الولايات المتحدة يمكنها الحفاظ على سلامة ومصداقية ترسانتها النووية، دون الحاجة إلى اللجوء لإجراء تجارب نووية من خلال برنامج الحفاظ على المخزون من السلاح النووي الأمريكي في حالة صالحة للاستخدام دون إجراء تجارب، الذي يستهدف استخدام برامج المحاكاة على الكمبيوتر، لتطوير واختبار العديد من الأجزاء الهامة من منظومات الأسلحة النووية، دون الحاجة لإجراء أية تجارب نووية، خصوصاً أن هذه المعاهدة تسمح للدول النووية بإجراء تعديلات على الرؤوس النووية المحمولة على صواريخ، لتحويلها إلى أنظمة إيصال جديدة، طالما أن هذه العملية لا تتضمن إجراء تغييرات على المكونات الأولية والثانوية للرأس النووي يترتب عليها حدوث انفجار نووي حراري. هذا في الوقت الذي سوف تجد فيه الدول الأخرى الأطراف في المعاهدة صعوبة في الاستمرار في تطوير وتحديث ترسانتها النووية[4].

---

1 - Chuck Mc Cutcheon, "Senate Prepares to Take up Nuclear Test Ban Treaty Ratification Still a Long Shot". **op. cit.,** p. 2325 and **Testimony of William Cohen= =and Henry Shelton Before the Senate Armed Services Committee Hearing on the CTBT.** op. cit., p. 4.

2 - **Senate Record Vote Analysis.** op. cit., p. p. 2-3 and **Testimony of William Cohen and Henry Shelton Before the Senate Armed Services Committee Hearing on the CTBT.** op. cit., p. p. 4-5.

3 - "Remarks by Senator Joseph Biden on the CIBT". **Congressional Record, 106th** Congress, Oct. 12, 1999, p. 8, Website, http://www.clw.org/coalition/biden101299.html.

4 - "Remarks by Senator Robert Torricelli on the CIBT". **Congressional Record,** 106th Congress, Oct. 8, 1999, p.2, Website, http://www.clw.org/coalition/=

٦- إن هذه المعاهـــدة سوف تساهم في تعزيز النظـــام الدولي لحظر الانتشار ودعم الجهود التي تبذلها إدارة كلينتون في مجال حظر الانتشار النووي، خاصة إن الدول التي تقوم بالفعل بحيازة برامج نووية متقدمة سوف تجد صعوبة في تطويـــر هـذه البرامج. أما الـــدول المارقة الساعية إلى حيـــازة السلاح النـــووي، فلن تستطيع إضفاء الشرعية على البرامج النووية التي بحوزتها، وسوف تجد عمليـــة تطوير برامج نووية أمراً أكثر صعوبة من الناحية الفنية ومن الناحية السياسية.

وكان السناتور Daniel Akaka قد أكد أن هذه المعاهدة تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، لاحتواء التهديدات الناجمة عن احتمال اندلاع حرب نووية أو تنامي ظـاهرة الإرهاب النووي أو الانتشار النووي.

كما حذر النائب Carl Levin من أن قيام الكونجرس برفض التصديق، علـــى هذه المعاهدة سوف يؤثر سلباً على جهود الإدارة الأمريكية في مجال حظر الانتشـــار النووي. كما سوف يشجع دولاً أخرى مثل الهند وباكستان وكوريا الشمالية – التي إما أنها قامت بتطوير قدرات نووية أو تسعى إلى تطوير أسلحة نوويـــة – علـــى عـدم الانضمام إلى هذه المعاهـــدة والاستمرار في برامجها النووية[١].

٧- إن التصديق على هذه المعاهدة سوف يحول دون اندلاع سباق تسلح في شبه القارة الآسيوية خاصة إن كلا من الهند وباكستان، قد أعلنتا عن ربط انضمامـــهما إلـــى المعاهدة بتصديق الولايات المتحدة عليها.

وكان السناتور Edward Kennedy قد أكد أن معاهدة الحظر الشامل لإجـــراء التجارب النـــووية تعـــد أكثر معاهـــدات ضبط التسلح التي يمكنها وقـــف سبـــاق التسلح خاصة بعد قيـــام الهنـــد وباكستان بإجراء تجاربهما النووية في مايـــو عـــام ١٩٩٨ ، مشيراً إلى إن التصديـــق على المعاهـــدة من شأنه تدعيم مصداقية الولايات المتحـــدة ودورها القيادي في مجال ضبط التسلح النووي.

أما السناتـــور Carl Levin فقـــد حذر مـــن إن قيـــام الكونجـــرس برفـــض التصديق على المعاهدة، سوف يشجع الدول المارقة على تطوير برامج نوويـــة غـــير معلنة مما ينذر باحتمال نشوب سباق تسلح نووي. كما سيرسل رسالة تحذيرية تتعلـــق

=torricelli100899.html and "Remarks by Senator Daniel Akaka on the CTBT". op. cit., p. p. 1-2.

1 - "Remarks By Senator Robert Torricelli on the CTBT". op. cit., p. 2 and Testimony of William Cohen and Henry Shelton Before the Senate Armed Services Committee Hearing on the CTBT. op. cit., p. p. 4-5 and "Remarks by Senator Daniel Akaka on the CTBT". op. cit., p. p. 1-2 and Chuck Mc Cutcheon, "Senators Struggle to Put Nuclear Treaty Back in Bottle". op. cit., p. 2394.

بمصير قضايا ضبط التسلح الأخرى، وعلى وجـه الخصـوص معـاهدة حظـر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية Anti Ballistic Missile Treaty التي تفـرض قيوداً على عـدد الصواريـخ الباليستية التي يمكن لكل مـن روسـيا والولايـات المتحدة نشرها على أراضيهما[١].

٨- إن نظام التحقق والرقابة المزمع قيامه بإنشاء حوالي ثلاثمائة وواحـد وعشـرين محطة مراقبة داخل تسعين دولة في نطاق هذه المعاهـدة، كفيـل بـأن يسـاعد الولايات المتحـدة على رصد ومراقبة أية تجارب نووية قد تقوم بها أية دولة.

وكان Carl Levin قد استبعد إمكانية قيام أية دولة طرف في هذه المعاهـدة بالتحايل على نظام التحقق والرقابة، خصوصاً إذا ما قامت هذه الدولة بإجراء تجارب نووية على نطاق محدودٍ على اعتبار أن أية دولة، لن تخـاطر بـإجراء مثـل هـذه التجارب النووية، خوفاً من النتائج المترتبة على انتهاكها لنصوص المعاهدة، ونظـراً لمحدودية النتائج التي يمكن أن يتم الحصول عليها نتيجة إجراء هذه التجارب النوويـة على نطاق محدود.

٩- إن هذه المعاهدة من شأنها المساعدة في الحفاظ على الأمن القومـي الأمريكـي، لأنها سوف يترتب عليها استمرار احتفاظ الرادع النووي الأمريكي بـالصدارة، والحد من قدرات الدول الأخرى الساعية إلى تطوير برامج نووية[٢].

١٠- إن الولايات المتحدة يمكنها الانسحاب من هذه المعـاهدة، واسـتئناف إجـراء التجارب النووية مرة أخرى إذا ما تطلب الأمر ضرورة إجراء التجارب النووية، للحفاظ على سلامة ومصداقية الترسانة النووية الأمريكية[٣].

---

[1] - Chuck Mc Cutcheon, "Can Comprehensive Test Ban Treaty Put Nuclear Genie Back in Bottle". **op. cit.,** p. p. 1839-40.

[2] - **Comprehensive Test Ban Treaty.** op. cit., p. 3 and "Remarks by Senator Daniel Akaka on the CTBT". **op. cit.,** p. 2 and **Testimony of William Cohen and Henry Shelton Before the Senate Armed Services Committee Hearing on the CTBT.** op. cit., p. p. 4-5. Chuck Mc Cutcheon, "Senate Prepares to Take up Nuclear Test Ban Treaty Ratification Still a Long Shot". **op. cit.,** p. 2325 and Miles Pomper, "As the Dust Settles in India; US Rethinks Nuclear Policy". **op. cit.,** p. 1367 and **Senate Record Vote Analysis.** op. cit., p. p. 3-4 and Miles Pomper, "Treaty Rejection Casts a Shadow Over Non Proliferation Efforts in Asia". **Cong Q W Rpt,** Vol. 57, No. 40, Oct. 16, 1999, p. 2437.

[3] - **Senate Record Vote Analysis.** op. cit., p. p. 3-4.

١١- إن هذه المعاهدة من شأنها تعزيز مصداقية الزعامة الأمريكية سواء من الناحية السياسية أو العسكرية، وذلك مع الحلفاء الأوروبيين الذين استفادوا من المظلة النووية الأمريكية خصوصاً فرنسا وبريطانيا والمانيا.

وكان Robert Torricelli قد أشار إلى إن كلا من فرنسا وبريطانيا اللتين قامتا بإجراء تغييرات على مذهبهما العسكري وخيارهما النووي، وفقاً لهذه المعاهدة، قد أعلنوا أنه سوف يترتب على رفض الكونجرس التصديق على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، تباعد الأمن القومي الأمريكي عن حلفائه التقليديين في أوروبا الغربية والذي مثل ركيزة نظام التحالف الدولي للأمن القومي الأمريكي[١].

١٢- إن إخفاق الولايات المتحدة في التصديق على هذه المعاهدة، سوف يدعم موقف التيار المتشدد داخل الصين الذي يرفض التصديق على هذه المعاهدة، انطلاقاً من أن الصين تمتلك ثمانية عشر صاروخاً باليسيتي قادراً على حمل رؤوس نووية. كما أنها على وشك تطوير تكنولوجيا جديدة، قادرة على إنتاج صواريخ تستطيع تهديد الولايات المتحدة أو روسيا أو أوروبا، في الوقت الذي يطالب فيه هذا التيار المتشدد قيام الصين بالاستمرار في اختبار وتطوير التكنولوجيا المتعلقة بإنتاج الأسلحة النووية وإجراء المزيد من التجارب النووية[٢].

وقد عكف الجمهوريون المحافظون منذ عام ١٩٩٧ على كسب تأييد التيار المعتدل من الحزب الجمهوري، من أمثال السناتور Richard Lugar والسناتور John Mc Cain والسناتور Pete Domenici والسناتور John Warner والسناتور Ted Stevens المعروف عنه تأييده الشديد لمعاهدات ضبط التسلح الأخرى، حتى نجحوا في جمع الأصوات اللازمة لضمان عدم تمرير مشروع القانون المتعلق بالتصديق على هذه المعاهدة.

ففي ١٩٩٩/١٠/٨ عقدت أولى جلسات الاستماع بمجلس الشيوخ لمناقشة موضوع التصديق على هذه المعاهدة، وفي ١٩٩٩/١٠/١٣ رفض مجلس الشيوخ التصديق على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، حيث صوت (٥١) ضد تصديق الولايات المتحدة على المعاهدة مقابل تأييد (٤٨) صوت لتصديق الولايات المتحدة عليها.

---

1 - "Remarks by Senator Robert Torricelli on the CIBT". **op. cit.**, p. 2 and "Remarks by Senator Daniel Akaka on the CTBT". **op. cit.**, p. 2.

2 - "Remarks by Senator Joseph Biden on the CIBT". **op. cit.**, p. p. 5-8 and "Remarks by Senator Robert Torricelli on the CIBT". **op. cit.**, p. 2.

وكان الأعضاء الجمهوريون داخل مجلس الشيوخ قد قاموا بتجاهل الالتماس الذي تقدم به كلينتون في آخر دقيقة لتأجيل التصويت على هذه المعاهدة، على أساس اعتبارات الأمن القومي الأمريكي حيث أكدوا أنه من السابق لأوانه قيام مجلس الشيوخ بالموافقة على هذه المعاهدة لا سيما أنها لن تدخل حيز النفاذ قريباً، سواء صدقت الولايات المتحدة عليها أو رفضت التصديق عليها، نظراً لأنها تنص على انضمام أربعة وأربعين دولة من الدول التي إما أنها تمتلك مفاعلات نووية، أو مصانع تعمل بالطاقة النووية، إلى جانب الدول الخمس النووية ودول العتبة النووية[١].

وبوجه عام، إن قيام مجلس الشيوخ برفض التصديق على هذه المعاهدة، قد ترتب عليه حدوث انقسام خطير في صفوف الحزبين الديمقراطي والجمهوري، مما جعل البعض يتخوف من تأثير هذا الانقسام في المستقبل، ليس فقط على قضايا ضبط التسلح بل على أية قضية أخرى من قضايا السياسة الخارجية، وجعل البعض الآخر يشير إلى زوال المزايا التي كان يتمتع بها البيت الأبيض في حقبة الحرب الباردة، والتي تتعلق بموضوعات مثل سياسة الولايات المتحدة في مجال الحد من انتشار الأسلحة النووية، والاعتبارات التي صاغت نتائج هذه السياسة والتي تأثرت إلى حد كبير بمذهب الردع النووي، الذي اتسمت به فترة الحرب الباردة، ويؤكد أهمية الدور الذي تقوم به المؤسسة التشريعية داخل الولايات المتحدة.

[1] - Tony Karon, "Test Ban Treaty Defeat Hurts the Presidency". **op. cit.**, p. 1 and Chuck Mc Cutcheon, "Senate Prepares to Take up Nuclear Test Ban Treaty Ratification Still a Long Shot". **op. cit.**, p. 2325 and Chuck Mc Cutcheon, "Senators Struggle to Put Nuclear Treaty Back in Bottle". **op. cit.**, p. p. 2393-5 and Jonathan Weisman, "President Submits Nuclear Test Ban Seeks Critical Mass of Senate Votes". **op. cit.**, p. 2325 and Chuck Mc Cutcheon, "Treaty Vote a "Wake-up Call". **op. cit.**, p. p. 2435-6.

ثانياً: تصورات الكونجرس عن معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية

حظيت معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية - التي قامت إدارة ريجان الجمهورية بالتفاوض عليها ثم قامت إدارة بوش الجمهورية بالتوقيع عليها في ١٩٩٣/١/١٣ - بأهمية متزايدة خلال إدارة كلينتون الديمقراطية والتي وضعت موضوع التصديق على هذه المعاهدة قبيل حلول ١٩٩٧/٤/٢٩ - وهو التاريخ الذي ستدخل فيه المعاهدة حيز النفاذ - على قمة أولويات إدارتها[١].

لذلك، فقد عكف كلينتون منذ عام ١٩٩٣ على إقناع الكونجرس بضرورة التصديق على هذه المعاهدة، وقام بإرسال كبار المسئولين في إداراته، والمسئولين العسكريين عن شئون الأمن القومي، من أمثال Warren Christopher وزير الخارجية الأمريكي و Woolsey مدير الوكالة المركزية للاستخبارات و John Holum مدير الوكالة الأمريكية لضبط ونزع التسلح، و John Shalikashvili رئيس هيئة الأركان المشتركة، إلى الكونجرس لتوضيح المزايا التي سوف تعود على الولايات المتحدة نتيجة التصديق على هذه المعاهدة، وكسب تأييد التيار الجمهوري المعتدل، لا سيما أن الخلاف بصدد هذه المعاهدة لم ينحصر فقط بين التيار الجمهوري والتيار الديمقراطي، حيث شهد التيار الجمهوري انقساماً بين الجمهوريين المحافظين الذين يرفضون التصديق على هذه المعاهدة، والجمهوريين المعتدلين الذين يؤيدون التصديق عليها[٢].

وخلال النصف الثاني من عام ١٩٩٦ ، والذي شهد خوض السناتور الجمهوري Bob Dole - أحد زعماء التيار الجمهوري المحافظ - الانتخابات الرئاسية أمام كلينتون، اندلع صراع حاد بين الإدارة الأمريكية والتيار الجمهوري المحافظ، الذي شن حملة ضارية في ١٩٩٦/٩/١١ داخل الكونجرس، استهدفت

---

[1] - Elizabeth Palmer, "Senate Panel Opens Hearings on Chemical Weapons Pact". **Cong Q W Rpt**, Vol. 52, No. 12, March 26, 1994, p. 756 and Pat Towell, "Helms Ties Chemical Arms Pact to Action on Other Issues". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 6, Feb. 8, 1997, p. 375 and Elizabeth Palmer, "For Businesses; A High Price For Chemical Weapons Ban". **Cong Q W Rpt**, Vol. 52, No. 36, Sept. 17, 1994, p. 2584.

[2] - Pat Towell, "Clinton Pressures GOP to Act on Chemical Arms Ban". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 9, March 1, 1997, p. 545, 550 and **Statement of the John Holum; Director of ACDA Before the Subcommittee on International Operations and Human Rights of the Committee on International Relations, US House of Representatives.** March 5, 1997, p. 3, Website, http://www.fas.org/spp/starwars/congress/1997-h/h970305h.htm.

حشد أصوات الجمهوريين لمعارضة التصديق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية قبيل قيام لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ بالتصويت على هذه المعاهدة.

ونظراً لإحجام التيار الجمهوري المعتدل الذي يؤيد التصديق على هذه المعاهدة عن الإفصاح عن تأييده للتصديق على المعاهدة، خوفاً من قيام الرئيس الأمريكي بتحقيق انتصار سياسي يزهو به خلال حملته الانتخابية للفوز بالانتخابات الرئاسية لفترة ثانية، فقد طلب كلينتون من لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ في ١٩٩٦/٩/١٢ ، تأجيل مناقشة هذا الموضوع حتى عام ١٩٩٧ ، لتخوفه من إخفاق إدارته في الحصول على أغلبية ثلثي أصوات الجمهوريين اللازمة لضمان تمرير الموافقة على التصديق على هذه المعاهدة[١].

وبعد نجاح كلينتون في الفوز بفترة رئاسة ثانية، عاودت الإدارة الأمريكية من جديد طرح موضوع التصديق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية أمام الكونجرس، ومحاولة كسب تأييد التيار الجمهوري المعتدل الذي يؤيد التصديق على المعاهدة.

وقد عكست جلسات الاستماع التي عقدها الكونجرس للنظر في موضوع التصديق على المعاهدة، مدى الانقسام الواضح في صفوف الجمهوريين بصدد هذا الموضوع[٢].

أما عن الحجج التي استند إليها التيار الجمهوري المحافظ من أمثال السناتور Jesse Helms رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، والسناتور Trent Lott زعيم الأغلبية بمجلس الشيوخ، والسناتور Jon Kyl، والسناتور Bob Dole ، والسناتور Sam Brownback، والسناتور Jeff Sessions ، والسناتور Tim Hutchison ، وعدد من الشخصيات البارزة الأخرى من أمثال James Schlesinger ، وزير الدفاع الأسبق خلال إداراتي نيكسون وفورد و Donald Rumsfeld ، وزير الدفاع الأسبق خلال إدارة فورد وCasper Weinberger ، وزير الدفاع الأسبق خلال إدارة ريجان و Dick Cheney ، وزير الدفاع الأسبق خلال إدارة بوش، وذلك في رفض التصديق على هذه المعاهدة فهي على الوجه التالي:

---

1 - Pat Towell, "Helms Ties Chemical Arms Pact to Action on Other Issues". **op. cit.**, p. 375 and Pat Towell, "Chemical Weapons Ban Delayed as Dole Joins Objectors". **Cong Q W Rpt**, Vol. 54, No. 37, Sept. 14, 1996, p. 2607 and **Text of a Letter From the President to the Speaker of the House of Representatives and the President of the Senate.** The White House, Office of the Press Secretary, Nov. 12, 1996, p. 2, Website, http://www.stimson.org/rd-table/wmd-wh.htm.

2 - Pat Towell, "Chemical Arms Ban's Chances Put at 50-50 in Senate". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 16, April 19, 1997, p. 917 and Pat Towell, "Clinton Pressures GOP to Act on Chemical Arms Ban". **op. cit.**, p. 545.

١- قصور نظام التحقق والرقابة الخاص بالمعاهدة والذي لا يضمن عدم قيام الدول الموقعة على المعاهدة، بانتهاك نصوصها وحيازة السلاح الكيماوي، في الوقت الذي تلتزم فيه الولايات المتحدة بعدم إنتاج أو تخزين أو استخدام هذه الأسلحة.

وكان J. D Crouch أحد المسئولين السابقين في وزارة الدفاع خلال إدارة بوش قد حذر أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في ١٩٩٦/٣/١٣ ، من "أن هذه المعاهدة شأنها شأن اتفاقيات ضبط التسلح الأخرى، سوف توفر إحساساً خاطئاً بالأمن، الأمر الذي قد يدفع الولايات المتحدة إلى التخلي عن هذا الرادع الذي بحوزتها، في الوقت الذي قد تخفق فيه المعاهدة في إزالة الخطر الذي تشكله هذه الأسلحة الكيماوية".

كما حذر Douglas Ferth أحد المسئولين السابقين في وزارة الدفاع خلال إدارة بوش أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في ١٩٩٦/٣/٢١ ، من "أن الوكالة المركزية للاستخبارات لن تستطيع الكشف عن الانتهاكات التي قد تقوم بها الدول الموقعة على هذه المعاهدة"[1].

٢- إن نظام التحقق والرقابة الخاص بهذه المعاهدة، سوف يلحق أضراراً جسيمة بأصحاب الشركات الأمريكية، فمن ناحية إن هذه المعاهدة سوف تنشئ جهازاً دولياً جديداً يستهدف القيام بنظام التحقق والرقابة بمسمى "منظمة حظر إنتاج الأسلحة الكيماوية" بحيث تتولى هذه المنظمة القيام بما يلي:
- الحصول على معلومات من الدول، التي قامت بالتصديق على هذه المعاهدة بشأن كافة مواقع تخزين الأسلحة الكيماوية التي بحوزتها.
- الحصول على معلومات من الدول، التي قامت بالتصديق على هذه المعاهدة بشأن كافة مراكز أبحاث تطوير السلاح الكيماوي، وجميع مراحل إنتاج هذا السلاح الكيماوي.

---

[1] - Carroll Doherty, "Senate Slashes Agency Budgets; Confirms 18 Ambassadors". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 49, Dec. 16, 1995, p. 3821-2 and Donna Cassata, "Chemical Weapons Treaty Nears Climactic Vote". **Cong Q W Rpt**, Vol. 54, No. 36, Sept. 7, 1996, p. 2534 and Carroll Doherty, "Helms in Deal to End Freeze on Arms Pact; Nominees". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 48, Dec. 9, 1995, p. 3753-4 and Pat Towell, "Administration Begins New Drive For Chemical Weapons Treaty". **Cong Q W Rpt**, Vol. 54, No. 13, March 30, 1996, p. 893,4 and Pat Towell, "Chemical Weapons Ban Delayed as Dole Joins Objectors". **op. cit.**, p. 2607 and "International Treaty Signed to Ban Chemical Weapons". **Cong Q W Rpt**, Vol. 51, No. 3, Jan 16, 1993, p. 142 and Carroll Doherty, "Hill Urged to Ban Chemical Weapons". **Cong Q W Rpt**, Vol. 52, No. 25, June 25, 1994, p. 1733.

- الحصول على التفاصيل المتعلقة بكافة الأسلحة الكيماوية، وعمليات نقل هذه الأسلحة الكيماوية منذ عام ١٩٤٦.
- وضع الخطط اللازمة لتدمير هذه الأسلحة الكيماوية، التي بحوزة الدول التي قامت بالتصديق على هذه المعاهدة.
- الحصول على معلومات بشأن أي منشأة، تقوم باستخدام أو إنتاج الكيماويات المحظور إنتاجها.
- الحصول على تقارير سنوية من الشركات العاملة في مجال إنتاج المواد الكيماوية، تتعلق بأنواع الكيماويات المستخدمة في الإنتاج سواء كان المنتج مدني أو عسكري.
- إجراء تفتيش مفاجئ والذي يعد العنصر المحوري لنظام التحقق والرقابة الخاص بهذه المعاهدة، لضمان الالتزام ببنودها حيث تنص المعاهدة على حق أي دولة بمطالبة المجلس التنفيذي لمنظمة حظر إنتاج الأسلحة الكيماوية، بإرسال فريق دولي للقيام بالتفتيش المفاجئ في غضون أربع وعشرين ساعة، على أي موقع داخل دولة أخرى موقعة على المعاهدة، تثار شكوك بصدد قيامها بإنتاج أسلحة كيماوية بشكل سري، أو انتهاكها لنصوص هذه المعاهدة وذلك في حالة اقتناع واحد وثلاثين دولة من إجمالي واحد وأربعين دولة ممثلة في هذا المجلس التنفيذي بصحة هذه الدعاوى[1].
- الرقابة على المواقع التي يتم فيها تخزين هذه الأسلحة الكيماوية، أو المصانع التي تقوم بإنتاج هذه الأسلحة أو المواد التي يمكن استخدامها في تصنيع هذه النوعية من الأسلحة[2].

ومن ناحية أخرى، إن الأسرار التجارية للشركات الأمريكية العاملة في مجال تصنيع المواد الكيماوية، قد تتسرب إلى الشركات المنافسة الأخرى، سواء من خلال بنوك المعلومات المركزية التي تقوم بتخزين التقارير السنوية، التي تقدمها هذه الشركات إلى منظمة حظر إنتاج الأسلحة الكيماوية، أو من خلال وقوع هذه الأسرار التجارية في أيدي البيروقراطية الخاصة بهذه المنظمة، التي سوف تطلع على العديد من الأسرار الخاصة بهذه الصناعة، وقد تحاول بيع هذه المعلومات التي تحصل عليها عند القيام بإجراء التفتيش المفاجئ بمقتضى المعاهدة على الشركات، أو مواقع التخزين داخل أية دولة طرف في المعاهدة، وذلك لأية دولة أخرى أو بيعها لأفراد آخرين يقومون بالعمل، في مجال شراء المعلومات المتعلقة بإنتاج المواد الكيماوية.

---

1 - Elizabeth Palmer, "For Businesses; A High Price For Chemical Weapons Ban". op. cit., p. 2584-7 and "Prospects Improve For Action on Chemical Arms Pact". Cong Q W Rpt, Vol. 55, No. 13, March 29, 1997, p. 751.

2 - Pat Towell, "Administration Begins New Drive For Chemical Weapons Treaty". op. cit., p. 893.

وكان Bob Dole قد أكد أن منظمة حظر إنتاج الأسلحة الكيماوية التي ستقوم المعاهدة بإنشائها للقيام بآلية الرقابة والتفتيش الدوري، لن تقتصر فقط على المنشآت التي تقوم بتطوير أو تصنيع الأسلحة الكيماوية، التي تعلن عنها الدولة، ولكنها تشمل أية منشأة صناعية يحتمل قيامها بتصنيع هذه الأسلحة الكيماوية، مما يجعل الآلاف من الشركات الأمريكية تخضع لنظام التفتيش والرقابة، وما يتضمنه ذلك من تسريب المعلومات الخاصة بأسرار تصنيع وتطوير هذه الأسلحة إلى بيروقراطية أجانب، تقوم بالتجسس على التكنولوجيا الأمريكية مشيرا إلى أنه وإن كان يؤيد الهدف الذي تسعى إليه الإدارة الأمريكية، وهو إزالة الأسلحة الكيماوية، إلا إنه يؤيد أن يكون ذلك من خلال معاهدة تضم كافة الدول وتشتمل على نظام فعال للرقابة والتحقق.

أما Richard Perle مساعد وزير الدفاع، خلال إدارة ريجان فقد أكد أنه في مقابل نظام التحقق والرقابة المزمع قيام المعاهدة بإنشائه، والذي يتسم من الناحية النظرية بالصرامة فإنه لا يمكن التحقق من البرامج السرية التي قد تقوم أي دولة بحيازتها، لسهولة تصنيع هذه الأسلحة الكيماوية وسهولة قيام أي مصنع بتحويل إنتاجه من المواد الكيماوية المسموح بها إلى إنتاج مواد كيماوية محظورة.

٣- إن من شأن قيام منظمة حظر إنتاج الأسلحة الكيماوية بإجراءات التفتيش المفاجئ، أن يؤدي ذلك إلى انتهاك التعديل الرابع من الدستور الأمريكي، الذي يحظر إجراءات التفتيش والحجز غير المبررة، دون الحصول على تفويض رسمي بذلك وانتهاك التعديل الخامس من الدستور الأمريكي، الذي ينص على عدم جواز الحصول على أية ملكية خاصة للاستخدام العام دون القيام بالتعويض العادل.

وكان Jesse Helms قد أكد في الشهادة التي أدلى بها أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ أن هذه المعاهدة وإن كانت تعد واحدة من أهم الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي تضعها إدارة كلينتون على جدول أعمالها إلا إنه سيترتب عليها التدخل في الأنشطة التي تعد من صميم السيادة الأمريكية داخل أراضيها.

٤- إن التصديق على هذه المعاهدة سوف يتيح للدول المارقة مثل العراق وإيران معرفة الأسرار العسكرية الأمريكية، المتعلقة بإنتاج الأسلحة الكيماوية، الأمر الذي من شأنه تطوير قدرات هذه الدول في مجال إنتاج الأسلحة الكيماوية. فضلا عن التخوف من احتمال قيام هذه المعاهدة بنزع الأسلحة الكيماوية للدول الديمقراطية والصديقة التي ليست لها ميول عدوانية، والتي إما أنها لا تمتلك الأسلحة الكيماوية أو أنها تمتلكها ولكن من المستبعد قيامها باستخدام هذه الأسلحة ضد المصالح الأمريكية، في الوقت الذي لا تضم فيه هذه المعاهدة الدول السلطوية أو الدول المعادية للمصالح الأمريكية، التي من المرجح قيامها باستخدام هذه الأسلحة ضد المصالح الأمريكية وضد حلفاء الولايات المتحدة.

وكان Jon Kyl قد أكد قصور نظام التحقق والرقابة الخاص بهذه المعاهدة خاصة على ضوء وجود تقارير، تشير إلى قيام روسيا بتطوير نوع جديد من غاز الأعصاب المميت الذي يمكن تصنيعه دون استطاعة أي دولة رصد عملية الإنتاج هذه.

٥- إن التصديق على هذه المعاهدة سوف يكبد الشركات الأمريكية خسارة فادحة، لأن هذه الشركات سوف تتحمل تكاليف عمليات التحقق والرقابة التي ستقوم بها منظمة حظر إنتاج الأسلحة الكيماوية، وكذلك تحمل التكاليف المرتبطة بكتابة التقارير السنوية إلى هذه المنظمة الدولية، عن الأنشطة التي تقوم بها، حيث قدر مكتب تقييم التكنولوجيا التابع للكونجرس هذه التكاليف بأنها تبلغ حوالي ٥٠٠,٠٠٠ دولار للمصنع الواحد، الذي يقوم بإنتاج العديد من الكيماويات على نطاق واسع، في الوقت الذي لن تحصل فيه هذه الشركات على تعويضات نتيجة هذه الخسائر التي سوف تتكبدها(١).

٦- إن التصديق على هذه المعاهدة سوف يشجع العسكريين داخل وزارة الدفاع على تحويل البرامج المخصصة لنشر برامج دفاعية كيماوية إلى أنشطة أخرى.

وكان Jon Kyl قد أكد أن هذه المعاهدة سوف يكون لها تأثير خادع لأنها سوف تعطي لأعضاء الكونجرس انطباعاً خاطئاً بالأمن، الأمر الذي قد يشجع على عدم تمويل البرامج الدفاعية التي تستهدف التصدي للتهديد الذي قد تتعرض له الولايات المتحدة نتيجة استخدام هذا السلاح الكيماوي ضدها.

أما Jesse Helms فقد أعرب عن تخوفه من احتمال قيام المسئولين الأمريكي بالتقليل من أهمية الانتهاكات التي قد تقوم بها بعض الدول الأطراف في المعاهدة، خوفاً من تعريض المعاهدة للخطر وذلك كما حدث بالنسبة للبرنامج العراقي لإنتاج الأسلحة الكيماوية(٢).

---

[1] - Elizabeth Palmer, "Senate Panel Opens Hearings on Chemical Weapons Pact". **op. cit**., p. 756 and Pat Towell & Chuck Mc Cutcheon, "Senate Moves Toward Vote on Chemical Arms Pact". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 15, April 12, 1997, p. 853,5 and Donna Cassata, "Chemical Weapons Treaty Nears Climactic Vote". **op. cit.**, p. 2534 and Elizabeth Palmer, "For Businesses; A High Price For Chemical Weapons Ban". **op. cit.**, p. 2586-7 and Pat Towell, "Chemical Weapons Ban Delayed as Dole Joins Objectors". **op. cit.**, p. 2607-8 and Pat Towell, "Clinton Pressures GOP to Act on Chemical Arms Ban". **op. cit.**, p. 549 and Pat Towell, "Helms Ties Chemical Arms Pact to Action on Other Issues". **op. cit.**, p. 375 and Pat Towell, "Chemical Arms Ban's Chances Put at 50-50 in Senate". **op. cit.**, p. 917.

[2] - Pat Towell, "Clinton Pressures GOP to Act on Chemical Arms Ban". **op. cit.**, p. 547,9.

٧- التشكك في مدى نجاح روسيا في الالتزام ببنود المعاهدة وتدمير مخزونـــها من السلاح الكيماوي، الذي يعد أكبر مخزون من السلاح الكيماوي في العالم - حيث تقدر حجم المواد الكيماوية السامة التي بحوزة روســيا مــا بيــن ٤٠,٠٠٠ إلى ٥٠.٠٠٠ طن من الكيماويات السامة - نظراً للظروف الاقتصادية التي تعاني منها روسيا[1].

٨- إن التصديق على هذه المعاهدة من شأنه إلحاق خسائر فادحة بصناعة الكيماويات داخل الولايات المتحدة لعدة أسباب هي:

- إن الولايات المتحدة لديها حوالي ٢٠,٠٠٠ مصنع لإنتاج الكيماويات مما يمثـل قرابة ثلثي إجمالي الإنتاج العالمي من هذه الكيماويات.
- إن كل ولاية أمريكية لديها ليس أقل مــن خمســة وعشــرين مصنعاً لإنتـاج الكيماويات.
- إنه خلال عام ١٩٩١، قام أصحاب المصانع الأمريكية ببيع ما يعادل ٨٥,٥ مليار دولار قيمة مواد خام وكيماويات عضوية للدول الأخرى وحوالي ٢٩٢,٣ مليـار دولار قيمة منتجات كيماوية.
- إنه خلال عام ١٩٩١، بلغ حجم العاملين في قطاع صناعة الكيماويـــات داخـل الولايات المتحدة ٨٤٦,٤٠٠ عامل بلغ حجم مرتباتهم ٣١ مليار دولار.

كما أن المعاهدة قامت بعزل كافة الكيماويات التي يمكن استخدامها في إنتـاج السلاح الكيماوي، وذلك بتصنيفها إلى ثلاث فئات على الوجه التالي:

- الفئة الأولى، وتشمل الكيماويات المستخدمة في إنتاج السلاح الكيماوي مثـل غـاز الأعصاب والتي ليس لها قيمة تجارية تذكر.
- الفئة الثانية، وتشمل الكيماويات التي يمكن تحويلها بسهولة إلى الأسلحة الكيماويــة والمواد الكيماوية السامة، والتي يكون لها قيمة تجارية ضئيلــة مثــل المــواد الكيماوية المستخدمة في إنتاج المبيدات.
- الفئة الثالثة، وتشمل الكيماويات ذات الاستخدام المزدوج التي يكون لها قيمة تجارية عالية ولكن يمكن استخدامها في إنتاج الأسلحة الكيماوية[2].

٩- إن معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية، وإن كانت تهدف إلى إزالة الأســلحة الكيماوية مــن العالــم مــن خــلال حظــر حيازتهــا، أو إنتاجهــا، أو تطويــرها، أو تخزينها، أو نقلها، أو استخدامها لأغراض عسكرية، إلا أنها تعـاني من أوجه قصور عديدة تتمثل في الآتي:

---

[1] - Elizabeth Palmer, "Senate Panel Opens Hearings on Chemical Weapons Pact". op. cit., p. 756.

[2] - Elizabeth Palmer, "For Businesses; A High Price For Chemical Weapons Ban". op. cit., p. 2586.

- مدى نجاح المعاهدة في تحقيق أهدافها، وفي حماية الأمن القومي الأمريكي، وذلك على ضوء قيام دول مارقة مثل كوريا الشمالية أو ليبيا أو إيران أو سوريا أو العراق- يعتقد في حيازتهم لهذا السلاح الكيماوي، وإمكانية قيامهم بشن هجوم كيماوي يهدد المصالح الأمنية الأمريكية- برفض التصديق على هذه المعاهدة.

وكان السناتور Jesse Helms قد أكد أثناء انعقاد جلسة الاستماع التي عقدتها لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ في ١٩٩٦/٣/٢٨ ، للنظر في موضوع التصديق على المعاهدة، على أنه توجد أربع عشرة دولة من الدول المارقة، التي لم تصدق على المعاهدة يعتقد في حيازتها لبرامج كيماوية ذات أهداف هجومية.

أما Frank Gaffney مدير مركز السياسات الأمنية، الذي يعد أحد المراكز البحثية التي تنتهج التفكير المحافظ، فقد أكد أن هذه المعاهدة لن تكون لها أية قيمة، لأنها سوف تدخل حيز النفاذ حال قيام خمسة وستين دولة بالتصديق عليها سواء قامت الدول الأخرى التي يوجد شكوك بصدد حيازتها هذه الأسلحة الكيماوية بالتوقيع على هذه المعاهدة من عدمه.

- إن هذه المعاهدة لن تمنع الحكومات المعادية للمصالح الأمريكية أو الإرهابيين، من الحصول على السلاح الكيماوي لتهديد المصالح الأمريكية في الخارج، ولن تساعد على وقف الانتهاكات التي تقوم بها بعض الدول غير الموقعة على هذه المعاهدة.
- إن هذه المعاهدة سوف تحرم الولايات المتحدة من ردع أي هجوم بالأسلحة الكيماوية قد تتعرض له الأراضي الأمريكية، لا سيما أنها تحظر على الدول الأطراف في المعاهدة استخدام السلاح الكيماوي، للرد بالمثل على أي هجوم أو تهديد قد تتعرض له هذه الدول.

وكان J. D. Crouch قد حذر من أن فشل الدولة في استخدام أسلوب الردع الذي بحوزتها، لصد أي هجوم كيماوي قد تتعرض له، سوف يشجع الدولة المارقة على استخدام هذا الرادع لتحقيق مصالحها.

- فداحة التكاليف التي سوف يتكبدها دافع الضرائب الأمريكي لتدمير الترسانة الأمريكية من السلاح الكيماوي، حيث قدرت هذه التكاليف عام ١٩٩٣ بأنها تصل إلى حوالي ٨ مليار دولار[1].

---

1 - "International Treaty Signed to Ban Chemical Weapons". **op. cit.**, p. 142 and Pat Towell, "Chemical Weapons Ban Delayed as Dole Joins Objectors". **op. cit.**, p. 2607-8 and Elizabeth Palmer, "For Businesses; A High Price For Chemical Weapons Ban". **op. cit.**, p. 2584-7 and Pat Towell, "Administration Begins New Drive For Chemical Weapons Treaty". **op. cit.**, p. 893-4 and Pat Towell, "Clinton Pressures GOP to Act on Chemical Arms Ban". **op. cit.**, p. 545,7 and Pat Towell,=

١٠-إن المادتين (١٠) و (١١) من هذه المعاهدة من شأنهما تقويض الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة للحد من انتشار التكنولوجيات المتعلقة بإنتاج الأسلحة الكيماوية، فضلاً عن إمداد الحكومات المعادية للمصالح الأمريكية بالتكنولوجيات التي تستخدمها وزارة الدفاع لصد أي هجوم كيماوي قد تتعرض له القوات الأمريكية.

فوفقاً للمادة (١٠) فإنه يحق لأي دولة موقعة على هذه المعاهدة طلب أو تلقي أية مساعدات من الدول الأخرى الموقعة على المعاهدة، حال تعرضها لأي هجوم تستخدم فيه الأسلحة الكيماوية، بما في ذلك المساعدات المستخدمة في ردع هذا الهجوم الكيماوي المحتمل تعرض الدولة له، فضلاً عن النص على إلزام الدول الموقعة على المعاهدة بتسهيل عملية تبادل المعدات والتكنولوجيات المستخدمة في ردع الاعتداءات التي تستخدم فيها الأسلحة الكيماوية. أما المادة (١١) فهي تحظر الاتفاقيات الدولية التي لا تستهدف فرض القيود على عملية تصدير التكنولوجيات المرتبطة بتطوير أو إنتاج المواد الكيماوية سواء تلك المستخدمة في المجال السلمي أو العسكري[١].

١١- إن التصديق على هذه المعاهدة سوف يشجع إدارة كلينتون على الاعتماد على الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف، كأداة لضبط التسلح بدلاً من الاعتماد على رفع درجة الاستعداد العسكري للجيش الأمريكي لمواجهة احتمال تعرض الولايات المتحدة لهجوم تستخدم فيه هذه الأسلحة الكيماوية[٢].

أما التيار الجمهوري المعتدل الذي تزعمه السناتور Trent Lott زعيم الأغلبية بمجلس الشيوخ، والسناتور Richard Lugar ، العضو البارز في لجنة العلاقات الخارجية وNancy Kassebaum ، والسناتور Ted Stevens ، رئيس اللجنة الفرعية لشئون اعتمادات الدفاع والسناتور John Mc Cain ، فقد أيد التصديق على هذه المعاهدة انطلاقاً من الاعتبارات التالية:

- التخوف من عدم قيام الولايات المتحدة بالاضطلاع بأي دور في عملية التفتيش الدولي، التي ستقوم بها منظمة حظر إنتاج الأسلحة الكيماوية للتفتيش المفاجئ، على أي نشاط سري قد تقوم به دولة ما طرف في هذه المعاهدة، إذا ما رفضت الولايات المتحدة التصديق على المعاهدة، لا سيما أن التفتيش المفاجئ سوف يسهل

="Chemical Arms Ban's Chances Put at 50-50 in Senate". **op. cit.**, p. 917 and Pat Towell, "Helms Ties Chemical Arms Pact to Action on Other Issues". **op. cit.**, p. 375.

1 - Pat Towell ,"Five Amendments to Dominate Debate". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 16, April 19, 1997, p. 918 and Pat Towell & Chuck Mc Cutcheon, "Senate Moves Toward Vote on Chemical Arms Pact". **op. cit.**, p. 855.

2 - Pat Towell, "Chemical Arms Ban's Chances Put at 50-50 in Senate". **op. cit.**, p. 917.

على الوكالة المركزية للاستخبارات عملية كشف الانتهاكات التي تقوم بها أي دولة[١].

- إن التصديق على هذه المعاهدة سوف يساعد الإدارة الأمريكية، على الضغط على الحكومات الأخرى التي تقوم بحيازة أسلحة كيماوية، بأن تقوم هي الأخرى بالتخلص من ترسانتها الكيماوية.

وكان Brent Scowcroft المستشار السابق لبوش لشئون الأمن القومي، قد أكد أن معاهدة الأسلحة الكيماوية سوف تدخل حيز النفاذ، سواء قامت الولايات المتحدة بالتوقيع على المعاهدة من عدمه، مضيفا أنه بافتراض قيام بعض الدول المعادية للمصالح الأمريكية بعدم انضمامها إلى هذه المعاهدة، وقيامها بحيازة برامج كيماوية سرية فإن من شأن قيام أكثر من مائة وستين دولة بالتوقيع على هذه المعاهدة إيجاد رأي عام عالمي ضاغط يعارض قيام الدول بحيازة مثل تلك الأسلحة[٢].

- تأييد رؤساء إدارات ثلاثة وخمسين شركة عاملة في مجال إنتاج المواد الكيماوية التصديق على هذه المعاهدة[٣].
- إن التصديق على هذه المعاهدة سوف يحد من مخاطر قيام الإرهابيين بالحصول على هذه الأسلحة الكيماوية، لا سيما أن المعاهدة تطالب الدول الموقعة عليها بإزالة كافة الأسلحة الكيماوية وكافة المنشآت، التي يمكن استخدامها لتطوير أو تصنيع هذه النوعية من الأسلحة في غضون عشر سنوات[٤].
- إن الفقرتين (١٠) و(١١) من المعاهدة لن يترتب عليهما تقويض الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة، للحد من انتشار تكنولوجيات إنتاج الأسلحة الكيماوية، وذلك لأن الفقرة (١٠) لا تطالب الولايات المتحدة بتوفير أية مساعدة إلى الدول الأخرى الأطراف في المعاهدة، فيما عدا تلك المتعلقة بالمساعدات الطبية لمواجهة الآثار الناتجة عن استخدام الأسلحة الكيماوية ضد أية دولة طرف في المعاهدة، أما الفقرة (١١) فهي تتماشى مع الاتفاقيات الدولية القائمة بين الدول المصدرة، لهذه

---

1 - Pat Towell, "Clinton Pressures GOP to Act on Chemical Arms Ban". **op. cit.**, p. 545,9 and Pat Towell, "Chemical Weapons Ban Delayed as Dole Joins Objectors". **op. cit.**, p. 2608 and Pat Towell ,"Lott Promises to Bring up Chemical Weapons Pact". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 12, March 22, 1997, p. 716.

2 - Pat Towell & Chuck Mc Cutcheon, "Senate Moves Toward Vote on Chemical Arms Pact". **op. cit.**, p. 853-5.

3 - Donna Cassata, "Chemical Weapons Treaty Nears Climactic Vote". **op. cit.**, p. 2534.

4 - Pat Towell, "Clinton Pressures GOP to Act on Chemical Arms Ban". **op. cit.**, p. 545,9 and Donna Cassata, "Chemical Weapons Treaty Nears Climactic Vote". **op. cit.**, p. 2534.

المواد الكيماوية بهدف فرض قيود على تصدير هذه المواد الكيماوية للدول الأخرى(١).

- إن التصديق على هذه المعاهدة سوف يخدم المصالح الأمنية للولايات المتحدة، وسوف يساعد تأكيد الزعامة الأمريكية من خلال تدشين العرف الدولي، الذي قد يشجع الدول الأخرى على نبذ السلاح الكيماوي، وهو القرار الذي كانت الولايات المتحدة قد اتخذته من جانب واحد، خلال عام ١٩٩١. فضلاً عن أنه يعد حافزاً هاماً لروسيا التي يساورها القلق إزاء ارتفاع التكلفة الناجمة عن قيامها بتدمير سلاحها الكيماوي.

وكان Kenneth Adelman المسئول السابق، في إدارة ريجان عن ضبط التسلح قد أكد أنه من الأفضل وجود هذا العرف الدولي، الذي يشجع على نبذ الخيار الكيماوي حتى وإن تعرض هذا العرف الدولي لانتهاكات من حين لآخر، لأنه سيكون أفضل من عدم وجود عرف من أصله(٢).

أما عن الحجج التي استند إليها التيار الديمقراطي من أمثال Claiborne Pell رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ والسناتور Carl Levin والسناتور Joseph Biden في تأييد التصديق على المعاهدة فهي على الوجه التالي:

١- إن هذه المعاهدة لن يكون لها تأثير فعلي يذكر على الترسانة العسكرية الأمريكية، لأن الكونجرس كان قد وافق خلال عام ١٩٨٥ ، على قانون يطالب بتدمير المخزون الأمريكي من كافة أنواع الأسلحة الكيماوية من جانب واحد، بحلول عام ١٩٩٩ ، ثم عدل هذا التاريخ ليصبح عام ٢٠٠٤ ، وهو ما يتفق مع الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه هذه المعاهدة، كما أن الولايات المتحدة قد توقفت منذ فترة عن إنتاج كافة أنواع الأسلحة الكيماوية، وبذلك فإن هذه المعاهدة سوف تلزم كافة الدول الأخرى بانتهاج الموقف الأمريكي المعلن في هذا الخصوص.

وكان السناتور Carl Levin قد أكد أنه ينبغي على الجمهوريين عدم اتخاذ مواقف متطرفة إزاء موضوع التصديق على المعاهدة، خصوصاً أن هذه المعاهدة قد تم التوقيع عليها خلال إدارة بوش الجمهورية وقام العسكريون بتأييدها(٣).

---

1 - Pat Towell & Chuck Mc Cutcheon, "Senate Moves Toward Vote on Chemical Arms Pact". **op. cit**., p. 855.

2 - Donna Cassata, "Chemical Weapons Treaty Nears Climactic Vote". **op. cit.**, p. 2534 and Pat Towell, "Clinton Pressures GOP to Act on Chemical Arms Ban". **op. cit.**, p. 549.

3 - Pat Towell, "Chemical Weapons Ban Delayed as Dole Joins Objectors". **op. cit.**, p. 2607-8 and Pat Towell, "Administration Begins New Drive For Chemical Weapons Treaty". **op. cit.**, p. 893 and Elizabeth Palmer, "For Businesses; A High Price For Chemical Weapons Ban". **op. cit.**, p. 2587 and Pat Towell, "Cohen=

٢- إن هذه المعاهدة تحظى بتأييد الزعماء العسكريين البارزين وتأييد حوالي ثلاثة وخمسين شركة من الشركات الأمريكية الرئيسية العاملة في مجال تصنيع الأسلحة الكيماوية، والتي تبلغ حجم صادراتهم السنوية من صناعة الكيماويات ما يقرب من ٦٠ مليار دولار، حيث حذرت هذه الشركات من خطر تكبد مبيعاتهم الخارجية لخسائر تقدر بمئات الملايين من الدولارات، على هيئة مبيعات سنوية من صادراتهم إلى الخارج، إذا ما رفض مجلس الشيوخ التصديق على هذه المعاهدة، وذلك لأن المعاهدة تطالب الدول الموقعة عليها بحظر إجراء أية تعاملات في بعض أنواع الكيماويات مع الدول غير الموقعة على المعاهدة[١].

٣- إن نظام التحقق والرقابة الخاص بالمعاهدة، سوف يساعد في الكشف عن الدول التي تقوم بحيازة السلاح الكيماوي وانتهاك نصوص المعاهدة.

وكان Carl Levin قد أكد أمام لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ، على أنه بينما لا توجد معاهدة تستطيع النجاح في إجراء عملية التحقق مائة في المائة، فإن معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية من شأنها زيادة قدرة الولايات المتحدة على كشف الدول المنتهكة لنصوص هذه المعاهدة، والتي تقوم بتنفيذ برامج كيماوية سرية، كما أن نظام التحقق والرقابة الخاص بهذه المعاهدة يجعل من اليسير على الوكالة المركزية للاستخبارات رصد أية انتهاكات قد تقوم بها الدول الموقعة على المعاهدة[٢].

٤- إن إجراءات التفتيش المفاجئ التي ستقوم بها منظمة حظر إنتاج الأسلحة الكيماوية، لن تكبد أصحاب الشركات الأمريكية العاملة في مجال إنتاج الكيماويات خسائر فادحة، لأن هذه المنظمة الدولية سوف تخفض عدد المفتشين الذين يقومون بعمليات التفتيش المفاجئ، وبالتالي لن يتم التوسع في حجم عمليات التفتيش المفاجئ، والاكتفاء بدلاً من ذلك بالتفتيش الذي يتم الاتفاق عليه مسبقاً مع الدولة، وذلك للتفتيش على المصانع التي تقوم بإنتاج الأسلحة الكيماوية، خصوصاً أن

=in Confirmation Hearings; Vows Timely Bosnia Pullout". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 4, Jan 25, 1997, p. 247 and Pat Towell, "Clinton Pressures GOP to Act on Chemical Arms Ban". **op. cit.**, p. 545 and Elizabeth Palmer, "The Slow Road to Destruction". **Cong Q W Rpt**, Vol. 52, No. 36, Sept. 17, 1994, p. 2585.

1 - Pat Towell, "Chemical Weapons Ban Delayed as Dole Joins Objectors". **op. cit.**, p. 2607-8 and Pat Towell, "Administration Begins New Drive For Chemical Weapons Treaty". **op. cit.**, p. 893 and Pat Towell, "Clinton Pressures GOP to Act on Chemical Arms Ban". **op. cit.**, p. 545,550 and **Statement of the John Holum; Director of ACDA Before the Subcommittee on International Operations and Human Rights of the Committee on International Relations, US House of Representatives.** op. cit., p. 3.

2 - **Pat Towell, "Administration Begins New Drive For Chemical Weapons Treaty". op. cit., p. 893 and Pat Towell, "Clinton Pressures GOP to Act on Chemical Arms Ban". op. cit., p. 549 and Pat Towell, "Helms Ties Chemical Arms Pact to Action on Other Issues". op. cit., p. 375.**

المنظمة تستهـدف الاكتفاء بحوالي مائتين وأثنين وثلاثين مفتش فقط للقيام بثلاثمائة إلى أربعمائة عملية تفتيش في العام الواحد على حوالي مائة موقع عسكري وحوالي سبعمائة موقع آخر[1].

٥- التخوف من عدم انضمام الولايـات المتحدة إلى فريق التفتيش الدولي، الذي سيتم اختياره في نطاق منظمة حظر إنتاج الأسلحة الكيماوية، للقيـام بعمليـة التحقق والرقابة على الدول التي تثـار شكوك بصدد قيامها بإنتـاج السـلاح الكيمـاوي للحيلولة دون قيامها بحيـازة هذا الرادع الكيماوي[2].

٦- إن الفقرتين (١٠) و(١١) من المعاهدة لا يتعارضا مـع الجـهود التـي تبذلـها الولايات المتحدة في مجال ضبط انتشار تكنولوجيا إنتاج الأسـلحة الكيماويـة لأن الفقرة (١٠) تقصر المساعدات التي ينبغي على الدول الموقعة على المعاهدة تقديمها لأية دولـة أخرى طرف في المعاهدة، وتواجه احتمال تعرضها لهجوم تستخدم فيه الأسلحة الكيماوية على المساعدات الطبية والإنسانية فقط. أما الفقـرة (١١) فـهي تحظر فقط قيام أية دولة طرف في المعاهـدة بمساعدة دولة أخرى علـى حيـازة برنامج كيماوي عسكري[3].

٧- إن التصديق على المعاهدة سوف يفرض المزيد من الضغوط السياسـية، علـى بعض الدول للتخلي عـن برامجها الخاصة بتطوير الأسلحة الكيماويـة، كما إنـه سـوف يدعم الموقف الأمريكي الذي يطالب المجتمع الدولي باتخاذ موقف جماعي، ضد الدول التي تقوم بحيازة السلاح الكيماوي.

٨- إن هذه المعاهدة لن تشجع الدول المارقة على استخدام السلاح الكيمـاوي، ضـد مصالح الولايات المتحدة، لأن الولايات المتحدة يمكنها ردع الدول المارقـة مـن استخدام هذا السلاح ضد قواتها العسكرية، مـن خـلال التـهديد بـاللجوء إلـى استخـدام أسلحة الردع الأخـرى التي تحدث دماراً على نطاق واسع مثل الأسلحة التقليدية، مع عدم استبعاد استخدام السلاح النووي كبديل آخر، لا سيما أن الولايات المتحدة تمتلك نطاق واسع من القدرات العسكرية تجعلها قادرة على التصـدي لأي تهديد قد يعرض مصالحها للخطر[4].

---

1 - Elizabeth Palmer, "For Businesses; A High Price For Chemical Weapons Ban". **op. cit.**, p. 2587.

2 - Pat Towell, "Helms Ties Chemical Arms Pact to Action on Other Issues". **op. cit.**, p. 375 and Pat Towell, "Cohen in Confirmation Hearings; Vows Timely Bosnia Pullout". **op. cit.**, p. 247 and **Statement of the John Holum; Director of ACDA Before the Subcommittee on International Operations and Human Rights of the Committee on International Relations, US House of Representatives.** op. cit., p. 3.

3 - Pat Towell ,"Five Amendments to Dominate Debate". **op. cit.**, p. 918.

4 - Pat Towell, "Administration Begins New Drive For Chemical Weapons Treaty". **op. cit.**, p. 893-4.

٩- إن هذه المعاهدة من شأنها تدعيم قدرة الولايات المتحدة على التعامل مع مشكلة حيازة عدد من الدول لهذا السلاح الكيماوي، والتي تواجهها الولايات المتحدة سواء قامت بالتصديق على هذه المعاهدة من عدمه، خصوصاً أنه يصعب اكتشاف الدول التي تقوم بتطوير وإنتاج الكيماويات لأغراض عسكرية من تلك الدول التي تقوم بإنتاج الكيماويات لأغراض تجارية مشروعة.

وكان Carl Levin قد أكد أن هذه المعاهدة وإن كانت لن تجرد العالم من هذا السلاح الكيماوي، على الأقل في المدى القصير إلا أنها سوف تمنع الدول المارقة من الحصول على الكيماويات اللازمة لإنتاج هذا السلاح الكيماوي[١].

١٠- إن التصديق على هذه المعاهدة سوف يدعم موقف الولايات المتحدة في سعيها لإزالة التهديدات المحتملة الناتجة عن حصول الدول على الأسلحة الكيماوية. كما أن هذه المعاهدة تعد أداة هامة لحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل[٢].

١١- إن التصديق على هذه المعاهدة من شأنه تدعيم الأمن القومي الأمريكي، لأنه سوف يساعد على "عولمة" الجهود التي تبذلها الإدارة الأمريكية من أجل التخلص من المخزون من الأسلحة الكيماوية، خصوصاً أن ٧٥% من الدول المالكة لهذه الأسلحة الكيماوية أو الساعية إلى حيازة هذا الرادع الكيماوي تعد موقعة على هذه المعاهدة. فضلاً عن أن مائة وسبعة وخمسين دولة قد وقعت على هذه المعاهدة وثماني دول قد صدقت عليها[٣].

١٢- إن هذه المعاهدة من شأنها حماية القوات الأمريكية من أي هجوم بالأسلحة الكيماوية قد تتعرض له، كما أنها تصعب على الإرهابيين الحصول على هذه الأسلحة للقيام بأعمال إرهابية[٤].

وشهدت الأشهر الثلاث الأولى من عام ١٩٩٧ استمرار الانقسام في صفوف الجمهوريين، بين المؤيدين للتصديق على المعاهدة الذين يمثلون الجناح الجمهوري الأكثر مرونة، الذي يحاول تحقيق المصالح الأمريكية من خلال المفاوضات الثنائية التي تتضمن الدخول في معاهدات متعددة الأطراف لضبط التسلح، والمعارضين كلية للتصديق عليها انطلاقا من ضرورة اعتماد الولايات المتحدة على نفسها، لحماية

---

1 - Elizabeth Palmer, "For Businesses; A High Price For Chemical Weapons Ban". **op. cit**., p. 2587.

2 - Carroll Doherty, "Helms in Deal to End Freeze on Arms Pact; Nominees". **op. cit**., p. 3753,4 and Pat Towell, "Administration Begins New Drive For Chemical Weapons Treaty". **op. cit**., p. 893.

3 - Carroll Doherty, "Hill Urged to Ban Chemical Weapons". **op. cit**., p. 1733.

4 - Pat Towell, "Helms Ties Chemical Arms Pact to Action on Other Issues". **op. cit**., p. 375 and Pat Towell, "Clinton Pressures GOP to Act on Chemical Arms Ban". **op. cit**., p. 545,550 and **Secretary of State Christopher on CTBT, CWC.** op. cit., p. 2.

أمنها القومي بدلا من الاعتماد على معاهدة جماعية لتحقيق هذا الهدف، إلى أن حدث تحول مفاجئ على موقف أحد زعماء التيار الجمهوري المحافظ، وهو السناتور Trent lott زعيم الأغلبية بمجلس الشيوخ، الذي أعلن في ١٩٩٧/٣/٢٠ عن تأييده للتصديق على المعاهدة، لكن شريطة قيام الإدارة الأمريكية بإجراء تعديلات على بعض معاهدات ضبط التسلح التي قامت الولايات المتحدة بالتوقيع عليها، وقيام روسيا بالالتزام بالاتفاقية التي كانت قد وقعتها مع الجانب الأمريكي، لحظر قيام أي دولة باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد الدول الأخرى.

وقد كان هذا الموقف الجديد لأحد أبرز المعارضين للتصديق على المعاهدة من أهم الأسباب التي دفعت Jesse Helms و Jon Kyl للتخلي عن مشروع القانون، الذي قام الجمهوريون المحافظون في أوائل شهر أبريل من ذات العام بالتصويت عليه، داخل مجلس الشيوخ بموافقة (٥٣) عضوا واعتراض (٤٤) عضوا آخرين - ليكون بديلا عن معاهدة حظر إنتشار الأسلحة الكيماوية، التي كان مقرر طرحها للتصويت داخل مجلس الشيوخ في ١٩٩٧/٤/٢٤ - والذي استهدف حظر إنتاج أو تخزين أو استخدام الأسلحة الكيماوية داخل الولايات المتحدة، والتزام الولايات المتحدة بتدمير كامل مخزونها من الأسلحة الكيماوية، وإعطاء صلاحيات للرئيس الأمريكي لفرض عقوبات على أية حكومة تستخدم الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية، تتراوح ما بين وقف مبيعات الأسلحة لتلك الدولة، أو وقف المساعدات الخارجية الممنوحة لها أو قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية معها[1].

وقام الجمهوريون بالإعلان عن ربط موافقتهم على التصديق على المعاهدة بقيام الإدارة الأمريكية بتقديم تنازلات في خمس قضايا أساسية وهي:

١- الموافقة على الخطة المعدلة التي توصل إليها Jesse Helms مع الديمقراطيين، لإعادة تنظيم عمل الوكالات الأمريكية الثلاث، وهي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة الأمريكية لضبط ونزع التسلح، ووكالة الاستعلامات الأمريكية، وتخفيض حجم البيروقراطية الأمريكية العاملة في هذه الوكالات بهدف توفير مبلغ ١,٧ مليار دولار من ميزانيات هذه الوكالات الثلاث بنهاية التسعينيات[2].

---

1 - Pat Towell, "Senate Passes Domestic Version of Ban". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 16, April 19, 1997, p. 919.

2 - Carroll Doherty, "Chances Improve For Revamp of Agencies". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 9, March 1, 1997, p. 546 and Carroll Doherty, "Helms in Deal to End Freeze on Arms Pact; Nominees". **op. cit.**, p. 3753 and Carroll Doherty, "Helms Reports Compromise". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 45, Nov.18, 1995, p. 3552 and "House Panel Approves Plan to Abolish Three Agencies". **Cong Q W Rpt**,=

٢- إجراء تخفيض جذري على حجم البيروقراطية العاملة في الأمم المتحدة.
٣- قيام الإدارة الأمريكية بنشر النظام الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية.
٤- الحصول على موافقة مجلس الشيوخ على أية تعديلات تقوم كل من الولايات المتحدة، وروسيا بالتوصل إليها لإدخالها على معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية.
٥- استمرار التمويل لتنفيذ البرامج الكيماوية ذات الصبغة الدفاعية، لحماية القوات الأمريكية ضد أي هجوم قد تتعرض له باستخدام السلاح الكيماوي[1].

ونظرا لرغبة إدارة كلينتون في الحصول على تأييد الجمهوريين المحافظين لضمان تمرير موضوع التصديق على المعاهدة داخل مجلس الشيوخ قبيل حلول ١٩٩٧/٤/٢٩، فقد قامت مستشارة البيت الأبيض لشئون الأمن القومي Samuel Berger ثم وزيرة الخارجية الأمريكية Madeleine Albright بعقد محادثات مع Jesse Helms رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ لمناقشة المطالب الخمسة التي تقدم بها التيار الجمهوري المحافظ إلى الإدارة الأمريكية للموافقة عليها.

وإذا كانت إدارة كلينتون قد سبق أن عارضت محاولات الجمهوريين المحافظين لاستخدام موضوع التصديق على معاهدة الأسلحة الكيماوية، كأداة للضغط على الإدارة الأمريكية لتقديم تنازلات معنية، إلا أن إدارة كلينتون قد اقتنعت بأهمية التوصل إلى اتفاق حزبي مع هؤلاء الجمهوريين لضمان طرح هذه المعاهدة أمام مجلس الشيوخ للموافقة على التصديق عليها[2].

=Vol. 53, No. 38, Sept. 30, 1995, p. 3020 and Carroll Doherty, "Senate Slashes Agency Budgets; Confirms 18 Ambassadors". **op. cit.**, p. 3821-2 and Carroll Doherty, "Helms Puts His Own Stamp on Cuts; Gore Rejected". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 7, Feb. 18, 1995, p. 540 and Carroll Doherty, "Panel Adopts Helms Plan to Kill Three Agencies". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 20, May 20, 1995, p. 1437.

1 - Pat Towell, "Clinton Pressures GOP to Act on Chemical Arms Ban". **op. cit.**, p. 545-9 and Pat Towell ,"Lott Promises to Bring up Chemical Weapons Pact". **op. cit.**, p. 716 and Pat Towell, "Helms Ties Chemical Arms Pact to Action on Other Issues". **op. cit.**, p. 375 and Carroll Doherty, " Helm's Reorganization Plan Stymied by Democrats". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 31, Aug. 5, 1995, p. 2388 and Pat Towell, "Helms Ties Chemical Arms Pact to Action on Other Issues". **op. cit.**, p. 375.

2 - Pat Towell ,"Lott Promises to Bring up Chemical Weapons Pact". **op. cit.**, p. 716 and "Prospects Improve For Action on Chemical Arms Pact". **op. cit.**, p. 751 and Carroll Doherty, "Chances Improve For Revamp of Agencies". **op. cit.**, p. 546.

ونتج عن التنازلات التي قدمتها إدارة كلينتون للجمهوريين المحافظين في محاولة لكسب تأييدهم لهذه المعاهدة والتي تمثلت أهمها في الموافقة على خطة Jesse Helms لإعادة تنظيم عمل البيروقراطية الأمريكية العاملة في الوكالات الأمريكية الثلاث، والموافقة على تقديم التعديلات التي قامت الإدارة الأمريكية بالتوصل إليها مع الجانب الروسي، لإدخالها على معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، إلى مجلس الشيوخ للحصول على موافقته عليها، قيام إدارة كلينتون الديمقراطية بالتوصل إلى اتفاق مع Jesse Helms بصدد ثلاث وعشرين نقطة من الثماني والعشرين نقطة التي كان يطالب الجمهوريون المحافظون بإلحاقها بمشروع القانون المتعلق بموافقة الكونجرس على التصديق على هذه المعاهدة[1].

وأهم ما اشتملت عليه هذه النقاط الثماني والعشرين ما يلي:

١- تمتع الجيش الامريكي بالحق في استخدام الغاز المسيل للدموع والمواد الكيماوية الأخرى غير المميتة لمكافحة الشغب وذلك في أربع حالات هي:
- منع وقوع خسائر في الأرواح.
- حماية القوات الأمريكية حال اندلاع أعمال شغب.
- إنقاذ الطيارين الأمريكيين إذا ما وقعوا أسرى حرب في أيدي قوات معادية.
- وقوع حالات شغب يقوم بها أسرى حرب قوات العدو.

وذلك بخلاف ما تنص عليه المعاهدة والتي حددت حق استخدام الغاز المسيل للدموع لقوات الشرطة لمواجهة أعمال الشغب التي قد تندلع داخل أية دولة طرف في المعاهدة.

٢- حظر إجراء أي تفتيش مفاجئ على أية شركة أمريكية تثور شكوك بصدد قيامها بانتهاك نصوص المعاهدة إلا في حالتين فقط هما:
- موافقة الشركة المعنية على هذا التفتيش المفاجئ.
- قيام الحكومة الأمريكية بتقديم دليل يشير إلى قيام هذه الشركة بانتهاك نصوص المعاهدة.

٣- تمتع الرئيس الأمريكي بالحق في مطالبة مدير منظمة حظر إنتاج المواد الكيماوية المزمع قيامها بعملية التحقق والرقابة على هذه المعاهدة، بتجريد أي مفتش من فريق التفتيش الدولي من الحصانة الممنوحة له، في نطاق هذه المعاهدة، إذا

---

1 - "Prospects Improve For Action on Chemical Arms Pact". **op. cit.**, p. 751 and Carroll Doherty, "President in Nod to Helms Plans to Merge Agencies". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 16, April 19, 1997, p. 921 and **Reinventing State; ACDA, USIA and AID.** White House Press Release, April 18, 1997, p.1, Website, http://www.state.gov/www/global/general-foreign-policy/reinvent.html.

ما ثبت ضلوعه في تسريب أية معلومات سرية تم الحصول عليها في إطار التفتيش المفاجئ على المنشآت الأمريكية.

٤-القيام بتحليل العينات الكيماوية التي يقوم المفتشون الدوليون بجمعها من المواقع الأمريكية التي يتم إجراء التفتيش المفاجئ عليها لضمان عدم إنتاجها مواد كيماوية محظورة وذلك في المعامل الأمريكية فقط.

٥- تحديد الحد الأقصى السنوي للمبالغ التي تتيحها الولايات المتحدة لمنظمة حظر إنتاج المواد الكيماوية، بمبلغ ٢٥ مليون دولار، إلا إذا قام الكونجرس بالموافقة على طلب يتقدم به الرئيس الأمريكي لزيادة حجم هذا المبلغ السنوي.

٦- التزام الإدارة الأمريكية مستقبلا بعدم الموافقة على أية معاهدة دولية، تتضمن نصا كالذي تتضمنه معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية، وهو النص الذي يحظر على الدول الموقعة على هذه المعاهدة التصديق عليها "بتحفظات".

٧- تعهد كلينتون بأن يقدم إلى مجلس الشيوخ التعديلات التي تم إدخالها على معاهدة الحد من انتشار القوات العسكرية التقليدية في أوروبا الموقعة عام ١٩٩٠ ، لا سيما أن من شأن طرح هذه التعديلات على مجلس الشيوخ ضرورة حصول الرئيس الأمريكي على موافقة ثلثي أغلبية الأعضاء، داخل مجلس الشيوخ على هذه التعديلات لتصبح ملزمة.

٨- قيام وزير الدفاع الأمريكي بضمان أن القوات الأمريكية تظل قادرة على تنفيذ المهام الموكلة إليها، سواء كانت الدول المعادية للمصالح الأمريكية تقوم بحيازة هذه الأسلحة الكيماوية من عدمه.

٩- احتفاظ الولايات المتحدة - التي من المقرر قيامها بإزالة ترسانتها الكيماوية عن طريق حرق هذه الأسلحة - بالحق في استخدام أسلحة تدميرية بديلة للحفاظ على الأمن القومي الأمريكي.

١٠- قيام الرئيس الأمريكي بتقديم تقارير إلى الكونجرس متعلقة بالموضوعات التالية:
- أية انتهاكات قد تقوم بها أي دولة طرف في هذه المعاهدة.
- أية تساؤلات يتم إثارتها فيما يتعلق بامتثال الدول الأطراف في هذه المعاهدة بها.
- تأثير انضمام الولايات المتحدة إلى هذه المعاهدة على السياسة الأمريكية الحالية، المتعلقة بعدم استخدام الأسلحة النووية، للرد على أي هجوم كيماوي قد تشنه أية دولة عليها تكون غير مسلحة بالأسلحة النووية.
- درجة الاستعداد العسكري للقوات الأمريكية، لتنفيذ المهام الموكلة إليها حتى في حالة مواجهة هجوم تستخدم فيه الأسلحة الكيماوية.

- الإجـراءات المتبعة لحماية الوكالة المركزية للاستخبارات من أية مخاطر، قـد تحـدث حال حدوث تسرب في المعلومات التي تحصل عليها المنظمة الدوليـة لحظر إنتاج الأسلحة الكيماوية.
- الأثر المتوقع لهذه المعاهدة على الصناعات الأمريكية فـي مجـال الكيماويـات والصناعات الدوائية.

١١- إعلان أن الولايات المتحدة لن تفقد الصوت الذي تتمتع به داخل هـذه المنظمـة الدولية، إذا ما تأخرت في سداد مستحقاتها للمنظمة.

١٢- النص على إنشاء مكتب للمراجعة والإشراف، يتمتع بالاسـتقلالية فـي إطـار المنظمة الدولية لحظر إنتاج الأسلحة الكيماوية[١].
١٣- استبعاد أية مقترحات قد تتقدم بها روسيا لجعل موافقتها على هـذه المعاهـدة رهنا للمساعـدات المالية الأمـريكية الممنوحة لها، لتغطية نفقات تخلص روسيا من مخزونها من الأسلحة الكيماوية.
١٤- المطالبة بألا تتحمل الولايات المتحدة أية أعباء إضافية ناجمة عن تكاليف إجراء مشروعات بحثية، تستهدف تحسين مستوى التحقـق والرقابـة الخـاص بـهذه المعاهدة.
١٥- التأكيد من حيث المبدأ على أن مجلس الشيوخ يتمتع بحق الموافقة علـى هـذه المعاهدة، بتحفظات، بالرغم من أنه اختار الموافقة بدون تحفظات.
١٦- إعـلان أن الحكومة الأمـريكية يمكنها الدخـول في مفاوضات دولية لضبـط التسلح، من خلال معاهدة يوافق عليها مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين[٢].

أما عن الخمس نقاط الأخرى التي كان Helms قد طالب بإلحاقها هي الأخرى بمشروع قانون التصديق على المعاهدة، والتي رفضتها الإدارة الأمريكية فهي كالتالي:

١- مطالبة الرئيس الأمريكـي بالتعـهد أمـام الكونجـرس أن الوكالـة المركزيـة للاستخبارات لديها "ثقة عالية"، بأنه في حالة قيام أيـة دولـة بانتـهاك نصـوص المعاهدة، وذلك بقيامها بحيازة متر طن أو أكثر مـن هـذه المـواد الكيماويـة المستخدمة في إنتـاج السلاح الكيماوي، فإن الوكالة المركزية للاستخبارات سـوف

---

1 - Pat Towell, "What the Treaty's Critics Want". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 15, April 12, 1997, p. 854.

2 - Pat Towell, "Chemical Weapons Ban Approved in Burst of Compromise". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 17, April 26, 1997, p. 973-6 and Pat Towell, "What the Treaty's Critics Want". **op. cit.**, p. 854 and Pat Towell, "Chemical Arms Ban's Chances Put at 50-50 in Senate". **op. cit.**, p. 917-920.

تقوم في غضون عام واحد باكتشاف هذه الدولة التي تقوم بانتهاك نصوص المعاهدة.

٢- ربط تصديق الولايات المتحدة على المعاهدة، بقيام عدة دول معادية للمصالح الأمريكية ومعروف امتلاكها للسلاح الكيماوي بالتصديق هي الأخرى على هذه المعاهدة.

٣- ربط تصديق الولايات المتحدة على هذه المعاهدة بقيام روسيا هي الأخرى بالتصديق على المعاهدة، وامتثالها لأحكام الاتفاقيتين التي تم إبرامهما، بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، في مجال حظر انتشار الأسلحة الكيماوية والتي تم توقيعهما خلال إدارة بوش الجمهورية.

٤- ربط التصديق على المعاهدة بقيام الإدارة الأمريكية بإعادة تنقيح المادة (١٠) ، التي تسمح للدول الأعضاء في المعاهدة بالحصول على التكنولوجيا المتعلقة بالتصدي لأية هجوم كيماوي، قد تتعرض له أي دولة طرف في المعاهدة والمادة (١١) ، التي لا تفرض قيودا على صادرات الدول من المواد الكيماوية ذات الاستخدام المزدوج.

٥- التزام الرئيس الأمريكي بالاعتراض على انضمام أية دولة من الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة معادية للمصالح الأمريكية، إلى فريق المفتشين الدوليين الذي سيتولى القيام بأعمال التفتيش المفاجئ على الشركات الأمريكية داخل الأراضي الأمريكية[1].

وفي ١٩٩٧/٤/٢٤ وافق مجلس الشيوخ بأغلبية (٧٤) عضوا واعتراض (٢٦) عضوا آخرين، على مشروع القانون المتعلق بالتصديق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية. وقد تضمن مشروع القانون هذا تفويض الرئيس الأمريكي، بإصدار لوائح من شأنها تطبيق المعاهدة على كافة الشركات الأمريكية. فضلا عن تشكيل إطار قانوني يتعلق بالتفتيش الدولي المزمع القيام به في نطاق هذه المعاهدة، ويعد جزءا من هذا الإطار القانوني مجموعة الإجراءات المزمع التزام أعضاء فريق التفتيش الدولي بها، عند القيام بالتفتيش على الشركات الأمريكية، والتي تتضمن الحصول على أذن تفتيش من المحكمة الأمريكية، بناء على الدلائل التي يقدمها فريق التفتيش الدولي، والتي تفيد أن هذه الشركة الأمريكية تنتهك أحكام المعاهدة. كما تضمن مشروع القانون أيضا نصا يحظر على

1 - Pat Towell, "Chemical Weapons Ban Approved in Burst of Compromise". op. cit., p. 976 and Pat Towell, "What the Treaty's Critics Want". op. cit., p. 854 and Pat Towell ,"Five Amendments to Dominate Debate". op. cit., p. 918.

الحكومــة الأمريكيــة مطالبة أي شركــة أمريكية، بالموافقة على أي طلب يقدم من المنظمة الدولية المزمع توليها مهام الرقابة والتحقق وذلك بمقتضى هذه المعاهدة[1].

وبوجه عام، فإنه إذا كانت إدارة كلينتون قد فشلت من قبل في الحصول على تأييد الكونجرس، للموافقة على التصديق على معاهـــدة الحظـر الشـامل لإجـراء التجارب النووية، بسبب انضمام الجمهوريين المعتدلين إلى الجمهوريين المحـــافظين آنذاك في رفض التصديق على هذه المعاهــدة، إلا أن نجــاح الإدارة الأمــريكية في إقناع الكونجــرس هــذه المرة بالموافقة على التصديق على هــذه المعــاهدة خــلال عــام ١٩٩٧ ، إنمــا كان نتيجة حصولها على تأييد شريحة الجمهوريين المعتدليــن، الذين رأوا في عدم التصديق على هذه المعاهدة الإضرار بمصالح الولايات المتحــدة، وانضموا إلى الديمقراطيين المؤيدين للتصديق على هذه المعاهدة. وبذلك فقد أخفق هذا التيار الجمهوري المحافظ في إحراز نجاح آخر على الإدارة الديمقراطية، في مجــال اتفاقيات ضبط التسلح التي تقوم بإبرامها الولايات المتحدة مع الدول الأجنبية.

---

[1] - Pat Towell, "Senate Passes Bill to Enforce Chemical Weapons Ban". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 21, May 24, 1997, p. 1207 and Pat Towell, "Chemical Weapons Ban Approved in Burst of Compromise". **op. cit.**, p. 973.

ثالثاً: تصورات الكونجرس عن قضية ضبط التسلح وخاصة البرنامج الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية

أدت التغيرات في البناء الداخلي للكونجرس والتي تمثلت في سيطرة الجمهوريين على أغلبية مقاعد مجلسي الشيوخ والنواب في ١٩٩٤/١١/٨ ، إلى جعله شريكاً أكثر صعوبة بالنسبة للبيت الأبيض، حيث لم تعد السلطة مركزة في أيدي عدد قليل من الأعضاء أو اللجان المؤثرة، الأمر الذي جعل القرارات الخاصة بالسياسة الخارجية معتمدة على آراء خمسمائة وخمسة وثلاثين عضواً مستقلاً، يستطيعون (بمعاونة مساعديهم الكثيرين) تمرير أو إعاقة أي مشروع قانون تتقدم به الإدارة الأمريكية.

وإذا كان كلينتون قد نجح في تشكيل تحالف مؤقت بين ممثلي الوسط الديمقراطيين والجمهوريين، من أجل الحصول على تأييد الأغلبية لعدد من القضايا، على رأسها اتفاقية شمال أمريكا للتجارة الحرة (النافتا)، ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية، إلا إنه قد فشل في الحصول على تأييد الجمهوريين لإجراء تخفيض على عدد من برامج التسلح وعدم زيادة ميزانية وزارة الدفاع[١].

وشرع عدد من الجمهوريين البارزين داخل الكونجرس - لأول مرة منذ انتهاء الحقبة الريجانية - في سن تشريعات تستهدف زيادة ميزانية وزارة الدفاع لمواجهة التهديدات التي تحيط بالولايات المتحدة، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وظهور ما يسمى بالدول المارقة Rogue States ، التي تهدد الأمن القومي الأمريكي وقصور السياسة الدفاعية لإدارة كلينتون. وقد استخدم هؤلاء الجمهوريون نفس المبررات التي كان قد ساقها الرئيس ريجان خلال فترة إدارته، وهي انخفاض مستوى الاستعداد العسكري داخل المؤسسة العسكرية نتيجة قيام الديمقراطيين بإجراء عدد من التخفيضات على برامج التسلح.

كما طالب هؤلاء الجمهوريون من الإدارة الأمريكية نشر النظام الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية، على اعتبار أن انتهاء الحرب الباردة قد أدى بالفعل إلى تآكل قيمة الردع المتبادل القائم بين روسيا والولايات المتحدة، في إطار معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية Anti Ballistic Missile Treaty . كما أنه جعل تكنولوجيا إنتاج هذه الصواريخ الباليستية في حوزة العديد من الدول مثل كوريا الشمالية وإيران والعراق وليبيا، الأمر الذي قد يجعل الولايات المتحدة وحلفاءها يتعرضون لعملية ابتزاز من خلال التهديد بشن هجوم نووي عليهم.

---

[١] - سارة العيسوي، "الانحراف الخطير في السياسة الخارجية لبيل كلينتون". قراءات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، العدد (٦)، السنة (٣)، يونيو ١٩٩٨، ص ص ١٢-١٣.

ومن أنصار هذا التيار رئيس لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ السناتور الجمهوري John Warner ، الذي أكد أن الاستراتيجية الدفاعية للولايات المتحدة، يجب أن تتخلى عن الحجج التي كانت مقبولة خلال فترة الحرب الباردة، بما في ذلك الحجة المتعلقة بأن المنظومات الدفاعية الاستراتيجية لا تتماشى مع سياسة الاستقرار الاستراتيجي والردع النووي، وضبط التسلح، على اعتبار أن هذه الحجج تعد مقبولة فقط في حالة الإبقاء على استراتيجية التدمير المحقق المتبادل، بوصفها أساس السياسة الاستراتيجية للولايات المتحدة. مضيفاً أنه يعتقد أن استراتيجية التدمير المحقق المتبادل يجب أن تحل محلها سياسة أخرى تتسم بالبراجماتية والواقعية. وتعكس آراء Warner رؤية التيار الجمهوري لما ينبغي أن تقوم عليه الاستراتيجية الدفاعية للولايات المتحدة، والتي يغلفها عدم الثقة في استراتيجية التدمير المحقق المتبادل، ومعاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية وهي نفس الرؤية التي كانت قد دفعت الرئيس الجمهوري السابق رونالد ريجان، إلى طرح مبادرة الدفاع الاستراتيجي عام ١٩٨٣ التي أطلق عليها البعض حرب الكواكب[1].

ومنذ بدايات عام ١٩٩٥ أصبحت قضية نشر النظام الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية، موضع خلاف بين الجمهوريين والديمقراطيين من ناحية، وبين الجمهوريين وإدارة كلينتون من ناحية أخرى، حيث مارس الجمهوريون المحافظون - من أمثال Strom Thurmond رئيس لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ و John McCain و John Warner و Duncan Hunter الأعضاء في هذه اللجنة والنائب Floyed Spence رئيس لجنة الأمن القومي بمجلس النواب - ضغوطاً على إدارة كلينتون لزيادة حجم الإنفاق العسكري في مجال تطوير الترسانة النووية.

وقد ظهر ذلك بوضوح في مشروع قانون التخصيصات الإضافية، التي طالبت لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ بتخصيصها لوزارة الدفاع خلال العام المالي ١٩٩٦، للتخطيط لنشر النظام الدفاعي المضاد للصواريخ الباليستية، في أكثر من موقع بحلول عام ٢٠٠٣، متجاهلة في ذلك معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية المبرمة بين الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة عام ١٩٧٢ ، والتي تسمح لكل دولة بسقف لا يتعدى مائة صاروخ مضاد للصواريخ الباليستية لحماية كلا الدولتين من الصواريخ الباليستية طويلة المدى، وكذلك لتطوير نظام صاروخي يرصد الصواريخ الباليستية المعادية باستخدام القمر الصناعي.

---

[1] - Miles Pomper, "The International Fallout of an Anti-Missile System". **op. cit.**, p. 1973 and Pat Towell, "President to Seek Increase in Military Budget". **Cong Q W Rpt**, Vol. 52, No. 47, Dec. 3, 1994, p. 3454 and Pat Towell, "GOP Faces a Clash of Priorities in Its Bid to Boost Readiness". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 2, Jan 14, 1995, p. 166.

وكان Duncan Hunter قد طالب من لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ، زيادة حجم الإنفاق العسكري للحفاظ على مستوى عالي من الاستعداد العسكري للقوات المسلحة، وزيادة مخصصات برامج التسلح لنشر النظام الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية، في مقابل حذف أو إجراء تخفيض جذري على المبالغ المخصصة لبرامج الحفاظ على البيئة، وغيرها من البرامج الأخرى ذات الطبيعة غير العسكرية التي تتضمنها ميزانية وزارة الدفاع، أو ما يطلق عليها مسمى "برامج الدفاع غير التقليدية" لأنها لا تساهم في حماية الأمن القومي الأمريكي[١].

أما رئيس هذه اللجنة Strom Thurmond **فقد برر هذه التخصيصات الإضافية بالأسباب التالية:**

١- إن السياسة الأمريكية يجب أن تأخذ في اعتبارها، ليس فقط التهديدات التي قد تأتي من روسيا، بل أيضاً التهديدات القائمة التي قد تأتي من دول مارقة أخرى مثل ليبيا وكوريا الشمالية، تنجح في الحصول على الصواريخ الباليستية أو على منظومات تسلح أخرى، تستطيع من خلالها تهديد الأراضي الأمريكية، الأمر الذي يتطلب ضرورة قيام الولايات المتحدة بنشر هذا النظام الدفاعي الوطني.

٢- إن التيار القومي داخل روسيا والذي يتنامى في عدائه للغرب، يأتي نتيجة تدهور الأوضاع الداخلية في روسيا وليس نتيجة سياسة ضبط التسلح التي تقوم بانتهاجها الولايات المتحدة.

٣- إن هذا النظام الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية، سوف يشكل عنصر استقرار خاصة في ظل نظام تعدد القطبية الجديد، لأنه سيقوم بحماية الأراضي الأمريكية من أي هجوم، قد تشنه عليها أية دولة مارقة باستخدام الصواريخ الباليستية قصيرة المدى.

٤- إنه قد توجد دول قد لا تكون قادرة على تطوير منظومات من الصواريخ الباليستية، حاملة لرؤوس نووية أو كيماوية أو بيولوجية، ولكنها تنجح في الحصول على هذه التكنولوجيا من مصادر أخرى.

٥- إن الولايات المتحدة لا تستطيع الاعتماد فقط على عنصر الردع النووي، ليكون كفيلاً بردع أي هجوم قد تتعرض له الأراضي الأمريكية[٢].

وفي ١٩٩٥/١٢/١٩ وافقت لجنة الخدمات المسلحة بأغلبية (٥١) صوتاً واعتراض (٤٣) صوتاً على مشروع قانون ميزانية وزارة الدفاع لعام ١٩٩٦ ، وذلك بعد موافقة المؤتمر الذي عقده كل من مجلسي الشيوخ والنواب عليه في ١٩٩٥/١٢/١٥. وقد تضمن مشروع القانون هذا إتاحة مبالغ إضافية لوزارة الدفاع

---

1 - Pat Towell, "ABM Language Disputed". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 50, Dec. 23, 1995, p. 3898 and Pat Towell, "GOP Faces a Clash of Priorities in Its Bid to Boost Readiness".**op. cit.**, p. p. 166,8.

2 - Pat Towell, "Senate Bill Boosts ABM Effort; Draws Line on Nuclear Cuts". **op. cit.**, p. p. 2285,7.

قدرها ٧,١ مليار دولار وإتاحة مبلغ إضافي آخر قدره ٨٥٤ مليون دولار لنشر النظام الدفاعي الوطني بحلول عام ٢٠٠٣[١].

ونتيجة لاعتراض الإدارة الأمريكية على تخصيص أية مبالغ إضافية من ميزانية وزارة الدفاع لعام ١٩٩٦ ، لنشر هذا النظام الدفاعي الوطني، فقد ترتب على ذلك تأجيل الموافقة على ميزانية وزارة الدفاع لعام ١٩٩٦، إلى أن قام عدد من الجمهوريين ويتزعمهم النائبان John Warner و William Cohen بالاتفاق الحزبي مع الديمقراطيين للتوصل إلى مشروع قانون معدل يرضي التيار الجمهوري المحافظ، الذي يطالب بنشر النظام الدفاعي الوطني والتيار الديمقراطي المعتدل الذي يرفض انتهاك معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية.

وقد تضمن مشروع القانون المعدل ما يلي:

١- تأكيد أن سياسة الولايات المتحدة هي تطوير نظام دفاعي مضاد للصواريخ الباليستية، يتسم بالكفاءة العالية لردع أي اعتداء قد تتعرض له الأراضي الأمريكية وتستخدم فيه الصواريخ الباليستية سواء على نطاق محدود، أو من قبيل المصادفة أو بواسطة دولة مارقة، وإن كان هذا النظام الدفاعي سيتم تطويره فقط حال تعرض الأراضي الأمريكية لتهديدات خطيرة.

٢- دعوة الإدارة الأمريكية للدخول في مفاوضات مع روسيا، للتوصل إلى اتفاقية يتم بمقتضاها إجراء تعديل على معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، بحيث تسمح بنشر النظام الدفاعي الوطني في أكثر من موقع.

٣- مطالبة الإدارة الأمريكية بالتفاوض مع روسيا للتوصل إلى اتفاقية بشأن التمييز بين النظام الدفاعي المضاد للصواريخ الباليستية طويلة المدى، أو الصواريخ الاستراتيجية التي تستخدم للدفاع عن الأمن القومي الأمريكي، والنظام الدفاعي المضاد للصواريخ الباليستية قصيرة المدى، أو صواريخ مسرح العمليات التي تستخدم لحماية الحلفاء الأمريكيين وذلك على ضوء قيام معاهدة حظر الصواريخ

---

[1] - Pat Towell, "Bill with Troops Pay Raise Clears; Veto Likely Over Missile Policy". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 50, Dec. 23, 1995, p. 3897 and Pat Towell, "Rebellious House Republicans Help Crush Defense Bill". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 38, Sept. 30, 1995, p. 3014 and Pat Towell & Donna Cassata, "Missile Defense Provisions Likely to Draw Veto". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 49, Dec. 16, 1995, p. 3819 and Pat Towell, "House Coalition Repels Efforts to Cut Military Further". **op. cit.**, p. p. 1320-1 and Pat Towell, "Senate Adds Billions in Weapons to Clinton Budget Request". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 32, Aug. 12, 1995, p. 2448 and Pat Towell & Donna Cassata, "Senate Backs Nuclear Tests; Anti-Missile Program". **op. cit.**, p. p. 2380-1.

المضادة للصواريخ الباليستية بتقييد نشر الصواريخ الاستراتيجية، وعدم تمييزها عن صواريخ مسرح العمليات[1].

لكن إدارة كلينتون قد رفضت مشروع القانون المعدل هذا الذي اتفق عليه الحزبان الجمهوري والديمقراطي، على اعتبار أن من شأنه تقويض معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، التي تعد معاهدة رئيسية لخفض التسلح النووي بين كل من الولايات المتحدة وروسيا.

وقام كلينتون في ١٩٩٥/١٢/٢٨ باستخدام حق الفيتو للاعتراض على مشروع قانون ميزانية وزارة الدفاع لعام ١٩٩٦ ، لحين قيام الكونجرس بحذف النص المتعلق بنشر النظام الدفاعي الوطني في أكثر من موقع بحلول عام ٢٠٠٣.

وفي محاولة من جانب الجمهوريين، للحصول على موافقة كلينتون على ميزانية وزارة الدفاع لعام ١٩٩٦، عقد الكونجرس بمجلسيه مؤتمر ثاني في ١٩٩٦/١/٢٦ لتعديل هذه الميزانية وذلك بحذف النص الذي اعترض عليه كلينتون، المتعلق بتخصيص مبالغ إضافية لنشر النظام الدفاعي الوطني في أكثر من موقع بحلول عام ٢٠٠٣.

وبذلك نجح كلينتون في حسم الخلاف لصالحه خلال عام ١٩٩٥ ، حيث تم تمرير ميزانية وزارة الدفاع داخل الكونجرس، دون أن تتضمن تخصيص أية مبالغ لنشر هذا النظام الدفاعي المضاد للصواريخ الباليستية[2].

وفي بدايات عام ١٩٩٦ وأثناء مناقشة لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ ولجنة الأمن القومي بمجلس النواب لميزانية وزارة الدفاع لعام ١٩٩٧ ، اندلع الصراع مرة أخرى بين الجمهوريين والديمقراطيين من ناحية، وبين الجمهوريين والإدارة الأمريكية من ناحية أخرى، عندما طالب هؤلاء الجمهوريون بتخصيص مبلغ إضافي قدره ٣,٧ مليار دولار لنشر النظام الدفاعي الوطني بحلول عام ٢٠٠٣ ، باعتباره الدعامة الأساسية لحماية الأمن القومي الأمريكي[3].

---

1 - Pat Towell & Donna Cassata, "Missile Provision Stalls Senate's Final Action". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 32, Aug. 12, 1995, p. p. 2452-4 and Donna Cassata, "Compromise on Missile Defenses Ensures Senate Bill's Passage".??? **op. cit.,** p. p. 2731-2 and Pat Towell & Donna Cassata, "Senate Backs Nuclear Tests; Anti-Missile Program". **op. cit.,** p. p. 2381-2 and Pat Towell & Donna Cassata, "Missile Defense Provisions Likely to Draw Veto".**op. cit.,** p. 3819 and Pat Towell, "GOP Tries to Heatup Debate on Anti-Missile Programs". **op. cit.,** p. p. 941-50.

2 - Pat Towell, "Senate Clears Compromise Bill; Clinton Expected to Sign". **op. cit.,** p. 225 and Pat Towell, "Anti-Missile Defense Mandate Dropped in Bow to Clinton". **Cong Q W Rpt**, Vol. 54, No. 3, Jan 20, 1996, p. 154.

3 - Pat Towell, "Two Major Initiatives". **Cong Q W Rpt**, Vol. 54, No. 32, Aug. 10, 1996, p. 2258 and Pat Towell, "Senate Clears Compromise Bill; Clinton Expected to Sign". **op. cit.,** p. 225.

ونظراً لخشية التيار الجمهوري من قيام كلينتون باستخدام حق الفيتــو مــرة أخرى، للاعتراض على مشروع قانون ميزانيـــة وزارة الدفـــاع لعام ١٩٩٧ ، إذا ما تضمن النص على تخصيص مبالغ إضافية لنشــر هــذا النظــام الدفــاعي المضــاد للصواريخ الباليستية، فقد قام عدد من الجمهوريين البارزين داخل لجنتــي الخدمــات المسلحة بمجلس الشيوخ والأمن القومي بمجلس النواب، ويتزعمهم السناتور Bob Dole زعيم الأغلبية بمجلس الشيوخ، و Newt Gingrich المتحدث باسم مجلــس النــواب، و Floyed Spence رئيس لجنة الأمن القومي بمجلس النواب، والســناتور Trent Lott زعيم الأغلبية الجمهورية، والسناتور Strom Thurmond رئيس لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ، بتمرير مشروع قانون منفصل يطالب وزارة الدفاع بالإســراع فــي نشر هذا النظام الدفاعي الوطني، بحلول عام ٢٠٠٣ لحمايـــة الولايـــات الأمريكيـــة الخمسين من أي هجــوم محتمــل، قد تشنه عليها أية دولة مارقة باستخــدام عــدد محدود من الصواريخ الباليستية. كما يطالب الرئيس الأمريكي بالدخول في مفاوضات مع روسيا، لإجراء تعديل على معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، لتلبي الاحتياجات الأمنيـــة للولايـــات المتحدة في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، خاصة على ضوء قيام المعاهدة بالحد من نشر النظام الدفاعي المضـــاد للصواريـــخ الباليستية في أكثر من موقع.

وكان السناتــور Bob Dole قد طالب من الإدارة الأمــريكية عدم التباطؤ في نشــر هذا النظام الدفاعي الوطني، وذلك بعد نجاح كوريـــا الشــمالية فــي تطويــر صواريخ كروز لتصل مداها إلــى ولايتي آلاسكا وهاواي الأمريكيتيــن، ومــا قــد يترتب عليه من احتمــال تعــرض الولايــات المتحـــدة لهجــوم بالصواريـــخ الباليستية تشنه عليها دول مارقة معاديـــة للمصالح الأمريكية[١].

وقد أظهر مشروع القانون المنفصل الذي وافق عليـــه الجمـــهوريون لنشــر النظام الدفاعي الوطني بحلول عام ٢٠٠٣ مدى الانقسام الحزبي بيـــن الديمقراطييـــن والجمهوريين، حول نوع التهديدات التي من شأنها تهديد المصالح الأمنيـــة للولايـــات المتحدة في الخارج، سواء كانت تأتي من روسيا باعتبارها تمتلـــك ترســانة نوويـــة ضخمة، تجعلها قادرة على تهديد المصالح الأمريكية أو تأتي من دول مارقة تنجح في الحصول على تكنولوجيا الصواريخ الباليستية التي تمكنـــها مـــن تـــهديد الأراضـــي الأمريكية[٢].

---

[1] - Pat Towell, "Debate Over Pentagon Budget will Take a Narrow Focus". **Cong Q W Rpt**, Vol. 54, No. 19, May 11, 1996, p. 1311 and Pat Towell, "Anti-Missile Bill Downed". **Cong Q W Rpt**, Vol. 54, No. 23, June 8, 1996, p. 1608.

[2]- Pat Towell & Donna Cassata, "Senate Backs Nuclear Tests; Anti-Missile Program". **op. cit.,** p. p. 2380-1 and Pat Towell, "Military HIV Policy Debate Rekindled in House". **Cong Q W Rpt**, Vol. 54, No 17, April 27, 1996, p. 1180 and Pat Towell, "House Boosts Pentagon Budget Despite Threat of a Veto". **Cong Q=**

ففي حين أيد الجمهوريون نشر النظام الدفاعي الوطني بحلول عام ٢٠٠٣ ، حتى ولو شكل ذلك انتهاكاً لمعاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، وأعطوا أهمية كبرى لنشر هذا النظام الدفاعي، بوصفه الأداة التي تتمتع بأكبر قدر من المصداقية، على اعتبار أن تزايد عدد الدول المالكة لتكنولوجيا الصواريخ الباليستية، واحتمال امتلاك دول مارقة مثل كوريا الشمالية لصواريخ مسرح العمليات، قد أكد خطورة التهديد الذي قد تتعرض له القوات الأمريكية في الخارج، نتيجة أي هجوم قد تشنه عليها أية دولة مارقة مستخدمة في ذلك الصواريخ الباليستية، الحاملة لرؤوس حربية سواء كانت كيماوية أو بيولوجية أو نووية.

فقد رأى الديمقراطيون أهمية تأجيل نشر هذا النظام الدفاعي الوطني، لحين التأكد من أن الأراضي الأمريكية تتعرض لخطر حقيقي نتيجة انتشار تكنولوجيا الصواريخ الباليستية، التي أصبحت بحوزة العديد من الدول المارقة وأعطوا بدلاً من ذلك أهمية كبرى لاتفاقيات ضبط التسلح بوصفها الأداة الكفيلة بتوفير الحماية للأراضي الأمريكية، على اعتبار أن نشر هذا النظام الدفاعي في الوقت الراهن من شأنه تقويض جهود كلينتون في مجال ضبط التسلح وحظر الانتشار النووي[1].

وإذا كان كلينتون لم يعتبر موضوع نشر النظام الدفاعي الوطني قضية ذات أولوية قصوى خلال فترة إدارته الأولى، إلا أن لجوء الجمهوريين لطرح موضوع نشر النظام الدفاعي الوطني كقضية سياسية على الرأي العام الجماهيري، لكسب تأييده أثناء خوض كلينتون لانتخابات الرئاسة الأمريكية للفترة الثانية، كان بمثابة المحرك الرئيسي الذي جعل الرئيس الأمريكي يتقدم إلى الكونجرس بخطة يتعهد فيها بنشر نظام دفاعي مضاد للصواريخ الباليستية، على نطاق محدود، اعتباراً من عام

=W **Rpt**, Vol. 54, No. 20, May 18, 1996, p. 1396 and Pat Towell, "GOP to Use Pentagon's Wish List in Challenging Clinton Policies". **Cong Q W Rpt**, Vol. 54, No. 16, April 20, 1996, p. 1056 and Pat Towell, "Senate Clears Compromise Bill; Clinton Expected to Sign". **op. cit.,** p. 225 and Carroll Doherty, "GOP Launches Missile Defense Bills". **Cong Q W Rpt**, Vol. 54, No. 18, May 4, 1996, p. 1234 and Pat Towell, "Dole, Gingrich Push Anti-Missile Plan". **op. cit.,** p. 808 and Pat Towell, "GOP Push Missile Defense". **Cong Q W Rpt**, Vol. 54, No. 10, March 9, 1996, p. 627 and Pat Towell, " Anti-Missile Bill Side Tracked by High Cost Estimate". **Cong Q W Rpt**, Vol. 54, No. 21, May 25, 1996, p. p. 1470-2 and "GOP Senators Renew Push For Anti-Missile System". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 17, April 26, 1997, p. 977.

1 - Pat Towell, "GOP Tries to Heatup Debate on Anti-Missile Programs". **op. cit.,** p. p. 949, 950-1 and Pat Towell, "GOP, Democrats Cross Swords Over Anti-Missile Systems". **Cong Q W Rpt**, Vol. 54, No. 9, March 2, 1996, p. 562 and Pat Towell, "Anti-Missile Bill Downed". **op. cit.,** p. 1608.

٢٠٠٠ خلال ثلاث أو خمس سنوات حال التأكد من أن المصالح الأمنية للولايات المتحدة قد تتعرض لتهديد محتمل تشنه عليها الدول المارقة، باستخدام الصواريخ الباليستية. وفي الوقت ذاته يوافق في ١٩٩٦/٩/٣٠ على ميزانية وزارة الدفاع لعام ١٩٩٧ التي تضمنت زيادة مخصصات وزارة الدفاع لتبلغ ٢٤٤,٣ مليار دولار خلال عام ١٩٩٧ متضمنة مبلغ يصل إلى ٣,٦٥٨ مليار دولار لنشر النظم الدفاعية المضادة للصواريخ الباليستية التي تتضمن خمسة مكونات رئيسية هي:

١-نشر نظامين دفاعيين لحماية القوات الأمريكية في ميدان المعركة من الصواريخ الباليستية قصيرة المدى، في إطار خطة تستغرق ستة أعوام تقدم بها كلينتون إلى الكونجرس لحماية الأراضي الأمريكية، من أي هجوم قد يشن عليها باستخدام الصواريخ الباليستية قصيرة المدى.
٢- نشر أنظمة دفاعية مضادة للصواريخ الباليستية، لحماية القوات الأمريكية من أي هجوم قد يشن عليها باستخدام صواريخ باليستية متقدمة.
٣- تطوير واختبار مكونات النظام الدفاعي الوطني على المستوى المحدود، قبيل حلول عام ٢٠٠٠.
٤- نشر برامج دفاعية مضادة لصواريخ مسرح العمليات لحماية القوات الأمريكية، أو حلفاء الولايات المتحدة، أثناء اندلاع معارك عسكرية في مسارح العمليات البعيدة عن الأراضي الأمريكية.
٥- تنفيذ برنامجين لتطوير نظام لاعتراض الصواريخ طويلة المدى لحماية القوات الأمريكية وحلفائها وتطوير برنامج دفاعي ضد صواريخ كروز طويلة المدى.
٦- إجراء أبحاث في مجال تكنولوجيات الصواريخ الباليستية، والأنظمة الدفاعية المضادة لهذه الصواريخ[1].

وشهد عام ١٩٩٧ استمرار الجدل بين التيار الجمهوري المحافظ الذي عارض فرض أية قيود على النظام الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية،

---

1 - Pat Towell, "GOP Tries to Heatup Debate on Anti-Missile Programs". **op. cit.,** p. p. 949-50 and Pat Towell, "Can US Build Missile Shield Without Shredding a Treaty". **op. cit.,** p. 2917 and Pat Towell, "Anti-Missile Defense Supersonic Duel with Almost No Room For Mistakes". **op. cit.,** p. 1146 and Pat Towell, "Two Major Initiatives". **op. cit.,** p. 2258 and Pat Towell, "GOP, Democrats Cross Swords Over Anti-Missile Systems". **op. cit.,** p. p. 562, 4 and Pat Towell, "Clinton Signs Republicans Fortified Defense Bill". **Cong Q W Rpt,** Vol. 54, No. 41, Oct. 12, 1996, p. 2929 and Pat Towell, "Debate Over Pentagon Budget will Take a Narrow Focus". **op. cit.,** p. 1311 and Miles Pomper & Pat Towell, "GOP'S Agenda Makes Little Headway Despite Clinton's Political Woes". **Cong Q W Rpt,** Vol. 56, No. 36, Sept., 12, 1998, p. 2414.

حتى وإن رفضت روسيا إدخال تعديلات على معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، على اعتبار أن حماية الأمن القومي الأمريكي، يعد أكثر أهمية من الإبقاء على هذه المعاهدة، والتيار الديمقراطي الذي اعتبر معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية معاهدة رئيسية لخفض التسلح النووي بين كل من الولايات المتحدة وروسيا وأعطى أهمية كبرى لضرورة قيام الولايات المتحدة بالتفاوض مع روسيا لإجراء تعديلات على هذه المعاهدة، قبل قيامها بنشر النظام الدفاعي الوطني على اعتبار أن التهديد النووي الروسي يفوق في أهميته التهديد الذي قد تشكله دولة مثل كوريا الشمالية أو أية دولة مارقة أخرى في المستقبل[1].

وقد صاغ كل تيار حججه انطلاقاً من عدة اعتبارات رئيسية، فالتيار الجمهوري المحافظ استند في تأييده لنشر النظام الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية إلى عدة حجج هي:

١- إن معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية التي تم إبرامها بين الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة خلال فترة الحرب الباردة، والتي تم بمقتضاها قبول الولايات المتحدة لمبدأ التدمير المؤكد المتبادل باعتباره رادع فعال خلال فترة القطبية الثنائية، من شأنها إعاقة الولايات المتحدة عن تطوير نظام دفاعي وطني قادر على ردع أي هجوم محدود، قد تتعرض له الأراضي الأمريكية بواسطة الصواريخ الباليستية طويلة المدى الحاملة لرؤوس نووية أو كيماوية أو بيولوجية، التي قد تقع في أيدي دول مارقة تعادي المصالح الأمريكية مثل كوريا الشمالية أو إيران. كما أن هذه المعاهدة قد ترتب عليها عدم قيام إدارة كلينتون باستكمال تنفيذ البرامج، المتعلقة بتطوير الأنظمة الدفاعية المتطورة لصواريخ مسرح العمليات خاصة الصواريخ طويلة المدى.

وكان النائب الجمهوري Curt Weldon الذي يرأس اللجنة الفرعية للأمن القومي بمجلس النواب الخاصة بالبحوث العسكرية والتطوير، قد أكد أنه ينبغي على الإدارة الأمريكية البحث عن طرق أخرى لحماية الجنود الأمريكيين، من الهجمات التي قد تشن عليهم باستخدام الصواريخ الباليستية، بديلاً عن توسيع نطاق معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، لمنع القوات الأمريكية من استخدام هذه الصواريخ الباليستية.

أما النائب الجمهوري Bob Dole فقد أكد أن التكنولوجيا الجديدة قد أعطت للأعداء الضعفاء الأمل في الاعتداء على مصالح الولايات المتحدة أو حتى ابتزازها، مشيراً إلى إن الهدف من نشر النظام الدفاعي يتمثل في اتخاذ خطوات جادة

[1] - Pat Towell, "Can US Build Missile Shield Without Shredding a Treaty". op. cit., p. p. 2914,6 and Pat Towell, "US Won't Let ABM Treaty Stop Missile Defense Program; Nominee For State Post Says". op. cit., p. 1631.

لحماية الأمن الأمريكي وإرسال رسالة واضحة إلى العالم مفادها أن الولايات المتحدة سوف تدافع عن أمنها القومي باستخدام التكنولوجيا التي تتفوق فيها[1].

٢- إن نشر النظام الدفاعي الوطني لن يؤثر على عنصر الردع النووي، الذي تحتفظ به روسيا ولا يمثل أي انتهاك لمعاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، ولن يترتب عليه بالضرورة انسحاب روسيا من معاهدة (Start I) أو امتناع مجلس الدوما الروسي عن التصديق على معاهدة (Start II).

وكان السناتور الجمهوري Trent Lott قد أشار إلى أن العديد من المسئولين الروس، كانوا قد هددوا سابقاً بعدم الالتزام بمعاهدة (Start II) ، عندما قامت الولايات المتحدة وحلف الناتو بانتهاج سياسات تتعارض مع المصالح الروسية في منطقة البلقان، مشيراً إلى أنه اصبح واضحاً أن روسيا ترغب في استخدام ورقة (Start II) للضغط على الولايات المتحدة والتأثير على سياستها[2].

٣- إن الأنظمة الدفاعية الأمريكية تعاني من أوجه قصور، إزاء تزايد التهديد الذي يتمثل في احتمال تعرض الأراضي الأمريكية لهجوم بالصواريخ الباليستية، خاصة أن روسيا لم تلتزم بالاتفاقيات الدولية التي أبرمتها للحد من تصدير تكنولوجيا السلاح المستخدمة في إنتاج الصواريخ الباليستية، مما جعل عدداً من الدول المارقة تحصل على هذه التكنولوجيات[3].

٤-إن الرأي العام الأمريكي يؤيد نشر النظام الدفاعي الوطني لحماية الأراضي الأمريكية من أي تهديد، قد تتعرض له ،لا سيما بعد قيام العراق باستخدام

---

1 - Pat Towell, "Picking the Test Missile Defense: Cold War Treaty or New Weapons". **op. cit.,** p. 999 and Pat Towell, "Can US Build Missile Shield Without Shredding a Treaty". **op. cit.,** p. 2914 and Pat Towell, "Clinton-Yeltsin Deals Set Stage For Show Down at Home". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 13, March 29, 1997, p. p. 749, 50 and Pat Towell & Donna Cassata, "Missile Defense Provisions Likely to Draw Veto". **op. cit.,** p. 3819 and Pat Towell, "GOP Tries to Heatup Debate on Anti-Missile Programs". **op. cit.,** p. 949 and Pat Towell & Donna Cassata, "Senate Backs Nuclear Tests; Anti-Missile Program". **op. cit.,** p. 2381.

2 - Pat Towell, "Senate Bill Boosts ABM Effort; Draws Line on Nuclear Cuts". **op. cit.,** p. 2287 and Pat Towell & Donna Cassata, "Senate Backs Nuclear Tests; Anti-Missile Program". **op. cit.,** p. 2381.

3 - Pat Towell, "GOP, Democrats Cross Swords Over Anti-Missile Systems". **op. cit.,** p. 562.

صواريخ Scud الروسية ضد القوات الأمريكية خلال عاصفة الصحراء عام ١٩٩١[1].

أما التيار الديمقراطي فقد استند في معارضته لنشر النظام الدفاعي الوطني إلى عدة حجج وهي:

١- إن هذا النظام الدفاعي الوطني من شأنه تقويض سياسة الردع المتبادل[*] التي قامت على أساسها معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، والتي تحظر على كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، نشر أنظمة دفاعية مضادة للصواريخ الباليستية في أكثر من موقع، مما قد يودي إلى حدوث تداعيات خطيرة على المستوى الدولي، من أهمها دفع روسيا إلى الاستمرار في نشر الآلاف من الرؤوس النووية التي من المفترض إزالتها وفقاً لمعاهدات خفض التسلح المبرمة بينها وبين الولايات المتحدة في هذا الشأن. فضلاً عن تشجيع القوى النووية على نشر العديد من الأسلحة النووية ذات الطبيعة الهجومية للتصدي لهذا النظام الدفاعي الوطني.

٢-عدم وجود ضرورة قصوى لنشر هذا النظام الدفاعي الوطني، لا سيما أن الأراضي الأمريكية لا تواجه تهديداً محتملاً قد تتعرض له بالصواريخ الباليستية[2].

---

1 - Pat Towell & Donna Cassata, "Missile Defense Provisions Likely to Draw Veto". **op. cit.,** p. 3819.

(*) يقصد بسياسة الردع المتبادل إن أياً من الدولتين لن تبادر بشن هجوم بالصواريخ الباليستية على الدولة الأخرى خوفاً من الرد الانتقامي لهذه الدولة في ضوء سياسة توازن الرعب النووي التي كانت سائدة خلال فترة الحرب الباردة.

1 - Herbstein & etal, **How to Defend America Against Missile Attack.** Committee of Correspondence, p. p. 3-4, Website, http://www.state.com/coc/96-07-08/intro.as and Pat Towell & Donna Cassata, "Missile Defense Provisions Likely to Draw Veto". **op. cit.,** p. 3819 and Pat Towell, "GOP, Democrats Cross Swords Over Anti-Missile Systems". **op. cit.,** p. 562 and Donna Cassata, "Compromise on Missile Defenses Ensures Senate Bill's Passage". **op. cit.,** p. 2732 and Pat Towell, "Senate Panel Earmarks Money For Nuclear Weapons Test", **op. cit.,** p. p. 2087-8 and Pat Towell, "Senate Bill Boosts ABM Effort; Draws Line on Nuclear Cuts". **op. cit.,** p. 2287 and Pat Towell & Donna Cassata, "Senate Backs Nuclear Tests; Anti-Missile Program". **op. cit.,** p. 2381 and Pat Towell & Donna Cassata, "Missile Provision Stalls Senate's Final Action". **op. cit.,** p. 2452 and Pat Towell, "ABM Language Disputed". **op. cit.,** p. 3898 and Pat Towell, "Military HIV Policy Debate Rekindled in House". **op. cit.,** p. 1181 and Pat Towell, "Can US Build Missile Shield Without Shredding a Treaty". **op. cit.,** p. 2914.

٣- إن نشر هذا النظام الدفاعي الوطني، سوف يدعم موقف التيار القومي الذي يتنامى داخل روسيا والذي يعارض معاهدة (Start II) ، ويرفض تصديق مجلس الدوما عليها. كما يرفض سياسات ضبط التسلح الأخرى، بسبب التخوف من قيام الولايات المتحدة باستخدام هذا النظام الدفاعي في شن ضربة نووية أولى ضد روسيا، تنجح في تدمير كافة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، التي قلمت روسيا بنشرها لمواجهة أية ضربة أولى قد تشنها الولايات المتحدة بصورة مفاجئة.

٤- إن نشر هذا النظام الدفاعي الوطني سوف يشجع الدول الأخرى على تطوير قدراتها النووية الهجومية، مما قد يترتب عليه تقويض جهود كلينتون الرامية إلى ضبط التسلح. كذلك تقويض الجهود التي بذلتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة للتوصل إلى معاهدتي (Start I) و(Start II) لخفض عدد الرؤوس النووية التي بحوزة كل من الولايات المتحدة وروسيا، الأمر الذي يعني ترك الآلاف من الرؤوس النووية في الترسانة النووية الروسية مع ما يشكله ذلك من تهديد على الأراضي الأمريكية.

وكان النائب Sam Numn العضو البارز في لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ قد أكد أنه لا يجب على الولايات المتحدة التضحية بالجهود التي بذلها الرؤساء الأمريكيون على مدار العشرين عاماً الماضية في مجال خفض التسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، لمواجهة تهديد مستبعد قد تتعرض له الولايات المتحدة[1].

٥- إنه يتعين على الولايات المتحدة بدلاً من نشر هذا النظام الدفاعي الوطني إعطاء الأولوية للموضوعات التالية:
- تعزيز الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

---

[1] - Pat Towell, "ABM Language Disputed". **op. cit.**, p. 3898 and Pat Towell, "GOP, Democrats Cross Swords Over Anti-Missile Systems". **op. cit.**, p. 562 and Pat Towell & Donna Cassata, "Senate Backs Nuclear Tests; Anti-Missile Program". **op. cit.**, p. 2380 and Miles Pomper, "The International Fallout of an Anti-Missile System". **op. cit.**, p. 1971 and Pat Towell, "GOP Tries to Heatup Debate on Anti-Missile Programs". **op. cit.**, p. p. 951-3 and Pat Towell, "Bill with Troops Pay Raise Clears; Veto Likely Over Missile Policy". **op. cit.**, p. 3897 and Pat Towell & Donna Cassata, "Missile Defense Provisions Likely to Draw Veto". **op. cit.**, p. 3819 and Pat Towell & Donna Cassata, "Missile Provision Stalls Senate's Final Action". **op. cit.**, p. p. 2452-3 and Pat Towell, "Dole, Gingrich Push Anti-Missile Plan". **op. cit.**, p. 66.

- تخفيض حجم الترسانة الروسية من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، وتفكيك الرؤوس النـــووية التي قامت روسيا بنصبها على هذه الصواريخ، لتخفيض حدة المخاطر الناتجة عن احتمـــال إصابة الأراضـــي الأمـــريكية بـــأحد هـــذه الصواريخ، نتيجة خطأ غير مقصود، لا سيما أن روسيا تعد هي الدولة الوحيـدة القادرة على تدمير الولايات المتحدة باستخدام الصواريخ الباليستية[1].
- التعاون مع روسيا في مجال حظر الانتشار النووي، وتطوير قدراتها في مجـــال رصد تهريب المواد الانشطارية إلى الدول الأخرى.
- الاهتمام بتأمين الأراضي الأمريكية من أي هجـوم قد تشنه جماعـــة إرهابيـــة، مستخدمة في ذلك الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية أو النـــووية، بدلاً من الاهتمام بتأمين الأراضي الأمريكية من أي هجـوم قد تشنه أية دولة مارقـــة مـــن دول العالم الثالث، لأنه من غير المحتمـــل نجـــاح أية دولـــة مارقـــة فـــي نشـــر صواريـــخ باليستيـــة عابـــرة للقـــارات في المـــدى القريب. وحتى بـــافتراض نجـــاح أي دولة ما بحيازة تكنولوجيا الصواريخ الباليستية، فإنه سيكون لـــدى الإدارة الأمريكية متسعاً مـــن الوقت لمنع هـــذه الدولـــة من حيازة هذا الرادع.
- نشر الأنظمة الدفاعية المضادة لصواريخ مسرح العمليات، التي يمكنها التصـــدي للصواريخ الباليستية التي يبلغ مداها ألف كيلومتر أو أقل[2].

٦- إن نشـــر هـــذا النظـــام الدفاعي الوطني ســـوف يترتب عليـــه انـــدلاع ســـباق تسلـــح جديد بين الولايات المتحدة وروسيا، لأنه قد يدفع روسيا إلى تصعيد عمليـــة نشر تكنولوجيا إنتاج الأسلحة النووية، لدول أخرى، بدلاً من كبح جماحها، مما قـــد يترتب عليه اندلاع سباق تسلح غيـــر محكوم، يتميز بوجود لاعبيـــن صغـــار لا تتســـم أنظمـــة حكمهـــم باستقرار سياسي أو اقتصادي، لكنهم ينجحون في تعزيـــز وضعهم العسكري، نتيجة حيازتهم هذه الأسلحة النووية[3].

٧- إن هذا النظام الدفاعي الوطني لا يحظى بشعبية لدى الرأي العام الأمريكي، الذي لا يعطي أهمية لقضايا الدفاع والسياسة الخارجيـــة، وهـــو الأمـــر الـــذي تؤكـــده

---

1 - Herbstein & etal, **How to Defend America Against Missile Attack.** op. cit., p. 3.

2 - Pat Towell, "GOP Tries to Heatup Debate on Anti-Missile Programs". **op. cit.,** p. p. 950-2 and Pat Towell, "Senate Adds Billions in Weapons to Clinton Budget Request". **op. cit.,** p. 2448.

3 - Miles Pomper, "The International Fallout of an Anti-Missile System". **op. cit.,** p. p. 1971-3 and Pat Towell, "Senate Adds Billions in Weapons to Clinton Budget Request". **op. cit.,** p. 2448.

استطلاعات الرأي العام التي تشير إلى إن معظم الأمريكيين، لا يرون ضرورة ملحة لزيادة حجم الإنفاق العسكري خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة[1].

٨- إن نشر هذا النظام الدفاعي الوطني من شأنه إيجاد حالة من عدم الاستقرار الاستراتيجي، لأنه سوف يترتب عليه إعادة تشكيل السياسات المتعلقة بالأسلحة النووية على مستوى الدول النووية، في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، لا سيما أن الصين قد تعهدت بتسريع عملية نشر نظامها الدفاعي المضاد للصواريخ الباليستية طويلة المدى حال قيام الولايات المتحدة بنشر نظامها الدفاعي الوطني بسبب التخوف الصيني من احتمال قيام الولايات المتحدة بشن ضربة نووية على الصين، دون الخوف من الرد الصيني الانتقامي خاصة أنه يوجد خلاف بين الدولتين بصدد تايوان، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى تفاقم سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان، وتدعيم التعاون بين الأعداء المحتملين للولايات المتحدة الذين يتخوفون من هذا النظام الدفاعي الوطني الجديد للولايات المتحدة.

كذلك، فإن القادة الأوروبيين بما في ذلك بريطانيا، الحليف التقليدي للولايات المتحدة عارضوا هذا النظام الدفاعي الوطني، حيث اعتبروا ذلك بمثابة ارتداد عن المظلة الأمنية التي يوفرها حلف الناتو لأعضائه، لأن الولايات المتحدة ستقوم بتوفير الحماية لأراضيها وقواتها، بمقتضى هذا النظام الدفاعي الوطني، في الوقت الذي تترك فيه أصدقاءها عرضة لأي تهديد مفاجئ قد يتعرضون له. فضلاً عن أن هذا النظام الدفاعي من شأنه تقويض الجهود المبذولة لحظر الانتشار النووي.

أما روسيا فقد اعترضت بشدة على هذا النظام الدفاعي الوطني باعتباره يشكل تهديداً محتملاً على الأمن القومي الروسي، وأعلنت عن اعتزامها الانسحاب من معاهدة القوات النووية متوسطة المدى، المعروفة باسم Intermediate Nuclear Forces المبرمة بينها وبين الولايات المتحدة عام ١٩٨٧ ، التي تحظر وجود أية أسلحة أمريكية أو روسية داخل أوروبا يصل مداها بين ١,٠٠٠ كيلومتر و ٥,٥٠٠ كيلومتر، إذا ما قامت الولايات المتحدة بنشر النظام الدفاعي الوطني.

كما رفضت روسيا إدخال أية تعديلات على معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، وطرحت بدلاً من ذلك مبادرة لإنشاء نظام عالمي للسيطرة على الانتشار الصاروخي وتكنولوجيا الصواريخ طويلة المدى[1].

---

[1] - Miles Pomper & Pat Towell, "GOP's Agenda Makes Little Headway Despite Clinton's Political Woes". **op. cit.,** p. 2414 and Pat Towell, "Anti-Missile Bill Downed". **op. cit.,** p. 1608 and Pat Towell, "GOP Tries to Heatup Debate on Anti-Missile Programs". **op. cit.,** p. p. 950-1 and Pat Towell, "GOP Faces a Clash of Priorities in Its Bid to Boost Readiness". **op. cit.,** p. 166 and Pat Towell, "Picking the Test Missile Defense: Cold War Treaty or New Weapons". **op. cit.,** p. p. 999, 1000.

٩- إن نشر هذا النظام الدفاعي الوطني سوف يتطلب من الولايات المتحدة التفاوض مع روسيا لإجراء تعديلات على معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، التي تعد حجر الزاوية لترتيب العلاقات النووية بين روسيا والولايات المتحدة، الأمر الذي قد يؤثر على علاقات الولايات المتحدة مع الصين، خاصة أن الصين سوف ترى في تعديل هذه المعاهدة خطراً عليها لأنه سوف يجردها من رادعها النووي في مواجهة روسيا[٢].

١٠-إن نشر هذا النظام الدفاعي الوطني سوف يدفع دولاً أخرى إلى حيازة أسلحة جديدة، للتغلب على هذا الدرع الصاروخي، مما سيكون له تداعيات خطيرة على الأمن القومي الأمريكي، في الوقت الذي لم تتأكد فيه الولايات المتحدة بعد من كفاءة هذا النظام الدفاعي الوطني المقترح نشره[٣].

وفي بدايات عام ١٩٩٨ قام التيار الجمهوري المحافظ، بشن حملة داخل مجلسي الشيوخ والنواب، للإسراع بنشر هذا النظام الدفاعي الوطني قبيل حلول عام ٢٠٠٣ ، حيث تقدم السناتور Trent Lott بمشروع قانون تحت مسمى الدفاع الصاروخي الوطني، يدعو إلى قيام الولايات المتحدة بالانتهاء من تطوير وإنتاج ونشر نظام دفاعي وطني مضاد للصواريخ الباليستية قبيل انتهاء عام ٢٠٠٣.

كما تقدم السناتور Richard Lugar بمشروع قانون آخر تحت مسمى الدفاع عن الولايات المتحدة، يدعو إلي تطوير نظام دفاعي وطني مضاد للصواريخ الباليستية، يمكن نشره بحلول عام ٢٠٠٣ على أن يتم طرح المسألة برمتها للتصويت أمام الكونجرس عام ٢٠٠٠ ، لاتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت الولايات المتحدة تحتاج إلي نشر مثل هذا النظام أم لا.

---

1 - Pat Towell, "Can US Build Missile Shield Without Shredding a Treaty". **op. cit.**, p. 2914 and Miles Pomper, "The International Fallout of an Anti-Missile System". **op. cit.**, p. p. 1973-6 and Miles Pomper, "Anti-Missile Delay Prompts Review". **Cong Q W Rpt**, Vol. 58, No. 13, March 25, 2000, p. 676 and Pat Towell, "Dole, Gingrich Push Anti-Missile Plan". **op. cit.**, p. 66.

2 - Pat Towell, "House Panel Backs Deployment of an Anti-Missile System; But Sets No Specifics". **op. cit.**, p. 502 and Pat Towell, "Pentagon's Chief of Testing Reinforces Bipartisan Movement to Postpone Anti-Missile System". **Cong Q W Rpt**, Vol. 58, No. 8, Feb. 19, 2000, p. 373.

3 - Pat Towell, "Hill Democrats Press Clinton to Postpone Initial Decision on Building Anti-Missile System". **Cong Q W Rpt**, Vol. 58, No. 31, July 29, 2000, p. 1903.

وفي ١٩٩٨/٣/٣٠ وافقت لجنة الأمن القومي بمجلس النـــواب، برئاســة السناتور Floyed Spence على مشروع القانون الذي تقدم به الســـناتور Curt Weldon الذي يقضي بتخصيص مبلغ قدره ١٤٧ مليون دولار من ميزانية وزارة الدفاع لعــام ١٩٩٨ ، للإسراع بعملية نشر النظـــام الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليســتية لصد أي هجــوم محتمــل قــد تشنه كل من إيران أو كوريا الشمالية على الأراضــي الأمريكية، وذلك في أعقاب تأكيد الوكالة المركزية للاستخبارات أن إيران قد تقوم في غضون عام واحد بنشر الصاروخ الباليستي (شهاب – ٣) الذي قد يصيـــب أهــداف داخل إسرائيل وتركيا والسعودية.

وفي ١٩٩٨/٤/٢١ وافقت لجنة الخدمات المسلحة بمجلـــس الشـــيوخ علـــى مشروع القانون الذي تقدم به السناتور Thad Cochran تحت مســـمى الحمايـــة ضــد الصواريخ، والذي يؤكد أن السياسة المعلنة للولايات المتحدة، هي نشر نظام دفـــاعي وطني مضاد للصواريخ الباليستية في أقرب فرصة ممكنة، إذا ما أتيح ذلك من الناحية التكنولوجية. وقد برر السناتور Cochran الهدف من مشروع القـــانون هـــذا، بأنــه يحاول كسر حالة الجمــود بين الذين يريدون نشر النظـــام الدفاعي الوطني المضـــاد للصواريخ الباليستية، ضد أي هجــوم إرهابي قد تشنه أية دولة مارقة على الأراضي الأمريكية، وبين الذين يرون أن من شأن نشر هذا النظام الدفاعي الوطنـــي تقويــض معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية.

وفي أعقاب قيام كوريا الشمالية في ١٩٩٨/٨/٣١ ، بإجراء اختبـــار علـــى صاروخ باليستي متوسط المدى فوق المحيط الباسيفيكي، يستطيع حمل رؤوس حربيــة صغيرة قد تصل إلى ولايتي هاواي أو آلاسكا الأمريكيتين، وقيام إيران بإجراء اختبار على صاروخ باليستي طويل المدى، وقيام كل من الهند وباكستان بإجراء تفجيراتـــهما النووية في شهر مايو من ذات العام، قام فريق عمل من الخبراء في شـــئون التسـلح داخل مجلس الشيوخ يتزعمهم وزير الدفـــاع الأسبــق Donald Rumsfield ، بـــالتحذير مـــن أن الولايات المتحـــدة قـــد لا يكون لديها أية شبكة إنذار تحذرها مـــن احتمـــال تعرضها لهجوم بالصواريخ الباليستية، قد تشنه عليها دولة مثـــل كوريا الشمالية، قـــد تنجح في حيازة الصواريـــخ الباليستية في غضون خمسة أعوام، الأمر الـــذي دفـــع السناتور Cochran إلى مطالبة الإدارة الأمـــريكية مجدداً في ١٩٩٨/٩/٩ ، بالموافقـــة على مشروع القانون، الذي سبق أن وافقت عليه لجنة الخدمات المســـلحة بمجلـــس الشيـــوخ في ١٩٩٨/٤/٢١ باعتباره إحدى السياسات القومية للولايات المتحدة.

لكن إدارة كلينتون رفضت مشـــروع القانـــون هـــذا، حيـــث جـــددت موقفهـــا المعلن من موضوع نشر النظام الدفاعي الوطني، الذي يقوم علـــى التعـــهد بتطوير نظام دفاعي محدود على أن يتم تأجيل اتخاذ قرار، بشأن ما إذا كان سيتم نشر

هذا النظام الدفاعي المضاد للصواريخ الباليستية أم لا، لحين حلول شهر يونيو عام ٢٠٠٠[١].

وشهد عام ١٩٩٩ استمرار تنامي نفوذ التيار الجمهوري المحافظ الذي يطالب بنشر النظام الدفاعي الوطني، وأصبحت هذه القضية محوراً رئيسياً للتنافس الحزبي بين الإدارة الأمريكية والكونجرس، حيث نجح الجمهوريون في جعل موضوع النظام الدفاعي الوطني يتصدر جدول أعمال الكونجرس، وذلك عندما وافقت لجنة الأمن القومي بمجلس النواب في ١٩٩٩/٥/٢٠ دون تحفظ على مشروع القانون الذي سبق أن وافقت عليه لجنة الخدمات المسلحة بمجلس الشيوخ في ١٩٩٨/٤/٢١ ، والذي يطالب بنشر النظام الدفاعي الوطني في أقرب فرصة ممكنة، إذا ما أتيح ذلك من الناحية التكنولوجية باعتباره سياسة قومية للولايات المتحدة.

وكان السناتور Curt Weldon رئيس اللجنة الفرعية للخدمات المسلحة بمجلس النواب، قد أكد أنه بالرغم من أن مشروع القانون هذا لم يتضمن تخصيص أموال أو تحديد جدول زمني لنشر هذا النظام الدفاعي الوطني، إلا أن الهدف من الموافقة على تمريره داخل مجلسي الشيوخ والنواب يكمن في جعل نشر هذا النظام الدفاعي ذي أهمية قصوى بغض النظر عن الموضوعات الأخرى التي تريد الإدارة الأمريكية أخذها في الاعتبار قبل الموافقة على نشر هذا النظام[٢].

وإزاء تزايد الضغوط التي مارسها الجمهوريون على كلينتون للإسراع بنشر النظام الدفاعي الوطني، ورفض العديد منهم من أمثال السناتور Jesse Helms رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ والسناتور Gordon Smith العضو في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، إجراء أية تعديلات على معاهدة حظر الصواريخ

---

1 - Pat Towell, "Dole, Gingrich Push Anti-Missile Plan". **op. cit.,** p. 65 and Miles Pomper & Pat Towell, "GOP's Agenda Makes Little Headway Despite Clinton's Political Woes". **op. cit.,** p. 2414 and Pat Towell, "House Bill Would Expedite Anti-Missile Defenses". **Cong Q W Rpt**, Vol. 56, No. 12, March 21, 1998, p. 765 and "House Backs $147 Million For Anti-Missile Defense". **Cong Q W Rpt**, Vol. 56, No. 14, April 4, 1998, p. 900 and Pat Towell, "Armed Services Panel Endorses Missile Defense". **Cong Q W Rpt**, Vol. 56, No. 17, April 25, 1998, p. 1084 and Miles Pomper, "The International Fallout of an Anti-Missile System". **op. cit.,** p. 1973 and Pat Towell, "Anti-Missile Defense Bill Clears". **op. cit.,** p. 1223 and Pat Towell, "Progress on Anti-Missile Program Dulls Back and Bite of GOP Critics". **op. cit.,** p. 2755 and Pat Towell, "GOP Pentagon Cross Swords Over Anti-Missile Effort". **op. cit.,** p. p. 1145,8.

2 - Pat Towell, "Efforts to Build Anti-Missile System Gets a Strong; If Symbolic Lift". **op. cit.,** p. 715 and Pat Towell, "House Panel Backs Deployment of an Anti-Missile System; But Sets No Specifics". **op. cit.,** p. 1223.

المضادة للصواريخ الباليستية، للسماح لكل من روسيا والولايات المتحدة بنشر نظام دفاعي مضاد للصواريخ الباليستية، على نطاق محدود، فقد وافق كلينتون في ١٩٩٩/٧/٢٢ على مشروع القانون الذي سبق أن تقدم به السناتور Thad Cochran إلى الكونجرس، بعد قيامه بإضافة نص لهذا القانون يؤكد أن أي قرار يتعلق بنشر هذا النظام الدفاعي، يجب أن يأخذ في الحسبان التكلفة التي سوف تترتب على نشر هذا النظام، أو تأثير ذلك على علاقات الولايات المتحدة بالدول الأجنبية[1].

وفي أوائل عام ٢٠٠٠ حدث تطور هام على مواقف الجمهوريين والديمقراطيين بصدد البرنامج الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية، حيث طالب الحزبان من الرئيس الأمريكي ترك قرار نشر النظام الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية للإدارة الأمريكية الجديدة[2].

وحظي القرار الذي اتخذه كلينتون في ٢٠٠٠/٩/١ لتأجيل موضوع نشر النظام الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية، بتأييد عدد كبير من الجمهوريين بدرجة غير مسبوقة، حيث أكد السناتور الجمهوري Chuck Hagel أن أي محاولة لنشر هذا النظام الدفاعي، يتعين أن تسير بالتوازي على أربعة مسارات، وهي التكنولوجيا، والكونجرس، وحلفاء الولايات المتحدة، والروس، مؤكداً التداعيات الخطيرة التي سوف تواجهها الولايات المتحدة والعالم أجمع، إذا ما تم السير قدماً نحو نشر هذا النظام الدفاعي الصاروخي، دون الأخذ في الاعتبار أي مسار من هذه المسارات الأربعة[3].

---

1 - Miles Pomper, "The International Fallout of an Anti-Missile System". **op. cit.**, p. 1973 and Pat Towell, "Pentagon's Chief of Testing Reinforces Bipartisan Movement to Postpone Anti-Missile System". **op. cit.**, p. 373 and Pat Towell, "Can US Build Missile Shield Without Shredding a Treaty". **op. cit.**, p. 2917 and Pat Towell, "Yeltsin Agrees to Reopen ABM Treaty". **op. cit.**, p. 1567 and Pat Towell, "GOP Pentagon Cross Swords Over Anti-Missile Effort". **op. cit.**, p. p. 1145-8.

2- Miles Pomper, "Anti-Missile Delay Prompts Review". **op. cit.**, p. 676 and Pat Towell, "Hill Democrats Press Clinton to Postpone Initial Decision on Building Anti-Missile System". **op. cit.**, p. 1903 and Miles Pomper, "Putin's Victory in Russia Reviews Push For Action on Nuclear Arms Control". **op. cit.**, p. 786 and Pat Towell, "House Panel Backs Deployment of an Anti-Missile System; But Sets No Specifics". **op. cit.**, p. 502 and Pat Towell, "Pentagon's Chief of Testing Reinforces Bipartisan Movement to Postpone Anti-Missile System". **op. cit.**, p. 373.

3 - Miles Pomper, "Clinton Defers Decision on Missile Defense". **Cong Q W Rpt**, Vol. 58, No. 34, Sept., 2000, p. 2037.

رابعاً: تصورات الكونجرس عن التفجيرات النووية التي قامت بها كل من الهند وباكستان

حظيت قضية حظر الانتشار النووي باهتمام الجمهوريين والديمقراطيين، على مدار العشرين عاماً الماضية، وقد ظهر ذلك جلياً في القوانين العديدة التي أصدرها الكونجرس منذ عام ١٩٧٦ ، بهدف فرض عقوبات اقتصادية على الدول التي تقوم بعدم حظر انتشار الأسلحة النووية، أو تصدير التكنولوجيا المتعلقة بإنتاج الصواريخ الباليستية. ومنذ ذلك التاريخ اكتسبت الموضوعات المتعلقة بتنفيذ سياسات فعالة، لحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل أهمية متزايدة داخل الكونجرس[1].

ومن أهم هذه القوانين التي استهدفت فرض قيود على عمليات تداول المعلومات المتعلقة بتكنولوجيا تطوير أسلحة الدمار الشامل، والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج لمنع حصول الدول المعادية على التكنولوجيا المتعلقة بإنتاج الأسلحة النووية أو المواد المستخدمة في إنتاج هذه الأسلحة ما يلي:

١-تعديلات Glenn-Symington:

استهدفت هذه التعديلات التي تقدم بها كل من السناتور الديمقراطي John Glenn والسناتور الديمقراطي Stuart Symington ، في بادئ الأمر حظر منح أية مساعدات اقتصادية أو عسكرية من برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية، إلى الدول التي تقوم بنقل أو الحصول على معدات تستخدم في عمليات الإثراء النووي، أو إعادة معالجة المواد النووية غير الخاضعة لنظام الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية.

---

[1] - "Defense Against Weapons of Mass Destruction Act of 1996". **The Nuclear Roundtable**, p. 1, Website, http://www.stimson.org/rd-table/unrtbl.htm.

وقد استطاع الكونجرس بمقتضى تعديلات Glenn-Symington ، تمرير قانون ينص على وقف بيع المواد النووية والتكنولوجيا، المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية إلى الهند، بعد قيامها بإجراء أول تفجير نووي لها عام ١٩٧٤ وبذلك فقد توقفت الولايات المتحدة عن إمداد الهند بوقود اليورانيوم اللازم لتشغيل المفاعلات النووية، التي كانت الولايات المتحدة قد قامت بإنشائها في الهند.

وفي عام ١٩٧٦ تقدم السناتور Symington بتعديل آخر، يستهدف فرض قيود على عمليات نقل التكنولوجيا النووية، وحظر منح أية مساعدات اقتصادية أو عسكرية، إلى الدول التي تقوم بتصدير هذه التكنولوجيا، حيث استهدف هذا التعديل على وجه الخصوص المانيا الغربية التي كانت تصدر هذه التكنولوجيا إلى كل من البرازيل وفرنسا وباكستان.

٢-تعديل Pressler :

استهدف هذا التعديل الذي وافق علية الكونجرس عام ١٩٩٠ حظر تقديم أية مساعدات اقتصادية أو عسكرية أمريكية لباكستان، إلا إذا أكد الرئيس الأمريكي أن إسلام أباد لا تمتلك أسلحة نووية. وقد استخدم الكونجرس هذا التعديل لرفض الإفراج عن صفقة طائرات (F-16) التي كانت الإدارة الأمريكية قد سبق أن وافقت على إتاحتها للحكومة الباكستانية[1].

٣-قانون حظر الانتشار النووي الذي تم تطبيقه على كل من العراق وإيران:

في عام ١٩٩٢ قام السناتور الجمهوري John McCain والسناتور الديمقراطي Al Gore ، بتمرير مشروع قانون داخل مجلس الشيوخ، يستهدف فرض عقوبات اقتصادية إجبارية على الدول والشركات الأمريكية التي تقوم بمساعدة كل من العراق وإيران، في الحصول سواء على أسلحة الدمار الشامل (أسلحة نووية أو كيماوية أو بيولوجية)، أو الأسلحة التقليدية المتقدمة مثل صواريخ Cruise أو القنابل الذكية. كما تضمنت هذه العقوبات الاقتصادية امتناع الولايات

---

1 - **India/Pakistan Nuclear.** op. cit., p. 1 and **Congressional Quarterly Almanac,** Vol. L, 1994, p. 456.

المتحدة عن الاستمرار في إمداد الدول التي يثبت قيامها بمساعدة هاتين الدولتين على تطوير برامجهما النووية بالتكنولوجيا الأمريكية.

٤-قانون حظر الانتشار النووي:

في عام ١٩٩٣ قام السناتور الديمقراطي John Glenn بتمرير تعديل داخل مجلس الشيوخ، يستهدف فرض عقوبات اقتصادية إجبارية على الشركات الأمريكية التي تشجع تصدير الأسلحة النووية، وحظر قيام الحكومة الأمريكية، بإسناد أية مشروعات للشركات الأمريكية التي يثبت أنها تعمل في مجال انتشار الأسلحة النووية.

وفي عام ١٩٩٤ قام السناتور الديمقراطي Glenn ، بتمرير تعديل آخر داخل مجلس الشيوخ يستهدف فرض عقوبات اقتصادية إجبارية على الدول التي تعمل في مجال تجارة السلاح النووي، أو في مجال إتاحة المعلومات عن عمليات تصميم الأسلحة النووية وفرض عقوبات اقتصادية على الشركات الأمريكية التي تقوم ببيع المواد النووية التي يمكن استخدامها في عمليات إنتاج الأسلحة النووية[١].

وفي عام ١٩٩٦ قامت لجنة العلاقات الدولية بمجلس النواب بتمرير مشروع قانون يستهدف فرض عقوبات اقتصادية صارمة، على الحكومات التي تساعد على انتشار أسلحة الدمار الشامل[٢].

كما قامت لجنة الشئون الحكومية بمجلس الشيوخ خلال ذات العام، بتمرير مشروع قانون يستهدف إنشاء لجنة مكونة من ثماني أعضاء يختارهم كل من

---

1 - Carroll Doherty, "Anti-Proliferation Weapons". **Cong Q W Rpt**, Vol. 54, No. 7, Feb. 17, 1996, p. 397 and also **Congressional Quarterly Almanac**, op. cit., p. 456 and **Congressional Quarterly Almanac**, Vol. XLVIII, 1992, p. 491.

2 - Carroll Doherty, "House Passes Export Rewrite; But Bill Faces Uphill Road". **Cong Q W Rpt**, Vol.54, No. 29, July 20, 1996, p. 2065.

الرئيس الأمريكي والكونجرس لتقييم جهود الولايات المتحدة في مجال حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل[1].

ويعد قرار التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، من الموضوعات التي لاقت تأييداً واسعاً بين أوساط التيار الجمهوري المحافظ، لذلك فلم يكن أمراً غريباً قيام مجلس الشيوخ في ١٩٩٥/٣/١٥ ، بالموافقة بأغلبية الأصوات على قرار التمديد اللانهائي وغير المشروط للمعاهدة، وذلك تحت إشراف عدد من الأعضاء المحافظين من أمثال السناتور Jesse Helms رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، والسناتور William Roth رئيس لجنة الشئون الحكومية، والسناتور John McCain، انطلاقاً من أن هذا القرار يشكل حجر الزاوية لتعزيز النظام الدولي لحظر الانتشار النووي، وتدعيم الأمن والسلم الدوليين، وتدعيم الأمن القومي الأمريكي، على اعتبار أن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية تضع الأساس السياسي والقانوني الرئيسي لكافة الجهود المبذولة لوقف سباق التسلح النووي، وتخفيض حجم ترسانات الأسلحة النووية التي بحوزة العديد من الدول[2].

وفي أعقاب موافقة مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ ، على قرار التمديد اللانهائي وغير المشروط للمعاهدة النووية، كلف مجلس الشيوخ مكتب تقييم التكنولوجيا التابع للكونجرس بإعداد تقريـر يستعرض السبل الكفيلة بتعزيز النظام الدولي لحظر الانتشار ومستقبل سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان على الأوضاع في القارة الآسيوية.

وقد توصل هذا التقرير إلى عدداً من النتائج من أهمها:

١- ضرورة قيام الدول النووية بالتنسيق فيما بينها لحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومنع وقوع هذه الأسلحة في أيدي القوى الإقليمية في المناطق التي تشهد اضطرابات.

---

1 - "Non Proliferation Commission Approved By Panel". Cong Q W Rpt, Vol.54, No. 30, July 27, 1996, p. 2133.

2 - US Senate Voices Support For Indefinite NPT Extension. 17/3/1995, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/0R 41788998-41790381-range/archives/1995/pdq.q.

٢- ضرورة تكاتف كافة الدول لمواجهة خطـر انتشـار أسلحة الـدمار الشـامل، على اعتبار أن دولة واحدة لن تستطيع التصدي بمفردها لهذا الخطر.

٣- التطبيق الصارم لنظام التحقق والرقابة الذي تنـص عليـه معـاهدات حظـر الانتشار النووي والكيماوي والبيولوجي، لجعل الدول التي ترغب في حيازة هـذا الرادع تتخلى عنه عندما تجد أنها سوف تتكبد تكاليف باهظة للحصول عليه.

٤- مطالبة الدول الموردة للسـلاح بعـدم تصديـر تكنولوجيـا الصواريـخ ذات الاستخدام المزدوج.

٥- إقناع الدول الحائزة للسـلاح النـووي بـالتخلي عـن هـذا الـرادع تحقيقـاً لمصالحها[1].

٦- حظر تصدير التكنولوجيات المتعلقة بإنتـاج الأسلحة النووية إلى كل من الـهند وباكستان، على ضوء امتـلاك كل الدولتين القـدرة على تطوير أسلحة نـووية في المـدى القصير، في الوقت الذي لم توقع فيه هاتان الدولتان علـى معـاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية[2].

وبوجه عام، فقد شهدت الفترة السابقة على قيام كل من الـهند وباكسـتان بإجراء تفجيراتهما النـووية في شهـر مـايو عـام ١٩٩٨ ، اتفـاق الحزبيـن الديمقراطي والجمهوري، على ضرورة امتنـاع الـدول النوويـة عـن تصديـر التكنولوجيا المتعلقة بإنتاج الأسلحة النـووية، إلى دول مثل الهند وباكستان، وأهميـة قيام إدارة كلينتون بممارسة الضغوط على كل من الهند وباكسـتان لدفعـهما إلـى التوقيع على المعاهدات الدولية لحظر الانتشار.

---

1 - **Congressional Report Hopeful on Stopping Weapons Spread.** 21/9/1993, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/0R 47911649-47915416-range/archives/1994/pdq.q.

2 - **Carroll Doherty, "Bid to Sell Jets to Pakistan May Provoke Fight on Hill". Cong Q W Rpt, Vol.52, No. 14, April 9, 1994, p. 851.**

لذلك، فإن التفجيرات النووية التي قامت الهند بإجرائها، كانت أمراً متوقعاً بالنسبة للجمهوريين، الذين طالما حذروا من مغبة اندلاع سباق تسلح نووي غير محكوم في القارة الآسيوية، وسارع العديد منهم من أمثال السناتور Sam Brownback رئيس اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية المتعلقة بشئون جنوب آسيا والشرق الأدنى، فور قيام الهند بإجراء تفجيراتها النووية، وخشية قيام باكستان هي الأخرى بإجراء تفجيرات نووية بالتقدم بتعديل يستهدف رفع الحظر المفروض على برنامج المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لباكستان، المعروف بتعديل Pressler[1].

وقد تباينت ردود فعل الجمهوريين والديمقراطيين في أعقاب التفجيرات النووية التي قامت الهند بإجرائها في البداية، ثم تلتها في ذلك باكستان حيث رأى التيار الجمهوري ضرورة تشديد العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الإدارة الأمريكية على الهند ثم باكستان وعدم رفعها، إلا إذا قامت كلا الدولتان بالتخلي عن برامجهما النووية على اعتبار أن هذه التفجيرات النووية إنما تشكل تهديداً نووياً مرتقباً للمصالح الأمنية للولايات المتحدة في منطقة جنوب آسيا. كما أنها قد تؤدي إلى تغيير المفهوم التقليدي الذي يحكم انتشار الأسلحة النووية، وتؤثر سلباً على الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل[2].

وكان السناتور Jon Kyl قد أكد أن هذه التفجيرات النووية التي قامت بها كلا الدولتين، تشير إلى ضرورة قيام الولايات المتحدة بتطوير نظام دفاعي مضاد للصواريخ الباليستية لحماية القوات الأمريكية، وحلفائها خاصة على ضوء فشل الجهود المبذولة لضبط التسلح، نتيجة عدم الاهتمام بالأسباب التي قد تدفع الدول إلى حيازة الأسلحة النووية، والتي أصبحت أسرار إنتاجها متاحة على نطاق واسع بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق. وطالب Kyl من الكونجرس زيادة المخصصات المتاحة لوزارة الدفاع لتنفيذ البرامج المتعلقة بحظر الانتشار النووي.

---

1 - Miles Pomper, "As the Dust Settles in India; US Rethinks Nuclear Policy". **op. cit.,** p.p. 1365-1368.

2 - Chuck Mc Cutcheon, "India's Nuclear Detonations Rattle Clinton's Arms Control Strategy". **op. cit.,** p. p. 1317-8, 1320.

كما طالب السناتور John Warner الإدارة الأمريكية ضرورة انتهاج سياسات جديدة لمواجهة قضية حظر الانتشار النووي، وإعادة تقييم سياسة العقوبات الاقتصادية المفروضة على الدول التي تنتهك النظام الدولي لحظر الانتشار[1].

أما التيار الديمقراطي، فقد رأى ضرورة استخدام الحوافز الإيجابية بديلاً عن العقوبات السلبية، لحث الهند وباكستان على التخلي عن برنامجهما النووي. وطالب الديمقراطيون الإدارة الأمريكية إزالة القيود المفروضة على صادرات التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج إلى كلا من الهند وباكستان في مقابل تعهد الدولتين بعدم إجراء المزيد من التفجيرات النووية.

وكان Fred Ikl قد أكد في الشهادة التي أدلى بها في ١٩٩٨/٥/١٣ أمام اللجنة الفرعية لشئون جنوب آسيا والشرق الأدنى التابعة للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ على أن التفجيرات النووية التي قامت بها كل من الهند وباكستان تثير عدداً من النقاط الهامة يتعين على الكونجرس أخذها في الاعتبار إذا ما أراد فعلاً مواجهة مخاطر تزايد الانتشار النووي، وهذه النقاط هي:

-المخاطر التي تشكلها التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج، خاصة على ضوء سعي الهند منذ فترة الخمسينيات إلى تطوير برنامجها النووي، من خلال الحصول على التكنولوجيا المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية من دول مثل الولايات المتحدة وكندا.

-إخفاق معاهدات ضبط التسلح في وقف انتشار التكنولوجيات المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، على المستوى العالمي وإخفاقها كذلك في وضع نظام للرقابة والتحقق يتسم بالفعالية، بحيث يحول دون قيام أي دولة بتطوير برنامج نووي غير معلن، كما نجحت في ذلك كوريا الشمالية بالرغم من انضمامها إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي تحظر قيام أي دولة غير نووية بتطوير برامج نووية غير معلنة.

---

1 - Miles Pomper, "As the Dust Settles in India; US Rethinks Nuclear Policy". **op. cit.**, p.p. 1365-8.

-إخفاق إدارة كلينتون في إرساء دعائم نظام عالمي لحظر الانتشار، يقوم على عدم مكافأة الدول التي تنتهك معاهدات ضبط التسلح، وذلك في إشارة صريحة إلى قيام إدارة كلينتون بإقناع نظام كوريا الشمالية بالتخلي عن برنامجه النووي السري، الذي يعد انتهاكاً صارخاً لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، في مقابل قيام الكونجرس بتمويل نفقات الواردات النفطية التي تحصل عليها كوريا الشمالية من السوق الأمريكي، وقيام الولايات المتحدة بإقناع حلفائها الأوروبيين بتمويل نفقات بناء مفاعلين نوويين في كوريا الشمالية ليتم استخدامهما في المجال المدني.

-عدم فعالية اللجوء إلى استخدام العقوبات الاقتصادية كأداة ضغط لتغيير سلوك الدول الطامحة إلى الحصول على برامج نووية غير معلنة، وذلك على ضوء الضغوط التي يمارسها رجال الأعمال والمزارعون على الكونجرس لتحجيم نطاق هذه العقوبات الاقتصادية حماية لمصالحهم التجارية وخوفاً من فقدان أسواق هذه الدول[١].

وقام بعض الأعضاء البارزين داخل لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، ويتزعمهم السناتور Joseph Biden – وذلك إثر رفض كلا الدولتين التخلي عن برنامجهما النووي – باقتراح عدد من البدائل يمكن من خلالها احتواء سباق التسلح النووي في منطقة جنوب آسيا، مثل قيام الولايات المتحدة بإعطاء كلا الدولتين ضمانات أمنية حال تعرضهما لهجوم نووي قد تشنه عليهما أية دولة معادية أو إرسال قوات أمريكية أو قوات حفظ السلام الدولية إلى إقليم كشمير المتنازع عليه بين البلدين[٢].

كما طالب السناتور John Glenn من الإدارة الأمريكية حث كل من الهند وباكستان على التوقيع على المعاهدات الدولية لحظر الانتشار لكن

---

1 - Fred Ikl, The Lessons From India's Nuclear Tests; Testimony Before the Subcommittee on Near Eastern and South Asian Affairs Committee on Foreign Relations. US Senate, May 13, 1998, p. p. 1-3, Website, http://www.csis.org.

2 - Miles Pomper, "India-Pakistan Arms Build-up Concerns Panel". Cong Q W Rpt, Vol.58, No. 13, March 25, 2000, p. p. 675-6.

بوصفهما قــوى نـــووية معلنة على ضوء إصرار كلا الدولتين على عدم التنــازل عن برنامجهما النووي[١].

وبعد مـــرور أقل من عـــام من قيام الرئيس الأمريكي بفرض عقوبـــات اقتصادية على كل من الهنـــد وباكستان، في أعقاب قيامهما بإجـــــراء تفجيرات نـــووية عام ١٩٩٨، حدث تغير مفاجئ على موقف التيار الجمهوري المحافظ مـــن هذه العقوبات الاقتصادية المفروضة على كلا الدولتين، على ضوء قـــانون ضبـــط صادرات السلاح لعام ١٩٩٤ الذي ينص على فرض عقوبات اقتصادية علـــى أيـــة دولة تقوم بخرق نظـــام حظـــر الانتشار النـــووي حيث تنحى الجمـــهوريون عـــن تأييدهم لاستخدام العقوبات الاقتصادية، من جانب واحد كأداة فعالة لتنفيـــذ أهـــداف السياسة الخارجية الأمريكية، وطالبوا إدارة كلينتون بتخفيف العقوبات الاقتصاديـــة المفروضة على كل من الهند وباكستان، تمهيداً لإزالتها كلياً على اعتبـــار أن هـــذه العقوبات الاقتصادية لا تعد أداة فعالة لردع الدول عن تطوير الأسلحة النـــــووية، في الوقت الذي سيترتب على استمرارها الإضرار بمصالح المزارعين الأمريكييـــن، وإعاقة جهود الإدارة الأمريكية في مجال خفض مخاطر سباق التسلح النووي فـــي منطقة جنوب آسيا.

وكان النائب Doug Bereuter قد أكـــد أن استثناء الصادرات الزراعيـــة الأمريكية من العقوبات الاقتصادية، المفروضة على كـــلا الدولتيـــن يعـــد أمـــراً ضرورياً، فيما يتعلق بباكستان على وجه الخصوص، التي تقوم بشراء حوالي ثلثـــي محصول القمح الذي يقوم المزارعون الأمريكيون بزراعته في الشمال الغربي فـــي فصل الشتاء.

أما السناتور Richard Lugar فقد طالب الإدارة الأمريكية برفـــع هـــذه العقوبات الاقتصادية، من خلال اتخاذ خطوات محسوبة تستجيب إلـــى الخطـــوات الإيجابية التي تتخذها كل من الهند وباكستان[٢].

---

1 - Miles Pomper, "As the Dust Settles in India; US Rethinks Nuclear Policy". **op. cit.,** p.p. 1367-8.

2 - Miles Pomper and Sumana Chatterjee, "Congress Embraces India as Pakistan's Influence Fades". **op. cit.,** p. 580 and "Lawmakers Praise Clinton's End to Sanctions on India; Pakistan". **op. cit.,** p. 3078 and Miles Pomper,

وقد كان هذا التحول المفاجئ الذي طرأ على مواقف الجمهوريين نتيجة طبيعية للضغوط التي مارسها اللوبي الذي يدافع عن مصالح المزارعين الأمريكيين ورجال الأعمال، لإعفاء الصادرات الزراعية الأمريكية من هذه العقوبات، لا سيما أن إجمالي الأموال التي تم تقدير إمكانية حصول المزارعين الأمريكيين عليها نتيجة استثناء السلع الزراعية الأمريكية من العقوبات الاقتصادية المفروضة على كل من الهند وباكستان قد بلغت أكثر من مليار دولار في العام.

وعلى ضوء هذه الضغوط تقدم السناتور Sam Brownback ، بتعديل إلى اللجنة الفرعية للتجارة بمجلس النواب، يسمح للرئيس الأمريكي استثناء السلع الزراعية المقدمة لكل من الهند وباكستان من العقوبات الاقتصادية المفروضة على كلا البلدين وتم الموافقة على هذا التعديل في ١٩٩٩/٣/٢٤[1].

وفي ١٩٩٩/٣/٢٦ وافقت لجنة الزراعة والتغذية والغابات بمجلس الشيوخ على مشروع القانون، الذي تقدم به عدد من الأعضاء الجمهوريين لحظر قيام الكونجرس بفرض عقوبات اقتصادية، على الشركات الأمريكية التي تقوم بالتصدير إلى الخارج بهدف نفاذ السلع الأمريكية إلى الأسواق الأجنبية. وتضمن مشروع القانون هذا أحكام خاصة تتعلق بالمزارعين الأمريكيين، من أهمها استثناء السلع الغذائية والدواء بما في ذلك التمويل الذي تقدمه الحكومة الأمريكية لهذه النوعية من الصادرات، من أية عقوبات اقتصادية قد تفرض على هذين البندين، في المستقبل وتفويض وزارة الزراعة الأمريكية بزيادة عدد البرامج التي تستهدف الترويج للصادرات الأمريكية، لتعويض المزارعين الأمريكيين في حالة قيامهم بفقدان أسواق خارجية نتيجة للعقوبات الاقتصادية، التي قد تقوم الولايات المتحدة بفرضها. وأخيراً، فإن مشروع القانون هذا قد تضمن إعطاء الرئيس الأمريكي سلطة دائمة في استثناء الصادرات

"Stoked by Farm Interests; Anti-Sanctions Movement Builds in Both Chambers". **Cong Q W Rpt**, Vol.57, No. 13, March 27, 1999, p. 767 and "Members Seek to Extend Waiver of Sanctions on India; Pakistan". **Cong Q W Rpt**, Vol.57, No. 10, March 6, 1999, p. 566.

[1] - "Members Seek to Extend Waiver of Sanctions on India; Pakistan". **op. cit.**, p. 566.

الزراعية، والمعونات الإنسانية من العقوبات الاقتصادية التي ينص عليها قانون ضبط صادرات السلاح لعام ١٩٩٤.

وكان الكونجرس قد أعطى للرئيس الأمريكي هذا التفويض لفترة عام واحد، إثر قيام الرئيس الأمريكي بوقف خطوط الائتمان والقروض، التي تتضمن خطوط ائتمان الصادرات الزراعية، التي كانت تستفيد بها كل من الهند وباكستان كجزء من العقوبات الاقتصادية التي قامت الإدارة الأمريكية بفرضها على كلا البلدين لقيامهما بإجراء تجارب نووية.

وفي ١٩٩٩/١١/٩ قام كلينتون برفع غالبية العقوبات الاقتصادية المفروضة على كل من الهند وباكستان(١).

وبوجه عام، فإن الكونجرس وأن كان قد حاول تحقيق أهداف متعددة من وراء فرض العقوبات الاقتصادية على كل من الهند وباكستان، إلا أن هذه الأهداف لم تكون متناسبة مع بعضها البعض كلية. فقد أراد الكونجرس من وراء فرض هذه العقوبات التأكيد على تخوفه من مخاطر الانتشار النووي في القارة الآسيوية، والرغبة في أن يكون له دور في مجال السياسة الخارجية، لكنه عندما واجه المعضلة التي تتعلق بكيفية التوفيق بين المصالح القومية للولايات المتحدة في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، والمصالح الضيقة لجماعات الضغط الأمريكية-الآسيوية وخاصة المزارعين أو رجال الأعمال، فإن الكونجرس قد مورست عليه ضغوط شديدة للتغاضي عن سياسة حظر الانتشار النووي، التي طالما أكدتها إدارة كلينتون، وقام باتخاذ خطوات سريعة صوب إلغاء العقوبات الاقتصادية التي كانت قد فرضت على كلا الدولتين(٢).

---

1 - Miles Pomper, "Stoked by Farm Interests; Anti-Sanctions Movement Builds in Both Chambers". **op. cit.,** p. 767.

2 - Miles Pomper and Sumana Chatterjee, "Congress Embraces India as Pakistan's Influence Fades". **op. cit.,** p. 580.

المبحث الخامس

تصورات الكونجرس عن برنامج المساعدات الأمريكية لمصر

تفاوتت آراء أعضاء الكونجرس بصدد تأثير برنامج المساعدات الأمريكية لمصر، سواء على العلاقات المصرية-الأمريكية أو على العلاقات المصرية-الإسرائيلية، وذلك ما بين مؤيد ومعارض للحفاظ على المستويات الحالية لبرنامج المساعدات الأمريكية لمصر، دون إجراء أية تخفيضات عليه.

فالمؤيدون لإجراء تخفيضات على البرنامج السنوي للمساعدات الأمريكية الذي تحصل عليه مصر قد استندوا في ذلك إلى فشل مصر في إقامة علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية وثيقة مع إسرائيل منذ قيام مصر بإبرام معاهدة السلام عام ١٩٧٩، وانطلاقاً من الاعتقاد السائد لدى هذا التيار من أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لا تقوم بتنفيذ مشروعات مفيدة بل مشروعات متعثرة داخل مصر.

أما المعارضون لإجراء تخفيضات على برنامج المساعدات السنوي، الذي تحصل عليه مصر فقد انطلقوا من عدة اعتبارات وهي:

١- ضمان التزام مصر بمعاهدة السلام التي أبرمتها مع إسرائيل عام ١٩٧٩، الأمر الذي من شأنه أن يكفل تحقيق الأمن الإسرائيلي.

٢- استمرار نفاذ الولايات المتحدة إلى منابع النفط، والحصول على فرص تجارية وعلى القواعد العسكرية في منطقة الشرق الأوسط.

٣- تزايد حجم النفوذ الأمريكي داخل مصر، على اعتبار أن مصر من الدول العربية المعتدلة المؤيدة لعملية السلام والتي يمكنها التأثير على الدول العربية والأفريقية والإسلامية الأخرى الأمر الذي يساهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي[1].

وخلال عام ١٩٩٣ أثناء قيام الكونجرس بمناقشة مشروع برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية لعام ١٩٩٤، تنامى اتجاه داخل الكونجرس، يطالب بتخفيض مستويات هذا البرنامج حيث أعرب السناتور Coverdell، عن معارضته الشديدة لاستمرار المعدلات والمستويات الحالية للمعونات الخارجية الأمريكية، وطالب بضرورة إنهاء الكثير من برامج المساعدات الخارجية الأمريكية والمبالغ المخصصة لتلك البرامج على الفور.

أما السناتور Feingold فقد أكد أهمية تخفيض برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية بوصفه إحدى السبل والوسائل المطروحة لتخفيض عجز الموازنة الأمريكية.

كما طالب السناتور Patrick Leahy رئيس اللجنة الفرعية لاعتمادات المساعدات

---

1 - Clyde Mark, "Egypt-United States Relations". op.cit., p. p. 8-9 and Clyde Mark, "Egypt - United States Relations". op.cit., p. 9 and Clyde Mark, "Egypt - United States Relations". **CRS Issue Brief**, April 1, 1994, p. 9.

الخارجية بمجلس الشيوخ آنذاك، الذي كان يمثل إحدى القوى الأساسية المحركة لاتجاهات المساعدات الخارجيـة الأمـريكية، بضـرورة إعـادة التقييـم الشامـل لبرامـج المساعـدات الخارجيـة الأمريكية حيث حذر من أن مشروع ميزانية برنامج المسـاعدات الخارجية الأمريكية لعام ١٩٩٤، سيواجه متاعب عند مناقشته، نتيجة لمناداة العديد مـن أعضاء الكونجرس بتخفيض ميزانية المساعدات الخارجيـة الأمريكيـة، كـأحد الحلـول المطروحة لمواجهة عجز الموازنة الأمريكية. وتسـائل Leahy عـن جـدوى المعونـات الخارجية الأمريكية، في الوقت الذي يعارضها الرأي العام الأمريكي، لأنها لا تتماشى مـع المصالـح القوميـة الاقتصاديـة للولايات المتحدة، وتتسم في كثير من الأحوال بالفسـاد وسوء الاستخدام، مؤكداً أن الوقت قد آن لإعادة تقنين أولويات المعونات الخارجيـة بمـا يتماشى مع المصالح القومية الأمريكية.

وقد كان لهذه الاتجاهات تأثيراً على برنامج المساعدات الأمريكية المقدم لمصـر، حيث اقترح مكتب الموازنة الأمريكية تخفيض برنامـج المساعـدات الأمنيـة المقـدم لمصر، بحوالي ٣٠ مليون دولار خلال عام ١٩٩٤ ، على أن يتم تخفيضها خلال السنوات الخمس التالية بحوالي ٦٩٠ مليون دولار. كما طالب مكتب الموازنـة بخفـض برنـامج المساعدات الأمنية لإسرائيل بحوالي مليار دولار خلال نفس الفـترة. وإذا كـان هـذا التخفيض الذي تم اقتراحه كان يعد بنـداً من إجمالي اثنان وتسعة وثلاثين بنداً كان قد تم التقدم بهما لخفض عجز الموازنة العامة الأمريكية، إلا إنه لم يلق قبولاً من جـانب عـدد كبير من أعضاء الكونجرس المؤيدين لإسرائيل مما أدى إلى عدم الموافقة عليه.

أما النائب Timothy Penny فقد طالب باسـتقطاع نسـبة ٥% مـن المسـاعدات الأمريكية المقدمة لكل من مصر وإسرائيل على مـدى ثلاث سنـوات، لتوفير حـوالي ٢٦٠ مليون دولار سنوياً يتم وضعها في صندوق للتنمية في منطقـة الشـرق الأوسـط ولتمويل المشروعات الإقليمية بما يؤدي إلى نشر السلام في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن هذا المقترح لم يتم الموافقة عليه أيضاً.

وإذا كانت بعض المقترحات الأخـرى التي تقـدم بـها عـدد مـن أعضـاء الكونجـرس خلال عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ ، لتخفيض برنـامج المساعدات الأمريكيـة المقدم لمصر، قد حظيت بالفشل، إلا أن محاولات الكونجرس قد نجحت خلال عام ١٩٩٤ ، في إجراء تخفيضات قدرها ٢٠٣ مـليون دولار علـى المعـونات الاقتصاديـة المقدمـة لبعـض الـدول ومنها مصر، وتمت الموافقـة على تخفيض ٣٥ مليـون دولار من البرنامج المقدم لمصر في سابقة تعد الأولى من نوعها.

ثم جاءت انتخابات الكونجـرس التي تمـت بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٩٤ ، والتـي أسفـرت عن سيطرة الحزب الجمهوري على مجلسي الشيوخ والنواب لأول مرة منذ عام ١٩٤٦ ، أبان حكم الرئيس الأمريكي ترومان لتشكل منعطفاً هاماً ألقى بظلاله على برنامج

المساعدات الخارجية الأمـريكية، حيث هزت نتائج هذه الانتخابات الأوسـاط السياسـية والاقتصادية في الولايات المتحدة، لا سيما أن الكثير من المحللين توقع قبل الانتخابات فوز الحزب الجمهوري بالأغلبية في مجلس الشيوخ فقط، إلا أن المفاجأة التي لم تكن متوقعـة هي فـوز الجمهوريين بالأغلبية في مجلس النواب أيضاً[1].

وإذا ما تناولنا أولويات الحـزب الجمهـوري والموضوعات الرئيسية التي أكـد الحزب إنه سيركز عليها خلال المائة يـوم الأولى من توليه قيادة الكونجـرس، وفقـاً للبرنامج والوثيقة التي تقـدم بهما الحـزب الجمهوري فـي انتخابـات الكونجـرس والمسماة Contract with America سنجد أن هذه الأولويات كانت على الوجه التالي:

- إصلاح نظام ولوائح الكونجرس ووضع حد أقصى لعضوية الكونجرس.
- إصلاح نظام الضمان الاجتماعي وإصدار قانون في هذا الصدد.
- تحقيق توازن في الموازنة العامة الأمريكية بحلول عام ٢٠٠٢ ، وهو ما يستوجب توفير وخفض النفقات بحوالي تريليون دولار خلال سبع سنوات.
- إجراء خفض جديد على الضـرائب الأمـريكية وخاصة ضريبة الأرباح الرأسمالية، بما يؤدى إلى زيادة الاستثمارات وارتفاع مستوى معيشـة المواطـن الأمريكـي، وتنفيـذ السياسات الاقتصادية المعروف بـها الحـزب الجمـهوري والمسـماة Trickle Down Economics.
- الموافقـة على حق الرئيس الأمـريكي في الاعـتراض علـى نصـوص معينـة دون الاعتراض على القانون بأكمله.
- إصدار قانون جديد للحد من الجريمة وإصلاح نظام التعليم الأمريكي.

وإذا كان برنامج العمل الخاص بالحزب الجمهوري قد تضمن موضوعات داخلية بحتة، إلا أن تنفيذها في ذلك الوقت كان ينظر إليه على إنه سيؤدى حتماً وفى وقت ما إلى التعرض لبرنامج المساعدات الخارجية الأمريكية للأسباب التالية:

١- إن خفض الضرائب الأمريكية يجب أن يقابله توفير نفقات ومصروفـات فـي بنـود أخرى، وأقرب البنود التي تم إعادة النظـر فيـها لخفـض نفقاتـها، هـي برنـامج المساعـدات الخارجية الأمريكية نظراً لعدم شعبيه هـذا البرنـامج لـدى المواطـن الأمريكي، بالرغم من علم الكونجرس أن هذا البرنامج يمثل نسبة ١% فقط أو أقل مـن إجمالي الميزانية الفيدرالية الأمريكية.

٢- إن توازن الميزانية الأمـريكية والذي يعـد إحـدى الأولويات الرئيسية للجمهوريين، قد أدى إلى خفض نفقات البنـود الفرضيـة أو الآمـرة Entitlement & Mandatory Programs ، مثل برامج التأمين الصحي المختلفة التي تشكل بالإضافة إلى فوائد الديـن القومي حوالي ثلثي الموازنة العامة الأمريكيـة. ونظـراً لأن برامـج التأميـن الصحي تعـد ذات حساسيـة شديـدة لـدى المواطـن الأمريكي، ولهـا جوانبهـا

---

[1] - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. بيانات غير منشورة.

السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة، فإن الحزب الجمهوري قد حاول قدر الإمكان تلافي خفض نفقات هذه البرامج، لتجنب حدوث مواجهة صريحة مع المواطن الأمريكي، وركز بدلاً من ذلك على البنود الاختيارية في الموازنة العامة الأمريكية Discretionary Spending التي تتكون من ثلاثة بنود وهي موازنة الدفاع، وميزانية المساعدات الخارجية الأمريكية، والموازنة المحلية. وأخذاً في الاعتبار أن مبدأ زيادة ميزانية الدفاع وعدم خفضها، يعد أحد الأعمدة الرئيسية لسياسة الحزب الجمهوري، فقد اتجه الحزب الجمهوري إلى خفض ميزانية المساعدات الخارجية الأمريكية بجانب بعض برامج الموازنة المحلية مثل خفض الدعم الزراعي.

وبذلك، أصبح برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية منذ عام ١٩٩٤ أحد الموضوعات التي ثار بصددها جدل كبير داخل الكونجرس، لا سيما بعد تولي السناتور الجمهوري Jesse Helms منصب رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، والذي عرف عنه انتقاده الشديد لبرنامج المساعدات الخارجية الأمريكية، لإنفاقه حوالي ٢ تريليون دولار من أموال دافعي الضرائب الأمريكيين على دول تعارض سياسات الولايات المتحدة، ومطالبته المستمرة بإجراء تقييم شامل لبرنامج المساعدات الخارجية الأمريكية، تمهيدا لخفض المخصصات المالية لهذا البرنامج، وذلك كإجراء من إجراءات تخفيض عجز الموازنة العامة الأمريكية.

وفي أوائل عام ١٩٩٥ دارت داخل أروقة الكونجرس بعض المناقشات حول برنامج المساعدات الأمريكية لمصر، حيث برزت اتجاهات جديدة لدى بعض أعضاء الكونجرس لا سيما داخل مجلس النواب، بشأن السياسات التي يجب على الولايات المتحدة انتهاجها، تجاه المساعدات الاقتصادية والعسكرية المقدمة لمصر. وترتب على ذلك ظهور جدل بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي داخل مجلس النواب، بصدد جدوى استمرار برنامج المساعدات لمصر، وذلك ما بين مؤيد لخفض برنامج المساعدات الأمريكية لمصر، بدعوى تخفيض العجز الكبير في الموازنة العامة الأمريكية، وحتى يمكن الوصول إلى توازن الميزانية العامة الأمريكية بحلول عام ٢٠٠٢، وتحقيق أحد الأهداف الرئيسية للحزب الجمهوري. وما بين معارض لإجراء أي تخفيض على برنامج المساعدات الأمريكية لمصر، على اعتبار أن هذا البرنامج يعد إحدى نتائج اتفاقيات السلام، التي نجمت عن اتفاقية كامب ديفيد، وأحد الأدوات لدعم مصر بوصفها إحدى القوى المؤيدة والمحركة لعملية السلام في الشرق الأوسط، وأحد أهم الأطراف العربية المؤثرة في عملية السلام[1].

أما عن التيار المؤيد لخفض برنامج المساعدات الأمريكية لمصر، ابتداء من موازنة عام ١٩٩٦، فقد تزعمه النائب Benjamin Gilman رئيس لجنة العلاقات الخارجية

---

١ – الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. بيانات غير منشورة.

بمجلس النواب، والنائب Sonny Callahan ، الذي طالب مصر بأن تقدر الصعوبات المالية التي تواجه الولايات المتحدة والظروف والملابسات التي تحيـــط بالاقتصـــاد الأمريكـي والموازنة العامة الأمريكية.

أما النائب Hank Brown فقد طالب بضـــرورة تغيـير شـكل وهيكـل برنـامج المساعدات الأمريكية لمصر، ليخدم أهداف وأغراض السياسة الخارجية الأمريكية وذلـك من خلال خفض برنامج المساعدات العسكرية لمصر.

كما طالب النائب Bob Livingston بإجراء تخفيضات على المبـالغ التـي سـبق للكونجرس الموافقة، على إتاحتها لمصر في إطار برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية خلال عام ١٩٩٥ والتي لم تكن قد قامت مصر باستخدامها بعد[1].

وبوجه عام، فإن ظهـور بعض الخلافات في الـرأي بين الولايـات المتحـدة ومصر، بشأن بعض الموضوعات قد ساهم في تنامي قوة هذا التيار داخـل الكونجـرس، خاصة أن البعض استغل ذلك في غير صالح مصر، أو كوسيلة للضغط علـى الموقـف المصري، لا سيما بالنسبة لعلاقات مصر مع ليبيا، وموقف مصر الـذي ربط بين الموافقة على قـرار التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسـلحة النـووية وانضمام إسرائيل إلى هـذه المعاهـدة، والتحليلات التي انتشرت في وسـائل الأعلام الغربية آنذاك عن قمة الإسكندرية الثلاثية بين مصر وسوريا والسعودية والبيان المشـترك الصادر عن هذه القمة.

وقد أدت هذه الخلافات في المواقف ووجهات النظر، إلى ظهور نبرة جديدة لـدى بعض أعضاء الكونجرس، تطالب لأول مرة بالفصل بين المساعدات المقدمـة لكـل مـن مصر وإسرائيل خلافاً للسياسة التي تبنتها الولايات المتحدة، بعد التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد، وخلافاً لما جرى عليه العمل بشـأن المساعـدات الأمريكية المقدمـة للبلديـن، لا سيما أن هـذا التيـار قـد تولد لديه الانطباع بأن مصر تتخذ مواقف أكثر تشـدداً ضـد إسرائيل. كمـا أن تلك المواقف لا تتماشى مع بعض الأهداف الاسـتراتيجية والحيويـة للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط.

وقد اتضح ذلك أثناء انعقاد الجلسة التي عقدتها لجنة العلاقات الخارجية بمجلـس النواب يوم ٢٦ /١/ ١٩٩٥ ، لمناقشة السياسة الخارجية للولايات المتحـدة حيـث انتقد النائب Tom Lantos مصر وعلاقات الصداقة المصرية الليبية، ومواقف مصر فـي هـذا

---

[1] - Carroll Doherty, "Democratic Unity Stalls GOP Juggernaut: House Republicans Put off Final Action on Bill to Chop International Aid Apparatus". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 21, May 27,.1995, p. 1513 and "State Dept. Offers Own Cuts to Pre-empt Republicans". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 2, Jan 14, 1995, p. 170 and Pat Towell, "Tiny Nuclear Tests are Huge Issue". **op.cit.**, p. 896.

الصدد مشيراً إلى أن الولايات المتحدة تقدم مساعدات مالية لمصر، نتيجة التأييد المصري لعملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، والتزام مصر بمحاربة الإرهاب، بالرغم من ذلك فإن المواقف المصرية الأخيرة لا تخدم هذه المفاهيم.

وفي ١٩٩٥/٢/٢٢ وأثناء مناقشة اللجنة الفرعية لاعتمادات العمليات الخارجية بمجلس النواب قائمة التخفيضات التي كان مقترح إجرائها على ميزانية برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية، كان الاتجاه السائد قبل بداية الجلسة هو خفض بعض البرامج، على أن يتم خفض ٤٢,٥ مليون دولار من ميزانية صندوق الدعم الاقتصادي (منها ٣٥ مليون دولار يتم استقطاعها من المبالغ المخصصة لمصر والباقي البالغ قدره ٧,٥ مليون دولار يتم استقطاعه من البرامج الأخرى المتنوعة داخل صندوق الدعم الاقتصادي).

وعلى الجانب الآخر ناقش السناتور William Roth في الجلسة التي عقدها مجلس الشيوخ يوم ١٩٩٥/٣/١٦ ، مشروع قانون تخفيض بعض المبالغ من الموازنة العامة الأمريكية، بتقديم تعديل على مشروع قانون برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية لعام ١٩٩٦ ، يقضي بالتعبير عن الأهمية التي يعلقها مجلس الشيوخ على قرار التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ويطالب الرئيس الأمريكي بالسعي بقوة إلى الحصول من كافة الدول على موافقتهم لمد العمل بهذه المعاهدة، دون أدنى شرط ودون التقيد بفترة زمنية محددة. كما أضاف التعديل "إن الدول التي لا توافق على ذلك إنما هي بتصرفها هذا تقف ضد مصالحها، وضد مصالح الولايات المتحدة، وضد مصالح شعوب العالم بأسره، لأنها تعرض العالم لأخطار أمنية جسيمة". وقد أشار السناتور Roth إلى مصر والمكسيك بصفة خاصة لمعارضتهما مد العمل بهذه المعاهدة بدون شروط، وبصفة لا نهائية مشيراً إلى أن موقف هاتين الدولتين مزعج للغاية، حيث إنهما من أكثر البلاد التي تلقتا دعماً وتأييداً كبيراً من الولايات المتحدة.

كما قام السناتور Helms رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ أيضاً في ١٩٩٥/٣/٣٠ بتعليق وتجميد الموافقة على تمويل برنامج المنح القطاعية الذي تحصل عليه مصر في إطار برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية البالغ قدرة ٤٠٠ مليون دولار.

وفي ذلك الوقت أيضاً وأثناء معارضة مصر لقرار التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، تقدم النائب Goodling باقتراح وقف المساعدات الأمريكية لأي دولة، تقوم بالتصويت ضد الولايات المتحدة في الأمم المتحدة بنسبة تبلغ أكثر من ٢٥%، من إجمالي القرارات التي تم التصويت عليها، وذلك رداً على موقف مصر من المعاهدة النووية بصفة أساسية[١].

---

١ – الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. بيانات غير منشورة.

أما فيما يتعلق بالتيار المعارض لخفض برنامج المساعدات الأمريكية لمصر، فقد تزعمه النائب Alcee Hastings عضو لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب، الذي أكد أنه يساند شخصياً استمرار حجم المساعدات الأمريكية المقدمة لمصر داخل الكونجرس، نظراً لتفهمه لوضع مصر الاستراتيجي في المنطقة، واقتناعه بجدية ما تطبقه الحكومة المصرية من برنامج للإصلاح الاقتصادي.

أما النائب Robert Livingstone عضو لجنة الاعتمادات بمجلس النواب، فقد أكد هو الآخر على أنه بالرغم من عدم شعبية برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية لدى الرأي العام الأمريكي، إلا أنه يعتقد شخصياً أن حجم برنامج المساعدات الأمريكية لمصر لابد أن يستمر على ما هو عليه خلال الأربع أو الخمس سنوات القادمة[1].

كما تقدم النائبان Charlie Wilson و John Porter باقتراح يتضمن استثناء مصر من تخفيض برنامجها، نظراً لما سيكون لهذا التخفيض من علامة سيئة قد تعطي إشارات ومدلولات خاطئة، تنطبع على العلاقات المتميزة بين البلدين، خاصة مع قرب زيارة الرئيس مبارك لواشنطن في ذلك الوقت.

وقام السناتور Christopher Dodd عضو لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في ١٩٩٥/٩/٢٨ ، بإيداع بيان في سجلات الكونجرس يشير فيه إلى الدور الحيوي الذي قامت به مصر من أجل التوصل إلى سلام حقيقي في منطقة الشرق الأوسط. كما أثنى على المجهودات التي بذلها الرئيس مبارك ومواقفه الشجاعة في هذا المجال، مشيراً إلى أن حضور مصر احتفالات البيت الأبيض لتوقيع اتفاقية الحكم الذاتي، إنما هو تأكيد للدور الذي قامت به مصر للتوصل إلى هذه النتيجة الإيجابية، وبما يؤدي إلى تحقيق السلام الشامل في منطقة الشرق الأوسط.

وشهد عام ١٩٩٦ استمرار الجدل بين الأغلبية الجمهورية والأقلية الديمقراطية داخل الكونجرس، بصدد الحلول الكفيلة بمعالجة الخلل في الاقتصاد الأمريكي، والمتمثل في وجود عجز دائم وهيكلي في الموازنة الفيدرالية، وتفاقم حجم الدين العام إلى ٥,٥ تريليون دولار، حيث طالب التيار المؤيد لخفض برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية، بضرورة إعادة تقييم برنامج المساعدات الأمريكية لمصر، تمهيداً لخفضه خاصة مع استمرار التقارب المصري-الليبي وعلى ضوء نتائج عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، خاصة مفاوضات الخليل بين إسرائيل والفلسطينيين.

وفي خطوة أخرى من جانب أعضاء مجلس النواب، تم لأول مرة عدم تخصيص برنامج المساعدات الأمريكية لمصر في مشروع قانون المساعدات الخارجية الأمريكية

---

1 - **Opening Statement of US Senator Mitch Mc Connell.** Foreign Operation Markup, June 18, 1997, p. p. 1-4, Website, http://www.usinfo.state.gov.

لعام ١٩٩٧، وإن كان مجلس الشيوخ قد تدخل وأضاف التخصيص فيما بعد نتيجة الضغوط التي مارستها عليه الإدارة الأمريكية آنذاك.

كما انتقد السناتور Robert Byrd برنامج المساعدات الأمريكية لمصر، مشيراً إلى أن هذه المساعدات أصبحت برنامج وجوبي ضمن برامج الحكومة الأمريكية، وأنه لا يمكن استمرار هذه المساعدات على هذا النحو في المستقبل، وأودع السناتور Byrd مذكرة بهذا المعنى في سجلات الكونجرس.

أما النائب Sonny Callahan رئيس اللجنة الفرعية لاعتمادات العمليات الخارجية بمجلس النواب، فقد أكد خلال انعقاد جلسة الاستماع التي عقدت بلجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب في ١٩٩٦/٤/٣٠ ،ضرورة تخفيض حجم برنامج المساعدات الذي تحصل عليه مصر منذ عام ١٩٧٥ ، سواء كانت في حاجة إليه أم لا، طالما حصلت إسرائيل على هذه المساعدات، مطالباً بضرورة عدم استمرار الربط بين المساعدات المقدمة لكل من مصر وإسرائيل[١].

كما تقدم السناتور Jesse Helms بمشروع قانون، يتضمن إلغاء تخصيص واستعادة الأموال التي تم تخصيصها لمشروع أو نشاط في إطار برنامج المساعدات الأمريكية، المقدم لإحدى الدول ولا يتم إنفاقه لمدة تزيد عن أربع أو خمس سنوات، وذلك إلى وزارة الخزانة الأمريكية مع إمكانية قيام الرئيس الأمريكي بمنح إعفاءات على أساس حالة بحالة، إذا ما رأى أن ذلك يخدم المصلحة القومية للولايات المتحدة، وقدم تقريراً بذلك إلى الكونجرس حيث استهدف Helms استعادة المخصصات والمبالغ التي سبق إتاحتها لمصر ولم تستخدم، والتي بلغت في ذلك الوقت حوالي ١,٩ مليار دولار، إلا أن الرئيس الأمريكي استخدم حق الفيتو في الاعتراض على مشروع القانون هذا مما أدى إلى إصدار قانون المساعدات الخارجية الأمريكية في ١٩٩٦/٩/٣٠ دون أن يتضمن هذا التعديل.

أما التيار المعارض لخفض برنامج المساعدات الأمريكية لمصر، فقد تزعمه النائب Forbes الذي تقدم بمقترح يتضمن المطالبة بعدم تخصيص اعتمادات في ميزانية برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية لعام ١٩٩٧ ، لمساهمة الولايات المتحدة في بنك الشرق الأوسط، تفادياً لخفض برنامج المساعدات الأمريكية لمصر، وذلك تقديراً للدور الحيوي الذي تقوم به مصر في إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط.

وفي عام ١٩٩٧ تنامى نفوذ التيار الجمهوري الذي يطالب بتخفيض برنامج المساعدات الأمريكية لمصر، بدعوى قيام مصر بإعاقة عملية السلام في الشرق الأوسط، ورفضها لسياسة التطبيع مع إسرائيل، لحين التوصل إلى سلام شامل ودائم في المنطقة، وقيامها بتوطيد علاقتها مع ليبيا، وانطلاقاً من الرغبة الأمريكية في توفير

---

١ – الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. بيانات غير منشورة.

مساعدات إضافية للأردن من برنامج المساعدات الأمريكية لمصر، بعد قيام الأردن بإبرام معاهدة سلام مع إسرائيل وذلك دون زيادة مخصصات برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية.

وقد ترتب على قرار مصر بعدم الاشتراك في قمة الدوحة الاقتصادية التي عقدت في قطر آنذاك، قيام اللجنة الفرعية لاعتمادات العمليات الخارجية بمجلس الشيوخ في ١٩٩٧/٦/٢٤ ، بناء على مشروع القانون الذي تقدم به السناتور الجمهوري Mitch Mc Connell رئيس هذه اللجنة، إلغاء تخصيص أية مبالغ من برنامج المساعدات الأمريكية لمصر خلال عام ١٩٩٨. في الوقت الذي تمت فيه الموافقة على استمرار برنامج المساعدات الأمريكية لإسرائيل، طبقاً لمستويات الأعوام السابقة وتخصيص مبلغ إضافي للأردن قدره ٢٥٠ مليون دولار من صندوق الدعم الاقتصادي وبرنامج المساعدات الأمنية.

وكان Mc Connell قد أشار إلى إنه استهدف من وراء مشروع القانون هذا، تأكيد أن برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية، إنما هو يستخدم لمساندة الدول التي تعمل على تحقيق المصالح الأمريكية، وفي الوقت ذاته معاقبة تلك الدول التي تعارض السياسات الأمريكية[1].

كما أكد Mc Connell في البيان الذي أدلى به أمام هذه اللجنة في ١٩٩٧/٦/٢٨ أن برنامج المساعدات الأمريكية لمصر ينبغي أن يحقق هدفين رئيسين هما:

١- تحقيق المصالح الأمريكية وتعزيز الاستقرار والديمقراطية ونشر اقتصاد السوق الحر.

٢- ضرورة استهداف تقديم المساعدات الفنية وإتاحة التدريب ودعم الصادرات الأمريكية.

وانتقد Mc Connell دور مصر في عملية السلام خلال عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ ، وعلاقتها مع ليبيا وعرقلتها لعملية التسوية السياسية للصراع العربي-الإسرائيلي، من خلال إرجائها لمباحثات السلام المتعددة الأطراف وتشجيعها لاستمرار المقاطعة العربية لإسرائيل ورفضها لقيام رجال الأعمال الإسرائيليين، بفتح مكاتب لفروعهم داخل مصر ووقف النشاط التجاري والسياحي بين مصر وإسرائيل.

وإذا كان مشروع القانون الذي تقدم به Mc Connell ، قد اعتبر بمثابة مؤشر غير إيجابي على تنامي تيار داخل مجلس الشيوخ غير مؤيد للسياسة الخارجية المصرية، وأبرز دليل على ذلك إن مجلس الشيوخ كان يقوم منذ النصف الثاني من الثمانينات كل عام، بعملية تخصيص سقف معين من المبالغ لمصر، حيث استقرت هذه المبالغ عند مستوى ٨١٥ مليون دولار من برنامج صندوق الدعم الاقتصادي، و١,٣ مليار

---

1 - Carroll Doherty, "Senate Panel Votes to Drop Aid Earmark For Egypt". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 25, June 21, 1997, p. 1462 and Carroll Doherty, "Albright's Push For Foreign Aid Gets Mixed Receptions". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 26, June 28, 1997, p. 1538 and Clyde Mark, "Egypt - United States Relations". **op. cit.**, p. p. 8-9.

دولار من برنامج تمويل العمليات العسكرية الأجنبية- فإن السناتور Ted Stevens رئيس لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ، ومعه النائب Leahy، قد أعربوا عن معارضتهما لمشروع القانون الذي تقدم به Mc Connell ، لافتقاده للموضوعية والتفريق بين مصر وإسرائيل، وأعربوا عن عزمهما التقدم بتعديل مضاد يقضي بتخصيص برنامج المساعدات الأمريكية لمصر، عند مناقشة مشروع قانون المساعدات الخارجية الأمريكية بكامل هيئته في مجلس الشيوخ.

كما قام السناتور Byrd بإلقاء كلمة أمام مجلس الشيوخ، اعترض فيها على القرار الذي اتخذته اللجنة الفرعية لاعتمادات العمليات الخارجية بمجلس الشيوخ، لإلغاء تخصيص برنامج المساعدات الأمريكية لمصر، على اعتبار أن هذا القرار يضر بمصر والولايات المتحدة ومصالحها القومية في تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وينطوي على معاقبة مصر في الوقت الذي تستحق فيه التقدير على جهودها الشجاعة لدفع عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مؤكداً أن مصر لها دور هام وحيوي في عملية السلام، ابتداء من اتفاقية كامب ديفيد ومروراً باجتماعات شرم الشيخ التي عقدت بمبادرة من الرئيس مبارك وانتهاء بالمهمة المكوكية التي يقوم بها الوسيط المصري في عملية السلام. وأكد Byrd على أن هذا القرار في حالة إقراره سوف ينطوي على مكافأة إسرائيل، بالرغم من إجراءاتها الاستفزازية وقيامها بعرقلة عملية السلام، وذلك من خلال تشجيعها على بناء المزيد من المستوطنات في الجزء العربي من مدينة القدس مضيفاً إلى إن هذا القرار يفتقد للعدالة[1].

وفي الوقت ذاته قام النائب الجمهوري Sonny Callahan بالتقدم باقتراح آخر يتضمن خفض حجم برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر بواقع ١٣٥ مليون دولار، لتمويل أولويات برامج الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط في ضوء الاعتبارين التاليين:

١- إن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن لها زيادة حجم برنامج المساعدات الأمريكية الخارجية ليلبي كافة احتياجات دول منطقة الشرق الأوسط.

٢-إن معاهدة السلام التي تم التوصل إليها بين الأردن وإسرائيل أو عملية التسوية السياسية التي تتم بين الفلسطينيين والإسرائيليين، قد أوجدت أولويات جديدة يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية إيجاد مصادر تمويل لها في المنطقة، وهو ما يعني خفض حجم برنامج المساعدات الذي تحصل عليه مصر[2].

كما قام السناتور الجمهوري Tom Campbell بالتقدم بمشروع قانون يستهدف تخفيض برنامج المساعدات الأمريكية لمصر بحوالي ٢,٥ مليون دولار، لاستخدام هذه المبالغ المستقطعة في دعم البرامج التنموية المنفذة داخل العديد من الدول الأفريقية

---

١ - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. بيانات غير منشورة.

2 - **Opening Statement of US Senator Mitch Mc Connell. op. cit., p. p. 1-2.**

الفقيرة[١].

وإذا كان التيار الديمقراطي داخل الكونجرس، وتسانده في ذلك الإدارة الأمريكية قد نجح حتى عام ١٩٩٧ ، في تحجيم نفوذ الجمهوريين الذين تعالت أصواتهم بضرورة تخفيض برنامج المساعدات الأمريكية لمصر، انطلاقاً من الآثار السلبية التي سوف تترتب على ذلك، لا سيما أن مصر تعد حليفاً رئيسياً للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وتضطلع بدور هام في عملية السلام، إلا أن عام ١٩٩٨ قد شهد قيام الأعضاء المؤيدين لإسرائيل داخل الكونجرس بتصعيد الأحداث التي تعطي مجالاً لانتقاد سياسة مصر، مثل مساندة مصر لقرار السلطة الفلسطينية الخاص بإعدام كل من يقوم ببيع أراضي لإسرائيل، وموقف مصر من مباحثات الخليل، وكذلك التقارب في العلاقات بين مصر وليبيا. وبالرغم من إنه كانت هناك مؤشرات من جانب الإسرائيليين تدعو إلى تهدئة المناخ الخاص بانتقاد مصر، فإن أعضاء مجلس الشيوخ المؤيدين لإسرائيل أقروا بأنهم ابلغوا المسئولين الإسرائيليين بالسفارة الإسرائيلية بواشنطن، بضرورة عدم الدفاع عن تخصيص برنامج المساعدات الأمريكية لمصر في مشروع قانون المساعدات الخارجية الأمريكية لعام ١٩٩٨.

ومن جهة أخرى تقدم كل من أعضاء مجلس الشيوخ D'Amato, Torricelli, Mikulsiki, Kennedy, Moynihan بتعديل على مشروع قانون المساعدات الخارجية الأمريكية لعام ١٩٩٨ ، ينص على استقطاع نسبة ٥% ، من المساعدات المقدمة لأي دولة لا تلتزم بتطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفرض الحصار على ليبيا. وفي نفس الوقت قام حوالي خمسة عشر نائباً بمجلس النواب بإصدار قرار، عبروا فيه عن رأي مجلس النواب المعارض لقرار الجامعة العربية، الخاص بمطالبة الأمم المتحدة بتخفيف الحظر المفروض على ليبيا. وطالب هؤلاء الأعضاء الرئيس الأمريكي بوقف المساعدات عن الدول التي لا تلتزم بقرارات الأمم المتحدة الصادرة في هذا الخصوص. ونظراً لحساسية هذه التعديلات على العلاقات الخارجية الأمريكية خاصة مع مصر، فقد اتفق أعضاء الكونجرس على إدخال تعديل من مستشار الأمن القومي الأمريكي، يستثني فيه الدول التي لها أهمية استراتيجية ومنها مصر من تطبيق هذا التعديل عليها[٢].

وعلى صعيد آخر عقدت لجنة الشئون الدولية بمجلس النواب، جلسة في سبتمبر عام ١٩٩٧ ، لمناقشة مشروع قانون يهدف إلى الحد من الاضطهاد الديني على مستوى العالم، من خلال استخدام وسائل الحظر الاقتصادي أو قطع المساعدات الاقتصادية الأمريكية، باستثناء المساعدات الإنسانية حيث تم الإشارة إلى مصر

---

1 - Carroll Doherty, "Markup For Programs Abroad has Unusually Smooth Start". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 18, May 3, 1997, p. 1029.

٢ – **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. بيانات غير منشورة.**

باعتبارها تقـوم باضطهاد الأقبـاط ولا توفر الحماية الكافية لهم.

ومع بداية شهر يناير عام ١٩٩٨ ووسط تشاؤم من جانب الصحف العالمية تجـاه استمرار عملية السلام في الشرق الأوسط، عقب استقالة وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيـد ليفي، أوضح النائب Sonny Callahan أنه يتعين على الكونجرس القيام بمراجعة السياسـات الخاصة بربط المساعدات المقدمة لمصر بالمساعدات المقدمة لإسرائيل. وأشـار Callahan إلى أن هـذه السياسة تعد خاطئة، خاصة أن هاتين الدولتين أصبحا بإمكانـهما الاعتمـاد على أنفسهما اقتصادياً.

كما انتقد Callahan مصر نتيجة عدم قيامها بمساندة سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق، والتي كانت تستهدف ضرب العراق عسكرياً. فضلاً عن عدم وجود دعم كامل من جانب مصر للحظر المفروض على ليبيا، مما أعطى انطباعـاً سلبياً عن مصر كدولـة حليفـة للولايـات المتحدة في المنطقة وذلك على حد تعبير النائب Callahan.

وفي مجلس الشيـوخ - في نفس الفتـرة الزمنية تقريباً - أعـلن السـناتور Mc Connell بأنه سيطالب مرة أخرى خلال هذا العام، بعدم تخصيص برنـامج المسـاعدات الأمريكية لمصر عند مناقشة مشروع قانون المساعدات الخارجية الأمريكية لعام ١٩٩٩. وانتقد Mc Connell البرامج التي تقـوم بتنفيذهـا الوكالـة الأمريكيـة للتنميـة الدوليـة بالقاهـرة، واصفاً إياها بسوء الإدارة والفشل في وضع أهداف محددة.

وبوجه عام، فإنه حتى أوائل عـام ١٩٩٨، لـم يتـأثر برنـامج المسـاعدات الأمريكيـة لمصر، بالرغم من تنامي الاتجاه المعادي لاستمـرار حصول مصـر علـى الجـزء الأكبر من برنامج المساعدات الخارجية الأمريكيـة داخـل الكونجـرس. إلا أن التطور الذي شكل منعطفاً هاماً على مسار العلاقات المصرية-الأمريكية، وعضـد مـن مواقف الأعضاء الجمهوريين المعارضين، لاستمرار حصول مصر على الجزء الأكبر من برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية، قد تمثل في إعلان وزيـر الماليـة الإسـرائيلي ياكوف نيمان أثناء اجتماعه مع أعضاء الحكومة والكونجرس في واشنطن في شهر فبراير عام ١٩٩٨ ، عن اقتراح يتضمن تخفيض برنامج المسـاعدات الاقتصاديـة الأمريكيـة لإسرائيل تدريجياً إلى النصف خلال فترة عشر سنوات، على أن يوجه النصف الآخر مـن برنامج المساعدات الاقتصادية إلى برنامج المساعدات العسكرية، ليصل حجم هذا البرنامج إلى ٢,٤ مليار دولار سنوياً بدلاً من ١,٨ مليار دولار سنوياً.

وقد وجد المؤيدون لهذا الاقتراح الفرصة للمطالبة بتخفيض مماثل للمساعدات الاقتصاديـة المقدمة لمصر، لموقفها من عملية السلام في الشرق الأوسط وروابطها مع ليبيا وفشلها من وجهة نظرهم في كبح جماح الجماعات الإسلامية المتطرفة[1].

لذلك، فقد تقدم النائب Callahan باقتراح يطالب فيه بتخفيض برنامج المسـاعدات الاقتصادية لمصر بمبلغ ٨٠ مليون دولار، حتى يمكن تمويل برامج المساعدات الخارجيـة

---

[1] - Clyde Mark, "Egypt-United States Relations". op. cit., p. 1.

الأمريكية لدول أخرى خارج منطقة الشرق الأوسط، إلا إن كلا من عضـــو الكونجـرس السناتور الديمقراطي Knollenberg وعضوه الكونجـرس السناتـــور Nita Lowey ، قـد تقـدما بطلب تعـديل التخفيض إلـى ٤٠ مليون دولار بما يمثل نسبة ٥% من إجمـالي قيمة المساعدات الاقتصادية المقدمة لمصر، دون زيادة في برنامج المساعدات العسـكرية، وذلك بدلاً من تخفيض ٨٠ مليون دولار، حتى يكون هناك عدالة في التخفيض الممنـوح لكل من مصر وإسرائيل، حيث أوضح السناتـور Knollenberg أن التعديل المقترح يحقق مبدأ المساواة بين مصر وإسرائيل، والمتمثل في تساوي نسب الخفض لكل دولـة، حيث سيتم تخفيض المساعدات الاقتصادية لمصر بواقع نسبة ٥% على مدار عشر سنوات.

وفي ١٩٩٨/٩/٢ وافق الكونجرس على ميزانية برنامج المسـاعدات الخارجيـة الأمريكية لعام ١٩٩٩ ، التي تضمنت إجراء أول تخفيـض مـن نوعـه علـى برنـامج المساعدات الأمريكية المقدم لكل من مصـر وإسرائيل، حيـث تـم خفـض برنامــج المساعـدات الاقتصادية لإسرائيل بمقدار ١٢٠ مليون دولار مع زيادة برنامج المساعدات العسكرية بمقدار ٦٠ مليون دولار.

أما برنامج المساعدات الاقتصادية لمصر فقد تم تخفيضه بمقـدار ٤٠ مليون دولار مـع الإبقاء على برنامج المساعدات العسكرية دون تخفيض[١].

وإذا كانت الحكومة المصرية قد طلبت من الكونجـرس زيـادة حجـم برنـامج المساعدات العسكرية أسوة بإسرائيل في ضوء الاعتبارات التالية:

- إن القوات المسلحـة المصريـة تسـتخدم نسـبة ٧٠% مـن حجـم برنامـج المساعـدات العسكريـة الأمريكية فـي عمليـات صيانـة المعـدات. أمـا نسبـة الـ٣٠% المتبقيـة فهي تستخـدم في تحـديث هـذه المعدات.
- أهميـة تحديث القدرات الدفاعيـة لمصر خاصة وإن نسبة ٥٠% من المعدات التي تستخدمها القوات المسلحـة المصريـة، سبق ورودها من الاتحاد السوفيتي السـابق خلال فتـرة الستينيات وفي حاجة ماسة إلى تحديث.
- أهمية مصر بالنسبة للولايـات المتحدة لدعم الاسـتقرار الإقليمـي فـي منطقـة الشـرق الأوسط، لا سيما أن مصر تتمتع بالنفوذ والتأثيـر والمصداقيـة، الأمـر الذي يجعلها تكمـل وتعضد الدور الأمريكي وهو ما اتضح في الصومال والبوسـنة وأزمة الخليج الثانية.
- إن مصر قد قامت بإجراء تخفيض على حجم قدراتها المسلحة.

فإن العديد من الأعضاء الجمهوريين داخل مجلس الشيوخ، وعلى رأسـهم النـائب Obey والسناتور Mc Connell قد عارضوا زيادة حجم برنامـج المساعـدات العسكرية لمصـر،

---

[1] - Clyde Mark, "Egypt-United States Relations". **op. cit.**, p. 1 and Miles Pomper, "Aid to Russia; IMF Funds Lead Debate as Senate Oks Foreign Operations Bill". **Cong Q W Rpt**, Vol. 56, No. 35, Sept., 5, 1998, p. 2351 .

وأوضح Mc Connell أنه لأول مرة منذ عشرين عاماً يتم التخلي عـن المستويات التـي تحددت للمساعدات الخارجية الأمريكية التي يتم منحها لدول كامب ديفيد[1].

وشهد عام ١٩٩٩ تخفيض ميزانية برنامج المسـاعدات الاقتصاديـة الأمريكيـة لمصر بمبلغ ٤٠ مليون دولار. كما قام الكونجـرس بالاتفاق مع الوكالة الأمريكية للتنميـة الدولية بالقاهـرة، على عـدم تمويل أية مشـروعات بنية أساسية أخـرى داخل مصـر، على أن يتم استكمال تنفيذ بقية مشروعات البنية الأساسية قبيل حلول عـام ٢٠٠٤ وهـذه المشروعات هي:

١- المرحلة الثانية مـن مشـروع تحسيـن الميـاه في مـدن القنـاة، ويتـم استكمـال التنفيـذ خلال عـام ١٩٩٩.

٢- المرحلة الثانية من مشـروع تحسين مياه الصـرف في القاهـرة، ويتـم استكمـال التنفيـذ خلال عـام ٢٠٠٠.

٣- مشروع دعم قطاع الطاقة ويتم استكمال التنفيذ خلال عام ٢٠٠١.

٤- المرحلـة الأولى من مشـروع تحسين ميـاه الصرف في الإسكندرية، ويتم استكمـال التنفيذ خلال عام ٢٠٠٣.

٥- المرحلة الثانية من مشـروع تحسين مياه الصـرف في الإسـكندرية، ويتـم اسـتكمال التنفيـذ خلال عام ٢٠٠٣.

٦- مشروع تطوير المدن الثانوية ويتم استكمال التنفيذ خلال عام ٢٠٠٤.

٧- مشروع إدارة المرافق داخل مصر ويتم استكمال التنفيذ خلال عام ٢٠٠٤.

كما حدد الكونجرس عام ٢٠٠٨ ليكون العام الذي سيصل فيـه حجـم برنـامج المساعدات الاقتصاديـة لمصـر إلى ٤٠٧ مليـون دولار فقـط، بعـدما كان يبلغ ٨١٥ مليـون دولار حتى عام ١٩٩٨.

وطالب الكونجرس من الوكالة الأمـريكية أن يكون هيكل توزيع مبلغ الـ ٤٠٧ مليـون دولار على الوجه التالي:

١- مبلغ ١٥٠ مليون دولار لبرنامج التحويلات النقدية.

٢- مبلغ ١٥٠ مليون دولار لبرنامج الاستيراد السلعي للقطاع الخاص.

٣- مبلغ ١٠ مليون دولار لبرنامج المساعدة الفنية لإصلاح سياسات الدعم القطاعي.

٤- مبلغ ٩٧ مليون دولار لتنفيذ مشروعات في مجالات تطوير الرعاية الصحيـة وتطويـر التعليم وتحقيق التنمية الاقتصادية[2].

---

[1] - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. بيانات غير منشورة.

[2] - Hassan Selim, **US Economic Assistance Program: Impacts and Assessment.** Cairo, March 2, 1999, p. p. 6-7 and Miles Pomper, "Prospects Brighten For IMF Funds as GOP Looks to Boost Trade". **Cong Q W Rpt**, Vol. 56, No. 29, July 18, 1998, p. 1960.

الفصل الثالث

مضمون السياسة الأمريكية تجاه مصر خلال إدارتي كلينتون الأولى والثانية

الفصل الثالث

مضمون السياسة الأمريكية تجاه مصر
خلال إدارتي كلينتون الأولى والثانية

يتناول هذا الفصل سياسة إدارتي كلينتون الأولى والثانية تجاه مصر، وهي السياسة التي يتمثل محتواها في برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر، وبرنامج الشراكة المصرية الأمريكية، وسياسة التعاون الاستراتيجي مع مصر. وأخيراً الاستثمارات الأمريكية المباشرة إلى مصر وحجم التجارة بين مصر والولايات المتحدة.

المبحث الأول، وفيه تناولت الدراسة برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر خلال الفترة موضع الدراسة وبيان المراحل المتمايزة التي مر بها برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر، انتهاءً بتخفيض حجم هذا البرنامج بنسبة ٥% من قيمة المساعدات الممنوحة لمصر، من برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية لعام ١٩٩٩ والبرامج التي يتم تنفيذها في إطار هذا البرنامج. كما تناول هذا المبحث بالدراسة الاستراتيجيات الثلاثة التي وضعتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بواشنطن لتنفيذ برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر خلال الفترة من عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٩.

المبحث الثاني، تناول دراسة اتفاق "الشراكة في التنمية"، أو ما يسمى "بإعلان مبارك - جور" الذي وقع على مستوى رئاسي بين الجانبين المصري والأمريكي عام ١٩٩٤، وأهداف هذه الشراكة المصرية الأمريكية والإطار المؤسسي لها والمشروعات التي تم الاتفاق على تنفيذها. كما تناول هذا المبحث الملامح الرئيسية للحوار التجاري والاستراتيجي، الذي تم على مستوى وزيري خارجية البلدين منذ عام ١٩٩٧.

المبحث الثالث، تناول دراسة البرامج التي يشتمل عليها برنامج المساعدات العسكرية لمصر، والأهداف الرئيسية لبرامج المساعدات الأمنية الأمريكية، والمبالغ التي استخدمتها مصر في نطاق برنامج المساعدات العسكرية خلال فترة إدارتي كلينتون الأولى والثانية سواء لتحديث قواتها المسلحة، أو لشراء معدات وأسلحة أمريكية، وأنواع التدريبات المشتركة التي تم إجراؤها بين البلدين بشكل دوري منذ تولي كلينتون السلطة عام ١٩٩٣.

المبحث الرابع، تناول دراسة حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة داخل مصر سواء في القطاعات البترولية، أو غير البترولية، وحجم التجارة بين كل من مصر والولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٣.

المبحث الأول

سياسة إدارتي كلينتون الأولى والثانية تجاه برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر

بدأ برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية في عام ١٩٤٧ بالإعلان عن خطة مارشال لإعادة بناء وتعمير دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وتم بالفعل فى عام ١٩٤٩ تقديم ٥٠ مليار دولار لهذا الغرض، وباستقرار الأحوال في أوروبا الغربية بدأت مستويات المساعدات الأمريكية في الانخفاض، وتوسعت الولايات المتحدة خلال الستينيات والسبعينيات في تقديم مساعدات خارجية لحلفائها فى منطقة الشرق الأوسط وآسيا.

أما في الثمانينيات فقد قام الرئيس ريجان بزيادة حجم المساعدات العسكرية المقدمة إلى بعض الدول لمحاربة التيار الشيوعي، ومن أمثلة تلك الدول باكستان، إلا أن مستويات المساعدات الأمريكية انخفضت بشدة أثناء التسعينيات لانحسار الشيوعية وزوال التهديد السوفيتي حتى وصلت إلى ١٤ مليار دولار فقط فى ميزانية عام ١٩٩٥ منها حوالي ٥ مليار دولار لدولتين فقط هما مصر ٢,١ مليار دولار وإسرائيل ٣ مليار دولار.

وتقوم الولايات المتحدة بتوفير التمويل اللازم لبرامج المساعدات الخارجية الامريكية كل عام من خلال الحساب رقم (١٥٠) ، الخاص بالشئون الدولية بالموازنة الفيدرالية الأمريكية. وينقسم هذا الحساب إلى خمسة أجزاء فرعية هي:

١- مساعدات التنمية الدولية الإنسانية:

وتشمل المساعدات المقدمة لكل من منظمة التنمية الدولية، وميزانية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وصندوق تنمية أفريقيا، والمساعدات المقدمة لدول الاتحاد السوفيتي السابق، ودول شرق أوروبا، وبرنامج القانون العام رقم ٤٨٠(الغذاء من أجل السلام)، ومساعدات اللاجئين والمساهمات في قوات حفظ السلام، وبعض البرامج الأخرى.

٢-المساعدات الأجنبية:

وهى الميزانية المخصصة للدول التي ترتبط مع الولايات المتحدة بمصالح استراتيجية. وتشمل المساعدات المقدمة لكل من صندوق الدعم الاقتصادي، وبرنامج تمويل العمليات العسكرية الخارجية، والبرنامج الدولي للتدريب والتعليم العسكري وصندوق نزع السلاح.

٣-تمويل الشئون الخارجية:

وتشمل مساهمات الولايات المتحدة في كل من المنظمات الدولية المختلفة وأنشطة قوات حفظ السلام الدولية في بعض المناطق، وميزانية وزارة الخارجية الأمريكية،

خامساً: تصورات الكونجرس عن برنامج المساعدات الأمريكية لمصر

تفاوتت آراء أعضاء الكونجرس بصدد تأثير برنامج المساعدات الأمريكية لمصر، سواء على العلاقات المصرية-الأمريكية أو على العلاقات المصرية-الإسرائيلية، وذلك ما بين مؤيد ومعارض للحفاظ على المستويات الحالية لبرنامج المساعدات الأمريكية لمصر، دون إجراء أية تخفيضات عليه.

فالمؤيدون لإجراء تخفيضات على البرنامج السنوي للمساعدات الأمريكية الذي تحصل عليه مصر قد استندوا في ذلك إلى فشل مصر في إقامة علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية وثيقة مع إسرائيل منذ قيام مصر بإبرام معاهدة السلام عام ١٩٧٩ ، وانطلاقاً من الاعتقاد السائد لدى هذا التيار من أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لا تقوم بتنفيذ مشروعات مفيدة بل مشروعات متعثرة داخل مصر.

أما المعارضون لإجراء تخفيضات على برنامج المساعدات السنوي، الذي تحصل عليه مصر فقد انطلقوا من عدة اعتبارات وهي:

١- ضمان التزام مصر بمعاهدة السلام التي أبرمتها مع إسرائيل عام ١٩٧٩ ، الأمر الذي من شأنه أن يكفل تحقيق الأمن الإسرائيلي.

٢- استمرار نفاذ الولايات المتحدة إلى منابع النفط، والحصول على فرص تجارية وعلى القواعد العسكرية في منطقة الشرق الأوسط.

٣- تزايد حجم النفوذ الأمريكي داخل مصر، على اعتبار أن مصر من الدول العربية المعتدلة المؤيدة لعملية السلام والتي يمكنها التأثير على الدول العربية والأفريقية والإسلامية الأخرى الأمر الذي يساهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي[١].

وخلال عام ١٩٩٣ أثناء قيام الكونجرس بمناقشة مشروع برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية لعام ١٩٩٤ ، تنامى اتجاه داخل الكونجرس، يطالب بتخفيض مستويات هذا البرنامج حيث أعرب السناتور Coverdell ، عن معارضته الشديدة لاستمرار المعدلات والمستويات الحالية للمعونات الخارجية الأمريكية، وطالب بضرورة إنهاء الكثير من برامج المساعدات الخارجية الأمريكية والمبالغ المخصصة لتلك البرامج على الفور.

أما السناتور Feingold فقد أكد أهمية تخفيض برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية بوصفه إحدى السبل والوسائل المطروحة لتخفيض عجز الموازنة الأمريكية.

كما طالب السناتور Patrick Leahy رئيس اللجنة الفرعية لاعتمادات المساعدات

---

1 - Clyde Mark, "Egypt-United States Relations". op.cit., p. p. 8-9 and Clyde Mark, "Egypt - United States Relations". op.cit., p. 9 and Clyde Mark, "Egypt - United States Relations". **CRS Issue Brief**, April 1, 1994, p. 9.

مصر في السياسة الخارجية الأمريكية. ومن ناحية أخرى تعزيز الوضع الاقتصادي لمصر، حتى تتمكن من القيام بهذا الدور الحيوي والهام في المنطقة[1].

ومن هذا المنطلق حصلت مصر منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٧٤، على مساعدات اقتصادية أمريكية من خلال ميزانية مساعدات التنمية، لكن مع تطور العلاقات السياسية بين البلدين منذ عام ١٩٧٩، أصبحت مصر تأتى في المرتبة الثانية بعد إسرائيل في الحصول على النصيب الأكبر من برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية، ولتتقدم بذلك حلفاء الولايات المتحدة التقليديين مثل باكستان وتركيا والفلبين، حيث بلغت حجم المبالغ التي حصلت عليها مصر من صندوق الدعم الاقتصادي منذ بداية البرنامج عام ١٩٧٩ حتى عام ٢٠٠١ حوالي ٥٤،٥ مليار دولار موزعة على ٣٥,٤ مليار دولار مساعدات عسكرية و١٩،١ مليار دولار مساعدات اقتصادية[2].

لذلك، يعد برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر السمة المميزة للعلاقة الاقتصادية بين البلدين منذ عام ١٩٧٩. كما تعد الولايات المتحدة أكبر مانح لمصر، حيث تشكل تدفقات برامج المساعدات الأمريكية لمصر نسبة ٤٨,٤ %، من إجمالي تدفقات المساعدات التنموية لمصر خلال فترة التسعينيات[3].

وقد مر برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر بأربع مراحل متمايزة وذلك على الوجه التالي:

المرحلة الأولى (منذ منتصف السبعينيات حتى أوائل الثمانينات):

وقد ركزت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالقاهرة على الاستثمار في البنية الأساسية، ويعد مشروع تطهير وإصلاح قناة السويس من أوائل وأكبر المشروعات التي قدمتها الوكالة الأمريكية لمصر. وتلي تطبيق مشروع تطهير قناة السويس مشروعات أخرى تهدف إلى دعم التجديد والتوسع فى البنية الأساسية لمصر، مثل مشروعات المياه والصرف الصحي والاتصالات والكهرباء، حيث تم استثمار حوالي ١,٨ مليار دولار في بناء وتحديث البنية الأساسية في مجال الكهرباء.

وقامت الوكالة الأمريكية باستكمال خمسة مشروعات فى مجال الاتصالات تكلفت حوالي ٧٠٠ مليون دولار، وتم تخصيص حوالي نسبة ٥٠ % من حجم الاستثمارات (أي حوالي ٢ مليار دولار)، في البنية الأساسية المتعلقة بمشروعات المياه والصرف الصحي. وبلغ إجمالي ما تم صرفه على شبكة الصرف الصحي بمدينة الإسكندرية حوالي ٤٧٢ مليون دولار، بجانب تخصيص مبلغ قدرة ٣١٥ مليون دولار تم استثمارها لتحديث محطات معالجة الصرف الصحي في محافظات الدقهلية والأقصر

---

1 - **Opening Statement of US Senator Mitch Mc Connell. op.cit., p. p. 1-2.**

2 - "The Future of Egypt-US Economic Relations". **Policy View Point, No. 8, May** 2001, p. 2, Website, www.eces.org.eg.

٣ – الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالقاهرة. بيانات غير منشورة.

وأسوان وجنوب سيناء. كما تم صرف ٥٤٥ مليون دولار في محافظات الإسماعيلية والسويس وبورسعيد لتحديث محطات معالجة الصرف الصحي في تلك المحافظات.

المرحلة الثانية (وهى فترة الثمانينات):

شهدت هذه الفترة قيام الولايات المتحدة بتركيز الجهود على مشروعات التعليم، والصحة، وتنظيم الأسرة، والأنشطة المتعلقة بذلك، والتركيز على المشروعات التي تهدف إلى زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد القومي، والبدء في تنفيذ مشروعات طويلة الأجل مثل المشروع الخاص بدعم الخصخصة، ودعم سياسة الإصلاح الاقتصادي والبدء في تنفيذ برنامج الاستيراد السلعي ليتضمن كلا من القطاع الخاص والعام معاً.

ويعد برنامج الاستيراد السلعي للقطاعين العام والخاص، من أكبر المشروعات من حيث التمويل (حيث بلغ إجمالي التمويل الذي حصل عليه هذا البرنامج حوالي ٥,٨ مليار دولار وهو ما يمثل نسبة ٢٨ % من حجم برنامج المساعدات الأمريكية لمصر حتى عام ٢٠٠٠).

ويستهدف برنامج الاستيراد السلعي للقطاع العام إتاحة التمويل اللازم لجانب من احتياجات الوزارات، والهيئات الحكومية، ووحدات القطاع العام من المعدات، والآلات، والسلع الوسيطة، ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار الواردة في الخطة العامة للدولة، والمدرج لها اعتمادات مالية في الموازنة النقدية لتلك الجهات.

أما برنامج الاستيراد السلعي للقطاع الخاص فيستهدف زيادة استثمارات منشآت القطاع الخاص الإنتاجي، وإتاحة قروض قصيرة الأجل، ومتوسطة الأجل للقطاع الخاص المصري، لتمويل استيراد احتياجاته من السلع والمعدات من الولايات المتحدة.

المرحلة الثالثة (أوائل التسعينيات):

ركزت هذه المرحلة على السياسات البيئية التي تدعم الإصلاحات الاقتصادية، بهدف تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي. كما بدأ برنامج المساعدات الامريكية فى دعم الجهود الحكومية المبذولة لدعم النمو الاقتصادي، حيث تم إنشاء مشروعات خاصة لإصلاح هيئة سوق المال، وزيادة كفاءة استخدام المياه، وتشجيع الصادرات، وتحسين المحاكم المدنية، والتوسع في التعليم للفتيات وإتاحة التمويل للمشروعات الصغيرة. ومنذ عام ١٩٩٣ قامت الوكالة الأمريكية بتخصيص ٣٥ مليون دولار لدعم برنامج الخصخصة وإعداد الشركات للقيام بخصخصتها[١].

---

١ – **سلامة شاكر، " العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر". في : مصر والقوى الكبرى في النظام العالمي الجديد. احمد الرشيدي (محرر)، أعمال المؤتمر السنوي التاسع للبحوث–**

المرحلة الرابعة (بداية الشراكة المصرية الأمريكية):

ركزت هذه الفترة على تعزيز النمـــو الاقتصادي والتنمية، مؤكدة منذ عـــام ١٩٩٤ بشكل متزايد على زيادة حجم التبادل التجاري بين مصر والولايات المتحـــدة، وتشجيع الاستثمار والتنمية البشرية ونقل التكنولوجيا.

كما بدأت الوكالة الأمريكية لأول مرة في مصر خـــلال فـــترة التسعينيات، بتطبيق مشروعات لخدمة البيئة، حيث تم إنشاء مشروع لتحســـين هـــواء القاهـــرة بإجمالي تمويل قدرة ٦٠ مليون دولار في عام ١٩٩٥ ، وذلك لمواجهة مشكلة تلـــوث الهواء. وتم إنشاء مركز خدمة المنظمات غير الحكومية لزيـــادة كفاءتـــها، وتطبيـــق المزيد من الديموقراطية وتشجيع نمو المجتمع المدني، حيث بلغ حجـــم المساعـــدات المقـــدمة لدعـــم مركز خدمة المنظمات غير الحكومية ٤١٠ مليون دولار.

وبدأت الولايات المتحدة في التركيز على مجالات أخـــرى مثـــل مشـــروع إقراض الصناعات الصغيرة والمتوسطة، الذي يمنح التمويل اللازم للـــهيئات المحليـــة مثل جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية التي تمنح القـــروض للصناعات الصغيـــرة التي لا تستطيع الحصول على التمويل اللازم من المصادر العادية.

وفى عام ١٩٩٦ أقيم مشروع النمو من خـــلال العولمـــة لزيـــادة تنافسـية الشركات المصرية فى السوق العالمية، من خلال تقديم المساعـــدات الفنيـــة للقطـــاع الخاص. كما تم إنشاء العديد من المنظمات تحت مظلة هذا المشروع، مثـــل اتحاد الصناعات المصرية، والمجلس الرئاسي المصري الأمريكـــي، والمركـــز المصـــري للدراسات الاقتصادية والهيئة المصرية للمصدرين.

ومن ثم، فإن برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر قد تركز فـــي أربعة مجالات هي:

١- تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الاعتماد على برنامج التحويلات النقدية مقـــابل برنامج إصلاح السياسات.
٢- تنمية الموارد البشرية من خلال تنفيذ مشروعات في مجالات الصحـــة والتعليـــم والسكان.
٣- العلم والتكنولوجيا من خلال تقديم مبادرة جديدة لتدعيم القدرات المصريـــة فـــى مجال تكنولوجيا المعلومات.
٤- حماية البيئة حيث طورت هـــذه المرحلة إطاراً للسياســـات وأساســـاً للاســـتثمار المباشـــر سواء الأجنبي أو المحلي.

وفيما يتعلق بالأهداف العريضة لبرنامج المساعـــدات الاقتصادية الأمريكيـــة لمصر، وفقاً لما صرح به Brian Atwood المدير السابق للوكالة الأمريكية بمصر أمـــام

-السياسية؛ ٢ – ٤ ديسمبر ١٩٩٥، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ٥٠ – ٥٢.

الكونجرس، أثناء استعراضه للتقرير السنوي المعروف باسم Congressional Presentation Document ، الذي تقدمه الوكالة الأمريكية سنوياً إلى الكونجرس، للموافقة على تخصيصات برامج المساعدات الخارجية الأمريكية المقدمة إلى الدول الصديقة والحليفة للولايات المتحدة، فقد تمثلت في الأتي:

- التأكيد على الأمن الأمريكي لا سيما وأن الأنشطة التي تنفذها الوكالة الأمريكية تساهم بصورة مباشرة فى تحقيق المصالح القومية للولايات المتحدة، من خلال تعزيز الأمن الإقليمي ومنع حدوث الأزمات والمساعدة في تبني اقتصاد السوق الحر.
- إنعاش الاقتصاد الأمريكي في الداخل خاصة أن هذه المساعدات تؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات الأمريكية، مما يؤدى بدوره إلى فتح الأسواق أمام الصادرات الأمريكية.
- مساعدة مصر على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، ودعم ميزان المدفوعات المصري، وتنفيذ برنامج لدعم واردات القطاع الخاص من السوق الأمريكي[١].

أما عن البرامج التي يتم تنفيذها في إطار برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر، فهي على الوجه التالي:

١- برنامج تمويل المشروعات:

يهدف هذا البرنامج إلى توفير التمويل اللازم من النقد الأجنبي للمشروعات الاستثمارية، والخدمية الواردة فى خطة التنمية الاقتصادية، مقابل قيام الحكومة المصرية بتوفير المقابل المحلي. وقد حصلت مصر منذ عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٩٩ في إطار هذا البرنامج على مبلغ قدرة ١٨٥ مليون دولار تم من خلاله بناء ١,٩٤٧ مدرسة عامة في المناطق الريفية وعلى مبلغ ٦٠ مليار دولار لبناء وتحديث قطاع الطاقة. كما قام البرنامج بتطوير شبكات الاتصالات فى محافظتي القاهرة والإسكندرية، من خلال تنفيذ أربعة مشروعات قدرت قيمتها بحوالي ٦٤٧ مليون دولار[٢].

٢- برنامج تمويل الاستيراد السلعي للقطاعين العام والخاص:

استخدمت غالبية المبالغ المخصصة في إطار هذا البرنامج حتى علم ١٩٩٢ فى تمويل الواردات السلعية للقطاع العام من السلع والمعدات من السوق الأمريكي فقط، مع استخدام قيمة المقابل بالجنية المصري في دعم الميزانية العامة للدولة. ويمثل هذا البرنامج حوالي نسبه ٢٥% من حجم برنامج المساعدات الاقتصادية

---

١ - **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. بيانات غير منشورة.**

2 - Hassan Selim, **US Economic Assistance Program: Impacts and Assessment** op. cit., p.p. 2-5.

الأمريكية لمصر. واعتباراً من عام ١٩٩٣ تم اقتصار هذا البرنامج على تمويل واردات القطاع الخاص فقط[١].

لذلك، فمنذ عام ١٩٩٣ بلغ التمويل المخصص لبرنامج الاستيراد السلعي للقطاع الخاص ٢٠٠ مليون دولار أمريكي سنوياً. وقد كان هذا البرنامج حيوياً في مساعدة مصر على تخفيض العجز الواضح فى ميزان مدفوعاتها، وفى تحسين المركز السلبي لسعر الصرف الأجنبي. كما قام هذا البرنامج بزيادة حجم الصادرات الأمريكية إلى السوق المصري، وتشجيع قيام مشروعات مشتركة بين القطاع الخاص المصري والأمريكي، وإيجاد فرص عمل وتدعيم عملية نقل التكنولوجيا من الولايات المتحدة إلى مصر[٢].

ومنذ النصف الثاني من التسعينيات اتجه برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر، إلى الاهتمام بتشجيع القطاع الخاص حيث وصل إجمالي تمويل برامج القطاع الخاص المباشرة حوالي نسبه ٣٣% ، من حجم برنامج المساعدات الاقتصادية لمصر، تتوزع بين العديد من البرامج وتمثل مجموعة متكاملة لتغطية العديد من احتياجات القطاع الخاص سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

أما عن هذه البرامج التي غطت الاحتياجات التمويلية والفنية للقطاع الخاص فقد تمثلت فى الآتي:

- برنامج الاستيراد السلعي للقطاع الخاص، وهو يعد أكبر البرامج تمويلاً بشكل سنوي حيث يتلقى البرنامج منذ عام ١٩٩٣ مبلغ قدرة ٢٠٠ مليون دولار، تمثل حوالي نسبه ٢٥ % من إجمالي قيمة المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر. ويتيح هذا البرنامج الائتمان متوسط وقصير الأجل، بتسهيلات تتمثل في فترات سماح بدون فائدة وفترات سداد تختلف حسب طبيعة السلعة المستوردة، بهدف تمويل واردات مشروعات القطاع الخاص من المواد الخام والسلع الوسيطة والمعدات الرأسمالية من الولايات المتحدة.
- برنامج إقراض المشروعات الصغيرة والحرفية، ويقوم على إقراض صغار الصناع والحرفيين قروضاً لتمويل رأس المال العامل، وشراء الآلات إلي جانب تقديم المساعدة الفنية والادراية لتطوير المنتجات ورفع الإنتاجية.
- برنامج شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة، حيث تقوم هذه الشركة بضمان القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي للمشروعات الصغيرة والمشروعات الطبية.
- برنامج لتقديم المساعدة الفنية والإدارية لمشروعات القطاع الخاص، تنفذه الهيئة الدولية للخدمات التنفيذية IESC ، وهى مؤسسة أمريكية تطوعية خاصة تقدم

---

١ - التقرير السنوي للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ، وأهم مؤشرات الاقتصاد الأمريكي لعام ١٩٩٧. سفارة جمهورية مصر العربية: المكتب الاقتصادي والتجاري في واشنطن، نوفمبر ١٩٩٨، ص ص ٧٠ – ٧١.

2 - Hassan Selim, US Economic Assistance Program. op. cit., p. p. 2-3.

خدماتها من خلال خبراء متطوعين في مجالات تطوير المهارات الإدارية وتحسين الإنتاجية ودراسات السوق، وتطوير المنتجات وغيرها من المجالات الإدارية والتكنولوجية. وإلى جانب هذا النشاط ، فإن هذه الهيئة تدير مراكز لتوكيد الجودة في كل من القاهرة والإسكندرية وتعمل على إعداد الدراسات التحليلية، وبرامج العمل، والمساعدة في تقديم المعونة الفنية للشركات الخاصة لتأهيلها للحصول على شهادات الجودة (الايزو)، بما يمكنها من زيادة صادراتها واختراق الأسواق الخارجية.

- مشروع تنمية صادرات مشروعات القطاع الخاص، الذي يتم تنفيذه من خلال مركز تنمية التجارة IDC ، والذي يقدم المساعدة الفنية لتطوير المنتجات وتوفير قاعدة المعلومات، عن التصدير لعدد من قطاعات الصادرات غير التقليدية وتوفير خدمات الترويج والتسويق لعدد من القطاعات الإنتاجية غير التقليدية لزيادة الصادرات إلى الأسواق الخارجية.
- مشروع لدعم برنامج الخصخصة للحكومة المصرية، حيث يتيح هذا المشروع الدعم الفني لتطوير الأداء للجهات القائمة على عملية الخصخصة، كما يقدم المساعدة الفنية في مجال عمليات التقييم والترويج للمشروعات العامة المقرر تحويل ملكيتها للقطاع الخاص[١].

وبشكل إجمالي حصل قطاع الاستيراد السلعي على الجانب الأكبر من المساعدات حيث بلغ إجمالي ما حصل علية هذا القطاع طوال السنوات الخمس والعشرون الماضية حوالي ٦,٨ مليار دولار[٢].

٣- برنامج فائض الحاصلات الزراعية:

استهدف هذا البرنامج تمويل توريد سلع زراعية أمريكية إلى مصر، حيث استفادت مصر من هذا البرنامج فى تمويل وارداتها من السلع الزراعية وخاصة القمح والدقيق[٣].

وبحلول عام ١٩٩٩ كانت الوكالة الامريكية قد قامت باستثمار حوالي ١,٢٦ مليار دولار فى قطاع الزراعة الأمريكية[٤].

٤- برنامج التحويلات النقدية (برنامج الدعم التنموي):

يستهدف هذا البرنامج توفير التمويل بالنقد الأجنبي للحكومة المصرية، لمساعدتها في الحصول على احتياجاتها من السلع والخدمات وقطع الغيار من الولايات

---

١ - حسن سليم، " القطاع الخاص والمعونة الاقتصادية الأمريكية لمصر". الأهرام الاقتصادي، العدد ١٤٣٨، ٢ / ٧ / ١٩٩٦ ، ص ص ١٨ - ١٩.

٢ - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. بيانات غير منشورة.

٣ - التقرير السنوي للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية. مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٠ - ٧١.

4 - Hassan Selim, US Economic Assistance Program. op. cit., p. p. 2-3.

المتحدة، وفي سداد بعض مديونياتها قبل الولايات المتحدة، وفي دعم عملية الإصلاح الاقتصادي من خلال دعم ميزان المدفوعات، مقابل قيام الحكومة المصرية بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وقد بلغ التمويل المخصص لهذا البرنامج ٢٠٠ مليون دولار سنوياً حتى عام ١٩٩٨. ومن إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج استخدمت نسبه ٧٥ % من هذا البرنامج لشراء السلع والمعدات ذات المنشأ الأمريكي. أما نسبه الـ٢٥ % الأخرى فقد استخدمت في إعادة سداد الديون من القروض وضمانات القروض المستحقة على مصر للولايات المتحدة. أما العملة المحلية المتولدة عن هذا البرنامج فقد تم توجيهها لدعم الموازنة العامة للدولة، بمبلغ يصل من ٦٠٠ مليون جنية مصري إلى ٧٠٠ مليون جنية مصري. كذلك لدعم القطاع العام لتمويل مكون العملية المحلية الخاص بالمشروعات الممولة من الوكالة الأمريكية، مثل مشروعات الصحة والتعليم وفي دعم وزراه التعاون الدولي بمبلغ قدرة ١٥٠ مليون جنية مصري، في المتوسط لتمويل المعدات الطبية التي تحتاجها الجامعات المصرية والهيئات البحثية وفى إقامة المؤتمرات. وأخيراً، استخدام جزء من هذه العملة المحلية في دفع رواتب العاملين المصريين داخل بعثة الوكالة الأمريكية بالقاهرة ودفع رواتب المستشارين والمقاولين.

وإذا كان كلينتون قد تفوق على منافسه الجمهوري جورج بوش الأب في انتخابات نوفمبر عام ١٩٩٢ ، بسبب نجاحه في إبراز سلبيات الوضع الاقتصادي للاقتصاد الأمريكي وقيامة بتقديم تصورات محددة للخروج من حالة الكساد الاقتصادي، ومعالجة عجز الموازنة وتخفيض العبء الضريبي على متوسطي الدخل، مما جعله يسارع في الإعلان عن برنامجه الاقتصادي الشامل في ٢٠/ ١/ ١٩٩٣ عقب توليه السلطة الذي تضمن ما يلي:

- خطة إنعاش قصيرة الأجل يتم خلالها إنفاق ما بين ٥١ إلى ٥٢ مليار دولار، ويتم صرفها واستثمارها في مشروعات محددة بهدف حقن الاقتصاد الأمريكي بجرعات منشطة تؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي بجانب توفير عدد كبير من فرص العمل الجديدة.
- خطة استثمار طويلة الأجل يتم من خلالها وضع أسس ثابتة للعمل على تحقيق النمو الاقتصادي، وزيادة القدرة التنافسية، والارتفاع بالمستويات التكنولوجية.
- إطار شامل لتخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة الإيرادات بما يحقق تخفيض عجز الموازنة[١].

فقد كان من الطبيعي أن يكون لهذا البرنامج الاقتصادي تأثير على السياسة الخارجية للولايات المتحدة لا سيما أن وزير الخارجية الأمريكي - في ذلك الوقت Warren Christopher - كان قد أدلى ببيان شامل أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ استعرض فيه الملامح الجوهرية للسياسة الخارجية الأمريكية واهتماماتها في

---

١ - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. بيانات غير منشورة.

مناطق العالم المختلفة، وذلك بعد انتهاء الحرب البـــاردة والصراعـــات الأيدلوجيـــة موضحاً أن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية تقوم على المحاور التالية:

١- وضع برنامج اقتصادي يحقق المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة، عن طريـــق فتح أسواق جديدة ومنافذ خارجية للمنتجات الأمريكية المختلفـــة، وزيـــادة القـــدرة التنافسية للشركات الأمريكية، وبذلك تصبح السياسة الخارجية أداة فعالـــة لتوفـــير الأمن الاقتصادي للبلاد وزيادة معدلات نمو الاقتصاد القومي.

٢- الاستمرار في المحافظة على وجود جيش قوي للولايات المتحدة، يقوم على حماية مصالحها الاستراتيجية في مناطق العالم المختلفة.

٣- العمل على نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في دول العالم أجمع.

٤- إعادة تقييم شامل لأسلوب وطريقة عمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وإعـــادة تنظيم كامل لهياكلها.

٥- قيام الدول الصناعية السبع بمساعدة روسيا ودول الكومنولث، وتقديم المســـاعدات المالية والفنية اللازمة لهما، وبما يساعدهما على التحول إلى نظـــم الاقتصاديـــات الحرة وتنفيذ برامج الخصخصة، على الوجـــه الأكمـــل، وإجـــراء الإصلاحـــات الاقتصادية والسياسية المأموله.

٦- ضرورة الحفاظ على العلاقات الخاصة التي تربط الولايات المتحـــدة بإســـرائيل، على اعتبار أنها النظام الديمقراطي الوحيد في المنطقة والعمل على إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل.

٧- العمل على إنهاء المفاوضات التجارية الخاصة بجولة أورجواي في نطاق اتفاقيـــة الجات وبما يؤدى إلى زيادة التعاون الدولي، وتنمية التجارة الدولية، بجانب إنـــهاء الاتفاق الخاص بمنطقة التجارة الحرة، بين دول شمال أمريكا وبما يحقق مصـــالح العمال والشركات الأمريكية.

وقد تزامن بيان وزير الخارجية الأمريكي، هذا مع بدء المناقشات الخاصـــة بمشروع قانون المساعدات الخارجية الأمريكية لعام ١٩٩٤ ، حيث أوضـــح بعـــض أعضاء الكونجرس معارضتهم الشديدة لاســـتمرار المعـــدلات والمســـتويات الحاليـــة لبرنامج المساعدات الخارجية الأمريكية، وأكدوا عدم مساندتهم على الاطلاق لسياســـة اليد الممتدة التي تعتبر إحدى السمات المميزة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة في الماضي. وقد رد السيد وزير الخارجية الأمريكي آنذاك بأنة يمكـــن إجـــراء بعـــض التخفيضات، واستقطاع بعض المبالغ المخصصة كمساعدات أمنيـــة نظـــراً لانتـــهاء الحرب الباردة، إلا أنة أعاد التأكيد على إن أغلب المساعدات الأمنية الأمريكية تقـــدم لدولتين فقط هما مصر وإسرائيل، حيث تحظى البرامج المقدمة لهاتين الدولتين بتـــأييد الكونجـــرس. وأضـــاف بقوله إن الولايات المتحـــدة يجب عليها المحافظـــة علـــى برامج المساعدات الخارجية، لأهميتها في تحقيق المصـــالح السياســـية والاقتصاديـــة الأمريكية في الخارج هذا إلى جانب الاعتبارات السياسية التي تتحقق من ورائها.

وبذلك يمكن القول، إن وزير الخارجية الأمريكي قد أراد برده هـــذا التـــأكيد على إنه يمكن إجراء تخفيضات على برامج المساعدات الخارجية الأمريكية، في حدود

ضيقة وإن كانت عملية إجراء تخفيضات جوهرية على تلك البرامج تستدعي موافقة الكونجرس، على استقطاع أجزاء كبيرة من المبالغ المقدمة كمساعدات لكل من مصر وإسرائيل. مع الأخذ في الاعتبار التأييد الواسع في الكونجرس للمساعدات المقدمة لإسرائيل ونفوذ اللوبي اليهودي داخل الكونجرس(١).

وإذا كان قد نشب خلاف حاد بين وجهتي النظر المصرية والأمريكية منذ عام ١٩٩٥، بسبب إصرار مصر على الربط بين موافقتها على قرار التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وانضمام إسرائيل إلى المعاهدة النووية مما دفع بالعديد من الأعضاء الجمهوريين داخل الكونجرس إلى المطالبة بخفض برنامج المساعدات الاقتصادية لمصر خلال عام ١٩٩٥، فإن إدارة كلينتون قد أكدت عدم موافقتها على خفض برنامج المساعدات الاقتصادية لمصر حيث أوضح السفير الأمريكي Graig Johnstone مدير إدارة التخطيط والسياسية بوزارة الخارجية الأمريكية، أن هناك اتجاهاً لاستمرار حجم المساعدات الأمريكية طبقاً لمستوياتها الحالية لكل الأطراف المشاركة في عملية السلام. وقام نائب الرئيس الأمريكي آل جور بحضور الرئيس مبارك بالتوقيع على اتفاق الشراكة المصرية الأمريكية، الذي استهدف وضع إطار لتطوير علاقات التعاون بين البلدين خاصة في مجال دعم قدرات الاقتصاد المصري وعملية النمو والتنمية الاقتصادية بما يحقق المصلحة المشتركة للبلدين.

كما قام وزير الدفاع الأمريكي آنذاك William Perry أثناء زيارته لمصر في أوائل عام ١٩٩٥ - قبيل بدء مناقشات مشروع الميزانية الفيدرالية لعام ١٩٩٦- بالتأكيد أنه لن يتم تخفيض مستويات برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية لمصر، خلال مشروع موازنة عام ١٩٩٦ ، مضيفاً أن المساعدات الخارجية الأمريكية لمصر تعد إحدى الوسائل التي تهدف إلى المحافظة على دور مصر كحليف أساسي للغرب، وعلى السلام الذي تم التوصل إليه مع إسرائيل، خاصة أن مصر هي أكبر قوة عسكرية في المنطقة ولها دور حيوي في إقرار السلام بمنطقة الشرق الأوسط، مشيراً إلى أن المساعدات الأمريكية هي أكثر وأشمل في معناها من مجرد بعض دولارات يتم منحها لمصر.

لذلك، ففي عام ١٩٩٥ شهدت ميزانية المساعدات الخارجية الامريكية لعام ١٩٩٦ ، صداماً عنيفاً بين الإدارة الديمقراطية والكونجرس بأغلبيته الجمهورية، لا سيما أن الرئيس الأمريكي استخدم حق الفيتو لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة، للاعتراض على مشروع القانون الذي كانت قد تقدمت به لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب في ٢٢ / ٥ / ١٩٩٥ لخفض برامج المساعدات الخارجية الأمريكية للعالم الخارجي، بحيث لا تتجاوز مقدار ١١,٣ مليار دولار في ميزانية

---

١ - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. بيانات غير منشورة.

عام ١٩٩٦ وما كان سيترتب عليه من خفض حجم المساعدات التي تحصل عليها مصر[1].

وبوجه عام، فإنه قبيل عام ١٩٩٧ بالرغم من الاختلافات الحادة بين الإدارة الأمريكية والكونجرس، حول تخفيضات ميزانية برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية، إلا إن أحد البرامج الرئيسية التي لم تتعرض للانخفاض كانت هي البرامج الخاصة بالمساعدات الاقتصادية المقدمة لكل من مصر وإسرائيل، نظراً لاقتناع أعضاء الكونجرس بالدور الحيوي الذي تقوم به مصر في إحلال السلام في الشرق الأوسط، وكذلك الجهود التي كانت تقوم بها جماعات الضغط اليهودية لضمان استمرار المساعدات المقدمة لإسرائيل.

وفي عام ١٩٩٦ أثناء المناقشات الخاصة ببرنامج المساعدات الخارجية الأمريكية لعام ١٩٩٧ ، طلبت الإدارة الأمريكية تخصيص نفس مستوى حجم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لكل من مصر وإسرائيل، طبقاً لمستوى المساعدات في الأعوام السابقة دون إجراء أية تخفيضات عليها، حيث أكد وزير الخارجية الأمريكي آنذاك أن الوقت غير مناسب لإجراء تخفيضات على برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية لدول الشرق الأوسط، خلال عام ١٩٩٧ لا سيما أن هذه المساعدات تعتبر استثماراً جيداً للسلام في الشرق الأوسط.

وفي عام ١٩٩٧ أثناء المناقشات الخاصة ببرنامج المساعدات الخارجية الأمريكية لعام ١٩٩٨ - وتحديداً اعتباراً من أبريل ١٩٩٧ - حدثت بعض المتغيرات الداخلية والخارجية التي كان لها تأثير على اتجاهات كل من إدارة كلينتون والكونجرس تجاه برامج المساعدات المقدمة لمصر وإسرائيل تمثلت فيما يلي:

١- الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الكونجرس والإدارة الأمريكية، حول معالجة العجز في الموازنة الفيدرالية بحلول عام ٢٠٠٢ ، وتأثير ذلك على قيمة المساعدات السنوية التي تخصصها الولايات المتحدة في الموازنة الفيدرالية.
٢- الأوضاع السياسية في منطقة الشرق الأوسط، خاصة فيما يتعلق بتعثر عملية السلام على المسار الفلسطيني.
٣- توتر العلاقات المصرية الإسرائيلية، مما أدى إلى قيام بعض مؤيدي إسرائيل داخل الكونجرس إلى اتهام مصر بعدم التزامها بتطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية مع إسرائيل، ومطالبة هؤلاء الأعضاء بتخفيض حجم المساعدات التي تمنح لمصر سنوياً.
٤- رغبة الإدارة الأمريكية في زيادة قيمة المساعدات التي تمنحها للأردن سنوياً خاصة بعد قيام الأردن بتوقيعه لاتفاقية سلام مع إسرائيل.

---

[1] - سلامة شاكر،" العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر". مرجع سبق ذكره. ص ص ٥١ - ٥٢ والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. بيانات غير منشورة و

Carroll Doherty, Democratic Unity Stalls GOP Juggernaut: House Republicans Put Off Final Action on Bill to Chop International Aid Apparatus. op.cit., p. p. 1513-4 and Opening Statement of US Senator Mitch Mc Connell. op.cit., p. p. 2-3.

وقد عارضت الإدارة الأمريكية مشروع القانون الذي كان قد تقدم به السناتور Mc Connell ، لإلغاء تخصيص أية مبالغ من برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية لمصر خلال العام المالي ١٩٩٨ ، حيث أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك Madeleine Albright معارضة إدارة كلينتون لمشروع القانون هذا، الذي يعامل مصر بطريقة مختلفة عن إسرائيل مشيرة إلى أن الإدارة الأمريكية سوف تمارس ضغوطاً على الكونجرس لمعاملة كل من مصر وإسرائيل -الشركاء في معاهدة كامب ديفيد- على قدم المساواة انطلاقاً من خصوصية الدور الذي تضطلع به مصر في المنطقة[1].

وفى فبراير عام ١٩٩٨ اجتمع وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك السيد ياكوف نيمان مع أعضاء الإدارة الأمريكية والكونجرس، بخصوص تقديم برنامج لتخفيض حجم المساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدمة لإسرائيل تدريجياً، إلى أن تنتهي خلال عشر سنوات، في مقابل زيادة حجم المساعدات العسكرية الأمريكية لها بنصف مقدار التخفيض فى المساعدات الاقتصادية. وقد كان لهذا الاقتراح ردود فعل عالية في واشنطن حيث وجد المؤيدون له الفرصة للمطالبة بإجراء تخفيض مماثل على برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدم لمصر.

وفى ٢١ / ١٠ / ١٩٩٨ أصدر الرئيس الأمريكي قانون المساعدات الخارجية الأمريكية لعام ١٩٩٩ ، بعد موافقة الكونجرس عليه حيث تضمن القانون إجراء تخفيض على برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر بمقدار ٤٠ مليون دولار، وهى تمثل حوالي نسبه ٥ % ، من قيمة المساعدات الممنوحة لمصر من برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية لعام ١٩٩٩ ليصل حجم البرنامج إلى ٧٧٥ مليون دولار خلال عام ١٩٩٩ بعدما كان يصل إلى ٨١٥ مليون دولار منذ عام ١٩٧٩ ، مع الحفاظ على نفس مستوى المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر[2].

وقد أعلنت الإدارة الأمريكية أن هذا التخفيض قد جاء على ضوء الاعتبارات التالية:

١- خفض برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية بصفة عامة، في إطار برنامج خفض نفقات الميزانية الفيدرالية الأمريكية.

٢- استحواذ المساعدات الأمريكية المقدمة لكل من مصر وإسرائيل على حوالي نسبه ٤٢ % من إجمالي برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية، هذا في الوقت الذي تواجه فيه الإدارة الأمريكية والكونجرس صعوبة فى توفير مساعدات لدول أخرى.

٣- التغير في توجهات السياسة الأمريكية وأولوياتها بالنسبة لبعض المناطق ولبعض الدول خارج منطقة الشرق الأوسط.

---

1 - Clyde Mark, "Egypt-United States Relations". op.cit., p. 9.

٢ - **التقرير السنوي للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية.** مرجع سبق ذكره ، ص ٧١ ، و

"The Future of Egypt-US Economic Relations". op.cit., p. 2.

٤- الرغبة في تحويل جزء من هـذه المبالغ المخفضة من برنـامج المساعـدات الاقتصادية لكل من مصر وإسرائيل إلى السلطة الفلسطينية[١].

وفى ٥ / ٢ / ١٩٩٩ عندما تقدمت الإدارة الأمريكية إلى الكونجرس بميزانية برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية لعام ٢٠٠٠ ، طلبـت إدارة كلينتـون زيـادة التخفيض من برنامج المساعدات الاقتصادية لمصر بمبلغ ٦٠ مليون دولار بدلاً مـن ٤٠ مليون دولار التي سبق أن تم الاتفاق علي تخفيضها لمصر خلال عـام ١٩٩٨ ، ليبلغ حجم المبلغ المخصص لمصر فى إطار هذا البرنامج خلال عـام ٢٠٠٠ مبلـغ ٧١٥ مليون دولار ، وعلى أن يتم زيادة التخفيض مـن برنامـج المساعـدات الاقتصادية لإسـرائيل ليبلغ ١٥٠ مليون دولار بدلاً من ١٢٠ مليون دولار التي سبق وأن تم الاتفاق على تخفيضها لإسرائيل خلال عام ١٩٩٨ ليبلغ حجم المبلغ المخصص لإسـرائيل في إطار هـذا البرنامج خلال عـام ٢٠٠٠ مبلغ ٩٣٠ مليون دولار.

كما حددت الإدارة الأمريكية تصورهـا المبدئـي حـول موقـف برنـامج المساعدات الاقتصادية لمصر خلال التسع سنوات القادمة على النحو التالي :

- تخصيص مبلغ ٧١٥ مليون دولار لمصر كمساعدات اقتصادية خلال عام ٢٠٠٠.
- تخصيص مبلغ ٦٥٥ مليون دولار لمصر كمساعدات اقتصادية خلال عام ٢٠٠١ .

على أن يتم بعد ذلك تخفيض حجم المساعدات الاقتصادية المقدمة لمصر على سـبع سنوات بمبلغ ثابت سنوي، لتصل هذه المساعدات بنهاية عـام ٢٠٠٨ إلـى حوالـي ٤٠٧,٥ مليون دولار وهى تمثل نسـبه ٥٠ % ، مـن حجـم برنـامج المسـاعدات الاقتصادية لمصر لعام ١٩٩٨ الذي بلغ ٨١٥ مليون دولار[٢].

لذلك، فإن برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر قد تم تخفيضـه، ليس لأسباب سياسية - على الرغم من أن عام ١٩٩٥ قد شهد اختلافاً حاداً في مواقف كل من مصر والولايات المتحدة بصدد موضوع التمديد اللانهائي وغـير المشـروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، سواء قبيل انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديـد للمعاهدة لعام ١٩٩٥ أو أثناء انعقاد مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٠ - بـل جـاء هـذا التخفيض نتيجة قيام الإدارة الأمريكية بإجراء تخفيـض علـى برنـامج المسـاعدات الاقتصادية لإسرائيل، بناء على طلب الحكومة الإسرائيلية.

ونظراً لأن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالقاهرة، قد شرعت منذ تولـي إدارة كلينتون السلطة إلى ربط تنفيذ برنامج المساعدات الاقتصادية لمصر، بحزمة من الاستراتيجيات، تستهـدف تعزيز الاقتصاد المصـري وتنمية العلاقات الاقتصاديـة بيـن البلدين، والحفـاظ على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحـدة في منطقـة الشـرق الأوسـط، فإنه يجدر بنا التعرض إلى هذه الاستراتيجيات التي عكست توجه الإدارة الأمريكية إلي زيادة مساهمة القطاع الخاص فـى التجـارة، والعمـل علـى

---

[١] - وزارة الخارجية المصرية. بيانات غير منشورة.

[2] - Clyde Mark, “Egypt-United States Relations”. op.cit., p. 9.

استقرار عملية التنمية داخل مصر وتحويل مسار العلاقات الاقتصادية بين البلدين من مرحلة المتلقي للمساعدات من طرف لآخر لتصبح مبنية على أساس الروابط التجارية ذات المنفعة المشتركة.

وقد قامت الوكالة الأمريكية، بوضع ثلاث استراتيجيات لتنفيذ برنامج المساعدات الاقتصادية لمصر خلال الفترة من عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٩ ، وذلك على الوجه التالي:

أولاً: استراتيجية الوكالة الأمريكية خلال الفترة من عام ١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٦:

حددت الوكالة الأمريكية في استراتيجيتها الموضوعة عام ١٩٩٣ هدفاً استراتيجياً، هو تشجيع الجهود المصرية المبذولة كنموذج لتحقيق الاستقرار والديمقراطية ونشر اقتصاد السوق الحر في المنطقة. ولتحقيق هذا الهدف الإستراتيجي، وضعت الوكالة الأمريكية ثلاثة أهداف إستراتيجية فرعية، بهدف تحقيق الغاية الرئيسية لبرنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر، ويمكن إيجاز هذه الأهداف الإستراتيجية الفرعية في الآتي:

- زيادة النمو الاقتصادي.
- زيادة إنتاجية الموارد البشرية وتحسين مستوى المعيشة.
- تدعيم النظام القضائي والمؤسسات التي وقع عليها الاختيار.

وإذا ما تناولنا هذه الأهداف الإستراتيجية الفرعية سنجد ما يلي:

- **الهدف الإستراتيجي الفرعي الأول "زيادة النمو الاقتصادي":**

وضعت الوكالة الأمريكية في خطتها لتحقيق هذا الهدف تعزيز إنجازات وسياسات الإصلاح الاقتصادي السابقة في مصر، ومساندة جهود الصندوق الدولي، والبنك الدولي في هذا المجال، على أن يتم ذلك من خلال دعم السياسات في مجالات الإصلاح الاقتصادي و دعم القطاع الخاص وقطاع الزراعة.

(١) بالنسبة للإصلاح الاقتصادي:

استهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي للوكالة الأمريكية، تحقيق استقرار الاقتصاد القومي من خلال وضع برنامج للتحويلات النقدية، يعمل على تشجيع الحكومة المصرية على وضع سياسات إصلاحية في قطاعات النقد والتجارة والمال، وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة (الخصخصة) في المشروعات الحكومية، فيما عدا المشروعات الإستراتيجية عن طريق ربط إتاحة مكون المنح النقدية بقيام الحكومة المصرية، بتنفيذ مجموعة من إجراءات الإصلاح الاقتصادي، الغرض منها زيادة إيرادات الدولة وزيادة المدخرات وحجم التدفقات النقدية من الخارج، لتخفيف العجز في موازنة الدولة والمساهمة في دعم التوازن الهيكلي. ولعل أبرز الإجراءات التي تم وضعها في هذا المجال ما يلي:

- مساندة جهود وزارة المالية في توسيع نطاق ضريبة المبيعات، والعمل على تحويلها إلى ضريبة القيمة المضافة، والأخذ بنظام الضريبة الموحدة على الدخل، وترشيد الرسوم الجمركية على الواردات وتحديث النظام الإداري للضرائب.
- تقديم المساعدات الفنية والتكنولوجية، اللازمة لتحديث نظام الإدارة والتحصيل الضريبي مما يسهم في تحقيق عائدات ضريبية إضافية.
- تقديم المساعدة الفنية لوضع السياسات الإصلاحية، اللازمة لإزالة العقبات التي تعترض إنشاء سوق المال والتوسع في الائتمان وتعزيز الهيكل المالي للجهاز المصرفي وزيادة مساهمة القطاع الخاص في ملكية البنوك.
- تشجيع إصدار القوانين التي توحد سعر الفائدة للمقترضين من القطاعين العام والخاص.
- تشجيع المعاملة الضريبية المتساوية للعائد من الفائدة والعائدات الأخرى على رأس المال.
- تشجيع الحكومة المصرية على تطبيق أسعار السوق، واسترداد التكاليف في قطاعات الري والمرافق العامة والرعاية الصحية كجزء هام من إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي[1].

(٢) بالنسبة لدعم لقطاع الخاص:

يعتبر زيادة الاستثمار وزيادة مساهمة القطاع الخاص في التجارة من أهم ما استهدفت الوكالة الأمريكية تحقيقه في استراتيجيتها، حيث ركزت الوكالة على ما يلي:
- إزالة المعوقات التي تواجه سوق رأس المال، مما يؤدى إلى توفير مدخرات حقيقية يمكن توجيهها إلى الاستثمار.
- العمل على تحقيق المساواة، عند تقديم القروض للقطاعين العام والخاص وزيادة حجم الاستثمارات.
- تقديم المساعدة الفنية والدعم القطاعي، لمساعدة الحكومة المصرية على تعديل قوانين الاستثمار في عام ١٩٩٣.
- مساعدة الحكومة المصرية على إصلاح قطاع التجارة، مما يؤدى إلى زيادة حصيلة مصر من النقد الأجنبي اللازم لخدمة الدين وزيادة حجم الموارد المحلية من عائدات التجارة.
- دعم جهود الحكومة المصرية في مجال وضع الإطار القانوني والإداري، اللازم لتوسيع قاعدة الملكية الخاصة في المشروعات المملوكة للدولة.
- تقديم المساعدة الفنية للحكومة المصرية لمساعدتها على توسيع قاعدة الملكية الخاصة في مشروعاتها من خلال الآتي :
  - تقديم مساعدات لمكتب مشروعات القطاع العام PEO .
  - تطوير إستراتيجية الخصخصة.

---

١ - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. بيانات غير منشورة.

- العمل مع الشركات القابضة لترشيح بعض المشروعات لتحويلها إلى القطاع الخاص.
- المساعدة في تقييم وإعادة هيكلة الشركات حيث استهدفت الحكومة المصرية تحويل خمس عشرة شركة تقدر أصولها بحوالي ٥٠٠ مليون جنيه مصري إلى القطاع الخاص بنهاية عام ١٩٩٣.
- تشجيع توحيد كافة قوانين العمل، واستبدال النظام الحالي للتراخيص بعملية تسجيل ميسرة بنهاية عام ١٩٩٣ .
- المساعدة في التغلب على المشاكل التي تعترض الاستثمار، وزيادة حجم الإنتاجية التي تتمثل في عدم استخدام التكنولوجيا، وعدم توافر المعلومات والبيانات الدقيقة عن السوق والقروض اللازمة لتنفيذ المشروعات الصغيرة.
- مساعدة مركز تنمية التجارة TDC المنشأ حديثاً علي توفير قاعدة أساسية للبيانات وتطوير نظام المعلومات، للمساعدة في تسويق منتجات المصدرين للفاكهة والخضراوات والصادرات غير التقليدية، للاستفادة بمميزات الأسواق القريبة من الشرق الأوسط ودول أوروبا.
- إنشاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية، لتوفير أبحاث اقتصادية وتحليل السياسات التي تدعم عملية التحول لاقتصاد السوق.
- إعطاء أولوية تنفيذ مشروعات البنية الأساسية، في المناطق التي تتوافر فيها احتمالات النمو للمشروعات الخاصة[1].

(٣) بالنسبة لدعم قطاع الزراعة:

استهدفت الوكالة الأمريكية تنمية قطاع الزراعة من خلال زيادة الإنتاج والإنتاجية والدخل، بحيث تنعكس آثاره الإيجابية على زيادة النمو الاقتصادي ولذلك ركز برنامج الوكالة على ما يلي:

- تطوير السياسات الزراعية، من خلال تنفيذ مشروع الإنتاج الزراعي والائتمان APC، الذي ركز على مجالات التسعير والسوق والاستثمار الخاص، وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة وكفاءة الاستثمارات العامة والأمن الغذائي والبيئة.

وقدرت الوكالة إمكانية تحقيق عائدات سنوية تصل إلى ٢,٨٣ مليار جنيه مصري سنوياً، وتحقيق مدخرات للمزارعين تصل إلى ١,٢ مليار جنيه مصري سنوياً إذا ما قامت الحكومة المصرية بتطبيق السياسات الإصلاحية في المجالات التالية:
- تحرير أسواق القطن.
- زيادة كفاءة الاستثمار في مجال استصلاح الأراضي الزراعية.
- زيادة كفاءة الري.

---

١ - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. بيانات غير منشورة.

- تقديم المساعدة الفنية في مجال عمليات التسويق، وتطبيق تكنولوجيا الإنتاج الزراعي المستخدمة حالياً في معظم أنحاء العالم.
- تقديم المساعدة الفنية من خلال تنفيذ برنامج نظم إدارة الري وتقديم التمويل اللازم لعمليات نقل التكنولوجيا، وتطوير الأبحاث الخاصة بترشيد استخدام المياه وتحقيق الاستخدام الأمثل للأراضي القديمة والمستصلحة حديثاً.
- إدخال طرق ونوعيات جديدة لإنتاج المحاصيل الغذائية، مع التركيز على إنتاج الفواكه والخضر والقطن والمحاصيل المناسبة لزراعة الأراضي الصحراوية.
- العمل على إزالة المعوقات التي تعترض إنتاج السلع، التي تتمتع مصر فيها بمميزات نسبية لزيادة حجم الصادرات.
- تنفيذ برنامج لاستخدام التكنولوجيا في العمل الزراعي، مما يؤدي إلى تطوير عملية مناولة المحاصيل في مراحل ما بعد الجني والتسويق والتصنيع[١].

- الهدف الإستراتيجي الفرعي الثاني "زيادة إنتاجية الموارد البشرية وتحسين مستوى المعيشة":

يتمثل الهدف الثاني لإستراتيجية الوكالة الأمريكية في زيادة إنتاجية الموارد البشرية، وتحسين مستوى معيشة المواطنين، وذلك لمساندة الهدف الفرعي الأول، ألا وهو زيادة النمو الاقتصادي. ولتحقيق هذا الهدف فقد قامت الوكالة الأمريكية بإجراء إصلاحات في القطاعات التالية:

(١) القطاع الاجتماعي:

استهدفت الوكالة في هذا القطاع تحقيق ما يلي :

- زيادة مستوى وفعالية استخدام وسائل تنظيم الأسرة.
- مساندة الجهود التي تبذلها الحكومة المصرية، لإعلام واضعي السياسات بالعلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية، وما يترتب على وضع برنامج فعال لتنظيم الأسرة من آثار إيجابية على النمو الاقتصادي.
- دعم سياسات المجلس القومي للسكان ووزارة الصحة والجهات المشتركة من القطاع الخاص، والهيئات التطوعية الخاصة التي تهدف إلى تخفيض معدلات النمو السكاني.
- دعم برنامج الحفاظ على صحة الأم والطفل، وتخفيض معدلات الوفيات بين الأطفال.
- دعم عملية استرداد تكاليف الرعاية الصحية، وقصر العلاج المجاني على الطبقات الأشد فقرا.

(٢) قطاع المرافق العامة:

استهدفت الوكالة في هذا القطاع إجراء إصلاحات في المجالات التالية:

---

١ - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. بيانات غير منشورة.

أ- قطاع المياه والصرف الصحي :

استهدفت الوكالة زيادة عدد مرافق المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية، حيث اعتمد تقديم المساعدات الإضافية في هذا المجال على السياسات الإصلاحية التي تنفذها الحكومة المصرية في قطاعات المياه والصرف الصحي مع دعم عملية استرداد التكاليف. كما قامت الوكالة بتقديم المساعدات الفنية والبرامج التدريبية اللازمة لتنفيذ الهدف المخطط في هذا القطاع ووضعت الشروط التالية لأية مساعدات جديدة في هذا المجال:

- استرداد نسبه ١٠٠% من تكاليف التشغيل والصيانة.
- إصلاح نظام الإدارة وبرامج التشغيل.
- زيادة التعريفة المستخدمة.

ب – قطاع الكهرباء:

استهدفت الوكالة في هذا المجال خفض الفاقد في الكهرباء، وتحسين الأداء وتحسين نوع الخدمة المقدمة من خلال القيام بما يلي:

- مساندة سياسة الإصلاح، التي تهدف إلى تغيير بعض اللوائح وهيكل تعريفة تحصيل قيمة الاستهلاك.
- تقديم برنامج لتطوير الإدارة، وتطوير أداء رؤساء الإدارات في وزارة الكهرباء.
- تمويل إقامة محولات جديدة في محافظتي القاهرة والإسكندرية، لتخفيف الأحمال ومواجهة الضغوط التي قد تطرأ في المستقبل.
- تمويل إنشاء مركز تحكم إقليمي، يقوم بتجميع وعرض بيانات التشغيل في منطقة القاهرة.
- إعادة تجديد طاقات التوليد في المحطات الحرارية، وبعض التوربينات التي تستخدم الغاز كوقود[١].

ج- قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية:

استهدفت إستراتيجية الوكالة في هذا المجال مساندة جهود الحكومة المصرية المتمثلة في الآتي:

- التوسع في توفير خدمات الاتصالات.
- تغيير السنترالات ومعدات الاتصالات القديمة واستخدام التكنولوجيا الحديثة محلها.
- خفض أعطال الخدمة الناتجة عن مشاكل الشبكة عن طريق توفير الصيانة اللازمة.
- زيادة أسعار الخدمة.

---

١ – الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. بيانات غير منشورة.

- تدريب موظفي هيئة الاتصالات في مجالات التخطيط، والتشغيل والصيانة، وإصلاح المعدات.
- إنشاء مركز لمراقبة الصيانة ليقوم بتحديد المشاكل التي تواجه نظام الاتصالات، ويوفر التقارير والمعلومات التي تؤدي إلى التغلب على الأعطال التي تواجه عملية النقل والتوزيع.

د- قطاع البيئة:

استهدفت الوكالة وضع برنامج لحماية مصادر المياه والهواء في مصر من التلوث، ووضع سياسات لحماية البيئة، كما قامت الوكالة بتشجيع الأنشطة والاقتراحات التى تساهم فى حماية البيئة ومساندة الجهود اللازمة لقياس التلوث.

- الهدف الإستراتيجي الفرعي الثالث "تدعيم النظام القضائي والمؤسسات التي وقع عليها الاختيار":

قامت الوكالة بتنفيذ مشروع، يستهدف دعم العدالة والنظام القضائي على المستوى المحلي والقومي، وتدعيم عمل الإدارات القضائية، وتنفيذ مشروع آخر يستهدف دعم المؤسسات المدنية، ومساندة دور المجالس المحلية، المنتخبة في اتخاذ القرار وتوطيد علاقة هذه المجالس مع الهيئة التشريعية وممثلى الحكومة.

ثانياً: استراتيجية الوكالة الأمريكية بمصر خلال الفترة من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٠:

تبين للوكالة الأمريكية من نتائج تقييم الاستراتيجية الأولى التي بدأ تنفيذها منذ عام ١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٦ ما يلي:

- بطء سير عملية الإصلاح الاقتصادي عما كان متوقعاً، خاصة بالنسبة لمعدلات الادخار والاستثمار والخصخصة وانخفاض حجم الصادرات غير البترولية، وفى نفس الوقت وجود تحسن تجاوز التقديرات بالنسبة للسيطرة على عجز الموازنة ودعم المشروعات الصغيرة.
- زيادة إنتاج وإنتاجية ثلاثة وعشرين محصولاً زراعياً عما كان مخططاً، أما بالنسبة للتوسع في عملية زيادة دخل المزارعين فقد حققت تقدم أقل مما كان متوقعاً.
- وجود تحسن بالنسبة للسيطرة على معدلات المواليد، يتفق مع الخطط الموضوعة ووجود انخفاض أيضاً فى معدلات وفيات الأطفال، وازدياد نسبه عدد الأمهات التي حصلت على رعاية طبية من خلال البرامج المتعلقة بصحة الأم.
- **إنشاء وتركيب السنترالات التليفونية طبقاً للجدول الزمني في منطقة القاهرة، أما بالنسبة لقدرة وكفاءة توزيع الكهرباء في محافظتي القاهرة والإسكندرية وتوصيل خدمات المياه والصرف الصحي، فقد تبين وجود تحسن فاق كل التوقعات.**

- بطء تنفيذ الإجراءات المتعلقة بتحسين هواء مدينة القاهرة عما كان متوقعاً، في حين حقق التمويل الذي أتاحته الوكالة لمحطات المياه والصرف الصحي تحسن بيئي تجاوز التقديرات المتوقعة[1].

وبناءً على النتائج السابقة وعلى ضوء مبادرة الشراكة المصرية الأمريكية، والمشروعات المقترح تنفيذها في إطار هذه المبادرة، فقد تركزت الاستراتيجية الموضوعة لبرنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر خلال الفترة من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٠ ، على أربعة مجالات رئيسية لها الأولوية وهي النمو الاقتصادي وقطاع الصحة والسكان وقطاع البيئة وأخيراً دعم الديمقراطية.

وقد قامت الوكالة الأمريكية بوضع ثمانية أهداف استراتيجية ليتم تنفيذها على مدار أربع سنوات بيانها كالتالى:

الهدف الإستراتيجي الأول "تحسين أداء الاقتصاد الكلي":

ركز هذا الهدف على إجراء إصلاح اقتصادي على المستوى الكلي، لدعم إجراءات التحول لاقتصاديات السوق ومساعدة القطاع الخاص على تحقيق النمو من خلال الآتي:

- تنفيذ إجراءات إصلاح اقتصادي في مجال السياسات المتعلقة بقطاع التجارة، والقطاع المالي المرتبط بالموازنة العامة والقطاع التمويلي وقطاع الأعمال العام.
- إجراء إصلاحات هيكلية وإدارية على نظام الضرائب على الدخل والمبيعات.
- تنفيذ آليات الغرض منها استرداد تكاليف الخدمات العامة المقدمة.

الهدف الإستراتيجي الثاني "زيادة حجم التجارة والاستثمار الخاص":

ركز هذا الهدف على زيادة حجم التجارة، والاستثمار الخاص من خلال إصلاح السياسات المتعلقة بهذين المجالين، وتطوير المؤسسات المالية والإسراع بعملية الخصخصة وتطوير المشروعات الصغيرة من خلال الآتي:

- تطوير السياسات المتعلقة بالتجارة، والاستثمار الخاص، وتقديم الدعم والمساعدات الفنية اللازمة للتطوير المؤسسي المطلوب في هذا المجال.
- تقديم الدعم اللازم للتطوير المؤسسي، وتطوير السياسات المتعلقة بعملية الخصخصة.
- تقديم الدعم المؤسسي اللازم والمساعدات الفنية، لتطوير السياسات المتعلقة بتقديم الخدمات والقروض للمشروعات الصغيرة.

الهدف الإستراتيجي الثالث "زيادة معدلات الإنتاج والإنتاجية والدخل بقطاع الزراعة":

ركز هذا الهدف على تنفيذ مشروعات وأنشطة تستهدف الآتي:

- زيادة حصة القطاع الخاص في عمليات جني وتسويق المنتجات الزراعية.
- إدخال التكنولوجيا الجديدة في عمليات إنتاج وجني وتسويق المحاصيل الزراعية.
- العمل على زيادة كفاءة استخدام المياه في الزراعة والري[2].

---

١ - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. بيانات غير منشورة.

٢ - المرجع نفسه.

الهدف الإستراتيجي الرابع "تخفيض معدلات الخصوبة":

ركز هذا الهدف على تنفيذ المشروعات والأنشطة التي تستهدف زيادة معدلات الاستخدام الفعال لوسائل تنظيم الأسرة.

الهدف الإستراتيجي الخامس "تحسين صحة الأم والطفل":

ركز هذا الهدف على تنفيذ مشروعات وأنشطة تستهدف الأتي:

- تطوير وزيادة استخدام الخدمات والبرامج الطبية المتعلقة بصحة الأم والطفل.
- تطوير البرامج المتعلقة بالأمراض الخطيرة للجهاز التنفسي، والأمراض الأخرى التي تصيب الأطفال والأمهات.
- إنشاء نظام أكثر استقرارا للرعاية الصحية للأمومة والطفولة.

الهدف الإستراتيجي السادس "تحسين كفاءة المرافق العامة في المناطق الحضرية":

ركز هذا الهدف على تنفيذ مشروعات وأنشطة تستهدف الأتي:

- زيادة عدد وسعة السنترالات.
- تحسين كفاءة محطات توليد وتوزيع الكهرباء.
- زيادة عدد محطات المياه والصرف الصحي والمستلزمات المطلوبة لها.
- تحسين مستوى الأداء الإداري للمشروعات الخدمية.

الهدف الإستراتيجي السابع "تنفيذ الأنشطة التي تهدف إلى حماية البيئة من التلوث":

ركز هذا الهدف على تنفيذ مشروعات وأنشطة تستهدف الآتي:

- إجراء إصلاح مؤسسي وتقديم الدعم اللازم لتطوير السياسات البيئية.
- زيادة استخدام الوسائل والأجهزة التكنولوجية التي تعمل على الحفاظ على الهواء ومصادر المياه من التلوث.

الهدف الإستراتيجي الثامن "دعم دور المؤسسات الديمقراطية وزيادة مشاركتها في الحكم":

ركز هذا الهدف على تنفيذ مشروعات وأنشطة تستهدف الآتي:

- تطوير الإجراءات التشريعية اللازمة لوضع وتصنيف التشريعات، التي تناقش الموضوعات القومية وتشرف على تنفيذها.
- تطوير الخدمات القضائية للتغلب على مشكلة بطء تطبيق القوانين.
- دعم دور مؤسسات المجتمع المدني والهيئات التطوعية والجمعيات الخيرية، لتقوم بصياغة وتحقيق أهدافها واحتياجاتها[1].

---

[1] - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. بيانات غير منشورة.

وبعد مرور عام من بدء تنفيذ هذه الاستراتيجية، حدث تعديل على نظام العمل بالوكالة الأمريكية، الأمر الذي استدعى تعديل الاستراتيجية الموضوعة بحيث أصبحت تتفق مع المفاهيم الحديثة لقياس التنمية، لهذا أصبح الغرض الرئيسي للاستراتيجية المعدلة للوكالة الأمريكية، هو تحقيق تنمية واستقرار على نطاق واسع، مع زيادة فرص العمل، وتحسين مستوى معيشة الأفراد، حيث اتفق هذا الغرض مع الغرض الرئيسي الذي حددته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بواشنطن، ليتم تحقيقه على مستوى العالم ألا وهو "استقرار التنمية".

وقد ركزت هذه الاستراتيجية المعدلة على مجموعة متشابكة من الموضوعات هي :

- دور كل من القطاعين العام والخاص في عملية التنمية.
- مشاركة الهيئات التطوعية في عملية التنمية.
- الموضوعات المتعلقة بالتفرقة الإقليمية بين الأجناس (التفرقة بين الذكور والإناث في الأقاليم المختلفة داخل مصر).

وبوجه عام، فإن الاستراتيجية المعدلة كانت في حيث المبدأ تعمل على تحقيق الآتي:

- التشجيع على إحداث توازن بين مسئوليات كل من القطاعين العام والخاص في مجال التنمية الاقتصادية وفي الحياة السياسية.
- تشجيع مشاركة المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية.
- إعطاء اهتمام خاص لإقليم مصر العليا والمناطق الحضرية.
- إعطاء اهتمام لموضوع التفرقة بين الجنسين، مع الأخذ في الاعتبار التركيز على دور الإناث في مجالات التعليم والصحة وتنظيم الأسرة[١].

وبناء على ما سبق عدلت الوكالة الأمريكية الخطة الاستراتيجية لتصبح قائمة على سبعة أهداف استراتيجية، وستة أهداف خاصة، منبثقة عن أربعة أغراض فرعية على الوجه التالي:

الغرض الرئيسي للاستراتيجية:

تحقيق تنمية واستقرار على نطاق واسع مع زيادة فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للأفراد.

الغرض الفرعي الأول "الإسراع بالنمو الاقتصادي":

تم العمل على تحقيق هذا الغرض، من خلال وضع هدفين استراتيجيين وهدف إستراتيجي خاص بيانهم كالتالي :

الأهداف الاستراتيجية للغرض الفرعي الأول:

- تشجيع التوسع في مشروعات القطاع الخاص، وتقديم المساندة المالية والفنية لهذه المشروعات والتوسع في برنامج الخصخصة.

---

١ - **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. بيانات غير منشورة.**

- زيادة مشاركة الفتيات في التعليم الأساسي، ويتم تحقيق ذلك من خلال زيادة عدد المدارس الابتدائية للبنات، وتقديم مـواد تعليمية ملائمة للفتيات تشجعهم علـى الاستمـرار في التعليم مما يعمل على زيادة نسبه تعليم الفتيات فـي المرحلـة الابتدائية.

الهدف الإستراتيجي الخاص للغرض الفرعي الأول:

يتمثل هذا الهدف في زيادة استخدام الجامعات المصرية للأبحاث المتمـيزة، والقابلة للتطبيق، من خلال إنشاء مؤسسات تعمل على ربط وتبـادل الأبحـاث مـع الجامعات الأمريكيـة.

الغرض الفرعي الثاني "تحسين البيئة المواتية لنمو الديمقراطية":

تم العمل على تحقيق هذا الغرض من خلال وضع هدف إستراتيجي وهدفيـن لهما صفة الخصوصية بيانهما كالتالي:

الهدف الإستراتيجي للغرض الفرعي الثاني:

يتمثل هذا الهدف في زيادة مشاركة المجتمع المدني في اتخاذ القرار العـام، من خلال تقديم المساعدات الفنية اللازمة لإجراء الإصلاحات القانونية، والتشـريعية، وتقديم الدعم اللازم للمنظمات غير الحكومية، والهيئات التطوعية الخاصة.

الأهداف الاستراتيجية الخاصة للغرض الفرعي الثاني:

- تقديم الدعم اللازم لتطوير المكتبات، والخدمات المعلوماتية، والكوادر التي تعمل مع متخذي القرار العام.
- تطوير نظام القانون المدني من خلال تقديم المساعدات الفنية، والدعـم المـالي لتطوير المحاكم لتقديم خدمات قضائية أكثر تطورا للقطاع الخاص[1].

الغرض الفرعي الثالث "تخفيض معدلات النمو السكاني وتحسين الصحة":

تم العمل على تحقيق هذا الغرض من خلال وضع هدفين استراتيجيين هما:

الأهداف الاستراتيجية للغرض الفرعي الثالث:

- تخفيض معـدلات الخصوبة، من خلال تحـديد المعـوقات التي تعمل على منـع التوسع في استخدام الأفراد لوسائل تنظيم الأسرة، وتقديم الدعم والمساعدات الفنيـة اللازمة لتحسين جودة خدمات تنظيم الأسرة المقدمة.
- تحسين الخدمات الصحية المقدمة للسيدات والأطفال، من خلال العمل على استمرار تقديم الخدمات الطبية للأمهات والأطفال، والعمل على تقديم المساعدة الفنية اللازمة

---

[1] - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. بيانات غير منشورة.

لزيادة الوعي لاستخدام التطعيمات والاهتمام بالرعاية الطبية للأمهات والأطفال من أجل تخفيض معدلات الوفيات في هذا المجال.

الغرض الفرعي الرابع "تحقيق إدارة مستقرة للبيئة على المدى الطويل":

تم العمل على تحقيق هذا الغرض من خلال وضع هدفين استراتيجيين وثلاثة أهداف استراتيجية خاصة بيانهم كالتالي:

الأهداف الاستراتيجية للغرض الفرعي الرابع:

- تقديم الدعم اللازم للإصلاحات التي تقوم بها الحكومة المصرية، في مجال إدارة المرافق العامة الخدمية، والسياسات المتعلقة باسترداد تكاليف الإنشاء والتشغيل والصيانة، بما يكفل استمرارية تقديم هذه الخدمات.
- الحد من تلوث الهواء، من خلال تشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة، والأجهزة التي تعمل على خفض التلوث الناتج عن عوادم السيارات والمصانع، وتقديم المساعدات الفنية اللازمة لتطبيق السياسات والقواعد والإجراءات المتعلقة بالحفاظ على البيئة.

الأهداف الاستراتيجية الخاصة للغرض الفرعي الرابع:

- دراسة وتقييم المقترحات الخاصة بتشجيع السياحة، خاصة وسائل المحافظة على الآثار السياحية.
- تطوير نظام لتنمية الموارد البشرية، في الجهات والمؤسسات المرتبطة بالأولويات التي تركز عليها استراتيجية الوكالة المعدلة.
- تقديم الدعم والمساعدات الفنية على نطاق واسع، للأنشطة التي لها الأولوية كمبادرة الشراكة المصرية الأمريكية[1].

ثالثا: استراتيجية الوكالة الأمريكية خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٩:

قامت الوكالة الأمريكية بوضع خطة استراتيجية لها أهداف استراتيجية وأهداف فرعية منبثقة عن الأهداف الاستراتيجية، بالإضافة إلى أهداف خاصة، وتم ربط تحقيق هذه الأهداف بنتائج نهائية ونتائج وسيطة. وقامت الوكالة الأمريكية بتحديد عدد من الروابط الإستراتيجية الهامة مثل العلاقة بين البيئة والصحة وتقديم الخدمات العامة وإصلاح السياسة الاقتصادية.

وقد أخذت الوكالة الأمريكية في اعتبارها - ولأول مرة - عند وضع هذه الاستراتيجية عدة موضوعات نوجزها فيما يلي:

المسار المنحدر: يقصد به الاتجاهات المختلفة داخل الولايات المتحدة لتخفيض موازنة برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية، نظرا لوجود ضغوط أمريكية مستمرة للإسراع في تخفيض حجم هذا البرنامج.

---

١ - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. بيانات غير منشورة.

التناسب: يقصد به التناسب في تخفيض البرامج والمشروعات، بما لا يؤدى إلى تنفيذ مشروعات أو برامج على حساب مشروعات أخرى، فالوكالة الأمريكية كانت ترغب في تخفيض مستويات برنامجي التحويلات النقدية والاستيراد السلعي بصورة متناسبة، في حين رأت الحكومة المصرية أن هذين البرنامجين حققا نجاحا ويجب استمرارهما بنفس معدلات تمويلهما.

التخصيصات (Earmarks): يقصد به قيام الكونجرس بتخصيص مبالغ من برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر، لتنفيذ برامج معينة على وجه التحديد مثل برنامج الاستيراد السلعي ومطالبته المستمرة بتخصيصات لا تتناسب مع أولويات واستراتيجيات الوكالة الأمريكية، مما قد يؤدي إلى الحد من إمكانيات الوكالة في تنفيذ البرامج المدرجة في خطتها في المجالات المحددة.

بند ٥٩٩/ التحديد السياسي ٢٠ (PD 20): تمنع السياسة الأمريكية الوكالة الأمريكية من المساهمة في تمويل المناطق التصديرية، والأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى فقدان الأمريكيين لوظائفهم، الأمر الذي يحد من قدرة الوكالة على تقديم المساعدة لتدعيم قاعدة التجارة والاستثمار داخل مصر[1].

أما عن هذه الأهداف الاستراتيجية، التي تضمنتها استراتيجية الوكالة الأمريكية لتنفيذ برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر فهي على الوجه التالي:

الهدف الإستراتيجي الأول "زيادة العمالة المنتجة بالقطاع الخاص":

ركز الهدف الإستراتيجي الأول بصفة عامة على زيادة فرص العمل داخل القطاع الخاص، على أساس أن وجود قطاع خاص إنتاجي ومتنامي سيعمل على توليد نمو اقتصادي سريع.

ويعتمد تحقيق الهدف الإستراتيجي الأول على أربعة أهداف فرعية:

- زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في مشروعات القطاع الخاص.
- إزالة المعوقات التي تواجه القطاع الخاص المصري، لتشجيع الاستثمارات الأجنبية وزيادة حجم التجارة على المستويين المحلي والدولي.
- تطوير نظام الحوافز للعمالة الإنتاجية بهدف زيادة حجم التجارة.
- الاهتمام بالصناعات الصغيرة، التي تمثل أكثر من نسبه ٩٥% من القطاع الخاص غير الزراعي في مصر وتمثل نسبه ٧٥ % من حجم العمالة في القطاع الخاص.

الهدف الإستراتيجي الثاني "زيادة توفير التعليم والتدريب الجيد المرتبط بآليات السوق":

ركز الهدف الإستراتيجي الثاني على تنمية أنظمه وإستراتيجيات، تهدف إلى دعم التعليم والمؤسسات التدريبية، للوصول إلى طلاب أكثر تأهيلا وقدرة على

---

١ - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. بيانات غير منشورة.

الاندماج في سوق العمل، لا سيما أن التعليم العام والتدريب المقدم من القطاع الخاص لا يكفى لسد احتياجات السوق المحلي.

ويعتمد تحقيق الهدف الإستراتيجي الثاني على خمسة أهداف فرعية هي:

- تطوير المعرفة، والمهارات، والأنماط الإدارية داخل المؤسسات ذات القدرة العالية على توفير فرص عمل.
- تطوير أسلوب تقديم القطاع الخاص للبرامج التدريبية المرتبطة باحتياجات السوق المحلي.
- زيادة المشاركة بين القطاعين العام والخاص لدعم وتنمية القوى العاملة.
- التركيز على أن التعليم العام مرتبط أكثر باحتياجات القطاع الخاص.
- زيادة برامج محو الأمية.

الهدف الإستراتيجي الثالث "عائلات صحية وصغيرة":

ركز الهدف الإستراتيجي الثالث، على إعادة توجيه برامج الصحة والسكان من خلال الاهتمام بالأسرة بأكملها، بدلا من التركيز فقط على الأطفال والسيدات في سن الإنجاب.

ويعتمد تحقيق الهدف الإستراتيجي الثالث على ثلاثة أهداف فرعية:

- العمل على تحسين إنتاجية العمالة من خلال تحسين برامج الصحة والتغذية.
- العمل على الحد من زيادة عدد السكان، لخفض الطلب على الوظائف والخدمات الاجتماعية حتى تتمكن الدولة من تحقيق أهدافها التنموية بشكل أسرع.
- تحسين مستوى معيشة غير القادرين من المواطنين لتحقيق عدالة اجتماعية [1].

الهدف الإستراتيجي الرابع "تطوير إدارة الموارد البيئية في القطاعات المستهدفة":

ركز الهدف الإستراتيجي الرابع على مساعدة الحكومة المصرية في توفير المناخ التشريعي والقانوني، لمعالجة المشكلات الناجمة عن تلوث الماء والهواء، وعدم كفاءة إدارة الموارد الطبيعية للبحر الأحمر والتلوث الصناعي وعدم كفاءة استخدام موارد المياه والطاقة.

ويعتمد تحقيق الهدف الإستراتيجي الرابع على ثلاثة أهداف فرعية هي:

- استخدام التكنولوجيا للحد من تدهور البيئة.
- تحسين الهيكل العام للسياسات والتشريعات البيئية.
- تدعيم قدرات المؤسسات العامة والخاصة والمؤسسات غير الحكومية، في مجال زيادة الوعي البيئي على كافة مستويات المجتمع.

---

١ - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. بيانات غير منشورة.

الهدف الإستراتيجي الخامس "تحسين مستوى الخدمات العامة في بعض المناطق المستهدفة:

ركز الهدف الإستراتيجي الخامس على تحسين مستوى الخدمات العامة، خاصة في النواحي المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي وتقديم الخدمات.

ويعتمد تحقيق الهدف الإستراتيجي الخامس على أربعة أهداف فرعية نوجزها فيما يلي :

- زيادة المشاركة العامة في عملية صنع القرار.
- زيادة التعاون والمشاركة، في تقديم الخدمات في المناطق الجديدة.
- زيادة التعاون والمشاركة، في وضع السياسات العامة مما يؤدى إلى تحسين سياسات نتائج الأهداف الإستراتيجية الأخرى.
- تحسين النواحي الإدارية، الخاصة بالقانون التجاري في المحاكم الجديدة[1].

وبوجه عام ، فإنه إذا كان النصف الأول من عقد التسعينيات قد شهد ظهور بعض الخلافات في وجهات النظر والمواقف السياسية بين البلدين، التي ألقت بظلالها على مجمل العلاقات المصرية الأمريكية، خاصة برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر بدء من الموقف المصري من عملية السلام العربية الإسرائيلية بكل تفاصيلها وتداعياتها، إلى المواقف المختلفة تجاه بعض الدول الإقليمية مثل العراق وليبيا والسودان وإيران، مرورا بالقضايا الاستراتيجية الأمنية مثل قضية نزع أسلحة الدمار الشامل وموقف مصر من قرار التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى مشروع قانون منع الاضطهاد الديني الذي جاء ضمن سلسلة من التداعيات ارتبطت في الأساس بمواقف القيادة السياسية إزاء عملية السلام، إلا أن هذه الخلافات في وجهات النظر بين البلدين لم تؤد إلى خفض مستويات المساعدات الاقتصادية التي تحصل عليها مصر سنويا من برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر نظرا لوجود عوامل أخرى تؤثر بشكل كبير على برنامج المساعدات الأمريكية لمصر مثل الأوضاع الاقتصادية داخل الولايات المتحدة، والضغوط التي تمارسها وسائل الأعلام الأمريكية واللوبي اليهودي داخل الكونجرس الأمريكي. كذلك وجود حزب معارض للإدارة الأمريكية، يحاول التعبير عن رأيه تجاه بعض الأوضاع والشئون الخارجية من ناحية، وفرض سيطرته على الإدارة الأمريكية من ناحية أخرى.

وحتى حينما تم خفض برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر بداية من عام ١٩٩٩، فإن هذا التخفيض لم يكن بسبب دواع سياسية، بل نتيجة قيام الإدارة الأمريكية بإجراء تخفيض على برنامج المساعدات الاقتصادية لإسرائيل بناء على طلب الحكومة الإسرائيلية.

---

[1] - **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. بيانات غير منشورة.**

المبحث الثاني

سياسة إدارتي كلينتون الأولى والثانية تجاه برنامج الشراكة المصرية الأمريكية

ظلت العلاقات المصرية الأمريكية منذ حرب فلسطين عام ١٩٤٨، حتى اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ تتسم بكونها علاقات غير ودية، تتراوح في مداها وفقاً لتداعيات الأحداث على صعيد الصراع العربي- الإسرائيلي، وتصل أحياناً إلي حد العداء المباشر والمعلن، واستمرت كذلك إلي أن قام الرئيس أنور السادات بمبادرة لزيارة القدس عام ١٩٧٧، وفتح الباب أمام الدخول جدياً في مفاوضات سلام مع إسرائيل.

ومنذ هذا التاريخ تطور شكل ومضمون رؤية الولايات المتحدة لطبيعة دورها ومسئولياتها في المنطقة، من راع مطلق لدولة إسرائيل إلي شريك كامل في عملية السلام، واتخذت العلاقات المصرية الأمريكية مساراً مختلفاً منذ ذلك الوقت، لتتحول تدريجياً من علاقة عداء وصدام إلي علاقات صداقة وتعاون، ولتتطور تطوراً ملحوظاً وسريعاً منذ توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ ، التي أسفرت عن التزام الولايات المتحدة بتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لمصر كأحد عوامل ضمان الاستقرار في المنطقة، ولتكتسب هذه العلاقات طابعاً استراتيجياً هاماً اصبح بشكل محدداً رئيسياً ضمن عناصر الحفاظ على المصالح القومية للبلدين، زاد من أهميته وديناميكيته التغير الطارئ على الفلسفة المصرية لإدارة الاقتصاد التي تحولت من الاقتصاد الموجة، إلي اقتصاد السوق بدءاً بسياسة الباب المفتوح عام ١٩٧٤ ، وانتهاء ببرنامج الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩١ الذي دخل مؤخراً مرحلته الثالثة والأخيرة.

كما أدى هذا التطور الطارئ على المنهاج الاقتصادي المصري، إلي قيام مصر بانتهاج سياسة طموحه، تستهدف تعزيز أوجه التعاون مع دول العالم المختلفة والدول الصناعية الكبرى، وإقامة روابط وعلاقات إستراتيجية مع هذه الدول، تكفل تعزيز جهود النمو الاقتصادي داخل مصر، ومد جسور الحوار والتعاون على أساس مفاهيم المنفعة المتبادلة والمصلحة المشتركة[١].

وقد تزامنت هذه الرؤية المصرية مع التصور الذي طرحته إدارة كلينتون للبعد الاقتصادي في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، خاصة أن هذه المنطقة تشكل منطقة شديدة الجاذبية للسياسة الاقتصادية الأمريكية، بما تتيحه من فرص عديدة لتوسيع حجم التجارة وتدفق الاستثمارات. ويمكن هنا الإشارة إلي الحديث الذي كانت قد أدلت به مساعدة وزير التجارة الأمريكي آنذاك لوري فيتز بيجادو ، حيث ذكرت "إن من شأن سقوط الحواجز السياسية توفير فرص جديدة للتجارة

---

١ – وزارة الخارجية المصرية. بيانات غير منشورة.

والاستثمار عبر الشرق الأوسط، وتوفير زبون قوي وموثوق به للشركات الأمريكية" مشيرة إلى أن اتساع السوق العالمية، من شأنه زيادة حجم الصادرات الأمريكية، وهو ما سعت إلية إدارة كلينتون، من خلال إعلانها لإستراتيجية قومية للتصدير والدفاع عن القطاع الخاص، وبما يمكن من الاستفادة لأقصى حد من الفرص التجارية المتاحة في منطقة الشرق الأوسط[1].

وعلى ضوء قيام إدارة كلينتون بإعطاء الأولوية للتركيز على المشكلات الاقتصادية، لمواجهة القوة الاقتصادية المتنامية، للأطراف الأخرى الفاعلة في النظام الاقتصادي الدولي، وبصفة خاصة المانيا واليابان، حتى يمكن إصلاح الخلل الذي صار يهدد التوازن الاقتصادي العالمي. وعلى ضوء اهتمام الولايات المتحدة بصفة خاصة بتطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع مصر، لتنعكس إيجابياً على التطورات في منطقة الشرق الأوسط، جاء اتفاق "الشراكة في التنمية"، أو ما يسمى بإعلان "مبارك-جور" الذي وقع على مستوى رئاسي بين الجانبين المصري والأمريكي في ٦ / ٩ / ١٩٩٤ ، حيث أعلن الرئيس مبارك ونائب الرئيس الأمريكي Al Gore عن إقامة شراكة مصرية أمريكية للنمو الاقتصادي، والتنمية لدعم التعاون السياسي والاقتصادي والتجاري بين البلدين، ورفع كفاءة الاقتصاد المصري وانفتاحه على العالم الخارجي، وزيادة حجم الصادرات المصرية وتحسين جودتها، حتى تخترق الأسواق العالمية، وإشراك القطاع الخاص بصورة فعالة في تحقيق الأهداف المرجوة من برنامج الإصلاح الاقتصادي. وتبرز أهمية هذه الشراكة من منطلق عدم توقيع الولايات المتحدة مثل هذه الاتفاقية إلا مع دولتين فقط هما روسيا وجنوب أفريقيا.

وكان مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالقاهرة قد صرح " بأن هذه الشراكة تركز أساساً على تنمية وتطوير آفاق أوسع للتعاون، ليس فقط بين الحكومات ولكن بين القطاع الخاص في كل من مصر والولايات المتحدة[2].

أما عن أهداف الشراكة المصرية – الأمريكية كما أعلن عنها الرئيس مبارك فهي على الوجه التالي :

- تعزيز السياسات التي تستهدف زيادة معدل النمو الاقتصادي، وتوفير المزيد من فرص العمل داخل مصر خاصة على مستوى القطاع الخاص.
- تطوير منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال نقل التكنولوجيا.
- تطوير العلاقات الاقتصادية بين كلا البلدين، وذلك بالتركيز على التجارة والاستثمار والمزايا التجارية المتبادلة التي تحصل عليها الدولتين.
- إعادة هيكلة برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر، لتعظيم الاستفادة من هذا البرنامج وزيادة أثره الإيجابي على عملية النمو الاقتصادي.

---

[1] – زينب عبد العظيم محمد، "العلاقات الاقتصادية المصرية – الأمريكية وانعكاساتها على سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة الأمريكية". مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٨ – ٦٩.

[2] – المرجع نفسه. ص ص ٦٨ – ٦٩ ووزارة الخارجية المصرية. بيانات غير منشورة وسلامة شاكر، "العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر". مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٥ – ٥٦.

- تدعيم التعاون بين البلدين في مجال العلوم والتكنولوجيا، وزيادة فرص تطبيق التكنولوجيا الحديثة على مستوى القطاع الخاص المصري.
- تنفيذ اتفاق ثنائي لتشجيع التعاون الثنائي بين كلا البلدين في مجالات العلوم والتكنولوجيا.
- تنميه الموارد البشرية ورفع الكفاءة الإنتاجية وتطوير نظام التعليم في مصر.
- دعم السياسات التي تستهدف الحفاظ على البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة من أجل تعظيم عملية النمو الاقتصادي.
- تشجيع وتسهيل التعاون بين القطاع الخاص المصري والأمريكي.
- وضع إطار لتطوير علاقات التعاون بين البلدين، خاصة في مجال دعم قدرات الاقتصاد المصري وتبادل الخبرات الفنية بين القطاعين العام والخاص في كلا البلدين.
- تنمية القطاع الخاص المصري عن طريق إشراكه بصورة فعالة في تحقيق الأهداف المرجوة من برنامج الإصلاح الاقتصادي.
- تدعيم جودة الصادرات المصرية حتى يمكنها اختراق الأسواق العالمية[1].

أما فيما يتعلق بالأهداف المحددة التي تسعى كل من مصر والولايات المتحدة لتحقيقها من خلال هذه الشراكة، فيمكن القول إنه بالنسبة للولايات المتحدة فأنها تهدف إلى فتح السوق المصرية أمام السلع الأمريكية، وإيجاد أفضل مناخ للاستثمارات الأمريكية للتوطن في مصر، للانطلاق إلى التصدير للدول العربية وأفريقيا وأوروبا، بقدرة تنافسية عالية مستمدة من التكنولوجيا الأمريكية، المتطورة والعمالة المصرية المنخفضة الأجر نسبياً وموقع مصر في قلب الأسواق العربية والأوروبية والأفريقية.

أما بالنسبة لمصر فإنها أرادت من الولايات المتحدة تجارة عادلة وإلغاء الحواجز الكمية، التي تعرقل تدفق الصادرات المصرية - التي تمتلك فيها مصر مميزات نسبية مثل القمصان والملابس الجاهزة - إلى السوق الأمريكية. كما أرادت مصر ضماناً أمريكاً للاستثمارات الأمريكية في مصر، وإزالة كافة القيود التي تعرقل عملية نقل التكنولوجيا الأمريكية الحديثة لمصر[2].

---

١ - السيد أمين عام شلبي، السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٥٠ - ٢٠٠٠). بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الرابع عشر للبحوث السياسية ١٣ - ١٥ /١/ ٢٠٠١ ، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢١ وسلامة شاكر، "العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر". مرجع سبق ذكره، ص ٥٣ والتقرير السنوي للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية؛ وأهم مؤشرات الاقتصاد الأمريكي لعام ١٩٩٧. مرجع سبق ذكره، ص ٧٥ .

٢ - زينب عبد العظيم محمد، "العلاقات الاقتصادية المصرية - الأمريكية". مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٩-٧٠.

أما عن الإطار المؤسسي لاتفاقية الشراكة، فيتكون من الإطار الحكومي والمجلس الرئاسي وذلك على الوجه التالي:

أولاً : الإطار الحكومي:

يتمثل في اللجنة المشتركة للنمو والتنمية الاقتصادية التي تكون مهمتها الإبقاء على حوار سياسي على مستوى رفيع بين الحكومتين المصرية والأمريكية، وتعزيز تدفقات التجارة ودعم العلم والتكنولوجيا، وبدء حوار بشأن السياسات الاقتصادية التي من شأنها تشجيع النمو والتنمية الاقتصادية.
ويرأس هذه اللجنة كل من رئيس الوزراء المصري ونائب الرئيس الأمريكي[١].

وتتفرع من هذه اللجنة أربع لجان فرعية متخصصة، تكون مهمتها رفع التقارير إلى رئيس الوزراء عن طريق وزير الخارجية، وتقديم تقارير مستمرة إلى رئيس الجمهورية وإلى الرئيس الأمريكي ونائبه وذلك على الوجه التالي:

١- اللجنة الفرعية الأولى للسياسات الاقتصادية والتجارة والاستثمار والتمويل برئاسة وزير الاقتصاد والتعاون الدولي. وتهدف إلى ما يلي:

- زيادة حجم الاستثمارات المحلية، وجذب المستثمرين الأمريكيين وإزالة الحواجز التي تعوق الاستثمار.
- زيادة صادرات القطاع الخاص المصري إلى السوق الأمريكي.
- زيادة كفاءة الجهاز البيروقراطي وإزالة المعوقات الإدارية.
- رفع كفاءة العاملين في هيئة سوق المال والبنك المركزي المصري.
- حماية حقوق الملكية الفكرية في مجالات الفنون والأدوية.
- تقديم المساعدة الفنية في مجال تطوير المواني وتحديثها.
- تنمية قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي.
- تشجيع وتسهيل التعاون بين القطاع الخاص المصري والأمريكي.
- تطوير الروابط الاقتصادية بين كل من مصر والولايات المتحدة وذلك بالتركيز على قطاعات التجارة والاستثمار[٢].
- تدعيم هيكل اتخاذ قرارات السياسة الاقتصادية في مصر ومساندة المزيد من السياسات الخاصة بإصلاح الاقتصاد الكلي.
- دعم جهود مصر الخارجية لبناء اقتصاد حر ومفتوح لكي يندمج في النظام الاقتصادي العالمي ودعم برنامج الخصخصة.
- وضع السياسات الملائمة التي تعمل على تشجيع القطاع الخاص، وتوفير البيئة المواتية له، حتى يتمكن من قيادة عملية النمو الاقتصادي والمساعدة على استقرار التنمية في مصر[١].

---

١ - زينب عبد العظيم محمد، "العلاقات الاقتصادية المصرية - الأمريكية". مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٩-٧٠.

٢ - وزارة الخارجية المصرية. بيانات غير منشورة.

وفي هذا الإطار تم تحديد مجالين رئيسيين، كأولوية أولى محل اهتمام اللجنة وذلك على الوجه التالي :

- تحديد وتقييم البرامج القائمة التي تهدف إلى تطوير المؤسسات الحكومية التي تؤثر على عملية إدارة الاقتصاد الكلي والاستثمار والصادرات.
- التعزيز والتوحيد بين المشروعات القائمة كلما كان ذلك ممكناً.

ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذه اللجنة، تم تحديد مجموعة من الأنشطة والبرامج تشمل ما يلي:

- مساندة القطاع الخاص المصري.
- المساعدة في تطوير وتنفيذ سياسات تستهدف حماية المستهلك.
- حماية حقوق الملكية الفكرية الصناعية.
- مساندة السياسات النقدية التي تنفذها الحكومة المصرية.
- تطوير سوق المال.

وتمثل هذه اللجنة جوهر التعاون الاقتصادي المصري الأمريكي، لأنها تتعامل مباشرة مع أهم عناصره، سواء من منظور السياسات الاقتصادية والمالية، أو من خلال تعزيز مشاركة القطاع الخاص في العملية الاقتصادية ككل، وزيادة فرص تدفق الاستثمار الأمريكي إلي السوق المصرية[٢].

٢- اللجنة الفرعية الثانية للعلم والتكنولوجيا برئاسة وزيرة الدولة للبحث العلمي. وتهدف إلى ما يلي:

- تسريع عملية النمو الاقتصادي من خلال رفع كفاءة الصناعات المصرية.
- الارتقاء بالمستوى التكنولوجي للقطاع الخاص، من خلال الاستخدام المتزايد للتكنولوجيات المناسبة لتنفيذ المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة.
- قيام الولايات المتحدة بتقديم منح تدريبية، لرفع كفاءة الباحثين في مجالات الزراعة والتكنولوجيا لتحسين جودة المنتجات الزراعية.
- تعظيم مشاركة هيئات وجمعيات البحث والتكنولوجيا في كلا البلدين في نشاط الأعمال.
- تعزيز نشر التكنولوجيا الجديدة، ووصولها للقطاع الخاص الصناعي في مصر بهدف رفع جودة المنتجات.

وتتضمن أنشطة اللجنة ما يلي:

- التعاون في مجال ضمان الجودة وزيادة الإنتاجية.
- تسهيل وصول رجل الأعمال المصري إلى طريق المعلومات السريع.

---

١ - السيد أمين شلبي، السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٥٠ - ٢٠٠٠). مرجع سبق ذكره، ص ٢١.

٢ - وزارة الخارجية المصرية. بيانات غير منشورة والتقرير السنوي للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية. مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٥ - ٧٦ .

- إنشاء مراكز تكنولوجيا التصنيع لتحسين القدرة التنافسية، وزيادة معدل النمو للصناعات المصرية من خلال تطبيق التكنولوجيا المناسبة، وتقديم خدمات للقطاع الصناعي والمساعدة في الارتقاء بمستويات الجودة وتطبيق المواصفات القياسية الدولية.
- تطبيق برامج الاستيراد السلعي لنقل التكنولوجيا الزراعية، وتكنولوجيا تحسين منتجات الزراعة.
- تنمية الموارد البشرية خاصة تلك المتعلقة برفع القدرات والمهارات التكنولوجية.
- زيادة الوعي الجماهيري بأهمية البحث والتكنولوجيا، حيث تم التوصل إلى اتفاق عام ١٩٩٥ لإنشاء صندوق مشترك لتمويل نشر مراكز التكنولوجيا بمبلغ ٢ مليون دولار سنوياً تمول مناصفة من الجانبين المصري والأمريكي، مع التركيز في هذا الإطار على التكنولوجيا العضوية وأنماط الإنتاج غير الضار بالبيئة.

٣- اللجنة الفرعية الثالثة للتنمية المستدامة والبيئة برئاسة وزير قطاع الأعمال والدولة للتنمية الإدارية والبيئية. وتهدف إلى ما يلي:

- تعزيز عملية النمو والتنمية الاقتصادية من خلال الاستدامة بعيدة الأمد، مع الأخذ في الاعتبار حماية البيئة والمساواة الاجتماعية.
- مكافحة التلوث في القاهرة الكبرى وخفض نسبة الرصاص في الجو.
- حماية عدد من المواقع المصرية التاريخية والدينية وضمان استمرار السياحة المصرية لأهميتها للاقتصاد المصري.
- دعم التنمية البيئية والسياحية.
- زيادة الوعي البيئي وتنفيذ برامج للحفاظ على شواطئ مصر، وحماية الشعاب المرجانية في منطقة البحر الأحمر.
- تحسين عملية إدارة المخلفات الصلبة.

ومن هذا المنطلق ركزت اللجنة جهودها على عدة مجالات هي:

- خفض أو إزالة الرسوم الجمركية على المعدات ذات الكفاءة المرتفعة، من منظور استهلاك الطاقة.
- استطلاع سبل الحفاظ على نظم الطاقة والمياه والعمل على جعلها تحقق الاكتفاء الذاتي.
- المساعدة في التعجيل بخصخصة الطاقة وتطوير اللوائح المنظمة، على أساس إن إدارة القطاع الخاص لمحطات توليد الطاقة تؤدي إلى كفاءة أعلى وتلوث أقل.
- العمل على وضع استراتيجيات لزيادة الوعي البيئي الجماهيري في مصر.
- تنمية السياحة النظيفة بيئياً لمساندة التنمية السياحية المستدامة.
- حماية الجروف المرجانية الدولية.
- تطبيق استراتيجية فعالة لتحسين نوعية الهواء في منطقة القاهرة الكبرى[١].

---

[١] - وزارة الخارجية المصرية. بيانات غير منشورة والسيد أمين شلبي، "السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية". مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١ – ٢٢.

٤-اللجنة الفرعية الرابعة للتعليم وتنمية الموارد البشرية برئاسة وزير التعليم. وتهدف إلى ما يلي:

- تطوير قدرات المدرس المصري، وتحديث المناهج التعليمية وإدخال نظام الكمبيوتر إلى المدارس في شتى أنحاء مصر.
- زيادة عدد الأبنية التعليمية في النجوع والقرى.
- استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في التدريس، وتدريب المدرسين في الولايات المتحدة من خلال إرسال ألف مدرس سنوياً إلى الولايات المتحدة، لتأهيلهم في مادة اللغة الإنجليزية ومواد العلوم والفيزياء.
- التنسيق لإعداد برامج أطفال لبثها في التليفزيون المصري بما يتناسب مع الاحتياجات التعليمية.
- محاربة تسرب الفتيات من التعليم وتكثيف برامج محو الأمية.
- إقامة ورش عمل يشترك فيها القطاع الخاص ورجال الأعمال لتخريج عمالة مدربة وماهرة لمواكبة تحديات القرن الواحد والعشرين.
- الاهتمام بتمكين المتخصصين المصريين، من تعرف أفضل وأحدث الممارسات والوسائل التكنولوجية المتبعة في التعليم بالولايات المتحدة.
- إنشاء اتصال عن طريق الإنترنت مع مدارس في خمسين دولة.
- تحقيق نمو اقتصادي مستدام يقوده القطاع الخاص ويتم التركيز على الحوار في مجال السياسات وأفضل السبل لزيادة مشاركة القطاع الخاص في تنمية الموارد البشرية[١].

ثانيا : الإطار غير الحكومي:

يتمثل في المجلس الرئاسي المصري — الأمريكي، الذي يعد بمثابة هيئة استشارية لصانعي القرار في كلا الدولتين، ويضم كبار المسئولين التنفيذيين في شركات ومؤسسات القطاع الخاص في كل من مصر والولايات المتحدة. ويتكون هذا المجلس من ثلاثين من رجال الأعمال على أساس خمسة عشر عضواً منتخباً، عن الجانب المصري وخمسة عشر عضواً عن الجانب الأمريكي، يمثلون صناعات متنوعة من قطاعات مختلفة.

كما يقوم المجلس في إطار دوره كممثل للقطاع الخاص في كل من مصر الولايات المتحدة بعرض وجهة نظر القطاع الخاص على حكومتي البلدين، فيما يتعلق بالتعاون المصري الأمريكي بشتى مجالاته الاقتصادية والتجارية ويقدم المقترحات لتعزيز وتنمية هذه العلاقات.

ويمكن تلخيص الغرض من إنشاء المجلس فيما يلي:

- تقديم عدد من المفاهيم الجديدة لتحسين أداء الاقتصاد القومي، وتطويره مثل احترام قوانين الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وإدخال نظام الـ Boot .

---

١ - وزارة الخارجية المصرية. بيانات غير منشورة والسيد أمين شلبي، "السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ". مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١ – ٢٢.

- تحديد المسائل التي تؤثر على نمو نشاط القطاع الخاص، بما في ذلك السياسات الحكومية واللوائح التي تحتاج إلى مراجعة، وعرض النتائج على الحكومة المصرية بهدف تحقيق الهدف المنشود من نمو الاستثمارات.
- إلقاء الضوء على الفرص التجارية والاقتصادية المتاحة، والترويج لها وتحديد الشركات في كلا البلدين، التي يمكن أن تعمل في مجال نقل التكنولوجيا والاستفادة من التأييد والمساندة الحكومية لمثل هذه الأنشطة.
- تنبيه الحكومة المصرية إلى العوائق والصعوبات التي تواجه قطاع الأعمال، والنزاعات التي تحتاج إلى تسوية، بهدف الحفاظ على بيئة مواتية لنمو وازدهار نشاط الأعمال والتعاون بين القطاع الخاص في كلا البلدين.
- تحفيز المستثمر الأمريكي والجهات الأمريكية على نقل التكنولوجيا، من خلال إبراز الفرص المتاحة في مصر ومكاسبها، والقيام بدور الوسيط بين القطاع الخاص في كلا البلدين.
- زيادة حجم الاستثمارات الأمريكية داخل مصر لتصل إلى قرابة ٢ مليار دولار.
- وضع تصور متكامل لزيادة حجم الصادرات المصرية إلى الأسواق الأمريكية.
- المساهمة في أعمال لجان الشراكة المصرية - الأمريكية، من خلال تقديم مقترحات بشأن السياسات الواجب اتباعها، لتنمية علاقات التجارة والاستثمار بين البلدين، وتعزيز التعاون الصناعي، ودعم تطوير النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، وتحسين المناخ الاستثماري في مصر وتقوية الروابط التجارية بين كلا البلدين وتحسين جودة المنتجات المصرية.
- تحديد رؤية مستقبلية للعلاقات بين البلدين.
- تعزيز ومساندة برامج الإصلاح الاقتصادي، خاصة الجانب المالي والنقدي ومشروعات البنية التحتية مع تحديد الاحتياجات المصرية في هذه المجالات.
- تقديم تصور عن المشروعات التي يجب أن تكون موضوع الدراسة الدقيقة، وإعداد السياسات اللازمة لتشجيع آليات التحرير الاقتصادي.
- إتاحة فرص إقامة حوار بين القطاع الحكومي ورجال الأعمال، لزيادة حجم التعاون التجاري بين البلدين وإيجاد آلية مستمرة وفعالة لتبادل هذا الحوار بشكل منظم وفعال[1].

---

[1] - زينب عبد العظيم محمد، "العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية وانعكاساتها على سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة الأمريكية". مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٨ – ٦٩ وسلامة شاكر، "العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر". مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٣ – ٥٤ ووزارة الخارجية المصرية. بيانات غير منشورة والتقرير السنوي للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية. مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٥ – ٧٦ والسيد أمين شلبي، السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية. مرجع سبق ذكره ص ٢٣ وحنان البيلي، "الشراكة المصرية الأمريكية". السياسة الدولية، العدد (١٢٤)، أبريل ١٩٩٦، ص١٩٤.

وبوجه عام، فإنه بالرغم من الخلاف الكبير في المواقف بين كل من مصر والولايات المتحدة، بصدد موضوع التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، سواء قبيل انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة عام ١٩٩٥، أو بعد نجاح الولايات المتحدة في الحصول على موافقة أغلبية الدول على قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة النووية، إلا أن هذا الخلاف لم ينتج أثراً ملموساً على العلاقات الاقتصادية بين البلدين. فنجد أن اتفاق الشراكة المصرية الأمريكية قد طرح بمبادرة من الإدارة الأمريكية عام ١٩٩٤ ، ليتم تمويله في نطاق برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر، بهدف تطوير علاقة اقتصادية مع مصر، على نطاق واسع تركز على مجالات التجارة والاستثمار وإيجاد البيئة المؤسسية المناسبة التي تدعم الاستثمار الأجنبي والمحلي، وتشجيع التنمية المستدامة وتحقيق مزيد من مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية، وتوفير فرص عمل، وتحرير المناخ الاستثماري من المعوقات الإدارية، لضمان زيادة معدلات الاستثمار، لا سيما أن الولايات المتحدة قد نظرت إلى اتفاق الشراكة هذا، باعتباره يمثل أهمية كبيرة لمستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين، وباعتباره الأساس المؤسسي الذي ستتطور علية هذة العلاقات في مجالاتها المختلفة. كما أن الجانب الأمريكي قد نظر إلى هذه الشراكة باعتبارها البديل الذي سوف يحل في المستقبل المنظور محل المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر عندما تنخفض هذه المساعدات، وذلك وفقاً لمفهوم "التجارة بدلاً من المساعدات".

واستمرت هذه الشراكة الاقتصادية خلال عام ١٩٩٥، في الوقت الذي كانت فيه العلاقات السياسية بين البلدين تشهد توتراً كبيراً، لقيام مصر بتعبئة الدول العربية ضد إسرائيل، بسبب رفض الأخيرة الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، أو حتى الإعلان عن جدول زمني تلتزم بمقتضاه بالانضمام إلى المعاهدة النووية. والدليل على ذلك أنة أثناء زيارة الرئيس مبارك إلى الولايات المتحدة في ٣١ / ٣ / ١٩٩٥ ،إي قبل أقل من شهر من انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة – وذلك لشرح الأبعاد الحقيقية للموقف المصري من موضوع التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، لا سيما أن الحكومة الإسرائيلية آنذاك، كانت قد نجحت في شن حملة ضارية على مصر في أوساط وسائل الأعلام الأمريكية، وداخل الكونجرس، بسبب إصرار مصر على الربط بين موافقتها على قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة وانضمام إسرائيل إلى المعاهدة النووية – أعلن الرئيسان المصري والأمريكي عن تشكيل المجلس الرئاسي للتنمية والنمو الاقتصادي، الذي يعد بمثابة هيئة مستقلة، تتكون من رؤساء مجالس إدارات شركات القطاع الخاص العاملة، في كل من مصر والولايات المتحدة، لتكون مهمته إسداء النصح والمشورة للقيادة السياسية في كلا البلدين، عن أنسب السياسات الاقتصادية التي يتعين على القيادة السياسية المصرية والإدارة الأمريكية انتهاجها لتدعيم الروابط التجارية بين البلدين. كما عقدت اللجنة المشتركة للنمو الاقتصادي

أولى اجتماعاتها في مارس عـام ١٩٩٥ ، وعلى أساس أن اجتماعاتها سوف تجـرى كل ستة أشهر بشكل متبادل بين القاهرة وواشنطن[1].

وبعد اختتـام مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة لأعماله، فـي منتصـف شهر مايو عـام ١٩٩٥ ، وما تمخض عنة مـن موافقـة أغلبية الدول على قـرار التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وهو القـرار الذي اعترضت علية مصر - نظراً لعدم انضمام إسرائيل إلى هذه المعاهدة - والـذي جاء متعارضاً مع الموقف الأمريكي الذي مارس ضغوطـاً شـديدة علـى القيـادة المصرية، لمحاولة إثنائها عن الربط بين الموافقة على قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة وانضمام إسرائيل إلى النظام الدولي لحظر الانتشار، عقدت اللجان الأربع المنبثقة عن اللجنة المشتركة للنمو والتنمية الاقتصادية عدة اجتماعات خلال النصـف الأول مـن شهر يوليو عام ١٩٩٥ ، واستمر عقد هذه الاجتماعات بشكل دوري فـي كـل مـن واشنطن والقاهرة خلال عام ١٩٩٦ ، حيث تم اتفاق الحكومتين المصرية والأمريكيـة على قيام كل لجنة فرعية بتنفيذ عدد من المشروعات وذلك على الوجه التالي:

١- المشروعات التي تم الاتفاق علي تنفيذها في إطار اللجنة الفرعية الأولى وهي:

- مساعدة الحكومة المصرية على تنفيذ برنامجها للإصلاح الاقتصادي، خاصة في نطاق قطاعات التجارة والتمويل والقطاع المالي والخصخصة والبيئة، وذلك فـي إطار برنامج إصلاح السياسات القطاعية.
- تنفيذ برنامج لتقديم المساعدات الفنية للبنك المركزى المصري، يستهدف تطويـر أدوات السياسة النقدية ومساعدة البنك المركزي على البدء في عمليات السـوق المفتوحة وإعادة هيكلة الدين المحلي، وتطوير السوق الثانوي للسندات، وإتاحـة التدريب للكوادر المصرية، وإنشاء موقع للبنك على شبكة الإنترنت، لتسهيل تقديم المعلومات اللازمة عن الجهاز المصرفي لقطـاع التصديـر وربـط المصـدر المصري بالأسواق المالية العالمية.
- تنفيذ برامج تدريب فنية مكثفة للعاملين في هيئة سوق المال والقطـاع الخـاص المصري، يحضرها فنيون من الجانب الأمريكي، وبعض الدول العربية بتمويـل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.
- تنفيذ برامج للترويج للصادرات المصرية، من خلال زيـادة القـدرة الإنتاجيـة والتسويقية للقطاع الخاص المصري، والاستعانة بالتكنولوجيا الأمريكية، فـي مجـال تطوير جـودة الإنتـاج في قطاعات معينة.

---

[1] - السيد أمين شلبي، السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية. مرجع سبق ذكره، ص ٢٣ و
Mubarak to Begin Official Three Day Visit to US. 31/3/1995, gopher: //198.80.36.82:70/OR 16137043- 1614927 – range/ archives/ 1995/ pdq – 9, p. 1 and Mubarak to Begin Official Three Day Visit to US. 31/3/1995, gopher: //198.80.36.82 : 70/OR 25593884 – 25598579 – range /archives/ 1995/ pdq.9, p. 1.

- إتاحة المساعدات الفنية لوزارة المالية لمساعدتها على إصلاح النظام الضريبي.
- إتاحة المساعدات الفنية لهيئة سوق المال لمساعدتها على تنشيط بورصة الأوراق المالية.
- إتاحة المساعدات الفنية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، من خلال توفير الخبراء وأجهزة الكمبيوتر لمساعدة الجهاز المركزي على إعداد نظام معلومات عن الاستهلاك المحلى الفردي والحسابات القومية[1].

٢- المشروعات التي تم الاتفاق علي تنفيذها في إطار اللجنة الفرعية الثانية وهى:

- إقامة مركز تجريبي رائد لنقل التكنولوجيا، من أجل تحسين مستوى الإنتاج للنهوض بمعدلات الصادرات وتحسين جودة إنتاج القطاع الخاص وخاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير المعهد القومي للمعايرة، ليقوم بدوره الأساسي في دفع عجلة الصناعة المصرية، سواء في القطاع العام أو الخاص، حتى تستطيع المنتجات المصرية إن تنافس المنتج العالمي وتصل بالإنتاج إلى المواصفات العالمية.
- إنشاء مراكز التكنولوجيا الصناعية.
- إتاحة المساعدات الفنية لدعم حقوق الملكية الفكرية، وتهدف هذه المساعدات إلى أن يصبح الإنتاج الصناعي المصري مطابق للمعايير الدولية في الصناعة، ومطابق للتكنولوجيا العالمية بما يحقق القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية.
- تأكيد الجودة والإنتاجية ISO 9000 ، من خلال مساعدة مشروعات القطاع الخاص في مصر على تحسين كفاءتها، وقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.
- إنشاء مركز معلومات بالغرفة التجارية المصرية — الأمريكية، للمساعدة على ربط الهيئات التجارية الرئيسية في مصر وأعضائها، بشبكات المعلومات التجارية الدولية.
- تقديم الدعم لجمعية رجال الأعمال بأسيوط، لمساعدة الجمعية على تقديم قروض للمشروعات الصغيرة في صعيد مصر.
- تمويل حصة الجانب المصري في الصندوق المشترك لاتفاقية العلم والتكنولوجيا.

٣- المشروعات التي تم الاتفاق علي تنفيذها في إطار اللجنة الفرعية الثالثة وهى:

- تنفيذ برنامج للحد من التعرض لمادة الرصاص، لمساعدة الحكومة المصرية على تحقيق أهدافها المتعلقة بتخفيض معدلات الرصاص في الجو، لما له من آثار اقتصادية وبيئية ضارة.

---

[1] - **NPT Results Show World's Fundamental Commitment to Treaty.** 12/5/1995, gopher: // 198.80.36.82: 70/OR 31225892- 31230619 – range/ archives/ 1995/ pdq.9, pp 53-4 and

سلامة شاكر، "العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ومصر". مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٣ – ٥٤.

- تنفيذ برامج السياحة البيئية بواسطة كل من الوكالة الأمريكية ووزارة السياحة وجهاز شئون البيئة، وهيئة تنشيط السياحة والمجلس الأعلى للآثار وبعض الهيئات غير الحكومية الأخرى[1].
- تنفيذ برامج لتوفير الطاقة للحد من التلوث البيئي.
- تنفيذ مشروع لمعالجة مياه الصرف الصحي.
- تنفيذ مشروع لزراعة الأنسجة الزراعية في المناطق الصحراوية.
- إجراء مسح شامل للثروات الثقافية.
- تنمية وتحسين إدارة منطقة بحيرة ناصر.
- تنمية سياحية دون الإخلال بالبيئة[2].

٤- المشروعات التي تم الاتفاق علي تنفيذها في إطار اللجنة الفرعية الرابعة وهى:
- تنفيذ برامج لتنمية الموارد البشرية، خاصة برامج تعليم المرأة والطفل.
- إتاحة برامج تدريبية للمدرسين.
- تنفيذ برامج لربط العملية التعليمية بالخبرات الدولية المتاحة عن طريق الوكالة الأمريكية[3].

أما عام ١٩٩٧ فقد شهد بداية الحوار التجاري بين مصر والولايات المتحدة، حيث عقد أول اجتماع للحوار التجاري بين الجانب المصري برئاسة وزير التجارة والجانب الأمريكي برئاسة ديفيد لانج، الممثل التجاري للولايات المتحدة.

وقد استهدف الحوار إيجاد إطار يتم من خلاله ما يلي:
- بحث سبل تنمية التبادل التجاري بين البلدين.
- مناقشة الموضوعات التجارية، التي يرى أي من الجانبين أنها تمثل عقبة في سبيل تنشيط وتعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.
- تبادل وجهات النظر حول سبل التعاون داخل منظمة التجارة العالمية.

أما عن أهم الموضوعات التي طرحها كلا الجانبين في اجتماعات الحوار التجاري فقد تمثلت في الآتي:

١- الموضوعات التي أثارها الجانب الأمريكي:
- استمرار مصر في عملية تحرير التجارة الخارجية، خاصة فيما يتعلق بمستويات الرسوم الجمركية والتقييم الجمركي، وإجراءات الفحص والرقابة على الجودة والمواصفات القياسية وقانون المشتريات الحكومية.

---

١ - سلامة شاكر، "العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ومصر". مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٣ – ٥٤.

٢ - سلامة شاكر، " العلاقات الاقتصادية بين مصر و الولايات المتحدة الأمريكية. مرجع سبق ذكره، ص٥٥ .

٣ - المرجع نفسه. ص ص ٥٥-٥٦.

- توفير مناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، خاصة فيما يتعلق برفع مستويات الحماية لحقوق الملكية الفكرية.
- قيام مصر بتقديم التزامات ذات مغزى، في المفاوضات الخاصة باستكمال تحرير قطاع الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية.

٢- الموضوعات التي أثارها الجانب المصري:
- بدء الخطوات اللازمة للتوصل إلى إبرام اتفاق للتجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة.
- تعزيز قدرة مصر على زيادة الاستفادة من النظام المعمم للمزايا الأمريكي.
- زيادة فرص مصر في النفاذ إلى السوق الأمريكي، خاصة فيما يتعلق بالمنتجات التي تتوافر لمصر فيها مميزات تنافسية في السوق الأمريكي، خاصة قطاع منتجات المنسوجات.
- تقديم الدعم الفني لمصر لتعزيز قدراتها على مواجهة متطلبات النظام التجاري متعدد الأطراف، والتزاماتها وحقوقها في إطار منظمة التجارة العالمية.

وفى عام ١٩٩٨ عقدت جولة ثانية للحوار التجاري، تم خلالها استعراض التقدم الذي أحرزته مصر في مجال تحرير التجارة، على اعتبار أنه يمهد الطريق لبدء التفاوض حول اتفاق تجارة حرة بين البلدين. وقد أسفرت جولات الحوار التجاري عن قيام الجانب الأمريكي بتقديم مشروع اتفاق إطاري لتنمية التجارة والاستثمار، لا سيما أن الجانب الأمريكي كان يؤكد أنه من السابق لأوانه بدء مفاوضات إبرام اتفاق تجارة حرة كما كانت تطالب مصر بذلك[١].

وأكد السفير الأمريكي لدى القاهرة آنذاك Daniel Kurtzer، أن مفهوم الشراكة يكمن في اعتباره سلسلة من الحوارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، التي تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المصري من خلال العولمه، مشيراً إلى أن المشروعات التي تمولها الوكالة الأمريكية في هذه المجالات، تأتي كعامل مساعد للشراكة مثل أي جهة مانحة أخرى تساهم في تحقيق هدف النمو الاقتصادي لمصر[٢].

أما فيما يتعلق بالموضوعات التي تم الاتفاق عليها داخل اللجان الأربع الفرعية، التي عقدت بشكل دوري بين البلدين في إطار اللجنة المشتركة للنمو الاقتصادي، فقد كانت على الوجه التالي:
- دعم أعمال اللجنة عن طريق إقامة آلية للحفاظ على استمرارية الحوار.
- تقديم المعونة الفنية إلى مصر، حتى تصبح مركزاً إقليمياً لتصدير برامج السوفت وير للكمبيوتر خاصة في العالم العربي، والنظر في قضية حماية الملكية الفكرية في قطاع الدواء.

---

١ - التقرير السنوي للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والولايات المتحدة. مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٨-٧٩.

٢ - وزارة الخارجية المصرية. بيانات غير منشورة.

- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعقد بروتوكول بين الصندوق الاجتماعي واتحاد صغار رجال الأعمال في الولايات المتحدة.
- مناقشة إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين.
- زيادة حجم التجارة مع الولايات المتحدة، وجذب الاستثمار الأمريكي إلى مصر، والنظر في الموضوعات المتعلقة بتحرير التجارة وحقوق الملكية الفكرية والتعريفات الجمركية وبراءات الاختراع في مجالات الكمبيوتر.
- إجراء تقييم لحجم الإنجازات التي حققها الاقتصاد المصري في مجالات النمو الاقتصادي، وتحرير سعر الصرف، وتطوير سوق المال، وتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي لعام ١٩٩٨/ ١٩٩٩ ، في إطار السعي إلى إدراج سوق المال المصرية ضمن الأسواق الواعدة.
- تنفيذ برنامج تدريبي بالقاهرة للعاملين في قطاعات الدولة المختلفة، لتعريفهم بقانون الممارسات للمشتروات الأمريكية.
- تعزيز التعاون بين هيئة سوق المال في كل من مصر والولايات المتحدة، في مجال تبادل المعلومات والخبراء والاستشاريين والمعونة الفنية بما يكفل تطبيق المعايير الدولية، وسلامة تطبيق القوانين المنظمة لسوق المال، وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الأسواق المالية المصرية. فضلاً عن تطوير أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي وتطوير استراتيجية إدارة الدين المحلى.
- تنفيذ برامج تدريبية داخل الولايات المتحدة، لإعداد كوادر مصرفية مصرية لمواجهة التحديات التي تواجهها السوق العالمية في مطلع القرن الجديد.

٢- الموضوعات التي تم الاتفاق عليها في نطاق اللجنة الفرعية الثانية وهي:
- تنظيم عقد ورش عمل وندوات وتنظيم زيارات ميدانية، لمتخذي القرار والعلماء والباحثين المصريين للولايات المتحدة، للتعرف على آخر التطورات التكنولوجية في عدد من المجالات.
- تحديد الاحتياجات التكنولوجية المناسبة لكل نوع من أنواع القطاعات الصناعية.
- تنظيم عقد ندوات وورش عمل لمناقشة سبل تحسين جودة المنتجات المصرية.
- تقديم منح تدريبية إلى الفائزين من الباحثين المصريين والأمريكيين، في مجالات بحثية يتفق عليها الجانبان، وذلك في اطار اتفاقية التعاون التي تم إبرامها بين أكاديمية البحث العلمي وجامعة ميريلاند الأمريكية.
- إنشاء مراكز للتطوير والتكنولوجيا في محافظتي القاهرة والإسكندرية، لتكون بمثابة بيوت خبرة أمريكية، لتقديم النصائح والخبرة للمنتجين المصريين في مجال تحسين جودة المنتجات المصرية، وللتوصل إلى شهادة الـ ISO 9000 و ISO 14000 ، وتحسين مستوى الإدارة والتسويق في الشركات المصرية.
- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق تحديث مراكز التكنولوجيا وربطها بمراكز التكنولوجيا الأمريكية[1].

---

١ - وزارة الخارجية المصرية. بيانات غير منشورة.

٣- **الموضوعات التي تم الاتفاق عليها في نطاق اللجنة الفرعية الثالثة وهي:**

- إعداد وثيقة بالخطوط العريضة لتنمية السياحة على شواطئ البحر الأحمر، والإعلان عن ست عشرة محمية طبيعية في هذه المنطقة.
- دعم برنامج الحفاظ على التراث القديم، والذي بدأ بترميم أربعة مواقع أثرية، هي دير سان انطونيو، ودير القديس بولس، والقلعة الإسلامية بمدينة القصير، ومقبرة سيتي الأول في مدينة الأقصر.
- التعاون في مجال الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري، في إطار بروتوكول كيوتو وتشجيع جذب الاستثمار الأمريكي في المشروعات البيئية.
- تدعيم القدرات المصرية في مجال الصحة البيئية في الريف، من خلال دعم الوحدات الصحية الريفية.
- التعاون لتطبيق قانون حماية البيئة رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ ، وتدريب الكوادر لتطبيق هذا القانون، وتشجيع المبادرات التطوعية بين الحكومة، والقطاع الخاص، والقطاع الصناعي، لوضع خطوط تسعى إلى تحقيق الالتزام البيئي على المدى المتوسط والبعيد، والعمل على تحسين جودة هواء القاهرة الكبرى، من خلال التركيز على التعاون الفني للتحكم في عوادم السيارات.
- وضع استراتيجية لخفض نسبة الرصاص في الجو.
- عقد العديد من ورش العمل لزيادة الوعي البيئي في القاهرة الكبرى.

٤- **الموضوعات التي تم الاتفاق عليها في نطاق اللجنة الفرعية الرابعة وهي:**

- نقل التكنولوجيا وإدخال نظام الكمبيوتر إلى المدارس في شتى أنحاء مصر.
- التوقيع على البروتوكول الخاص بتطوير التعليم، وتدعيم الفرص التعليمية للطفل والأم ومنع التسرب من التعليم.
- إنشاء شبكة تكنولوجيا التعليم، وإقامة مراكز للتدريب في سبع محافظات، وربط هذه الشبكة ببقية محافظات الجمهورية.
- إتاحة تدريب سنوي لقرابة ألف معلم في الولايات المتحدة، وذلك ضمن برامج تطوير وإعداد المعلم لتأهيل المدرسين وإعداد جيل مدرب من المعلمين.
- التوقيع على اتفاقيتي منحة "الربط والتآخي بين الجامعات المصرية والأمريكية"، و"التدريب المهني المتواصل".
- تنفيذ برنامج تبادل المعلمين، للنهوض بمستوى التدريس، خاصة في مجال المواد العلمية والاستفادة من الخبرات الفنية للولايات المتحدة في هذا المجال.
- إشراك القطاع الخاص في تحديث برامج التعليم بالمدارس والمعاهد الفنية.
- الاتفاق على قيام الولايات المتحدة بتقديم معونة إلى مصر لبناء Community Schools ، لتحقيق أهداف الخطة القومية للتعليم، والعمل على رفع كفاءة المدرسين المصريين ورفع مستوى إجادتهم للغة الإنجليزية.
- إدخال موضوعات حماية البيئة سواء في المناهج الدراسية، أو الأنشطة الثقافية للطفل والتلاميذ في جميع مراحل التعليم.

- تنفيذ برنامج تنمية تعلم الفتيات الريفيات، الذي يهدف إلى زيادة عدد الفتيات المتعلمات في المناطق الريفية.
- تطوير دور المعاهد الفنية، حتى يكتسب خريجيها الخبرات الفنية التي تؤهلهم لمواكبة متطلبات سوق العمل[١].

كما شهد النصف الثاني من عام ١٩٩٨ بداية الحوار الإستراتيجي بين البلدين، الذي بدأ رسمياً باجتماعات على مستوى وزراء الخارجية في واشنطن عام ١٩٩٨ ، ثم عقدت الجولة الثانية من هذا الحوار على مستوى مساعدي وزراء الخارجية في القاهرة، في ديسمبر عام ١٩٩٨.

وقد كان هذا الحوار بمبادرة مصرية، حيث حرص وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى على ضرورة وجود حوار سياسي استراتيجي، بين المسئولين في وزارة الخارجية المصرية، ونظرائهم في الخارجية الأمريكية، لإيجاد آلية مستمرة لتبادل الحوار تقوم على أساس مؤسسي، وتتسم بالدورية والانتظام، وتجرى على عدة مستويات ويعد لها ولجدول أعمالها بشكل جيد.
كذلك توفير إدارة أكثر فعالية لتقديم وشرح الرؤية المصرية لقضايا الأمن والاستقرار في المنطقة، من منطلق وضعها كقوى إقليمية، وما يمليه عليها هذا الوضع من مصالح ومسئوليات، والاستماع إلى الرؤية الأمريكية من منطلق وضعها الدولي، الذي ازداد قوة بعد انتهاء الحرب الباردة، ودورها الإقليمي الذي ازداد تواجداً، خاصة خلال حرب الخليج الثانية. فضلاً عن إقامة حوار دوري هدفه إكساب العلاقة بين البلدين طابعاً استراتيجياً، يسمح من جانب بدعم التعاون بين البلدين على صعيد القضايا الثنائية والإقليمية والدولية، وطرح إطار للتشاور حول النقاط الخلافية للاستفادة منها في التنسيق حول موضوعات ذات أهمية مشتركة، مثل الأمن الإقليمي، وعملية السلام، وضبط التسلح، ومكافحة الإرهاب. ومن جانب آخر، وضع حدود لمنع تصاعد الخلافات والسماح، بقدر من اختلاف الرؤى بشكل يحول دون سوء الفهم والتقدير، والتنبؤ بالقضايا ذات الأهمية للبلدين، واحتواء ما قد يبدو من عناصر الاختلاف حولها قبل أن تصل إلى مرحلة التوتر، حتى لا تكون العلاقات المصرية الأمريكية رهينة بالمشاكل التي تدور في المنطقة. وفي الوقت ذاته تأكيد أهمية أن ينظر لهذه العلاقات كعلاقات ثنائية، وليس على أنها علاقة ثلاثية مصرية أمريكية إسرائيلية، وإضافة أبعاد اقتصادية للعلاقة بين البلدين، من خلال التحول التدريجي من علاقة تقوم على المساعدات، إلى مشاركة اقتصادية ترتكز على علاقات تجارية متطورة ومشروعات استثمارية مشتركة[٢].

---

١ - وزارة الخارجية المصرية. بيانات غير منشورة.
٢ - محمد قدري سعيد، مصر وقضايا الأمن الدولي. بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الرابع عشر للبحوث السياسية ١٣-٢٠٠١/١/١٥، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة-

وقد تم تقسيم هذا الحوار الاستراتيجي إلى مجموعة من اللجان الفرعية، تختص كل منها بموضوع محدد، وتم تعيين لجنة إشرافية تشرف على أعمال تلك اللجان، بهدف الوصول إلى درجة أعلى من التخصص في بحث الموضوعات ذات الاهتمام المشترك. كما تم توسيع مستويات هذا الحوار لكي يتعدى الجانب الرسمي، ليشمل منظمات المجتمع المدني، ويتضمن قضايا جديدة، تأكدت أهميتها بفعل التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، مثل قضايا التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي والدور المصري تجاهها والبعد النووي في المنطقة[١].

وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٩ ، عقدت الجولة الثالثة من الحوار الإستراتيجي على نفس المستوى في واشنطن، وعقدت الجولة الرابعة من هذا الحوار على مستوى وزراء الخارجية خلال زيارة الرئيس مبارك لواشنطن في يوليو عام ١٩٩٩[٢].

وفى أوائل النصف الثاني من عام ١٩٩٩ ، وقعت حكومتي البلدين في واشنطن على اتفاق إطاري لتنمية علاقات التجارة والاستثمار بين البلدين، تمهيدا للتوصل إلى اتفاق شامل للتجارة الحرة مستقبلاً، بهدف تشجيع الأنشطة الاقتصادية في مصر التي تؤدي إلى تطوير القدرات الإنتاجية وتوطيد العلاقات التجارية بين البلدين، وزيادة حجم التبادل التجاري، وحفز القطاع الخاص على الاستثمار في مصر، لدعم عملية النمو والتنمية الاقتصادية، وتسهيل عملية الاتصال بين القطاع الخاص المصري والأمريكي، وإيجاد آلية ثنائية لتحرير التجارة والاستثمار[٣].

وقد نص هذا الاتفاق على ما يلي:

- زيادة حجم التجارة بين البلدين في مجال المنتجات والخدمات، لتشجيع وتسهيل عملية تبادل السلع والخدمات وتأمين الظروف المواتية للتنمية طويلة الأجل.

-القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٥ والسيد أمين شلبي، السياسية الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة. مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧-١٨ ووزارة الخارجية المصرية. بيانات غير منشورة.

١ - السيد أمين شلبي، السياسية الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة. مرجع سبق ذكره، ص ١٨ ووزارة الخارجية المصرية. بيانات غير منشورة.

٢ - السيد أمين شلبي، السياسية الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة. مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧-١٨.

3 - Investment Incentive Agreement Between the Government of the United States of America and the Government of the Arab Republic of Egypt. 11/9/1999, http://www.mfa.gov.eg/getdoc.asp? id=524&cat=02, p. 1.

- إنشاء مجلس مصري – أمريكي للتجارة والاستثمار، يتكون من ممثلين من القطاع الخاص في كلا البلدين، بهدف التشاور بصدد أمور معينة في مجال تشجيع التبادل التجاري بين البلدين، وزيادة حجم الاستثمار وإزالة القيود التي تعوق عملية تدفق التجارة والاستثمار(١).

وبوجه عام، فإن هذه الشراكة المصرية الأمريكية قد استمرت وتدعمت خلال فترة إدارة كلينتون الأولى والثانية، بالرغم من اختلاف وجهات النظر بين كلا البلدين، خلال النصف الأول من التسعينيات، بصدد موضوع التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، وتباين وجهتي نظر القيادة المصرية والإدارة الأمريكية، خلال النصف الثاني من التسعينيات، بسبب إصرار مصر على انضمام إسرائيل إلى المعاهدة النووية كخطوة أولى، صوب إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال المواقف التي تبنتها مصر سواء داخل اللجان التحضيرية الثلاث السابقة على انعقاد مؤتمر المراجعة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ ، أو خلال انعقاد مؤتمر المراجعة الذي عقد عام ٢٠٠٠ لمراجعة سير تنفيذ العمل بهذه المعاهدة.

وإذا كانت هذه الشراكة المصرية الأمريكية قد جاءت بمبادرة من إدارة كلينتون الديموقراطية، بهدف تدعيم عملية نمو القطاع الخاص المصري، وتعزيز عملية نقل التكنولوجيا الأمريكية إلى هذا القطاع، تسريع عملية النمو الاقتصادي داخل مصر، وزيادة حجم التجارة بين البلدين، فإن إدارة بوش الجمهورية قد أكدت أن مبادرة الشراكة أصبحت المحرك الأساسي لتطوير العلاقات الاقتصادية بمفهومها الواسع بين كل من مصر والولايات المتحدة، وأكدت كذلك ضرورة المحافظة على الجانب المفيد من هذه الشراكة، ومحاولة تفعيله مؤكدة أن الأمر لا ينفي إمكانية تطوير هذه الشراكة وتعديلها، في مرحلة لاحقة بما يتناسب مع تطور العلاقات بين البلدين(٢).

---

[1] - **Agreement Between the Government of the United States of America and the Arab Republic of Egypt Concerning the Development of Trade and Investment Relations.** 11/9/1999, http:// www.mfa.gov.eg/getdoc.asp?id=523&cat=02, p. p. 1-3.

[2]- **Mubarak to Begin Official Three Day Visit to US.** op.cit., p. 1.

المبحث الثالث

سياسة إدارتي كلينتون الأولى والثانية في مجال التعاون الإستراتيجي مع مصر

إن علاقات التعاون العسكري بين مصر والولايات المتحدة، يمكن اعتبارها امتداداً وانعكاساً في الوقت ذاته للعلاقات السياسية بين البلدين، التي تحكمها رؤية إستراتيجية مشتركة لتحقيق الأمن القومي لكلا الدولتين. لذلك، فإنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى استمرارية رؤيتهما المشتركة لمدى تطور هذه العلاقات السياسية.

وقد كان للنصر الكبير الذي حققته القوات المسلحة المصرية في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، انعكاسات محورية على العلاقات المصرية- الأمريكية التي بدأت في التحسن التدريجي بشكل متوازي مع الجهود الأمريكية، لإحلال السلام بين مصر وإسرائيل إلى أن تم توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩، التي شكلت نقطة تحول رئيسية في مسار العلاقات المصرية الأمريكية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

فمنذ ذلك التاريخ وضعت الولايات المتحدة مصر ضمن قائمة الدول الصديقة التي يحق لها الاستفادة من برامج المساعدات التي تقدمها في المجالين الاقتصادي والعسكري، حيث بدأت مصر منذ عام ١٩٧٩ تحصل على مساعداتها العسكرية من الولايات المتحدة، على هيئة قروض لتمويل شراء الأسلحة الأمريكية، والحصول على المساعدات الفنية من تدريب وأعمال صيانة. وكانت البداية بقرض قيمته ١,٥ مليار دولار ثم قرض آخر قيمته ٥٥٠ مليون دولار. وهكذا استمرت المساعدات العسكرية الأمريكية تقدم لمصر في إطار سياسة القروض حتى النصف الأول من الثمانينيات.

وعلى ضوء استمرار النمو المطرد لهذه العلاقات السياسية، فقد تحول برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر بكامله إلي منح سنوية لا ترد مقدارها ١,٣ مليار دولار، اعتباراً من عام ١٩٨٥ حتى الآن. واصبح هذا البرنامج يشكل مصدر التسليح الرئيسي للقوات المسلحة المصرية بأفرعها المختلفة، وأحد أهم المصادر الرئيسية التي تعتمد عليها القوات المسلحة في بناء وتطوير قدراتها من حيث الكم والكيف، من خلال إحلال نظم تسلح أمريكية في معظمها محل العديد من نظم التسلح الشرقية المتقادمة، ووضع منهج علمي يرتكز على الاعتماد على ترشيد استخدام الموارد البشرية والمادية وعلى التخطيط المستقبلي من خلال خطط خمسية متتالية لاستكمال برامج تحديث القوات المسلحة.

وعلاقات التعاون العسكري المصري الأمريكي، تهدف من وجهة النظر المصرية إلي المساعدة في رفع القدرة والكفاءة القتالية للقوات المسلحة، لا سيما أن نظم التسليح المتطورة التي تمد بها الولايات المتحدة مصر تعد بمثابة حجر الزاوية في

العلاقات العسكرية بين البلدين[1]. فمصر وإن اتجهت إلي انتهاج سياسة تنويع مصادر السلاح، إلا أنها ظلت تعتمد اعتماداً ملحوظاً على الولايات المتحدة لكي تحصل منها على احتياجاتها التسليحية الأساسية.

لذلك، نجد أن مشتروات مصر من أنظمه الأسلحة العسكرية الأمريكية الجديدة، قد بلغت نسبه ٨٥ % . كما كان برنامج فائض مخزون المعدات العسكرية الأمريكية في أوروبا هو المصدر الذي حصلت منة القوات المسلحة المصرية على احتياجاتها من السفن الحربية، ودبابات القتال الرئيسية من طراز M60-A3 ومركبات القتال المدرعة من طراز M-113 [2].

ويمثل برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية أداة بالغة الأهمية تستخدمها الولايات المتحدة في إدارة عملية التحول الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما من حيث ما يمكن أن تفضي إليه هذه العملية من إعادة هيكلة التوازنات العسكرية، في المنطقة لصالح دولة أو مجموعات معينة من الدول في مواجهة دول أخرى.

وتتحدد قيمة ونوعية المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة، حسب معيار الأهمية الاستراتيجية للدول المعنية، خاصة فيما يتعلق بأهمية تلك الدول في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي حسب المنظور الأمريكي. وتعتبر إسرائيل ومصر الدولتين الأكثر تلقياً للمساعدات العسكرية الأمريكية، ليس فقط على مستوى منطقة الشرق الأوسط وإنما أيضاً على المستوى العالمي الأوسع.

وبالنسبة لمصر، فإن المساعدات العسكرية التي تحصل عليها من الولايات المتحدة تتركز في مجال تحويل القوات المسلحة المصرية من الاعتماد على الأسلحة الشرقية، إلي قوات رادعة أكثر كفاءة مصممة على أسس أنظمة التسلح الأمريكية، الأمر الذي يجعل الجانب الأكبر من برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر ينصب في مجال تنفيذ برامج الإنتاج المشترك للدبابة المتطورة M1-A1 ، والحصول على طائرات الهليكوبتر المقاتلة من طراز "أباتشي" ومقاتلات F-16.

ويرتكز التقدير الأمريكي لقيمة مصر الاستراتيجية، على أن دعم القدرة العسكرية المصرية يساعد كثيراً في تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وتعزيز الأهداف الأمريكية في هذه المنطقة، الأمر الذي يفسر قيام الإدارة الأمريكية بعد انتهاء حرب الخليج الثانية بالحفاظ على مستويات المساعدة العسكرية المقدمة إلي

---

[1] – محمد نبيل طه، "انعكاسات توقف المعونة العسكرية على الأمن القومي المصري". في: مصر ما بعد المعونات نحو مزيد من الاعتماد على الذات. مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ١٨٣-١٩٠ وص ٢٠٢.

[2] – التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٩٥. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٥١٨.

مصر، بنفس المستويات المعتادة خلال السنوات السابقة، بالرغم من قيام الإدارة الأمريكية بخفض حجم الإنفاق العسكري الأمريكي بشكل عام[1].

ويشتمل برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر على العديد من البرامج على الوجه التالي:

١- البرامج الرئيسية أو برامج مبيعات الأسلحة الأجنبية (FMS) وتتكون من البرامج التالية:

أ- برنامج مبيعات المعدات والإنشاءات للدول الأجنبية (FMCS):
يتم من خلال هذا البرنامج تحديد الدول المصرح لها، بإمكانية الشراء لأنظمة التسلح والمعدات والخدمات الأمريكية، ولا يختص هذا البرنامج بتحديد المخصصات المالية أو توزيعها.

ب -برنامج تمويل المبيعات العسكرية للدول الأجنبية (FMFP):
يتم من خلال هذا البرنامج تحديد الميزانية المخصصة لتمويل المبيعات العسكرية للدول الصديقة والحليفة للولايات المتحدة، وتحديد المبالغ المخصصة لكل دولة، وينقسم هذا البرنامج إلى قسمين هما المنح والهبات والقروض[2].
ويستهدف هذا البرنامج تحديث المعدات التي يستخدمها الجيش المصري، من خلال مساعدة الحكومة المصرية على تنفيذ خطة تستهدف تخفيض حجم القوات المسلحة، وتجهيز الجيش المصري بمنظومات حديثة من الأسلحة على درجة كبيرة من الكفاءة القتالية، وإحلال المعدات الأمريكية محل المعدات السوفيتية والشرقية، لا سيما أن حوالي نصف حجم الأسلحة التي تستخدمها القوات الجوية المصرية، والجيش المصري من أصل سوفيتي بينما تستحوذ القوة البحرية المصرية على حوالي ثلثي الأسلحة من أصل سوفيتي أو أجنبي. ويركز هذا البرنامج على تمويل شراء الدبابة M1-A1 وتمويل الشريحة الثالثة والرابعة من طائرات F-16 في نطاق برنامج Peace Vector[3].

ج- برنامج المبيعات التجارية بموجب قانون تنظيم صادرات التسليح (AECA):
يتم من خلال هذا البرنامج إتمام الصفقات العسكرية، عن طريق الاتفاق المباشر بين الدول المشترية والشركات الأمريكية (بما يعني أن الاتفاق ليس بين حكومتين)، إلا أن الدور الرقابي في هذه الحالة يمارسه كل من الكونجرس والإدارة الأمريكية، من خلال وزارة الخارجية الأمريكية التي يكون دورها إصدار الترخيص اللازم حتى يمكن إتمام هذه الصفقات.

---

١ - مراد إبراهيم الدسوقي، "بين السلاح النووي الإسرائيلي ومعاهدة عدم الانتشار النووي". **السياسة الدولية**، العدد (١٢٠)، أبريل ١٩٩٥، ص ص ١٢٠-١٢١.

٢ - محمد نبيل طه، "انعكاسات توقف المعونة العسكرية على الأمن القومي المصري". مرجع سبق ذكره، ص ١٩٣.

٣ - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. بيانات غير منشورة.

د - برنامج المساعدات العسكرية (MAP):

يتم من خلال هذا البرنامج تقديم المساعدة للحلفاء، على هيئة نظم تسليح متطورة ومعدات وخدمات دفاعية كمنحة بدون مقابل.

هـ- البرنامج الدولي للتعليم والتدريب العسكري (IMET):

يتم من خلال هذا البرنامج توفير فرص للتعليم والتدريب العسكري، داخل المعاهد والمنشآت التعليمية والوحدات العسكرية الأمريكية للعسكريين، من الدول الحليفة والصديقة لضمان استيعاب هؤلاء العسكريين للمنظومات التسليحيه الأمريكية.

و- برنامج حفظ السلام (PKO):

يهدف هذا البرنامج إلى مساهمة الولايات المتحدة في عمليات حفظ السلام في العالم.

٢-البرامج التكميلية وهى تتكون من البرامج التالية:

أ- برنامج المعدات الدفاعية الزائدة عن حاجة القوات المسلحة الأمريكية (EAP):

يتم من خلال هذا البرنامج التصرف في فائض المعدات التي خرجت من الخدمة العسكرية، سواء ببيع فائض هذه المعدات أو تقديمها كمنح للدول الحليفة والصديقة للولايات المتحدة.

ب- برنامج نظم تسليحية دفاعية لصالح الدول الأجنبية:

يتم من خلال هذا البرنامج تخزين نظم تسليح دفاعية، إما في القواعد أو المنشآت التي تتمركز خارج الأراضي الأمريكية، أو في مخازن الطوارئ التابعة للدول الحليفة والصديقة، لاستخدامها عند اللزوم سواء بواسطة الدولة المخزن على أراضيها هذه النظم الدفاعية أو بواسطة الولايات المتحدة.

ج- برنامج صندوق التمويل الخاص لتدبير المعدات الدفاعية (SDAF):

يتم من خلال هذا البرنامج تخصيص جزء من التمويل المتحصل علية من عائد عمليات المبيعات العسكرية لتدبير نظم تسليح دفاعية لصالح الدول الحليفة والصديقة للولايات المتحدة، إذا ما استدعت الضرورة ذلك على أن يتم استعواض نفقات نظم التسليح هذه بعد ذلك من هذه الدول[1].

أما برامج المساعدات الأمنية (العسكرية) الأمريكية، فيقصد بها تلك المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة إلى حلفائها وأصدقائها، بهدف رفع قدراتهم الدفاعية بما يخدم المصالح القومية الأمريكية في منطقة الدولة الحليفة المقدم لها هذه المساعدات، وذلك في إطار المحددات التالية:

- اقتصار استخدام المعدات التي تتلقاها الدول الصديقة كمساعدات أمنية على أعمال الأمن الداخلي، والدفاع عن الدولة، والاشتراك في الأنشطة الخاصة، بالحفاظ على الأمن الجماعي طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

---

١ - محمد نبيل طه، "انعكاسات توقف المعونة العسكرية على الأمن القومي المصري". مرجع سبق ذكره، ص ص ١٩٣-١٩٤.

- التزام الدول المقدم لها هذه المساعدات بالمحافظة على سريتها.
- اقتصار تقديم هذه المساعدات على الدول، التي تحترم مبادئ حقوق الإنسان ولا تتعاون مع الجماعات الإرهابية أو تساعدهم بشكل أو بآخر.
- مراعاة التكامل والتوافق بين حجم ونوع المساعدات الأمنية، التي تحصل عليها الدولة الصديقة وسياستها تجاه الولايات المتحدة.

أما عن الأهداف الرئيسية لبرامج المساعدات الأمنية (العسكرية) الأمريكية فهي على الوجه التالي:

- ممارسة النفوذ والتأثير الأمريكي، بالشكل الذي يؤدي إلى حل النزاعات الإقليمية والدولية التي تؤثر في المصالح الأمريكية من المنظور الأمريكي.
- ضمان المرور الآمن للسفن والطائرات الأمريكية، وحصولها على التسهيلات اللازمة للوصول إلى المناطق الهامة والإستراتيجية في وقت السلم والحرب.
- تمكين الولايات المتحدة من الحصول الآمن على النفط بالأسعار المناسبة، وضمان تدفق التجارة من وإلى الولايات المتحدة.
- زيادة حجم التجارة الأمريكية وتوفير فرص عمل جديدة داخل الولايات المتحدة.
- زيادة القدرات العسكرية للدول الحليفة والصديقة للولايات المتحدة، بما يمكنها من أن تقوم بالوكالة عن الولايات المتحدة أو بالتعاون معها في تحقيق بعض المهام الإقليمية.
- تحسين الظروف السياسية واحترام حقوق الإنسان داخل دول العالم الثالث.

وإذا ما استعرضنا حجم المبالغ التي استخدمتها مصر، في نطاق برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية، خلال فترة إدارتي كلينتون الأولى والثانية، سواء لتحديث قواتها المسلحة أو لشراء معدات وأسلحة أمريكية، سوف نلاحظ عدم حدوث أي انخفاض على المبلغ السنوي الذي تحصل علية مصر، في إطار برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية، مما يشير إلى أن الخلاف الكبير الذي نشب عام ١٩٩٥ ، بين القيادة السياسية المصرية والإدارة الأمريكية، لم ينتج أثراً ملموساً على العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين، بدليل استمرار تدفقات مبيعات السلاح الأمريكي إلى مصر واستمرار إجراء التدريبات العسكرية المشتركة، والتنسيق في المواقف بين الدولتين فيما يتعلق بالقضايا الإستراتيجية مثار الاهتمام المشترك. ولعل ذلك يتضح بصورة أكثر بإلقاء الضوء على نوعية وحجم الأسلحة التي حصلت عليها مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٠ .

ففي عام ١٩٩٣ شهدت القوة العسكرية المصرية تطورات كمية هامة، حيث تسلمت القوات الجوية المصرية أربعين طائرة من طراز F-16 من الولايات المتحدة، لتصل إعداد تلك الطائرات إلى مائة وعشر طائرة، إضافة إلى عدد كبير من طائرات التدريب المتقدمة.

كما حصلت مصر على الهليكوبتر الهجومية "أباتشي"، طبقاً لما هو متفق علية مع الولايات المتحدة، وعلى الدفعة الرابعة من مقاتلات F-16 S/D ،

وفرقاطتيــن مــن طــراز FF-52- Annox التي مثلت نقلة هامة للقـــوة البحريـــة المصرية[1].

وفى عام ١٩٩٤ حصلت القـــوات المسلحة المصرية، على معـــدات وأسلحة أمريكية من برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية على الوجه التالي:

- عـــدد ٢٠٠ مركبة متحـــركة على عجلات مـــن طـــــراز M35- A2 بلغـــت قيمتها ٩٣٥,٠٠٠ دولار.
- عدد ٣٤٠ مدفع رشاش من طراز M-85 بلغت قيمتها ١,٧٠٠,٠٠٠ دولار.
- عدد ٣٢ صاروخ مضاد للسفن من طراز AGM – 84 HARPOON وعدد سـبعون قذيفة ذاتية الانطلاق لمدمرتين من فئة Knox بلغت قيمتها ٢٩٣,٠٠٠ دولار.
- عدد ٧٢٠ قذائف قنابل من طراز M-239 بلغت قيمتها ٢٩٣,٠٠٠ .
- عدد ٧٨ ناقلات أفراد مسلحة من طراز M– 113 A2 .
- عدد ١٠ طائرات هليكوبتر من طـواز SH– 2 F بلغــت قيمتـــها ٦,٦٠٠,٠٠٠ دولار.
- عـــدد ١٢ طائرة هليكوبتر أباتشي هجومية من طراز AH– 64 وستة محركـــات من طـــراز T-700 بلغت قيمتها ٣١٨ مليون دولار.

كما حصلت مصر خلال ذات العام من برنامج فـــائض مخـــزون المعـــدات العسكرية الأمريكية في أوروبا على ما يلي:

- عدد ٧٠ أنبوبة مدافع رشاشة.
- عدد ٣٤٠ مدفع رشاش من طراز M- 85 .
- منصة لإطلاق صواريخ مضادة للغواصات ومدافع مضادة للصواريخ[2].

كما نجحت القوات الجوية المصرية في اعتماد خط عمرة طـــائرات النقـــل الأمريكيـــة من طـــراز S-130 ، بترخيص مـــن شركة لوكهيد الأمـــريكية كمركـــز عمره و إصلاح دولي في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وقـــامت القـــوات الجويـــة بإنشاء خط عمرة آخر للطائرات الأمريكية من طراز E–2 C بالتعـــاون مـــع شـــركة جرمان الأمريكية. أما القـــوات البحرية المصـــرية فقد حصلت على مدمرتين مـــن طـــراز نوكس، وحصلت على غواصتين متطورتين (محرك ديزل) من إنتاج أحواض بناء السفن في ولاية الميسيسيبي.

كما دخل أول لواء مدرع مسلح بالدبابة M-A1 من إنتـــاج مصنـــع ٢٠٠ الحربـــي صفوف الخدمة العاملة في القوات المسلحة المصرية، وهو المشروع الذي أنجز فـــي إطار من التعاون والتفاهم بين مصـــر والولايات المتحـــدة. وتم الاتفاق بين مصـــر والولايات المتحـــدة خلال عـــام ١٩٩٤ ، على استغلال فائض الطاقة الإنتاجية لهـــذا

---

[1] - **التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٩٣. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القـــاهرة، ١٩٩٤، ص ص ١٠٠-١٠٩.**

[2] - "Arms Sales to Egypt; 1993 to Present". **Federation of American Scientists,** p. 1, Website, http://www.fas.org/asmp/profiles/efgypt-arms.table.htm.

المصنع في إنتاج نوع حديث من عربات القتال المدرعة ذات الجنزير الكامل. وتأتي أهمية هذا المصنع في أنه يوفر احتياجات القوات المسلحة من طرازات متطورة من المركبات المدرعة ذات الجنزير الكامل في المستقبل[1].

وإذا كانت الجهود المصرية في مجال تسليح القوات المسلحة المصرية بأنظمة الأسلحة غربية الصنع، قد شهدت بعض المشاكل الخاصة بالتمويل خلال عام ١٩٩٥ ، لا سيما أن تباين مواقف كلا البلدين خلال الربع الأول من عام ١٩٩٥ ، نتيجة قيام القيادة السياسية المصرية بالربط بين موافقتها على قرار التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وانضمام إسرائيل إلى المعاهدة النووية؛ مما دفع باللوبي الصهيوني داخل الكونجرس إلى إثارة تساؤلات حول " قيمة استمرار الولايات المتحدة في منح مصر التمويل اللازم لتحديث قواتها المسلحة[2]. وقيام الإدارة الأمريكية بالتلميح، إلى أنها سوف تربط بين "ضرورة توافق مصر"، مع المواقف والتوجهات الأمريكية واستمرار حصولها على برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية[3].

وفي الوقت ذاته أعلنت إدارة كلينتون، أن السياسة الجديدة لمبيعات الولايات المتحدة من الأسلحة التقليدية سوف تركز على تحقيق الأهداف التالية:

١ - تأكيد على أن القوات المسلحة الأمريكية، قادرة على الاحتفاظ بالتفوق التكنولوجي في مواجهة مصادر الخطر المحتملة.
٢ - مساعدة الحلفاء والأصدقاء في الدفاع عن دولهم ضد العدوان، وتطوير إمكانات العمل مع القوات المسلحة الأمريكية عندما تكون العمليات المشتركة مطلوبة.
٣ - تدعيم الاستقرار في مناطق التوتر لصالح الولايات المتحدة، وحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها في هذه المناطق.
٤ - تعزيز حل الصراعات سلمياً واحترام حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية وتحقيق الأهداف الأخرى للسياسة الخارجية الأمريكية.
٥ - تدعيم قدرة القاعدة الصناعية الأمريكية للدفاع عن الأراضي الأمريكية، والمحافظة على تفوقها التكنولوجي بتكلفة أقل[4].

---

١ - **التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٩٤**. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ٤٨٠-٤٨٣.

٢ - إبراهيم عاصم، "توقف المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر والبدائل المتاحة". في: **مصر ما بعد المعونات نحو مزيد من الاعتماد على الذات**. مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٤٩.

٣ - **التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٩٥**. مرجع سبق ذكره، ص ص ٥١٧-٥١٨.

٤ - إبراهيم عاصم، "توقف المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر والبدائل المتاحة". مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٦٠-٢٦١.

لكن هــذه العلاقات المصــرية الأمــريكية سرعان ما عــادت إلــى حالــة الاستقرار، خلال الشهور التالية من عام ١٩٩٥ ، وقامت مصـــر بــالحصول علــى المعدات الأمريكية التالية:

- عدد ٦١١ مركبة مدرعة تقدر قيمتها بحوالي ٥٠ مليون دولار.
- عدد ٥٤٠ منصة إطلاق صواريخ مضادة للدبابـــات من طـــراز Hughes Tow2 تقدر قيمتـــها بحوالي ٤٣ مليون دولار من برنامج مبيعات الأسلحة الأجنبية.
- عـــدد ٣٠ منصة إطلاق صواريخ مضادة للدبابات من طـــراز Raytheon Hawk وعدد ١٠,٠٠٠ بندقية من طراز M – 16 A1 من برنامج فائض مخزون المعدات العسكرية الأمريكية في أوروبا[١].
- عدد ١٢٤ ناقلات أفراد مدرعة من طراز M-113 A2 تقدر قيمتها بحوالـــي ٢٥ مليون دولار.
- عدد طائرتين نقل هليكوبتر من طراز UH- 60 تقدر قيمتها بحوالي ٤٢ مليـــون دولار[٢].
- عدد ٢٠ ناقلة أفراد مسلحة من طراز FMC M-577 A2.
- عدد١٣٠ مركبة من طراز FMC - M901- A1.
- عدد ١٠,٠٠٠ بندقية من طراز M– 16 A1 وعدد ٥,٠٠٠ قذائف قنابل من طراز M – 79[٣].

وقبيل نهاية عـــام ١٩٩٥ كانت مصـــر قد حصلت على ثمانية وأربعـــين طائـــرة تم تجميعها في تركيا بترخيص من الولايات المتحدة. كما تم إبرام عقد بيـــن مصر والولايات المتحدة لكي تحصل مصر بمقتضاه على خمسين طائرة أخرى مـــن طراز F-16 . وحصلت القـــوات الجويـــة المصريـــة على أربع وعشرين طائـــرة هليكوبتر هجوميـــة من طراز أباتشي AH –64 A.
واستمرت القوات البحرية المصرية في استخدام فرقاطتين صناعة أمريكية، من طراز فوكس مسلحتين بالصواريخ سطح/سطح مضـــادة للسفـــن من طـــراز "ريبون" عـــن طريق التأجير من الولايات المتحدة.

وطبقا لاتفاقية الإنتاج المشترك المبرمة بين مصر والولايات المتحـــدة عـــام ١٩٨٧، استمرت مصر في تجميع دبابات القتال الرئيسية مـــن طـــراز M1-A1 في المصانع المصرية، التي أنشئت خصيصا لهذا الغرض، وحصلت قوات الدفاع الجـــوي

---

1 - "Deals in the Works". **Arms Sales Monitor**, No. 31, Dec. 5, 1995, p. p. 11-2, Website, http://www.fas.org/asmp/asm31.html.

2 - "Deals in the Works". **Arms Sales Monitor**, No. 32, March 3, 1996, p. p. 7-8, Website, http://www.fas.org/asmp/asm32.html.

3 - "Arms Sales to Egypt; 1993 to Present". **op. cit.**, p. p. 1-2..

المصري على رادارات أمريكية حديثة لإقامة شبكة دفاع جوي موحـــدة ومتكاملـة، تعتمد على نظام آلية السيطرة بنسبة مائة في المائة[١].

وفى عام ١٩٩٦ استمرت مصر في تجميع مكونات الدبابة أبرامـز M1- A1 الأمريكية، وذلك في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين مصر والولايات المتحـدة عـام ١٩٨٨. كما استمرت مصر في إدخال تعديلات على الدبابات وعربات الجيب وناقلات الأفراد المدرعة، من طراز M 60 – A3 و M 60 – A1 في إطار خطة القوات المسلحة لتحديث الجيش المصري[٢].

كما قامت مصر بالتعاقد مع الولايات المتحدة لشراء ثمانين دبابة من طـراز أبرامز، لزيادة قدرات وإمكانيات القوات المدرعة المصرية. فضلاً عن دعـم قـدرات قتال المدرعات من خلال عقد صفقة مع الولايات المتحدة لشراء صواريـخ مضـادة للدبابات من طراز TOW2، وحصلت مصر على مدمرة أمريكية جديدة مـن طـراز "نوكس" واتفقت مع الولايات المتحدة على تزويد القوات البحرية المصريـة بـأحدث صائدات للألغام وطوربيدات من طراز M-K وصواريخ سطح/سطح من طراز SM. واستمرت القوات الجوية المصرية في الاعتماد على تطوير وتحديث أسطول طائراتها المقاتلة، حيث تم خـلال عـام ١٩٩٦ التعاقد على شـراء المقاتلة من طراز F-16، وحصلت مصر على عشر طائرات هليكوبتر من طراز SH-2 كان متعاقد عليها منـذ عام ١٩٩٤، وحصلت قوات الدفاع الجوي على نظام صاروخ هوك (الجيل الثـالث) من الولايات المتحدة، وتم استكمال دخول الرادارات الأمـريكية ثلاثية الأبعاد لخدمـة العمليات. فضلاً عن التعاقد على توريد صواريخ فردية أمريكية الصنع مـن طـراز Stinger وهى من أحدث الصواريخ في العالم[٣].

كما حصلت مصر من برنامج فائض مخزون المعدات العسكرية الأمريكيـة في أوروبا على المعدات التالية:

- عدد ١٢٦ مركبة طوارئ مدرعة من طراز M– 578.
- مدمرة من طراز PERRY.
- عدد ١٣٤ مدفع رشاش مضاد للطائرات من طراز M – 163 وعـدد ٦٠ مدفـع رشاش مضاد للطائرات من طراز M– 167.
- عدد ٣ صواريخ من طراز HAWK.
- عدد ٤ مدافع رشاشة من طراز M- 85.
- عدد ١٨٠ صاروخ من طراز HAWK و عدد ٢,٣٧٢ صاروخ مضاد للدبابـات من طراز TOW2A.

---

١ – **التقرير الإستراتيجي العربي**، ١٩٩٦. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القـاهرة، ١٩٩٧، ص ص ٣٥٢–٣٥٣.

2 - Clyde Mark, "Egypt-United States Relations". **CRS Issue Brief**, Oct. 31, 1996, p. p. 10-1, Website, http:// www.fas.org/man/crs/93-087.html.

٣ – **التقرير الإستراتيجي العربي**، ١٩٩٦. مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٥٢–٣٥٣.

- عدد ٣٥ صاروخ من طراز SM- 1 وعدد ١٢ قذيفة ذاتية الإطلاق من طـــراز MK- 46[١].

وفي عام ١٩٩٧ استمرت مصر في الحصول على المعدات الأمريكية فـــي إطار برنامج المساعدات العسكرية. بالإضافة إلى الحصول علـــى بعـض المعـدات الأمريكية الأخرى، في نطـــاق برنامـــج فائـض مخـزون المعـــدات العسكرية الأمـــريكية في أوروبا وذلك على الوجه التالي:

- مدمرة من طراز PERRY .
- عدد ٤٠ صاروخ من طراز SM- 1 .
- عدد ٢٤ قذائف ذاتية الإطلاق من طراز MK- 46.
- عديد من الذخائر الحية[٢].

وفي عام ١٩٩٨ حصلت مصر من برنامج تمويل المبيعات العسكرية للـــدول الأجنبية، على مبلغ قدرة ١,٣ مليار دولار، للاستمرار في شراء الدبابات وطـــائرات F-16 ، وطائرات الهليكوبتر الهجومية من طراز أباتشي والسفن الحربية وســـفينتين من طراز PERRY وأربعة فرقاطات. كما حصلت كذلك على تدريب عســـكري بلـــغ قدرة ١,٥ مليون دولار[٣].

وفي عام ١٩٩٩ تقدمت الإدارة الأمريكية إلى الكونجرس بطلب تخصيـــص مبلغ قدرة ١,٣ مليار دولار، تمثل قيمة برنامج المساعـــدات العسكرية الأمـــــريكية لمصر. كما طلبت كذلك موافقة الكونجرس على إيداع مبلغ قدرة ٤٧٠ مليـــون دولار، تمثل متوسط المبالغ التي يتم تجنيبها سنوياً فـــي إطـــار برنامـــج المساعـــدات العسكرية الأمريكية لمصر، ليتـــم إيداعهـــا في حســـاب ذو فـــائدة Termination Liability Account الخاص بالمشتريات العسكرية الأمريكية ليحقق عائداً سنوياً لمصـــر يصل إلى ٢٥ مليون دولار.

وبحلول عـــام ٢٠٠٠ كانت القـــوات المسلحـــة المصـــرية قـــد اســـتكملت احتياجاتها مـــن الدبابـــات مـــن طـــراز T- 62 و M1- A1 و M60- A3 و M60- A1، كما حصلت مصـــر من الولايات المتحـــدة على ناقلات الأفـــراد المدرعـــة وعلـــى الغواصات الحربية المضادة لردع أية تهديدات، قد تتعرض لها قنـــاة السويس علـــى المدى الطويل. وحصلت مصر علـــى طـــائرات F-16 وأباتشـــي والفـــانتوم F – 4 وطائرات Hawk .

---

1 - "Arms Sales to Egypt; 1993 to Present". **op. cit.**, p. p. 1-2.

2 - **Ibid.**, p.2 and **Arms Sales Monitor**, No. 34, 30/4/1997, p.1, Website, http://www.fas.org/asmp/library/asm/asm34-deals.html.

3- **Arms Sales Monitor**, No. 34, 30/4/1997, p.2 , Website, http://www.fas.org/asmp/asm34.html and "Proposed Recipients of Military Training; FY 98". **Arms Sales Monitor**, No. 34, 30/4/1997, p.1, Website, http://www.fas.org/asmp/library/asm/asm34-training-table.html and **Opening Statement of US Senator Mitch Mc Connell.** op. cit., p. 3.

وفي ذات العام وافق مجلس الشيوخ على الاقتراح الذي تقدم بـه كـل مـن السناتور الجمهوري Sonny Callahan ، والسناتور الجمهوري Bill Young رئيس لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ، وذلك للسماح لمصر بالتمتع ببعض المزايا التي تحصل عليها إسرائيل في نطاق برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لكن دون أن يكـون لذلك أي تأثير على الموازنة الفيدرالية الأمريكية.

ويتضمن هذا الاقتراح الذي وافقت علية لجنة الاعتمادات بمجلس الشـيوخ، السماح لمصر بالحصول على كافة المبالغ المخصصة لها من قبل في إطار برنـامج المساعدات العسكرية الأمـريكية، ولم يتم استخدامها والتي تم الاتفاق على إتاحتـها لمصر دفعة واحـدة، قبيل نهاية عـام ٢٠٠٠ ، بدلاً من الحصول عليها على أربـع دفعـات متساوية على مـدار عام ٢٠٠١ ، الأمر الذي ترتب علية حصـول مصـر على مبلغ قدرة ٢٥ مليون دولار، كفوائد إضافية نتيجة حصولهـا على كامل مبلـغ المساعـدات العسكرية دفعة واحـدة، والاستفـادة به في شراء المزيد من المعـدات العسكرية الأمريكية[1].

أما فيما يتعلق بالتدريبات العسكرية المشتركة، فقد تم إجراؤها بشـكل دوري منذ تولي إدارة كلينتون السلطة عام ١٩٩٣ حتى انتهاء الفترة الرئاسية الثانية له عـام ٢٠٠٠. وتشتمل هذه التدريبات على تسعة أنواع من المناورات العسكرية هي:

- مناورات النجم الساطع، وتشمل تدريبات كافة أفرع القوات المسلحة.
- مناورات تحية النسر، وتشمل تدريبات القوات البحرية.
- مناورات صراع النسر، وتشمل تدريبات القوات الجوية.
- مناورات رعد رمسيس، وتشمل تدريبات القوات البحرية والجوية.
- مناورات الكوبرا الحديدية، وتشمل تدريبات القوات الجوية وحاملات الطائرات –
- مناورات الرقصة الحديدية، وتشمل تدريبات العمليات الخاصة.
- مناورات الصقر الحديدية، وتشمل تدريبات القوات الجوية والبحرية داخل دولـة الإمارات.
- مناورات الحل الأخير، وتشمل عمليات القيادة ما بعد إجراء التدريبات العسـكرية ويتم إجرائها داخل دولة الكويت.
- مناورات العاب الحرب، وتشمل المحاكاة والتدريبات على الحاسب الآلي.

وتعـد مناورات النجم الساطع من أهـم المناورات العسكرية، التي تنظمها مصر حيث تضم تدريبات للمشاة والقوات المحمولة جـواً والمدفعيـة والمدرعـات والقوات الجوية[2].

---

1 - Miles Pomper, "Leaders Settle on $1.3 Billion For Colombia's War on Drugs". **Cong Q W Rpt**, Vol. 58, No. 26, June 24, 2000, p. 1547.

٢ - **التقرير الإستراتيجي العربي**، ١٩٩٣. مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٣٢-٤٣٣.

ففي عام ١٩٩٣ شارك في هذه المناورات خمس عشرة ألف جندي أمريكي بأسلحتهم ومعداتهم، مع عدد مماثل لذلك من القوات المسلحة المصرية، من مختلف الأفرع الرئيسية من القوات الخاصة.

أما خلال عام ١٩٩٤ ، فقد تم إجراء التدريبات العسكرية المشتركة مع القوات العسكرية الأمريكية، حيث حظيت قضية التدريبات والمناورات المشتركة بأهمية ملحوظة، لا سيما أن وزير الدفاع المصري آنذاك، قد اعتبر أن "التدريب المشترك هو أحد المجالات الحيوية لتحقيق المصلحة المشتركة وبصفة خاصة مع الدول الكبرى". لذلك فقد نظرت القيادة المصرية إلي هذه التدريبات بوصفها مجال لتبادل الخبرات والتكنولوجيا الحديثة، التي لا مجال للاعتماد عليها واثبات كفاءتها إلا في مثل هذه التدريبات، التي تتزايد أهميتها في ظل تراجع فرص اختبارها في حروب حقيقية[١].

وفى عام ١٩٩٥ ، اكتسبت التدريبات العسكرية المشتركة أهمية متزايدة وفاقت أهميتها أية تدريبات أخرى تم إجراؤها خلال السنوات السابقة.

ومن بين المؤشرات التي دلت على أهمية التدريبات العسكرية المشتركة، التي تم إجراؤها خلال هذا العام ما يلي:

- بلغت إعداد القوات التي شاركت في مناورات النجم الساطع لعام ١٩٩٥ حوالي ٥٦ ألف جندي، تدعمها ٧٥٠ طائرة قتال متنوعة، و١١٥ دبابة قتال رئيسية، و٢٢٠ ناقلة أفراد مدرعة، و١٨ قطعة بحرية مختلفة الأنواع، و٣٠ طائرة هليكوبتر هجومية، وهذا الحجم الكبير من القوات والمعدات العسكرية المستخدمة في مناورات عام ١٩٩٥ يعادل خمسة أضعاف عدد القوات المسلحة التي شاركت في آخر مناورات أجراها حلف الناتو في ربيع عام ١٩٩٥.
- قامت القوات المشاركة في مناورات النجم الساطع لعام ١٩٩٥ بتنفيذ مائة وتسعة وسبعين نشاط تدريبي، وإذا قارنا حجم النشاط بمدة التدريب (عشرة أيام) ، فإن النسبة ستصل إلى حوالي ثمانية عشر نشاطا في اليوم، مما يعد من المعدلات العالية بكل المقاييس.
- بلغ عدد الدول التي شاركت في مناورات النجم الساطع لعام ١٩٩٥ ، خمس دول هي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والإمارات العربية المتحدة، وذلك إلى جانب مصر الدولة المضيفة[٢].

وفى عام ١٩٩٦ قامت مصر بإجراء تدريبات بحرية مشتركة، مع كل من فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة في البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، وفي

---

١ - التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٩٤. مرجع سبق ذكره، ص ٤٨٤.

٢ - المرجع نفسة، ص ٥٢١.

يونيو من ذات العام، قامت مصر بإجراء تدريبات بحرية مشتركة مع الولايات المتحدة، في المسرح البحري بالبحر الأحمر، حيث شاركت في هذه التدريبات ثلاث قطع بحرية أمريكية، وثلاث قطع بحرية مصرية، للتدريب على أعمال التحضير والتنسيق والإبحار الجماعي وإدارة المعارك التصادمية[1].

وفى عام ١٩٩٧ طلبت العديد من الدول مثل إيطاليا والكويت، وعدد من الدول الأوروبية وتسع عشرة دولة عربية وإفريقية الاشتراك في مناورات النجم الساطع.

واستمر إجراء هذه المناورات العسكرية خلال عام ١٩٩٨ ، حيث وصل حجم القوات المشاركة في هذه المناورات إلى قرابة ٧٥ ألف جندي بحلول عام ١٩٩٩. وبذلك اعتبرت مناورات النجم الساطع من أكبر المناورات التدريبية، التي تتم خارج حلف الناتو حيث شارك في هذه المناورات التي أجريت عام ١٩٩٩ ، بالإضافة إلى مصر كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا والإمارات العربية والكويت والأردن واليونان وهولندا والمانيا وعدد كبير من الدول العربية والأفريقية والأجنبية بصفة مراقب[2].

وبالإضافة إلى مناورات النجم الساطع، فهناك تعاون تدريبي بحري مصري، باعتبار أن الممرات الملاحية وحمايتها هي أحد مهام الأمن القومي المصري. وقد تم ذلك في التعاون البحري المصري - الأمريكي في تطهير قناة السويس، وخليج السويس، والبحر الأحمر من الألغام[3].

وبوجه عام، فإن برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر يمثل معياراً لاستمرارية العلاقة المصرية - الأمريكية بأوضاعها الخاصة، لأنة كلما حدث اختلاف في وجهات النظر بين كل من مصر والولايات المتحدة، أو حدثت أزمة في العلاقات المصرية الإسرائيلية، نجد أن موضوع المساعدات الأمريكية لمصر يطفو على السطح من خلال تصريحات رسمية أو مشروعات قوانين، يتقدم بها الأعضاء الموالين لإسرائيل داخل الكونجرس أو مقالات في الصحافة الأمريكية تطالب بخفض حجم هذه المساعدات.

---

١ - **التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٩٦.** مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٥٧.

٢ - محمد قدري سعيد، **مصر وقضايا الأمن الدولي.** بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الرابع عشر للبحوث والدراسات السياسية؛ ١٣-٢٠٠١/١/١٥، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٨.

٣ - أحمد فخر، "العلاقات السياسية والإستراتيجية بين مصر والولايات المتحدة". **مرجع سبق ذكره،** ص ص ٣٩-٤٠.

المبحث الرابع

سياسة إدارتي كلينتون الأولى والثانية تجاه الاستثمارات الأمريكية المباشرة إلى مصر وحجم التجارة بين مصر والولايات المتحدة

ترتبط مصر والولايات المتحدة بعلاقات وثيقة ومتشعبة، تغطي مختلف المجالات بما في ذلك المجالات الاقتصادية والتجارية. وتكتسب تلك العلاقات بمفهومها الشامل سياسياً واقتصادياً وأمنياً أهميتها من أنها تقوم على أساس المصالح المشتركة مع التزام كلا الدولتين بالتعاون المشترك لتحقيق وحماية تلك المصالح.

وإذا كانت لمصر مصلحة خاصة في استمرار وتطوير علاقاتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة، أخذاً في الاعتبار ما تقدمه الولايات المتحدة من دعم لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، وما يتيحه السوق الأمريكي من فرص أمام الصادرات المصرية واعتماد مصر على السوق الأمريكي، في توفير احتياجاتها من السلع الاستراتيجية، فإن للولايات المتحدة مصالح اقتصادية في المنطقة، تسعى إلى تحقيقها وضمانها، وتتمثل أهمها في تأمين مصادر وإمدادات البترول، وضمان وحماية الاستثمارات الأمريكية والنفاذ إلى أسواق المنطقة ذات الطاقة الاستيعابية الهائلة[1].
وهو ما أكده كلينتون أثناء زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة في ١٩٩٣/٤/٦ ، بقوله "إن الإدارة الأمريكية سوف تستمر في العمل مع مصر، لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وزيادة معدلات تدفق الاستثمارات الأمريكية المباشرة إلى السوق المصري"[2].

ويعرف البعض هذا الاستثمار الأجنبي المباشر "بالحصة الثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر". ويتسم هذا الشكل من التدفقات المالية، بأنه يمكن أن يتضمن تحركات رأس المال، ليس فقط في شكل حصص ملكية، وإنما في شكل معدات وتكنولوجيا ومعرفة ومهارات، وبالتالي يأخذ

---

١ - التقرير السنوي للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والولايات المتحدة. مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٥-٥٦.

2 - **The White House Office of the Press Secretary, Press Conference by President Clinton and President Hosni Mubarak of Egypt.** April 6, 1993, p.2, http://www.art.org/campaign-96/presidential/speeches/clinton/1993/1187.html.

عدة أشكال من أهمها الاستثمار المشترك والاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي وعمليات التجميع[١].
كما يعرف البعض الاستثمارات الأمريكية المباشرة بأنها " ملكية المستثمر الأمريكي لنسبة ١٠% أو أكثر من الكتلة التصويتية للأوراق المالية لأي مشروع استثماري أجنبي"[٢].

وإذا كانت الاستثمارات الأمريكية المباشرة داخل مصر قد بلغت حوالي ١,٥ مليار، دولار خلال عام ١٩٩٣ - وهو ما يشكل نسبة ١٨% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل مصر - أغلبها تركز في مجالات البحث والتنقيب عن البترول، التي تمثل نسبة ٧٠% من إجمالي الاستثمارات الأمريكية المباشرة وجاءت الصناعة لتحتل النشاط التالي بنحو ٨١ مليون دولار أي بنسبة ١٥% من إجمالي الاستثمارات الأمريكية، ثم التجارة في المركز الثالث بنسبة ٣% من جملة الاستثمارات ثم الخدمات بنسبة ٢,٦% ، ثم النشاطات الاستثمارية الأخرى في مجال قطاعي البنوك والتمويل بنحو ١٢٩ مليون دولار أي بنسبة ٩,٤% من جملة الاستثمارات الأمريكية في مصر، فإن عام ١٩٩٤ قد شهد انخفاض حجم هذه الاستثمارات الأمريكية المباشرة لتصل إلي حوالي ١,١ مليار دولار[٣].

وقد ظل حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة داخل مصر ثابت عند ١,١ مليار دولار خلال عام ١٩٩٥. ويعد هذا الرقم متواضع، مقارنة بحجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة داخل دول أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، حيث بلغت حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة داخل البرازيل أكثر من ٢٣,٦ مليار دولار خلال عام ١٩٩٥ ، وداخل المكسيك حوالي ١٤ مليار دولار، حيث استأثر قطاع التصنيع وحده بنسبة ٦١% من إجمالي الاستثمارات الأمريكية المباشرة. أما عن حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة داخل إسرائيل فقد بلغت حوالي ١,٥٧ مليار دولار خلال عام ١٩٩٥ ، حيث استأثر قطاع التصنيع وحده داخل إسرائيل بنسبة ٧٠% من إجمالي الاستثمارات الأمريكية المباشرة، على عكس مصر حيث

---

١ - منير هندي وآخرون، **تقرير التمويل الدولي في جمهورية مصر العربية**. مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد (٢)، أكتوبر ١٩٩٩، ص ٣٧.

2 - Norman Mineta & et.al, **Statistical Abstract of the United Sates: the National Data Book.** Department of Commerce, 120th Edition, Dec. 2000, p. 786.

٣ - حنان البيلي، "الشراكة المصرية الأمريكية". مرجع سبق ذكره، ص ١٩٤ و

Robert Lawerence, **Is It Time For a US-Egypt Free Trade Agreement? AUC Perspective.** Egyptian Center for Economic Studies, Working Paper No. 24, March 1998, p. p. 5-6.

استأثر قطاع التصنيع بنسبة ٧,٧% فقط من إجمالي الاستثمارات الأمريكية المباشرة خلال ذات العام[1].

ومنذ عام ١٩٩٦ تزايدت حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة داخل مصر بحوالي ٣٣٥،٤ مليون دولار، مقارنة بعام ١٩٩٥ حيث بلغت نحو ١،٤ مليار دولار، تركزت في قطاعات البترول وتصنيع السلع الاستهلاكية، وتجميع السيارات والصناعات المتعلقة بقطاع السياحة ولتسجل خلال عام ١٩٩٧ حوالي ١,٦ مليار دولار[2].

أما خلال عام ١٩٩٨ فقد وصلت الاستثمارات الأمريكية المباشرة إلى ذروتها لتسجل نحو ٢ مليار دولار، مما يمثل زيادة كبيرة بمقدار ٤٤٨ مليون دولار مقارنة بعام ١٩٩٧ وزيادة بمقدار ٧٨٣،٤ مليون دولار عن عام ١٩٩٦ وبمعدل نمو قدرة ٢١,٢% بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٨ بما يمثل نسبة ٢٤,٣% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل مصر.

وقد بلغت الاستثمارات الأمريكية المباشرة في قطاع البترول حوالي ١,٣ مليار دولار، أو نسبة ٢٨,٦% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع . أما عن الاستثمارات الأمريكية الأخرى في القطاعات الإنتاجية والخدمية فقد بلغت نحو ٧,٧ مليون دولار[3].

كما بلغ عدد المشروعات التي أسهم فيها الاستثمار الأمريكي بشكل مباشر حوالي مائتين واثنين وعشرون مشروعاً، يبلغ رأسمالهما حوالي ٢ مليار دولار، وتبلغ

---

1 - Ahmed Galal & Sahar Tohamy, **Towards an Egypt-US Free Trade Agreement: An Egyptian Perspective.** Egyptian Center For Economic Studies, Working Paper No. 21, Jan 1998, p. p. 4-6. and "The Future of Egypt-US Economic Relations". **op. cit.**, p. p. 1-2.

2 - **The Investment Climate in Egypt.** US Embassy, Cairo, July 1998, p. p. 19-20 and **Stuart Eizenstat; Undersecretary For Economic, Business and Agricultural Affairs, Address at Egyptian American Chamber of Commerce.** Egypt, Oct. 9, 1997, p. 4, Website, http://www.state.gov. and Norman Mineta & et.al, **Statistical Abstract of the United States: the National Data Book.** op. cit., p. 786 **and Foreign Economic Trends and Their Implications For the United States.** US Embassy, Cairo, July 1998, p. p. 4-6.

3 - **Hassan Selim, US Economic Assistance Program.** op. cit., p. 4 **and Egypt-US Investment.** American Chamber, Egypt, p.1 **and Egypt-US Investment.** p.2, http://www.american chamber of commerce in egypt-files/investment.html.

تكلفتهما الاستثمارية نحو ٤,٠٤ مليار دولار. هذا بالإضافة إلى الاستثمارات الأمريكية في الأوراق المالية التي قدرت قيمتها بحوالي ٥٧٠ مليون دولار[١].

وقد تركزت هذه الاستثمارات الأمريكية في قطاع الصناعة في المقام الأول ليبلغ عدد المشروعات الصناعية نحو مائة وإحدى عشر مشروعاً بإجمالي رؤوس أموال قدرها حوالي ٩٨٢ مليون جنية ولتبلغ مساهمتها في رأس المال المستثمر عام ١٩٩٨ نسبة ٧٦% هذا مع ملاحظة أن هذه الاستثمارات لم تتجاوز في المتوسط نسبة ٣١% من إجمالي رأس المال المستثمر في تلك المشروعات حتى ١٩٩٧/٦/٣٠ حيث اتجهت غالبية الاستثمارات الأمريكية إلى قطاعات الغزل والنسيج وصناعة المشروبات والأغذية ثم الصناعات الكيماوية والهندسية ثم جاء قطاع الخدمات التمويلية في المرتبة الثانية من حيث استحواذه علي الاستثمارات الأمريكية[٢].

وشهد العام ذاته بدء الحكومتين المصرية والأمريكية، في مباحثات للتوصل إلى اتفاق إطاري لتشجيع التجارة والاستثمار بين البلدين، ليكون بمثابة خطوة انتقالية قبيل البدء في إجراء المباحثات المتعلقة بالتوصل إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين مصر والولايات المتحدة[٣].

وكان السفير الأمريكي Daniel Kurtzer قد أكد خلال حضوره ورشة العمل التي أقيمت في جامعة المنصورة في ١٩٩٨/٢/١١ - ضمن أعمال اللجنة الفرعية الثانية للعلم والتكنولوجيا في إطار برنامج الشراكة المصرية الأمريكية - أن السفارة الأمريكية بالقاهرة بصدد وضع برنامج للترويج للاستثمار في مصر بين أوساط رجال الأعمال الأمريكيين، موضحاً أن مصر تعد من أكثر الأسواق جذباً للاستثمار الدولي. كما أشار إلى وجود سياسات للتعاون بين مصر والولايات المتحدة تهدف إلى دعم القطاع الخاص المصري، وتطوير الصناعات الاستراتيجية المصرية، واستحداث التكنولوجيا بها بما في ذلك تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة والحرفية في كافة محافظات مصر[٤].

---

1 - **The Investment Climate in Egypt.** op. cit., p. 20 and

التقرير السنوي للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والولايات المتحدة. مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.

٢- منير هندي وآخرون، **تقرير التمويل الدولي في جمهورية مصر العربية.** مرجع سبق ذكره، ص ٥٢-٥٣.

3 - **Foreign Economic Trends and Their Implications For the United States.** op. cit., p. p. 4-6.

٤ - وزارة الخارجية المصرية. بيانات غير منشورة.

وفي عام ١٩٩٩ تزايدت حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة داخل مصر، لتسجل حوالي ٢,٢ مليار دولار، ولتتصدر الولايات المتحدة قائمة الدول المستثمرة داخل مصر، حيث بلغ إجمالي حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة في مائتين خمسة وعشرين مشروعاً بنهاية عام ١٩٩٩ نحو ٨٦٨ مليون دولار بزيادة قدرها ٣٢٥ مليون دولار عن عام ١٩٩٨، وذلك مع استبعاد الاستثمارات الأمريكية المباشرة في قطاع البترول، الذي يعد القطاع الرئيسي الذي يجتذب هذه الاستثمارات. وقد تركزت هذه الاستثمارات الأمريكية المباشرة في قطاعات الكيماويات والمنسوجات[1].

كما شهد النصف الثاني من عام ١٩٩٩ قيام الحكومتين المصرية والأمريكية في ١٩٩٩/٧/١ ، بالتوقيع على اتفاق إطاري لتشجيع الاستثمار وزيادة حجم التجارة بين البلدين. كما تم الاتفاق على إنشاء لجنة تتكون من ممثلين من كلا الحكومتين المصرية والأمريكية، للاجتماع بشكل دوري لمناقشة الأمور المتعلقة بموضوعات التجارة والاستثمار حيث صرحت الممثل التجاري الأمريكي آنذاك Charlene Barshefsky ، أن هذا الاتفاق الإطاري إنما يمثل خطوة أولى، يليها إجراء مفاوضات للتوصل إلى اتفاق تجارة حرة بين البلدين، وتشجيع تدفق رؤوس الأموال والتكنولوجيا إلى مصر، وتوفير الحماية اللازمة للمستثمرين المصريين والأمريكيين، وإتاحة الفرصة لإجراء حوار دائم بين كلا البلدين، بصدد القضايا المتعلقة بموضوعات التجارة والاستثمار، مثل حقوق الملكية الفكرية والإجراءات المتعلقة بالجمارك والقواعد المنظمة للصناعات المتعلقة بقطاع الخدمات والجوانب المتعلقة بالسياسات البيئية.

وفي ١٩٩٩/١١/١٨ ، عقد أول اجتماع لهذه اللجنة في القاهرة، تم خلاله مناقشة العديد من الموضوعات المتعلقة بزيادة حجم التجارة بين البلدين وزيادة معدلات الاستثمار الأمريكي داخل مصر[2]

ويوضح الجدول رقم (١-١) عدد الشركات الأمريكية المساهمة في رأسمال الشركات المصرية التي تم إنشائها بمقتضى القانون رقم (٢٠٣) ونسبة هذه المشاركة.

[1] - **Egypt-US Investment. American Chamber, Egypt, p. 1.**

[2] - **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. بيانات غير منشورة.**

جدول رقم (١ -١)

عدد الشركات الأمريكية المساهمة في رأسمال الشركات المصرية التي أنشئت بمقتضى القانون رقم (٢٠٣) ونسبة هذه المشاركة

القطاع	عدد الشركات الأمريكية حتى نهاية		مشاركة الشركات الأمريكية في رأسمال الشركات المصرية حتى نهاية		نسبة مشاركة الشركات الأمريكية في رأسمال الشركات المصرية حتى نهاية	
	١٩٩٩/٩	٢٠٠٠/٦	١٩٩٩/٩	٢٠٠٠/٦	١٩٩٩/٩	٢٠٠٠/٦
الصناعة	١٠٢	١١٢	٨٧٦	٨٩٠	٢٥	٢٣
المنسوجات	٢٢	٢٣	٢٥٠	٢٥١	٦٧	٦٥
الأغذية والمشروبات	١٣	١٣	١٨٤	١٨٤	٣٧	٣٧
الكيماويات	٢١	٢٤	١١٤	١٢٤	٢٩	٣٠
إنتاج الأخشاب	١	٢	١	١	١٠٠	١٠٠
المقاولات	٢١	٢٥	١١٣	١١٣	٢٠	٢٠
مواد البناء	٥	٥	٢٧	٢٧	١٠	١٠
المعادن	٨	٩	٨٦	٨٩	٧	٦
الدواء	١١	١١	١٠١	١٠١	٧٠	٧٠
الزراعة	١٣	١٣	٢٤	٢٧	٧	٨
التشييد	١١	١٤	٥٨	٦١	٢٦	٢٦
السياحة	٩	١٠	٤٧	٥٩	١٢	١٤
التمويل	١٧	١٦	٢٣٨	٢٣٩	١٩	١٩
الاستثمار	١٢	١١	١١٩	١٢٠	٢٧	٢٨
البنوك	٥	٥	١١٩	١١٩	١٤	١٤
الخدمات	٣٠	٣٠	٤٤	٤٦	١٥	١٦
إجمالي الشركات الوطنية	١٨٢	١٩٥	١٢٨٧	١٣٢٢	٢١	٢١
المناطق الحرة	٤٣	٤٧	١٦٦٣	٧٤٣	٧٩	٦٨
الإجمالي العام	٥٢٦	٥٦٥	٥٣٥١	٤٥١٦	٥٨٥	٥٧٥

1 - **Egypt-US Investment.** Chamber of Commerce in Egypt, p. p. 1-2, Website, http://www.american files/investment.html.

أما فيما يتعلق بالاستثمارات الأمريكية المباشرة في القطاعات غير البترولية، فقد بلغت قيمة المساهمات المتراكمة لمستثمريها في المشروعات المقامة في مصر حتى منتصف عام ١٩٩٩ ، حوالي ٢٨٦٩ مليون جنية مصري أو نحو ٨٤٤ مليون دولار، أي أن الاستثمارات الأمريكية المباشرة في القطاعات غير البترولية في مصر تقل عن نسبة ٠,١% من إجمالي الاستثمارات الأمريكية المباشرة المتراكمة في الخارج. وتأتي هذه الاستثمارات الأمريكية بعد الاستثمارات السعودية والكويتية المباشرة في القطاعات غير البترولية المتراكمة في مصر والتي بلغت للدولتين على الترتيب نحو ٤٠٦٥ و ٣٤٥٧ مليون جنية مصري حتى منتصف عام ١٩٩٩.

وفي عام ٢٠٠٠ استمر حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة في التزايد، ليسجل حوالي ٢,٤ مليار دولار منها استثمارات في قطاع البترول بلغت نحو ١,٥ مليون دولار واستثمارات في قطاعات إنتاجية وخدمية بلغت نحو ٩٠٠ مليون دولار. أما الاستثمارات في الأوراق المالية فقد بلغت حوالي ٧٠٠ مليون دولار.

وبلغ حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة في القطاعات البترولية في مصر نحو ١٧ مليار دولار، حتى بداية عام ٢٠٠٠ بما يشكل أكثر من نسبة ١% من إجمالي الاستثمارات الأمريكية المباشرة المتراكمة في الخارج، وإن كان حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة في القطاعات غير البترولية في مصر، لا يتناسب إطلاقاً مع المميزات الكبيرة التي أضحى يتمتع بها مناخ الاستثمار في مصر، ومن أهمها الإعفاءات الضريبية الكبيرة التي تتمتع بها الاستثمارات الخاصة سواء المحلية أو الأجنبية، والتي تصل إلى حد الإعفاء من الضرائب لمدة عشرين عاماً، للشركات المقامة في مناطق التنمية الجديدة أو الإعفاء من الضرائب لمدة عشرة أعوام للشركات المقامة في المدن الصناعية الجديدة وغيرها من التسهيلات والإعفاءات[1].

وبوجه عام، فإن الخلاف السياسي الذي ثار بين البلدين عام ١٩٩٥ ، بسبب إصرار مصر على الربط بين انضمام إسرائيل إلى المعاهدة النووية، وموافقتها على قرار التمديد اللانهائي وغير المشروط لهذه المعاهدة، على اعتبار أن ذلك يمس صميم الأمن القومي المصري، لم يكن له أي تأثير يذكر على حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة داخل مصر، نظراً لأن هذه الاستثمارات الأمريكية لا تخضع للاعتبارات السياسية، بل لاعتبارات أخرى تتأثر بمناخ الاستثمار داخل مصر.

ويفسر بعض المحللين أسباب انخفاض حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة داخل مصر، والتي لا تزيد عن نسبة ٣,٦% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في مصر (عدا قطاع البترول) ، ولا تتجاوز نسبة ٠,٢٥ % من إجمالي الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الخارج- على الرغم من دخول المعاهدة الثنائية

---

[1] - وزارة الخارجية المصرية. بيانات غير منشورة.

لتشجيع الاستثمار بين مصر والولايات المتحدة، حيز التنفيذ في شهر يونيو عام ١٩٩٢، والتي تستهدف تشجيع المستثمرين الأمريكيين على الاستثمار داخل مصر لتعزيز فرص النمو والاستقرار الاقتصادي- بأن ذلك يرجع في الأساس إلى عدم قدرة الاقتصاد المصري علي اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية مقارنة بفرص الاستثمار البديلة، التي قد يجدها المستثمرون متوافرة في دول جنوب شرق آسيا والاقتصاديات الصاعدة في دول أمريكا اللاتينية[١].

أما إدارة كلينتون فقد بررت هذا التواجد المحدود للاستثمارات الأمريكية المباشرة داخل مصر، بالرغم من العلاقات الإستراتيجية بين البلدين ورغم جهود مصر لتحسين بيئة الاستثمار، بأن ذلك نتيجة للأسباب التالية:

- عدم قيام الحكومة المصرية بالتصديق على اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات بين البلدين الموقعة في عام ١٩٨٢.
- عدم توفير مستويات الحماية الكافية لحقوق الملكية الفكرية، حيث يحتاج القانون الحالي إلى بعض التعديلات خاصة في مجال براءات الاختراع.
- عدم قيام الحكومة المصرية بإجراء تعديلات على عدد من القوانين الاقتصادية المصرية لكي ينعكس ذلك بصورة إيجابية على القطاع الخاص والاستثمارات. ويتمثل أهم هذه التعديلات في قانون البنوك للسماح لفروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر بتملك نسبة الأغلبية في أسهم البنوك المشتركة.
- عدم قيام الحكومة المصرية بإجراء تعديل على قانون المناقصات رقم (٩)، لييسر عمل الشركات المصرية والأجنبية العاملة في مصر، حيث يرى الجانب الأمريكي أن هذا القانون يسبب عدداً من المشكلات عند تطبيقه.
- عدم قيام الحكومة المصرية بإجراء تعديل على قوانين الشركات وتوحيد كل هذه القوانين في قانون موحد، يسهل تدفق ودخول الشركات الأجنبية إلى مصر خلال الفترة القادمة.
- وجود البيروقراطية وتباطؤ الحكومة المصرية في تنفيذ برنامج الإصلاح الإداري.
- عدم قيام الحكومة المصرية بتحديد القيمة الحقيقية للجمارك والضرائب المطلوبة من المستثمرين.
- عدم استكمال إزالة المعوقات أمام الاستثمارات الأجنبية[٢].

---

1 - **The Investment Climate in Egypt.** op. cit., p. 18 and

التقرير السنوي للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والولايات المتحدة. مرجع سبق ذكره، ص ٦٨ وأنور محمود عبد العال، الآثار الاقتصادية الكلية للمعونات الأمريكية على الاقتصاد المصري ودورها في الإصلاح الاقتصادي (١٩٧٥-١٩٩٦). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص ١١٥.

٢ - **حنان البيلي، "الشراكة المصرية الأمريكية". مرجع سبق ذكره، ص ١٩٤.**

أما الحكومة المصرية، فقد رأت أن الاقتصاد المصري يحتاج بصفة خاصة إلى المزيد من الاستثمارات الأمريكية، المباشرة في مجال الصناعة وخاصة في الصناعات عالية التكنولوجيا، لأن مثل هذه الاستثمارات تنطوي ضمنياً على نقل التكنولوجيا الحديثة لمصر وتعمل على تطوير مهارات قوى العمل المصرية وعندما تتوطن الاستثمارات الأمريكية المباشرة في مصر في مجالات الصناعات المتقدمة، فإن ذلك من شأنه الإسهام في تحقيق المزيد من التفاعل الإيجابي للاقتصاد المصري، مع الاقتصاد العالمي والمساعدة في توفير مناخ إيجابي لنشاط القطاع الخاص المصري والعائلي، والذي يعتبر ركيزة التنمية في مصر في الوقت الراهن، وبذلك لن تكون مصر في حاجة إلى مساعدات خارجية لأن المشاركة من خلال الاستثمارات والتجارة تستطيع أن تثمر آثاراً اقتصادية أكثر إيجابية من المساعدات المشروطة.

وإذا ما تناولنا حجم التجارة بين مصر والولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٠ ، سنجد إنه بالرغم من أن الولايات المتحدة تعد هي الشريك التجاري الثاني لمصر بعد دول السوق الأوروبية المشتركة حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين حوالي ثلث إجمالي التجارة بين مصر والدول الأخرى، فإن حجم هذا التبادل التجاري بين البلدين لا يعكس في حقيقة الأمر حجم الروابط السياسية الوثيقة بينهما. فمصر رغم تمتعها بمعاملة تجارية تفضيلية في السوق الأمريكي، بموجب تمتعها بالنظام المعمم للمزايا (GSP) الذي تطبقه الولايات المتحدة على وارداتها من الدول النامية بإعفائها من الضرائب أو تطبيق شرائح جمركية منخفضة للغاية، إلا أن هذا لم يسهم في زيادة الصادرات المصرية للسوق الأمريكي بشكل ملموس، حيث نجد أن نسبة ١٠% فقط من إجمالي الصادرات المصرية تذهب إلى السوق الأمريكي، وتحتل مصر المركز رقم (٦٠) في قائمة الدول المصدرة إلى السوق الأمريكي، بينما تصل نسبة الواردات المصرية من السوق الأمريكي إلى أكثر من نسبة ٢٥% ، من إجمالي الواردات المصرية من الخارج، خاصة أن مصر تأتي في مقدمة الدول التي تقوم بشراء القمح والذرة وفول الصويا من الولايات المتحدة، الأمر الذي يجعلها تأتي في مرتبة ثامن أكبر سوق خارجي للصادرات الزراعية الأمريكية[1].

ونتيجة هذه العلاقة الاقتصادية غير المتكافئة بين مصر والولايات المتحدة، فإن الميزان التجاري المصري تجاه الولايات المتحدة يعاني من عجز كبير لصالح الولايات المتحدة يزيد على ٢,٥ مليار دولار سنوياً، وهو ما يشكل نسبة ٣% من إجمالي الناتج القومي داخل مصر، وحوالي أربعة أضعاف إجمالي الصادرات المصرية للسوق الأمريكي. وهذا العجز يعتبر ضخماً بالنسبة للاقتصاد المصري

---

1 - Ahmed Galal & Sahar Tohamy, **Towards an Egypt-US Free Trade Agreement: An Egyptian Perspective.** op. cit., p. p. 2-3 and Hassan Selim, **US Economic Assistance Program.** op. cit., p. 5.

ولقيمة التجارة الخارجية المصرية خاصة وأن حجم الصادرات المصرية الموجهة إلى السوق الأمريكي لم تشهد أية زيادة خلال العشر سنوات الماضية في الوقت الذي شهدت فيه الواردات المصرية من الولايات المتحدة زيادة كبيرة خلال نفس الفترة[1].

وخلال عام ١٩٩٣ احتل السوق المصري المرتبة الثالثة عشر كأكبر سوق خارجي للصادرات الأمريكية على مستوى العالم، وتزايدت حجم الصادرات الأمريكية إلى السوق المصري بنسبة ٢٠% ، حيث بلغت حجم هذه الصادرات نحو ٢,٧٦٢ مليار دولار. أما عن الصادرات البترولية إلى السوق الأمريكي فقد بلغت حوالي ٣٦٢,٤ مليون دولار، في حين سجلت الصادرات غير البترولية نحو ٢٥٠,٧ مليون دولار. كما بلغ حجم العجز التجاري بين البلدين حوالي ٢،١٤٨ مليار دولار.

وفي عام ١٩٩٤ انخفض إجمالي حجم الصادرات المصرية إلي السوق الأمريكي ليصل إلى نحو ٥٤٨،٤ مليون دولار، مسجلاً انخفاض بنسبة ١٠,٥% نتيجة تراجع حجم الصادرات البترولية إلى السوق الأمريكي بنسبه ٤٣% ، حيث سجلت هذه الصادرات البترولية حوالي ٢٠٦ مليون دولار فقط، في حين سجلت الصادرات غير البترولية نحو ٣٤٢،٤ مليون دولار. أما عن الصادرات الأمريكية إلى مصر فقد تزايدت حجم هذه الصادرات إلى السوق المصري بنسبه ٣،٢% حيث بلغت حوالي ٢،٨ مليار دولار. كما بلغ حجم العجز التجاري بين البلدين حوالي ٢،٢٥١ مليار دولار[2].

وفي عام ١٩٩٥ استحوذت الولايات المتحدة على نسبة ١٨% من حجم التجارة الخارجية لمصر، وبلغت حجم الواردات المصرية من السوق الأمريكي حوالي ٢،٩٦٠ مليار دولار وسجلت الصادرات غير البترولية إلى السوق الأمريكي حوالي ١٩٠,٩ مليون دولار. أما الصادرات البترولية فقد بلغت نحو ٢٨٨ مليون دولار وبلغ حجم العجز التجاري بين البلدين حوالي ٢،٤٨١ مليار دولار[3].

---

1 - **Robert Lawerence, Is It Time For a US-Egypt Free Trade Agreement? AUC Perspective.** op. cit., p. p. 5-6 and "The Future of Egypt-US Economic Relations". op. cit., p. p. 1-2.

2 - **Ahmed Ghoneim, Statistical Data on Trade Relations Between Egypt and USA (Exports and Imports in the Period 1992-1994).** Egyptian Center For Economic Studies, July 1995, p. 4 and

حنان البيلي، "الشراكة المصرية الأمريكية". مرجع سبق ذكره، ص ١٩٦.

3 - **Foreign Economic Trends and Their Implications For the United States.** US Embassy, Cairo, March 1995, p. 10 and

وفي عام ١٩٩٦ بلغ حجم الواردات المصرية من السوق الأمريكي نحو ٣,١ مليار دولار، بما يقدر بحوالي أربعة أضعاف قيمة المساعدات الاقتصادية السنوية التي تحصل عليها مصر من الولايات المتحدة، وحوالي ٠,٥% من إجمالي الصادرات الأمريكية إلي الخارج، وبما يمثل نسبة ٢١,٩% من إجمالي الناتج القومي، الأمر الذي جعل مصر تأتي بعد السعودية كأكبر سوق للصادرات الأمريكية في العالم العربي.

أما عن إجمالي حجم الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكي، فقد بلغت نحو ٧١٣,٧ مليون دولار (منها حوالي ٣٥٠ مليون دولار صادرات بترولية ونحو ٣٦٣،٧ مليون دولار صادرات غير بترولية) بما يقدر بأقل من نسبة ٠،١ % ، من إجمالي الواردات الأمريكية من الخارج وبما يمثل نسبة ٧,٣% من إجمالي الناتج القومي المصري[1].

كما بلغ حجم العجز التجاري بين البلدين، حوالي ٢,٤ مليار دولار وهو ما يمثل أكثر من نسبة ٨٥% ، من إجمالي العجز بين الولايات المتحدة والدول العربية مجتمعة[2].

وفي عام ١٩٩٧ ظلت الولايات المتحدة تحتل مرتبة أكبر وأهم شريك تجاري لمصر، حيث نمت العلاقات التجارية بين البلدين بمعدلات مرتفعة وبلغ حجم الصادرات الأمريكية إلى السوق المصري نحو ٣،٦٨٨ مليار دولار، بزيادة نسبتها ٢٢% عن عام ١٩٩٦. في حين بلغت حجم الواردات الأمريكية من السوق المصري حوالي ٣٢٩ مليون دولار (منها نحو ٢١٠ مليون دولار صادرات بترولية

أنور محمود عبد العال، الآثار الاقتصادية الكلية للمعونات الأمريكية على الاقتصاد المصري ودورها في الإصلاح الاقتصادي (١٩٧٥-١٩٩٦). مرجع سبق ذكره، ص ١٩٦.

1 - Robert Lawerence, **Is It Time For a US-Egypt Free Trade Agreement? AUC Perspective.** op. cit., p. 3. and Hassan Selim, **US Economic Assistance Program.** op. cit., p. 5. and **Stuart Eizenstat; Undersecretary For Economic, Business and Agricultural Affairs, Address at Egyptian American Chamber of Commerce.** op. cit., p. 4.

2 - Ahmed Galal & Sahar Tohamy, **Towards an Egypt-US Free Trade Agreement: An Egyptian Perspective.** op. cit., p. 3 and

أنور محمود عبد العال، الآثار الاقتصادية الكلية للمعونات الأمريكية على الاقتصاد المصري ودورها في الإصلاح الاقتصادي (١٩٧٥-١٩٩٦). مرجع سبق ذكره، ص ص ١١٢-١١٣.

وحوالي ١١٩ مليون دولار صادرات غير بترولية). كما استمر تزايد حجم العجز التجاري بين البلدين ليصل إلى حوالي ٣،٣٥٩ مليار دولار في غير صالح مصر[١].

وفي عام ١٩٩٨ بلغ إجمالي حجم الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكي نحو ٣٨٨,٥ مليون دولار (منها حوالي ١٧٤ مليون دولار صادرات بترولية ونحو ٢١٤،٥ مليون دولار صادرات غير بترولية)، في حين استمر تزايد معدل حجم الواردات المصرية من السوق الأمريكي ليسجل حوالي ٣,٩ مليار دولار. كما بلغ حجم العجز التجاري بين البلدين حوالي ٣،٥١١ مليار دولار.

واستمر هذا الاتجاه التصاعدي في نمو معدل حجم الواردات المصرية من السوق الأمريكي خلال عام ١٩٩٩ ، حيث بلغ حجم الواردات المصرية من السوق الأمريكي نحو ٤،١١٧ مليار دولار، في حين سجلت الصادرات البترولية حوالي ٢٠٨ مليون دولار. أما الصادرات غير البترولية فقد سجلت حوالي ٢١٢ مليون دولار. كما بلغ حجم العجز التجاري بين البلدين حوالي ٣،٦٩٧ مليار دولار.

وفي عام ٢٠٠٠ بلغ حجم الواردات المصرية من السوق الأمريكي نحو ٤،٣٣٥ مليار دولار، في حين سجلت الصادرات البترولية حوالي ١٩٣ مليون دولار. أما الصادرات غير البترولية فقد سجلت حوالي ١٧٥ مليون دولار خاصة وأن نصف إجمالي حجم الواردات المصرية من السوق الأمريكي يتم تمويله من خلال برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر، في حين استمر تزايد حجم العجز التجاري لصالح الولايات المتحدة ليصل إلى ٣،٩٨٥ مليار دولار نتيجة الزيادة الكبيرة في واردات مصر من السلع الاستراتيجية من السوق الأمريكي.

وقد أدى تزايد حجم ونطاق وأنماط التعاون الثنائي بين البلدين بالتوازي مع اتساع فجوة العجز التجاري المصري، إلى قيام مصر بمطالبة إدارة كلينتون بإنشاء منطقة تجارة حرة مع مصر، أسوة باتفاق إنشاء منطقة للتجارة الحرة الذي كانت الإدارة الأمريكية قد أبرمته مع الأردن، خاصة أن الجانب المصري كان يؤكد أهمية زيادة حجم التجارة المشتركة بين البلدين، إلا أن الجانب الأمريكي قد تحفظ على هذا الطلب المصري نتيجة عدة أسباب هي: -

- تعثر مصر في تطبيق السياسات والإصلاحات الاقتصادية التي تتماشى مع نصوص وأحكام منظمة التجارة العالمية، مثل حقوق الملكية الفكرية، وتحسين بيئة العمل، والالتزام بالحفاظ على البيئة عند تنفيذ أية مشروعات وإصلاح نظام الجمارك.

---

١ - التقرير السنوي للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والولايات المتحدة. مرجع سبق ذكره، ص ٥٣.

- معارضة اتحاد منتجي المنسوجات الأمريكية لهذا الاتفاق، باعتباره يشكل تهديداً للمنتجين الأمريكيين خاصة وأن مصر تتمتع بميزة نسبية في مجال إنتاج المنسوجات القطنية.
- الهجوم الذي شنته الجماعات الدينية الأمريكية ضد مصر بدعوى أنها تضطهد الأقباط ولا تحترم حقوق الإنسان.
- الهجوم الذي شنه الأعضاء المؤيدون لإسرائيل داخل الكونجرس ضد مصر، بدعوى انحراف مصر عن عملية السلام وقيام الرئيس مبارك بعدم المضي قدماً في سياسة التطبيع مع إسرائيل بمقتضى معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية[١].

وبوجه عام، فإن الخلاف السياسي الذي ثار بين القيادة السياسية المصرية والإدارة الأمريكية، خلال النصف الأول من عام ١٩٩٥ ، لم ينعكس بدوره على طبيعة العلاقات التجارية بين البلدين، والتي اتسمت منذ عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٠، باختلال واضح لصالح الولايات المتحدة حيث استمرت السوق الأمريكي، تمثل سوقا رئيسية لتوفير احتياجات مصر من المعدات والسلع الاستثمارية، ومستلزمات الإنتاج اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية والسلع الغذائية الأساسية والمعدات ذات الاستخدامات الخاصة. في حين لم تمثل الواردات الأمريكية من السوق المصري أهمية مكافئة لواردات مصر، منها الأمر الذي جعل الاعتماد المتبادل بين مصر والولايات المتحدة في مجال التجارة هو اعتماد غير متكافئ لا تملك مصر من خلاله أي قدرة للضغط أو السيطرة على الاقتصاد الأمريكي[٢].

---

١ - وزارة الخارجية المصرية. بيانات غير منشورة.

٢ - زينب عبد العظيم محمد، "العلاقات الاقتصادية المصرية-الأمريكية وانعكاساتها على سياسة مصر تجاه الولايات_المتحدة". مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٦-٧٦.

الفصل الرابع

المحددات الخارجية للسياسة الأمريكية تجاه معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

الفصل الرابع

المحددات الخارجية للسياسة الأمريكية تجاه معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

يتناول هذا المبحث بالدراسة المحددات النابعة، من البيئة الخارجية للنظام والتي أثرت على الموقف الأمريكي المعلن من التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، باعتباره يشكل مؤثراً ومحدداً للموقف الأمريكي المعلن، من موضوع التمديد اللانهائي وغير المشروط للمعاهدة النووية. وقد تم تناول هذه المحددات الخارجية في مبحثين.

المبحث الأول، وفيه تم دراسة مواقف الدول النووية الأعضاء في مجلس الأمن التي أيدت التمديد اللانهائي وغير المشروط للمعاهدة.

المبحث الثاني، وفيه تم دراسة مواقف بعض الدول غير النووية التي عارضت تمديد المعاهدة لانهائياً وبدون شروط وهذه الدول هي إندونيسيا - جنوب أفريقيا - فنزويلا - ماليزيا- المكسيك - نيجيريا - إيران .

المبحث الأول

مواقف الدول النووية الأعضاء في مجلس الأمن من موضوع التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

قامت مواقف الدول النووية على ضرورة التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، على أساس أن هذه المعاهدة تمثل ركيزة النظام الدولي لحظر الانتشار، والتي ينبغي أن تصبح جزءاً مستمراً في تشكيل هذا النظام. كما رفضت هذه الدول النووية قيام أية دولة بربط موقفها تجاه المعاهدة بمواقف دول أخرى.

أما عن المواقف الرسمية لهذه الدول النووية تجاه قرار التمديد اللانهائي وغير المشروط لهذه المعاهدة فقد كانت على الوجه التالي:

أولاً: روسيا:

أعلن الرئيس الروسي بوريس يلتسن أن بلاده تؤيد تمديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، مشيراً إلى أن روسيا حريصة على التوصل لاتفاق حول تمديد المعاهدة لانهائياً كأولوية أولى، للمساعدة على حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، لا سيما وأنها تواجه أوضاعاً نووية معقدة، تحيط بها من جانب الدول الثلاث الأعضاء في الكومنولث والتي ورثت ترسانة الاتحاد السوفيتي السابق.

كما أعاد التأكيد على التزام روسيا بالمادة (٦) من المعاهدة والتي تتعلق بالقيام باتخاذ خطوات لنزع التسلح النووي، وتحقيق الأهداف العريضة لنظام حظر الانتشار وضمان حصول الدول غير النووية على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وصرح الرئيس الروسي أن بلاده لن تستخدم سلاحها النووي، ضد أية دولة غير نووية طرف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية إلا في حالتين.

أولهما، قيام دولة غير نووية ترتبط بتحالف مع دولة تمتلك سلاحاً نووياً بشن اعتداء مسلح على أراضي روسيا.

ثانيهما، قيام دولة غير نووية بشن هجوم مشترك على أراضي روسيا بالتدبير مع دولة نووية أخرى[1].

---

١ - "سوريا وروسيا تؤكدان ضرورة انضمام جميع الدول للمعاهدة النووية". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٣١ وعبد الملك خليل، "روسيا تحتفظ بحق توجيه الضربة النووية الأولى دفاعاً عن مصالحها". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٣/١١/٦ و"كوزيريف يزور القاهرة ليعرض الرؤية الروسية لمسيرة السلام". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/١٩ و"روسيا ومعاهدة عدم الانتشار". مرجع سبق ذكره و

Adoption of the Report of the Drafting Committee and of the Final Document Verbatim Record of the 19th Meeting, op.cit., p. 12.

وكان يفجيني بريماكوف مدير جهاز الاستخبارات الخارجية الروسي قد قدم في مؤتمر صحفي عقد في موسكو يوم ١٩٩٥/٣/٢٣ تقريراً يقع في ثلاث وسبعين صفحة عن آفاق تمديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وأهمية ذلك بالنسبة إلى الأمن الدولي عموماً والأمن القومي الروسي، حيث صرح بريماكوف أن ظهور بلدان نووية جديدة على مقربة من روسيا، سوف يجعل روسيا تعيد النظر في سياستها الدفاعية، خصوصاً في المجال النووي مؤكداً أن الحل الأمثل سيكون تمديد هذه المعاهدة إلى أجل غير مسمى.

وأشار بريماكوف أن المعاهدة النووية وإن ساعدت على منع ظهور ما لا يقل عن عشرين دولة نووية جديدة، إلا أنها فشلت في حظر انتشار السلاح النووي في صورة حاسمة مما أدى إلى بروز ثلاث دول على خريطة العالم تحمل عنوان "قوى نووية غير رسمية".

وأضاف بريماكوف أن الجانب الأكثر سلبية في الوضع الحالي، يكمن في أن عدداً من الدول غير مشمول بالمعاهدة، حيث تقوم هذه الدول بتطوير برامجها النووية مثل إسرائيل والهند وباكستان، الأمر الذي يجعل هذه الدول تمثل خطراً كبيراً على نظام حظر الانتشار النووي، وفي الوقت ذاته يجعل بعض الدول العربية تتخذ موقفاً سلبياً تجاه فكرة تمديد المعاهدة لانهائياً لأن إسرائيل تريد البقاء خارجها[1].

أما Andrey Kozyrev وزير الخارجية الروسي، فقد أكد خلال المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده مع نظيره المصري في ١٩٩٥/٣/٢٨ ، أن روسيا تحث كل دول العالم على الانضمام دون استثناء إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، مشيراً إلى أن أحد الأهداف التي تسعى إليها روسيا هو كيفية تحقيق عالمية المعاهدة[2].

وخلال انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية أعلن Kozyrev مرة أخرى في ١٩٩٥/٤/٢٥ ، أن بلاده تؤيد التمديد اللانهائي وغير المشروط لهذه المعاهدة، انطلاقاً من الدور الذي تقوم به المعاهدة في حظر انتشار الأسلحة النووية، وإيجاد بيئة مواتية لتوسيع وتطوير قاعدة التعاون الدولي، في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مع الدول غير النووية، سواء من خلال الوكالة الدولية أو على أساس ثنائي، وضمان التوصل إلى عالم خال من

---

١ - "المعاهدة النووية: لا قرار عربيا" بالتوقيع أو بعدم التوقيع". جريدة الحياة، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٢٤ وسامي عمارة، "خطورة عدم انضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية". مجلة المصور، أرشيف الأهرام، ٣١/ ٣/ ١٩٩٥.

٢ - "عمرو موسى يبحث مع كوزيريف معاهدة الحظر النووي: روسيا تأسف لعدم انضمام إسرائيل للمعاهدة". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٢٩.

الأسلحة النووية، مشيراً إلى أن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية تعد أداة هامة لاحتواء التهديد الذي يشكله انتشار الأسلحة النووية.

كما أنها أصبحت أهم عائق في طريق نشر هذه الأسلحة النووية، حيث نجحت في الحد من انتشار هذه الأسلحة، وساعدت في تدعيم الاستقرار الإقليمي في المناطق الإقليمية التي تشهد نزاعات وتعزيز النظام الدولي لحظر الانتشار، والمساعدة على وقف سباق التسلح النووي[١].

وأكد Kozyrev على التزام روسيا بكافة الأحكام والمواد التي تنص عليها معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، خاصة في ضوء المادة (٦) من المعاهدة والتي تتعلق بنزع التسلح النووي وذلك على الوجه التالي:

أولاً: التزام روسيا بخفض حجم قواتها النووية، لأدنى مستوى بما يضمن عدم اندلاع حرب نووية على نطاق واسع، والحفاظ على حالة من الاستقرار الاستراتيجي مما يؤدي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وقد تم ذلك من خلال ما يلي:

- قيام روسيا بإحراز المزيد من التقدم على صعيد المباحثات المعنية بوقف سباق التسلح، ونزع التسلح النووي، والتي تمثل أهمها في توصل كل من الولايات المتحدة وروسيا إلى معاهدة لإزالة الصواريخ الباليستية قصيرة المدى، ومتوسطة المدى، التي بحوزة كلا البلدين من أوروبا وتوصل البلدين إلى معاهدة (Start I) ، التي نجحت في خفض الترسانة النووية التي لدى البلدين بحوالي النصف. كذلك التوصل إلى معاهدة (Start II) بهدف إجراء خفض حقيقي على حجم القوات النووية، الموجودة في الترسانة النووية الأمريكية والروسية[٢].
- قيام روسيا باتخاذ عدد من الخطوات الهامة، على صعيد خفض حجم قواتها النووية بعد دخول معاهدة (Start I) حيز النفاذ في ١٩٩٤/١٢/٥ وذلك على الوجه التالي:
  - إزالة أكثر من ستمائة صاروخ باليستي عابر للقارات (ICBM) ، وغواصات حاملة للصواريخ الباليستية (SLBM) وحوالي ١,٥٠٠ صاروخ باليستي آخر.
  - تدمير حوالي خمسين قاذفة من القاذفات الثقيلة.

---

1 - **Summary Record of the 11th Meeting.** NPT/CONF. 1995/SR.11, 26 April 1995, p. p. 2-4, Website, http://www.nuclear.files.org and **Russia's Kozyrev Urges Permanent Extension of NPT.** 24/4/1995, p. p. 1-2, Website, http://www.fas.org and "Indefinite Extension Not Indefinite Possession; Says Russia". **Acronym NPT Update,** No. 7, 25 April 1995, p. 1, Website, http://www.fas.org.

2 - **Vote Verbale Dated 24 April 1995 From the Delegation of the Russian Federation Addressed to the Secretary General of the 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** NPT/CONF. 1995/25, 25 April 1995, p. p. 1-22, Website, http://www.fas.org and **Summary Record of the 11th Meeting.** op. cit., p. p. 2-4.

- إعادة توجيه الصواريخ الاستراتيجية، في إطار الاتفاقيات المبرمة بين روسيا والولايات المتحدة في هذا الشأن.
- التوقف عن إنتاج الصواريخ كروز طويلة المدى.
- سحب الغواصات النووية الحاملة للصواريخ الباليستية من الأسطول البحري الروسي.
- سحب كافة الأسلحة النووية التكتيكية والغواصات ذات الاستخدامات المتعددة.
- إعادة كافة الرؤوس النووية التي كان قد تم نشرها خارج روسيا تمهيداً لتدميرها.
- التوقف عن إنتاج الرؤوس النووية التي يتم نشرها على الصواريخ التكتيكية.

- اقتراح روسيا قيام الدول النووية بالتوصل إلى معاهدة لتدعيم الأمن النووي والاستقرار الاستراتيجي تنص على ما يلي:
  - التوقف عن إنتاج المواد الإنشطارية اللازمة للأغراض العسكرية.
  - التخلص من المزيد من الأسلحة النووية.
  - خفض عدد وسائل إيصال هذه الأسلحة النووية الاستراتيجية.
- قيام روسيا بالتوقف عن إنتاج اليورانيوم عالي الإثراء.
- قيام روسيا ببذل المزيد من الجهود، داخل مؤتمر نزع التسلح، من أجل التوصل إلى معاهدة غير تمييزية للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية.
- التزام روسيا بالموراتويوم الذي قامت بفرضه منذ ١٩٩٠/١٠/٢٤ ، على إجراء التجارب النووية لحين التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية.
- التزام روسيا من جانبها بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية الأطراف، في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، إلا في حالة قيام دولة غير نووية متحالفة مع دول نووية أخرى، بشن هجوم أو أي اعتداء على روسيا أو الأراضي الروسية، أو قواتها المسلحة أو حلفائها أو أية دولة أخرى ترتبط معها روسيا بضمانات أمنية.
- قيام روسيا باتخاذ العديد من الخطوات الهامة، لحظر الأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل. ومن أهم هذه الخطوات قيام روسيا بالتوقيع على معاهدة حظر تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيماوية في يناير عام ١٩٩٣.
- قيام روسيا بدعم الجهود المبذولة لتعزيز نظام التحقق والرقابة، الخاص بمعاهدة حظر تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية.

ثانياً: التزام روسيا بأحكام المادة (١) من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، حيث قامت روسيا بالامتناع عن نقل أية أسلحة نووية أو أجهزة تفجيرية نووية، إلى أية دولة غير نووية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، أو حتى مساعدة أو تشجيع أو حث أية دولة غير نووية على تصنيع أو حيازة أسلحة نووية أو أية أجهزة تفجيرية نووية أخرى.

ثالثاً: التزام روسيا بأحكام المادة (٣) من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، حيث استمرت روسيا في نقل التكنولوجيا النووية، ذات الاستخدامات السلمية إلى الدول غير النووية الأطراف في المعاهدة النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

رابعاً: مشاركة روسيا في برنامج "٩٣+٢" الذي يستهدف تدعيم كفاءة وفعالية نظام الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية[1].

وأضاف Kozyrev أن التمديد اللانهائي للمعاهدة النووية، لن يترتب عليه "إعطاء مبرر لقيام الدول النووية باستمرار حيازة هذا الرادع النووي إلى الأبد"، ولكنه سيكون خطوة هامة على صعيد الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة النووية، مشيراً إلى أن من شان رفض الموافقة على قرار تمديد المعاهدة لانهائياً وبدون شروط، تدمير الأسس التي يقوم عليها الاستقرار الدولي، لا سيما وأن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية تحقق المصلحة المشتركة لكل من الدول النووية والدول غير النووية.

وتعهد Kozyrev بقيام بلاده بالعمل من أجل تحقيق الهدف النهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، الذي يتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، مؤكداً أن روسيا تؤيد التوصل إلى معاهدة عالمية للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، وتعلن عن التزامها بالموراتويوم المفروض على إجراء التجارب النووية منذ عام ١٩٩٢ ، لحين التوصل إلى معاهدة لحظر إجراء التجارب النووية. كما أنها تؤيد التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية، خصوصاً وأنها قد توقفت عن إنتاج اليورانيوم عالي الإثراء منذ عدة أعوام، وتقوم بتنفيذ برنامج يستهدف إغلاق بقية المنشآت التي كانت تقوم بإنتاج البلوتونيوم[2].

ثانياً: فرنسا:

أعلن Alain Juppe وزير الخارجية الفرنسي- الذي تحدث نيابة عن دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشر ودول أوروبا الشرقية الست (بلغاريا-جمهورية التشيك-المجر-بولندا-رومانيا-جمهورية السلوفك) أمام مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية - أن دول الجماعة الأوروبية تؤيد قرار

---

1 - Vote Verbale Dated 24 April 1995 From the Delegation of the Russian Federation Addressed to the Secretary General of the 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons. op. cit., p. p. 2-7.

2 - "Indefinite Extension Not Indefinite Possession; Says Russia". op. cit., p. 1 and Russia's Kozyrev Urges Permanent Extension of NPT. op. cit., p. p. 1-2.

التمديد اللانهائي وغير المشروط لهذه المعاهدة، انطلاقاً من "الاعتبارات الأمنية" خاصة أن انتشار الأسلحة النووية يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

وأكد Juppe أن المعاهدة النووية يتعين تمديدها لانهائياً، لأنها من شأنها خفض مخاطر عدم التأكد وعدم الاستقرار في المناطق الإقليمية، التي يسعى أطرافها إلى حيازة السلاح النووي، وزيادة درجة الثقة فيما بين الدول، وتدعيم الإطار القانوني الدولي لهذه المعاهدة، مشيراً إلى أن قرار التمديد لا يجب أن يغفل ضرورة توافر ثلاثة عناصر أساسية، تشكل الجوانب الثلاثة الرئيسية لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وهي:

- تعزيز التعاون الدولي في مجال نقل التكنولوجيا، المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية.
- استمرار عملية نزع التسلح النووي.
- التصدي لانتشار الأسلحة النووية[1].

وصرح Juppe أن فرنسا نيابة عن دول الجماعة الأوروبية، تؤيد التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية. كما أنها تلتزم بالوفاء بتعهداتها بمقتضى المادة (٦) من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، التي تنص على قيام الدول النووية باتخاذ تدابير فعالة من أجل نزع التسلح النووي.

وأكد Juppe على ضرورة تحقيق عالمية معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، مشيراً إلى أن الاتحاد الأوروبي يؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط[2].

---

[1] - **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 2nd Meeting Held at UN Headquarters, 18 April 1995.** NPT/CONF. 1995/SR.2, 20 April 1995, p. p. 1-2 and **Opening NPT Debate Overwhelmingly Backs Indefinite Extension.** 19/4/1995, p. 1, Website, http://www.fas.org and **Opening Non Proliferation Treaty Debate Overwhelmingly Backs Indefinite Extension.** 19/4/1995, p. 1, Website, http://www.fas.org and **Summary Record of the 2nd Meeting, 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** NPT/CONF. 1995/SR. 2, 20 April 1995, p. p. 1-2.

[2] - "جوبية: منع انتشار الأسلحة النووية يجب أن يشمل جميع الدول بالشرق الأوسط". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/٩ و

Summary Record of the 2nd Meeting, 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons. op. cit., p. p. 1-2.

ثالثاً: الصين:

صــــرح Qian Qichen رئيس الوفــد الصيني، أن بــلاده تؤيـد التمديـــد اللانهائي وغير المشــروط لمعاهـــدة حظر انتشار الأسلحة النـــووية، شـــريطة أن لا يفسر ذلك التمديد بأي حال من الأحوال على أنه يكرس استمرار حيازة الدول النووية لهـــذه الأسلحة النووية إلى الأبد، ويعطي لها مزايا لا تتمتع بها الدول غير النوويـــة، مشيراً إلى أن قرار تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى وبدون شـــروط لا يجـــب أن يغفل عدة عناصر أساسية وهي:

- تعهد الدول النووية بإتاحة ضمانات أمنية سلبية وإيجابية إلى الدول غير النووية.
- الإزالة الكاملة للأسلحة النووية من خلال توصل الدول النووية إلى معاهدة دولية للتخلص من الأسلحة النووية وتدمير الأسلحة النووية التي بحوزتها تحت إشراف نظام الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية.
- تعهد الدول النووية بأن لا تكون هي الدول البادئة باستخدام الأسلحة النووية، ضد الدول الأخرى التي تقوم بحيازة هذه الأسلحة النوويـــة، والتعـــهد كذلـــك بعـــدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية.
- توصل الدول النووية إلى معاهـــدة للحظر الشامل لإجراء التجـــارب النوويـــة، قبيل نهاية عام ١٩٩٦ وكذلك التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية.
- ضرورة عقد مؤتمرات مراجعة دورية لمعاهدة حظر انتشار الأســـلحة النوويـــة لمراجعة سير تنفيذ المعاهدة.

ولم يستبعد Qichen تأييد بلاده لقرار تمديد المعاهدة لفترات زمنية متعاقبـــة، إذا ما اتفقت الدول الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، على ذلك ولكن بشرط أن لا تكون كل فترة زمنية أقل من خمسة وعشرين عاماً، وإن كان قد أعلـــن عن معارضة بلاده للبديل الذي اقترحته عـــدد مـــن الدول غير النوويـــة، ألا وهـــو تمديد المعاهـــدة لفترة زمنية واحدة فقط بعدها يتم تقرير ما إذا كـــان ســـيتم تمديـــد المعاهدة لانهائياً من عدمه على اعتبار أنه يعد بديل غير مقبول[1].

---

1 - "NPT Review and Extension Conference, Plenary Statements; 18-24 April". **Nuclear Proliferation News,** Issue No. 23, 3/5/1995, p.3, Website, http://csf.colorado.edu/dfax/npn/npn23.htm and **Summary Record of the 3rd Meeting.** NPT/CONF.1995/SR.3, 26 April 1995, p. p. 14-5, Website, http://www.fas.org and **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 3rd Meeting Held at UN Headquarters, 18 April 1995.** NPT/CONF. 1995/SR. 3, 26 April 1995, p. p. 14-5, Website, http://www.fas.org and **NPT Plenary** =

أما Li Zhaoxing مندوب الصين لدى الأمم المتحدة، ونائب رئيس الوفد الصيني لدى مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، فقد أكد أن الصين تدعم الأهداف الثلاثة الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ألا وهي حظر انتشار الأسلحة النووية، والتوصل إلى نزع التسلح النووي، وتدعيم التعاون الدولي، في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، مشيراً إلى أن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية قد أصبحت المعاهدة الأكثر عالمية في مجال ضبط التسلح. كما أنها قامت بدور إيجابي في الحد من انتشار الأسلحة النووية.

وأشار Zhaoxing أن الصين قد التزمت بتعهداتها في إطار هذه المعاهدة سواء على صعيد حظر انتشار الأسلحة النووية، أو نقل التكنولوجيا السلمية للطاقة النووية، إلى الدول غير النووية، أو العمل صوب التوصل إلى نزع التسلح النووي وذلك على الوجه التالي:

- تعهد الصين من جانب واحد بأن لا تكون الدولة الأولى البادئة باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول النووية الأخرى، وكذلك التعهد بعدم استخدام أو التهديد باستخدام تلك الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية وضد المناطق الخالية من الأسلحة النووية.
- عدم تأييد الصين لسياسة الردع النووي، والتأكيد على أن الأسلحة النووية التي تم تطويرها كان الغرض منها فقط الدفاع الذاتي عن النفس، وليس الدخول في سباق تسلح نووي أو تهديد أية دولة أخرى.
- قيام الصين بممارسة ضبط النفس فيما يتعلق بموضوع إجراء تجارب نووية حيث قامت بإجراء عدد قليل من هذه التجارب النووية مقارنة بالدول النووية الأخرى. كما أنها طالبت الدول النووية بالتوصل إلى معاهدة تتعلق بعدم قيام هذه الدول بأن تكون الدول البادئة باستخدام الأسلحة النووية.
- عدم قيام الصين بانتهاج سياسة من شأنها تأييد أو تشجيع انتشار الأسلحة النووية أو مساعدة الدول الأخرى على تطوير أسلحتها النووية.
- التزام الصين بفرض القيود على عملية تصدير المعدات والمواد النووية، من خلال إخضاع هذه الصادرات لنظام الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية لضمان كفاءة تنفيذ الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه المعاهدة، واشتراط استخدام هذه الصادرات في المجالات المدنية. كذلك امتناع الصين عن تصدير المعدات أو التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج، مثل التكنولوجيات المستخدمة في إثراء اليورانيوم أو إعادة معالجته أو إنتاج الماء الثقيل.

=in **Review: Campaign For the Non Proliferation Treaty.** April 26, 1995, p. p. 1-2, Website, http://www.fas.org.

- تأكيد الصين على الحق المشروع لكافة الدول الأطراف، في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في الحصول على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، لتدعيم عملية التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، على اعتبار أن ذلك يعد عنصر هام لتحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات، التي تنص عليها المعاهدة وتسهيل عملية نقل التكنولوجيا المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية إلى الدول النامية.
- تأييد الصين لقيام الوكالة الدولية والدول المعنية، بإعطاء أهمية متزايدة لزيادة حجم المساعدات الفنية المقدمة إلى الدول النامية وزيادة حجم التعاون معها، وبذل المزيد من الجهود لإزالة القيود العديدة المفروضة على عملية نقل التكنولوجيا النووية، لمساعدة الدول غير النووية على استخدام هذه التكنولوجيا في الاستخدامات السلمية وإيجاد ظروف مواتية لتأسيس علاقة تعاونية دولية جديدة في مجال الطاقة النووية.
- تأييد الصين لقيام الدول النووية بالتوصل إلى معاهدة تستهدف تدمير الترسانة النووية التي بحوزتهما.
- تأييد الصين للتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، وإلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية.
- تأييد الصين لقرار مجلس الأمن رقم (٩٨٤) لعام ١٩٩٥ الصادر في ١٩٩٥/٤/١١ والمتعلق بالضمانات الأمنية السلبية للدول غير النووية، والتأكيد على أهمية قيام الدول النووية الأربع الأخرى بمنح ضمانات أمنية غير مشروطة ذات طبيعة ملزمة قانونياً إلى كافة الدول غير النووية الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

وكان Li Zhaoxing قد أكد أن الصين قد قامت في ١٩٩٥/٤/٥ بإصدار بيان منفرد، يؤكد على منح ضمانات أمنية سلبية غير مشروطة إلى كافة الدول غير النووية مع التعهد بمنح ضمانات أمنية إيجابية إلى تلك الدول. كما قامت كذلك بإصدار بيانات تتعلق بمنح ضمانات أمنية إلى كل من أوكرانيا وكازاجستان بناء على طلبيهما[1].

---

1 - Letter Dated 17 April 1995 From the Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations and Deputy Head of the Chinese Delegation Addressed to the Secretary General of the 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons. NPT/CONF. 1995/18, 17 April 1995, p. p. 1-3 and 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 3rd Meeting Held at UN Headquarters, 18 April 1995. op. cit., p. p. 14-6 and Letter Dated 17 April 1995 From the Permanent Representative of the People's Republic of China to =

كما أكد Li Zhaoxing أن بلاده ترى أن حظر انتشار الأسلحة النووية لا يعد غاية في حد ذاته، بل خطوة وسيطة من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، مشيراً إلى أن الصين ترى ضرورة قيام النظام الدولي لحظر الانتشار بتحقيق الأهداف التالية:

- إزالة كافة الأسلحة النووية من خلال التوصل إلى اتفاقية للحظر الكامل لهذه الأسلحة النووية، وتدميرها وإرساء نظام للتحقق والرقابة لضمان تحقيق هذا الهدف.
- قيام الدول النووية باتخاذ تدابير من شأنها حماية الدول غير النووية، من أي تهديد نووي قد تتعرض له هذه الدول، ومن هذه التدابير قيام الدول النووية بالتعهد بأن لا تكون الدولة البادئة باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول النووية الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، والتعهد غير المشروط بعدم استخدام، أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية الأخرى أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية.
- التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية قبيل نهاية عام ١٩٩٦ ، والتوصل كذلك إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية، حيث رأت الصين أن هاتين المعاهدتين تعدان بمثابة خطوات وسيطة من شأنها تسهيل عملية تحقيق الهدف النهائي، الذي تسعى إلى تنفيذه معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ألا وهو نزع التسلح النووي[1].

رابعاً: بريطانيا:

أكد Douglas Hurd وزير الخارجية البريطاني أن التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، يعد أنسب خيار لحظر الانتشار النووي، باعتبار ذلك سوف يساعد على التحقيق الكامل للأهداف التي تسعى إليها المعاهدة، والتي تتضمن حظر الانتشار النووي، ونزع التسلح، وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، مشيراً إلى أن المعاهدة وإن أخفقت في

=the United Nations and Deputy Head of the Chinese Delegation Addressed to the Secretary General of the 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons. op. cit., p. 1

[1] - 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 3rd Meeting Held at UN Headquarters, 18 April 1995. op. cit., p. p. 14-5 and "NPT Review and Extension Conference, Plenary Statements; 18-24 April". **op. cit., p. 3 and Letter Dated 17 April 1995 From the Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations and Deputy Head of the Chinese Delegation Addressed to the Secretary General of the 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** op. cit., p. 3.

نزع التسلح النووي إلا أن كلا من الولايات المتحدة وروسيا قد قامتا بإحراز تقدم ملموس على صعيد خفض ترسانتهما النووية، وقد تمثل ذلك في توصل الدولتين إلى معاهدة (Start I) و (Start II). كما أن بريطانيا قد قامت من جانبها بخفض ترسانتها النووية وقامت كذلك بمنح ضمانات أمنية سلبية للدول غير النووية[1]

ودحض Hurd دعاوى الدول غير النووية التي عارضت قرار التمديد اللانهائي لهذه المعاهدة، على اعتبار أنها أخفقت في تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها وذلك من خلال طرحه لرؤية بلاده لهذه المعاهدة وذلك على الوجه التالي:

- أن هذه المعاهدة ليست تمييزية، لأنها تقسم العالم إلى دول مالكة للسلاح النووي ودول أخرى غير مالكة لهذا السلاح، على اعتبار أن المعاهدة تعكس الأوضاع التي كانت سائدة منذ خمسة وعشرين عاماً. كما تعكس رغبة الدول النووية آنذاك في حظر المزيد من الانتشار النووي.
- أن استمرار حيازة الدول النووية للأسلحة النووية، لا ينبغي أن ينظر إليه على أنه يشكل عقبة في طريق التوصل إلى نزع التسلح النووي، حيث قامت كل من الولايات المتحدة وروسيا بخفض ترسانتهما النووية في إطار معاهدتي (Start I) و (Start II).
- قيام بريطانيا إلى جانب الدول الأربع النووية الأخرى بتقديم ضمانات أمنية إلى الدول غير النووية الأطراف، في هذه المعاهدة، مفادها أن بريطانيا لن تهاجم بالأسلحة النووية أي دولة طرف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ما لم تنضم تلك الدولة إلى دولة نووية أخرى، في الهجوم على بريطانيا. كما أنها ستقوم بدعوة مجلس الأمن إلى اتخاذ عمل فوري في حالة تعرض أي دولة غير نووية طرف في هذه المعاهدة، لهجوم أو تهديد من دولة نووية أخرى.
- تأييد بريطانيا للتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، وإلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية.

---

1 - "UK Parliament: Queen Speech". **Nuclear Proliferation News, Issue No.**١6, Nov. 16, 1994, p. p. 1-4 and "Debate on Foreign Affairs and Defense". **Nuclear Proliferation News**, Issue No. 16, Nov. 25, 1994, p. p. 1-4 and Berhany Kun Andemicael & etal, **Measure For Measure: The NPT and the Road Ahead.** p. 2, Website, http://www.iaea.or.at/worldatom/inforesource/bulletin/bull373/opriest.html and **Adoption of the Report of the Drafting Committee and of the Final Document Verbatim Record of the 19th Meeting.** op. cit., p. 15 and **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 3rd Meeting Held at UN Headquarters, 18 April 1995.** op. cit., p. 5.

- أن القيود التي فرضتها الدول النووية على صادراتها، من المعدات والمواد النووية إلى الدول غير النووية، في إطار نظام الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية لم يشمل كافة الدول غير النووية الأطراف، في المعاهدة بل اقتصر على دول معينة تثار حول برامجها النووية شكوك واسعة مثل إيران.
- أن بريطانيا مستمرة في حث الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدة، بالانضمام إليها لإزالة أية مخاوف، قد تثار بصدد برامجها النووية غير المعلنة. كما أن بريطانيا لا تستبعد انضمام كل من إسرائيل والهند وباكستان في يوم من الأيام إلى هذه المعاهدة بوصفهما دول غير نووية[١].
- أن بريطانيا لم تعد تتمسك بحقها في إجراء تفجيرات نووية استثنائية، خلافاً لمعاهدة حظر التجارب النووية، بهدف إزالة عقبة رئيسية أمام إعلان حظر عالمي شامل على التجارب النووية وإقناع أكبر عدد ممكن من الدول غير النووية بالموافقة على التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية[٢].

وطالب Hurd من جميع دول منطقة الشرق الأوسط وخاصة إسرائيل، إبداء حسن النية وذلك بالإعلان عن استعدادها للانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، حتى تكون المعاهدة فعالة، مؤكداً أن غياب أي دولة عن المعاهدة لن يساهم في تعزيز الاستقرار في هذه المنطقة[٣].

---

1 - **Letter Dated 21 April 1995 From the Head of the Delegation of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland Addressed to the Secretary General of the 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** NPT/CONF. 1995/24, 21 April 1995, p. p. 7-8 .

2 - **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 3rd Meeting Held at UN Headquarters, 18 April 1995.** op. cit., p. p. 5-6 and **Letter Dated 21 April 1995 From the Head of the Delegation of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland Addressed to the Secretary General of the 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons** op. cit., p. p. 7-8 and

"بريطانيا توقف تجاربها النووية". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٨.

٣ - "بريطانيا تتفهم موقف مصر من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية". جريدة الجمهورية، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٣٠ و"السفير البريطاني: غياب إسرائيل يضر بالمعاهدة النووية". جريدة الأخبار، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٣٠ و"هيرد يدعوا دول الشرق الأوسط إلى التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/١٤.

كما أكد Michael Weston ممثل بريطانيا لدى مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، أن بلاده تؤيد التمديد اللانهائي وغير المشروط لهذه المعاهدة، والتي أصبحت أحد الأسس الرئيسية للتوازنات الدولية القائمة بعد انتهاء الحرب الباردة مشيراً إلى أن بريطانيا قد التزمت بالأهداف الثلاث التي تنص عليها المعاهدة والتي تتمثل في حظر انتشار الأسلحة النووية، ونقل التكنولوجيا السلمية للطاقة النووية والتوصل إلى نزع التسلح النووي وذلك على الوجه التالي:

- التزام بريطانيا بعدم نقل أية أسلحة نووية أو أجهزة تفجيرية نووية، إلى أية دولة غير نووية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، وفقاً للمادة (١) من هذه المعاهدة. كما أنها قد امتنعت عن مساعدة أو تشجيع، أو حث أية دولة غير نووية على تصنيع أو حيازة أسلحة نووية أو أية أجهزة تفجيرية نووية أخرى.
- مساهمة بريطانيا في الأنشطة التي تقوم بها الوكالة الدولية بمقتضى المادة (٤) من المعاهدة، والتي تتعلق بإتاحة المساعدات الفنية إلى الدول غير النووية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.
- التزام بريطانيا بالتوصل إلى نزع التسلح النووي، وفق ما تنص عليه المادة (٦) من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، حيث أكد Weston أن بريطانيا قد قامت بإجراء تعديلات على هيكل قواتها النووية على الوجه التالي:

  - التخلص من الأسلحة النووية التكتيكية التي تستخدمها القوات البحرية.
  - خفض إجمالي عدد القنابل النووية التي تستخدمها القوات الجوية لحوالي النصف.
  - الإعلان عن أن باقي القنابل النووية التي تستخدمها القوات الجوية، سيتم سحبها بنهاية عام ١٩٩٨.
  - اتخاذ قرار بعدم إحلال القنابل النووية المزمع سحبها من الترسانة النووية، بمنظومات أخرى من الأسلحة النووية.
  - خفض إجمالي عدد الرؤوس النووية التي بحوزة بريطانيا لتصل نسبتها إلى ٢١% فقط بنهاية التسعينيات. كما ستصل إجمالي القوة التفجيرية لهذه الرؤوس النووية إلى أقل من ٥٩%.

- تأييد بريطانيا للتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، وإلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية، أو الأجهزة التفجيرية النووية الأخرى، لا سيما وأنها قد توقفت عن إنتاج المواد الإنشطارية المستخدمة في الأغراض العسكرية.
- تأييد بريطانيا لحق الدول غير النووية في الحصول على ضمانات أمنية، تكفل عدم استخدام الأسلحة النووية ضد هذه الدول (ضمانات أمنية سلبية)، وتكفل تقديم مساعدات لهذه الدول حال تعرضها لأي اعتداء نووي، قد يشن عليها (ضمانات أمنية إيجابية) حيث قامت بريطانيا بتقديم ضمانات أمنية إيجابية إلى الدول غير

النووية الأطراف، في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بمقتضى القرار رقم (٢٥٥) لعام ١٩٦٨. كما قامت عام ١٩٧٨ بتقديم ضمانات أمنية سلبية إلى الدول غير النووية الأطراف في هذه المعاهدة.
وفي عام ١٩٩٥ قدمت بريطانيا ضمانات أمنية سلبية إلى الدول غير النووية الأطراف، في المعاهدة النووية بمقتضى القرار رقم (٩٨٤) لعام ١٩٩٥.

وأكد Weston أن قرار بريطانيا بتأييد التمديد اللانهائي وغير المشروط لهذه المعاهدة إنما يأتي انطلاقاً من الاعتبارات التالية:

- أن هذا القرار من شأنه إرسال رسالة واضحة، إلى بقية الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدة مفادها أن المجتمع الدولي يتوقع من هذه الدول الانضمام إلى المعاهدة.
- تدعيم إطار الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية، والذي يعد ضرورياً لزيادة حجم التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.
- إيجاد أفضل إطار عمل وتوفير الاستقرار اللازم، لإحراز المزيد من التقدم على صعيد تحقيق أهداف نزع التسلح النووي التي تنص عليها هذه المعاهدة.
- تحقيق أمن كافة الدول الأطراف في المعاهدة.
- خفض مخاطر الانتشار النووي.
- التأكيد بوضوح لا لبس فيه، على أن المجتمع الدولي مصمم على احتواء انتشار الأسلحة النووية[1].

وأشار Weston أن من شأن إخفاق الدول الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، في الاتفاق على التمديد اللانهائي وغير المشروط للمعاهدة، إيجاد مناخ من عدم التأكد في مجال يعد على درجة كبيرة من الأهمية، للحفاظ على الأمن

---

[1] - فايزة سعد، "تجديد-معاهدة منع الانتشار النووي: القاهرة لن تتراجع هل توقع تل أبيب"؟. روزاليوسف، العدد ٣٤٨٣، ١٩٩٥/٣/١٣ ص ص ٢٨-٢٩ و

Letter Dated 21 April 1995 From the Head of the Delegation of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland Addressed to the Secretary General of the 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons, 17 April-12 May 1995. NPT/CONF. 1995/24, 21 April 1995, p. p. 1-9 and **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 3rd Meeting Held at UN Headquarters, 18 April 1995.** op. cit., p. p. 5-6 and "Statement by President Clinton on the NPT Conference". **Nuclear Proliferation News, Issue** No. 27, 1/6/1995, p. 6, Website, http://csf.colorado.edu/dfax/npn/npn26.htm.

الدولي وخدمة مصالح كافة أعضاء المجتمع الدولي، مشيراً إلى أن معاهـدة حظـر انتشار الأسلحـة النوويـة قد نجحت في تحقيق الإنجازات التالية:

- أنها قد حظيت بدعم الغالبية العظمى من الدول وتستمر في جذب دول جدد.
- نه قد تم إحراز المزيد من التقدم، على صعيد تحقيق أهـداف نـزع التسـلح النووي منذ دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ.
- أنها قد ساهمت في تحقيق أمن كافة الدول، من خلال مساعدة هذه الدول على حظر انتشار الأسلحة النووية، وتوفير إطار من الضمانات التي تعد ضرورية، لترسيخ عملية التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية[1].

وإذا كان الموقف الرسمي للحكومـة البريطانية، قـد اتجـه إلـى التـأييد اللانهائي وغير المشروط لمعاهـدة حظـر انتشـار الأسـلحة النـووية، إلا أن الموقف غير الرسمي كان مغايراً تماماً، حيث تصاعدت الضغوط الشعبية المناهضـة لهذا الموقف الرسمي البريطاني الذي طالب بتمديد المعاهدة النووية لأجل غير مسمى.

وكانت منظمة "الحملة من أجـل نـزع السلاح النـووي" البريطانيـة قـد أكـدت أن مستقبل الوضع النـووي، في العالم فـي خطـر، إذا ما تـم تمديـد المعاهـدة لانهائياً، لا سيما وأن هذه المعاهـدة تضع فروقاً مصطنعـة بيـن الـدول النووية وغير النووية وقد تكون السبب في انتشار الأسلحة النووية وليس حظرها[2].

وبذلك فقد تمسكت الدول النووية دون استثناء بقـرار التمديـد اللانـهائي، لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، على اعتبار أنه يعد أنسـب خيـار لتعزيـز النظام الدولي لحظر الانتشار.

---

1 - **Letter Dated 21 April 1995 From the Head of the Delegation of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland Addressed to the Secretary General of the 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** op. cit., p. p. 7-8.

٢ - عاطف النمري، "مكتب الأهرام بلندن". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٦.

المبحث الثاني

مواقف بعض الدول غير النووية من موضوع التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

تباينت آراء الدول غير النووية الأطراف، في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بصدد موضوع التمديد اللانهائي وغير المشروط للمعاهدة. فبينما طالبت بعض الدول غير النووية وعلى رأسها فنزويلا، بتمديد المعاهدة لفترة خمسة وعشرين عاماً أخرى بعدها، يتم عقد مؤتمر مراجعة آخر، للنظر إما في تمديد المعاهدة لفترة أخرى أو فترات زمنية متعاقبة أو لانهائياً، فقد أيدت دول عدم الانحياز تمديد المعاهدة لفترات زمنية متعاقبة تبلغ كل فترة زمنية خمسة وعشرين عاماً، أو ربط قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة بقيام الدول النووية بالتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية.

أما الدول العربية فقد طالبت بالربط بين قرار الموافقة على التمديد اللانهائي وغير المشروط للمعاهدة وانضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية[1].

وقد ثارت خلافات عديدة بين الدول النووية وبعض الدول غير النووية، بصدد موضوع التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وذلك على الوجه التالي:

- ظهر خلاف حول الضمانات الأمنية التي تطالب بها الدول غير النووية – التي تخلت عن عضوية النادي النووي- إزاء الدول النووية.
- ظهر خلاف آخر حول الفقرة (٢) من المادة (١٠) من المعاهدة، ففي حين رأت الدول غير النووية أن الفقرة (٢) من المادة (١٠) تحتمل تمديد المعاهدة لآجال محددة، فإن الدول النووية وعلى رأسها الولايات المتحدة رأت أن التمديد يجب أن يكون لانهائياً وسعت بكل الوسائل لحشد موافقة الدول على التمديد غير المحدود للمعاهدة.

أما الخلاف الجوهري الأكثر إثارة للجدل والأكثر أهمية لمنطقة الشرق الأوسط، فقد تمثل في ما يسمى بالانتقائية الدولية في التعامل، مع قضية الأسلحة النووية حيث طالبت الكثير من دول المنطقة، وعلى رأسها مصر بضرورة انضمام

---

1 - Arms Control Experts Predict Permanent Extension for NPT. 25/4/1995, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 28972368-28977393-range/archives/1995/pdq.9 and NPT Called Most Important Arms Control Treaty Ever. 30/3/1995, p.1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 16408670-16413434-range/archives/1995/pdq.9.

إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بعد أن اصبح المناخ مهيئاً لذلك. وإخضاع المنشآت النووية الإسرائيلية للتفتيش الدولي[١].

أما عن المواقف الرسمية لبعض هذه الدول غير النووية تجاه قرار التمديد اللانهائي وغير المشروط للمعاهدة فقد كانت على الوجه التالي:

أولاً: إندونيسيا:

صرح Izhar Ibrahim وزير الخارجية الإندونيسي أن بلاده تؤيد قرار تمديد المعاهدة لفترات زمنية متعاقبة، تصل كل فترة زمنية إلى خمسة وعشرين عاماً لعدة أسباب وهي:

- إن قرار تمديد المعاهدة لفترات زمنية متعاقبة، سيكون من مصلحة كافة الدول الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية انطلاقاً من الاعتبارات التالية:
  - إنه يمثل حل وسط مقبول بين البديل الذي تطالب به الدول النووية وهو التمديد اللانهائي للمعاهدة، والبديل الذي تطالب به بعض الدول غير النووية الأخرى، وهو تمديد المعاهدة لفترة زمنية واحدة.
  - إنه يعد أنسب خيار لضمان قيام الدول النووية باتخاذ تدابير محددة، تستهدف تحقيق أهداف نزع التسلح النووي الموضحة في ديباجه المعاهدة وفي المادة (٦) من هذه المعاهدة، لا سيما وأن هذا القرار سيكون من شأنه ربط الموافقة على قرارات تمديد المعاهدة كل فترة زمنية بمدى قيام الدول النووية بالوفاء بالتزاماتها، كما تنص على ذلك أحكام المعاهدة.
  - إنه سوف يلزم الدول النووية بالتوصل إلى اتفاقيات محددة، تستهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية التي بحوزتها. وقد تكون هذه الاتفاقيات جزءاً هاماً من قرار تمديد المعاهدة أو قد تكون على هيئة اتفاقيات منفصلة ذات طبيعة ملزمة، وعلى أن يتم التحقق من تنفيذ هذه الاتفاقيات بواسطة الدول الأطراف في المعاهدة على أساس دوري.
  - إنه سوف يساهم في تعزيز التعاون الدولي، في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.
  - إنه سوف يساهم في التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، وإلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية.

- إن من شأن تمديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لفترة زمنية واحدة فقط، بعدها يتم النظر في قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة، كما تطالب

---

١ - عثمان أمين وآخرين، "معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بين ضغوط الكبار ومزاعم تل أبيب ومحاولات العالم النامي". جريدة الأنباء، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٢.

بذلك عدداً من الدول غير النووية انتهاء العمل بهذه المعاهدة وهو الأمر الـذي لا تؤيده إندونيسيا[1].

- أن التمديد اللانهائي للمعاهدة من شأنه إضفاء مشروعية دائمة على الترسانـــة النوويـــة التي بحوزة الدول النووية، وكذلك على المزايا التي تتمتع بها الـــدول الخمس النووية الحائزة لهذه الأسلحة النووية، في الوقت الذي تحظر فيه علـــى الدول الأخرى غير النووية حيازة هذا الرادع النووي إلى الأبد، وهو الأمر الذي سوف يترتب عليه إضفاء شرعيـــة دائمة علـــى الطبيعـــة التمييزيـــة لـــهذه المعاهـــدة، والتي تقسم العالم إلى دول مالكة للسلاح النـــووي وأخـــرى غـــير مالكة لهذا السلاح وهو ما يعني تكريس عدم المساواة في العلاقات الدولية[2].

وأكد Ibrahim أنه بالرغم من الدور الذي تقوم به معـــاهدة حظـــر انتشـــار الأسلحة النووية في إيجاد قاعدة سلوك دولية تستهدف حظر الانتشـــار النـــووي وإضفاء مشروعية على نظام حظر الانتشار، إلا أن أي قرار يتم اتخاذه بصدد تمديـــد المعاهـــدة ينبغي أن يأخذ في اعتباره، أوجه القصور التي شابت عملية تنفيذ المعاهدة، وذلك منذ انعقاد أول مؤتمر لمراجعة المعاهدة عام ١٩٧٥ حتى انعقاد رابـــع مؤتمـــر لمراجعـــة المعاهـــدة عام ١٩٩٠ والتي تمثلت في الآتي:

- رفض الدول النووية المطالب التي تقدمت بها الدول غير النووية، خلال انعقـــاد مؤتمر المراجعة الأول لهذه المعاهـــدة الذي عقد عام ١٩٧٥ ، والتي تضمنـــت المطالبـــة بالتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، وقيـــام

---

1 - "NPT Review and Extension Conference; Plenary Statements; 18-24 April". op. cit., p. p. 9-10 .

2 - **Opening NPT Debate Overwhelmingly Backs Indefinite Extension.** op. cit., p. p. 2-3 and "NPT Review and Extension Conference; Plenary Statements; 18-24 April". **op. cit.,** p. p. 9-10 and **Opening Nuclear Proliferation Treaty Debate Overwhelmingly Backs Indefinite Extension.** op. cit., p. 3 and **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 3rd Meeting Held at UN Headquarters 18 April 1995.** op. cit., p. p. 11-2 and **Summary Record of the 3rd Meeting.** op. cit., p. 12 and **Arms Control Experts Predict Permanent Extension For NPT.** op. cit., p. 1 and **NPT Plenary in Review; Campaign For the Non Proliferation Treaty.** op. cit., p. 2 and **Berhany Kun Andemicael & etal, Measure For Measure: The NPT and the Road Ahead.** op. cit., p. 1 and **Jacquelyn Porth, Arms Control Experts Predict Permanent Extension For NPT.** 25/4/1995, p. 1, Website, http://www.state.gov. and

عبد العظيم حماد، "التحريض والتنسيق". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٠/٤/١٩٩٥.

الدول النووية بإجراء خفض كبير على ترسانتها النووية، وبذل المزيد من الجهود لحظر كل من الانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية ووضع جدول زمني يتم بمقتضاه ضبط التسلح النووي، وتقديم ضمانات أمنية سلبية ذات طبيعة ملزمة إلى الدول غير النووية بعدم استخدام السلاح النووي ضدها.

- رفض الدول النووية مرة أخرى المطالب التي تقدمت بها الدول غير النووية خلال انعقاد مؤتمر المراجعة الثاني للمعاهدة عام ١٩٨٠ ، والتي تضمنت مطالبة الدول النووية بتنفيذ أحكام المادة (٣) و (٤) من المعاهدة والتي تتعلق بنقل التكنولوجيا المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، إلى الدول غير النووية، وعدم قيام الدول النووية بفرض القيود على صادراتها من المواد والمعدات النووية، أو قيام هذه الدول النووية بفرض شروط من جانب واحد على صادراتها النووية، بخلاف الشروط التي تفرضها الوكالة الدولية في إطار نظام الضمانات النووية.
- انقسام الدول النووية والدول غير النووية داخل مؤتمر المراجعة الثالث، الذي عقد عام ١٩٨٥ بصدد الإجراءات التي اتخذتها الدول النووية، لخفض سباق التسلح والتوصل إلى نزع التسلح النووي. ففي حين رأت الدول النووية أن استئناف المفاوضات المتعلقة بضبط انتشار الأسلحة النووية متوسطة المدى يعد في حد ذاته دليل على "نيتها الحسنة"، فقد رأت الدول غير النووية أن الدول النووية لم تقم بالوفاء بالالتزامات التي سبق وأن تعهدت بالوفاء بها بمقتضى المعاهدة، ولم تضع حداً لسباق التسلح النووي بدليل أن المخزون من أسلحة الدمار الشامل الذي بحوزة هذه الدول قد ارتفع بصورة كبيرة وامتد سباق التسلح النووي ليصل إلى الفضاء الخارجي. كما أن الدول غير الأطراف في المعاهدة، قد نجحت في الحصول على التكنولوجيا النووية المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، أكثر من الدول التي انضمت إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.
- إخفاق مؤتمر المراجعة الرابع الذي عقد عام ١٩٩٠ ، في التوصل إلى توصيات تحظى بتأييد كل من الدول النووية والدول غير النووية، تتعلق بخفض سباق التسلح النووي وفرض حظر شامل على إجراء التجارب النووية.
- استمرار المعاهدة على مدى الخمسة والعشرين عاماً المنقضية في فرض التزامات غير متماثلة على الدول الأعضاء، وفي تعميق عدم المساواة بين الدول النووية التي استمرت في الاحتفاظ بالحقوق والمزايا، نتيجة حيازتها للسلاح النووي ولم تلتزم بإمداد الدول غير النووية بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، في الوقت الذي استمرت فيه الدول غير النووية وحدها في تحمل الالتزامات التي تنص عليها هذه المعاهدة.

- إخفاق الدول النووية في التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، وإلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية[1].

وأضاف Ibrahim إن قرار تمديد المعاهدة يجب أن لا يغفل عدة عناصر أساسية وهي:

- تدعيم التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وذلك من خلال تسهيل عملية نقل التكنولوجيا إلى الدول غير النووية الأطراف في المعاهدة، والاعتماد على الاتفاقيات متعددة الأطراف التي تلبي الاحتياجات التنموية للدول غير النووية، بدلاً من النظام الحالي الذي يضع قيوداً على صادرات الدول النووية من التكنولوجيا النووية.
- قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالمساهمة في تعزيز التعاون الدولي في مجال نقل التكنولوجيا النووية، من خلال توسعها في منح الدول غير النووية الأطراف في المعاهدة المساعدة الفنية غير المشروطة، المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتمتع الدول غير النووية بمعاملة تفضيلية عند حصولها على هذه التكنولوجيات.
- الحق المشروع للدول غير النووية التي اختارت عدم تصنيع أو حيازة هذا الرادع النووي في الحصول على ضمانات أمنية غير مشروطة وذات طبيعة ملزمة قانوناً.
- قيام الدول النووية بإجراء المزيد من الخفض على ترسانتها النووية وبذل المزيد من الجهود على صعيد نزع التسلح النووي[2].

وطالب Ibrahim كلا من روسيا والولايات المتحدة، بالبدء في مفاوضات تؤدي إلى الاتفاق على قيامهما بوضع جدول زمني، لإجراء تخفيض جذري على الترسانة النووية التي بحوزتهما والعمل على تدعيم معاهدة حظر انتشار

---

[1] - 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 3rd Meeting Held at UN Headquarters 18 April 1995. op. cit., p. p. 10-11 and Summary Record of the 3rd Meeting. op. cit., p. p. 10-11 and Adoption of the Report of the Drafting Committee and of the Final Document Verbatim Record of the 19th Meeting. op. cit., p. p. 4-5.

[2] - Opening NPT Debate Overwhelmingly Backs Indefinite Extension. op. cit., p. p. 2-3 and Adoption of the Report of the Drafting Committee and of the Final Document Verbatim Record of the 19th Meeting. op. cit., p. 5 and 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 3rd Meeting Held at UN Headquarters 18 April 1995. op. cit., p. 11 and Summary Record of the 3rd Meeting. op. cit., p. 11.

الأسلحة النووية، من خلال تعهد كلا الدولتين بالتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، وفرض حظر على إنتاج المواد الإنشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية، والتي ينبغي أن تأخذ في اعتبارها المخزون الذي بحوزة الدول النووية من هذه المواد الإنشطارية، وإزالة هذه الترسانات النووية والتعاون في مجال تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وحصول الدول غير النووية على التكنولوجيا النووية[1].

أما فيما يتعلق بموقف إندونيسيا من القرار رقم (٩٨٤) لعام ١٩٩٥ الخاص بالضمانات الأمنية السلبية للدول غير النووية، التي تعهدت بها الدول الخمس النووية، فقد أكد Nugroho Wisnumurti السفير الإندونيسي لدى الأمم المتحدة أن القرار رقم (٩٨٤) وأن كان يعيد التأكيد على أهمية معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ويطالب الدول الأطراف في المعاهدة بالامتثال كلية بتعهداتها بمقتضى المادة (٦) من هذه المعاهدة ويعترف بالحق المشروع للدول غير النووية، في الحصول على ضمانات أمنية تضمن حمايتها أمنها ضد أي اعتداء قد يشن عليها باستخدام الأسلحة النووية، ويتضمن كذلك تقديم المساعدات الضرورية للدولة التي تكون ضحية هذا العدوان، إلا أن بلاده تتحفظ على هذا القرار لإخفاقه في الاعتراف بالحق المشروع للدول غير النووية، في الحصول على ضمانات أمنية غير مشروطة، ذات طبيعة ملزمة قانوناً بمقتضى معاهدة دولية تضمن حماية الدول غير النووية من أي اعتداء نووي قد يشن عليها.
كما أن هذه الضمانات الأمنية من جانب واحد، إنما هي تفتقد إلى المصداقية لأنه لم يتم التفاوض بصددها في الإطار المتعدد الأطراف، ولا يمكن التحقق منها على المستوى الدولي مشيراً إلى أن الدول الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي تخلت طواعية عن حيازة الأسلحة النووية تتمتع بالحق في الحصول على ضمانات أمنية ملزمة قانوناً وغير مشروطة.

وأضاف Wisnumurti أن نجاح المعاهدة في تحقيق أهدافها، إنما يعتمد بدرجة كبيرة على كيفية قيام الدول النووية بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بمقتضى هذه المعاهدة، خاصة وأن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، لا تعد غاية في حد ذاتها بل وسيلة لتحقيق هدف نزع التسلح النووي، والأداة الوحيدة للغالبية العظمى من الدول لوقف الانتشار النووي وتدعيم عملية التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وإزالة كافة الأسلحة النووية من العالم[2].

---

1 - **Opening NPT Debate Overwhelmingly Backs Indefinite Extension.** op. cit., p. p. 2-3 and **Opening Nuclear Proliferation Treaty Debate Overwhelmingly Backs Indefinite Extension.** op. cit., p. p. 2-3.

2 - **Reaction to Nuclear Powers Assurances to NPT Parties.** 14/4/1995, p. 3, Website, http://www.fas.org and **Summary Record of the 3rd Meeting.** op. cit., p. p. 11-2 and **Consideration of and Action on Proposals Before the Conference=**

وقد استمرت إندونيسيا في الإعلان عن موقفها، من قرار التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، على الرغم من الضغوط المكثفة التي مارستها عليها الولايات المتحدة، حيث أعادت التأكيد على تأيدها لتمديد هذه المعاهدة لفترة خمسة وعشرين عاماً متعاقبة، يتم خلال هذه الفترة عقد مؤتمر مراجعة للمعاهدة كل خمس سنوات باعتبار ذلك أفضل خيار لضمان التنفيذ الكامل لكافة نصوص المعاهدة، بما في ذلك تنفيذ المادة (٦) من المعاهدة، في الوقت الذي يتم فيه الحفاظ على استمرارية واستقرار العمل بهذه المعاهدة وكفاءة تنفيذها[1].

وبعد قيام مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة بالموافقة على قرار التمديد اللانهائي وغير المشروط للمعاهدة، وصدور القرار المتعلق بمراجعة المعاهدة والقرار المتعلق بمبادئ وأهداف نزع التسلح وحظر الانتشار النووي والقرار المتعلق بمنطقة الشرق الأوسط أكدت إندونيسيا على تحفظها على قرار التمديد اللانهائي انطلاقاً من الاعتبارات التالية:

- إن القرار المتعلق بالتمديد اللانهائي للمعاهدة، سوف يترتب عليه عدم التزام الدول النووية بتنفيذ التزاماتها في نطاق المادة (٦) من هذه المعاهدة. كما أنه من شأنه استمرار احتفاظ الدول النووية بترسانتها النووية، وإضفاء الشرعية عليها مما سيكون له آثار سلبية على النظام الدولي لحظر الانتشار.
- إن القرار المتعلق بمبادئ وأهداف معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، يكتنفه الغموض ولا يتماشى مع التطلعات المشروعة للدول غير النووية الأطراف، في المعاهدة خاصة وأن إندونيسيا ترى أن الضوابط المفروضة على صادرات المواد النووية والإجراءات الأخرى التي تفرضها الدول النووية من جانب واحد، على صادراتها من المواد النووية، والتي لا تخضع لنظام الضمانات النووية للوكالة الدولية، قد تؤدي إلى التأثير سلباً على عملية التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. فضلاً عن أن مثل هذه الآليات التي لا تنص عليها المعاهدة قد تؤدي إلى تآكل حق الدول

=Verbatim Record of the 18th Meeting. NPT/CONF. 1995/PV. 18, 11 May 1995, p. 5, Website, http://www.nuclearfiles.org.

[1] - **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Consideration of and Action on Proposals Before the Conference.** NPT/CONF. 1995/PV. 18, 11 May 1995, p. p. 3-4, Website, http://www.nuclearfiles.org. **and Consideration of and Action on Proposals Before the Conference Verbatim Record of the 18th Meeting.** op. cit., p. 4.

غير النووية في الحصول على الطاقة النووية ذات الاستخدامات السلمية لتلبية احتياجاتها التنموية[١].

- إن القضايا التي كان ينظر إليها دوماً باعتبارها بمثابة مكونات رئيسية لنظام حظر الانتشار النووي، قد تم تهميشها في القرارات الصادرة عن مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة لا سيما وأن هذه القرارات غابت عنها التعهدات التي تتعلق بالجوانب الكيفية لخفض التسلح النووي، ونزع التسلح في الإطار المتعدد الأطراف، وفي غضون فترة زمنية محددة. إضافة إلى تجاهل حق الدول غير النووية في الحصول على ضمانات أمنية ملزمة قانوناً، وتتسم بالمصداقية وعدم المشروطية، الأمر الذي من شأنه إعطاء أولوية للحفاظ على الوضع المتميز الذي تحظى به الدول النووية، وذلك على حساب تنفيذ هذه الدول للالتزامات التي تقع على عاتقها كما تنص عليها بنود المعاهدة.
- إن أي نظام لحظر الانتشار النووي لكي يكون فعالاً ويتسم بالمصداقية، يتطلب قيام الدول الأطراف في المعاهدة بالتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية ووقف إنتاج المواد الإنشطارية. كما أن الجوانب المتعلقة بنزع التسلح النووي يتعين أن تكون واضحة[٢].

كما صرح Ibrahim بأن التأثير الإيجابي لهذا القرار بالتمديد اللانهائي، إنما يعتمد في المقام الأول على عدة عوامل رئيسية ألا وهي:

- التنفيذ الكامل للقرار المتعلق بتدعيم عملية المراجعة للمعاهدة والقرار المتعلق بمبادئ وأهداف حظر الانتشار النووي ونزع التسلح.
- ضرورة قيام الدول النووية ببذل المزيد من الجهود لخفض الأسلحة النووية، على المستوى العالمي بهدف إزالة هذه النوعية من أسلحة الدمار الشامل.
- ضرورة قيام الدول النووية بالتوصل إلى آلية دولية ملزمة قانوناً، تتعلق بالضمانات الأمنية التي يجب أن تحصل عليها الدول غير النووية الأطراف، في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لحمايتها من أي هجوم قد يشن عليها، باستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدام هذه الأسلحة ضدها.
- حق كافة الدول الأطراف في المعاهدة في الحصول على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وضرورة وجود نوع من الشفافية والتعاون في مجال ضبط

---

[1] - 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Consideration of and Action on Proposals Before the Conference. op. cit., p. 4.

[2] - Consideration of and Action on Proposals Before the Conference Verbatim Record of the 18th Meeting. op. cit., p. p. 4-6 and 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Consideration of and Action on Proposals Before the Conference. op. cit., p. 4 and Summary Record of the 3rd Meeting. op. cit., p. 11.

صادرات المواد النووية، وحماية المنشآت النووية التي يتم بناؤها للأغراض المدنية من أي هجوم أو تهديد قد يشن عليها.

- التزام الدول النووية بما سبق أن تعهدت به، من استكمال المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى اتفاقية للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية قبيل انتهاء عام ١٩٩٦[١].

ثانياً: جنوب أفريقيا:

تباين موقف جنوب أفريقيا من موضوع التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ففي البداية رفض نيلسون مانديلا رئيس الدولة الموافقة على قرار تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، على اعتبار أن الدول النووية لم تلتزم بتعهداتها في إطار هذه المعاهدة، وتقوم بالتخلص من الترسانة النووية التي بحوزتها وإمداد الدول غير النووية بالتطبيقات التكنولوجية للعلوم النووية. واقترح مانديلا تمديد هذه المعاهدة لفترات زمنية محددة، على أن يتم مراجعة سير تنفيذ المعاهدة في نهاية كل فترة زمنية وذلك بديلاً عن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى[٢].

ولكن هذا الموقف الرسمي طرأ عليه تعديل جوهري، وكان أحد الأسباب التي ساعدت على تغيير مجرى عمل مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة، منذ بدايته وذلك عندما أعلن Alfred Nzo وزير خارجية جنوب أفريقيا عن تأييد بلاده لقرار التمديد اللانهائي للمعاهدة، ومعارضتها لتمديد المعاهدة لفترة زمنية واحدة، كما كانت تطالب بذلك عدد من الدول غير النووية مؤكداً أن أي قرار يتخذ بصدد تمديد المعاهدة يجب أن يتم الموافقة عليه بالإجماع، أو على أكثر تقدير يتخذ بموافقة أغلبية كبيرة، وعلى أن تمثل هذه الأغلبية دولاً رئيسية لأن من شأن الاعتماد على موافقة الأغلبية البسيطة لتمرير قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة إضعافها.

وأكد Nzo أن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، تظل الأداة الدولية الوحيدة التي تلتزم الدول النووية بمقتضاها بنزع التسلح النووي، مشيراً إلى أن الانتقادات التي توجه إلى المعاهدة فيما يتعلق بموضوعات مثل نزع التسلح النووي،

---

1 - **Consideration of and Action on Proposals Before the Conference Verbatim Record of the 18th Meeting. op. cit., p. 4 and 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Consideration of and Action on Proposals Before the Conference. op. cit., p. p. 3-4.**

٢ - "جنوب أفريقيا ترفض التمديد اللامحدود للمعاهدة النووية". جريدة الجمهورية، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٢٧.

والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وجوانب أخرى من المعاهدة لا ينبغي تناولها بشكل قد يفضي إلى تهديد أمن الدول غير النووية[1].

وأشار Nzo أن تأييد جنوب أفريقيا لقرار التمديد اللانهائي للمعاهدة، إنما يعتمد في المقام الأول على قيام الدول النووية بتنفيذ المقترحات التي تقدمت بها بلاده لتدعيم هذه المعاهدة وهي على الوجه التالي:

أولاً: تدعيم عملية مراجعة المعاهدة كما ينص على ذلك البند (٣) من المادة (٨) من المعاهدة من خلال تشكيل لجنة تحضيرية يكون من مهامها ما يلي:

- إنشاء آليات لمراجعة سير تنفيذ المعاهدة.
- اتخاذ توصيات محددة عن كيفية تطوير آليات مراجعة المعاهدة على أن يتم رفع هذه التوصيات لكافة الدول الأطراف في المعاهدة من خلال مؤتمرات المراجعة المزمع عقدها كل خمس سنوات لاستعراض حجم التقدم الذي تم إحرازه.
- دراسة أفضل الطرق الكفيلة بتدعيم المعاهدة ونظام حظر الانتشار النووي في كافة جوانبه[2].

ثانياً: انتهاج مجموعة من المبادئ تأخذ في اعتبارها الوضع الدولي الجديد، وتتضمن أهداف محددة للتوصل إلى نزع التسلح النووي وتدعيم النظام الدولي لحظر الانتشار تتضمن ما يلي:

- إعادة تأكيد الدول الأطراف في المعاهدة على التزامها بأهداف حظر انتشار الأسلحة النووية.

---

1 - "The Nuclear Non Proliferation Treaty Review and Extension Conference: A Canadian Perspective". **Canadian Disarmament Digest,** April 10, 1996, p. 4 and **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 4th Meeting Held at UN Headquarters 19 April 1995.** NPT/CONF. 1995/SR. 4, 21 April 1995, p. p. 1-2, Website, http://www.nuclearfiles.org and **The South African Concept on Nukes.** June 23, 1995, p. 1, Website, http://www.fas.org and "NPT Review and Extension Conference Plenary Statements; 18-24 April". **op. cit.,** p. p. 6-9.

2 - **The South African Concept on Nukes.** op. cit., p. 2 and **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 4th Meeting Held at UN Headquarters 19 April 1995.** op. cit., p. p. 1-2 and "NPT Review and Extension Conference Plenary Statements; 18-24 April". **op. cit.,** p. 9 and Berhany Kun Andemicael & etal, **Measure for Measure: The NPT and the Road Ahead.** op. cit., p. 2.

- تطوير نظام الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية، والالتزام الكامل باتفاقيات الضمانات النووية التي تنفذها الوكالة.
- ضمان نقل التكنولوجيا، المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية إلى الدول غير النووية.
- إحراز تقدم على صعيد المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى معاهدة، لوقف إنتاج المواد الإنشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية.
- قيام الدول النووية بإجراء المزيد من التخفيضات على ترسانتها النووية.
- التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية.
- التوصل إلى معاهدة دولية تحظر استخدام، أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية، ضد الدول غير النووية الأطراف في المعاهدة.
- التزام الدول النووية بالتوصل إلى نزع التسلح النووي كما تنص على ذلك المادة (٦) من المعاهدة لضمان التنفيذ الفعال للمعاهدة.
- إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.
- تعهد الدول النووية بالعمل على تحقيق مبدأ عالمية المعاهدة[1].

وأكد Nzo أن هذه المبادئ لن تكون بمثابة تعديل للمعاهدة، بل سوف تركز على أهمية تحقيق هذه الأهداف، حيث سيقوم كل مؤتمر مراجعة بالنظر في مدى التزام الدول الأطراف في هذه المعاهدة بهذه المبادئ، مشيراً إلى أن هذه المبادئ لن تكون بمثابة شروط بل مقاييس يمكن للدول الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية قياس إنجازاتها في مجال حظر الانتشار النووي ونزع التسلح[2].

وبوجه عام، فإن جنوب أفريقيا قد استخدمت نفوذها كدولة نووية، تخلت طواعية عن ترسانتها النووية وانضمت إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وبوصفها دولة غير منحازة، وقامت بالتقدم بخطة تشتمل على حزمة من إجراءات بناء الثقة، تقوم بتلبية بعض مخاوف الدول غير النووية، الأمر الذي ساهم في التعجيل

---

1 - **The South African Concept on Nukes.** op. cit., p. p. 1-2 and **NPT Plenary in Review; Campaign for the Non Proliferation Treaty.** op. cit., p. 1 and **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 4th Meeting Held at UN Headquarters, 19 April 1995.** op. cit., p. p. 1-3 and Berhany Kun Andemicael & etal, **Measure for Measure: The NPT and the Road Ahead.** op. cit., p. 2 and "NPT Review and Extension Conference Plenary Statements; 18-24 April". op. cit., p. 9.

2 - "NPT Review and Extension Conference Plenary Statements; 18-24 April". op. cit., p. 9.

بانهيار المعارضة التي شكلتها عدداً من الدول غير النووية، لرفض قرار التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وبذلك أصبحت هذه الحزمة من إجراءات بناء الثقة أساس المفاوضات التي قام رئيس مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة النووية السيد Jayantha Dhanapala بإجرائها مع الدول التي عارضت التمديد اللانهائي للمعاهدة لإيجاد أرضية مشتركة يتم التوصل إليها[١].

ثالثاً: فنزويلا:

تباين الموقف الرسمي لفنزويلا من قرار التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. ففي البداية أعلن Adolph Taylhardat وزير خارجية فنزويلا أن بلاده تؤيد تمديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، لفترة خمسة وعشرين عاماً أخرى على أن يتخلل هذه الفترة عقد مؤتمر مراجعة للمعاهدة كل خمس سنوات لاستعراض حجم التقدم الذي أحرزته الدول النووية على صعيد النزع الكامل والشامل للتسلح. وبعد انقضاء فترة الخمسة وعشرين عاماً تقوم الدول الأطراف في المعاهدة بعقد مؤتمر مراجعة آخر للنظر إما في تمديد المعاهدة لفترة زمنية أخرى، أو فترات زمنية متعاقبة أو تمديدها لانهائياً بناء على النتائج التي تم إحرازها خلال هذه الفترة المنقضية على صعيد نزع التسلح النووي[٢].

وأكد Taylhardat أن فنزويلا وإن كانت تؤيد بدون تحفظ معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، على اعتبار إنها قد أدت إلى تباطؤ عملية انتشار الأسلحة النووية، وساعدت على تعزيز التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، إلا إنها ترى أن هذه المعاهدة تفتقد إلى العدالة والمساواة، خصوصاً وأن الدول غير النووية قد التزمت بتعهداتها بمقتضى هذه المعاهدة، في حين لم تلتزم

---

[1] - Barbra Crossette, "Treaty Aimed at Halting Spread of Nuclear Weapons Extended, 170 Nations Agree to Continue Pact Indefinitely". **The New York Times**, May 11, 1995, p. 1, Website, http://www.stimson.org/campaign/nyt.htm.

[2] - "NPT Review and Extension Conference Plenary Statements; 18-24 April". **op. cit.**, p. 6 and Berhany Kun Andemicael & etal, **Measure for Measure: The NPT and the Road Ahead.** op. cit., p. 1 and **NPT Called Most Important Arms Control Treaty Ever.** op. cit., p. 1 and Jacquelyn Porth, **Arms Control Experts Predict Permanent Extension for NPT.** op. cit., p. 1 and **Arms Control Experts Predict Permanent Extension for NPT.** op. cit., p. 1 and **NPT Plenary in Review; Campaign for the Non Proliferation Treaty.** op. cit., p. 2 and **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 5th Meeting Held at UN Headquarters, 19 April 1995.** NPT/CONF. 1995/SR. 5, 26 April 1995, p. p. 7-8, Website, http://www.fas.org.

الدول النووية بإنهاء كافة أشكال التجارب النووية أو التوقف عن سباق التسلح النووي أو عدم إنتاج المزيد من الأسلحة النووية أو خفض ترسانتها النووية وتفكيك الرؤوس النووية وأنظمة الإيصال التي بحوزتها أو التوصل إلى معاهدة للنزع الشامل والكامل للتسلح.

وأضاف Taylhardat أن قرار تمديد المعاهدة ينبغي أن تتوافر فيه عدة عناصر رئيسية وهي:

- أن يستهدف تدعيم هذه المعاهدة وتسهيل فرص تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.
- أن يتم التوصل إليه من خلال توافر عنصر الإجماع، نظراً لأنه إذا ما تم اتخاذ هذا القرار بموافقة الأغلبية البسيطة، أو دون الحصول على تأييد الدول الرئيسية من دول العالم الثالث التي تعارض قرار التمديد اللانهائي، فإن هذه المعاهدة شأنها شأن نظام حظر الانتشار ككل سيتم إضعافها.
- أن يتماشى مع روح ومضمون الفقرة (٢) من المادة (١٠) من المعاهدة.
- حصول الدول غير النووية على التكنولوجيا النووية المستخدمة في الأغراض السلمية التي تنص عليها المادة (٤) من المعاهدة.
- الربط بين تمديد المعاهدة، والتزام الدول النووية بتنفيذ التعهدات التي تنص عليها أحكام المعاهدة.
- أن يتزامن مع قيام الدول النووية بتقديم تعهدات من جانبها بالعمل صوب نزع التسلح النووي[1].

واستمرت فنزويلا في التمسك بموقفها المعلن إزاء موضوع التمديد اللانهائي وغير المشروط للمعاهدة، إلى أن حدث تطور مفاجئ على الموقف الرسمي لحكومة فنزويلا، نتيجة قيام الرئيس الأمريكي بقيادة حملة شخصية في اليوم الأخير لانعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة، قام خلالها بممارسة ضغوط مكثفة على الدول الصديقة للولايات المتحدة ومن ضمنها فنزويلا نتج عنها إعلان حكومة فنزويلا، عن موافقتها على قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة، الأمر الذي دفع بوزير الخارجية الفنزويلي Adolph Taylhardat الذي كان يرأس وفد بلاده لدى المؤتمر إلى تقديم استقالته احتجاجاً على قيام حكومته بتغيير موقفها على نحو فجائي، لتقوم بالانضمام إلى الولايات المتحدة في الموافقة على التمديد اللانهائي للمعاهدة النووية[2].

---

1 - 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 5th Meeting Held at UN Headquarters, 19 April 1995. op. cit., p. p. 6-8.

2 - Barbra Crossette, "Treaty Aimed at Halting Spread of Nuclear Weapons Extended, 170 Nations Agree to Continue Pact Indefinitely". op. cit., p. 2.

رابعاً: ماليزيا:

أعلن Hasmy Bin Agam رئيس الوفد الماليزي لــدى مؤتمــر الاســتعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، أن بلاده تؤيد تمديد المعــاهدة لفــترة زمنية أخرى أو فترات زمنية متعاقبــة شريطه أن يتم ذلك وفق برنامج عمل تلــتزم الدول النوويــة بمقتضاه باتخاذ تدابير من شأنها نزع التسلح النووي تمــهيداً لإزالــة الأسلحة النووية من العالم[1].

وأشار Agam أن ماليزيا ترفض التمديد اللانهائي وغــير المشــروط لــهذه المعاهــدة انطلاقاً من عدة اعتبارات أساسية وهي:

- وجود فجوة قائمة بين التعهدات التي أعلنت الدول النووية عن التزامــها بــها، بمقتضى المعاهدة وبين التعهدات التي التزمت بها الدول غير النووية بالفعل على أمل أن تفعل الدول النــووية نفس الشيء، الأمر الذي نجم عنه افتقــاد هـــذه المعاهدة للعــدالة والمســاواة حيث استمــرت الدول النــووية في حيازة هـــذا السلاح النــووي، بينما استمرت الدول غير النوويــة في الامتناع عن تطوير أو حيازة هذا السلاح النووي.
- إخفاق الدول النووية في التوصل إلى معاهدة للحظر الشــامل لإجــراء التجارب النوويــة، والتي تعد معاهدة هامة لوقف سباق التسلح النــووي، والمساهمة بشكل فعال في إنهاء عملية التطوير الكيفي للأسلحة النووية.
- إخفاق الدول النووية في التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المــواد الإنشــطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية[2].
- إخفاق القــرار رقم (٩٨٤) لسنة ١٩٩٥ الخاص بالضمانات الأمنية السلبية الذي وافقت علية الدول الخمس النووية بالإجماع، في تلبية المطالب الأمنية المشروعة للدول غير النووية، حيث ترى ماليزيا أن الدول النووية يتعيــن عليــها وضــع برنامج زمني، لإزالة كافة الأسلحة النــوويــة، وتوفير المزيد من الضمانـــات الأمنيــة للدول غير النوويــة، ومطالبة الــدول التي لم تنضم بعد إلى معــاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بالانضمام إلى هذه المعاهدة لضمان عالميتها.
- إخفاق الدول النووية في الالتزام بالإزالة الكاملة والشــاملة للأســلحة النوويــة، باعتبارها الضمانة الوحيدة لتحقيق أمــن الدول غير النــووية، ولحين تحقيــق هــذا الهدف النهائي، فإن ماليزيا ترى أن أية ضمانات أمنية سواء كانت ســلبية أو إيجابية سوف تكون بمثابة إجراء مؤقت.

---

1 - 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 5th Meeting Held at UN Headquarters, 19 April 1995. op. cit., p. 5.

2 - Ibid., p. 5.

- قيام الدول النووية بفرض قيود على عملية نقل التكنولوجيا النووية، ذات الاستخدامات السلمية للدول غير النووية، وذلك بخلاف ما تنص عليه المادة (٤) من المعاهدة[1].

وفي أعقاب قيام مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بالموافقة، على قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة، أعاد Agam التأكيد مجدداً على معارضة بلاده لهذا القرار لعدة أسباب وهي:

- إنه سوف يبرر امتلاك بعض الدول لهذا السلاح النووي، في الوقت الذي تحرم فيه كافة الدول الأخرى من حيازة هذا الرادع النووي، مما يؤدي إلى تقسيم العالم إلى دول نووية ودول غير نووية إلى الأبد.
- إنه لن يساعد في تغيير الوضع الراهن، بل على العكس سوف يترتب عليه انتفاء مذهب الردع النووي إلى الأبد.
- إنه قد يؤدي إلى إضفاء قدر من المشروعية على امتلاك واستخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية كأسلحة من أسلحة الدمار الشامل.
- إنه قد يترتب عليه إخفاق الدول النووية في إزالة كافة الأسلحة النووية من العالم[2].

خامساً: المكسيك:

تباين موقف المكسيك من موضوع التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، فقبيل انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة عارضت المكسيك قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة، بسبب عدم التزام الدول النووية بمبدأ عالمية نزع السلاح حيث أكد السفير المكسيكي لدى مؤتمر نزع التسلح، السيد Miguel Marin Bosch أن "الدول النووية الخمس ما زالت مستمرة في الاعتماد على الأسلحة النووية، ولا يبدو أنها مستعدة للتخلي عن هذه الأسلحة النووية في المستقبل المنظور"، هذا في الوقت الذي تريد فيه هذه الدول النووية، الحفاظ على

---

1 - Reaction to Nuclear Powers Assurances to NPT Parties. op. cit., p. 3 and 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 5th Meeting Held at UN Headquarters, 19 April 1995. op. cit., p. p. 5-6.

2 - Barbra Crossette, "Treaty Aimed at Halting Spread of Nuclear Weapons Extended, 170 Nations Agree to Continue Pact Indefinitely". op. cit., p. 3 and 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 5th Meeting Held at UN Headquarters, 19 April 1995. op. cit., p. p. 5-6.

الوضع الراهن الذي قامت بإرسائه معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والذي يقسم الدول إلى مجموعة مالكة للسلاح النووي وأخرى غير مالكة له[1].

ولكن حدث تحول جوهري على الموقف الرسمي لحكومة المكسيك، عندما تقدم Sergio Gonzalez Galvez رئيس وفد المكسيك، لدى المؤتمر بورقة عمل تتضمن موافقة بلاده على التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، شريطة تعهد الدول النووية بتنفيذ عدد من المطالب، ترى المكسيك ضرورة تضمينها في القرار الخاص بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى مقابل قيام الدول غير النووية، بالتخلي إلى الأبد عن حيازة هذه الأسلحة النووية[2]. وهذه المطالب هي:

- تعهد الدول الأطراف في المعاهدة ببذل كافة الجهود لضمان توصل مؤتمر نزع التسلح إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، في غضون عام واحد من تاريخ الموافقة على قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة. وفي الوقت ذاته قيام الدول النووية بالاستمرار في فرض الموراتوريوم على إجراء أية تجارب نووية لحين دخول معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية حيز النفاذ.

---

1 - **Summary Record of the 2nd Meeting, 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** op. cit., p. 10 and Joseph Cirincione, "The Non Proliferation Treaty and the Nuclear Balance". **Current History**, May 1995, p. 5, Website, http://www.stimson.org/campaign/currhst.htm and **Senators Indicate Solid Support for Indefinite NPT Extension.** 14/3/1995, p. 1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 21095583-21100543-range/archives/1995/pdq.9 and "وكالة الطاقة الذرية تؤيد مد اتفاقية منع الانتشار النووي ٥ سنوات كحل وسط". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/١٦.

2 - Judy Aita, **NPT Review Conference Enters Crucial Final Negotiations.** 9/5/1995, p. 1, Website, http://www.fas.org and **Letter Dated 20 April 1995 From the Undersecretary For Multilateral Affairs and Head of the Delegation of Mexico, Sergio Gonzalez Galvez; Addressed to the Secretary General of the 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** NPT/CONF. 1995/SR. 23, 21/4/ 1995, p. 1, Website, http://www.fas.org and **Opening NPT Debate Overwhelmingly Backs Indefinite Extension.** op. cit., p. 2 and **Opening Non Proliferation Treaty Debate Overwhelmingly Backs Indefinite Extension.** op. cit., p. 2 and **Summary Record of the 2nd Meeting, 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** op. cit., p. 10.

- قيام مؤتمر نزع التسلح بالبدء في مفاوضات، تمهيداً للتوصل إلى معاهدة عالمية لوقف إنتاج المواد الإنشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية، بما في ذلك المخزون من هذه المواد الإنشطارية الذي بحوزة الدول النووية.
- مطالبة الدول الخمس النووية بإضفاء الطابع القانوني على الضمانات الأمنية السلبية، الممنوحة للدول غير النووية، حال تعرض هذه الدول لاعتداء يشن عليها باستخدام الأسلحة النووية.
- ضرورة تدعيم النظام الحالي للضمانات النووية التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- تعهد الدول النووية بالتوقف عن إنتاج المزيد من الأسلحة النووية، ومضاعفة جهودها لخفض ترسانتها من هذه الأسلحة النووية، تمهيداً لإزالة هذه الأسلحة النووية بصورة نهائية.
- التزام الدول النووية بإحراز المزيد من التقدم على صعيد نزع التسلح النووي.
- الموافقة على إنشاء آلية مراجعة تضمن إجراء تقييم دوري لمراجعة سير العمل بهذه المعاهدة، وذلك من خلال عقد مؤتمر مراجعة كل خمس سنوات، للنظر في مدى التزام الدول النووية بتنفيذ تعهداتها في إطار هذه المعاهدة[1].

كما أكد Jose Angel Gurria وزير الخارجية المكسيكي داخل اللجنة الرئيسية المتعلقة بقضايا الأمن ونزع التسلح المنبثقة عن المؤتمر، على قضية جدية الدول النووية في الالتزام بنظام حظر الانتشار النووي وعلى وجه الخصوص مدى التزام هذه الدول بالمادة (١) والمادة (٢) من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، استناداً إلى قيام كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، بنشر الأسلحة النووية داخل أراضى الدول الأعضاء في حلف الناتو وقيام الولايات المتحدة بتصديـو

[1] - **Opening NPT Debate Overwhelmingly Backs Indefinite Extension.** op. cit., p. 2 and **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 2nd Meeting Held at UN Headquarters, 18 April 1995.** op. cit., p. 10 and **Opening Non Proliferation Treaty Debate Overwhelmingly Backs Indefinite Extension.** op. cit., p. 2 and Joseph Cirincione, "The Non Proliferation Treaty and the Nuclear Balance". **op. cit.,** p. 5 and **Summary Record of the 2nd Meeting, 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** op. cit., p. p. 10-1 and **Letter Dated 20 April 1995 From the Undersecretary For Multilateral Affairs and Head of the Delegation of Mexico, Sergio Gonzalez Galvez; Addressed to the Secretary General of the 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** op. cit., p. p. 1-2 and **Berhany Kun Andemicael & etal, Measure For Measure: The NPT and the Road Ahead.** op. cit., p. p. 1-2.

المكونات النووية، والتكنولوجيا المتعلقة بإنتاج الأسلحة النووية إلى بريطانيا في إطار اتفاقية الدفاع المشترك المبرمة بين الدولتين في هذا الإطار[١].

وفي أعقاب موافقة المؤتمر على قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة النووية، صرح Gurria أنه بالرغم من أن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية تشوبها العديد من أوجه القصور فإنها ما زالت تشكل ركيزة نظام حظر الانتشار، مشيراً إلى أهمية تحقيق الهدف النهائي الذي تسعى إلى تحقيقه هذه المعاهدة، ألا وهو نزع التسلح النووي وقيام الدول النووية بالوفاء بالتزاماتها في نطاق هذه المعاهدة، والتي تتمثل في مضاعفة جهودها من أجل تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وقيامها بالتوصل إلى اتفاقية للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية قبيل نهاية عام ١٩٩٦[٢].

وأكد Gurria أن موافقة بلاده على قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة، لا ينفصل عن هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية من العالم، الذي تسعى إلى تحقيقه المكسيك والذي يتضمن في جانب منه ضرورة التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية بحلول عام ١٩٩٦ ، باعتبار ذلك وسيلة لتسهيل عملية اتخاذ إجراءات فعالة لتحقيق نزع التسلح النووي وإعادة رسم صيغة توازنية مقبولة تشمل المسئوليات والالتزامات المتبادلة بين الدول النووية والدول غير النووية[٣].

سادساً: نيجيريا:

أعلن Ikimi رئيس وفد نيجيريا لدى مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة، أن بلاده تؤيد تمديد المعاهدة لفترة زمنية واحدة، على أن يتزامن ذلك مع قيام المؤتمر بتحديد فترة زمنية يتم خلالها التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، والتوصل إلى اتفاقية ذات طابع قانوني، تلزم الدول النووية بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية، والتوصل إلى معاهدة

---

1 - Berhany Kun Andemicael & etal, **Measure For Measure: The NPT and the Road Ahead.** op. cit., p. p. 1-2.

2 - **Consideration of and Action on Proposals Before the Conference Verbatim Record of the 18th Meeting.** op. cit., p. 7 and **Summary Record of the 2nd Meeting, 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** op. cit., p. 10 and **Opening NPT Debate Overwhelmingly Backs Indefinite Extension.** op. cit., p. 2.

3 - **Consideration of and Action on Proposals Before the Conference Verbatim Record of the 18th Meeting.** op. cit., p. 7 and **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons, Consideration of and Action on Proposals Before the Conference.** op. cit., p. p. 5-6.

لوقف إنتاج المواد الإنشطارية وتوصل الدول النووية إلى برنامج يستهدف نزع التسلح النووي وإمداد الدول غير النووية بالتكنولوجيا النووية ذات الاستخدامات السلمية[1].

وأشار Ikimi إلى أن نيجيريا تعارض قرار التمديد اللانهائي وغير المشروط لهذه المعاهدة انطلاقاً من عدة اعتبارات وهي:

- إخفاق المعاهدة في منع الدول النووية من إجراء تطوير كيفي وكمي على ترسانتها النووية، وعدم قيام الدول النووية بإجراء تخفيضات جوهرية على ترسانتها من الأسلحة النووية واتخاذ تدابير من شأنها وقف سباق التسلح النووي والتخلص من الأسلحة النووية.
- عدم التزام الدول النووية بمساعدة الدول غير النووية في الحصول على التكنولوجيا النووية ذات الاستخدامات السلمية حيث فرضت هذه الدول قيوداً على صادراتها النووية، الأمر الذي ساعد بعض الدول غير الأطراف في هذه المعاهدة في الحصول على هذه التكنولوجيات وتطوير برامجها النووية.
- إخفاق الدول النووية في اتخاذ تدابير من شأنها نزع التسلح النووي، والتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية.
- إخفاق قرار مجلس الأمن رقم (٩٨٤) لعام ١٩٩٥ ، الخاص بالضمانات الأمنية في تلبية المطالب المشروعة للدول غير النووية، حيث لم تلتزم الدول الخمس النووية دائمة العضوية في مجلس الأمن بإتاحة هذه الضمانات الأمنية السلبية بمقتضى معاهدة دولية ملزمة قانونا، تنص على حظر قيام الدول النووية باستخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية أو حتى تحديد الإجراءات التي يتعين على مجلس الأمن اتخاذها حال تعرض الدول غير النووية لهجوم يشن عليها باستخدام الأسلحة النووية[2].

---

[1] - **Russia's Kozyrev Urges Permanent Extension of NPT. op. cit., p. 1 and Judy Aita, NPT Review Conference Enters Crucial Final Negotiations. op. cit., p. 1 and 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 2nd Meeting Held at UN Headquarters, 18 April 1995. op. cit., p. p. 11-2 and Summary Record of the 2nd Meeting, 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons. op. cit., p. 12.**

[2] - **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 2nd Meeting Held at UN Headquarters, 18 April 1995. op. cit., p. p. 11-2 and Reaction to Nuclear Powers Assurances to NPT Parties. op. cit., p. p. 3-4 and Summary Record of the 2nd Meeting, 1995 Review and Extension Conference of the=**

وفي أعقاب موافقة المؤتمر على قرار التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، أعاد Ikimi التأكيد على معارضة نيجيريا لقرار تمديد المعاهدة لانهائياً على اعتبار أن هذا القرار لا يلبي مطالب كافة الدول الأطراف في المعاهدة، ولم يلبي كذلك تحديات الأمن الدولي التي تواجه الأجيال الحالية أو المستقبلية، مشيراً إلى أنه بدون التغلب على أوجه القصور التي تشوب المعاهدة فإنه سوف يترتب على تمديد المعاهدة لانهائياً حدوث فوضى نووية[1].

سابعاً: إيران:

أعلن Velayati رئيس الوفد الإيراني، لدى مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، أن بلاده تعارض التمديد اللانهائي للمعاهدة انطلاقاً من الاعتبارات التالية:

- قيام الدول النووية بإتاحة مساعدات مباشرة وغير مباشرة، لعدد من الدول غير الأطراف في المعاهدة النووية، وخاصة إسرائيل لمساعدتها في تطوير أسلحتها النووية، ومساعدتها في إنتاج وتخزين أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي نجم عنه زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، بسبب التهديد الذي يشكله امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية، خاصة وأنها ترفض الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والخضوع لنظام الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية، مما يشجع عدداً من دول المنطقة على عدم الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، وعلى وجه الخصوص معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية، بسبب إخفاق الدول النووية في تحقيق عالمية معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.
- قيام الدول النووية بفرض قيود شديدة على انتقال التكنولوجيا النووية ذات الاستخدامات السلمية، إلى الدول غير النووية، بالرغم من أن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية تعترف بالحق المشروع للدول الأطراف في المعاهدة، في الحصول على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

=Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons. op. cit., p. p. 11-2.

[1] - 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 2nd Meeting Held at UN Headquarters, 18 April 1995. op. cit., p. p. 11-2 and Summary Record of the 2nd Meeting, 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons. op. cit., p. p. 11-2.

- إخفاق الدول النوويـة في اتخاذ خطوات ملموسـة تجاه النزع الشامل للتسـلح وذلك وفق ما تنص عليه المادة (٦) من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية[١].

وأكد Velayati أن الهدف النهائي لهذه المعاهدة وإن كان يستهدف التوصـل إلى نزع التسلح النووي، إلا أن هذا الهدف لم يتم تحقيقه بعد، بسبب وجود اختـلالات بين تعهدات ومسئوليات الدول النووية والدول غير النووية الأطراف، فـي معـاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية[٢].

وفي الوقت ذاته صرح Kamal Kharrazi أن قرار تمديد المعاهدة، لا يجب أن يغفل ضرورة توافر عدة عناصر رئيسية على الوجه التالي:

- وضع برنامج عمل يستهدف إجراء تخفيض ملموس علـى عـدد الـرؤوس النووية التي بحوزة الدول النووية، وأنظمة إيصال هذه الأسلحة خلال فـترة زمنية محددة، تمهيداً للإزالة الكاملة لهذه الأسلحة.
- التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، وإلـى معـاهدة لوقف إنتاج وتخزين المواد الإنشطارية.
- نقل التكنولوجيا المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النوويـة، مـن الـدول النووية إلى الدول غير النووية.
- قيام الدول النووية بتقديم ضمانات أمنية سلبية إلى الدول غير النووية، تكـون ذات طبيعة ملزمة قانونياً على اعتبـار أن القـرار رقـم (٩٨٤) الخـاص بالضمانات الأمنية السلبية الممنوحة للدول غير النووية، لا يوفـر الضمانـة الكافية لقيام مجلس الأمن بالاستجابة للتـهديدات أو الاعتـداءات التـي قـد تتعرض لها الدول غير النووية، حال تعرضها لاعتداء نووي[٣].
- التزام الدول النووية بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وعلى وجـه الخصوص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، على اعتبار أن مشروع القرار المعدل الذي تقدمت به كـل مـن الولايـات

---

[1] - **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 8th Meeting Held at UN Headquarters.** 21/4/1995, p. p. 2-3, Website, http://www.fas.org and Berhany Kun Andemicael & etal, **Measure For Measure: The NPT and the Road Ahead.** op. cit., p. p. 2-3 and

"إيران توجه انتقادات حادة للدول الصناعية الكبرى". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ٢٠٠٠/٤/٢٧.

[2] - **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 8th Meeting Held at UN Headquarters.** op. cit., p. p. 2-3.

[3] - **Reaction to Nuclear Powers Assurances to NPT Parties.** op. cit., p. 3 and **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 8th Meeting Held at UN Headquarters.** op. cit., p. 3.

المتحدة وبريطانيا وروسيا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، لا يلبي المطالب الأمنية لدول المنطقة لأنه لم يتضمن الإشارة صراحة إلى البرنامج النووي غير المعلن لإسرائيل[1].

- تحقيق عالمية معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية من خلال انضمام إسرائيل إلى هذه المعاهدة، ووضع كافة منشآتها النووية تحت إشراف نظام الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية[2].

وبعد قيام مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة بالموافقة على قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة، أعلنت إيران عن تحفظها على قرار تمديد المعاهدة لانهائياً. كما تحفظت كذلك على تعامل المعاهدة عملياً، مع مسألة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بالنسبة للدول الأعضاء في المعاهدة.

وأعرب Kharrazi عن إحباطه الشديد بسبب السياسات التي تفرضها الدول النووية، لمنع تصدير التكنولوجيا النووية إلى دول لا تمتلك أسلحة نووية، في الوقت الذي تقوم فيه هذه الدول بتصدير التكنولوجيا المتعلقة بإنتاج الأسلحة النووية إلى دولة غير طرف في المعاهدة مثل إسرائيل الأمر الذي اعتبره Kharrazi تحدياً لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية "نصاً" و"روحاً"[3].

وإذا كانت هذه الدول غير النووية قد تباينت مواقفها الرسمية تجاه قرار التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهده حظر انتشار الأسلحة النووية، وذلك ما بين دول عارضت بشكل قاطع الموافقة على قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة ودول أخرى عارضت هذا القرار في بادئ الأمر، ثم أعلنت بعد ذلك عن موافقتها على قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة ولكن بشروط، إلا إن هذه الدول قد اتفقت جميعها على ضرورة أن يتوافر لهذا القرار عدة عناصر رئيسية من أهمها النص على الحق المشروع للدول غير النووية في الحصول على ضمانات أمنية غير مشروطة، ذات طبيعة ملزمة قانونياً، وتعهد الدول النووية بالتوصل إلى نزع التسلح النووي، وحصول الدول غير النووية على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

---

1 - Barbra Crossette, "Treaty Aimed at Halting Spread of Nuclear Weapons Extended, 170 Nations Agree to Continue Pact Indefinitely". **op. cit., p. 3 and 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 8th Meeting Held at UN Headquarters.** op. cit., p. 3.

2 - **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 8th Meeting Held at UN Headquarters.** op. cit., p. 3.

3 - Berhany Kun Andemicael & etal, **Measure for Measure: The NPT and the Road Ahead.** op. cit., p. p. 2-3 and

"معاهدة منع الانتشار النووي". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/٢.

الفصل الخامس

الدور المصري كمحدد للسياسة الأمريكية تجاه قضية حظر الانتشار النووي

الفصل الخامس

الدور المصري كمحدد للسياسة الأمريكية تجاه قضية حظر الانتشار النووي

يتناول هذا الفصل الدور المصري كمحدد للسياسية الأمريكية تجاه قضية حظر الانتشار النووي حيث ينقسم إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول، وفيه تناولت الدراسة بالتحليل الدور الذي قامت به مصر في الفترة السابقة على انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥، لحشد تأييد الدول العربية، ودول عدم الانحياز، على ربط موافقتها على قرار تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى بانضمام إسرائيل إلى هذه المعاهدة، وإخضاع منشآتها لنظام الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كذلك دراسة التصور المصري، إزاء قرار التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والأهداف والمبادئ التي ينبغي على هذه المعاهدة تحقيقها. ودراسة الموقف المصري الرسمي الذي اتخذته مصر، في أعقاب صدور قرار الموافقة على التمديد اللانهائي للمعاهدة، وما أسفر عنه من صدور ثلاثة قرارات منفصلة وقرار خاص بمنطقة الشرق الأوسط.

المبحث الثاني، تناول هذا المبحث بالدراسة اتجاهات القوى السياسية في مصر، إزاء قضية التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والأسباب التي استندت عليها هذه القوى السياسية، في تأييدها لموقف القيادة السياسية المصرية من ربط موافقتها على قرار التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بانضمام إسرائيل إلى المعاهدة النووية، وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

المبحث الثالث، وتناول بالدراسة المواقف الرسمية التي اتخذتها مصر داخل اللجان التحضيرية الثلاث، السابقة على انعقاد مؤتمر المراجعة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ والموقف الرسمي المصري داخل مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٠. كذلك دراسة الموقف الرسمي المصري داخل مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٠ ، ورصد أوجه التباين بين مواقف دول عدم الانحياز ومجموعة دول تحالف الأجنده الجديدة، ومواقف الدول الخمس النووية وكل من الهند وباكستان وإسرائيل وكوبا داخل المؤتمر.

المبحث الأول

الدور الذي قامت به مصر في الفترة السابقة على انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥

منذ أوائل التسعينيات أخذ الموقف المصري تجاه التسلح النووي الإسرائيلي، منعطفاً جديداً بفضل التطورات السياسية والعسكرية، التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، حتى أصبح الملف النووي أحد أهم الإشكاليات في علاقات البلدين.

فبعد انتهاء حرب الخليج الثانية طالبت مصر إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، حيث أكدت القيادة السياسية المصرية، إنه في الوقت الذي سيترتب فيه على تسوية الصراع العربي الإسرائيلي سلمياً، قيام دول المنطقة بمناقشة أخطار وجود سباق تسلح نووي في منطقة الشرق الأوسط، فإن دول العالم لن تستطيع الانتظار لحين نجاح أطراف هذا الصراع في تسوية هذا النزاع قبل مناقشة هذا الخطر النووي.

وأكدت مصر - بجانب ضرورة قيام إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط - أهمية وجود نوع من الشفافية النووية فيما يتعلق بالبرامج النووية، سواء تلك التي تم إنشاؤها أو متوقع إنشائها، وذلك من خلال قيام دول المنطقة بالإعلان عن البرامج التي بحوزتها، والإعلان عن الدول التي ساهمت في تطويرها، بغية بناء نوع من الثقة فيما يتعلق بالطبيعة السلمية لتلك البرامج[1].

وفي إطار لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي، التي انبثقت عن مؤتمر مدريد لإجراء مفاوضات متعددة الأطراف لضبط التسلح في منطقة الشرق الأوسط، طالبت مصر إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، حيث قام رئيس الوفد المصري في هذه المفاوضات آنذاك، "السيد نبيل فهمي" بمطالبة دول المنطقة بالإعلان عن تعهدها بالالتزام بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، لحظر انتشار هذه الأسلحة النووية، وقبول وضع كافة منشآتها النووية تحت نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي الوقت ذاته أكد "نبيل فهمي"، إنه ينبغي على الدول المنتجة للسلاح والدول الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، زيادة جهودها لضمان انضمام كافة دول الشرق الأوسط إلى هذه المعاهدة باعتبار ذلك خطوة على درجة كبيرة من الأهمية. وطالب فهمي دول المنطقة التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدة بضرورة إخضاع كافة منشآتها النووية على الفور لنظام الضمانات التابع للوكالة

---

1 - Shai Feldman, **Nuclear Weapons and Arms Control in the Middle East.** op.cit., p. p. 213-5.

الدولية، والانضمام إلى المعاهدة النووية وإبرام اتفاق الضمانات النووية مع الوكالة الدولية[1].

وبالتوازي مع جهود مصر لحث إسرائيل على التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، في إطار لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمي، حاولت مصر حشد الجهود العربية للضغط على إسرائيل، للتوقيع على المعاهدة النووية وذلك بالتهديد بعدم التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية، طالما لم توقع إسرائيل على المعاهدة النووية.

وقد عبر وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى عن هذا الموقف المصري تجاه معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية بقوله "أنه من وجهة النظر الإقليمية، إن القيادة السياسية المصرية لا تعتقد إن معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية، ينبغي أن يتم النظر إليها بمعزل عن الجهود الأخرى المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وعلى وجه الخصوص معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية".

وقد التزمت مصر بهذا الموقف بالرغم من إعراب الإدارة الأمريكية آنذاك عن استيائها من هذا الموقف المصري. كما رفضت القيادة السياسية المصرية الضغوط التي مارستها إدارة بوش الجمهورية آنذاك، للتأثير على مصر لاتخاذ موقف مرن من معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية، بالرغم من أن مصر كانت لها مصلحة واضحة في استمرار الروابط الوثيقة مع الولايات المتحدة[2].

وقد استند التصور المصري إزاء قضية التسلح النووي-الإسرائيلي على عدد من الاعتبارات الرئيسية وهي:

- إن من شأن رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وتطبيق نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية على منشآتها النووية، إثارة المزيد من الشكوك في المنطقة فيما يتصل بالبرنامج النووي الإسرائيلي ودوافعه، الأمر الذي يشكل حجرة عثرة، لا يمكن تخطيه على طريق إحراز تقدم في مجال نزع التسلح والأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.
- رفض مصر استمرار معاملة إسرائيل معاملة متميزة على حسابها، أو ترك برنامجها النووي دون إشراف دولي لأن من شأن السماح باستمرار انخراط

---

1 - **Holum May/5 News Conference in Geneva.** op.cit., p. 4 and

السيد عليوه حسن، إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسات التعاون الدولي. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص ص ٣٦٦-٣٦٧ وهيثم سعد الدين، "مصر تطالب بإدراج بند مستقل لنزع السلاح النووي بالمنطقة". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/١/٢٧ وأحمد عبد الحليم، "مستقبل اتفاقية الأسلحة النووية". جريدة الحياة، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/٢٧.

2 - **Shai Feldman, Nuclear Weapons and Arms Control in the Middle East.** op.cit., p. p. 213-5 and

مفيد شهاب، "أسس الموقف المصري تجاه معاهدة منع الانتشار النووي". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/١٦ .

إسرائيل في أنشطة نووية وغامضة، لا تخضع للرقابة الدولية، في حين لا تمتلك أياً من الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، بأي شكل من الأشكال أية برامج نووية أو قدرات نووية متقدمة غير خاضعة للضمانات الدولية، انتشار المزيد من أسلحة الدمار الشامل في المنطقة نظراً للخلل في توازن القوى لصالح إسرائيل[1].

- التأكيد على أن حماية منطقة الشرق الأوسط من عواقب إدخال أسلحة نووية فيها، ومن خطر سباق تسلح نووي مستقبلي، لا يمكن أن يتحقق إلا إذا اضطلعت جميع دول المنطقة بنفس الالتزامات والمسئوليات، وتمتعت بحقوق متساوية كما هو منصوص عليه في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، حيث أكدت مصر إن تردد بعض الدول الأطراف في المعاهدة النووية، في تأييد مبدأ العالمية بشأن منطقة الشرق الأوسط إنما يأتي نتيجة أن الدولة الوحيدة المتمتعة بقدرات نووية في المنطقة وغير خاضعة للرقابة لا يتم ذكرها، في مشروع القرار المتعلق بحظر الانتشار النووي، في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يعبر عن انتقائية وازدواجية في المعايير بما لا يتفق مع ما يمثله مبدأ عالمية المعاهدة من التزام قانوني.
- لذلك، فقد طالبت مصر بأن تقوم جميع الدول الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بالاتساق في مواقفها، بشأن مبدأ عالمية المعاهدة، دون تمييز أو انتقائية حيث يقع على عاتقها مسئولية جماعية في دعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز نظام حظر الانتشار. وطالبت مصر بإقامة النظام المستقر، على أساس متوازن بحيث لا يكون لأحد الطرفين ميزة لا تتوافر للطرف الآخر.
- التأكيد على إن قضية التسلح النووي الإسرائيلي، ليست مجرد خلاف سياسي إقليمي، ولكنها تتعلق بمصداقية النظام العالمي لحظر الانتشار النووي. ومن ثم ينبغي انضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، مع وضع منشآتها النووية تحت رقابة نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية[2].

وقد جاء موقف مصر من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة عام ١٩٩٥ ، امتداداً لمواقفها من المعاهدة بدءاً من

---

١ – محمود محمد خليل، "أسس الموقفين المصري والإسرائيلي تجاه معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية". مجلة الدفاع، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٢ وعبد الرحمن عبد العال، "الدبلوماسية المصرية وقضايا نزع السلاح في الأمم المتحدة: ١٩٨١–١٩٩٨". السياسية الدولية، العدد (١٤٤)، أبريل ٢٠٠١، ص ٥٦.

٢ – محمود محمد خليل، "أسس الموقفين المصري والإسرائيلي تجاه معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية". مرجع سبق ذكره وعبد الرحمن عبد العال، "الدبلوماسية المصرية وقضايا نزع السلاح في الأمم المتحدة: ١٩٨١–١٩٩٨". مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٦–٥٧ وعبد الرحمن عبد العال خليفة، مصر وقضايا نزع السلاح في الأمم المتحدة (١٩٨١–١٩٩٥): دراسة حالة لدور مصر في نطاق منظمة الأمم المتحدة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يناير ١٩٩٩، ص ص ٢٨٧–٢٨٩.

مؤتمر دول عدم الانحياز، الخاص بهذه المعاهدة الذي عقد في أغسطس عام ١٩٦٨ ، وانتهاء بمؤتمرات الاستعراض الأربعة الخاصة بالمعاهدة التي عقدت في أعوام ١٩٧٥ و١٩٨٠ و١٩٨٥ و١٩٩٠.

ففي عام ١٩٩٠ طالبت مصر الدول الحائزة على الأسلحة النووية، بإعادة النظر في مواقفها وإعلاناتها الانفرادية، بما يستجيب بصورة إيجابية للمخلوف المشروعة للدول غير الحائزة على هذه الأسلحة، حيث أعلنت مصر إن الإعلانات الانفرادية من جانب الدول النووية المتعلقة بضمان أمن الدول غير النووية، ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، ضد هذه الدول، لا يمكن أن تفي بالمطالب الحقيقية للشواغل الأمنية للدول غير النووية، لا سيما وإن مصر رأت أن هذه الإعلانات تتسم بالمشروطية والذاتية والجزئية.

وقد انتقدت مصر دوماً قرار مجلس الأمن رقم (٢٥٥) لسنة ١٩٦٨ ، الخاص بالضمانات الأمنية المقدمة من الدول النووية، إلى الدول غير الحائزة على هذه الأسلحة، وطالبت من مجلس الأمن إعادة النظر في هذا القرار، وإستصدار قرار جديد يحقق التوازن فيما بين الدول الحائزة على الأسلحة النووية، والدول غير الحائزة لها، استناداً إلى أن هذا القرار أصبح غير كاف لتوفير الضمانات الأمنية اللازمة بنوعيها الإيجابي والسلبي للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية لعدة أسباب هي:

- إن هذا القرار يفتقر إلى حكم واضح وقاطع من جانب مجلس الأمن، ينص على أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، ضد دولة غير حائزة على الأسلحة النووية، يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.
- افتقار هذا القرار إلى اشتراط محدد، من شأنه أن يردع هذا الاستخدام للأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.
- إن هذا القرار لا يتضمن أي التزام بأن مجلس الأمن سوف يبدأ باتخاذ تدابير فورية وفعالة، حال تعرض أية دولة غير نووية لتهديد بشن هجوم نووي عليها.
- إن هذا القرار يفتقر إلى تحديد شامل لنطاق المساعدة التي سوف تقدم.
- إن هذا القرار اتخذ عام ١٩٦٨ ، مع امتناع خمس دول عن التصويت ودون مشاركة الصين الشعبية مما يقلل كثيراً من مصداقيته[١].

---

[١] - شريف الشوباشي، مكتب الأهرام في باريس. جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/٣ و"الولايات المتحدة تقدم ضمانات أمنية للدول غير النووية". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٦ ووليم ويصا، "ماذا جرى في باريس؟ هل يؤدي اللقاء إلى حل وسط للخروج". جريدة الأخبار، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٨ و"مصر تدعوا لتعديل مشروع ضمانات الخمسة الكبار". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٧ وعادل محمد أحمد علي، فعالية سياسات منع الانتشار النووي: منطقة الشرق الأوسط كحالة دراسة. مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٩-٥١ وعبد الرحمن عبد العال خليفة، مصر -

كما أكدت مصر وجود قصور شديد في التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، ونقلها للدول غير النووية الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وذلك في الوقت الذي استطاعت فيه دول غير أطراف في هذه المعاهدة الحصول على هذه التكنولوجيا بسهولة، لذلك طالبت مصر بمراجعة أعمال مجموعات الرقابة على نقل التكنولوجيا النووية وبلورتها، لتصبح نظاماً دولياً يضم جميع الدول الأطراف في المعاهدة[1].

وفي عام ١٩٩٤ قدمت مصر مسودة قرار إلى الأمم المتحدة، تصف فيها إسرائيل بأنها "الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك قدرات نووية متقدمة غير خاضعة للرقابة" وتطالبها "بألا تقوم بتطوير الأسلحة النووية أو إنتاجها أو اختبارها أو امتلاكها بأية وسيلة أخرى وأن تتخلى عن امتلاك تلك الأسلحة وتنضم إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية"[2].

كما طالبت مصر ودول عدم الانحياز من خلال الوثيقة التي قدمتها إندونيسيا نيابة عن هذه الدول، إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية المنبثقة عن مؤتمر نزع السلاح للإعداد لمؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥ بما يلي:

- قيام الدول الحائزة على الأسلحة النووية بتأكيد التزامها بإزالة الأسلحة النووية، في إطار زمني مع تحديد موعد لإزالتها بصورة كاملة.
- التزام الدول الحائزة على الأسلحة النووية، بالاتفاقيات الدولية التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية والانضمام إلى هذه الاتفاقيات.
- اختتام المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، قبيل انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.
- اتفاق الدول الحائزة للأسلحة النووية، على إتاحة ضمانات أمنية ذات طبيعة ملزمة قانوناً للدول الأطراف في المعاهدة النووية قبيل انعقاد المؤتمر لأعماله.
- التأكيد على حق الدول غير النووية، في تطوير الاستخدام السلمي للطاقة النووية لأهداف اقتصادية واجتماعية.

–وقضايا نزع السلاح في الأمم المتحدة: (١٩٨١–١٩٩٥): دراسة حالة لدور مصر في نطاق منظمة الأمم المتحدة. مرجع سبق ذكره، ص ٢١٦ وعبد الرحمن عبد العال، "الدبلوماسية المصرية وقضايا نزع السلاح في الأمم المتحدة: ١٩٨١–١٩٩٨". مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٩–٥٠ و

Five Nuclear Powers Offer Security Assurances for NPT States. op.cit., p. 1.

[1] – عبد الرحمن عبد العال، "الدبلوماسية المصرية وقضايا نزع السلاح في الأمم المتحدة: ١٩٨١–١٩٩٨". مرجع سبق ذكره، ص ٥٠.

[2] – افنركوهين، "نحو شرق أوسط جديد: إعادة النظر في المسألة النووية". دراسات عالمية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٥٤–٥٥.

- إزالة التدابير التقييدية المفروضة من جانب واحد.
- التأكيد على إن إبرام معاهدة غير تمييزية وقابلة للتحقق الفعال، بشأن حظر إنتاج وتكديس المواد الإنشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية، سيكون مساهمة هامة على صعيد نزع السلاح النووي.
- ضمان عالمية المعاهدة.

ومن جانب آخر، تقدمت مصر مع عشر دول أخرى أعضاء بمؤتمر نزع السلاح، باقتراح عام ١٩٩٤ ، بشأن وضع بروتوكول للضمانات الأمنية، ملحق بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وقد أشار مشروع هذا البروتوكول في ديباجته إلى أن الضمان الوحيد الموثوق به، ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو القضاء التام على هذه الأسلحة.

كما طالب هذا البروتوكول في متن مواده بتعهد الدول النووية بألا تستخدم الأسلحة النووية، أو تهدد باستخدامها ضد دول أخرى غير نووية وأنه في حالة وقوع عدوان نووي أو تهديد بشن عدوان ضد دولة غير حائزة على الأسلحة النووية، فإنه ينبغي على الدول الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وكذلك مجلس الأمن أن يقدما لها العون والمساعدة اللازمين، على أن يتم اعتبار هذا البروتوكول جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة النووية، ويظل نافذاً ما دامت المعاهدة سارية، أو ما دام لم يتم القضاء على الأسلحة النووية قضاءً تاماً، إلا أن هذا الاقتراح لم يتم الأخذ به أيضاً، وتم رفضه من جانب الدول النووية مثلما كان الأمر بالنسبة للوثيقة التي قدمتها إندونيسيا نيابة عن مصر ودول عدم الانحياز[1].

---

[1] - عبد الرحمن عبد العال، "الدبلوماسية المصرية وقضايا نزع السلاح في الأمم المتحدة: ١٩٨١-١٩٩٨". مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٨-٤٩ وعبد الرحمن عبد العال خليفة، **مصر وقضايا نزع السلاح في الأمم المتحدة: (١٩٨١-١٩٩٥): دراسة حالة لدور مصر في نطاق منظمة الأمم المتحدة.** مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١٦-٢١٨ وعادل محمد أحمد علي، **فعالية سياسات منع الانتشار النووي: منطقة الشرق الأوسط كحالة دراسة.** مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٩-٥١ وص ص ١٦٧-١٦٨ وعثمان أمين وآخرين، "معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بين ضغوط الكبار ومزاعم تل أبيب ومحاولات العالم النامي". مرجع سبق ذكره ومحمود شاكر، "دول عدم الانحياز وقضية التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية". **السياسة الدولية**، العدد (١٢٠)، أبريل ١٩٩٥، ص ٦٧ وأحمد عبد الحليم، "مستقبل اتفاقية الأسلحة النووية". مرجع سبق ذكره و
William Epstein, "Preventing the Spread of Nuclear Weapons". **The ABC of Disarmament: Non Proliferation,** p. 1, Website, http://www.peacenet.org/disarm/nptabc.htm and David Nolan, "Nuclear Non Proliferation Treaty? No Thanks". **LM Archives**, p. p. 1-4, Website, http://www.informinc.co.uk/lm/lm73/lm73-npt.html and David Nolan, **US Diplomacy Divides the World.** op.cit., p. 1-2 and Sean Howard, "A New Beginning for the NPT". op.cit., p. 1 and **Disarmament Conference Hears** =

وفي عام ١٩٩٥ تبنت مصر مع غيرها من دول عدم الانحياز مشروع قرار بشأن "نزع السلاح النووي"، حيث أكدت مصر على أن مواجهة التحدي النووي يتطلب مراجعة الإطار المفاهيمي الموروث من حقبة الحرب الباردة، مع اتخاذ خطوات تدريجية نحو نزع السلاح النووي، كما هو منصوص عليه في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والقيام بتضييق الفجوة المفاهيمية والأمنية بين من يملكون، ومن لا يملكون القدرات النووية، وذلك بمعالجة الشواغل الأمنية للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية، لا سيما وإن نزع السلاح النووي لا يمكن أن يكون فعالاً دون وجود برنامج واضح له إطار زمني محدد(١).

وإذا كانت ضغوط مصر ودول عدم الانحياز، قد نجحت في حمل الدول الخمس النووية على استصدار قرار جديد من مجلس الأمن، وهو القرار رقم (٩٨٤) لسنة ١٩٩٥ ، الذي يهدف إلى طمأنة الدول غير النووية، بأن الدول النووية تضمن تقديم المساعدة لها في حالة حدوث اعتداء نووي، أو تهديد باستخدام السلاح النووي ضدها، إلا أن مصر قد وصفت هذا القرار بأنه يفتقر إلى المصداقية والردع، ولا قيمة له في الحماية لأنه لم ينطو على تأكيد بأن استخدام أو التهديد باستخدام السلاح النووي، يعتبر تهديداً للأمن والسلم الدوليين ولم يشتمل على آلية لضمان الرد، في حالات استخدام أو التهديد باستخدام السلاح النووي. إضافة إلى أنه لم يتضمن التزامات واضحة، بشأن طبيعة الإجراءات التي سوف تتخذ في مثل هذه الحالات، خصوصاً مع استمرار رفض الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن الدخول في حوار مع الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية، بشأن طبيعة الضمانات الأمنية التي سيتخذها مجلس الأمن أو نوع المساعدات التي سوف تقدم إلى الدول غير النووية.

وقد اقترحت مصر في هذا الخصوص مجموعة من المبادئ الأساسية الضرورية لتعزيز أمن الدول غير النووية وهي:

- ضرورة استصدار قرار واضح ينص على أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.
- وضع آلية إنذار من شأنها أن تضمن استجابة مجلس الأمن إلى أي هجوم أو تهديد بشن هجوم بالأسلحة النووية قد تتعرض له الدول غير النووية.

=Further Calls for Bans on Land-Mines and Fissile Materials, Establishment of Negotiating Committee on Nuclear Disarmament. 24/1/1997, p.1, Website, http://www.fas.org/starwars/world/nsgoo-34c.htm.

١ – عبد الرحمن عبد العال خليفة، مصر وقضايا نزع السلاح في الأمم المتحدة: (١٩٨١-١٩٩٥): دراسة حالة لدور مصر في نطاق منظمة الأمم المتحدة. مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٢٧-٢٢٨.

- التزام مجلس الأمن باتخاذ تدابير جماعية فعالة من أجل منع وإزالة التـــهديدات للسلم ووقف أعمال العدوان[1].

وإذا ما استعرضنا موقف القيادة السياسية المصرية من موضـــوع التمديـــد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، سنجد إنه قد حدث تغير فـــي هـــذه الرؤية المصرية.
ففي البدايـــة وتحديداً خلال شهـــر فبراير عـــام ١٩٩٥ أكـــدت القيـــادة السياســـية المصريـــة على معارضتها لقرار التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشـــار الأســـلحة النووية، ما لم تنضم إسرائيل إلى المعاهدة، أو توافق على اتخـــاذ خطـــوات محـــددة للتمهيد للانضمام إلى المعاهدة النووية في المستقبل، حيث أكدت مصر أنها تجد مـــن الصعوبة الموافقة على قرار التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النـــووية، دون الأخذ في الاعتبار الأبعاد الإقليميـــة التي تتمثل في عدم انضمام إسرائيل إلـــى المعاهدة، باعتبار ذلك يشكل تهديداً للأمـــن الإقليمي ويثير الشكوك بصدد مصداقيـــة وعالمية هذه المعاهدة[2].

وقامت مصر بشن حملة، هدفت إلى ربط موافقة الدول العربية ودول عـــدم الانحياز على قرار التمديـــد إلى أجل غير مسمى للمعاهـــدة، بانضمام إسرائيل إلـــى المعاهدة النووية. ولم يكن هـــدف مصر يقتصر على التـــزام إسرائيـــل بالمعاهـــدة

---

[1] - عبد الرحمن عبد العال، "الدبلوماسية المصرية وقضايا نزع السلاح فـــي الأمـــم المتحـــدة: ١٩٨١-١٩٩٨". **مرجع سبق ذكره**، ص ٥٠ وأحمد إبراهيم محمود، "مؤتمر منع الانتشار النـــووي: الإشـــكاليات والمواقف واحتمالات المستقبل". **السياسية الدولية**، العـــدد (١٢١)، يونيـــو ١٩٩٥، ص ص ١٧٤-١٧٥ ومحمد السيد سليم، "استراتيجية مصر النووية: الأصول والحسابات الخاطئة". **شئون الأوسط**، العدد (٤١)، يونيو ١٩٩٥، ص ص ١٨-١٩.

[2] - **Egypt Favors Limited Extension of NPT.** 19/4/1995, p.1, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 27937400-27940778-range/archives/1995/pdq.9 and Clyde Mark, "Egypt-United States Relations". **CRS Issue Brief**, Oct. 31, 1996, p. 6, Website, http://www.fas.org/man/crs/93-087.htm and **NPT Plenary in Review: Campaign for the Non Proliferation Treaty**. op.cit., p. 2 and George Hishmeh, **Egypt Favors Limited Extension of NPT.** 19/4/1995, p. 1, Website, http://www.fas.org and "Egypt to Retain Faith in the NPT". **Nuclear Proliferation News,** Issue No. 20, 21/3/1995, p. 14, Website, http://csf.colorado.edu/dfax/npn/npn20.htm and Joseph Cirincione, "The Non Proliferation Treaty and the Nuclear Balance". **op.cit.**, p. 6 and **Adoption of the Report of the Drafting Committee and of the Final Document Verbatim Record of the 19th Meeting.** op.cit., p. p. 15-6 and Clyde Mark, "Egypt-United States Relations". **Congressional Research Service**, Library of Congress, March 16, 1999, p. 4.

فحسب، بل كان يشتمل أيضاً على إخضاع المنشآت النووية الإسرائيلية للتفتيش الدولي. وقد استندت هذه الحملة المصرية على حجتين رئيستين هما عالمية وشمولية المعاهدة النووية والإجراءات الأمنية المتوازنة في منطقة الشرق الأوسط.

وفي محاولة من جانب مصر للضغط على إسرائيل ودفعها إلى القبول بمطالبها، ربطت مصر موقف إسرائيل من المعاهدة النووية بالمفاوضات السلمية الشاملة المتعددة الأطراف، حيث رأت مصر أن المشكلة النووية تشكل عائقاً أمام التعاون الإقليمي وأنها ستطلق سباق التسلح النووي في منطقة الشرق الأوسط[١].

وكان الرئيس مبارك قد أكد في كافة الأحاديث الصحفية التي أدلى بها خلال هذه الفترة لوسائل الإعلام المختلفة أن موقف الحكومة المصرية الذي يقوم على ربط الموافقة على قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة بانضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ووضع منشآتها تحت نظام الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية إنما هو ينطلق من عدة اعتبارات رئيسية هي:

- إن الوضع الحالي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وفي ظل عدم انضمام إسرائيل التي تمتلك قدرات نووية هو وضع لا يوفر حماية أو مصداقية للأمن القومي المصري، أو الإقليمي استناداً إلى أن الأوضاع الإقليمية في ظل هذه المرحلة غير مستقرة، بل غير مشجعة على الإطلاق، الأمر الذي يعني أن هذا التمديد سوف يؤدي إلى وجود خلل دائم لما سوف ينطوي عليه من تكريس الأمر الواقع، بتطبيق المعاهدة على دول منطقة الشرق الأوسط باستثناء إسرائيل، وهو ما يمكن أن يمثل معياراً مزدوجاً ووضعاً تمييزياً لا يمكن قبوله في المنطقة[٢].
- إن مصر ضد استثناء أي دولة من دول المنطقة، من الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، لكي تصبح المعاهدة لها شموليتها بالنسبة لكل دول المنطقة دون أي استثناء، على اعتبار إنه إذا كانت هناك أية استثناءات أو معاملة

---

١ – محمد السيد سليم، "استراتيجية مصر النووية: الأصول والحسابات الخاطئة". **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٧–١٨ وبول باور، **القضايا النووية في الشرق الأوسط من المنظور العالمي. ترجمات استراتيجية**، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد (٢)، مارس ١٩٩٦، ص ٢٠ وعاطف الغمري، "العالم الثالث على خط النار النووية". **مرجع سبق ذكره** وعثمان أمين وآخرين، "معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بين ضغوط الكبار ومزاعم تل أبيب ومحاولات العالم النامي". **مرجع سبق ذكره** و
"The Renewal of the Nuclear Non Proliferation Treaty". **This Week in Bible Prophecy**, April 1995, p. 1, Website, http://www.twibp.com/archives/30/0.html and **South Asia/Nuclear.** 2/2/1995, p. 1, Website, http://www.intac.com/pubservice/human-rights/weap/nuclear/1995/0202chair.html and **US/Nuke Treaty.** op.cit., p. p. 1-2.

٢ – أحمد إبراهيم محمود، "مؤتمر منع الانتشار النووي: الإشكاليات والمواقف واحتمالات المستقبل". **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٧٦–١٧٧.

تفضيلية فيما يتعلق بموضوع الأسلحة النووية، فإن ذلك سوف يؤدي إلى وجود مشكلة رئيسية في منطقة الشرق الأوسط[1].

- رغبة مصر في إيجاد مناخ جديد للسلام، في منطقة الشرق الأوسط يبنى على أساس الاستقرار السياسي وتوازن معقول للقوى بين الأطراف المعنية في المنطقة، بما يؤدي في النهاية إلى إقامة سلام حقيقي، وليس تحويل السلام إلى مجرد هدنة مسلحة تكون معرضة للانفجار في المستقبل، إذا استمر وجود التهديد النووي ضد كل الأطراف في منطقة الشرق الأوسط[2].
- إن تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، يعتمد إلى حد كبير على موضوع السيطرة على الأسلحة النووية، التي تشكل تهديداً خطيراً للاستقرار الإقليمي، لأنه بدون تخلي إسرائيل عن هذا النوع من نظم التسليح فإن السلام القائم على الاستقرار والمساواة في منطقة الشرق الأوسط، يصبح بعيد المنال الأمر الذي قد يدفع المنطقة كلها إلى سباق جديد من التسلح أساسه هذه المرة الأسلحة النووية[3].
- رغبة مصر في الانتهاء من هذا الموضوع، لإعطاء مزيد من الوقت والجهد لأمور أخرى أكثر فائدة، لكل الأطراف في المنطقة مثل التعاون الاقتصادي والتبادل الثقافي، وغير ذلك مما يدعم السلام في منطقة الشرق الأوسط ويوثق العلاقات بين شعوبه[4].
- التخوف من رد فعل الرأي العام المصري الذي قد لا يؤيد هذا القرار، لا سيما وإن إسرائيل تعد هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك مخزون من الأسلحة النووية، ولم تنضم بعد إلى المعاهدة مما يقوض فرص تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط[5].

---

1 - "The Renewal of the Nuclear Non Proliferation Treaty". **op.cit.,** p. 2 and Shai Feldman, **Nuclear Weapons and Arms Control in the Middle East.** op.cit., p. p. 206-7 and

"مبارك خلال اجتماعه باللجنة الاستشارية: موقف مصر من معاهدة حظر الأسلحة النووية تحدده المصلحة العليا". **جريدة الأهرام المسائي**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٢٠ و"جوبيه: منع انتشار الأسلحة النووية يجب أن يشمل جميع الدول بالشرق الأوسط". **مرجع سبق ذكره.**

٢ - أحمد عبد الحليم، "تدعيم السلام في أساس ودوافع الموقف المصري". **جريدة الحياة**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/١١.

٣ - أحمد عبد الحليم، **الحد من التسلح في مفاوضات السلام- المفاوضات العربية الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط - أعمال المؤتمر السنوي السادس للبحوث السياسية (القاهرة ٥-٧ ديسمبر ١٩٩٢).** مصطفى علوي (محرر)، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٤٠ و

George Hishmeh, **Egypt Favors Limited Extension of NPT.** op.cit., p. 1.

٤ - أحمد عبد الحليم، "تدعيم السلام في أساس ودوافع الموقف المصري". **مرجع سبق ذكره.**

5 - "Egypt Turns Up the Heat on Israeli Accession to the NPT". **op.cit.,** p. 15 and **Egypt/Nuclear**. 12/2/1995, p. 1, Website, http://www.intac.com/pubservice/human=

- إنه لا يمكن تصور إقامة سلام حقيقي في المنطقة عن طريق تعظيم القدرات العسكرية بأسلحة الدمار الشامل، لأن هذا يحول دون بناء جسور الثقة المطلوبة لإرساء دعائم الأمن المتكافئ أو السلام العادل.
- إن عدم انضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، لا يتسق مع تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة، ولا يجعل هذه المعاهدة عالمية ولن يترتب عليه تحقيق أمن عادل ومتوازن لكافة دول المنطقة[1].

كما كان يصرح الرئيس مبارك خلال هذه الفترة لوسائل الأعلام بأن مصر سوف تقوم بالموافقة على قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة في اليوم الذي تقوم فيه إسرائيل بالانضمام إلى المعاهدة النووية[2].

وأعلن الرئيس مبارك أن مصر قد حددت موقفها من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، طبقاً للوثيقة التي أعدتها وزارة الخارجية المصرية التي تضمنت ما يلي:
- إن مصر لا تسعى لإحراج إسرائيل أو عزلها، ولا تتعامل معها من منطلق المواجهة أو العداء بل من منطلق السلام ومسئوليات الجيرة.
- إن مصر لا تطلب من إسرائيل اتخاذ إجراءات فورية، وإنما إجراءات ملموسة تبعد عن الشعارات أو الفلسفة النظرية.
- إن مصر تعتمد على أصدقائها لمساعدتها في تحقيق السلام الدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط وهي تقدر تفهمهم لموقفها.
- إن مصر تتشاور مع الإسرائيليين بصورة مستمرة وعلى جميع المستويات وإن الموضوع النووي تم التشاور بشأنه مع رابين وبيريز وسلمت مصر لهما بعض الأفكار في هذا الشأن.
- إن في حالة إقدام إسرائيل على اتخاذ خطوة إيجابية، سوف تقابلها مصر بخطوتين إيجابيتين.
- إن استمرار الوضع على ما هو عليه يعني استمرار تهديد مصر بسلاح نووي تحت دعاوى مرفوضة، ومنها ما يردده الإسرائيليون حول الخطر الإيراني المتعاظم وهذه الدعاوي ترى مصر إنها مبالغ فيها،

=rights/weap/nuclear/1995/120295.htm and Louis Cantori, **"Egypt at the Crossroads" in the Middle East and the Peace Process, The Impact of the Oslo Accords.** Robert O. Freedman (Editor), University Press of Florida, 1998, p. 162.

1 - "Damascus Declaration NPT Statement". **Nuclear Proliferation News**, Issue No. 19, 7/3/1995, p. 13, Website, http://csf.colorado.edu/dfax/npn/npn19.htm.

2 - "Egypt-Israel Row Over NPT Intensifies". **op.cit.**, p. 20 and **Egypt/Nuclear.** op.cit., p. 1 and David Hirst, "New Allies, Old Enemies, Square Up Again". **The Guardien**, 14/2/1995.

حيث تتحسب مصـــر أيضاً من أي خطر إيراني، إلا أنها لا تسعى للرد علـــى ذلك بامتلاك سلاح نووي. وأنها - أي مصر - إذا ما قبلت الدعاوي الإسرائيلية، فإن ذلك يضعها تحت حماية المظلة النوويـــة الإسرائيلية وهو أمر مرفوض على إطلاقه. أما الدعاوى الأخرى المتعلقة بمعاناة إسرائيل مـــن مشـــاكل سياسـية داخلية، فإن مصر تـــرى أن تلك المشاكل تعاني منها جميع دول المنطقة علـــى حد سواء.

- إن ما تراه بعض الدول من ضرورة عدم ربطِ موقف مصر من قضية التســلح بموقف إسرائيل يعني في نظر مصر استغلالاً لمصداقية الدور المصري[١].

أما وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى فقد أكد أن الموقف الـــذي تتخذه مصر، والذي يقوم بربط الموافقة على قرار التمديد اللانهائي وغير المشـــروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بانضمام إسرائيل إلى المعاهدة النوويـــة إنمـا يعكس عدة حقائق أساسية هي:

- إن موضوع انضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، يتعلـق بالأمن الإقليمي في عمومه، إزاء وجود برنامج نووي إسرائيلي غير معلن. كمـا أن له أبعاد ثنائية باعتبار إسرائيل الجار المباشر لمصر[٢].
- إنه لا يمكن أن يتحقق الاستقرار في المنطقة في ظل وجود هيمنـــة عسكريـــة لدولة واحدة، أو وجود اختلال أمني خطير بين الدول العربيـــة وإســـرائيل لأن استمرار استثناء إسرائيل من الانضمام إلى المعاهـــدة يعطي مبرراً لدولاً أخرى في المنطقة لبدء برامـــج نـــووية، مما قد يـــترتب عليـــه انتشـــار الأسلحـــة النوويـــة في المنطقـــة، واندلاع سبـــاق تسلح إقليمي بما له من تداعيات خطيرة على كافة دول المنطقة، وعلى نجاح المعاهـــدة في تحقيق الأهـــداف التي تسعى إليها، ونقل رسالة سلبية إلى الأطراف الإقليمية مفادها إن انضمامهم إلـــى هـــذه المعاهدة لن يوفر لهم الأمن والحماية ضد أي اعتداء قد يشن عليـــهم باســـتخدام الأسلحة النووية[٣].

---

١ - "موقف الطرفين من معاهدة حظر الانتشار النـــووي". جريـــدة العـــالم اليـــوم، أرشـــيف الأهـــرام، ١٩٩٥/٢/٢٢ و"جهود الدبلوماسية المصرية للحد من التسلح في المنطقة". نشـــرة المعلومـــات، أرشـــيف الأهرام، أبريل/يونيو ١٩٩٥.

٢ - "موقف مصر من المعاهدة النووية ثابت وتعتبرها عاملاً مهماً لمنع أسلحة الدمار الشـــامل". جريـــدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٤ و"موسى: لن نوافق على المد اللانهائي للاتفاقية ما لم تطور إسرائيل موقفها السلبي". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/٢٦ و"عمرو موسى: مصر ليست ضد المعاهدة النووية: البرنامج النووي الإسرائيلي سبب رفضنا لتجديد المعاهدة". جريدة الأخبـــار، أرشـــيف الأهـــرام، ١٩٩٥/٤/٤ و

Egypt Leaving the NPT?. p.1, Website, http://www.smn.cojp/library/0206-0212.95/0018to4e.html.

3 - Statement by Amr Moussa Before the 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the NPT. p. 9, Website, http://www.basic.int.org=

- إن الخلاف حول الترسانة النووية لإسرائيل، لم يعد مسألة خلاف بين حكومات وإنما اصبح يخص الرأي العام المصري والعربي[١].
- إن مصر لا يمكنها أن توافق على قرار التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ما لم تطور إسرائيل موقفها السلبي من موضوع حظر الانتشار، وتتحرك نحو الانضمام إلى المعاهدة النووية أو إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط، انطلاقاً من تأييد مصر لجهود حظر انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، ولإيمانها بأن السلام الكامل، لا يمكن أن يتحقق إلا بالتوازن الأمني والتوافق في الالتزامات بين دول المنطقة[٢].

- إنه لكي يتحقق سلام مستقر وآمن في المنطقة، فإن ذلك يجب أن يقوم على مبدأين هما:
  - مبدأ المساواة، الذي مؤداه ألا يتوافر لدولة ما عنصر تفوق أو تقدم على الدول الأخرى.
  - مبدأ عالمية معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والذي يتطلب انضمام إسرائيل إلى المعاهدة[٣].

وفي أوائل شهر مارس عام ١٩٩٥ ، اقترحت مصر بدلاً من التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، قيام دول الشرق الأوسط بالدخول في مفاوضات تتعلق بالتوصل إلى معاهدة إقليمية، تستهدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في المنطقة. لكن إسرائيل رفضت الانضمام إلى هذه المعاهدة الإقليمية، وأكدت مجدداً على رفضها الانضمام إلى معاهدة انتشار الأسلحة النووية.

أما خلال النصف الثاني من شهر مارس، حدث تطور مفاجئ في هذه الرؤية الرسمية، حيث أكدت الحكومة المصرية إنها لا تطالب إسرائيل بالانضمام الفوري إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية خلال عام ١٩٩٥ ، أو العام الذي يليه أو إزالة

=and **NPT Debate Continues for Third Day.** 20/4/1995, p. 1, Website, http://www.fas.org and

عماد علي، "دول تطالب بالتجديد الأبدي وأخرى تصر على توقيع إسرائيل أولاً". **جريدة الأنباء**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٣١ و"موسى: لن نقبل وجود دولة نووية واحدة في المنطقة". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/١/٣١ واسامة الباز، "استثناء إسرائيل من توقيع المعاهدة النووية يعطي مبرراً لدول أخرى لبدء برامج نووية تهدد أمن المنطقة. **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٣.

١ – مها عبد الفتاح، "عمرو موسى: موقف إسرائيل يؤدي لسباق نووي". **جريدة الأخبار**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٥.

٢ – "موسى: لن نوافق على المد اللانهائي للاتفاقية ما لم تطور إسرائيل موقفها السلبي". مرجع سبق ذكره.

٣ – "موقف مصر من المعاهدة النووية ثابت وتعتبرها عاملاً مهماً لمنع أسلحة الدمار الشامل". مرجع سبق ذكره.

منشآتها النووية فوراً، ولكنها تطالبها بالإعلان عن اعتزامها الانضمام إلى المعاهدة خلال فترة زمنية محددة واستعدادها للالتزام بجدول زمني لإزالة أسلحتها النووية.
واقترحت القيادة السياسية المصرية على الحكومة الإسرائيلية، أن تختار واحداً من ثلاثة اقتراحات لحل الخلاف بينهما حول موضوع التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وذلك على الوجه التالي:

- أن توقع إسرائيل على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية خلال انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة.
- أن تقوم إسرائيل بالانضمام إلى المعاهدة في غضون عامين بعد قيامها بالتوصل إلى اتفاقيات سلام مع الفلسطينيين وسوريا.
- أن تحدد إسرائيل مدة زمنية تتعهد خلالها تعهداً قانونياً، باتخاذ جميع الإجراءات القانونية والسياسية الملزمة التي تشير إلى اعتزامها، تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية واعتزامها التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية[1].

وقام الرئيس مبارك بالتصريح لوسائل الإعلام، إن موقف حكومته من قرار التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ينطلق من عدة افتراضات رئيسية هي:

---

[1] - "المراوغة الإسرائيلية". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/٢٦ و"مبارك يؤكد ضرورة تطهير الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل: الرئيس يطالب بوضع جدول زمني للانضمام إلى المعاهدة النووية". جريدة الأهرام المسائي، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/١/١٣ و"الرئيس في حديث لصحيفة يوميوري اليابانية: نطالب إسرائيل بإعلان استعدادها للانضمام للمعاهدة النووية". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/١٥ و"مبارك في حديث لشبكة سي.أن.أن: إصرار إسرائيل على عدم توقيع المعاهدة النووية أثار الرأي العام المصري". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٤ وفايزة سعد، تجديد معاهدة حظر الانتشار النووي: القاهرة لن تتراجع هل توقع تل أبيب؟. مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٨-٢٩ ومصطفى بكري، "مبارك: رفض إسرائيل الانضمام للمعاهدة النووية يشجع الإرهاب". جريدة الأحرار، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/١٦ وبول باور، القضايا النووية في الشرق الأوسط من المنظور العالمي. مرجع سبق ذكره، ص ٢٠ ومحمد عبد السلام، "السراب: مستقبل القوة النووية الإسرائيلية". دراسات في الأمن والاستراتيجية، مجلد (٣)، العدد (٢)، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يناير ١٩٩٥، ص ص ١٧-١٨و
Clyde Mark, "Egypt-United States Relations". op.cit., p. 4 and Shai Feldman, **Nuclear Weapons and Arms Control in the Middle East.** op.cit., p. p. 206-7 and George Hishmeh, **Egypt Favors Limited Extension of NPT.** op.cit., p. 1 and Clyde Mark, "Egypt-United States Relations". op.cit., p. 6 and Barbra Crossette, "Treaty Aimed at Halting Spread of Nuclear Weapons Extended; 170 Nations Agree to Continue Pact Indefinitely". op.cit., p. 14.

- ضرورة عدم استثناء إسرائيل من الانضمام إلى المعاهدة، على اعتبار أن رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية من شأنه تهديد الأمن والاستقرار في المنطقة.
- إن مصر لا يمكن أن توافق على قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة، في ظل وجود برنامج نووي إسرائيلي على حدودها[١].
- إن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية دون غيرها من دول الشرق الأوسط، ورفضها قبول التفتيش الدولي على منشآتها النووية، إنما يخل بتوازن القوى في المنطقة، في الوقت الذي تعمل فيه مصر على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل[٢].
- إن إصرار إسرائيل على عدم الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، قد أثار الرأي العام المصري والنقابات المهنية وغيرها من المؤسسات التي تطالب إسرائيل بالانضمام إلى المعاهدة، خصوصاً على ضوء السلام القائم بينها ومصر منذ سبعة عشر عاماً، وما تبعه من اتساع رقعة السلام بين إسرائيل وجيرانها، والذي تمثل في توقيع اتفاق المبادئ بينها وبين الفلسطينيين وتوقيع اتفاقية السلام بينها وبين الأردن.
- إن نزع أسلحة الدمار الشامل من منطقة الشرق الأوسط، جزءاً لا يتجزأ من عملية السلام على اعتبار أنه توجد "ركيزة للسلام" في منطقة الشرق الأوسط. وهذه الركيزة تتمثل في معاهدات السلام التي أبرمتها إسرائيل مع مصر والأردن واتفاقها مع الفلسطينيين، مما يحتم ضرورة الاهتمام ببناء سلام "عادل وشامل" في المنطقة. وهذا الأمر لن يتأتى إلا بالعمل على إزالة الاختلال القائم في المنطقة والمتمثل في امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية ورفضها الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية[٣].
- إن المعاهدة لكي تصبح عالمية، يجب أن تنضم إليها كل الدول وعلى وجه الخصوص الدول التي دخلت مضمار الأسلحة النووية.

---

١ - مصطفى بكري، "مبارك: رفض إسرائيل الانضمام للمعاهدة النووية يشجع الإرهاب". مرجع سبق ذكره وفايزة سعد، "تجديد معاهدة حظر الانتشار النووي: القاهرة لن تتراجع هل توقع تل أبيب؟". مرجع سبق ذكره وعلي الدين هلال، "مصر ومعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/١.

٢ - "مبارك يؤكد ضرورة تطهير الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل: الرئيس يطالب إسرائيل بوضع جدول زمني للانضمام إلى المعاهدة النووية". جريدة الأهرام المسائي، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/١٣ ومصطفى عبد الله "مصر تؤكد التزامها بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٤/٩/٢٣ .

٣ - إبراهيم نافع، "مبارك: لن ننسحب من الاتفاقية النووية ولكن انضمام جميع الأطراف ضرورة قصوى". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٦! ومحمد السيد سليم، "استراتيجية مصر النووية: الأصول والحسابات الخاطئة". مرجع سبق ذكره، ص ص ١٨-١٩ و

Egypt Favors Limited Extension of NPT. op.cit., p. 1.

- إنه لا يمكن لمصر الاعتراف بشرعية امتلاك إسرائيل للسلاح النووي، ولا بقبول انقسام المنطقة إلى دولة تمتلك السلاح النووي، وغير منضمة للمعاهدة وأطـواف أخرى انضمت للمعاهدة وقبلت الالتزامات المترتبة عليها[1].

وفي الوقت ذاته قام الرئيس مبارك بطرح وجهة نظر بلاده، من قرار التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، من خلال المقترحات التـي أبلغتـها مصر إلى واشنطن في أعقاب زيارة وزير الخارجيـة الأمريكـي آنـذاك، "واريـن كريستوفر" لمصر، قبيل انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة خلال شهر مـايو ١٩٩٥ ، حيث تركزت هذه المقترحات على عدة بنود مهمة هي:

- أن تقوم كل من إسرائيل والدول العربيـة بإيداع إعلانـات في مجلـس الأمـن الدولي، تؤكد فيها الاستعداد لتنفيذ المبادرة المصرية المطروحة، في عام ١٩٩٠ ، بشأن جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشـامل، علـى أن تمثل هـذه الإعلانـات البداية الحقيقية التي سيتم الاستناد إليـها فـي إطـار الخطـوات التدريجية لتنفيذ مبدأ خلو المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.
- ألا تقتصر هـذه الإعلانات على إسرائيل والـدول العربية فقـط، بل يجـب أن تمتد إلى كل دول المنطقة في مرحلة تالية على أن تتولى الدول دائمة العضويـة في مجلس الأمن وضع إعلانات مماثلة في مجلس الأمن، بشأن تعـهدها بعـدم إمداد أي من أطـراف المنطقة بأي أنـواع من التكنولوجيا العسكرية التي يمكن استخدامها في إنتـاج الأسلحة النووية وبقية أسلحة الدمار الشامل.
- أن تتحمل دول مجلس الأمـن المسئوليـة، حال حدوث أية خلافات بيـن دول المنطقـة على نظـم الرقابة، وعلى أن تتولى هـذه الـدول بالمشـاركة مـع الـدول الكبرى الأخرى، مثل اليابان وغيرها، وإقـرار خطط عمـل أوليـة بشأن حل الخلافات المستقبلية، وأن يكون ذلك كله في إطار الإعلانـات التـي تودعها الدول الكبرى، لدى الأمـم المتحدة وأن تضيف إلى ذلك بنداً يتعلق بعدم اتخاذها أية خطوات من شأنها أن تتعارض مع هدف الاستقرار وخلو المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.
- أن تتولى الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والدول الكبرى الراغبـة في ذلك بذل الجهود لحث جميع الأطراف في منطقة الشـرق الأوسـط علـى الانضمام إلى معاهدة حظر انتشـار الأسلحـة النوويـة، علـى اعتبـار إن انضمام دول المنطقـة إلى هـذه المعاهـدة يعد هـو الإجـراء الأول، الـذي يمكن أن يؤدي إلى إشاعة مناخ الثقة بين الدول الأطراف في هذه المعاهـدة[2].

---

[1] - علي الدين هلال، "مصر ومعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية". مرجع سبق ذكره.

[2] - مصطفى بكري، "هل تراجعت مصر عن موقفها من المعاهدة النوويـة". جريـدة الأحرار، أرشـيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٢٠.

- ضرورة اتفاق الدول العربية وإسرائيل، كمرحلة أولى على التوقيع على اتفاق أو إعلان أو معاهدة إقليمية تؤكد أربعة مبادئ أساسية هي:
  - التعهد بعدم استخدام الأسلحة النووية أو أية أنواع من أسلحة الدمار الشامل الأخرى على أن يتم تنفيذ هذا التعهد ابتداء من الأسبوع الأول لهذا الإعلان أو المعاهدة أو الاتفاق.
  - عدم إنتاج أية أسلحة نووية، سواء كان هذا الإنتاج يتعلق بالفترة المستقبلية أو يتعلق بالفترة التي مضت، والسابقة على التوقيع على هذا الإعلان أو المعاهدة، بما يعني تجميد الإنتاج الحالي أولاً، ثم التخلص من الإنتاج الذي تم في الفترة الماضية.
  - أن تعامل حيازة المواد النووية مثل إنتاجها فتحرم وفقاً للبند (٢) حيازة الأسلحة النووية لأي غرض أو مسمى، ويمتنع على دول المنطقة السعي لدى الدول الأخرى لشراء المفاعلات النووية وكافة المواد النووية الأخرى.
  - التأكيد على إجراءات بناء الثقة بين دول المنطقة واعتبارها أساسية، في إطار الحفاظ الدائم على نص وروح الاتفاقات الدولية والإقليمية الخاصة بمنع أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد تكون أولى خطوات إجراءات بناء الثقة هي القبول غير المشروط والمباشر بنظم التفتيش الدولي التي أقرتها الوكالة الدولية، وعدم وضع أية عراقيل أو قيود تحد من قدرة هذا التفتيش وعدم إنتاج أو حيازة مواد نووية يحتمل حيازتها واستخدامها في الإطار العسكري، كما يحرم نهائياً أي إنتاج لهذه الأسلحة.
- أن مصر لا تطالب إسرائيل بأن تتبنى هذه الإجراءات والمقترحات السابقة، في الإطار العاجل والمباشر، إلا أنها تطالب بأن تكون هناك فترة زمنية محددة تعلن بعدها إسرائيل الانضمام الفعلي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، على أن يكون هناك تعهد إسرائيلي بتنفيذ كافة السياسات التي من شأنها إزالة أسلحتها النووية ووفقاً لإطار المقترحات السابقة.
- ضرورة مراعاة نواحي الأمن المتبادل بين كافة دول المنطقة، وعلى أساس متساو وعادل فيما يتعلق بوسائل إيصال الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، بما يعني عدم قبول استثناء إحدى الدول بشأن امتلاك وسائل إيصال عسكرية متقدمة، بحجة التهديدات الأمنية.
- ضرورة أن يكون للأمم المتحدة دور في الإشراف على مدى تنفيذ كافة دول المنطقة لالتزاماتها، على أن تتفق الدول الكبرى فيما بينها على آلية معينة تسمح للأمم المتحدة بالقيام بهذا الدور. وفي هذا الصدد أيضاً اقترحت أن تكون الآلية التي سيتم الاتفاق عليها خاصة بالآتي:
  - التحقق من التزامات الدول المعنية في المنطقة باتفاقات الحد من التسلح.
  - التحقق من توازنات الأسلحة التقليدية القائمة في المنطقة.
  - التحقق من إجراءات بناء الثقة المطلوبة لدعم وترسيخ أسس الحظر الشامل لأسلحة الدمار بمختلف أنواعها.

- التحقق من مدى الالتزام الإسرائيلي تحديداً باتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية التي ستعلن إسرائيل الانضمام إليها في توقيت وتاريخ محدد.
- التساوي الكمي والنوعي في القدرات العسكرية، بين دول المنطقة انطلاقاً من أن حيازة إحدى الدول للأسلحة النووية دون الأخرى، يمثل إخلالاً بهذا التساوي. كما أنه يمثل مصدر تهديد للدول المجاورة، ويمثل مبرراً للدول الأخرى لحيازة هذا السلاح النووي[1].

ووفقاً لهذه المقترحات المصرية، فإن مصر قد رأت إن توازنات الأمن المتبادل في ظل هذا التساوي الكمي والنوعي، في القدرات العسكرية، يمكن أن تكون إحدى القضايا المهمة في محادثات منفصلة بين إسرائيل والدول العربية، وإن كان عدم التساوي في هذه القدرات العسكرية في الوقت الراهن لا يمثل مبرراً لحيازة الأسلحة النووية.

كما أكدت مصر على أن الأمن المتبادل في المنطقة، لا يتحقق بامتلاك إسرائيل للأسلحة النووية أو سعيها الدائم لتطوير منظومة أسلحة الدمار الشامل، وإن هذا المبدأ ينطبق على كافة الدول الأخرى في المنطقة دون استثناء، وإنه يمكن الاتفاق على المضمون السياسي للأمن من خلال الحوارات المتصلة حول مفاهيم الأمن والقبول بالترتيبات السياسية الملائمة، التي تمنع أن يهدد أحد الأطراف الطرف الآخر مع التأكيد على أن هذه الترتيبات السياسية جزءاً أساسياً ونهائياً من أية ترتيبات اقتصادية يمكن أن تنشأ في المنطقة[2].

وأثناء انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، قدم السيد عمرو موسى التصور المصري للأهداف والمبادئ التي ينبغي على هذه المعاهدة تحقيقها وذلك على الوجه التالي:
- ضرورة أن تطبق الدول النووية ما جاء في ديباجة المعاهدة وفي المادة (٦) منها، التي تتعلق بضرورة التفاوض بحسن نية لوقف سباق التسلح ونزع التسلح النووي، خاصة في ظل استمرار امتلاك الدول النووية لمخزون كبير من الأسلحة النووية وعدم التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، أو معاهدة لوقف إنتاج وتخزين المواد الإنشطارية التي تستخدم في أغراض عسكرية.
- قيام الدول النووية بالتعهد باتخاذ خطوات محددة، لتحقيق أهداف حظر الانتشار حتى لا تستفيد بعض الدول من نظام حظر الانتشار على حساب الدول الأخرى مما قد يترتب على ذلك من استبعاد مجموعة ثالثة من الدول.

---

١ - مصطفى بكري، "هل تراجعت مصر عن موقفها من المعاهدة النووية". جريدة الأحرار، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٢٠.

٢ - المرجع نفسه.

- ضرورة اتخاذ عدة خطوات دولية وإقليمية، تستهدف الحد من مخاطر الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية، على اعتبار أن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لا تعد غاية في حد ذاتها، بل تعتبر بمثابة خطوة تجاه حظر المزيد من انتشار الأسلحة النووية.
- ضمان الحق المشروع للدول غير النووية، في الحصول على التكنولوجيا النووية ذات الاستخدامات السلمية.
- ضرورة تصحيح الاختلال الذي تتسم به المعايير المزدوجة، التي تطبقها الدول النووية الموردة للتكنولوجيات النووية، والتي تتمثل في فرض قيود على صادراتها النووية، في الوقت الذي تحصل فيه الدول غير الأطراف في هذه المعاهدة على التكنولوجيات النووية، على نطاق واسع، حيث اقترحت مصر في هذا الصدد أن يتم تحويل عمل مجموعات ضبط صادرات التكنولوجيا النووية لنظام دولي يتضمن كافة الدول الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ويقوم بإخضاع كافة الأنشطة النووية للدول غير النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية، كشرط أولي سابق على قيام هذه الدول بالحصول على التكنولوجيا النووية.
- ضرورة تحقيق عالمية المعاهدة وتدعيم كفاءتها، من أجل إيجاد نوع من التوازن بين مسئوليات كافة الدول الأطراف فيها، حيث رأت مصر إنه يتعين على إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة النووية إما "خلال فترة زمنية محددة" أو تبدأ "في عملية المفاوضات للانضمام إلى اتفاقية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل"، وإلا سيتم تقويض الجهود المبذولة لتدعيم نظام حظر الانتشار النووي[1].
- إخضاع البرنامج النووي الإسرائيلي لنظام الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية، والتزام إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، على اعتبار أن موضوع التسلح النووي في منطقة الشرق الأوسط، يشكل مصدراً من مصادر التهديد على أمن المنطقة بأكملها.

---

[1] - علي الدين هلال، "مصر ومعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية". مرجع سبق ذكره و"مبارك خلال اجتماعه باللجنة الاستشارية: موقف مصر من معاهدة حظر الأسلحة النووية تحدده المصلحة العليا". مرجع سبق ذكره و

Statement by Amr Moussa Before the 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the NPT. op.cit., p.p. 1-3, p. p. 12-3 **and 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on NPT, 24 April.** NPT/CONF. 1995/SR. 6, p. p. 2-3, Website, http://www.fas.org **and 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 6th Meeting, 20 April 1995.** SR. 6, 24 April 1995, p. 3, Website, http://www.fas.org **and NPT Debate Continues for Third Day.** op.cit., p. 1 **and Egypt Favors Limited Extension of NPT.** op.cit., p. 2.

وكانت مصر قد سبق أن تقدمت بعدة مقترحـات تستهدف تدعيم أمـن كافـة الدول في منطقة الشرق الأوسط، وإعادة التأكيد على مصداقية واسـتقرار المعـاهدة تشتمل على ما يلي:

- البدء في إجراء جولة رسمية من المفاوضات، في إطار لجنـة ضبـط التسـلح والأمن الإقليمي المعنية بشئون ضبط التسلح، في المنطقة للتفاوض بصدد الأحكام والشروط المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل.
- التزام كافة الدول في المنطقة بالانضمام إلى أطر دولية، ذات طـابع قـانوني، لإزالة الأسلحة النـووية والكيماوية والبيولوجية من المنطقـة في غضون إطـار زمني محدد، على اعتبار إن ذلك يتماشى مع اتفاقيات السـلام الموقعـة بيـن إسرائيل ودول المنطقة، منذ بدء عملية التسوية السلمية في مدريد.
- التباحث بشأن موضوع التحقق المتبادل، وإمكانية إجراء برنامج لتبادل زيـارات التحقق والتفتيش على بعض المنشآت النووية[1].

كما أعلن السيد عمرو موسى أمام مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، أن هذه المعاهدة تشتمل على أوجه قصور عديدة هي:

- استمرار حيازة الدول النوويـة لترسانـة كبيرة، من الأسلحة النووية الأمر الذي يتعارض مع الهدف الأصيل الذي تسعى إلى تحقيقه هذه المعاهدة.
- عدم التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النوويـة، أو معـاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية.
- عدم قيام الدول النـووية بالتخلص من أسلحتها النـووية، بمقتضى جدول زمني محـدد حيث احتفظت بعض الدول بالحق في الحيازة غير المشروطة للأسـلحة النووية، بينما وافقت الدول غير النووية على عدم حيـازة الأسـلحة النوويـة، أو الأجهزة التفجيرية النووية وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات التـابع للوكالة الدولية.
- عدم توافر ضمانات أمنية فعالة ذات طابع قانوني لحماية تلك الدول التي تعهدت طواعية بعدم حيازة الأسلحة النـووية، على مدار الخمسة والعشـرين عاماً الماضية، وهو الأمر الذي جعل مصر تتحفظ على قرار مجلـس الأمـن رقـم (٩٨٤) الخاص بالضمانات الأمنية السلبية التي أصدرتها الـدول النـوويـة، نظـراً لمشروطية هـذه الضمانـات الأمنيـة وعدم خلوهـا مـن تحفظـات، وإخفاقها في توفير ضمانات أمنية فعلية للدول غير النوويـة، حيـال تعرضـها لأي تهديد تستخدم فيه الأسلحة النـووية، لا سيما وإن القرار رقم (٩٨٤) يركز علـى جانب المساعـدات، حال تعـرض الـدول غير النـووية لاعتـداء نـووي في الوقت الذي يتجاهل فيه عناصر أخرى على درجة كبيرة من الأهمية هي:

---

1 - Statement by Amr Moussa Before the 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the NPT. op.cit., p.p. 5-9.

- عنصر الردع، الذي يجعل مجلس الأمن قادر على التحرك على الفور، من خلال آلية سريعة لاتخاذ التدابير الضرورية التي ينص عليها الفصل (٧) من الميثاق.
- عنصر الحماية، الذي يؤكد على المسئولية الجماعية لمجلس الأمن، في اتخاذ تدابير مشتركة لصد هذا العدوان الذي تتعرض له الدول غير النووية.
- عنصر الكفاءة، الذي يجعل مجلس الأمن قادراً على التحرك لردع هذا العدوان من خلال آلية لا تخضع لحق الفيتو الذي تمارسه الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن[1].

- وجود قصور شديد في التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، ونقلها للدول غير النووية، حيث رأت مصر إنه بالرغم من وجود دول أعضاء في المعاهدة، تلتزم بما ورد فيها من بنود وأحكام، فقد استطاعت دول أخرى غير أطراف في هذه المعاهدة الحصول على هذه التكنولوجيا النووية بسهولة[2].

وإذا كان الخلاف بين مصر والولايات المتحدة، قد اشتد بسبب إصرار القيادة السياسية المصرية على الربط بين موافقتها على قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة، وانضمام إسرائيل إلى المعاهدة النووية، وإخضاع منشآتها لنظام الضمانات النووية، التابع للوكالة الدولية من جانب ورفضها مساندة الحملة الأمريكية التي شنتها إدارة كلينتون، لضمان موافقة الدول العربية على قرار التمديد اللانهائي، وغير المشروط للمعاهدة دون ربط هذه الموافقة بانضمام إسرائيل إليها، فإن وزير الخارجية المصري قد أكد أكثر من مرة أمام مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، أن بلاده وإن كانت ما تزال تؤيد أهداف هذه المعاهدة وتلتزم بها باعتبارها أفضل إطار لتدعيم نظام حظر الانتشار، وتحقيق نزع التسلح النووي، إلا أنها تتحفظ

---

[1] - **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 6th Meeting, 20 April 1995.** op.cit., p.p. 2-3 and **Statement by Amr Moussa Before the 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the NPT.** op.cit., p.p. 4-13 and **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on NPT, 24 April.** op.cit., p.p. 2-3 and "NPT Review and Extension Conference; Plenary Statements, 18-24 April". op.cit., p. p. 11-2 and **NPT Debate Continues for Third Day.** op.cit., p. 1 and **Reaction to Nuclear Powers Assurances to NPT Parties.** op.cit., p. 3 and

عبد الرحمن عبد العال خليفة، **مصر وقضايا نزع السلاح في الأمم المتحدة (١٩٨١-١٩٩٥): دراسة حالة لدور مصر في نطاق منظمة الأمم المتحدة.** مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١٨-٢٢١.

[2] - **Egypt Favors Limited Extension of NPT.** op.cit., p. 1 and

عبد الرحمن عبد العال خليفة، **مصر وقضايا نزع السلاح في الأمم المتحدة (١٩٨١-١٩٩٥): دراسة حالة لدور مصر في نطاق منظمة الأمم المتحدة.** مرجع سبق ذكره، ص ص ٢١٩-٢٢٠.

على قرار التمديد اللانهائي، وغير المشروط للمعاهدة انطلاقاً من عدة اعتبارات رئيسية هي:

- إن مصر تعتبر أن إشكالية الأمن الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط هي عدم تماثل التوازن والقدرات العسكرية - خصوصاً في المجال النووي - بين دول المنطقة واختلال معادلات القوة، التي تحكم العلاقات الإقليمية والدولية، وترتبط علاقات دول المنطقة بالأطراف الدولية وعلاقات الأطراف فيما بينها من زاوية أخرى. ويتمثل هذا الاختلال في ميل موازين القوة بين إسرائيل والأطراف العربية - فردياً وجماعياً- لمصلحة إسرائيل، وبدعم مباشر من الولايات المتحدة، الأمر الذي يشكل من وجهة نظر مصر انتقاصاً من عالمية المعاهدة، علاوة على كونه يمثل تهديداً مباشراً لأمن باقي دول المنطقة[1].
- إن منطقة الشرق الأوسط مقبلة على علاقات سلام تتطلب تضافر كافة الجهود الإقليمية والدولية، للتعامل بكل التوازن مع قضية ضبط التسلح، سواء في المجال التقليدي أو النووي أو في مجال أسلحة الدمار الشامل، مما يقتضي أن تعالج أعمال ضبط التسلح من منطلق تحقيق التوازن الأمني لدول المنطقة كماً وكيفاً، بما يضمن أمن الجميع دون استثناء أو ميزة تعطى لدول بعينها، وهو الأمر الذي يؤكده الموقف المصري الذي يطالب بضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وعلى رأسها الأسلحة النووية بما في ذلك المخزون منها، وأن يكون كل شئ رهناً بتطبيق اللوائح الدولية التي تخضع بموجبها هذه الأنشطة للإشراف الدولي، مما يقتضي انضمام كافة الدول في المنطقة إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية[2].
- إن التمديد الأبدي للمعاهدة دون قيد أو شرط، لن يحقق الأهداف الكبرى للمعاهدة وبالذات الهدف الوارد في المادة (٦) الذي ينص على التعهد الخاص باتخاذ تدابير فعالة، لوقف سباق التسلح النووي، وعقد معاهدة لنزع التسلح بصورة عامة وكاملة، في ظل رقابة دولية محكمة وفعالة. كما أن هذا التمديد

---

[1] - Clyde Mark, "Egypt-United States Relations". **op.cit.**, p. 6 and Clyde Mark, "Egypt-United States Relations". **op.cit.**, p. p. 4-5 and

"كريستوفر يتذوق مرار المنطقة مع ظهور نزاع عربي إسرائيلي حول الحظر النووي". **جريدة السياسة**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/١٠ وأسامة الباز، "استثناء إسرائيل من توقيع المعاهدة النووية يعطي مبرراً لدول أخرى لبدء برامج نووية تهدد أمن المنطقة". **مرجع سبق ذكره** وأحمد عبد الحليم، "الإشكالية النووية والمستويات العامة للحد من التسلح". **جريدة الحياة**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/٢٨ وطلال عتريس، "الملف النووي والسلام". **شئون الأوسط**، العدد (٤١)، يونيو ١٩٩٥، ص ٤ ومحمد السيد سليم، "استراتيجية مصر النووية: الأصول والحسابات الخاطئة". **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٩-٢٠.

[2] - تميم هاني خلاف، "القدرات النووية الإيرانية: المنظور الدولي والإقليمي". **السياسة الدولية**، العدد (١٤٢)، أكتوبر ٢٠٠٠ ، ص ١٥١ وأحمد إبراهيم محمود، "مؤتمر منع الانتشار النووي: الإشكاليات والمواقف واحتمالات المستقبل". **مرجع سبق ذكره**، ص ١٧٦ وأحمد بهي الدين، "مستقبل القوة النووية الإسرائيلية وعملية السلام في الشرق الأوسط". **قراءات استراتيجية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السنة (٢)، العدد (٧)، يوليو ١٩٩٧، ص ص ١٣-١٤.

الأبدي غير المشروط سوف يقنن من ملكية الدول النووية للسلاح النووي إلى الأبد، في الوقت الذي يقنن ملكية الدول النووية غير المعلنة للسلاح النووي إلى الأبد ومنها إسرائيل[١].

- إن مصر قد وقعت على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ ، ثم صدقت عليها عام ١٩٨١ ، على افتراض أن هذه الخطوة سوف تشجع إسرائيل على اتخاذ خطوات مشابهة، والانضمام إلى المعاهدة، ولكن حتى الآن لم يتم اتخاذ أية خطوات جدية في هذا الاتجاه، بالرغم من الضمانات التي قدمتها بعض الدول الصديقة لمصر في هذا الخصوص.
- رفض إسرائيل الاستجابة لكافة المقترحات المرنة والمبدئية، التي قدمتها مصر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.
- إن من شأن الموافقة على التمديد اللانهائي للمعاهدة والتزام كافة دول المنطقة بهذا التمديد، مع استثناء إسرائيل من الانضمام إلى هذه المعاهدة أن يشكل ذلك اختلال خطير في المنطقة بوصفه يهدد أمن واستقرار المنطقة والأمن القومي المصري كذلك[٢].

ونستطيع تلخيص أسس الموقف المصري من المعاهدة داخل مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في النقاط التالية:

- التأكيد على أن الموقف المصري من المعاهدة النووية، لا ينطلق على الإطلاق من التخلي عن أهداف وأغراض المعاهدة من حيث المبدأ، وإنما ينبع من الرغبة في معالجة الاختلالات القائمة في هيكلية المعاهدة. كما ينطلق من الرغبة في معالجة عدم التوازن الحادث في منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة، حيث تتمسك مصر من حيث المبدأ بضرورة منع حدوث المزيد من الانتشار الأفقي والرأسي، للأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، وتقنين عمليات الاستخدام السلمي للطاقة النووية، في إطار نظام الضمانات والتفتيش التابع للوكالة الدولية.

---

١ – أحمد إبراهيم محمود، "مؤتمر منع الانتشار النووي: الإشكاليات والمواقف واحتمالات المستقبل". مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧٤-١٧٦ وأحمد عبد الحليم، "تدعيم السلام في أساس ودوافع الموقف المصري". مرجع سبق ذكره.

2 - **Statement by Amr Moussa Before the 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the NPT.** op.cit., p.p. 11-3 and **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 6th Meeting, 20 April 1995.** op.cit., p. 3 and **NPT Debate Continues for Third Day.** op.cit., p. 1 and "NPT Review and Extension Conference; Plenary Statements, 18-24 April". op.cit., p. 11 and **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on NPT, 24 April.** op.cit., p.p. 3-4 and

عبد الرحمن عبد العال خليفة، مصر وقضايا نزع السلاح في الأمم المتحدة (١٩٨١-١٩٩٥): دراسة حالة لدور مصر في نطاق منظمة الأمم المتحدة. مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٢٠-٢٢١.

- ربط الموافقة على قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة، بعملية إزالة الأسلحة النووية من منطقة الشرق الأوسط، ودفع إسرائيل نحو تدمير السلاح النووي المملوك لديها، حيث رأت مصر إن التسلح النووي الإسرائيلي يؤدي إلى وجود حالة من عدم الاستقرار الأمني في منطقة الشرق الأوسط، مما يؤدي بدوره إلى إحداث حالة من الاختلال الهيكلي. ويمكن لهذا الاختلال أن ينفجر في صورة سباقات تسلح بالغة العنف، في المنطقة في مختلف مجالات التسلح. كما إن هذه الوضعية ذاتها تجعل من غير المنطقي من وجهة النظر المصرية الموافقة على التمديد الدائم للمعاهدة في الوقت الذي ما زالت فيه الدولة النووية الوحيدة في المنطقة محتفظة بكامل ترسانتها النووية.
- ضرورة معالجة الثغرات القائمة في هيكلية معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، لا سيما بالنسبة لقضايا الضمانات الأمنية، ونقل التكنولوجيا النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية، وضرورة تحقيق مبدأ عالمية المعاهدة[1].

وفي أعقاب صدور قرار الموافقة على التمديد اللانهائي للمعاهدة، بالأغلبية وليس بتوافق الآراء كما كانت تريد الدول النووية ذلك وما أسفر عنه من صدور أربعة قرارات منفصلة وهي القرار المتعلق بالتمديد اللانهائي للمعاهدة والقرار المتعلق بمبادئ وأهداف حظر الإنتشار ونزع التسلح النووي والقرار المتعلق بتدعيم عملية المراجعة للمعاهدة وأخيراً القرار الخاص بمنطقة الشرق الأوسط، أعاد السيد عمرو موسى التأكيد على إن قرار التمديد اللانهائي لهذه المعاهدة الذي اتخذ قبيل قيام الدول النووية بتحقيق عالمية المعاهدة إنما يتجاهل المطالب المشروعة التي تطالب بها دول منطقة الشرق الأوسط والتي تتمثل في ضرورة انضمام إسرائيل إلى هذه المعاهدة الأمر الذي يجعل مصر تعارض هذا القرار الذي وافق عليه مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة، طالما وإنه لم يتم تحقيق عالمية المعاهدة بعد[2].

---

١ - أحمد إبراهيم محمود، "مؤتمر منع الانتشار النووي: الإشكاليات والمواقف واحتمالات المستقبل". مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧٦-١٧٧ ومحمد عبد السلام، "السراب: مستقبل القوة النووية الإسرائيلية". مرجع سبق ذكره، ص ١٧ ومحمد السيد سليم، "استراتيجية مصر النووية: الأصول والحسابات الخاطئة". مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧-١٩.

٢ - صلاح الدين حافظ "حقيقة موقف مصر من المد اللانهائي للمعاهدة النووية: بين الانتصار والانكسار". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٨/٥/١٩٩٥ و

Rebecca Stevens & Amin Tarzi, **Egypt and the Middle East Resolution at the NPT 2000 Review Conference.** Center For Non Proliferation Studies, p.1, Website, http://www.cns.mics.edu and "The Nuclear Non Proliferation Treaty Review and Extension Conference: A Canadian Perspective". **op. cit., p. 4 and Adoption of the Report of the Drafting Committee and of the Final Document Verbatim Record of the 19th Meeting.** op.cit., p.p. 15-6 **and Statement by Mahmoud Karem Before the First Session of the Preparatory Committee for the 2000** =

كما أكد السيد "نبيل العربي" مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة، أن موقف مصر من هذه المعاهدة بعد صدور قرار الموافقة على تمديد المعاهدة لانهائياً وبدون شروط ينحصر فيما يلي:

- بينما تؤيد مصر هذه المعاهدة وتلتزم بأحكامها، وتسعى إلى تعزيز أهدافها بوصفها، إحدى الدعائم الرئيسية لتحقيق الاستقرار والأمن والسلم الدوليين، ترى أن الأسلوب الذي تم مد المعاهدة من خلاله بدون تصويت، لم يكن الأسلوب الأمثل أو الأسلوب الأكثر نجاحاً وقد يترتب على هذا القرار تداعيات سلبية.
- كما أنها ترى إن القرارات الأربعة التي اتخذها مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة -التي تتعلق بمبادئ وأهداف حظر الانتشار النووي ونزع التسلح وتدعيم عملية المراجعة للمعاهدة، والقرار الخاص بمنطقة الشرق الأوسط-تعد بمثابة حزمة متكاملة تعكس مصالح وأولويات الدول الأطراف في هذه المعاهدة.
- تأكيد ضرورة قيام الدول الأطراف في المعاهدة، بإعطاء أولوية خاصة بمنطقة الشرق الأوسط، لضمان انضمام كافة دول المنطقة إلى هذه المعاهدة وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فيها.
- إن تأييد مصر للأهداف والأغراض التي تسعى إلى تحقيقها هذه المعاهدة، إنما يأتي من اعتقاد مصر الراسخ بالحاجة إلى حظر الانتشار النووي، وإزالة هذه الأسلحة النووية وإيمان مصر القوي بأن امتلاك دول منطقة الشرق الأوسط لهذه الأسلحة، أن يشكل تهديداً على أمن كافة دول المنطقة، وقد يترتب عليه تداعيات سلبية نتيجة لاختلال ميزان القوى في هذه المنطقة.
- ضرورة تحقيق عالمية المعاهدة، وضرورة قيام الدول النووية، بتنفيذ تعهداتها كما تنص على ذلك المادة (٦) من المعاهدة المتعلقة بنزع التسلح النووي.
- حصول الدول غير النووية على ضمانات أمنية، تكفل حماية أمنها حيال تعرضها لتهديد أو اعتداء تستخدم فيه الأسلحة النووية ضدها.
- إنه يوجد نوع من الاختلالات بين حقوق الدول غير النووية، والتزامات الدول النووية بالرغم من أن هذه المعاهدة قد دخلت حيز النفاذ منذ خمسة وعشرين عاماً. وأحد أهم هذه الاختلالات هو عدم تحقيق عالمية المعاهدة حتى الآن، حيث

=Review Conference of the Parties to NPT. 19 June 1997, p. 2, Website, http://www.fas.org and Statement by Ambassador Nabil El Araby Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Before the 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons. 11 May 1995, p. 3, Website, http://www.fas.org and Egyptian Resolution Calls on Israel to Join NPT. 11/5/1995, p. p. 1-2, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 30824916-30829015-range/archives/1995/pdq.9.

لا تزال إسرائيل غير منضمة لهذه المعاهدة ولا تخضع منشآتها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية.

- إن مصر لديها مبادرة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، لذلك فهي ترى أن القرار الخاص بمنطقة الشرق الأوسط، الصادر عن هذا المؤتمر يجب أن يقوم على تحقيق عالمية هذه المعاهدة، وذلك بمطالبة إسرائيل بالانضمام إلى المعاهدة النووية، وإزالة كافة أسلحة الدمار الشامل من المنطقة، من أجل إنهاء سباق التسلح في هذه المنطقة.
- ضرورة قيام مجلس الأمن، بإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة[1].

وبوجه عام، فقد أثار الموقف المصري تجاه قضية تمديد المعاهدة النووية والترسانة النووية الإسرائيلية، وإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، ردود أفعال إقليمية وعالمية، تلخصت في مساندة عربية واسعة للموقف المصري، من هذه القضايا المترابطة من جهة، وإصدار إسرائيل إعلاناً للنوايا من جهة ثانية، وتحرك دولي مواكب ومتفهم للموقف المصري من جهة ثالثة.

أما فيما يتعلق بالمساندة العربية، فقد ساندت الجامعة العربية الموقف المصري حيث أعلن مجلسها في ختام دورته الثالثة بعد المائة، في بيانه الختامي، أن تكريس الوضع الراهن بإلزام دول الشرق الأوسط فيما عدا إسرائيل بنظام حظر الانتشار النووي، يشكل خللاً خطيراً وإن استمرار بقاء البرنامج النووي الإسرائيلي خارج النظام الدولي ينال من مصداقية وعالمية المعاهدة. وطالب البيان مجلس الأمن بحكم مسئوليته عن حفظ الأمن والسلم الدوليين، بضمان عالمية تطبيق كافة الأحكام الخاصة بحظر انتشار الأسلحة النووية، دون ازدواجية وتوفير ضمانات آمنة وشاملة للدول غير النووية، ضد استخدام الأسلحة النووية ضدها أو تهديدها بها، مع ضرورة تنفيذ ما نصت عليه معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية من

---

[1] - **Statement by Ambassador Nabil El Araby Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Before the 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** op.cit., p.p. 1-3 and **Reaction to Nuclear Powers Assurances to NPT Parties.** op.cit., p. 3 and **Statement by Amr Moussa Before the 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the NPT.** op.cit., p.p. 12-3 and **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on NPT, 24 April.** op.cit., p.p. 3-4 and **Egyptian Resolution Calls on Israel to Join NPT.** op.cit., p.p. 1-2 and

محمد عبد السلام، "ماذا بعد التمديد الأبدي لمعاهدة منع الانتشار النووي". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٥/٢٦ وأحمد سيد حسن، "بعد انتهاء المعركة النووية لصالح أمريكا وإسرائيل: ما الخطوة المصرية القادمة". **جريدة الأهالي**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٥/١٧.

تمكين الدول غير النووية من الحصول على التكنولوجيا النووية ذات الاستخدامات السلمية.

وفيما يتعلق بإسرائيل، فقد طرحت مشروع إعلان نوايا تحت ضغط الموقف المصري تألف من نقطتين هما:

- التزام إسرائيل بالدخول في محادثات، لإقامة منطقة منزوعة من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بعد عامين من تحقيق السلام الشامل في المنطقة.
- تعهد إسرائيل بدراسة الانضمام لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بعد ذلك.

ولكن مصر قد ردت بمقترحات مضادة طالبت فيها بتحديد جدول زمني، يتضمن التزاماً إسرائيلياً بالتوقيع على المعاهدة النووية بعد عامين، من تحقيق السلام بين سوريا وإسرائيل وفتح مفاعل ديمونة الإسرائيلي، للتفتيش وبدء مفاوضات إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل فوراً، في نطاق محادثات اللجنة الإقليمية للحد من التسلح المنبثقة عن مؤتمر مدريد.

أما فيما يتعلق بالموقف الدولي، فقد تزامن مع الموقف المصري من المسألة النووية تحرك دولي واسع من أجل حظر انتشار الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل. كما أن الرفض العالمي للتمديد اللانهائي للمعاهدة قد امتد إلى دول أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي إلى جانب الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز[1].

وبوجه عام، فإن موقف مصر تجاه موضوع التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، قد تشابكت فيه الاعتبارات العالمية بالإقليمية خاصة أنه انطلق أساساً من التعامل مع التحديات التي تواجه أمن مصر والدول العربية، وبالذات مع استمرار جهود التسوية السلمية، ومحاولة إيجاد البيئة المناسبة لتحقيق السلام الشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، حيث رأت مصر إنه لن يكون هناك سلاماً حقيقياً في المنطقة إلا إذا تمت معالجة الموضوع الأمني، الأمر الذي يتطلب في النهاية إخلاء المنطقة تماماً من الأسلحة النووية وباقي أنواع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

---

١ - طلال عتريس، "الملف النووي والسلام". مرجع سبق ذكره، ص ص ٤-٦ وزكريا حسين، "الترسانة النووية الإسرائيلية: التهديد والمواجهة". كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السنة (٥)، العدد (٢٨)، أبريل ١٩٩٥، ص ص ٢٦-٣٠.

المبحث الثاني

مواقف القوى السياسية في مصر تجاه قضية التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية

أيدت القوى السياسية في مصر بجميع طوائفها، الموقف الرسمي للحكومة المصرية الذي أعلن عن تحفظاته على ما يسمى "عالمية" تطبيق المعاهدة وربط بين الموافقة على قرار تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى وانضمام إسرائيل إلي المعاهدة النووية.

أما عن الأسباب التي استندت إليها هذه القوى السياسية في تأييدها لموقف القيادة السياسية المصرية من موضوع التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية فقد تمثلت في الآتي:

- تجاهل المعاهدة لوجود اختلالات هامة في بعض مناطق العالم، وإصرار الدول الكبرى على تطبيق المعاهدة بصورة لا تراعي هذه الاختلالات.
- صعوبة قيام مصر بتجاهل النشاط النووي الإسرائيلي، الذي يجري على حدودها وفقاً لبرنامج قديم ومستمر خاصة أن إسرائيل أصرت، وما زالت تصر على عدم إخضاع برنامجها النووي لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- صعوبة قيام مصر باستثناء إسرائيل من سياسة حظر الانتشار النووي، التي تطبق على غيرها بحسم، يصل أحياناً إلى حد العنف لأن ذلك يتعلق بالأمن القومي المصري.
- ضرورة استمرار مصر في ربط موافقتها على قرار التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بانضمام إسرائيل إلى هذه المعاهدة، والتخلي عن الاحتفاظ بما تملكه من سلاح نووي انطلاقاً من المصلحة المصرية العليا ومقتضيات الأمن القومي المصري.
- ضرورة تمسك مصر بمبدأ عالمية المعاهدة شأنها في ذلك شأن دول أخرى كثيرة أطراف، في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، أضيرت من وجود دول أخرى مجاورة لها، ما زالت خارج المعاهدة، ولم تلتزم بما التزمت هي به، الأمر الذي من شأنه إضعاف قيمة المعاهدة كوسيلة لحماية أمن الدول غير النووية الأطراف في هذه المعاهدة[1].
- صعوبة قيام مصر بقبول بقاء الوضع الحالي على ما هو عليه، وأن تظل إسرائيل دولة نووية، بينما تبقى مصر دولة غير نووية، لأن هذا الوضع يخل بالتوازن الشامل بين الطرفين والذي يعد شرطاً لازماً لاستقرار السلام، ليس فقط بين مصر وإسرائيل ولكن في المنطقة كلها[2].

---

١ – سامي أبو العز، "اسرار الخلاف النووي بين مصر وإسرائيل". جريدة الوفد، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/١٦ .

٢ – محمود اباظة، "مصر وأمريكا والمعاهدة". جريدة الوفد، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٢٨ و"معاهدة منع الانتشار النووي". مرجع سبق ذكره وسامي أبو العز، "اسرار الخلاف النووي بين مصر وإسرائيل". –

وبوجه عام، لم يحدث منذ سنوات، أن تشكل رأي عام وطني وشعبي متحـد ومتوافق وراء قضية قومية مصيرية، مثلما حـدث عندما أعلنت مصـر على لسـان وزير خارجيتها، السيد "عمرو موسى" فتح الملف النـووي الإسـرائيلي والمطالبـة بانضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحـة النوويـة، وبالتالي رفضها لقرار التمديد اللانهائي للمعاهدة النوويـة طالما، أن الموقف الإسرائيلي على ما هو عليه.

وقد أيدت كافة طوائف الشعب المصري، موقف القيادة السياسية المصريـة والذي نظر إليه على أنه موقف حكيم، ولا يخضع للضغوط الأمريكيـة التي تستهدف تحجيم دور مصر في العالم العربي والأفريقي، ودفع مصر إلى الموافقـة على قـرار التمديد اللانهائي للمعاهدة، في الوقت الذي لا تمـارس فيـه الولايـات المتحـدة، ضغوطاً مماثلـة على إسرائيـل، لحثها على الانضمام إلى هذه المعاهـدة، بـالرغم من احتكار إسرائيل لترسانـة نوويـة تهدد ليس فقط مصر بل المنطقة بأسرها.

كما نظر إلى هذا الموقف على أنه واضح ومحدد ومحمل، بقدر كبير من المصداقيـة والعدالة، لأنه يطالب بضرورة التزام إسرائيل بنصوص وأحكـام تلك المعاهدة، قبـل موافقـة مصر على تمديدها لا نهائياً، حتى لا تكون إسرائيل هـي الدولـة النوويـة الوحيدة في المنطقة.

وقد زاد من حدة تماسك الموقف الوطني المصري، ما صاحب عملية السـلام من عقبات ومواقف إسرائيلية متعنتة، وما ترتب على هذه السياسة الإسرائيلية تجـاه السلطة الفلسطينية وسوريا، ثم قضية القـدس، مـن ثـورة كامنة في النفوس، دفعت إلى هذا الوعي السياسي، والذي شكل ظاهرة غابت لسنوات مـن ميـدان السياسـة الدبلوماسية، لا سيما أن هذا الرأي العام الجماهيري، كـان يـترك أمـور السياسـة الخارجيـة في أيدي الخبراء، على اعتبار أن كل المواقف التـي تتخذهـا السياسـة المصرية وتنفذها الدبلوماسية، لابد أن تحقق المصالح الوطنيـة وأن رئيـس الدولـة ووزير خارجيته، والأجهزة المعاونة له قادرون على هذه المهمة الخاصة[1].

أما فيما يتعلق بالأسباب التي استندت إليها النخبة السياسية في تأييدها لموقف القيادة السياسية المصرية، من ربط موافقتها على قرار التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر

– مرجع سبق ذكره ومحمد سامي عبد الحميد، "المعاهدة النووية: الانسحاب أم القبول مع التحفظ". جريـدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٤ ومحمود اباظة، "الهدف عالمية المعاهدة". جريدة الوفـد، أرشـيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٤ وعبد الحميد بكري وسعد العبيدي، "إجماع وطني على تأييد موقف مصر الرسـمي بنزع ترسانة اسرائيل النووية". جريدة الأحرار، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/١٢ .

١ – صلاح بسيوني، "ماذا حققت مصر بعد الموافقة على المد اللانهائي للمعاهدة النووية". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٥/٢٢ وحسن عبد الغفار حسن، "مصر وكيان ثابت في عالم المتغيرات". الأهرام المسائي، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/١١ ومحمود وهيب السيد، "أين نحن ومعاهدة حظر انتشار السـلاح النووي". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/١٥ و"مصر وتجديد المعاهدة". جريدة الوفد، أرشـيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/٢١ وعبد الحميد بكري وسعد العبيدي، "إجماع وطني على تأييد موقف مصر الرسـمي بنزع ترسانة اسرائيل النووية". مرجع سبق ذكره وصلاح بسيوني، "ماذا حققت مصر بعد الموافقة علـى المد اللانهائي للمعاهدة النووية". مرجع سبق ذكره.

انتشار الأسلحة النووية، بانضمام إسرائيل إلى هذه المعاهدة فقد قامت على الركائز التالية:

- إن هذا الموقف المصري إنما تستوجبه بالضرورة اعتبارات الأمن القومي المصري، لأنه يسعى إلى تحقيق هدف مشروع تقوم عليه العلاقات الدولية، وثبتت فاعليته دوماً في دعم السلام، ألا وهو تحقيق نوع من التوازن في التسليح بين الدول المتنازعة حيث يعتبر ركيزة لابد منها لإقامة سلام دائم بين هذه الدول.
- إن إصرار إسرائيل على الاحتفاظ بقوة نووية، تنفرد بها في المنطقة، من شأنه تعريض الأمن القومي المصري لتهديد أكيد خاصة أن مصر قد رأت منذ أوائل الستينيات أن تترك الخيار النووي العسكري، لتقيم التوازن في المنطقة على أساس الكل غير نووي، وبذلك كانت معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي وقعتها مصر، ثم صدقت عليها بمثابة أداة من أدوات التوصل إلى نظام لحظر الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط.
- إن الموقف المصري يتفق ونص المادة (٦) من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، التي تنص على تعهد كل طرف في هذه المعاهدة، أن يجري مفاوضات بحسن نية لاتخاذ تدابير فعالة، تتعلق بوقف سباق التسلح النووي، وعقد معاهدة بشأن نزع السلاح في ظل رقابة دولية. ويتفق هذا الموقف مع نص المادة (١٠) من هذه المعاهدة، التي تخول الدول الأطراف حق مراجعة سير تنفيذ المعاهدة، ومدى تحقيقها الهدف الأساسي لها وهو نزع السلاح النووي.
- كما يعد الموقف المصري، تطبيقاً عملياً لنص المادة (٧) ، التي تنص على حق أي مجموعة من الدول في عقد معاهدات إقليمية، تضمن عدم وجود أي أسلحة نووية إطلاقاً في أقاليمها المختلفة.
- إن المسألة لم تعد تقتصر على انضمام دولة ما إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية أم لا، لأن المعاهدة نفسها أصبحت غير ملائمة، بعد أن أثبتت التجارب على أرض الواقع أنها وضعت لتكون قيداً على الدول غير النووية دون أن تعطيهم شيئاً يذكر[1].
-

كما رأت هذه النخبة السياسية، ضرورة قيام الدبلوماسية المصرية بالتحرك في اتجاه تعديل معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وبالتنسيق مع كل الدول غير النووية الأطراف فيها لإعادة التوازن المفقود إليها والعمل على تحقيق عدة أهداف هي:

---

١ - يحيى احمد البنا، "قضية السلاح النووي وانتهاك اسرائيل لاحكام القانون الدولي". مرجع سبق ذكره وعبد الهادي العشري، "معاهدة الأسلحة النووية والموقف المصري العادل". جريدة الجمهورية، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٩ وابراهيم يسري، "الدبلوماسية المصرية ومواجهة تحدي السلاح النووي". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٣ ومحمود اباظة، "الهدف عالمية المعاهدة". مرجع سبق ذكره.

- فرض عقوبات دولية صارمة على جميع الدول التي قامت بإنتاج وتصنيع السلاح النووي بعد ١٩٦٧/١/١ ، وهو التاريخ الذي حددته هذه المعاهدة للتمييز بين الدول النووية والدول غير النووية، وذلك حتى لا يصبح الالتزام بالمعاهدة نوعاً من العقوبات، والتحلل منها نوعاً من المكافأة.
- وضع برنامج زمني محدد تلتزم كافة الدول النووية بمقتضاه، بتدمير مخزونها من السلاح النووي.
- تعميم الامتيازات التي حصلت عليها كوريا الشمالية، من الاتفاق الذي أبرمته الولايات المتحدة معها، لتمكين كافة الدول غير النووية الأطراف في هذه المعاهدة، والراغبة في اقتحام ميدان الاستخدام السلمي للطاقة النووية من الحصول على معاملة متكافئة.
- ضرورة قيام مصر بإعادة النظر في قرارها، الخاص بتجميد برنامجها الخاص بالاستخدام السلمي للطاقة النووية، نظراً لأنه ترتب على هذا القرار المصري، إهدار موارد مصر البشرية، التي أنفقت عليها استثمارات هائلة، وحرمانها من تطوير قدراتها التكنولوجية في مجال شديد الحيوية، بالنسبة للتقدم العلمي في مصر خصوصاً أنه لم يكن هناك أي التزام قانوني دولي يبرر هذا التجميد[١].

وبوجه عام، فقد التفت النخبة السياسية حول موقف القيادة السياسية المصرية، الرافض للموافقة على قرار التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ما لم تنضم إسرائيل إلى المعاهدة، حيث رأت أن هذا الموقف يستحق من الناحية المثالية، ومن وجهة نظر المصلحة القومية المصرية، كل دعم وتأييد لضرورته. فضلاً عن نبل مقصده وهو تحقيق السلام خصوصاً أن موقف مصر يؤيد بوضوح نظام حظر الانتشار، لأنه في صالحها ويطالب بتنفيذه على الجميع دون استثناء خصوصاً على إسرائيل[٢].

لذلك لم يكن أمراً جديداً قيام المثقفين المصريين والنقابات المهنية والأحزاب السياسية المعارضة، بالتعبير عن تأييدهم للموقف الرسمي للحكومة المصرية، الذي قام على الربط بين الموافقة على التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وانضمام إسرائيل إلى هذه المعاهدة.

فالمثقفون المصريون قد أعربوا عن تأييدهما لموقف الرئيس مبارك من قرار التمديد اللانهائي لهذه المعاهدة انطلاقاً من الحجج التالية:

- موضوعية هذا الموقف المصري الذي يهدف إلى دعم السلام والاستقرار في المنطقة، لكي تتحرك المنطقة بأكملها نحو بناء شرق أوسط جديد، يعتمد على المشاركة الكاملة في الأمن والسلام والتنمية، وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى قانونيته، حيث يتفق مع روح ونصوص المعاهدة ويسعى لتطبيقها على كافة دول المنطقة.

---

١ – حسن نافعه، "خطان للدفاع ضد الابتزاز النووي". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٢٢ .

٢ – عبد الهادي العشري، "معاهدة الأسلحة النووية والموقف المصري العادل". مرجع سبق ذكره.

- قيام الدول النووية بالنشر الأفقي والرأسي للسلاح النووي، وتقديم مساعدات إلى إسرائيل لمساعدتها على امتلاك سلاح نووي، إضافة إلى عدم التزام هذه الدول بتعهداتها الواردة في المادة (٦) التي تنص على أن يتم إجراء مفاوضات بحسن نية لاتخاذ تدابير فعالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووي في موعد مبكر، ونزع السلاح النووي وعقد معاهدة بشأن النزع الكامل للسلاح في ظل رقابة دولية محكمة وفعالة، لا سيما وأن هذه الدول النووية فشلت في القيام بما يلي:
  - التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية.
  - التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية.
  - التحرك جدياً لإعطاء ضمانات أمنية ملزمة قانوناً لحماية الدول غير الحائزة على السلاح النووي ضد أي اعتداء أو تهديد نووي قد تتعرض له هذه الدول.
- إن استمرار قيام إسرائيل بتجاهل المعاهدة، إنما يشير إلى أنها تتصرف كدولة من الدول الحائزة على السلاح النووي، وهو وضع متميز، قد يهدد مستقبل المعاهدة ويعرض حركة السلام في منطقة الشرق الأوسط التي بدأتها مصر لخطر عظيم. كما يعرض أمن مصر الوطني وأمن أمتها لمخاطر عديدة، وهو بذلك لا يوجد مبرر كافي لمصر لكي توافق على التمديد اللانهائي لمعاهدة يستحيل إجراء أية تعديلات عليها بواسطة الدول غير النووية.
- إن هذا الموقف المصري، قد جاء متسقاً من ناحية مع سلسلة من المواقف التي اتبعتها مصر منذ مشاركتها في صياغة المعاهدة، وحتى استئناف عملية السلام مرة أخرى عام ١٩٩١ ، حيث لم تكف مصر عن إثارة موضوع انضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، داخل لجنة الحد من التسلح والأمن الإقليمي، التي انبثقت عن مؤتمر مدريد. ومن ناحية أخرى يؤكد حرص مصر على أن تكون هناك معادلة متوازنة تضمن أن تنضم إسرائيل إلى المعاهدة، ويعكس رؤية استراتيجية تستهدف تحقيق توازن القوى في المنطقة، والبعد عن سباق التسلح وتهديدات ومخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل كركيزة أساسية للسلام والاستقرار.
- إن هذا الموقف المصري، لم يكن موقفاً مصرياً فقط، وإنما كان عربياً أيضاً، لا سيما وأنه منذ سنوات طويلة، تؤيد معظم الدول العربية التصورات المصرية الخاصة بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وعلى وجه الخصوص الأسلحة النووية.

كما أن هذه التصورات المصرية، لا ترتبط بأمن مصر الوطني فقط، وإنما بأمن واستقرار كافة دول المنطقة، حيث أن الآثار التدميرية لأسلحة الدمار الشامل تتسم بالاتساع الشديد، وتجاوز الحدود واستمرار التأثيرات لفترة طويلة، وبذلك فإن كل دولة من دول المنطقة لديها مصلحة محددة في إزالة تلك الأسلحة كأولوية أولى لا تقارن بأية أسلحة تقليدية أخرى[1].

---

١ - محمد عبد اللاه، "حقيقة المعاهدة النووية". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٨ و"مواقف عربية". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/١٥ وعبد المنعم سعيد، "مصر ومعاهدة عدم الانتشار النووي: نحو مبادرة –

أما النقابات المهنية وعلى وجه الخصوص، نقابتي العلميين والصحفيين فقد أعلنتا عن تأييدهما التام لموقف الرئيس مبارك، الرافض للموافقة على قرار التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، طالما لم تنضم إسرائيل إلى هذه المعاهدة، على اعتبار أن قضية انتشار الأسلحة النووية تمس أمن واستقرار مصر والمنطقة العربية بأسرها.

كما طالبت هذه النقابات بضرورة قيام الحكومات العربية، باتخاذ موقف عربي موحد، إزاء قضية الانتشار النووي والتضامن مع الموقف المصري، الرافض للموافقة على قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة النووية، إلا بعد قيام إسرائيل بالانضمام إلى هذه المعاهدة[١].

أما فيما يتعلق بالأحزاب السياسية المعارضة، فقد أصدرت جميعها بيانات تؤكد فيها على تأييدها لموقف القيادة السياسية المصرية، الرافض لقرار التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، طالما لم تنضم إسرائيل إلى المعاهدة النووية وذلك اتساقاً مع موقفها الرافض للتمديد اللانهائي لهذه المعاهدة.

وفي إطار الندوات التي عقدتها الأحزاب السياسية المعارضة لمناقشة الموقف المصري، من قرار التمديد اللانهائي لهذه المعاهدة، طالب زعماء الأحزاب السياسية الحكومة المصرية باتخاذ جميع الإجراءات والوسائل، التي تمكنها من تحقيق توازن القوى الرادع بينها وبين إسرائيل، بما في ذلك تطوير قدراتها لامتلاك السلاح النووي.

كما رأت هذه الأحزاب السياسية، أن الحل الوسط الوحيد المقبول وطنياً وقومياً هو تقديم مصر والدول العربية، تعهداً بالموافقة على قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة، في نفس التوقيت الذي تنضم فيه إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وتلتزم بنزع سلاحها النووي على اعتبار إن ذلك من شأنه الحفاظ على أمن مصر وأمن المنطقة[٢].

أما لجنة شباب المعارضة المصرية التي تضم ممثلين للقوى والفاعليات الوطنية، فقد قامت بتسليم بيان حول الموقف المصري، من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وذلك على ضوء الاجتماع الطارئ الذي عقدته هذه اللجنة في ١٩٩٥/٢/١٥ والذي وافقت فيه على القرارات الآتية:

- جديدة". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/١/٢٧ وفوزي حماد، "مصر ومعاهدة عدم الانتشار النووي: مخاطر التمديد الأبدي". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/١/٢٧ .

١ - "العلميون يبحثون معاهدة حظر الانتشار النووي". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/١٧ و"الصحفيون يؤيدون موقف مبارك من المعاهدة النووية". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/١٨ و"الشباب يؤيد موقف الرئيس من منع الانتشار النووي". جريدة الأخبار، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٩ .

٢ - محمود قاسم، "قصة الصراع النووي بين مصر وإسرائيل". جريدة الوفد، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/٢٣ و"تساؤلات حول مخاطر الموقف العربي قبيل تمديد الاتفاقية النووية في ندوة بحزب التجمع". جريدة الأهرام الدولي، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/١٨ وعبد الحميد بكري وسعد العبيدي، "إجماع وطني على تأييد موقف مصر الرسمي بنزع ترسانة اسرائيل النووية". مرجع سبق ذكره.

- إن الموقف المصري بقيادة الرئيس مبارك، والذي يرفض الموافقة على التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، طالما لم تنضم إسرائيل إلى هذه المعاهدة، لابد أن يلقى كل التأييد والمساندة من كافة طوائف الشعب وقياداته الحزبية والنقابية والشعبية.

- رفض الموافقة على قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة، وربط ذلك بإزالة مخزون الأسلحة النووية الإسرائيلية مع إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل.

- مناشدة كافة المؤسسات والهيئات والأحزاب والنقابات، عقد مؤتمر وطني شامل قبيل موعد انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة لتوحيد الموقف المصري والعربي[١].

وتم تشكيل اللجنة الشعبية لمحاربة الصهيونية، التي كان أعضاؤها من الماركسيين والليبراليين والعلمانيين والاسلاميين، حيث قامت بإجراء أول مظاهرة لها في القاهرة خلال شهر يناير عام ١٩٩٥.وقد جاء تشكيل هذه اللجنة نتيجة اقتناع أعضائها، بأن إسرائيل ليست جادة بصدد إقامة سلام حقيقي في منطقة الشرق الأوسط، والدليل على ذلك احتفاظها بترسانتها من الأسلحة النووية في الوقت الذي حظر على أية دولة أخرى حيازة هذا الرادع النووي.

وأكد أعضاء هذه اللجنة، أنه حتى وإن قامت إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، فإن ذلك الأمر سيكون عديم الفائدة ما دامت إسرائيل لم تدمر ترسانتها من هذه الأسلحة النووية بعد. وطالب أعضاء هذه اللجنة بأن تقوم مصر برفض الموافقة على قرار التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والانسحاب من المعاهدة في حالة رفض إسرائيل تدمير ترسانتها النووية[٢].

وبوجه عام، فقد لاقى الموقف المصري الرافض للموافقة على قرار التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، طالما لم تنضم إسرائيل إلى هذه المعاهدة، قدراً كبيراً من التقدير والدعم من كافة القوى السياسية، حيث رأت هذه القوى السياسية إن من شأن قيام مصر بالموافقة على قرار التمديد اللانهائي لهذه المعاهدة تجريد نفسها من حق التوازن الاستراتيجي إلى الأبد خاصة وأن التفسير المعتمد لتمديد المعاهدة هذه المرة، هو إنه تمديد لسريانها إلى ما لا نهاية، الأمر الذي يعطي الدول النووية الحالية بما فيها الدول الصغيرة، التي تملك إمكانيات نووية تفوقاً إلى الأبد، دون أن يعطي أية ضمانات إلى الدول التي لا تمتلك مثل هذه الإمكانيات، بل ويحرمها من حق الحصول عليها مستقبلاً[٣].

---

١ - "شباب المعارضة والقوى الوطنية يؤيدون موقف مصر من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية". جريدة الوفد، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/٢٢ و"شباب المعارضة". جريدة الوفد، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٥/١٧ .

2 - David Hirst, "New Allies, Old Enemies; Square up Again". op.cit.

٣ - محمود قاسم، "قصة الصراع النووي بين مصر وإسرائيل". مرجع سبق ذكره.

المبحث الثالث

المواقف الرسمية التي اتخذتها مصر داخل اللجان التحضيرية الثلاث السابقة على انعقاد مؤتمر المراجعة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ حتى انعقاد مؤتمر المراجعة عام ٢٠٠٠

تم عقد أول لجنة تحضيرية للإعداد لمؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٠ في أبريل عام ١٩٩٧ ، وفقاً للفقرة (٣) من القرار المتعلق "بتدعيم عملية المراجعة للمعاهدة" الصادر عن مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ ، التي تنص على ضرورة قيام الدول الأطراف في المعاهدة بعقد ثلاث لجان تحضيرية سابقة على انعقاد مؤتمر المراجعة المزمع عقده دورياً كل خمس سنوات، حيث تختص هذه اللجان التحضيرية، كما تنص على ذلك الفقرة (٤) من هذا القرار، ليس فقط باتخاذ الترتيبات الإجرائية السابقة على انعقاد مؤتمر المراجعة، بل كذلك دراسة المبادئ والأهداف والطرق الكفيلة بتعزيز التنفيذ الكامل للمعاهدة، وتحقيق عالميتها ورفع التوصيات المتعلقة بعملية سير تنفيذ المعاهدة إلى مؤتمر المراجعة[1].

وقد قامت مصر خلال انعقاد أعمال اجتماعات اللجان التحضيرية الثلاث، السابقة على انعقاد مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٠ ، بالتأكيد على أن تصورها لقضية حظر الانتشار النووي إنما يقوم على ثلاث ركائز رئيسية هي:

- ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لتحقيق عالمية المعاهدة.
- التزام الدول النووية بتنفيذ تعهداتها في إطار المادة (٦) ، من المعاهدة للتوصل إلى نزع التسلح النووي.
- حصول الدول غير النووية على ضمانات أمنية ذات طبيعة ملزمة قانوناً.

---

1 - **Statement by the Permanent Representative of South Africa to the First Preparatory Committee Meeting for the Year 2000 Review Conference of the NPT.** 8/4/1997, p. 2, Website, http://www.igc.apc.org/basic/npt97-safrica.html and **1997 NPT PrepCom: Principles and Objectives on the Agenda.** Basic Papers, p. p. 1-2, Website, http://www.basicint.org/bpaper19.htm and **Preparatory Committee For Non Proliferation Treaty Review Conference to Meet at Headquarters; 7-18 April.** 4/4/1997, p. 1, Website, http://www.fas.org/spp/starwars/world/bmd970408d.htm and **Strengthening the Review Process For the Treaty.** 17 April- 12 May 1995, p. 1, Website, http://www.acda.gov/factshee/wmd/nuclear/npt/strength.html and Sean Howard, "A New Beginning For the NPT". op.cit., p. 1.

أما عن المواقف الرسمية التي اتخذتها مصر داخل هذه اللجان التحضيرية الثلاث فقد كانت على الوجه التالي:

أولاً: الموقف الرسمي المصري داخل اللجنة التحضيرية الأولى السابقة على انعقاد مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٠:

طالبت مصر بالنيابة عن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بضرورة تحقيق عالمية المعاهدة وذلك من خلال قيام اللجنة التحضيرية الأولى بما يلي:

- وضع موضوع انضمام إسرائيل إلى المعاهدة على جدول أعمال هذه اللجنة، لتصحيح الخلل القائم الذي يتمثل في انضمام كافة دول منطقة الشرق الأوسط، إلى هذه المعاهدة في الوقت الذي تمتلك فيه إسرائيل برنامج نووي، لا يخضع لنظام الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية وتنتهج سياسات نووية تتسم بالغموض.
- قيام الدول النووية بالعمل على تحقيق التنفيذ الكامل للقرار الخاص بمنطقة الشرق الأوسط، الصادر عن مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة، الذي يعد القرار الوحيد الذي أصدره المؤتمر فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط.
- تقييم الوضع في منطقة الشرق الأوسط، على ضوء استمرار حيازة إسرائيل لبرنامج نووي، لا يخضع لإشراف الوكالة الدولية، واستمرار رفضها الانضمام إلى المعاهدة النووية في الوقت الذي تقوم فيه كافة الدول العربية بالامتثال بأحكام هذه المعاهدة، والامتثال بروح ومضمون القرار الصادر عن مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة عام ١٩٩٥ الخاص بمنطقة الشرق الأوسط[1].
- رفع التوصيات المتعلقة بطرق وسبل ضمان التنفيذ الكامل لأحكام هذا القرار الخاص بمنطقة الشرق الأوسط إلى مؤتمر المراجعة المزمع عقده علم ٢٠٠٠ ، وذلك على ضوء بعض التطورات الإيجابية، التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط منذ مايو عام ١٩٩٥ وهي على الوجه التالي:
- انضمام كافة دول منطقة الشرق الأوسط إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، باستثناء إسرائيل التي تعد الدولة الوحيدة في المنطقة، التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدة أو حتى تعلن عن نواياها في الانضمام إلى المعاهدة.

---

[1] - Resolution on the Middle East Adopted by the 1995 Review and Extension Conference of the States Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons Submitted by Egypt- 1997 NPT Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the Parties to the Treaty on the NPT. NPT/CONF. 2000/PC.I/5. 10 April 1997, p. p. 1-2, Website, http://www.nuclearfiles.org.

- استمرار موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع، للعام السابع عشر على التوالي، على القرار الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.
- تنامي التأييد الواسع النطاق للقرار رقم (٥١/٤٨) ، الذي وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٩٦/١٢/١٠ ، خلال انعقاد الجلسة الأولى من دورتها الخمسين التي ناقشت فيه موضوع "مخاطر الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط" حيث طالب هذا القرار إسرائيل - بوصفها الدولة الوحيدة التي لم تنضم إلى هذه المعاهدة في منطقة الشرق الأوسط أو حتى تعلن عن نواياها في الانضمام - بالانضمام إلى هذه المعاهدة دون أدنى تأخير وعدم تطوير أو إنتاج أو اختبار أو حيازة الأسلحة النووية، ونبذ هذا الخيار النووي ووضع كافة منشآتها النووية تحت إشراف نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية.
- الاستعداد الذي أبدته الدول العربية لاتخاذ خطوات عملية، على صعيد إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، سواء النووية أو الكيماوية أو البيولوجية في الشرق الأوسط، والامتناع عن اتخاذ أية تدابير، من شأنها عرقلة تحقيق هذا الهدف وفقاً للفقرة (٥) من القرار الخاص بمنطقة الشرق الأوسط، الصادر عن مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة لعام ١٩٩٥، في حين تستمر إسرائيل في رفض مناقشة هذه القضية في كافة المنتديات الدولية المعنية بموضوع حظر الانتشار وخاصة على المستوى الإقليمي[1].

كما أكد السفير "محمود كارم" مساعد نائب وزير الخارجية، لشئون نزع التسلح أمام اللجنة التحضيرية الأولى، السابقة على انعقاد مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٠ ، أن النظام الدولي لحظر الانتشار يمثل خطوة انتقالية تؤدي إلى التوصل إلى نزع التسلح النووي، حيث تعد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، حجر

---

1 - Resolution on the Middle East Adopted by the 1995 Review and Extension Conference of the States Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons Submitted by Egypt. NPT/CONF. 2000/PC.I/5. 10 April 1997, p. p. 1-2, Website, http://www.fas.org and Resolution on the Middle East Adopted by the 1995 Review and Extension Conference of the States Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons Submitted by Egypt- 1997 NPT Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the Parties to the Treaty on the NPT. op.cit., p. p. 1-2 and Resolution on the Middle East Adopted by the 1995 Review and Extension Conference of the States Parties to the Treaty on the NPT Submitted by Egypt. NPT/CONF. 2000/PC.I/5. 10 April 1997, p. p. 1-2, Website, http://www.nuclearfiles.org and

عاطف الغمري، "ورقة عمل عربية بالأمم المتحدة لإخلاء المنطقة من السلاح النووي". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٧/٥/٢.

الزاوية لهذا النظام وأداة دولية رئيسية لوقف كل من الانتشار الأفقي والرأسي. ولحين تحقيق هذا الهدف، فإن مصر تطالب بتحقيق عالمية المعاهدة دون استثناء.

وأضاف السفير كارم إن أكثر الانتقادات الموجهة إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، تتمثل في استمرار التفاوت بين حقوق والتزامات وتعهدات الدول الأطراف في المعاهدة خاصة إن خمس دول فقط تحتفظ بالحق في الامتلاك غير المشروط لهذه الأسلحة النووية، في حين وافقت الدول غير النووية جميعها على عدم امتلاك أية أسلحة نووية أو أجهزة تفجيرية نووية أخرى، وإخضاع كافة منشآتها النووية تحت إشراف نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية، مشيراً إلى إن هذا التفاوت لا يتماشى مع روح وأهداف المعاهدة، ولا يتسق مع المفهوم الجديد الذي ينبغي تأسيسه في مجال العلاقات الدولية ألا وهو المفهوم الخاص بالأمن الجماعي في ظل انتفاء التهديدات النووية[1].

أما عن المقترحات التي تقدم بها رئيس الوفد المصري إلى هذه اللجنة تمهيداً لإدراجها على جدول أعمال مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٠ فقد تلخصت في الآتي:

- المطالبة باتخاذ الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز التنفيذ الكامل للمعاهدة، وضمان عالميتها ومتابعة سير عملية تنفيذ أحكام القرار الخاص بمنطقة الشرق الأوسط، لضمان قيام كافة الأطراف المعنية مباشرة بهذا الموضوع باتخاذ الخطوات العملية والعاجلة التي تتطلبها عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، لا سيما وأنه بانضمام كل من دولة الإمارات العربية وجيبوتي وعمان إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، فإن كافة دول المنطقة تكون بذلك قد انضمت إلى المعاهدة باستثناء إسرائيل، الأمر الذي يترتب عليه إيجاد وضع غير متوازن في المنطقة، نتيجة تزايد المخاوف الأمنية المتعلقة بمخاطر الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط، وتقويض الجهود التي تبذلها الأطراف الإقليمية والدولية التي تستهدف تعزيز إجراءات بناء الثقة وعلى وجه الخصوص الجهود التي تستهدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.
- المطالبة بتحقيق نزع التسلح النووي خلال فترة زمنية محددة، حيث اقترحت مصر إنشاء لجنة معنية بنزع التسلح النووي في إطار مؤتمر نزع التسلح، لتتولى مهمة التفاوض على برنامج مرحلي لنزع التسلح النووي، تمهيداً للإزالة الكاملة للأسلحة النووية وإجراء مفاوضات للتوصل إلى اتفاقية لوقف إنتاج المواد الإنشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية والأجهزة التفجيرية النووية الأخرى.

---

1 - Statement By Ambassador Mounir Zahran Before the Plenary Meeting of the Conference on Disarmament. 15/5/1997, p. p. 1-2, Website, http://www.fas.org and Statement By Mahmoud Karem Before the First Session of the Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the Parties to NPT. op.cit., p. p. 1-3.

- المطالبة بضرورة إجراء مراجعة للمادتين (٤) و(٥) من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، من أجل تأسيس نظام دولي يتضمن كافة الدول الأطراف في هذه المعاهدة، ويشترط قيام الدول بوضع كافة أنشطتها النووية تحت إشراف نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية، كشرط مسبق للحصول على الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، لا سيما وأن بعض الدول غير الأطراف في المعاهدة النووية، قد استطاعت الحصول بسهولة على التكنولوجيا النووية، في الوقت الذي لم تنجح فيه الدول الأطراف في هذه المعاهدة التي أخضعت منشآتها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية، في الحصول على التكنولوجيا النووية، بسبب القيود العديدة التي فرضتها عليها الدول المصدرة للتكنولوجيا النووية[1].
- المطالبة بحصول الدول غير النووية الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، على ضمانات أمنية ذات طبيعة ملزمة قانوناً، تكفل ضمان عدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها، حيث أكدت مصر أنها ترى أن أي قرار يتعلق بموضوع الضمانات الأمنية للدول غير النووية، يتعين أن يوفر مساعدات شاملة للدول غير النووية حال تعرضها لتهديد أو عدوان يشن عليها بحيث تشتمل هذه المساعدات على مساعدات سياسية وبيئية وانسانية. كما ينبغي أن يحظى هذا القرار بالمصداقية[2].

ثانياً: الموقف الرسمي المصري داخل اللجنة التحضيرية الثانية السابقة على انعقاد مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٠:

أكد السفير "منير زهران" رئيس الوفد المصري لدى اللجنة التحضيرية الثانية، السابقة على انعقاد مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٠ ، ضرورة تحقيق عالمية المعاهدة باعتبار ذلك هو الضمان الوحيد لتحقيق أمن كافة الدول الأطراف في هذه المعاهدة، على المستويين الإقليمي والدولي، مطالباً بضرورة انضمام إسرائيل إلى

---

[1] - Statement By Mahmoud Karem Before the First Session of the Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the Parties to NPT. op.cit., p. p. 1-4.

[2] - Nabil Elaraby, The Security Council and Nuclear Weapons. 28 May 1996, p. 2, Website, http://www.fas.org and Statement By Mahmoud Karem Before the First Session of the Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the Parties to NPT. op.cit., p. p. 2-3 and

"مصر تحذر من بطء التحرك الدولي نحو نزع شامل للسلاح النووي". جريدة الأهرام المسائي، أرشيف الأهرام، ١٩٩٧/١/٢٤.

المعاهدة النووية ووضع كافة منشآتها النووية تحت إشراف نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية[١].

وطالب السفير زهران بضرورة متابعة تنفيذ القرار الخاص بمنطقة الشرق الأوسط، الصادر عن مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ ، الذي يطالب دول منطقة الشرق الأوسط بالانضمام إلى المعاهدة دون استثناء، واتخاذ خطوات عملية تستهدف إحراز تقدم على صعيد إنشاء منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل، مشيراً إلى أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، من شأنه تدعيم السلام والاستقرار على المستويين الدولي والإقليمي. كما أنه سوف يشكل خطوة هامة صوب تنفيذ مبادرة الرئيس مبارك المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط[٢].

وأضاف السفير زهران إن هذه المعاهدة التي أخفقت في إقامة توازن بين الدول الحائزة على الأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها، يرجع سبب إخفاقها إلى أنها لم توفر ضمانات أمنية شاملة وكافية وذات مصداقية لهذه الدول غير النووية. كما إن الضمانات الأمنية السلبية المقدمة للدول غير النووية الأطراف في المعاهدة التي تمثلت في قراري مجلس الأمن رقم (٢٥٥) و(٩٨٤) ، إنما قد أخفقت في

---

1 - **Egypt Calls For Reconsidering Nuke Proliferation; Denuclearizing Middle East.** June 7, 1998, p. 1, Website, http://www.fas.org and **Statement By Ambassador Mounir Zahran Before the Second Session of the Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the Parties of the Treaty on NPT.** April 28, 1998, p. p. 1-2, Website, http://www.basicint.org and Rebecca Johnson, "The 1999 PrepCom: Substantive Issues". **Disarmament Diplomacy,** Issue No. 36, p. 1, Website, http://www.nuclearfiles.org and

ماجدة طنطاوي، "مصر تطالب العالم بإجبار إسرائيل على الانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووي". **جريدة الأخبار**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٨/١/٢٣.

2 - **Statement By Ambassador Mounir Zahran Before the Second Session of the Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the Parties of the Treaty on NPT.** op.cit., p. 1 and

"موسى: معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في مهب الريح والعالم مطالب بإعمال مبادرة مبارك". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٨/٥/٢٩و"مصر تطالب بتطبيق معاهدة حظر الانتشار النووي على كل دول العالم". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٨/٥/٢٩.

الاستجابة لاحتياجات ومتطلبات الدول غير النووية حيث اتسمت هذه الضمانات الأمنية بمشروطيتها وعدم شموليتها[1].

كما طالبت مصر على لسان ممثلها بضرورة قيام اللجنة بتقييم حجم التقدم الذي تم إحرازه فيما يتعلق بالقضايا التالية وهي:

- تنفيذ أحكام معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك القرار الخاص بمنطقة الشرق الأوسط، على اعتبار أن هذا القرار يعد جزءاً لا يتجزأ من القرارات الثلاثة الأخرى الصادرة عن مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة لعام ١٩٩٥ ، والمتعلقة بتدعيم عملية المراجعة ومبادئ وأهداف حظر الانتشار ونزع التسلح[2].
- تنفيذ القرار الخاص بمبادئ وأهداف حظر الانتشار النووي ونزع التسلح، الصادر عن مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة لعام ١٩٩٥ ، والذي اشتمل على برنامج عمل، يستهدف قيام الدول النووية ببذل قصارى جهدها لخفض انتشار الأسلحة النووية، لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في إزالة كافة الأسلحة النووية، حيث رأت مصر إن فشل الدول النووية في الالتزام بتنفيذ هذا القرار إنما يشير إلى أن الدول المالكة للأسلحة النووية ما زالت تعتبر أن هذه الأسلحة النووية تقوم بدور استراتيجي في العلاقات الدولية[3].

وكان السفير زهران قد أكد أن برنامج العمل الخاص بإزالة الأسلحة النووية، الذي تقدمت به مصر إلى مؤتمر نزع التسلح في ١٩٩٦/٨/٨ ، يستهدف إنشاء لجنة محركة في إطار مؤتمر نزع التسلح، تختص بموضوع نزع التسلح النووي، للتوصل إلى اتفاقية لإزالة كافة الأسلحة النووية، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي بحيث يتم تنفيذها على ثلاث مراحل، ولينتهي تنفيذ المرحلة الأخيرة منها بحلول عام ٢٠٢٠ بما في ذلك إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بوجه عام، وفي منطقة الشرق الأوسط بوجه خاص[4].

---

1 - **Statement By Ambassador Mounir Zahran Before the Second Session of the Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the Parties of the Treaty on NPT.** op.cit., p. p. 3-4.

2 - Rebecca Johnson, "The 1999 PrepCom: Substantive Issues". **op.cit.,** p. 1 and **Statement By Ambassador Mounir Zahran Before the Second Session of the Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the Parties of the Treaty on NPT.** op.cit., p. 1.

3 - **1997 NPT PrepCom: Principles and Objectives on the Agenda.** op.cit., p. 1.

4 - **Statement By Ambassador Mounir Zahran Before the Third Session of the Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the States =**

- التعاون الدولي في مجال نقل التكنولوجيا النووية ذات الاستخدامات السلمية من الدول النووية إلى الدول غير النووية، الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية حيث رأت مصر أن القيود التي تفرضها الدول النووية على صادراتها من التكنولوجيا النووية، تعوق عملية نقل هذه التكنولوجيا لبعض الدول غير النووية الأطراف في هذه المعاهدة، بالرغم من قيام هذه الدول بإخضاع منشآتها النووية لنظام التحقق والرقابة التابع للوكالة الدولية، في الوقت الذي استطاعت فيه بعض الدول غير الأطراف في المعاهدة الحصول على هذه التكنولوجيا النووية وتطوير برامج نووية.
- تنفيذ أحكام المادة (٦) من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، المتعلقة بالتوصل إلى نزع التسلح النووي، حيث رأت مصر أن هذا الهدف النهائي الذي تسعى إلى تحقيقه هذه المعاهدة، لم يتحقق بسبب ضعف مصداقية نظام حظر الانتشار النووي، نتيجة سياسة الكيل بمكيالين التي تنتهجها بعض الدول النووية، إزاء حظر ونزع التسلح النووي وعدم التزام بعض الدول بحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- التوصل إلى معاهدة لحظر إنتاج المواد الإنشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية، حيث رأت مصر إن هذه المعاهدة لا يجب أن تقتصر فقط على الإنتاج المستقبلي من هذه المواد الإنشطارية - لأن ذلك يعكس جانب حظر الانتشار فقط دون وجود أية قيمة حقيقية لجانب نزع التسلح - وإنما يجب أن تشتمل على المخزون الذي بحوزة العديد من الدول من هذه المواد الإنشطارية وإخضاع هذا المخزون لنظام التحقق والرقابة التابع للوكالة الدولية[1].

ثالثاً: الموقف الرسمي المصري داخل اللجنة التحضيرية الثالثة السابقة على انعقاد مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٠

أعلن السفير منير زهران رئيس الوفد المصري لدى اللجنة التحضيرية الثالثة السابقة على انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة إن التصور المصري لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية يستند إلى الأسس التالية:

- إن نزع التسلح النووي يعد هو الهدف النهائي الذي تسعى إلى تحقيقه معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وفقاً للمادة (٦) من هذه المعاهدة، الأمر الذي يتطلب ضرورة قيام مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٠ ، بوضع جدول زمني يضمن قيام الدول النووية بالدخول في مفاوضات، تستهدف اتخاذ إجراءات فعالة تتعلق

=**Parties to the NPT on Nuclear Disarmament.** 12/5/1999, p. p. 1-2, Website, http://www.basicint.org.

[1] - **Statement By Ambassador Mounir Zahran Before the Second Session of the Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the Parties of the Treaty on NPT.** op.cit., p. p. 1-4.

بوقف سباق التسلح النووي، وإزالة الأسلحة النووية على المستويين الدولي والإقليمي، حيث ترى مصر إن هذا الهدف لن يتحقق إلا من خلال قيام الدول النووية بالتخلي عن سياستها الانتقائية، واستراتيجيتها العسكرية، التي كانت متبعة خلال فترة الحرب الباردة والتي كانت تعتمد على مفهوم الردع النووي.

- ضرورة قيام الدول النووية بتحقيق المبادئ والأهداف، التي تسعى إلى تحقيقها معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، حيث ترى مصر إنه على الرغم من قيام الدول النووية بإحراز تقدم يذكر على الصعيد الثنائي أو من جانب واحد لخفض حجم ترسانتها النووية، إلا أن هذه الدول النووية ما زالت تحتفظ بترسانة كبيرة من الأسلحة النووية، الأمر الذي دفع بعض الدول غير الأطراف في هذه المعاهدة إلى استمرار انتهاك نظام حظر الانتشار وذلك بقيامها بحيازة الأسلحة النووية[1].
- ضرورة تطبيق التدابير التي تنص عليها الفقرة (٤) من القرار الخاص بمبادئ وأهداف حظر الانتشار ونزع التسلح النووي، الصادر عن مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ ، والتي تتضمن البدء الفوري في إجراء المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى معاهدة عالمية وغير تمييزية، لحظر إنتاج المواد الإنشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية أو أية أجهزة نووية أخرى حيث اقترحت مصر عدداً من النقاط ينبغي على الدول الأطراف في هذه المعاهدة، أخذها في الاعتبار أثناء القيام بإجراء المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية، وهي على الوجه التالي:

---

[1] - Statement By Ambassador Mounir Zahran; Permanent Representative of Egypt in Geneva, 1999 NPT Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of the Nuclear Weapons. 12 May 1999, p. 1, Website, http://www.nuclearfiles.org and Ambassador Mounir Zahran Permanent Representative of Egypt, 1999 NPT Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of the Nuclear Weapons. 10 May 1999, p. p. 1-2, Website, http://www.nuclearfiles.org and Statement By Ambassador Mounir Zahran Before the Third Session of the Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the States Parties to the NPT on Nuclear Disarmament. op.cit., p. p. 1-2 and Statement By Ambassador Mounir Zahran Before the Third Session of the Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the States Parties to the NPT. 10/5/1999, p. p. 1-2, Website, http://www.basic.int.org and
"مصر تؤكد مجدداً دعوتها لإخلاء العالم من أسلحة الدمار الشامل". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٩/١/٢٧".

- إن أية مفاوضات متعلقة بفرض حظر على إنتاج المواد الإنشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية، يتعين أن تأخذ في اعتبارها الجوانب المتعلقة بحظر الانتشار ونزع التسلح النووي. بمعنى آخر يجب أن تتضمن هذه المعاهدة الإنتاج المستقبلي والمخزون القائم من هذه المواد الإنشطارية.
- إن هذه المعاهدة لكي تكون فعالة، فإنه يتعين إنشاء نظام فعال للتحقق والرقابة، تكون مهمته الأساسية الرقابة على المخزون القائم من هذه المواد الإنشطارية، لضمان عدم استخدامه في صنع أسلحة نووية.
- ضرورة انضمام كافة الدول إلى هذه المعاهدة المقترحة، لوقف إنتاج المواد الإنشطارية لضمان عالمية المعاهدة.
- إن فرض حظر على إنتاج المواد الإنشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية، يعد إجراء هام من إجراءات حظر الانتشار ولا يمكن اعتباره إجراءاً من إجراءات نزع التسلح النووي.
- إن مؤتمر نزع التسلح يعد المنتدى الوحيد الملائم لإجراء المفاوضات المتعلقة بوقف إنتاج المواد الإنشطارية داخله، كما أنه يتعين الاستفادة من خبرات الوكالة الدولية في هذا الخصوص عند القيام بإجراء المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى هذه المعاهدة[١].

- التأكيد على ما سبق وأن أعلنته مصر أثناء انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، من أن قرار تمديد المعاهدة يتعين اتخاذه بناء على التقدم الذي تم إحرازه على صعيد عملية مراجعة المعاهدة، وبعد تحقيق عالميتها وذلك بانضمام كافة الدول إليها دون استثناء[٢].

---

1 - **Egypt: 1999 NPT Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of the Nuclear Weapons.** p. p. 1-2, Website, http://www.nuclearfiles.org and **Statement By Ambassador Mounir Zahran Before the Third Session of the Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the States Parties to NPT.** 13 May 1999, p. 2, Website, http://www.basicint.org and **Statement By Ambassador Mounir Zahran Before the Third Session of the Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the States Parties to the NPT on Nuclear Disarmament.** op.cit., p. p. 2-3.

2 - **Statement By Ambassador Mounir Zahran Before the Third Session of the Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the States Parties to the NPT.** op.cit., p. 2 and **Ambassador Mounir Zahran Permanent Representative of Egypt, 1999 NPT Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of the Nuclear Weapons.** op.cit., p. p. 1-2.

- توافر آلية دولية ملزمة قانوناً لتوفير ضمانات أمنية فعالة للدول غير النووية الأطراف في المعاهدة النووية، ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها حيث ترى مصر أن الضمانات الأمنية الإيجابية والسلبية التي قدمتها الدول النووية بموجب القرار رقم (٢٥٥) ورقم (٩٨٤) لا تلبي المتطلبات الأمنية للدول غير النووية، لأنها مشروطة وغير شاملة وغير ملزمة قانوناً ويتم التفاوض بشأنها في إطار متعدد الأطراف[1].

وأضاف السفير زهران أن مصر ترى إن من ضمن التوصيات التي ينبغي على اللجنة التحضيرية الثالثة رفعها إلى مؤتمر المراجعة المزمع عقده عام ٢٠٠٠ ما يلي:

- ضرورة تنفيذ جميع القرارات الصادرة عن مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة، بما في ذلك القرار الخاص بمنطقة الشرق الأوسط.
- ضرورة تدعيم عملية المراجعة وفقاً للقرار الصادر عن مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة، الخاص بتدعيم عملية المراجعة، وبوجه خاص الفقرة (٧) من هذا القرار حتى تحظى هذه المعاهدة بالمصداقية بوصفها حجر الزاوية للنظام الدولي لحظر الانتشار.
- ضرورة قيام مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٠ بإجراء مراجعة شاملة للمعاهدة، على مدار الخمس سنوات المنقضية لرصد التداعيات السلبية، التي أثرت وما زالت تؤثر في مصداقية المعاهدة، والتي تتمثل في قيام كلا من الهند وباكستان بإجراء تفجيرات نووية واستمرار رفض إسرائيل الانضمام إلى هذه المعاهدة، وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية، أو حتى الأعراب عن نيتها في الانضمام إلى هذه المعاهدة في المستقبل، في الوقت الذي قامت فيه كافة الدول العربية بالانضمام الجماعي للمعاهدة والوفاء بالتزاماتها تجاهها[2].

---

١ - "مصر تؤكد مجدداً دعوتها لإخلاء العالم من أسلحة الدمار الشامل". مرجع سبق ذكره و **Statement By Ambassador Mounir Zahran Before the Third Session of the Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the States Parties to the NPT on Nuclear Disarmament.** op.cit., p. p. 2-3.

2 - **Statement By Ambassador Mounir Zahran Before the Third Session of the Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the States Parties to NPT.** op.cit., p. p. 2-3 and **Ambassador Mounir Zahran Permanent Representative of Egypt, 1999 NPT Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of the Nuclear Weapons.** op.cit., p. p. 2-3 and "مصر تؤكد مجدداً دعوتها لإخلاء العالم من أسلحة الدمار الشامل". مرجع سبق ذكره وإيهاب حافظ، "مصر تجدد مطالبتها بانضمام إسرائيل لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٩/٥/١٦ وإيهاب حافظ، "مصر تطالب بانضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية".

كما صرح السفير كارم بأن بلاده تطالب بمد نطاق النظام المطور للضمانات النووية التابع للوكالة الدولية "البروتوكول النموذجي"، إلى منطقة الشرق الأوسط ليشمل إسرائيل ومنشآتها النووية، مشيراً إلى أن حيازة إسرائيل للسلاح النووي تشكل تحدياً مباشراً لمصداقية نظام الضمانات النووية.

وطالب السفير كارم من هذه اللجنة التحضيرية رفع توصية إلى مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٠ ، لاستصدار قرار من شأنه تعميم النظام المطور للضمانات النووية ليشمل كافة اتفاقيات الضمانات النووية التي أبرمتها الوكالة الدولية مع جميع الدول، سواء كانت اتفاقيات ضمانات نووية خاضعة للإشراف الكامل للوكالة الدولية، أو خاضعة بشكل جزئي لإشراف الوكالة بهدف تعزيز نظام حظر الانتشار، وتدعيم كفاءة نظام الضمانات النووية.

وأشار السفير كارم أن مصر تؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، باعتبارها خطوة هامة على صعيد إنشاء منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل في هذه المنطقة، لأن ذلك من شأنه المساهمة بصورة متزايدة في تدعيم أمن كافة دول المنطقة، وتعزيز إجراءات بناء الثقة للتوصل إلى سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، مؤكداً إنه لكي يتم البدء في المفاوضات المتعلقة بإنشاء هذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، فإن إسرائيل يتعين عليها أولاً الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة.

وأضاف السفير كارم إن مصر بانضمامها إلى هذه المعاهدة، وتوقيعها على معاهدة إخلاء أفريقيا من أسلحة الدمار الشامل، إنما هي تؤكد على نبذها للخيار النووي والتي ترى مصر إنه يمثل تهديداً رئيسياً للسلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً وأن كافة دول المنطقة قد انضمت إلى المعاهدة، باستثناء إسرائيل الأمر الذي يشكل اختلالاً خطيراً على التوازن في هذه المنطقة[1].

أما عن أهم النقاط الواردة في ورقة العمل التي تقدمت بها أربعة وأربعون دولة غير نووية من بينهما مصر، إلى اللجنة التحضيرية الثالثة لتأييد

جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٩/١٠/١٢ وإيهاب حافظ، "مصر تحذر من عدم انضمام إسرائيل لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٩/٥/١٦.

1 - **Statement By Mahmoud Karem of the Arab Republic of Egypt For Disarmament Affairs; 1999 NPT Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the Parties to Treaty on the Non Proliferation of the Nuclear Weapons.** p. p. 1-3, Website, http://www.nuclearfiles.org and **Statement By Mahmoud Karem Before the Third Session of the Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the States Parties to the NPT on Safeguards and Nuclear Weapon Free Zones.** 12/5/1999, p. p. 1-3, Website, http://www.basicint.org.

المقترحات التي سبق وأن طرحها ائتلاف الأجنده الجديدة في ١٩٩٨/٦/٩ فقد كانت على الوجه التالي:

- ضرورة قيام الدول النووية بالالتزام بتعهداتها بمقتضى المادة (٦) من المعاهدة التي تنص على تعهد الدول النووية باتخاذ التدابير اللازمة للتوصل إلى نزع التسلح النووي.
- توصل الدول النووية إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية.
- حصول الدول غير النووية على ضمانات أمنية سلبية بمقتضى اتفاقية دولية ذات طبيعة ملزمة قانوناً.
- ضرورة تحقيق عالمية معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية.
- التأكيد على إن التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، لا يعني استمرار احتفاظ الدول النووية بالسلاح النووي، وإضفاء المشروعية على حيازتها لهذا السلاح إلى الأبد.
- ضرورة قيام الدول النووية باتخاذ عدد من التدابير لخفض مخاطر التهديد النووي، والتقليل من محورية الدور الذي تقوم به الأسلحة النووية في استراتيجيتها العسكرية، وهذه التدابير تتضمن ما يلي:
  - تفكيك منظومات الأسلحة النووية والرؤوس الحربية المنصوبة على أنظمة الإيصال.
  - خفض الاعتماد على الأسلحة النووية غير الاستراتيجية.
  - إنشاء آلية قانونية تتعلق بالضمانات الأمنية السلبية ذات الطبيعة الملزمة لحماية الدول غير النووية، ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها.

- ضرورة وجود نوع من الشفافية من جانب الدول النووية فيما يتعلق بحجم ترسانتها النووية ومخزونها من المواد الإنشطارية.
- ضرورة انضمام كل من الهند وباكستان وإسرائيل إلى المعاهدة النووية دون شروط ووضع كافة منشأتهم النووية تحت إشراف نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية[1].

كما شهد العام ذاته قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بالموافقة بأغلبية ساحقة على مشروع القرار الذي تقدمت به مصر في ١٩٩٩/١٢/٢ ، إلى الجمعية العامة لحظر الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط، حيث طالب هذا القرار

---

1 - **Working Paper Submitted by 44 States Led by Brazil in Support of New Agenda Coalition Proposals; 1999 NPT Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of the Nuclear Weapons.** NPT/CONF. 2000/PC. III/ 25, 17 May 1999, p. p. 1-3, Website, http://www.nuclearfiles.org.

إسرائيل باعتبارها الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط، التي لم تنضم إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بسرعة الانضمام إلى المعاهدة، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية والتخلي عن حيازة الأسلحة النووية، والامتناع عن إنتاجها أو تخزينها أو الحصول عليها بأي طريقة.

وفي الوقت ذاته، وافقت الجمعية العامة على مشروع قرار آخر تقدمت به مصر أيضاً لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، حيث طالب هذا القرار كافة الأطراف باتخاذ ما يلزم من خطوات عملية عاجلة، لتحقيق ذلك ويدعو الدول المعنية إلى التقيد بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وعدم السماح بوضع أية أسلحة نووية على أراضيها أو على أراضي واقعة تحت سيطرتها(١).

وبوجه عام، فقد تباينت وجهتا نظر كل من مصر والولايات المتحدة تجاه عدد من القضايا التي أثارها الوفد المصري خلال انعقاد اجتماعات اللجان التحضيرية الثلاث السابقة على انعقاد مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٠، وهذه القضايا هي:

- آلية تنفيذ القرار الخاص بمنطقة الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة. ففي حين طالبت مصر بذكر اسم إسرائيل صراحة في القرار الخاص بمنطقة الشرق الأوسط، بوصفها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وما تزال ترفض وضع كافة منشآتها النووية تحت إشراف نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية، فقد أصرت الولايات المتحدة على استبعاد إسرائيل من أي قرار قد يطالبها بالانضمام إلى المعاهدة، حيث رفضت الإدارة الأمريكية اعتبار القرار الخاص بمنطقة الشرق الأوسط جزءاً لا يتجزأ عن القرارات الثلاث الصادرة عن مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة عام ١٩٩٥ ، والمتعلقة بتدعيم عملية المراجعة ومبادئ وأهداف حظر الانتشار ونزع التسلح، انطلاقاً من أن القرار الخاص بمنطقة الشرق الأوسط يعد قراراً منفصلاً عن هذه القرارات الثلاث، الأمر الذي ترتب عليه إخفاق هذه اللجان التحضيرية الثلاث في التوصل إلى اتفاق بشأن أية توصيات تتعلق بهذا القرار ليتم رفعها إلي مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٠ (٢).

---

١ - إيهاب حافظ، "مصر تحذر من عدم انضمام إسرائيل لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية". مرجع سبق ذكره وإيهاب حافظ، "الجمعية العامة للأمم المتحدة تطالب إسرائيل بالتخلي عن حيازة الأسلحة النووية والامتناع عن إنتاجها". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ١٩٩٩/١٢/٣.

2 - **Implementation of the Resolution of 1995 on the Middle East: Working Paper Submitted to Main Committee II by Egypt, 24 April – 19 May 2000.** P. 1, Website, http://www.fas.org and Rebecca Johnson, "The 1999 PrepCom: Substantive Issues". **op.cit.**, p. p. 1-3.

- موضوع حظر الانتشار النووي وآلية تنفيذ برنامج العمل الخاص بموضوع حظر الانتشار، الذي اشتمل علية القرار الخاص بمبادئ وأهداف حظر الانتشار، لا سيما وأن هذا البرنامج قد اشتمل على ثلاثة أهداف رئيسية، هي تحديد تاريخ معين للتوصل إلى معاهدة للحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، واستمرار المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية، والالتزام بوجه عام ببذل المزيد من الجهود لخفض عدد الأسلحة النووية على مستوى العالم.
- موضوع نزع التسلح، ففي الوقت الذي طالبت فيه مصر بوصفها عضواً في ائتلاف الأجنده الجديدة من الدول النووية، الالتزام بتعهداتها بمقتضى المادة (٦) من المعاهدة وفي ضوء القرارات الصادرة عن مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة لعام ١٩٩٥، فإن الدول النووية وعلى رأسها الولايات المتحدة قد رفضت إبداء أية مرونة فيما يتعلق "بوسائل وطرق" تنفيذ تعهداتها التي تنص عليها المادة (٦) من المعاهدة[١].

رابعاً: الموقف الرسمي المصري داخل مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٠:

شهد هذا المؤتمر مواجهة صريحة بين مجموعتين. المجموعة الأولى تمثل دول عدم الانحياز، ومجموعة دول "تحالف الأجنده الجديدة" الذي يتآلف من الدول الأكثر اهتماماً بالمسألة النووية في العالم، وهي مصر وجنوب أفريقيا والبرازيل ونيوزيلندا والمكسيك والسويد وايرلندا التي كان لديها جدول أعمال محدد بشأن المشكلات المعلقة.
أما المجموعة الثانية فتشمل الدول الخمس النووية إضافة إلى كل من الهند وباكستان وإسرائيل وكوبا[٢].

وإذا كانت المؤشرات السابقة على انعقاد هذا المؤتمر لم تدع إلى التفاؤل خاصة في ظل عدم قدرة اللجان التحضيرية الثلاث على التوصل إلى صيغ محددة يمكن أن تحظى بتوافق - إن لم يكن إجماع - كافة الدول الأعضاء في المعاهدة بشأن المشكلات المزمنة، فإن الدبلوماسية المصرية قد قامت بدوراً نشط داخل هذا المؤتمر الذي يعد أول مؤتمر يعقد بعد تمديد المعاهدة النووية إلى أجل غير مسمى عام ١٩٩٥ ، حيث تقدمت مصر بثلاث أوراق عمل تتضمن رؤيتها لثلاث قضايا رئيسية وذلك على الوجه التالي:

---

1 - Rebecca Johnson, "The 1999 PrepCom: Substantive Issues". op.cit., p. p. 1-3.

٢ - "أجواء المواجهة تخيم على مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الانتشار النووي لعدم تخلص القوى الكبرى من ترساناتها".جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ٢٠٠٠/٤/١٥ ومحمد عبد السلام، "تقدم محدود لمنع الانتشار النووي". ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (٦٦)، يونيو ٢٠٠٠، ص ٥٤.

أولاً: الورقة الأولى قدمتها مصر إلى اللجنة الرئيسية الثانية المنبثقة عن مؤتمر المراجعة، وتناولت القرار الخاص بمنطقة الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة لعام ١٩٩٥ ، حيث طالبت مصر الدول النووية الثلاث الراعية لهذا القرار تقييم حجم التقدم، الذي تم إحرازه على صعيد تنفيذ هذا القرار منذ عام ١٩٩٥ ، واقتراح برنامج عمل لضمان التنفيذ الكامل للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هذا القرار، وعلى وجه الخصوص انضمام كافة دول المنطقة إلى هذه المعاهدة دون أدنى تأخير، ووضع منشآتها النووية تحت إشراف نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية دون استثناء، وذلك لمعالجة أوجه الاختلال التي تتمثل في حيازة إسرائيل للسلاح النووي، ورفضها الانضمام إلى المعاهدة، في الوقت الذي انضمت فيه كافة دول المنطقة إلى هذه المعاهدة وقامت بنبذ الخيار النووي.

كما طالبت مصر المؤتمر دعوة إسرائيل للانضمام إلى المعاهدة لتحقيق عالميتها، واتخاذ إجراءات ملائمة من شأنها تشجيع إسرائيل على اتخاذ خطوات مؤقتة، لحين قيامها بتنفيذ كافة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها القرار الخاص بمنطقة الشرق الأوسط، على أن تتضمن هذه الإجراءات ما يلي:

- إنشاء لجنة متابعة من شأنها إجراء الاتصالات مع إسرائيل، ورفع التقارير المتعلقة بمتابعة سير تنفيذ القرار الخاص بمنطقة الشرق الأوسط، إلى مؤتمرات المراجعة المتعاقبة.
- تعيين مبعوث خاص أو ممثل للدول الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، لإجراء مباحثات مع إسرائيل تتعلق بعملية انضمامها إلى المعاهدة، واتخاذ الخطوات العملية لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، وتقديم تقرير عن مدى التقدم الذي تم إحرازه في هذا الصدد، إلى مؤتمر المراجعة المزمع عقده عام ٢٠٠٥.
- قيام إسرائيل باتخاذ إجراءات لبناء الثقة، في المجالات المتعلقة بإنتاجها من المواد الإنشطارية ونظم الضمانات النووية.
- اتخاذ الخطوات العملية لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، في منطقة الشرق الأوسط[1].

---

[1] - **Effective Security Assurances to Safeguard Non Nuclear States.** 5/2/2000, p. 1, Website, http://www.nuclearfiles.org and **The 2000 NPT Review Conference; 14 April – 19 May 2000, Implementation of the Resolution of 1995 on the Middle East; Working Paper Submitted to Main Committee II by Egypt.** NPT/CONF. 2000/MC. II/WP. 9, 28/4/2000, p. 2, Website, http://www.fas.org and **Deficiencies of Nuclear Disarmament Instruments Under Wide Ranging Assault as NPT Review Conference Ends Second Day.** Press Release, DC/ 2697, 25/4/2000, p. p. 1-3, Website, http://www.fas.org and **Statement by=**

ثانياً: الورقة الثانية تناولت قضية الاستخدامات السلمية للطاقــة النووية، حيث طالبت مصر المؤتمر بضرورة اتخاذ عدد من الإجــــراءات، مـــن شـــأنها تعزيــز التعـــاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وذلـــك علـــى الوجه التالي:

- إعادة التأكيد على حق كافة الدول الأطراف في معاهـــدة حظر انتشار الأســلحة النووية، وعلى وجه الخصوص، الدول النامية في الحصول علـــى التكنولوجيـــا المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، دون تفرقة وحق كافة الأطـــراف في استخدام التكنولوجيا النووية للإغراض السلمية، دون تفرقة وإجراء أبحـــاث متعلقة بهذا المجال وزيادة الشفافية في مجال الصادرات النووية.
- إعادة التأكيد على التعهـدات التي الزمت الدول الأطـــراف في هذه المعاهـــدة نفسها بها، والمتعلقة بتنفيذ المادة (٤) من المعاهدة، والأحكـــام وثيقـــة الصلـــة بالقـــرار الثاني الصـــادر عن مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة لعام ١٩٩٥.
- حث الدول الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النوويـــة، علـــى ســداد مساهمتهم المالية لصندوق التعاون الفني التابع للوكالة الدولية، لضمان اســتمرار التمويل لتنفيذ أنشطة التعاون الفني التي ينفذها هذا الصندوق.
- إعادة التأكيد على أن إي هجوم، أو التهديد بشن هجوم على منشآت نووية معلنـــة خاضعة لنظام الضمانات النووية، التابع للوكالة سيكون لـــه تداعيـــات سياســـية واقتصادية وبيئية خطيرة، خاصة على أرواح المدنيين. كما إنه من شأنه إثـــارة مخاوف خطيرة تتعلق باحترام القانون الدولي، الخاص باستخدام القوة في تلـــك الحالات[1].

=**Mr. Ahmed Aboul Gheit, Permanent Representative of Egypt to the United Nations at the 2000 NPT Review Conference; 14 April – 19 May 2000.** 25/4/2000, p. p. 2-5, Website, http://www.nuclearfiles.org and

"مصر تطالب بمبعوث خاص للشرق الأوسط لإخلائه من الأسلحة النوويـــة". **جريـــدة الأهـــرام**، أرشـــيف الأهرام، ٢٠٠٠/٥/٣ وهدى توفيق، "مقترحات مصرية لاستصدار قرارات دولية واضحة". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ٢٠٠٠/٤/٣٠ وإيهاب حافظ، "أمريكا توافق على بحث البرنامج النـــووي الإســـرائيلي". مرجع سبق ذكره و"مصر تطالب بالكشف عن قدرات إسرائيل النووية". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهـــرام، ٢٠٠٠/٤/٢٦.

1 - **Peaceful Uses of Nuclear Energy, The Treaty on NPT and the Roles of IAEA; Working Paper Submitted by Egypt- The 2000 NPT Review Conference (14 April – 19 May 2000).** NPT/CONF. 2000/MC. III/WP. 5, 28 April 2000, p. 2, Website, http://www.nuclearfiles.org and **Effective Security Assurances to Safeguard Non Nuclear States.** op.cit., p. 1 and **Technical Cooperation and Technology Transfer Activities Within the Framework of the International Atomic Energy Agency: Working Paper Submitted by Egypt, 24 April – 19 May 2000.** p. 3, Website, http://www.fas.org and=

ثالثاً: الورقة الثالثة تناولت قضية الضمانات الأمنية ذات الطبيعة الملزمة قانونياً، لحماية الدول غير النووية من أي تهديد، تستخدم فيه الأسلحة النووية ضدها، حيث طالبت مصر المؤتمر باتخاذ المزيد من الخطوات، لضمان أمن الدول غير النووية الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ضد استخدام الأسلحة النووية حيالها أو تعرضها لتهديد نووي، على أن تأخذ هذه الخطوات شكل قانوني ملزم دولياً[1].

كما طالبت مصر بضرورة قيام الدول النووية، بمنح الدول غير النووية ضمانات أمنية ترتكز، على أربعة مبادئ رئيسية وهي المصداقية والردع والحماية والمساعدة وذلك على الوجه التالي:

١- المصداقية:

طالبت مصر بضرورة قيام مجلس الأمن، بالتفرقة بين التهديد النووي والتهديد الذي قد تتعرض له الدولة، باستخدام الأسلحة التقليدية على اعتبار أن الأخير لا يتضمن الطبيعة التدميرية التي تتصف بها هذه الأسلحة النووية.

كما طالبت مصر مجلس الأمن بعدم إخضاع الحالات التي قد تتعرض لها الدول غير النووية، لهجوم نووي أو تهديد بشن هجوم نووي عليها لإجراءات التصويت المعتادة التي تنص عليها الفقرة (٣) من المادة (٢٧) ، من ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما وأن التهديد النووي يتطلب وجود التزام واضح من جانب الدول النووية، بأن هذا التهديد سوف يتم ردعه وسيتم حماية ضحاياه، ومساعدتهم بشكل يتناسب مع فداحة الآثار التدميرية المترتبة على هذا التهديد.

٢- الردع:

طالبت مصر مجلس الأمن بأن يتخذ إجراءات فورية اتساقاً مع المادة (٣٩) من ميثاق الأمم المتحدة، وبشكل يتفق مع روح وجوهر المواد ذات الصلة بالفصل (٧) ، من الميثاق حال تعرض أية دولة غير نووية طرف في هذه المعاهدة لاعتداء نووي أو تهديد بشن هجوم نووي ضدها.

- "مصر تطالب بمبعوث خاص للشرق الأوسط لإخلائه من الأسلحة النووية". مرجع سبق ذكره وإيهاب حافظ "أبو الغيط يؤكد إن المعاهدة ليس لها مصداقية بالمنطقة لعدم توقيع إسرائيل عليها ". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ٢٦/٤/٢٠٠٠.

١ - "مصر تطالب بضمانات أمنية لحماية الدول غير النووية".جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ٢/٥/٢٠٠٠ وإيهاب حافظ "أبو الغيط يؤكد إن المعاهدة ليس لها مصداقية بالمنطقة لعدم توقيع إسرائيل عليها ". مرجع سبق ذكره و

Security Assurances; Working Paper Submitted by Egypt, The 2000 NPT Review Conference (14 April – 19 May 2000). 2 May 2000, NPT/CONF. 2000/MC. I/ WP. 1, p. 1, Website, http://www.nuclearfiles.org.

٣- الحماية:

أكدت مصر على إن حماية أية دولة، غير نووية طرف في معـاهدة حظـر انتشار الأسلحة النووية ضد أي هجوم محتمل على أراضيها، يتحتم أن يأخذ شكل آلية يقوم مجلس الأمن بمقتضاها باتخاذ عدد من الإجراءات الملزمـة لحمايـة السـلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأية دولة غير نووية طرف في هذه المعاهدة.

٤-المساعدة:

طالبت مصر بضرورة التحديد الواضـح لنطـاق وطبيعـة المساعـدات والتعويضات، التي يجب تقديمها لأية دولة غير نووية طرف في هذه المعاهدة، وتكون ضحية تهديد نووي يشـن عليها، مع التأكيد على أن هـذه المساعـدات يتعيـن أن تكون شاملة، بحيث لا تتضمن فقط المساعدات الفنية بل كذلك المساعدات ذات الطبيعة السياسية اللازمة لحماية هذه الدولة.

كما أكدت مصر في سياق رؤيتها لموضوع الضمانات الأمنيـة، أن قـرار مجلس الأمن رقم (٢٥٥) لعام ١٩٦٨ ، يعد غير كافياً لضمان أمن الدول غير النووية الأطراف في هذه المعاهدة. كما أن الإعلانات التي أودعتها الدول النووية الثلاث لدى مجلس الأمن لم تضف جديداً لما أشار إليه ميثاق الأمم المتحدة، لأنها تعد بمثابة بيانات نوايا لا تتمتع بقوة ملزمة لتطبيقها حال تعرض أية دولة غير نووية لتهديد نووي.

أما القرار رقم (٩٨٤) لعام ١٩٩٥ ، فقد رأت مصر أنه قد اخفق في تقديـم ضمانات أمنية ذات طبيعة دولية إلزامية، وهي التي تتطلـع الـدول غـير النوويـة الأطراف في المعاهدة النووية إلى الحصول عليها، مقابل موافقتها على نبـذ الخيـار النووي. فضلاً عن أن هذا القرار قد تجاهل جوانب أخرى مثل عنصـر المصداقيـة والردع والحماية[1].

وطالبت مصر من المؤتمر أن يناشد مجلس الأمن، بالاستمرار فـي بحـث موضوع الضمانات الأمنية وذلك في ضوء عدد من الاعتبارات التالية:

- التقرير المسبق بأن استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية، إنمـا يشـكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.
- إنشاء آلية لضمان استجابة مجلس الأمن للتهديدات النوويـة، التي قد تتعرض لها الدول غير النووية.
- تعهد مجلس الأمن باتخاذ تدابير جماعية، لمنع وإزالة التهديدات الناجمـة عـن التهديد باستخدام الأسلحة النووية.

---

[1] - **Statement by Mr. Ahmed Aboul Gheit, Permanent Representative of Egypt to the United Nations at the 2000 NPT Review Conference; 14 April – 19 May 2000. op.cit., p. p. 2-4.**

- تخلي الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن، عن قاعدة الإجماع التي تنص عليها الفقرة (٣) من المادة (٢٧) من ميثاق الأمم المتحدة، المتعلقة بموافقة كافة الدول الأعضاء في مجلس الأمن على تطبيق الضمانات الأمنية، على الدول غير النووية الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي قد تتعرض لاعتداء أو تهديد نووي.
- مناشدة مؤتمر نزع التسلح البدء في إجراء مفاوضات للتوصل إلى آلية دولية ملزمة قانوناً، من شأنها طمأنة الدول غير النووية الأطراف في المعاهدة حيال تعرضها لاعتداء أو تهديد نووي، وضمان تقديم المساعدات حال تعرض هذه الدول غير النووية لاعتداء نووي.
- قيام الدول النووية بتقديم تعهد غير مشروط، بعدم اللجوء إلى استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية، ضد أية دولة طرف في المعاهدة لا تمتلك أسلحة نووية.
- حث الدول النووية على إصدار بيان مشترك، تتعهد فيه بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد أية دولة غير نووية طرف في المعاهدة[١].

وكانت مصر ومجموعة دول "تحالف الأجنده الجديدة"، قد قامت بانتقاد البيان الذي أصدرته الدول الخمس النووية، فيما يتعلق بموضوع نزع التسلح النووي حيث وصف هذا البيان بأنه كان مخيباً لآمال الدول غير النووية، لأنه لم يستجب للمطالب الداعية إلى التحرك الفعال نحو إخلاء العالم من الأسلحة النووية. وفي الوقت ذاته لم يتضمن جدولاً زمنياً للحد من التسلح أو الاعتراف بأن الدول النووية يقع عليها واجب قانوني للتخلص من ترساناتها النووية.

وقد قامت دول "تحالف الأجنده الجديدة"، بإصدار بيان طالبت فيه الدول النووية الكبرى بالإعلان الواضح عن التزامها بالعمل الجاد والفوري، نحو الإزالة التامة لترسانتها النووية والدخول دون أي تأجيل في مفاوضات عاجلة تهدف إلى نزع السلاح النووي.

أما السفير "احمد أبو الغيط" رئيس الوفد المصري، لدى مؤتمر المراجعة فقد صرح بأن بلاده كانت تأمل في أن تذكر الدول النووية إسرائيل، بالاسم في معرض تناولها للوضع في منطقة الشرق الأوسط، مثلما فعلت بالنسبة لشبه القارة الهندية، خاصة وأن الشرق الأوسط يتمتع بخصوصية، ويوجد قرار واضح وصريح يطالب كافة دول المنطقة بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية[٢].

---

[1] - **Effective Security Assurances to Safeguard Non Nuclear States. op.cit., p. 1 and Security Assurances; Working Paper Submitted by Egypt, The 2000 NPT Review Conference (14 April – 19 May 2000). op.cit., p. p. 1-4.**

[٢] - هدى توفيق، "مصر تنتقد بيان الدول النووية لعدم كفايته". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ٢٠٠٠/٥/٤ و"فرص النجاح ٥٠% وحلول وسط بشأن إسرائيل والدرع الأمريكي المضاد للصواريخ".-

كما أكد السفير أبو الغيط إن نتائج عملية المراجعة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بعد صدور قرار التمديد اللانهائي للمعاهدة عام ١٩٩٥ يتعين أن تأخذ في الاعتبار ما يلي:

- إن عملية المراجعة ينبغي أن تقوم على ما تم تحقيقه عام ١٩٩٥ ، بحيث يتم تحقيق كافة القرارات التي وافقت عليها الدول الأطراف في المعاهدة، وضمان التنفيذ الكامل لكافة أحكام المعاهدة.
- إن عملية المراجعة يتعين تنفيذها وفقاً للقرار المتعلق بتدعيم عملية المراجعة، بحيث يتم إجراء تقييم للنتائج، التي تحققت والتي لم تتحقق على مدار الخمسة أعوام المنقضية.
- تطوير آلية العمل داخل اللجان التحضيرية السابقة، على انعقاد مؤتمر المراجعة للمعاهدة الذي يعقد دورياً كل خمس سنوات.
- مطالبة كافة الدول الأطراف في المعاهدة وعلى وجه الخصوص الدول النووية، بتحقيق عالمية المعاهدة وضمان التنفيذ الكامل لكافة أحكام المعاهدة[1].

أما عن ورقة العمل الخاصة بموضوع "نزع التسلح النووي" التي تقدمت بها دول "تحالف الأجنده الجديدة"، إلى اللجنة الرئيسية الأولى المنبثقة عن مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٠، فقد تضمنت مقترحات هذه الدول لكيفية تنفيذ المادة (٦) من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وصولاً إلى نزع التسلح النووي وذلك على الوجه التالي:

- قيام الدول الخمس النووية بالتعهد بالإزالة الكاملة لترسانتها النووية، ولحين انعقاد مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٥ ، قيام هذه الدول النووية الخمس بالدخول في مفاوضات تستهدف التوصل إلى نزع التسلح النووي بمقتضى المادة (٦) من المعاهدة.
- قيام كل من الولايات المتحدة وروسيا بالتعهد بالتنفيذ الكامل لمعاهدة (Start II)، والبدء دون تأخير في إجراء المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى معاهدة (Start III).
- تعهد الدول النووية باتخاذ الخطوات التالية:
  - إجراء تعديل على سياستها النووية، واستراتيجيتها العسكرية، بحيث يتم استبعاد خيار استخدام الأسلحة النووية.
  - البدء في تفكيك الرؤوس النووية من منصات إطلاق الصواريخ، وسحب كافة القوات النووية تمهيداً للإزالة الكاملة لهذه الأسلحة النووية.

-جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ٢٠٠٠/٥/١٥ و"أجواء المواجهة تخيم على مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الانتشار النووي لعدم تخلص القوى الكبرى من ترساناتها". مرجع سبق ذكره.

[1] - Statement by Mr. Ahmed Aboul Gheit, Permanent Representative of Egypt to the United Nations at the 2000 NPT Review Conference; 14 April – 19 May 2000. op.cit., p. p. 4-6.

- خفض معدلات نشر الأسلحة النووية التكتيكية، والبدء في تفكيك هذه الأسلحة بوصفها جزء هام من عملية خفض الأسلحة النووية.
- التعامل بمزيد من الشفافية فيما يتعلق بالترسانة النووية، التي بحوزة هذه الدول والمخزون من هذه المواد الإنشطارية.
- إجراء المزيد من التطوير على المبادرة الثلاثية المقترحة، بين كل من الولايات المتحدة وروسيا ووكالة الطاقة الذرية، بحيث تتضمن الدول النووية الأخرى لضمان الإزالة النهائية للمواد الإنشطارية من برامجها النووية.

– قيام الدول الأطواف في المعاهدة بالاتفاق على أهمية وأولوية تحقيق ما يلي:
- التوقيع ثم التصديق بدون شروط، ودون أدنى تأخير على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية. ولحين دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ، فإن الدول النووية عليها وقف إجراء أية تجارب نووية.
- التوصل إلى معاهدة دولية متعددة الأطراف، يمكن التحقق من كفاءة تنفيذها لوقف إنتاج المواد الإنشطارية أو أية أجهزة تفجيرية نووية أخرى، مع الأخذ في الاعتبار كل من أهداف حظر الانتشار ونزع التسلح النووي. ولحين دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ، فإن على الدول الأطراف في المعاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية، التي تستخدم في صنع الأسلحة النووية أو أية أجهزة تفجيرية نووية أخري.
- إنشاء جهاز فرعي داخل مؤتمر نزع التسلح، وتفويضه للتعامل مع الموضوعات المتعلقة بنزع التسلح النووي.

– قيام الدول الأطراف في المعاهدة، بالاتفاق على أهمية وأولوية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها فيما بين الدول الأطراف في المناطق المعنية وخاصة مناطق التوتر في الشرق الأوسط وجنوب آسيا.
– قيام الدول الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بالاتفاق على أهمية الدخول في مفاوضات تتعلق بالتوصل إلى أداة دولية، ذات طبيعة ملزمة قانوناً، لضمان أمن الدول غير النووية ضد أي تهديد أو استخدام للأسلحة النووية ضدها.
– مناشدة الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بالانضمام إلى هذه المعاهدة دون شروط، ودون أدنى تأخير، بوصفها دول غير نووية والقيام باتخاذ كافة التدابير الضرورية التي تتطلبها عملية الانضمام هذه.
– قيام الدول الأطراف في المعاهدة، بمناشدة الدول الثلاث التي لم تخضع منشآتها النووية لنظام الرقابة التابع للوكالة الدولية، ولم تنضم بعد إلى المعاهدة أو تنبذ الخيار النووي، بالامتناع عن أي عمل من شأنه تقويض الأمن والسلام

الدولي والإقليمي، وتقويض الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتوصل إلى نزع التسلح النووي وحظر انتشار الأسلحة النووية[١].

وبوجه عـــام، فإن الضغــوط المكثفـــة التي بذلتها مصر سواء بمفردهـــا أو بالتشاور مع دول "تحالف الأجنده الجديـــدة"، قد أثمرت عن قيـــام الدول الخمس النوويـــة بالتعهـــد غير المشروط، بالتخلص من ترسانتها النوويـــــة، واســـتصدار قرار خاص بمنطقة الشرق الأوسط، في الوثيقة الختامية للمؤتمر يتضمن لأول مـــرة الإشارة لإسرائيل بالاسم، باعتبارها الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التـــي لم تنضم إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النوويـــة، ولم تخضع منشـــآتها لنظـــام الضمانات النووية التابع للوكالة، حيث ناشد المؤتمر كافة دول المنطقـــة التـــي لـــم تنضم إلى المعاهدة بعد بالانضمام إليها، في أسرع وقت ممكـــن ووضـــع منشـــآتها النووية تحت إشراف نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية[٢].

---

[1] - **The 2000 NPT Review Conference (14 April – 19 May 2000), Statement by the Representative of Mexico; Ambassador Antonio De Icaza, to Introduce the Working Paper on Nuclear Disarmament in Main Committee I, on Behalf of the Delegations of Brazil, Egypt, Ireland, Mexico, New Zealand, South Africa and Sweden.** 26 April 2000, p. p. 1-3, Website, http://www.usinfo.state.gov and **Letter Dated 24 April 2000 From the Minister For Foreign Affairs of Mexico Addressed to the Secretary General of the Review Conference; 24/4-19/5/2000.** P. p. 2-3, Website, http://www.fas.org and **New Agenda Coalition Working Paper; The 2000 NPT Review Conference, 14 April – 19 May 2000.** p. p. 1-3, Website, http://www.nuclearfiles.org

[2] - **Final Document Issued by 2000 NPT Review Conference.** Washington File, 20 May 2000, p. p. 17-8, Website, http://www.usinfo.state.gov and

"الدول الخمس النووية تتعهد بالتخلص من ترسانتها النووية دون شروط". جريدة الأهرام، أرشيف الأهرام، ٢٠٠٠/٥/٢٠ وإيناس نـــور وإبراهيـــم البـــهي **2000 NPT Review Conference, 14 April – 19 May 2000.** p. p. 1-3, Website, http://www.nuclearfiles.org.

[٢] - **Final Document Issued by 2000 NPT Review Conference.** Washington File, 20 May 2000, p. p. 17-8, Website, http:// **"موسى: الرئيس مبارك أبدى ارتياحه لانتزاع المؤتمر تنازلات بشأن برنامج إسرائيل النووي". جريدة الأهرام،** أرشيف الأهرام، ٢٠٠٠/٥/٢٢ و**"مصر تطـــالب بالكشف عن قدرات إسرائيل النووية". مرجع سبق ذكره.**

- النتائج التي توصلت إليها الدراسة
- توصيات الدراسة
- الأشكال البيانية
- المراجع
- الملاحق

النتائج التي توصلت إليها الدراسة

أولاً: إن الخلاف الكبير في المواقف السياسية بين مصر والولايات المتحدة بصدد موضوع التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، لم ينتج أثراً ملموساً على العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، وهي تحديداً برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر-برنامج الشراكة المصرية الأمريكية-مجالات التعاون الاستراتيجي بين البلدين-حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة داخل مصر وحجم التجارة بين البلدين.

ونستطيع تأكيد صحة هذه المقولة على ضوء المؤشرات التالية:

١- فيما يتعلق ببرنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر، نلاحظ إنه بالرغم من الاختلاف الحاد في وجهتي النظر المصرية والأمريكية منذ عام ١٩٩٥ ، بسبب إصرار مصر على الربط بين موافقتها على قرار التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وانضمام إسرائيل إلى المعاهدة، وما ترتب على هذا الموقف المصري من قيام العديد من الأعضاء الجمهوريين داخل الكونجرس، بالمطالبة بخفض برنامج المساعدات الاقتصادية لمصر خلال عام ١٩٩٥، إلا أن إدارة كلينتون قد أعلنت عن عدم موافقتها على ذلك الإجراء، حيث صرح وزير الدفاع الأمريكي آنذاك William Perry ، أن الإدارة الأمريكية لا تعتزم تخفيض مستويات برنامج المساعدات الاقتصادية لمصر خلال عام ١٩٩٥ ، مؤكداً أن هذا البرنامج يعد إحدى الوسائل التي تهدف إلى المحافظة على الدور الحيوي الذي تقوم به مصر في إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط.

وإذا كانت الخلافات بين البلدين بصدد عدد من القضايا الأمنية قد استمرت طيلة عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى خفض مستويات المساعدات الاقتصادية التي تحصل عليها مصر سنوياً من هذا البرنامج، بالرغم من مطالبة بعض الأعضاء الجمهوريين البارزين داخل الكونجرس بتخفيض حجم البرنامج الذي تحصل عليه مصر، لعدم التزام الحكومة المصرية بتطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية مع إسرائيل، واستمرار توتر العلاقات المصرية الإسرائيلية، حيث أعادت الإدارة الأمريكية تأكيد أهمية دعم العلاقات الثنائية المصرية الأمريكية انطلاقاً من خصوصية الدور الذي تضطلع به مصر في المنطقة.

وعندما قام الرئيس الأمريكي بتخفيض حجم برنامج المساعدات الاقتصادية لمصر خلال عام ١٩٩٩، فإن هذا الإجراء لم يكن دافعه أسباب سياسية، بل جاء هذا التخفيض نتيجة قيام الإدارة الأمريكية بإجراء تخفيض على برنامج المساعدات الاقتصادية لإسرائيل بناء على طلب الحكومة الإسرائيلية.

٢- فيما يتعلق ببرنامج الشراكة المصرية الأمريكية الذي وقع على مستوى رئاسي، بين البلدين في ١٩٩٤/٩/٦ ، نلاحظ أن هذا الاتفاق قد طرح بمبادرة من الإدارة الأمريكية عام ١٩٩٤، ليتم تمويله في نطاق برنامج المساعدات الاقتصادية لمصر بهدف تطوير علاقة اقتصادية وتجارية مع مصر على نطاق واسع.

وقد استمرت هذه الشراكة الاقتصادية خلال عام ١٩٩٥ ، في الوقت الذي كانت فيه العلاقات السياسية بين كل من مصر والولايات المتحدة، تشهد توتراً كبيراً لقيام مصر بشن حملة واسعة النطاق ضد إسرائيل، لدفعها إلى الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية أو حتى الإعلان عن جدول زمني تلتزم بمقتضاه بالانضمام إلى هذه المعاهدة.

فقبيل انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بأسابيع قليلة، أعلن الرئيسان المصري والأمريكي، أثناء زيارة الرئيس مبارك إلى الولايات المتحدة في ١٩٩٥/٣/٣١ عن تشكيل المجلس الرئاسي للتنمية والنمو الاقتصادي. كما عقدت اللجنة المشتركة للنمو الاقتصادي أولى اجتماعاتها في مارس عام ١٩٩٥.

وإذا كانت مصر قد انتهجت موقفاً متعارضاً مع المصالح الأمريكية، أثناء انعقاد المؤتمر لأعماله، وقامت بالاعتراض على قرار التمديد اللانهائي وغير المشروط للمعاهدة لعدم انضمام إسرائيل إلى المعاهدة النووية، فإنه بعد مرور أقل من شهر على اختتام مؤتمر الاستعراض والتمديد لأعماله، عقدت اللجان الأربع المنبثقة عن اللجنة المشتركة للنمو والتنمية الاقتصادية، عدة اجتماعات خلال النصف الأول من شهر يوليو من ذات العام، واستمر عقد هذه الاجتماعات بشكل دوري في كلا البلدين خلال عام ١٩٩٦، وبالرغم من استمرار اختلاف وجهات النظر بين كلا البلدين خلال النصف الثاني من التسعينيات، بسبب إصرار مصر على انضمام إسرائيل إلى المعاهدة النووية، كخطوة أولى صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فقد شهد عام ١٩٩٧ بداية الحوار التجاري بين مصر والولايات المتحدة لبحث سبل تنمية التبادل التجاري بين البلدين.

أما عام ١٩٩٨ فقد شهد بداية الجولة الأولى من الحوار الاستراتيجي بين مصر والولايات المتحدة، لإيجاد آلية مستمرة لتبادل الحوار بين البلدين، تقوم على أساس مؤسسي وتتسم بالدورية والانتظام. وقد عقدت الجولة الرابعة من هذا الحوار الاستراتيجي في يوليو عام ١٩٩٩ ، وتزامن مع هذا الحوار الاستراتيجي قيام حكومتي البلدين في أوائل النصف الثاني من عام ١٩٩٩ ، بالتوقيع على اتفاق إطاري لتنمية علاقات التجارة والاستثمار بين البلدين تمهيداً للتوصل إلى اتفاق شامل للتجارة الحرة مستقبلاً.

٣- فيما يتعلق بمجالات التعاون الاستراتيجي بين البلدين، نلاحظ إنه بالرغم من أن العلاقات المصرية الأمريكية، قد واجهت بعض العقبات التي تباينت خلال الربع الأول من عام ١٩٩٥ ، بسبب قيام مصر بربط موافقتها على قرار التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بانضمام إسرائيل إلى المعاهدة الأمر الذي دفع بالأعضاء الجمهوريين داخل الكونجرس إلى إثارة تساؤلات، حول قيمة استمرار الولايات المتحدة في منح مصر التمويل اللازم لتحديث قواتها

المسلحة، فإن برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية الذي تحصل عليه مصر لم يتعرض لأي انخفاض خلال فترة إدارة كلينتون الأولى.

أما خلال فترة إدارة كلينتون الثانية فقد استمرت تدفقات مبيعات السلاح الأمريكي إلى مصر، سواء لتحديث القوات المسلحة المصرية أو لشراء معدات وأسلحة أمريكية واستمر البلدين في إجراء التدريبات العسكرية المشتركة بشكل دوري، بالرغم من استمرار وجود الخلافات السياسية بين البلدين، بسبب إصرار مصر على انضمام إسرائيل إلى المعاهدة النووية. كما قامت لجنة الاعتمادات بمجلس الشيوخ خلال عام ٢٠٠٠ ، بالموافقة على مشروع قانون يسمح لمصر بالتمتع ببعض المزايا التي تحصل عليها إسرائيل والتي تشمل إتاحة كافة المبالغ المخصصة لمصر خلال عام ٢٠٠١ ، في نطاق برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية دفعة واحدة قبيل نهاية عام ٢٠٠٠ بدلاً من إتاحتها على أربع دفعات متساوية على مدار عام ٢٠٠١.

٤- فيما يتعلق بحجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة داخل مصر وحجم التجارة بين البلدين نلاحظ أن الخلاف السياسي الذي ثار بين البلدين منذ عام ١٩٩٥ ، واستمر طيلة النصف الثاني من التسعينيات بسبب قيام مصر بربط موافقتها على قرار التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بانضمام إسرائيل إلى المعاهدة ثم قيامها لاحقاً بمطالبة إسرائيل بالانضمام إلى المعاهدة النووية، لم يكن له أي تأثير يذكر سواء على حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة داخل مصر أو على طبيعة العلاقات التجارية، بين البلدين والتي اتسمت منذ عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٠ باختلال واضح لصالح الولايات المتحدة.

ثانياً: حدوث تباين في إدراكات كل من الكونجرس والرئاسة، بصدد موضوع حظر الانتشار النووي والقضايا الأخرى المتعلقة به.

ونستطيع تأكيد صحة هذه المقولة في ضوء المؤشرات التالية:

١- فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، نلاحظ أن الجمهوريين المحافظين، الذين كانوا يطالبون الإدارة الأمريكية بزيادة حجم الإنفاق العسكري في مجال تطوير الترسانة النووية الأمريكية، كأسلوب للتعامل مع التهديدات العسكرية التي قد تواجهها الولايات المتحدة في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، قد نجحوا خلال عام ١٩٩٩ في تحدي إدارة كلينتون الديمقراطية، وذلك من خلال رفض مجلس الشيوخ التصديق على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، التي كان الرئيس الأمريكي قد قام بالتوقيع عليها في شهر سبتمبر عام ١٩٩٦ ، حيث رفض الجمهوريون الاعتماد على برنامج الحفاظ على المخزون النووي الأمريكي في حالة صالحة للاستخدام دون إجراء تجارب، للحفاظ

على سلامة ومصداقية الترسانة النووية الأمريكية كبديل عن إجراء التجارب النووية.

٢- فيما يتعلق بقضية نشر النظام الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية ، نلاحظ إنه منذ بدايات عام ١٩٩٥ بدأ الجمهوريون المحافظون يطالبون الإدارة الأمريكية بنشر هذا النظام الدفاعي المضاد للصواريخ الباليستية، في أكثر من موقع بحلول عام ٢٠٠٣ لحماية الولايات الأمريكية الخمسين من أي هجوم محتمل، قد تشنه عليها أية دولة مارقة باستخدام عدد محدود من الصواريخ الباليستية طويلة المدى، على اعتبار أن حماية الأمن القومي الأمريكي يعد أكثر أهمية من الإبقاء على معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. لكن الرئيس كلينتون قد اعترض على تخصيص أية مبالغ إضافية من ميزانية وزارة الدفاع طيلة عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ ، لنشر هذا النظام الدفاعي الوطني مع ما يتضمنه ذلك من ضرورة إدخال تعديلات على معاهدة حظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. وحتى حينما تعهد الرئيس الأمريكي في عام ١٩٩٧ بتطوير نظام دفاعي مضاد للصواريخ الباليستية على نطاق محدود، فإنه عاد وأعلن عام ١٩٩٩ أنه يؤيد تأجيل اتخاذ القرار بشأن ما إذا كان سيتم نشر هذا النظام الدفاعي المضاد للصواريخ الباليستية، على المستوى المحدود أم لا، لحين حلول شهر يونيو عام ٢٠٠٠ حال التأكد من أن المصالح الأمنية للولايات المتحدة قد تتعرض لتهديد محتمل قد تشنه عليها الدول المارقة باستخدام الصواريخ الباليستية. ثم قام الرئيس الأمريكي خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ بالإعلان عن أن إدارته تترك للإدارة الأمريكية الجديدة قرار نشر النظام الدفاعي الصاروخي على المستوى الوطني من عدمه.

٣- فيما يتعلق بالقضية التي ثارت بين الجمهوريين المحافظين والإدارة الديمقراطية، بصدد مركزية الدور الذي ينبغي أن تقوم به الأسلحة النووية في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، كأسلحة ردع ضد أية تهديدات قد تتعرض لها الولايات المتحدة، وتستخدم فيها الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية، نلاحظ إنه بينما أيد الجمهوريون المحافظون زيادة محورية الدور الذي تقوم به هذه الأسلحة النووية كأداة لردع أي هجوم بيولوجي أو كيماوي، قد تشنه الدول المارقة على الولايات المتحدة، فإن الإدارة الديمقراطية على الجانب الآخر قد عارضت الاعتماد على الأسلحة النووية بشكل مباشر لردع أسلحة الدمار الشامل الأخرى التي قد تكون بحوزة دول العالم الثالث.

ثالثاً: إخفاق الجهود التي بذلتها إدارتي كلينتون الأولى والثانية، لإرساء دعائم النظام الدولي لحظر الانتشار، وتحقيق الأهداف المرجوة من هذا النظام حيث شهد العالم استمرار سعي بعض الدول إلى حيازة هذا الرادع النووي، والدليل على ذلك اندلاع سباق تسلح نووي في منطقة جنوب آسيا إثر قيام كل من الهند

وباكستان بإجراء تفجيراتهما النووية عام ١٩٩٨ ، الأمر الذي يدفعنا إلى القول إن السياسة التي انتهجتها إدارة كلينتون لمواجهة مخاطر الانتشار النووي في منطقة جنوب آسيا والضغط، على كلا الدولتين للتخلي عن برنامجهما النووي، قد منيت بالفشل حيث لم تلتزم كل من الهند وباكستان بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، أو الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بوصفهما دول غير نووية أو الانضمام إلى المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى معاهدة عالمية لوقف إنتاج المواد الإنشطارية. كما أظهرت هذه التفجيرات النووية التي قامت بها كلا الدولتين أن نظام حظر الانتشار النووي ما زال يعاني من أوجه قصور واضح، بالرغم من تدعيمه والعمل على زيادة فعاليته، ويرجع السبب في ذلك إلى أن النظام الدولي لحظر الانتشار القائم على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، هو نظام تمييزي وإن محاولات زيادة فعاليته كانت أيضاً تمييزية لأنها افتقدت عالمية التطبيق.

أما في منطقة الشرق الأوسط فقد أخفقت إدارة كلينتون في إقامة نظام لحظر الانتشار النووي يطبق على كافة دول المنطقة، حيث لم تكتف الإدارة الأمريكية بالامتناع عن ممارسة الضغوط على إسرائيل، لدفعها إلى الانضمام إلى المعاهدة النووية كما كانت تطالب بذلك الدول العربية وعلى رأسها مصر لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية، بل قامت الإدارة الأمريكية بممارسة ضغوط مكثفة أثناء انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة لمنع ذكر اسم إسرائيل في أي قرار خاص بمنطقة الشرق الأوسط.

رابعاً: أن الأزمات المصرية الإسرائيلية أكثر تأثيراً على العلاقات المصرية الأمريكية، من الخلاف بين البلدين، حول معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والدليل على ذلك أن الخلاف الذي ثار بين مصر وإسرائيل بسبب ربط مصر موافقتها على قرار التمديد اللانهائي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بانضمام إسرائيل إلى المعاهدة وقيام مصر بالربط بشكل مباشر بين عملية السلام، وموضوع التمديد اللانهائي للمعاهدة قد ألقى بظلاله على علاقات مصر مع الولايات المتحدة بالرغم من أن مصر كانت قد أكدت منذ البداية أنها تؤيد المعاهدة، وأنه ليس بينها وبين الولايات المتحدة خلاف حول عملية التمديد للمعاهدة وإن الأزمة بينها وبين إسرائيل الأمر الذي يدفعنا إلى القول إنه إذا كانت الولايات المتحدة هي القوة الرئيسية الحاكمة للعلاقة مع كل من إسرائيل ومصر، فإن العلاقة الأمريكية-الإسرائيلية هي التي تشكل في الواقع المحور الأساسي الذي يؤثر سلباً أو إيجاباً في العلاقة المصرية-الأمريكية. وإذا كانت هناك اهتمامات ومصالح استراتيجية أخرى للولايات المتحدة مع مصر، وفي منطقة الشرق الأوسط، فإن الملاحظ أن نسبة التوافق أو التفاهم المصري-الأمريكي تتراوح صعوداً ونزولاً إذا تدخل العنصر الإسرائيلي في الموقف.

خامساً: أن الخلاف بين مصر والولايات المتحدة لم يقتصر فقط على موضوع التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والذي ثار أثناء انعقاد مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة لعام ١٩٩٥ ، لكن هذا الخلاف كان واضحاً أثناء انعقاد أعمال اللجان التحضيرية الثلاثة السابقة، على انعقاد مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٠، وحتى أثناء انعقاد مؤتمر المراجعة لأعماله عام ٢٠٠٠-وإن لم يترتب على هذا الخلاف التأثير على العلاقات المصرية الأمريكية-حيث تباينت وجهتي نظر كل من مصر والولايات المتحدة، بصدد ثلاث قضايا رئيسية وهي آلية تنفيذ القرار الخاص بمنطقة الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر الاستعراض والتمديد للمعاهدة وآلية تنفيذ برنامج العمل الخاص بموضوع حظر الانتشار، الذي اشتمل عليه القرار الخاص بمبادئ وأهداف حظر الانتشار وقضية نزع التسلح النووي.

وقد جاء هذا الاختلاف في وجهات نظر كل من مصر والولايات المتحدة سواء خلال انعقاد أعمال اللجان التحضيرية الثلاث، أو خلال انعقاد مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٠٠ ، نتيجة طبيعية لأن الدول النووية أرادت التركيز على القضايا المتعلقة بأوجه تدعيم النظام الدولي لحظر الانتشار، وعلى وجه الخصوص السبل الكفيلة بتشجيع كل من الهند وباكستان على الانضمام إلي معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، والتوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية وزيادة الاختصاصات الممنوحة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفرض رقابة شديدة على الصادرات النووية إلى الدول الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

أما الدول غير النووية فقد أرادت التركيز على موضوعات مثل تحقيق عالمية المعاهدة، وتنفيذ أحكام القرار الخاص بمنطقة الشرق الأوسط، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، والتعاون الدولي في مجال نقل التكنولوجيا النووية ذات الاستخدامات السلمية وتنفيذ أحكام المادة (٦)، من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وحصول الدول غير النووية على ضمانات أمنية سلبية بمقتضى اتفاقية دولية ذات طبيعة ملزمة قانونياً وعدم اقتصار المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية على المخزون المستقبلي، من هذه المواد الإنشطارية بل امتداد هذه المفاوضات لتشمل المخزون الحالي من هذه المواد الإنشطارية، الذي بحوزة الدول النووية وإخضاع هذا المخزون لنظام التحقق والرقابة التابع للوكالة الدولية.

سادساً: إن القيادة السياسية المصرية منذ انتهاء حرب الخليج الثانية، قد بدأت تطالب إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها لنظام الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية، باعتبارها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك قدرات نووية متقدمة غير خاضعة

للرقابة، ثم جاء الموقف الرسمي المصري من موضوع التمديد اللانهائي وغير المشروط لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ليؤكد من جديد على أن عدم انضمام إسرائيل إلى المعاهدة النووية سوف يشكل تهديداً للأمن الإقليمي ويثير الشكوك بصدد مصداقية وعالمية هذه المعاهدة.

وإذا ما تناولنا مسألة التغير والاستمرارية تجاه قضية حظر الانتشار النووي خلال إداراتي كلينتون الأولى والثانية، سنجد أن موقف الإدارة الأمريكية لم يكن متسق بصدد القضايا الإشكالية الخاصة بالتحول من حظر الانتشار إلى نزع التسلح النووي، فنجد أن السياسات التي انتهجها كلينتون خلال فترة إدارته الثانية، لم تشجع على تدعيم نظام حظر الانتشار أو إحراز أي تقدم على صعيد نزع التسلح النووي، والدليل على ذلك صدور المرسوم الرئاسي رقم (٦٠)، الذي يؤكد أن الولايات المتحدة سوف تستمر في الاعتماد على الأسلحة النووية، بوصفها حجر الزاوية لتعزيز الأمن القومي الأمريكي، وتأكيد رئيس هيئة الأركان المشتركة أن الولايات المتحدة سوف تلجأ إلى استخدام الأسلحة النووية، للرد على أي هجوم كيماوي أو بيولوجي تتعرض له الأراضي الأمريكية، وهو الأمر الذي يتعارض مع الضمانات الأمنية السلبية التي سبق وأن وافقت عليها الولايات المتحدة بموجب القرار رقم (٩٨٤) لعام ١٩٩٥.
كذلك، فإن برنامج الحفاظ على المخزون النووي الأمريكي في حالة صالحة للاستخدام دون إجراء تجارب، والذي أيده كلينتون كان يسمح للمعامل الوطنية الثلاث بإجراء التجارب "دون الحرجة" الأمر الذي يتعارض مع نص وروح معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية.

وإذا كانت الإدارة الأمريكية قد أيدت التوصل إلي معاهدة عالمية لوقف إنتاج المواد الإنشطارية، إلا أنها رفضت إخضاع مخزونها القائم من هذه المواد الإنشطارية لنظام التحقق والرقابة التابع للوكالة الدولية.

وأخيراً، فإن الولايات المتحدة وإن قامت بالتخلص من أكثر من اثنا عشر نوعاً من الرؤوس النووية، بمقتضى اتفاقيات خفض التسلح المبرمة بينها وبين روسيا، إلا أنها خلال نفس الفترة قامت إما بتنفيذ برامج تستهدف تطوير أنواع جديدة مختلفة من الرؤوس النووية، أو قامت بإدخال تعديلات على الرؤوس النووية التي بحوزتها بالفعل.

وبوجه عام، فإن نظام حظر الانتشار -ونقصد به ليس فقط معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بل مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى المتعلقة بحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل- لم تتعزز مصداقيته بعد التمديد اللانهائي للمعاهدة النووية عام ١٩٩٥ نتيجة للأسباب التالية:

١- تنامي نفوذ التيار الجمهوري المحافظ داخل الولايات المتحدة، الذي رفض التصديق على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية عام ١٩٩٩ ، وطالب بنشر النظام الدفاعي الوطني المضاد للصواريخ الباليستية، الأمر الذي ترتب عليه تقويض الجهود التي بذلتها الإدارة الأمريكية على صعيد نزع التسلح وحظر الانتشار النووي والإخلال بالاستقرار والتوازن الاستراتيجي، على المستويين الإقليمي والعالمي والمساهمة في اندلاع سباق تسلح نووي جديد بين الدول النووية وعلى وجه الخصوص الصين وروسيا.

٢- إخفاق الولايات المتحدة في حظر انتشار الأسلحة النووية في منطقة جنوب آسيا، والدليل على ذلك التفجيرات النووية التي قامت بها كلا من الهند وباكستان عام ١٩٩٨.

٣- موضوع تقاسم التكنولوجيا النووية للأغراض العسكرية، تحت مسمى الترتيبات الأمنية، وهو المفهوم الجديد الذي أدخله حلف الناتو على استراتيجيته العسكرية، ليجعل للحلف الحق في الدخول في ترتيبات أمنية مع الولايات المتحدة، يتم بمقتضاها نشر أسلحة نووية أمريكية في أوروبا تحت قيادة الحلف على أن يتم نقل هذه القيادة إلى دول غير نووية في حالة حدوث أزمات إقليمية.

٤- إخفاق الدول النووية في تحقيق عالمية المعاهدة، والدليل على ذلك استمرار رفض إسرائيل الانضمام إلي معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، أو إخضاع منشآتها لنظام الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية، في الوقت الذي تحصل فيه إسرائيل على التكنولوجيا المتعلقة بإنتاج الأسلحة النووية من الدول الأطراف في المعاهدة النووية.

٥- استمرار رفض الدول النووية مفهوم نزع التسلح النووي وفقاً للمادة (٦)، من المعاهدة والتي تنص على التزام كافة الدول الأطراف في المعاهدة النووية، بإحراز تقدم على صعيد النزع الكامل والشامل للتسلح، حيث رأت هذه الدول أن البديل لمفهوم الانتشار النووي ليس نزع التسلح، بل هو حظر الانتشار النووي وهو ما يعني استمرار قيام هذه الدول بامتلاك السلاح النووي في المستقبل وتحديث ترسانتها من هذه الأسلحة النووية.

٦- إن نظام حظر الانتشار هو نظام تمييزي في الأساس، لأنه قائم على تقسيم الدول إلى خمس دول نووية حائزة للسلاح النووي، وأغلبية من الدول الأخرى غير النووية التي لا يحق لها امتلاك هذا الرادع النووي.

٧- التناقضات الداخلية التي يعاني منها نظام حظر الانتشار، والتي تتمثل أساساً في وجود معيارين متناقضين هما معيار نزع التسلح كما تنص على ذلك المادة (٦) من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ومعيار حظر الانتشار.

٨- إخفاق مؤتمر نزع التسلح في إحراز أي تقدم، بسبب قيام الهند بربط موقفها تجاه أي قضية يتم مناقشتها داخل المؤتمر بموقف الدول النووية من موضوع نزع التسلح النووي.

وترى الباحثة إنه طالما أن نظام حظر الانتشار النووي ما زال عاجزاً عن إنشاء ترتيبات مؤسسية، وإجراءات عملية للتوصل إلى نزع التسلح النووي، فإن هذا النظام سوف يواجه تحديات عديدة، ولن يكون بمقدور هذا النظام تلبية الهواجس الأمنية لكل من الدول النووية أو الدول غير النووية، مما يترتب عليه استمرار احتفاظ الدول النووية بترسانتها من الأسلحة النووية إلى الأبد، وقيام بعض الدول غير النووية بمحاولة حيازة برنامج نووي، غير معلن، طالما أن الولايات المتحدة ما تزال تصر على استثناء إسرائيل من الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وما تزال تصر على فرض القانون والنظام بالقوة العسكرية، وإن أدى الأمر إلى التدخل العسكري في بعض الدول التي ترى أنها تمتلك أسلحة الدمار الشامل (حالة العراق)، في الوقت الذي تتغاضى فيه عن قيام بعض الدول الأخرى غير الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بتطوير برنامج نووي (حالة الهند وباكستان)، أو قيام بعض الدول الأطراف في المعاهدة بحيازة برنامج نووي غير معلن (حالة كوريا الشمالية)، أو قيام دولة مثل إسرائيل بحيازة برنامج نووي غير معلن دون محاولة ممارسة أي ضغوط عليها للتخلي عن هذا الخيار النووي.

التوصيات

١- ضرورة قيام الدول النووية بتنفيذ التزاماتها بمقتضى المادة (٦) من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، للتوصل إلى نظام فعلي لحظر الانتشار يتسم بالمصداقية وقيام هذه الدول بإخضاع منشآتها النووية سواء المدنية أو العسكرية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية.

٢- حصول الدول غير النووية على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، كما تنص على ذلك المعاهدة دون التخوف من احتمال قيام بعض الدول بالاستفادة من هذه التكنولوجيا النووية، في تطوير برامج نووية غير معلنة، لأن هذه التكنولوجيا سيتم إتاحتها في إطار نظام الضمانات النووية التابع للوكالة الدولية.

٣- حصول الدول غير النووية على ضمانات أمنية سلبية، في إطار اتفاقية دولية تكفل حماية أمن هذه الدول، حال تعرضها لاعتداء تشنه عليها أي دولية نووية أو دولة أخرى غير طرف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

٤- تحقيق عالمية المعاهدة بانضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية، لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية وانضمام كل من الهند وباكستان إلى هذه المعاهدة بوصفهما دول غير نووية.

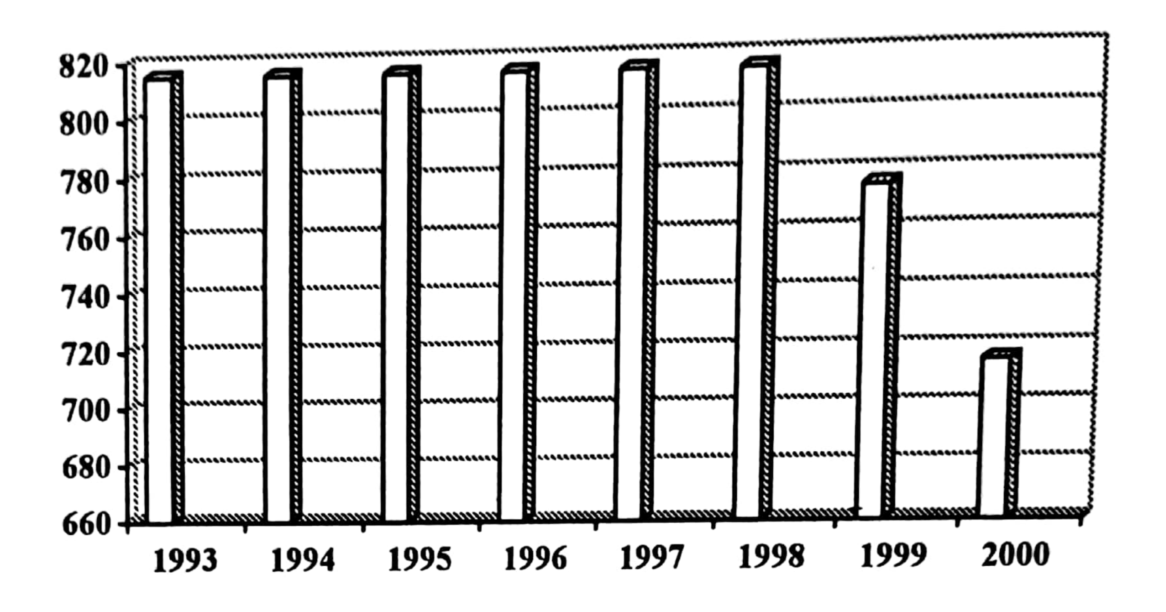
٥- قيام الولايات المتحدة بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية.

شكل رقم (١)

برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر

خلال الفترة ١٩٩٣ – ٢٠٠٠

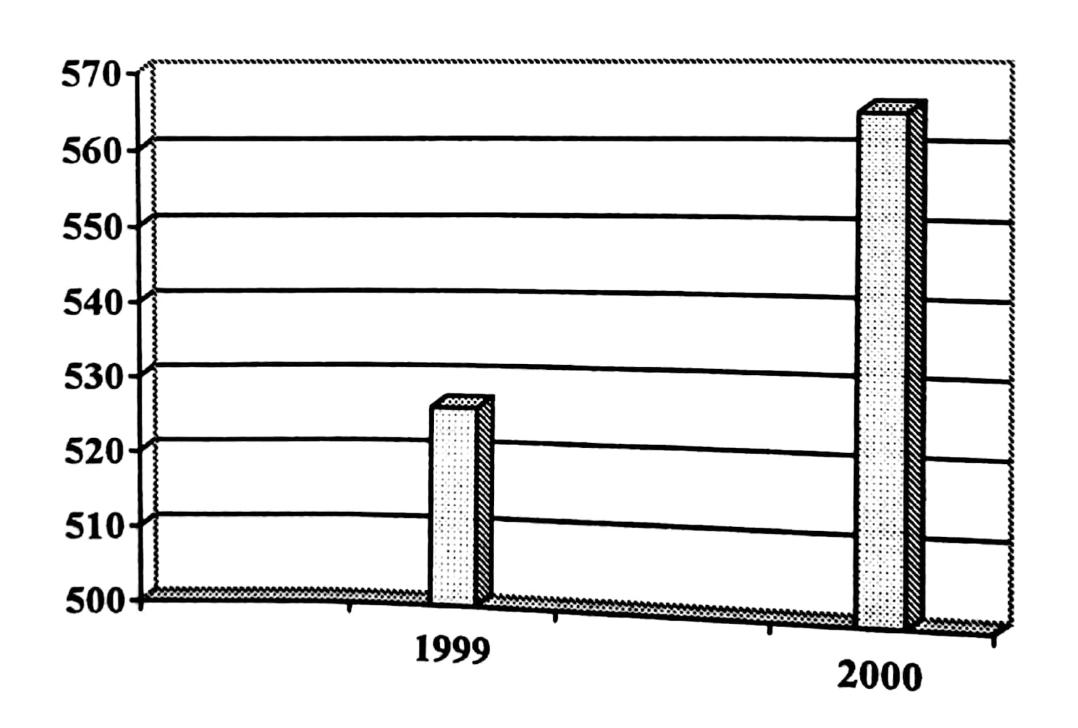
القيمة بالمليون دولار



شكل رقم (٢)

عدد الشركات الأمريكية العاملة في مصر

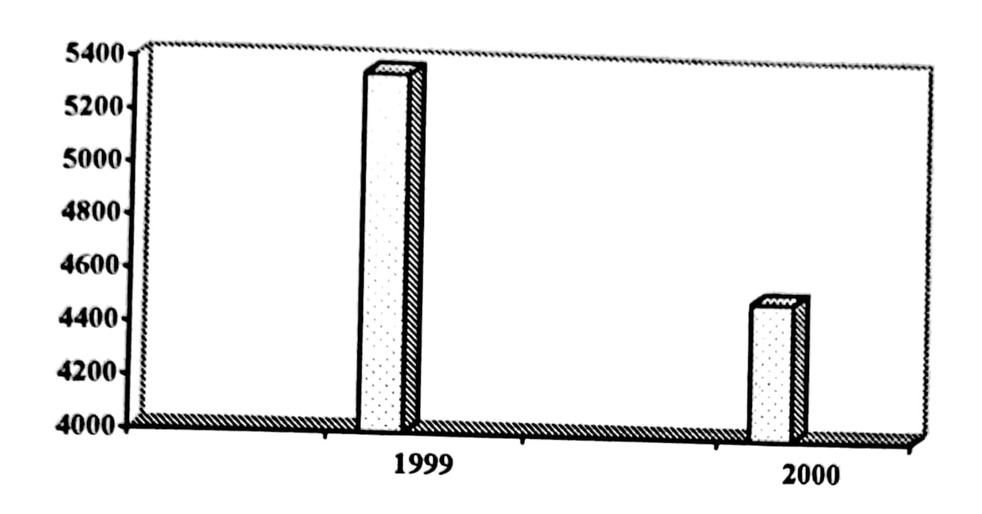
حتى نهاية عام ١٩٩٩ – ٢٠٠٠



شكل رقم (٣)

مشاركة الشركات الأمريكية في رأسمال الشركات المصرية

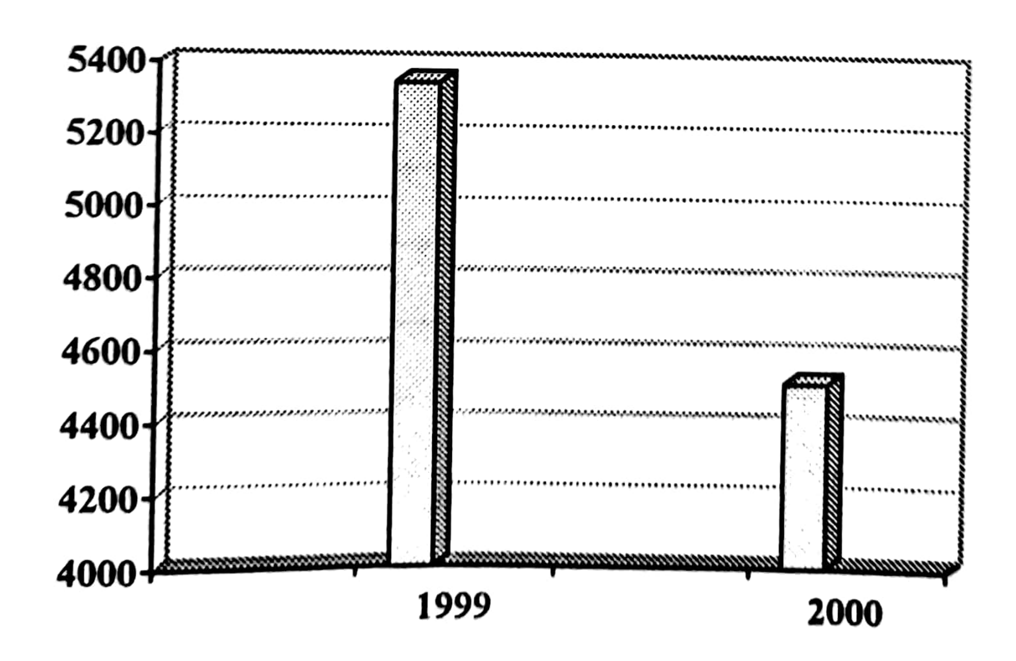
حتى نهاية ١٩٩٩ — ٢٠٠٠



شكل رقم (٤)

نسبة مشاركة الشركات الأمريكية في رأسمال الشركات المصرية

حتى نهاية ١٩٩٩ — ٢٠٠٠

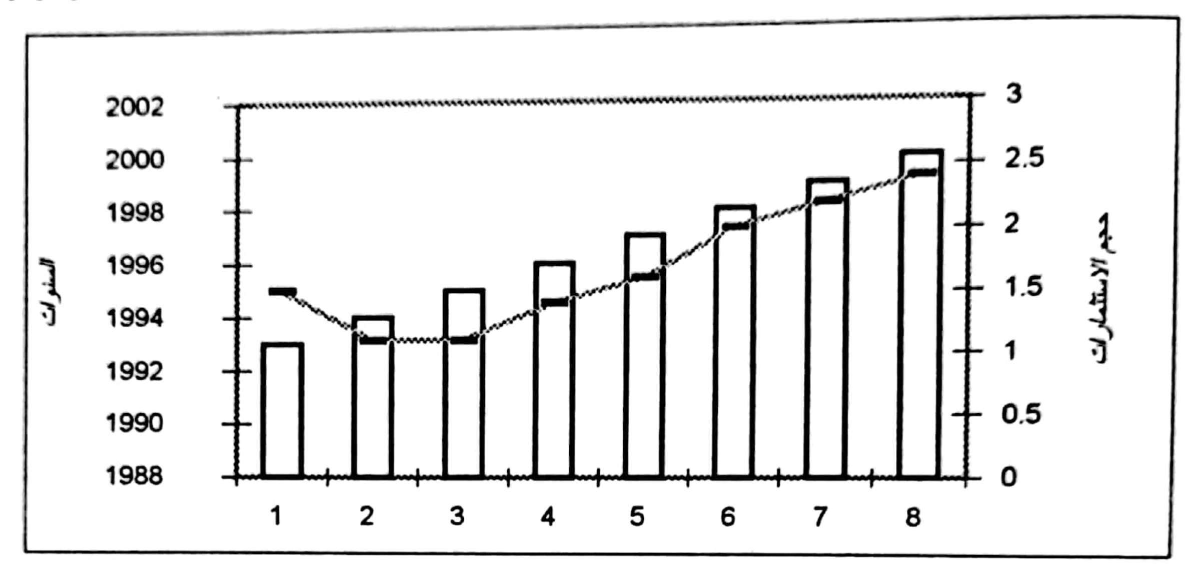


شكل رقم (٥)

حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة داخل مصر

خلال الفترة ١٩٩٣ – ٢٠٠٠

القيمة بالمليار دولار

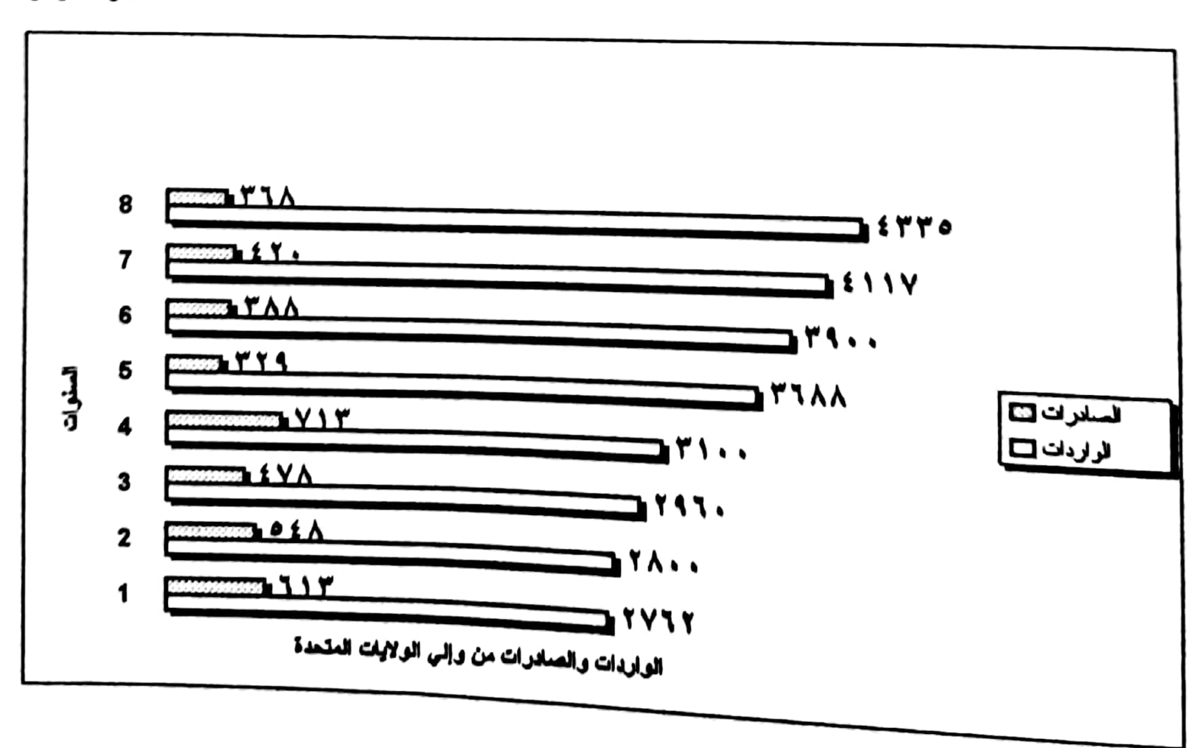


شكل رقم (٦)

حجم التبادل التجاري بين مصر والولايات المتحدة

خلال الفترة ١٩٩٣ – ٢٠٠٠

القيمة بالمليون دولار



المراجع العربية

أولاً: الكتب:

- **التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٧**. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ٢٧٥-٢٧٦.
- **التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٦**. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٧، ص ص ٣٥٠-٣٥٧.
- **التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٥**. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ٥١٣-٥٢٢.
- **التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٤**. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥، ص ص ٤٧٨-٤٨٩.
- **التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٣**. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ٤٣٢-٤٣٩.
- **التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٢**. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ٦٦-٦٩ و ١١٦-١٢١ و٤٣١-٤٣٧.
- السيد عليوه حسن، **إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسات التعاون الدولي**. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨.
- بول باور، **القضايا النووية في الشرق الأوسط من المنظور العالمي**. ترجمات استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد (٢)، مارس ١٩٩٦، ص ص ٥-٢٧.
- حسين كنعان، **شئون سياسية**. دار الباحث للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت: الطبعة الأولى، ١٩٨٥.
- راندال غوريسبرج وآخرين، (ترجمة: سيد رمضان هدارة)، **منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية: مقدمة في وسائل منع الانتشار**. الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.

ثانياً: مقالات علمية:

- ابراهيم عاصم، "توقف المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر والبدائل المتاحة". **في: مصر ما بعد المعونات نحو مزيد من الاعتماد على الذات**. مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.
- أحمد إبراهيم محمود، "تعقيدات البرنامج الأمريكي للدفاع ضد الصواريخ". **ملف الأهرام الاستراتيجي**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السنة (٦)، العدد (٦٧)، يوليو ٢٠٠٠، ص ص ٦٥-٦٦.
- ـــــــــــــ، "مؤتمر منع الانتشار النووي: الإشكاليات والمواقف واحتمالات المستقبل". **السياسة الدولية**. العدد (١٢١)، يونيو ١٩٩٥، ص ص ١٧٣-١٧٩.
- أحمد عبد الحليم، "الحد من التسلح في مفاوضات السلام- المفاوضات العربية الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط". **أعمال المؤتمر السنوي السادس للبحوث السياسية: ٥-٧ ديسمبر ١٩٩٢**. مصطفى علوي (محرر)، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ٣٣١-٣٨١.
- أحمد فخر، "العلاقات السياسية والاستراتيجية بين مصر والولايات المتحدة". **في: مصر والقوى الكبرى في النظام العالمي الجديد- أعمال المؤتمر السنوي التاسع للبحوث السياسية: ٢-٤ ديسمبر ١٩٩٥**. أحمد الرشيدي (محرر)، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ١٥-٤٧.

- افنركوهين، "نحو شرق أوسط جديد: إعادة النظر في المسألة النووية". **دراسات عالمية**، مركز الإمارات والبحوث الاستراتيجية، العدد (١)، ١٩٩٤، ص ص ١٨-٤٩.
- السيد أمين شلبي، **السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة (١٩٥٠-٢٠٠٠)**. بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الرابع عشر للبحوث السياسية، ١٣-٢٠٠١/١/١٥، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ص ١-٢٨.
- حسن سليم، "القطاع الخاص والمعونة الاقتصادية الأمريكية لمصر". **الأهرام الاقتصادي**، العدد (١٤٣٨)، ١٩٩٦/٧/٢٩، ص ص ١٨-١٩.
- حنان البيلي، "الشراكة المصرية-الأمريكية". **السياسة الدولية**، العدد (١٢٤)، أبريل ١٩٩٦، ص ص ١٩٣-١٩٦.
- خليل إسماعيل الحديني، "معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية: المسار والمستقبل في ضوء المؤتمر الاستعراضي الرابع". **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (١٧٥)، ١٩٩٣/٩، ص ص ٣٦-٥٣.
- زكريا حسين، "الترسانة النووية الإسرائيلية: التهديد والمواجهة". **كراسات استراتيجية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السنة الخامسة، العدد (٢٨)، أبريل ١٩٩٥، ص ص ١-٣٠.
- زينب عبد العظيم محمد، "العلاقات الاقتصادية المصرية-الأمريكية وانعكاساتها على سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة". في: **مصر والقوى الكبرى في النظام العالمي الجديد- أعمال المؤتمر السنوي التاسع للبحوث السياسية: ٢-٤ ديسمبر ١٩٩٥**. أحمد الرشيدي (محرر)، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ٥٧-٩٦.
- سارة العيسوي، "الانحراف الخطير في السياسة الخارجية لبيل كلينتون". **قراءات استراتيجية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السنة (٣)، العدد (٦)، يونيو ١٩٩٨، ص ص ١١-١٦.
- سلامة شاكر، "العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ومصر". في: **مصر والقوى الكبرى في النظام العالمي الجديد- أعمال المؤتمر السنوي التاسع للبحوث السياسية: ٢-٤ ديسمبر ١٩٩٥**. أحمد الرشيدي (محرر)، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ٤٩-٥٦.
- صلاح بسيوني، "مثلث العلاقات المصرية-الأمريكية-الإسرائيلية". **أوراق الشرق الأوسط**، القاهرة، أبريل-يوليو ١٩٩٥، ص ص ١٢-١٨.
- طلال عتريس، "الملف النووي". **شئون الأوسط**، العدد (٤١)، يونيو ١٩٩٥،
- ص ص ٤-٧.
- علاء سالم، "دلالات القمة الامريكية-الهندية". **ملف الأهرام الاستراتيجي**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، السنة (٦)، العدد (٧٠)، أكتوبر ٢٠٠٠،
- ص ص ٩٣-٩٤.
- عبد الرحمن عبد العال، "الدبلوماسية المصرية وقضايا نزع السلاح في الأمم المتحدة: ١٩٨١-١٩٩٨". **السياسة الدولية**. العدد (١٤٤)، أبريل ٢٠٠١، ص ص ٤٠-٦٣.
- عبد المنعم المشاط، "الأولويات الأمريكية في مجال السياسة الخارجية". في: **الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط**. هالة سعودي (محرر)، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ٧٨-٩٧.
- علي محمد رجب، "ماذا بعد التوقيع على معاهدة حظر التجارب النووية". **مجلة الدفاع**، العدد (١٢٥)، ديسمبر ١٩٩٦، ص ص ١٤-١٧.
- عبد المنعم سعيد، "العلاقات الأمريكية-العربية: الماضي والحاضر والمستقبل". **المستقبل العربي**، العدد ١١٨، ١٩٨٨/١٢، ص ص ٦٧-٨٣.

- محمد السيد سليم، "استراتيجية مصر النووية: الأصول والحسابات الخاطئة". **شئون الأوسط**، العدد (٤١)، يونيو ١٩٩٥، ص ص ٩-٢٢.
- محمد رضا فوده، "اتفاقية الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية". **مجلة الدفاع**، العدد (١٢٥)، ديسمبر ١٩٩٦، ص ص ١٨-٢٢.
- محمد عبد السلام، "تقدم محدود لمنع الانتشار النووي". **ملف الأهرام الاستراتيجي**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (٦٦)، يونيو ٢٠٠٠، ص ص ٥٣- ———————، "السراب: مستقبل القوة النووية الإسرائيلية". **دراسات في الأمن والاستراتيجية**، مركز البحوث والدراسات السياسية بالأهرام، مجلد (٣)، العدد (٢)، يناير ١٩٩٥، ص ص ١-٣٨.
- محمد قدري سعيد، **مصر وقضايا الأمن الدولي**. بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الرابع عشر للبحوث السياسية، ١٣-٢٠٠١/١/١٥، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ص ٢٨-٣٠.
- محمد نبيل طه، "انعكاسات توقف المعونة العسكرية على الأمن القومي المصري". **في: مصر ما بعد المعونات نحو مزيد من الاعتماد على الذات**. مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ١٨٣-٢٠٢.
- محمود شاكر، "دول عدم الانحياز وقضية التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية". **السياسة الدولية**، العدد (١٢٠)، أبريل ١٩٩٥، ص ص ٦٢-٦٩.
- محمود كارم، "أضواء على الموقف المصري من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية". **السياسية الدولية**، العدد (١٢٠)، أبريل ١٩٩٥.
- مراد إبراهيم الدسوقي، "بين السلاح النووي الإسرائيلي ومعاهدة عدم الانتشار النووي". **السياسة الدولية**، العدد (١٢٠)، أبريل ١٩٩٥، ص ص ٥٦-٦١.
- منير هندي وآخرين، **تقرير التمويل الدولي في جمهورية مصر العربية**. مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد (٢)، أكتوبر ١٩٩٩.
- نادية محمود مصطفى، "السياسية المصرية والخيار النووي". **في: سياسية مصر الخارجية في عالم متغير- أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية- ١٩٩٥**. أحمد يوسف أحمد (محرر)، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠، ص ص ٨٤٨-٩١١.
- نهى مكاوي، "الإدارة الأمريكية الجديدة وتوجهاتها في السياسة الخارجية". **في: الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط**. هالة سعودي (محرر)، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ٥٩-٧٥.
- هالة سعودي، "الانتخابات الأمريكية وقضايا السياسية الخارجية". **في: الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط**. هالة سعودي (محرر)، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ٢٤-٤٥.

ثالثاً: رسائل جامعية:

- أنور محمود عبد العال، **الآثار الاقتصادية الكلية للمعونات الأمريكية على الاقتصاد المصري ودورها في الإصلاح الاقتصادي (١٩٧٥-١٩٩٦)**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يناير ١٩٩٩.
- بسيوني محمد الخولي، **سياسات الدولتين الأعظم تجاه منطقة الشرق الأوسط في الفترة من (١٩٧٣-١٩٧٨)**. رسالة ماجستير غير منشورة، ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يناير ١٩٨٥.

- عادل محمد أحمد علي، **فعالية سياسات منع الانتشار النووي: منطقة الشرق الأوسط كحالة دراسة**. رسالة ماجستير غير منشورة، ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يناير ١٩٩٩.
- عبد الرحمن عبد العال خليفة، **مصر وقضايا نزع السلاح في الأمم المتحدة (١٩٨١-١٩٩٥): دراسة حالة لدور مصر في نطاق منظمة الأمم المتحدة**. رسالة ماجستير غير منشورة، ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يناير ١٩٩٩.
- مصطفى علوي، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي (١٩٥٣-١٩٥٩)**. رسالة ماجستير غير منشورة، ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يناير ١٩٧٥.
- هالة سعودي، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي (١٩٦٧-١٩٧٣)**. رسالة دكتواره منشورة، ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يناير ١٩٨٢.

رابعاً: مصادر أخرى:

- **التقرير السنوي للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والولايات المتحدة وأهم مؤشرات الاقتصاد الأمريكي لعام ١٩٩٧**. سفارة جمهورية مصر العربية: المكتب الاقتصادي والتجاري في واشنطن، نوفمبر ١٩٩٨، ص ص ١-٧٩.
- ابراهيم نافع، "مبارك لن ننسحب من الاتفاقية النووية ولكن انضمام جميع الأطراف ضرورة قصوى". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٦.
- إبراهيم يسري، "الدبلوماسية المصرية ومواجهه تحدي السلاح النووي". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٣.
- "أجواء المواجهة تخيم على مؤتمر مراجعة حظر الانتشار النووي لعدم تخلص القوى الكبرى من ترساناتها". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ٢٠٠٠/٤/١٥.
- أحمد سيد حسن، "بعد انتهاء المعركة النووية لصالح أمريكا وإسرائيل: ما الخطوة المصرية القادمة". **جريدة الأهالي**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٥/١٧.
- أحمد عبد الحليم، "تدعيم السلام في أساس ودوافع الموقف المصري". **جريدة الحياة**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/١١.
- ————، "الإشكالية النووية والمستويات العامة للحد من التسلح". **جريدة الحياة**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/٢٨.
- ————، "مستقبل اتفاقية الأسلحة النووية". **جريدة الحياة**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/٢٧.
- أسامة الباز، "استثناء إسرائيل من توقيع المعاهدة النووية يعطي مبرراً لدول أخرى لبدء برامج نووية تهدد أمن المنطقة". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٣.
- "أمريكا تجري تجربتين نوويتين دون تفجيرات في يونيو: واشنطن تؤكد تمشي التجربتين مع معاهدة حظر التجارب النووية". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٧/٤/٦.
- "إيران توجه انتقادات حادة للدول الصناعية الكبرى". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ٢٠٠٠/٤/٢٧.
- إيناس نور وإبراهيم البهي، "موسى: الرئيس مبارك أبدى ارتياحه لانتزاع المؤتمر تنازلات بشأن برنامج إسرائيل النووي". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ٢٠٠٠/٥/٢٢.
- أيهاب حافظ، "أمريكا توافق على بحث البرنامج النووي الإسرائيلي". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ٢٠٠٠/٤/٢٧.
- ————، أبو الغيط يؤكد أن المعاهدة ليس لها مصداقية بالنطقة لعدم توقيع إسرائيل عليها". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ٢٠٠٠/٤/٢٦.

- ———، "الجمعية العامة تطالب إسرائيل بالتخلي عن حيازة الأسلحة النووية والامتناع عن إنتاجها". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٩/١٢/٣.
- ———، "مصر تطالب بانضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر الانتشار النووي". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٩/١٠/١٢.
- ———، "مصر تجدد مطالبتها بانضمام إسرائيل لمعاهدة حظر الانتشار النووي". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٩/٥/١٦.
- ———،"مصر تحذر من عدم انضمام إسرائيل لمعاهدة حظر الانتشار النووي". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٩/٥/١٦.
- "الدول الخمس النووية تتعهد بالتخلص من ترساناتها النووية دون شروط". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ٢٠٠٠/٥/٢٠.
- "الدول النووية الخمس الكبرى تتعهد بخفض حجم ترساناتها النووية". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ٢٠٠٠/٥/٢.
- "الرئيس في حديث لصحيفة يوميوري اليابانية: نطالب إسرائيل بإعلان استعدادها للانضمام للمعاهدة النووية". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/١٥.
- "السفير البريطاني: غياب إسرائيل يضر بالمعاهدة النووية". **جريدة الأخبار**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٣٠.
- "الشباب يؤيد موقف الرئيس من منع الانتشار النووي". **جريدة الأخبار**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٩.
- "الصحفيون يؤيدون موقف مبارك من المعاهدة النووية". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/١٨.
- "الضمانات السلبية غير كافية للتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية". **جريدة الجمهورية**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٥.
- "العلميون يبحثون معاهدة حظر الانتشار النووي". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/١٧.
- "لا نريد الربط بين تجديد المعاهدة النووية وإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/٢٤.
- "المراوغة الإسرائيلية". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/٢٦.
- "المعاهدة النووية: لا قرار عربياً بالتوقيع أو بعدم التوقيع". **جريدة الحياة**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٢٤.
- "الولايات المتحدة تقدم ضمانات أمنية للدول غير النووية". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٦.
- "بريطانيا تتفهم موقف مصر من معاهدة حظر الانتشار النووي". **جريدة الجمهورية**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٣٠.
- "بريطانيا توقف تجاربها النووية". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٨.
- "تساؤلات حول مخاطر الموقف العربي قبيل تمديد الاتفاقية النووية في ندوة بحزب التجمع". **جريدة الأهرام الدولي**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/١٨.
- "تصاعد المطالبة بانضمام إسرائيل لمعاهدة الحظر النووي في مؤتمر المراجعة". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ٢٠٠٠/٤/٢٧.
- "تناقض مواقف الأمريكيين من اللجوء إلى الخيار النووي". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٦/٥/٥.
- جمال كمال، "لماذا الإصرار الأمريكي على تجديد المعاهدة النووية". **جريدة الجمهورية**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٢.

• ــــــــ، "قرار مجلس الأمن بضمانات الدول غير النووية، اقترحته أمريكا عام ٦٨ للتوقيع على المعاهدة وتقدمه الآن لتجديد المعاهدة لأجل غير مسمى". **جريدة الجمهورية**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٣٠.
• "جنوب أفريقيا ترفض التمديد اللامحدود للمعاهدة النووية". **جريدة الجمهورية**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٢٧.
• "جهود الدبلوماسية المصرية للحد من التسلح في المنطقة". **نشرة المعلومات**، أبريل/يونيو ١٩٩٥.
• "جوبيه: منع انتشار الأسلحة النووية يجب أن يشمل جميع الدول بالشرق الأوسط". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/٩.
• حسن عبد الغفار حسن، "مصر وكيان ثابت في عالم التغيرات". **جريدة الأهرام المسائي**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/١١.
• حسن نافعه، "خطان للدفاع ضد الابتزاز النووي". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٢٢.
• حمدي فؤاد، "خطة أمريكية لمقاومة انتشار أسلحة الدمار: استراتيجية جديدة للحد من التورط الأمريكي في الحروب الإقليمية". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٣/٥/٣١.
• "روسيا ومعاهدة عدم الانتشار". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٣/٣/٢٠.
• سامي أبو العز، "أسرار الخلاف النووي بين مصر وإسرائيل". **جريدة الوفد**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/١٦.
• سامي عمارة، "خطورة عدم انضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية". **المصور**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٣١.
• سعيد اللاوندي، "أوروبا والبحث عن سياسية نووية موحدة". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٩/١٠/٢١.
• "سلسلة تجارب نووية أمريكية جديدة تحت الأرض". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٧/٦/٢٩.
• سناء السعيد، "ضغوط أمريكية مكثفة على مصر للتوقيع على معاهدة الحظر النووي". **جريدة العالم اليوم**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٩.
• ــــــــ، "معاهدة الحظر النووي مشروع القرار المشبوه". **جريدة الوفد**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٩.
• "سوريا وروسيا تؤكدان ضرورة انضمام جميع الدول للمعاهدة النووية". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٣١.
• "شباب المعارضة". **جريدة الوفد**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٥/١٧.
• "شباب المعارضة يؤيدون موقف مصر من معاهدة حظر الانتشار النووي". **جريدة الوفد**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/٢٢.
• صلاح الدين حافظ، "حقيقة موقف مصر من المد اللانهائي للمعاهدة النووية: بين الانتصار والانكسار". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٥/١٨.
• صلاح بسيوني، "ماذا حققت مصر بعد الموافقة على المد اللانهائي للمعاهدة النووية". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٥/٢٢.
• "ضمانات عسكرية وإنسانية للدول غير النووية في مشروع الدول الخمس لمجلس الأمن". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٢٦.
• عاطف الغمري، "ورقة عمل عربية بالأمم المتحدة لإخلاء المنطقة من السلاح النووي". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٧/٥/٢.
• ــــــــ، "العالم الثالث على خط النار النووية". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٢٢.

- عبد الحميد بكري وسعد العبيدي، "إجماع وطني على تأييد موقف مصر الرسمي بنزع ترسانة إسرائيل النووية". **جريدة الأحرار**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/١٢.
- عبد العظيم حماد، "التحريض والتنسيق". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/١٠.
- عبد الملك خليل، "روسيا تحتفظ بحق توجيه الضربة النووية الأولى دفاعاً عن مصالحها. **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٣/١١/٦.
- عبد المنعم سعيد، "مصر ومعاهدة عدم الانتشار النووي: نحو مبادرة جديدة". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/١/٢٧.
- عبد الهادي العشري، "معاهدة الأسلحة النووية والموقف المصري العادل". **جريدة الجمهورية**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٩.
- عثمان آمين وآخرين، "معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية بين ضغوط الكبار ومزاعم تل أبيب ومحاولات العالم النامي". **جريدة الأنباء**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٢.
- علي الدين هلال، "مصر ومعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/١.
- عماد علي، "دول تطالب بالتجديد الأبدي وأخرى تصر على توقيع إسرائيل أولاً". **جريدة الأنباء**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٣١.
- "عمرو موسى: مصر ليست ضد المعاهدة النووية، البرنامج النووي الإسرائيلي سبب رفضنا لتجديد المعاهدة". **جريدة الأخبار**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٤.
- "عمرو موسى يبحث مع كوزيريف معاهدة الحظر النووي: روسيا تأسف لعدم انضمام إسرائيل للمعاهدة". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٢٩.
- فايزه سعد، "تجديد معاهدة حظر الانتشار النووي: القاهرة لن تتراجع هل توقع تل أبيب؟". **روزاليوسف**، ١٩٩٥/٣/١٣، العدد ٣٤٨٣، ص ص ٢٨-٢٩.
- "فرص النجاح ٥٠٪ وحلول وسط بشان إسرائيل والدرع الأمريكي المضاد للصواريخ". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ٢٠٠٠/٥/١٥.
- فوزي حماد، "مصر ومعاهدة عدم الانتشار النووي: مخاطر التمديد الأبدي". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/١/٢٧.
- "كريستوفر يتذوق مرار المنطقة مع ظهور نزاع عربي-إسرائيلي حول الحظر النووي". **جريدة السياسية**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/١٠.
- "كلينتون يلتزم باستمرار وقف التجارب النووية والتصديق على المعاهدة في نهاية المطاف". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٩/١٠/١٥.
- "كلينتون يقرر سحب ٢٠٠٠ طن من المخزون النووي بوزارة الدفاع". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٣.
- "كوزيريف يزور القاهرة ليعرض الرؤية الروسية لمسيرة السلام". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/١٩.
- ماجدة طنطاوي، "مصر تطالب العالم بإجبار إسرائيل على الانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووي". **جريدة الأخبار**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٨/١/٢٣.
- "مبارك في حديث لشبكة سي.ان.ان.: إصرار إسرائيل على عدم توقيع المعاهدة النووية آثار الرأي العام المصري". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٤.
- "مبارك خلال اجتماعه باللجنة الاستشارية: موقف مصر من معاهدة حظر الأسلحة النووية تحدده المصلحة العليا". **جريدة الأهرام المسائي**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٢٠.
- "مبارك يؤكد ضرورة تطهير الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل: الرئيس يطالب إسرائيل بوضع جدول زمني للانضمام إلى المعاهدة النووية". **جريدة الأهرام المسائي**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/١٣.

- محمد سامي عبد الحميد، "المعاهدة النووية: الانسحاب أم القبول مع التحفظ". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٤.
- محمد عبد السلام، "ماذا بعد التمديد الأبدي لمعاهدة منع الانتشار النووي". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٥/٢٦.
- محمد عبد اللاه، "حقيقة المعاهدة النووية". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٨.
- محمود أباظة، "الهدف عالمية المعاهدة". **جريدة الوفد**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٤
- ———، "مصر وأمريكا والمعاهدة". **جريدة الوفد**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٢٨.
- محمود قاسم، "قصة الصراع النووي بين مصر وإسرائيل". **جريدة الوفد**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/٢٣.
- محمود محمد خليل، "أسس الموقفين المصري والإسرائيلي تجاه معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية". **مجلة الدفاع**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٢.
- محمود وهيب السيد، "أين نحن ومعاهدة حظر انتشار السلاح النووي". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/١٥.
- "مشروع قرار بمجلس الأمن بمساعدة الدول غير النووية ضد أي هجوم نووي". **جريدة الأهرام المسائي**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٧.
- مصر تحذر من بطء التحرك الدولي نحو نزع شامل للسلاح النووي". **جريدة الأهرام المسائي**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٧/١/٢٤.
- "مصر تدعو لتعديل مشروع ضمانات الخمسة الكبار". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٧.
- "مصر تطالب بالكشف عن قدرات إسرائيل النووية". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ٢٠٠٠/٤/٢٦.
- "مصر تطالب بتطبيق معاهدة حظر الانتشار النووي على كل دول العالم". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٨/٥/٢٩.
- "مصر تطالب بضمانات أمنية لحماية الدول غير النووية". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ٢٠٠٠/٥/٢.
- "مصر تطالب بمبعوث خاص للشرق الأوسط لإخلائه من الأسلحة النووية". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ٢٠٠٠/٥/٣.
- "مصر تؤكد مجدداً دعوتها لإخلاء العالم من أسلحة الدمار الشامل". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٩/١/٢٧.
- "مصر وإسرائيل تتبادلان المقترحات لتسوية الخلاف حول البرنامج النووي الإسرائيلي". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٢٥.
- "مصر وتجديد المعاهدة". **جريدة الوفد**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/٢١.
- مصطفى بكري، "هل تراجعت مصر عن موقفها من المعاهدة النووية". **جريدة الأحرار**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٢٠.
- ———، "مبارك: رفض إسرائيل الانضمام للمعاهدة النووية يشجع الإرهاب". **جريدة الأحرار**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/١٦.
- مصطفى عبد الله، "ضغوط دولية تطالب واشنطن بالتصديق على معاهدة حظر التجارب النووية". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٩/١٠/١٠.
- ———، "إدارة كلينتون تقود معركة شرسة للتصديق على معاهدة حظر التجارب النووية". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٩/١٠/٧.
- ———، "مصر تؤكد التزامها بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٤/٩/٢٣.

- "معاهدة منع الانتشار النووي". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/٢.
- مفيد شهاب، "أسس الموقف المصري تجاه معاهدة منع الانتشار النووي". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/١٦.
- "مناورة سياسية جديدة لكلينتون لإنقاذ معاهدة حظر التجارب النووية". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٩/١٠/١٢.
- مها عبد الفتاح، "عمرو موسى: موقف إسرائيل يؤدي لسباق نووي". **جريدة الأخبار**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٥.
- "مواقف عربية". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/١٥.
- "موقف الطرفين من معاهدة حظر الانتشار النووي". **جريدة العالم اليوم**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/٢٢.
- "موقف مصر من المعاهدة النووية ثابت ونعتبرها عاملاً مهماً لمنع أسلحة الدمار الشامل". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٤.
- "موسى: لن نقبل وجود دولة نووية واحدة في المنطقة". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/١/٣١.
- "موسى: لن نوافق على المد اللانهائي للاتفاقية ما لم تطور إسرائيل موقفها السلبي". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/٢٦.
- "موسى: معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في مهب الريح، والعالم مطالب بإعمال مبادرة مبارك". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٨/٥/٢٩.
- "مؤتمر فيينا يدعو الدول النووية إلى التعجيل بالتصديق على معاهدة حظر التجارب النووية". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٩/١٠/٩.
- هدى توفيق، "مصر تنتقد بيان الدول النووية لعدم كفايته". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ٢٠٠٠/٥/٤.
- ———، "مقترحات مصرية لاستصدار قرارات دولية واضحة". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ٢٠٠٠/٤/٣٠.
- ———، "كلينتون يتهم الجمهوريين بممارسة سياسية انعزالية تهدد الأمن القومي الأمريكي". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٩/١٠/١٤.
- هيثم سعد الدين، "مصر تطالب بإدراج بند مستقل لنزع السلاح النووي بالمنطقة". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٦/٩.
- "هيرد يدعو دول الشرق الأوسط إلى التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/١٤.
- "واشنطن لا تقبل سوى التجديد الدائم وغير المشروط لاتفاقية منع الانتشار النووي". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٢/١.
- "وكالة الطاقة الذرية تؤيد مد اتفاقية منع الانتشار النووي ٥ سنوات كحل". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/١٦.
- وليم ويصا، "ماذا جرى في باريس؟ هل يؤدي اللقاء إلى حل وسط للخروج". **جريدة الأخبار**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٤/٨.
- يحيى أحمد البنا، "قضية السلاح النووي وانتهاك إسرائيل لأحكام القانون الدولي". **جريدة الأهرام**، أرشيف الأهرام، ١٩٩٥/٣/٢٠.

المراجع الأجنبية

I. Documents:

1-"Callahan Suggests a Need to Cap Aid to Mideast". **Cong Q W Rpt**, Vol. 54, No. 13, March 30, 1996, p. 896.

2- Cassata, Donna,"Chemical Weapons Treaty Nears Climactic Vote". **Cong Q W Rpt**, Vol. 54, No. 36, Sept. 7, 1996, p. 2534.

3- ---------------, "Compromise on Missile Defenses Ensures Senate Bill's Passage". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 35, Sept. 9, 1995, p. p. 2731-3.

4- **Congressional Quarterly Almanac**, Vol. L, 1994, p. 456.

5- ---------------------------------------, Vol. XLVIII, 1992, p. 491.

6- Doherty, Carroll, "Albright's Push For Foreign Aid Gets Mixed Receptions ". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 26, June 28, 1997, p. p. 1538-9.

7- -------------------, "Senate Panel Votes to Drop Aid Earmark For Egypt". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 25, June 21, 1997, p. 1462.

8- -------------------, "Markup For Programs Abroad has Unusually Smooth Start". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 18, May 3, 1997, p. p. 1028-9.

9- -------------------, "President, In Nod to Helms, Plans to Merge Agencies", **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 16, April 19, 1997, p. 921.

10- -----------------, "Chances Improve For Revamp of Agencies". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 9, March 1, 1997, p. 546.

11- -----------------, "House Passes Export Rewrite, But Bill Faces Uphill Road". **Cong Q W Rpt**, Vol. 54, No. 29, July 20, 1996, p. 2065.

12- -----------------, "GOP Launches Missile Defense Bills ". **Cong Q W Rpt**, Vol. 54, No. 18, May 4, 1996, p. 1234.

13- -----------------, "Anti-Proliferation Weapons ". **Cong Q W Rpt**, Vol. 54, No. 7, Feb. 17, 1996, p. 397.

14- -----------------, "Senate Slashes Agency Budgets, Confirms 18 Ambassadors ". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 49, Dec. 16, 1995, p. p. 3821-2.

15- -----------------, "Helms in Deal to End Freeze on Arms Pact,Nominees". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 48, Dec. 9, 1995, p. p. 3753-4.

16- -----------------, "Helms Reports Compromise ". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 45, Nov. 18, 1995, p. 3552.

17- -----------------, "Helm's Reorganization Plan Stymied by Democrats ". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 31, Aug. 5, 1995, p. 2388.

18- -----------------, "Democratic Unity Stalls GOP Juggernaut: House Republicans Put off Final Action on Bill to Chop International Aid Apparatus ". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 21, May 27, 1995, p. p. 1513-6.

19- -----------------, "Panel Adopts Helms Plan to Kill Three Agencies". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 20, May 20, 1995, p. p. 1437-9.

20- -----------------, "Helm's Puts His Own Stamp on Cuts, Gore Rejected ". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 7, Feb. 18, 1995, p. 540.

21- ------------------, "Hill Urged to Ban Chemical Weapons". **Cong Q W Rpt**, Vol. 52, No. 25, June 25, 1994, p. 1733.

22- ------------------, "Bid to Sell Jets to Pakistan May Provoke Fight on Hill". **Cong Q W Rpt**, Vol. 52, No. 14, April 9, 1994, p. 851.

23- ------------------, "Foreign Policy in-Box". **Cong Q W Rpt**, Vol. 51, No. 3, Jan 16, 1993, p. 136.

24- "GOP Senators Renew Push For Anti-Missile System ". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 17, April 26, 1997, p. 977.

25- "House Backs $147 Million For Anti-Missile Defense ". **Cong Q W Rpt**, Vol. 56, No. 14, April 4, 1998, p. 900.

26- "House Panel Approves Plan to Abolish Three Agencies", **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 38, Sept. 30, 1995, p. 3020.

27- "International Treaty Signed to Ban Chemical Weapons". **Cong Q W Rpt**, Vol. 51, No. 3, Jan 16, 1993, p. 142.

28- "Lawmakers Praise Clinton's End to Sanctions on India, Pakistan". **Cong Q W Rpt**, Vol. 56, No. 45, Nov. 14, 1998, p. 3078.

29- Mc Cutcheon, Chuck, "Treaty Vote a "Wake-Up Call". **Cong Q W Rpt**, Vol. 57, No. 40, Oct. 16, 1999, p. p. 2435-8.

30- ------------------, "Senators Struggle to Put Nuclear Treaty Back in Bottle". **Cong Q W Rpt**, Vol. 57, No. 39, Oct. 9, 1999, p. p. 2393-5.

31- ------------------, "Senate Prepares to Take up Nuclear Test Ban Treaty Ratification Still a Long Shot". **Cong Q W Rpt**, Vol. 57, No. 38, Oct. 2, 1999, p. p. 2325-6.

32- ------------------, "Can Comprehensive Test Ban Treaty Put Nuclear Genie Back in Bottle". **Cong Q W Rpt**, Vol. 56, No. 27, July 4, 1998, p. p. 1839-1841.

33- ------------------, "India's Nuclear Detonations Rattle Clinton's Arms Control Strategy". **Cong Q W Rpt**, Vol. 56, No. 20, May 16, 1998, p. p. 1317-1320.

34- "Members Seek to Extend Waiver of Sanctions on India, Pakistan". **Cong Q W Rpt**, Vol. 57, No. 10, March 6, 1999, p. 566.

35- "Non Proliferation Commission Approved By Panel". **Cong Q W Rpt**, Vol. 54, No. 30, July 27, 1996, p. 2133.

36- "Nuclear Test Ban Extended Through Sept. 1995". **Cong Q W Rpt**, Vol. 52, No. 11, March 19, 1994, p. 682.

37- Palmer, Elizabeth, "For Businesses, A High Price For Chemical Weapons Ban". **Cong Q W Rpt**, Vol. 52, No. 36, Sept. 17, 1994, p. p. 2584-2587.

38- ------------------, "The Slow Road to Destruction". **Cong Q W Rpt**, Vol. 52, No. 36, Sept. 17, 1994, p. 2585.

39- ------------------, "Senate Panel Opens Hearings on Chemical Weapons Pact". **Cong Q W Rpt**, Vol. 52, No. 12, March 26, 1994, p. 756.

40- Pomper, Miles, "Clinton Defers Decision on Missile Defense". **Cong Q W Rpt**, Vol. 58, No. 34, Sept. 2, 2000, p. 2037.

41- ------------------, "The International Fallout of an Anti-Missile System". **Cong Q W Rpt**, Vol. 58, No. 33, Aug. 12, 2000, p. p. 1971-6.

42- ---------------, "Leaders Settle on $ 1.3 Billion For Colombia's War on Drugs". **Cong Q W Rpt**, Vol. 58, No. 26, June 24, 2000, p. p. 1545-7.
43- ---------------, "Putin's Victory in Russia Revives Push For Action on Nuclear Arms Control". **Cong Q W Rpt**, Vol. 58, No. 14, April 1, 2000, p. 786.
44- ---------------, "India-Pakistan Arms Buildup Concerns Panel". **Cong Q W Rpt**, Vol. 58, No. 13, March 25, 2000, p. 675.
45- ---------------, "Anti-Missile Delay Prompts Review". **Cong Q W Rpt**, Vol. 58, No. 13, March 25, 2000, p. 676.
46- Pomper, Miles & Chatterjee, Sumana, "Congress Embraces India as Pakistan's Influence Fades". **Cong Q W Rpt**, Vol. 58, No. 12, March 18, 2000, p. p. 578-583.
47- Pomper, Miles, "Partners and Adversaries". **Cong Q W Rpt**, Vol. 58, No. 4, Jan 22, 2000, p. p. 118-9.
48- ---------------, "Treaty Rejection Casts a Shadow Over Non Proliferation Efforts in Asia". **Cong Q W Rpt**, Vol. 57, No. 40, Oct. 16, 1999, p. 2437.
49- ---------------, "Stoked by Farm Interests, Anti-Sanctions Movement Builds in Both Chambers". **Cong Q W Rpt**, Vol. 57, No. 13, March 27, 1999, p. 767.
50- Pomper, Miles & Towell, Pat, "GOP's Agenda Makes Little Headway Despite Clinton's Political Woes". **Cong Q W Rpt**, Vol. 56, No. 36, Sept. 12, 1998, p. p. 2414-5.
51- Pomper, Miles, "Aid to Russia, IMF Funds Lead Debate as Senate Oks Foreign Operations Bill". **Cong Q W Rpt**, Vol. 56, No. 35, Sept. 5, 1998, p. p. 2349-2351.
52- ---------------, "Prospects Brighten For IMF Funds, As GOP Looks to Boost Trade", **Cong Q W Rpt**, Vol. 56, No. 29, July 8, 1998,p. p. 1958-1960.
53- ---------------, "As the Dust Settles in India, US Rethinks Nuclear Policy". **Cong Q W Rpt**, Vol. 56, No. 21, May 23, 1998, p. p. 1365-8.
54- "Prospects Improve For Action on Chemical Arms Pact". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 13, March 29, 1997, p. 751.
55- "State Dept. Offers Own Cuts to Pre-empt Republicans". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 2, Jan 14, 1995, p. 170.
56- Towell, Pat, "Hill Democrats Press Clinton to Postpone Initial Decision on Building Anti-Missile System". **Cong Q W Rpt**, Vol. 58, No. 31, July 29, 2000, p. 1903.
57- ---------------, "Pentagon's Chief of Testing Reinforces Bipartisan Movement to Postpone Anti-Missile System". **Cong Q W Rpt**, Vol. 58, No. 8, Feb. 19, 2000, p. p. 373-4.
58- ---------------, "Can US Build Missile Shield Without Shredding a Treaty". **Cong Q W Rpt**, Vol. 57, No. 47, Dec. 4, 1999, p. p. 2914-9.
59- ---------------, "US Won't Let ABM Treaty Stop Missile Defense Program, Nominee For State Post Says". **Cong Q W Rpt**, Vol. 57, No. 27, July 3, 1999, p. 1631.
60- ---------------, "Yeltsin Agrees to Reopen ABM Treaty". **Cong Q W Rpt**, Vol. 57, No. 26, June 26, 1999, p. 1567.
61- ---------------, "Anti-Missile Defense Bill Clears". **Cong Q W Rpt**, Vol. 57, No. 21, May 22, 1999, p. 1223.
62- ---------------, "Effort to Build Anti-Missile System Gets a Strong, If Symbolic Lift". **Cong Q W Rpt**, Vol. 57, No. 12, March 20, 1999, p. 715.

63- ----------------, "House Panel Backs Deployment of An Anti-Missile System, But Sets No Specifics". **Cong Q W Rpt**, Vol. 57, No. 9, Feb. 27, 1999, p. 502.

64- ----------------, "Progress on Anti-Missile Program Dulls Back and Bite of GOP Critics". **Cong Q W Rpt**, Vol. 56, No. 40, Oct. 10, 1998, p. p. 2755-6.

65- ----------------, "Armed Services Panel Endorses Missile Defense". **Cong Q W Rpt**, Vol. 56, No. 17, April 25, 1998, p. 1084.

66- ----------------, "House Bill Would Expedite Anti-Missile Defenses ". **Cong Q W Rpt**, Vol. 56, No. 12, March 21, 1998, p. 765.

67- ----------------, "Senate Passes Bill to Enforce Chemical Weapons Ban ". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 21, May 24, 1997, p. 1207.

68- ----------------, "GOP Pentagon Cross Swords Over Anti-Missile Effort". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 20, May 17, 1997, p. p. 1145-8.

69- ----------------, "Anti-Missile Defense Supersonic Duel with Almost No Room For Mistakes ". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 20, May 17, 1997, p. p. 1146-7.

70- ----------------, "Chemical Weapons Ban Approved in Burst of Compromise". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 17, April 26, 1997, p. p. 973-976.

71- ----------------, "Chemical Arms Ban's Chances Put at 50-50 in Senate". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 16, April 19, 1997, p. p. 917-920.

72- ----------------, "Five Amendments to Dominate Debate ". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 16, April 19, 1997, p. 918.

73- ----------------, "Senate Passes Domestic Version of Ban ". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 16, April 19, 1997, p. 919.

74- Towell, Pat and Chuck, Mc Cutcheon, "Senate Moves Towards Vote on Chemical Arms Pact". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 15, April 12, 1997, p. p. 853-855.

75- Towell, Pat, "What the Treaty's Critics Want". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 15, April 12, 1997, p. 854.

76- ----------------, "Clinton-Yeltsin Deals Set Stage For Show Downs at Home". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 13, March 29, 1997, p. p. 749-750.

77- ----------------, "Lott Promises to Bring up Chemical Weapons Pact". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 12, March 22, 1997, p. 716.

78- ----------------, "Clinton Pressures GOP to Act on Chemical Arms Ban". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 9, March 1, 1997, p. p. 545-550.

79- ----------------, "Helms Ties Chemical Arms Pact to Action on Other Issues". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 6, Feb. 8, 1997, p. p. 375.

80- ----------------, "Cohen, in Confirmation Hearings; Vows Timely Bosnia Pullout". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 4, Jan 25, 1997,p. p. 247-8.

81- ----------------, "Clinton Signs Republicans Fortified Defense Bill". **Cong Q W Rpt**, Vol. 54, No. 41, Oct. 12, 1996, p. p. 2928-2932.

82- ----------------, "Clinton Signs Test Ban". **Cong Q W Rpt**, Vol. 54, No. 39, Sept. 28, 1996, p. 2770.

83- ----------------, "Chemical Weapons Ban Delayed as Dole Joins Objectors". **Cong Q W Rpt**, Vol. 54, No. 37, Sept. 14, 1996,p. p. 2607-8.

84- ----------------, "Two Major Initiatives". **Cong Q W Rpt,** Vol. 54, No. 32, Aug. 10, 1996, p. 2258.

85- ----------------, "Anti-Missile Bill Downed". **Cong Q W Rpt,** Vol. 54, No. 23, June 8, 1996, p. 1608.

86- ----------------, "Anti-Missile Bill Side Tracked by High Cost Estimate". **Cong Q W Rpt,** Vol. 54, No. 21, May 25, 1996, p. p. 1470-2.

87- ----------------, "GOP Faces Tough Sales Job". **Cong Q W Rpt,** Vol. 54, No. 21, May 25, 1996, p. 1471.

88- ----------------, "House Boosts Pentagon Budget Despite Threat of a Veto". **Cong Q W Rpt,** Vol. 54, No. 20, May 18, 1996, p. p. 1396-7.

89- ----------------, "Debate Over Pentagon Budget Will Take a Narrow Focus". **Cong Q W Rpt,** Vol. 54, No. 19, May 11, 1996, p. p. 1310-5.

90- ----------------, "Military HIV Policy Debate Rekindled in House". **Cong Q W Rpt,** Vol. 54, No. 17, April 27, 1996, p. p. 1180-1.

91- ----------------, "GOP to Use Pentagon's Wish List in Challenging Clinton Policies". **Cong Q W Rpt,** Vol. 54, No. 16, April 20, 1996, p. p. 1056-8.

92- ----------------, "Administration Begins New Drive For Chemical Weapons Treaty". **Cong Q W Rpt,** Vol. 54, No. 13, March 30, 1996, p. p. 893-4.

93- ----------------, "How the Treaty Would Work". **Cong Q W Rpt,** Vol. 54, No. 13, March 30, 1996, p. 894.

94- ----------------, "Dole, Gingrich Push Anti-Missile Plan". **Cong Q W Rpt,** Vol. 54, No. 12, March 23, 1996, p. 808.

95- ----------------, "GOP Pushes Missile Defense". **Cong Q W Rpt,** Vol. 54, No. 10, March 9, 1996, p. 627.

96- ----------------, "GOP, Democrats Cross Swords Over Anti-Missile Systems". **Cong Q W Rpt,** Vol. 54, No. 9, March 2, 1996, p. p. 562-4.

97- ----------------, "Senate Clears Compromise Bill, Clinton Expected to Sign". **Cong Q W Rpt,** Vol. 54, No. 4, Jan 27, 1996, p. p. 225-6.

98- ----------------, "Anti-Missile Defense Manadate Dropped in Bow to Clinton". **Cong Q W Rpt,** Vol. 54, No. 3, Jan 20, 1996, p. 154.

99- ----------------, "Leaders Pursue Compromise as Override Vote Fails". **Cong Q W Rpt,** Vol. 54, No. 1, Jan 6, 1996, p. p. 61-2.

100- ----------------, "Bill with Troops Pay Raise Clears, Veto Likely Over Missile Policy". **Cong Q W Rpt,** Vol. 53, No. 50, Dec. 23, 1995,
p. p. 3897-3900.

101- ----------------, "ABM Language Disputed". **Cong Q W Rpt,** Vol. 53, No. 50, Dec. 23, 1995, p. 3898.

102- Towell, Pat & Cassata, Donna, "Missile Defense Provisions Likely to Draw Veto". **Cong Q W Rpt,** Vol. 53, No. 49, Dec. 16, 1995, p. 3819.

103- Towell, Pat, "Rebellious House Republicans Help Crush Defense Bill". **Cong Q W Rpt,** Vol. 53, No. 38, Sept. 30, 1995, p. p. 3013-6.

104- ---------------, "Senate Adds Billions in Weapons to Clinton Budget Request". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 32, Aug. 12, 1995, p. p. 2448-50.

105- Towell, Pat & Cassata, Donna, "Missile Provision Stalls Senate's Final Action". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 32, Aug. 12, 1995, p. p. 2452-4.

106- ------------------------------------, "Senate Backs Nuclear Tests, Anti-Missile Program". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 31, Aug. 5, 1995, p. p. 2380-3.

107- Towell, Pat, "Tiny Nuclear Tests are Huge Issue". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 31, Aug. 5, 1995, p. 2382.

108- ---------------, "Senate Bill Boosts ABM Effort, Draws Line on Nuclear Cuts". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 30, July 29, 1995, p. p. 2285-91.

109- ---------------, "Senate Panel Earmarks Money For Nuclear Weapons Test". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 28, July 15, 1995, p. p. 2087-8.

110- ---------------, "GOP Tries to Heat Up Debate on Anti-Missile Programs". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 13, April 1, 1995, p. p. 949-955.

111- ---------------, "GOP Faces a Clash of Priorities in Its Bid to Boost Readiness". **Cong Q W Rpt**, Vol. 53, No. 2, Jan 14, 1995, p. p. 166-170.

112- ---------------, "President to Seek Increase in Military Budget". **Cong Q W Rpt**, Vol. 52, No. 47, Dec. 3, 1994, p. 3454.

113- ---------------, "House Coalition Repels Efforts to Cut Military Further". **Cong Q W Rpt**, Vol. 52, No. 20, May 21, 1994, p. p. 1320-5.

114- "US Places Limit on Arms Cuts". **Cong Q W Rpt**, Vol. 52, No. 37, Sept. 24, 1994, p. 2706.

115- Weisman, Jonathan, "President Submits Nuclear Test Ban, Seeks Critical Mass of Senate Votes". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 38, Sept. 27, 1997, p. p. 2325-6.

116- --------------------, "Subsitute For Nuclear Tests Debated". **Cong Q W Rpt**, Vol. 55, No. 7, Feb. 15, 1997, p. 436.

117- --------------------, "Energy and Water Bill ups Nuclear Funding". **Cong Q W Rpt**, Vol. 54, No. 38, Sept. 21, 1996, p. p. 2661-2.

118- --------------------, "Nuclear Test Ban Treaty up Next". **Cong Q W Rpt**, Vol. 54, No. 37, Sept. 14, 1996, p. 2608.

119- --------------------, "High Price For Nuclear Research". **Cong Q W Rpt**, Vol. 54, No. 22, June 1, 1996, p. 1525.

II. Books:

1- Arkin, William & Mazarr, Michael, "Clinton Defense Policy and Nuclear Weapons". **In: Clinton and Post-Cold War Defense.** By (Stephen Cimbala), Praeger Publisher, 1996, p. p. 49-64.

2- Baker, John, "Clinton Defense Policy –Making: Players, Process, and Policies". **In: Clinton and Post-Cold War Defense.** By (Stephen Cimbala), Praeger Publisher, 1996, p. p. 123-135.

3- Bannerman & etal, **A Guide to US Foreign Policy: Processes and Personalities.** 105th Congress, Unpublished Document, Sept. 1997, p. p. 1-77.

4- Cantori, Louis, "Egypt at the Crossroads". **In: The Middle East and the Peace Process, The Impact of the Oslo Accords,** Robert O. Freedman (Editor), University Press of Florida, 1998, p. p. 134-163.

5- Cimbala, Stephen J., **Clinton and Post Cold War.** Praeger: Westport, Connecticut, London, 1996.

6- Cozic, Charles P., **Nuclear Proliferation: Opposing Viewpoints.** San Diego, CA: Greenhaven Press, Inc., 1992.

7- Feldman, Shai, **Nuclear Weapons and Arms Control in the Middle East.** MIT Press, 1997, p. p. 175-204.

8- Goldstein, Joshua S., **International Relations.** Harper Collins College Publishers, Second Edition, 1996.

9- Hartmann H., Frederik & Wendzel L., Robert, **America's Foreign Policy in a Changing World.** Harper Collins College Publishers, New York, 1994.

10- Herron, Kerry & etal, **Mass and Elite Views on Nuclear Security: US National Security Surveys 1993-1999.** Volume II: Policy Elites, UNM Institute for Public Policy, University of New Mexico, Aug. 2000, p. p. 23-148.

11- Herron, Kerry & etal, **Mass and Elite Views on Nuclear Security: US National Security Surveys 1993-1999.** Volume I: General Public, UNM Institute for Public Policy, University of New Mexico, June 2000, p. p. 23-148.

12- Herron, Kerry & Jenkins-Smith, Hank, **Public Perspectives on Nuclear Security; US National Security Surveys 1993-1997.** UNM Institute for Public Policy, University of New Mexico, June 1998, p. p. 27-117.

13- Herron, Kerry & Jenkins-Smith, Hank, **US National Security Surveys: 1993-1995.** Center for Political Research Studies: Studies in Security & Strategy Quarterly Papers, Faculty of Economics & Political Science, Cairo University, Vol. 5, No. 2, Jan 1997, p. p. 1-71.

14- Herron, Kerry & etal, **Public Perspectives of Nuclear Weapons in the Post Cold War Environment, Findings and Analysis of the National Security Survey: Perceptions and Policy Concerns 1993-1994.** UNM Institute for Public Policy, University of New Mexico & Georgia Institute of Technology, 1994, p. p. 1-80.

15- Mc Cormick, James, **American Foreign Policy and Process.** F. E. Peacock Publishers, Inc., Third Edition, 1998, p. p. 215-264.

16- Mineta, Norman & etal, **Statistical Abstract of the United States: The National Data Book.** Department of Commerce, 102th Edition, Dec. 2000, p. 786.

III. Articles:

1- Greenhouse, Steven, "US Warns Egypt over Refusal on Arms Pact". **International Herald Tribune,** 13/2/1995.

2- Hirst, David, "New Allies, Old Enemies, Square Up Again". **The Guardian,** 14/2/1995.

3- Olson, William C.,"The US Congress: An Independent Force in World Politics". **International Affairs,** Vol. 67, No. 3, July 1991, p. p. 547-563.

IV. Thesis:

1- Shaker, Mohamed Ibrahim, **The Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons: A Study Based on the Five Principles of UN General Assembly Resolution 2028 (XX)**. A Published Ph.D. Thesis, Graduate Institute of International Studies, University of Geneva, Geneva, 1976.

V. Sources from Internet

1- **ACDA Fact Sheet on Fissile Material Production Cutoff.** 6/11/1996, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 46652799-46658204-range/archives/1996/pdq.9, p. p.1-2.

2- **ACDA'S Scheinman on Plans For NPT PreCom Meetings.** Oct. 21, 1996, Website, http://www.usis israel.org.il/publish/press/arms/archive/october/ac11021.html, p. p. 1-7.

3- **A Declaration By the President on Security Assurances For Non Nuclear Weapon States Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** April 5, 1995, Website, http://www.acda.gov/factshee/wmd/nuclear/npt/nucsafe.html, p. p. 1-2.

4- **A Declaration By the President on Security Assurances For Non Nuclear Weapon States Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** April 5, 1995, Website, http://www.state.gov., p. p. 1-3.

5- **A Declaration By the President on Security Assurances For Non Nuclear Weapon States Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** April 5, 1995, Website, http://www.usinfo.state.gov., p. p. 1-2.

6- **Adoption of the Report of the Drafting Committee and of the Final Document Verbatim Record of the 19th Meeting.** NPT/Conf.1995/PV.19, May 13, 1995, Website, http://www.nuclear,files.org, p. p. 1-19.

7- **Agreement Between the Government of the United States of America and the Arab Republic of Egypt Concerning the Development of Trade and Investment Relations.** 11/9/1999, Website, http://www.mfa.gov.eg/getdoc.asp?id=523&cat=02, p. p. 1-3.

8- Aita, Judy, **NPT Review Conference Enters Crucial Final Negotiations.** 9/5/1995, Website, http://www.fas.org., p. p. 1-2.

9- ----------, **Security Council Gives Assurances in case of Nuclear Attack.** 11/4/1995, Website, http://www.usinfo.state.gov., p. p. 1-2.

10- **Albright Discusses CTBT and ABM Treaties Before Chicago Council on Foreign Relations.** Nov. 10, 1999, Website, http://www.state.gov., p. p. 1-10.

11- **Albright, Egyptian Foreign Minister Moussa Discuss Issues of Mutual Interest.** 3/5/1995, gopher://198.80.36.82:70/OR 29901930-29905110-range/archives/1995/pdq.9, p.p. 1-2.

12- **Albright: NPT Will not be Amended to Accommodate India, Pakistan.** June 4, 1998. Website, http://www.usinfo.state.gov., p. p. 1-2.

13- **Albright Press Conference After P-5 Meeting June 4.** Department of State, June 5, 1998. Website, http://www.usinfo.state.gov., p. p. 1-7.

14- **Ambassador Mounir Zahran; Permanent Representative of Egypt in Geneva; 1999 NPT Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of the Nuclear Weapons.** 10 May 1999, Website, http://www.nuclearfiles.org., p. p. 1-3.

15- **Ambassador Robert Grey; Delegation of the United States, Main Committee I, The 2000 NPT Review Conference, 14 April- 19 May 2000.** April 27, 2000, Website, http://www.nuclearfiles.org., p. p. 1-6.

16- **A National Security Strategy For a New Century.** May 1997, Website, http://www.state.gov., p. p. 1-29.

17- Andemicael, Berhany Kun, and etal, **Measure For Measure; The NPT and the Road Ahead.** Website, http://www.iaea.or.at/worldatom/inforesource/bulletin/bull373/priest.htm, p. p. 1-12.

18- **Arms Control Experts Predict Permanent Extension For NPT.** 25/4/1995, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 28972368-28977393 range/archives/1995/pdq.9, p.p. 1-2.

19- **Arms Control Remains Compelling Concern.** 28/10/1993, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR55680242-55683603 range/archives/1993/pdq.9, p.p. 1-2.

20- **Arms Sales Monitor.** No. 34, 30/4/1997, Website, http://www.fas.org/asmp/library/asm/asm34-deals.html, p. p. 1-3.

21- **Arms Sales Monitor.** No. 34, 30/4/1997, Website, http://www.fas.org/asmp/asm34.html, p. p. 1-10.

22- **Arms Sales to Egypt; 1993 to Present.** Federation of American Scientists, Website, http://www.fas.org/asmp/profiles/egypt-armstable.html, p. p. 1-2.

23- **Ben Sanders, The 1995 Non Proliferation Treaty Conference: Preparation and Procedures.** 1994 Uranium Institute Symposium Abstract, Website, http://www.uilondon.org/uiabs94/sanders.html, p. 1.

24- **Bruce Tarter, Hearings on the Condition of the US Nuclear Stockpile Before Senate Governmental Affairs Subcommittee on International Security, Proliferation and Federal Service.** Oct. 27, 1997, Website, http://www.usinfo.state.gov., p. p. 1-3.

25- **Cairo is First Stop on Christopher's Mideast Tour.** 6/3/1995, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 23592476-23596841-range/archives/1995/pdq.9, p.p. 1-2.

26- Cirincione, Joseph, "The Non Proliferation Treaty and the Nuclear Balance". **Current History**, May 1995, Website, http://www.stimson.org/campaign/currhst.html, p. p. 201-6.

27- **Clinton at the United Nations: Proliferation.** 1/10/1993, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 6203093162033635-range/archives/1993/pdq.9, p. 1.

28- Clinton, Bill, **The White House.** June 2, 1997, Website, http://www.fas.org/bethecr, p. p. 6-7.

29- **Clinton Calls For Indefinite, Unconditional Extension of NPT.** 7/3/1995, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 23131965-23134364-range/archives/1995/pdq.9, p1.

30- **Clinton Extends Indefinitely Nuclear Test Ban Moratorium.** Website, http://usiahq.usis.usemb.se/topics/ctbt/articl6.txt, p. p. 1-2.

31- **Clinton Extends Mass Destruction Weapons Emergency.** 13/11/1996, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 47691653-47693370-range/archives/1996/pdq.9, p. 1.

32- **Clinton Issues Pledge to NPT Non Nuclear Weapon States.** 6/4/1995,Website, http://www.usinfo.state.gov., p. p. 1-3.

33- **Clinton Policy on Arms Control, Non Proliferation.** 24/9/1996, Website,gopher://198.80.36.82:70/OR38705527-38711446-range/archives/1996/pdq.9, p. p.1-2.

34- **Clinton's Record on Arms Control and Non Proliferation.** White House Fact Sheet, 29/1/1996, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 888323-891249-range/archives/1996/pdq.9, p. 1.

35- **Clinton Statement on NPT, CTBT, and Nuclear Weapons Reductions.** White House, Office of the Press Secretary, March 6, 2000, Website, http://us.info.state.gov., p. p. 1-3.

36- **Clinton Urges CD Members to Agree on Test Ban Treaty.** 28/6/1996, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 24377953-24381423 range/archives/1996/pdq.9, p. p.1-2.

37- **Comprehensive Nuclear Test Ban Treaty Signatories Ratifies.** Oct. 9, 1997, Website, http://www.acda.gov/factsheet/wmd/nuclear/ctbt/ctbtsigs.html, p. p. 1-5.

38- **Comprehensive Test Ban Treaty.** US Senate, Nov. 19, 1999, Website, http://www.state.gov., p. p. 1-3.

39- **Comprehensive Test Ban Treaty Safeguards.** White House, Sept. 22, 1997, Website, http://www.state.gov., p. p. 1-2.

40- **Comprehensive Test Ban Treaty.** The White House, Sept. 10, 1996, Website, http://www.acda.gov/factsheet/wmd/nuclear/ctbt/ctbtfs.html, p. p. 1-2.

41- **Comprehensive Test Ban Treaty.** The White House, Sept. 10, 1996, Website, http://www.state.gov., p. p. 1-3.

42- **Comprehensive Test Ban Treaty Approved, But Nuclear Testing Continues.** Website, http://www.igc.apc.org/disarm/testing.html ,
p. p. 1-7.

43- **Conference on Future of Non Proliferation Treaty Opens.** 17/4/1995, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 27655459-27660149-range/archives/1995/pdq.9, p.p. 1-2.

44- **Congressional Report Hopeful on Stopping Weapons Spread.** 21/9/1993, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 64719305-64723409-range/archives/1993/pdq.9, p.p. 1-2.

45- **Consideration of and Action on Proposals Before the Conference; Verbatim Record of the 18th Meeting.** NPT/Conf.1995/PV.18, May 11, 1995, Website, http://www.nuclear,files.org, p. p. 1-11.

46- **Controlling Nuclear Anarchy: The Role of the United States Intelligence Community in Monitoring Nuclear Non Proliferation in the Post Cold War Era.** Jan 6, 1997, Website, http://www.fas.org/irp/eprint/synder/proliferation.html , p. p. 1-19.

47- "Counter proliferation; Bombing as Arms Control". **Arms Sales Monitor**, No. 24, March 15, 1994, Website, http://www.fas.org/asmp/asm24.html , p. p.1-12.

48- Craig, Larry, **Comprehensive Test Ban Treaty Jeopardizes US Nuclear Deterrent.** US Senate Republican Policy Committee, Oct. 5, 1999, Website, http://us.info.state.gov., p. p. 1-7.

49- Crossette, Barbra, "Treaty Aimed at Halting Spread of Nuclear Weapons Extended, 170 Nations Agree to Continue Pact Indefinitely". **The New York Times**, May 11, 1995, Website, http://www.stimson.org/campaign/nyt.html, p. p. 1-4.

50- **CTBT Needs Broad Involvement to Retard Nuclear Proliferation.** 3/2/1994, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 44761429-44766018-range/archives/1994/pdq.9, p.p. 1-2.

51- "Damascus Declaration NPT Statement". **Nuclear Proliferation News,** Issue No. 19, 7/3/1995, Website, http://www.csf.colorado.edu/dfax/npn/npn19.html, p. p. 1-25.

52- **Davis on Proliferation Threats.** 25/10/1993, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 56647704-56649826-range/archives/1993/pdq.9, p. 1.

53- Davis, Zachary, "Nuclear Non Proliferation Policy Issues in the 1o4th Congress". **CRS Issue Brief**, Nov. 1, 1996, Website, http://www.fas.org/spp/starwars/crs/91-023.html, p.1-11.

54- "Deals in the Works". **Arms Sales Monitor**, No. 32, March 3, 1996, Website, http://www.fas.org/asmp/asm32.html , p. p. 1-12.

55- "Deals in the Works". **Arms Sales Monitor**, No. 31, Dec. 5, 1995, Website, http://www.fas.org/asmp/asm31.html , p. p. 1-16.

56- **Decision Time Approaching For Nuclear Test Ban Treaty.** 19/1/1996, Website,gopher://198.80.36.82:70/OR173853-180208-range/archives/1996/pdq.9, p. p.1-2.

57- "Defense Against Weapons of Mass Destruction Act of 1996", **The Nuclear Roundtable**, Website, http://www.stimson.org/rdtable/unrtbl.html, p. p. 1-10.

58- **Deficiencies of Nuclear Disarmament Instruments Under Ranging Assault as NPT Review Conference Ends Second Day.** Press Release, DC/2697, 25/4/2000, P. P. 1-6, Website, http://www.fas.org.

59- **Disarmament Conference Hears Further Calls For Bans on Land-Mines and Fissile Materials, Establishment of Negotiating Committee on Nuclear Disarmament.** 24/1/1997, Website, http://www.fas.org/starwars/world/nsg0034c.html, p. p. 1-2.

60- **Disarmament Seen Stalling Without Indefinite NPT Extension.** 5/4/1995, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 26430289-26434507-range/archives/1995/pdq.9, p.p. 1-2.

61- **Effective Security Assurances to Safeguard Non Nuclear States.** 5/2/2000, p. p. 1-2, Website, http://www.nuclearfiles.org.

62- **Effort to Extend NPT Indefinitely is Global.** 13/4/1995, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR27501771-27505702-range/archives/1995/pdq.9, p.p. 1-2.

63-**Egypt Calls For Reconsidering Nuke Proliferation; Denuclearizing Middle East.** June 7, 1998, p. p. 1-2, Website://www.fas.org.

64-**Egypt Favors Limited Extension of NPT.** 19/4/1995, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR27937400-27940778-range/archives/1995/pdq.9, p.p. 1-2.

65- Egypt Got N. Korea Scuds. **The Associate Press**, June 21, 1996, Website, http://www.fas.org/spp/starwars/world/a960621a.html, p. 1.

66- "Egypt-Israel Raw Over NPT Intensifies". **Nuclear Proliferation News,** Issue No. 19, 7/3/1995, Website, http://www.csf.colorado.edu/dfax/npn/npn19.html, p. p. 1-25.

67-**Egypt Leaving the NPT?.** Website, http://www.smn.co.jp/library/0206-0212.95/0018t04e.html, p. 1.

68-**Egypt/Nuclear.** 12/2/1995,Website,
http://www.intac.com/pubservice/humanrights/weap/nuclear/1995/120295.html, p. 1.

69- **Egyptian Resolution Calls on Israel to Join NPT.** 11/5/1995, Website,gopher://198.80.36.82:70/OR30824916-30829015-range/archives/1995/pdq.9,p 1-2.

70- "Egypt to Retain Faith in the NPT". **Nuclear Proliferation News,** Issue No. 20, 21/3/1995, Website, http://www.csf.colorado.edu/dfax/npn/npn20.html, p. p. 1-17.

71- "Egypt Turns Up the Heat on Israeli Accession to the NPT". **Nuclear Proliferation News,** Issue No. 18, 17/2/1995, Website, http://www.csf.colorado.edu/dfax/npn/npn18.html, p. p. 1-24.

72- **Egypt-US Investment.** AmCham Egypt, p. 1.

73- **Egypt US Investment.** Website, http://www.american chamber of commerce in egypt-files/investment.html , p. p. 1-2.

74- **Egypt: 1999 NPT Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of the Nuclear Weapons.** p. p. 1-3, Website, http://www.nuclearfiles.org.

75- **Energy Secretary O'Leary Statement on CTBT.** 11/9/1996, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 5140022-5143381-range/archives/1996/pdq.9, p. 1.

76- Epstein, William,"Preventing the Spread of Nuclear Weapons". **The ABCs of Disarmament: Non Proliferation,** Website, http://www.peacenet.org/disarm/nptabc.html, p. p. 1-3.

77- "Extension of the Nuclear Non Proliferation Treaty". **US Department of State Dispatch,** Vol. 6, No. 20, May 15, 1995, Website, http://www.usinfo.state.gov., p. 1.

78- "Extension of the Nuclear Non Proliferation Treaty; Statement By President Clinton Welcoming the Decision to Indefinitely Extend NPT", **US Department of State Dispatch,** Vol. 6, No. 20, May 15, 1995, p. 1.

79- **Extension of the Non Proliferation Treaty: A Major Decision.** 1994 Uranium Institute Symposium Abstracts, Website, http://www.uilondon.org/uiabs94/kennedy.html, p. 1.

80- **Fact Sheet: Comprehensive Test Ban Treaty.** 11/9/1996, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR36331465-36336364-range/archives/1996/pdq.9, p.p.1-2.

81- **Fact Sheet: India and Pakistan Sanctions.** Bureau of Economic and Agricultural Affairs, June 18, 1998, p. p. 1-3.

82- **Fact Sheet on Non Proliferation and Export Control Policy.** The White House, Office of the Press Secretary, Sept., 27, 1993, Website, http://www.fas.org/spp/starwars/offdocs/w930927.html , p. p. 1-4.

83- **Fact Sheet: US Commitment to NPT Article VI: The Record From May 1995 to April 2000.** April 1, 2000, Website, http://usinfo.state.gov., p. p. 1-4.

84- **Fact Sheet: US Commitment to Nuclear Non Proliferation.** May 20,1996,Website,http://www.usis-israel.org.il/publish/press/security/archive/may/ds1-5-21.html , p. p. 1-4.

85- **Final Document Issued By 2000 NPT Review Conference.** Washington File, 20 May 2000, Website, http://www.usinfo.state.gov., p. p. 1-21.

86- **Fissile Material Cutoff Treaty, Conference on Disarmament.** April 2000, Website, http://www.fas.org/nuke/control/fmct/index.html, p. p. 1-4.

87- **Fissile Material Cutoff Treaty.** June 29, 1999, Website, http://www.state.gov., p. 1-4.

88- **Fissile Material Production Cutoff Treaty Negotiations.** March 27, 1997, Website, http://www.state.gov., p. p. 1-4.

89- **Fissile Material Production Cutoff Negotiations.** 11/4/1995, gopher://198.80.36.82:70/OR27251968-27255657-range/archives/1995/pdq.9, p.p. 1-2.

90- **Five Nuclear Powers Offer Security Assurances For NPT States.** 27/3/1995, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 17215363-17220173-range/archives/1995/pdq.9, p.p. 1-2.

91- **FY 1994, Budget-Arms Control and Non Proliferation.** 28/4/1993, Website, http://www.fas.org/spp/starwars/congress/1993-h/h930428.html, p. p. 1-14.

92- **Graham Reports Growing Support to Extend NPT Permanently.** 12/4/1995, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 27402236-27405638-range/archives/1995/pdq.9,p 1-2.

93- Graham, Thomas, **Extension of NPT; A Major Step Towards Nuclear Disarmament.** May 18, 1995, Website, http://www.fas.org., p. p. 1-2.

94- **Graham Urges Making NPT Treaty Universal and Permanent.** 15/9/1994, Website, http://www.usinfo.state.gov., p. p. 1-2.

95- **Head of IAEA Optimistic on Nuclear Proliferation.** 20/5/1993, Website,gopher://198.80.36.82:70/OR9122567-9126666-range/archives/1996/pdq.9,p. p.1-2.

96- Hishmeh, George, **Egypt Favors Limited Extension of NPT.** 19/4/1995, Website, http://www.fas.org., p. p. 1-2.

97- **Holum: Clinton Administration Will Work to Win CTBT Ratification.** USIS Washington File, Feb. 16, 2000, Website, http://www.usinfo.state.gov. , p. p. 1-8.

98- **Holum May/5 News Conference in Geneva.** 15/5/1997, Website, http://www.fas.org/spp/starwars/offdocs/clinton7/bmd970516i.html, p. p. 1-4.

99- **Holum: Permanent Extension of NPT More Important Than Ever.** 10/3/1995, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 22011902-22016323-range/archives/1995/pdq.9, p.p. 1-2.

100- **Holum: "Political Will" Needed to Reach Nuclear Test Ban.** 15/2/1996, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 2756121-2761602-range/archives/1996/pdq.9, p. p.1-2.

101- **Holum Sees Agreed CTBT Draft Possible By June.** 7/3/1996, Website,gopher://198.80.36.82:70/OR5529452-5535864-range/archives/1996/pdq.9, p. p.1-2.

102- **Holum Urges CD to Pursue Fissile Material Cutoff Treaty.** USIS Washington File, 21/1/1999, Website, http://www.usinfo.state.gov. , p. p. 1-5.

103- Howard, Sean, "A New Beginning For the NPT". **Disarmament Diplomacy,** April 1997, Website, http://www.state.gov., p. p. 1-5.

104- Ikl, Fred, **The Lessons From India's Nuclear Tests; Testimony Before the Subcommittee on Near Eastern and South Asian Affairs Committee on Foreign Relations, US Senate.** May 13, 1998, Website, http://www.csis.org, p. p. 1-3.

105- **Implementation of the Resolution of 1995 on the Middle East: Working Paper Submitted to Main Committee II By Egypt.** 24 April-19 May 2000, Website, http://www.fas.org., p. p. 1-2.

106- Indefinite Extension Not Indefinite Possession; Says Russia. **NPT Update No. 7**, April 25, 1995, Website, http://www.fas.org., p. p. 1-2.

107- **India/Pakistan Nuclear.** 3/2/1995, Website, http://www.intac.com/pubservice/humanrights/weap/nuclear/1995/030295.html, p. p. 1-2.

108- **International Nuclear Safeguards Strengthened.** May 15, 1997, Website, http://www.acda.gov/factshee/wmd/nuclear/npt/nucsafe.html, p. p. 1-2.

109- **Investment Incentive Agreement Between the Government of the United States of America and the Government of the Arab Republic of Egypt.** 11/9/1999, Website, http://www.mfa.gov.eg/getdoc.asp?id=524&cat=02, p. p. 1-4.

110- **John Holum, ACDA Remarks to an International Seminar on Nuclear Disarmament After the Indefinite Extension of the NPT.** Dec. 2, 1996, Website, http://www.acda.gov/speeches/holum/hol.html, p. p. 1-5.

111- **John Holum; Acting Undersecretary of State For Arms Control and Political-Military Affairs, Special Briefing on the CTBT.** USIS Washington File, April 7, 1998, Website, http://www.usinfo.state.gov. , p. p. 1-6.

112- **John Holum, Director of ACDA Remarks to the International Conference on Nuclear Non Proliferation; Sponsored by the Carnegie Endowment.** Feb. 12, 1996, Website, http://www.acda.gov/speeches/holum/carnegie.html, p. p. 1-5.

113- **John Holum, Director of ACDA, Statement Before the Conference on Disarmament.** May 15, 1997, Website, http://www.acda.gov/speeches/Holum.geneva.html, p. p. 1-5.

114- **John Keliher; Director Office of Intelligence and National Security, Testimony Before the Senate Armed Services Committee on Non Proliferation of Weapons of Mass Destruction.** 23/6/1993, Website, http://www. fas.org/spp/starwars/congress/1993-h/5930623k.html, p. p. 1-10.

115- **John Shalikashvili, Special Advisor to the President and Secretary of State For the CTBT.** Washington DC., Jan 4, 2001, Website, http://www.state.gov., p. p. 1-24.

116- **John Shalikashvili; Special Advisor to the President and the Secretary of State For the CTBT, Address at the Carnegie International Non Proliferation Conference, Washington DC.** March 16, 2000, Website, http://www.state.gov., p. p. 1-6.

117- Johnson, Rebecca, "Preparing For the 2000 NPT Review Conference". **Disarmament Diplomacy**, Issue No. 41, Nov. 1, 1999, p. p. 1-3, Website, http://www.nuclearfiles.org.

118- --------------------, "Troubled Treaties: Is the NPT Tottering?". **Bulletin of the Atomic Scientists**, Vol. 55, No. 2, March/April 1999, p. p. 1-3, Website, http://www.nuclearfiles.org.

119- --------------------, "The 1999 PreCom: Substantive Issues". **Disarmament Diplomacy**, Issue No 36, p. p. 1-4, Website, http://www.nuclearfiles.org.

120- **Karl Inderfurth; Testimony Before Senate Foreign Relations Committee Subcommittee on Near Eastern and South Asian Affairs, Washington DC.** May 13, 1998, Website, http://www.state.gov., p. p. 1-6.

121- Karon, Tony, "Test Ban Treaty Defeat Hurts the Presidency". **time.com**, April 8, 2002, Website, http://www.time.com., p. p. 1-2.

122- **Key US Security Policy Issues: Strategic Assessment 1995.** Website, http://www.usinfo.state.gov., p. p. 1-4.

123- Kristensen, Hans, **Nuclear Futures: Proliferation of Weapons of Mass Destruction and US Nuclear Strategy.** British American Security Information Council, Basic Research Report, 18.2, p. p. 1-34.

124- **Lakes Notes US Progress in Reducing Nuclear Weapons.** 1/3/1995, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 25256321-25260893-range/archives/1995/pdq.9, p.p. 1-2.

125- **Ledogar Appeals to CD Delegates For a Prompt, Good CTBT.** 18/8/1995, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 41862879-41866755-range/archives/1995/pdq.9, p.p. 1-2.

126- **Letter Dated 24 April 2000 From the Minister For Foreign Affairs of Mexico Addressed to the Secretary General of the Review Conference.** 24/4-19/5/2000, Website, http://www.fas.org.,, p. p. 1-3.

127- **Letter Dated 21 April 1995 From the Head of the Delegation of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland; Addressed to the Secretary General of the 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons, 17 April-12 May 1995.** NPT/Conf.1995/24, April 21, 1995, p. p. 1-10.

128- **Letter Dated 21 April 1995 From the Head of the Delegation of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland Addressed to the Secretary General of the 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** NPT/Conf.1995/24, April 21, 1995, Website, http://www.nuclear,files.org, p. p. 1-10.

129- **Letter Dated 20 April 1995 From the Undersecretary For Multilateral Affairs and Head of the Delegation of Mexico, Sergio Gonzalez Galvez; Addressed to the Secretary General of the 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** NPT/Conf.1995/23, 21/4/1995, p. p. 1-2.

130- **Letter Dated 17 April 1995 From the Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations and Deputy Head of Chinese Delegation Addressed to the Secretary General of the 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** NPT/Conf.1995/18, April 17, 1995, Website, http://www.nuclear,files.org, p. p. 1-4.

131- Mark, Clyde, "Egypt-United States Relations". **CRS Issue Brief,** Oct. 31, 1996, Website, http://www.fas.org/man/crs/93-087.html , p. p. 1-13.

132- **Mc Curry Statement For Clinton on Proliferation Report.** 28/6/1996,Website,gopher://198.80.36.82:70/OR24381423-24384233 range/archives/1996/pdq.9, p. 1.

133- **Mellman Group Poll on Nuclear Weapons.** The Mellman- Group, Inc., Website, http://www.stimson.org/policy/pollmemo.html, p. p. 1-5.

134- **Mubarak to Begin Official Three Day Visit - to US.** 31/3/1995, Website,gopher://198.80.36.82:70/OR16137043-1614927-range/archives/1995/pdq.9, p. 1-2.

135- **Mubarak to Begin Official Three Day Visit to US.** 31/3/1995, Website,gopher://198.80.36.82:70/OR25593884-25598579-range/archives/1995/pdq.9, p. 1.

136- Nabil Elaraby, **The Security Council and Nuclear Weapons.** 28 May, 1996, Website, http://www.fas.org., p. p. 1-4.

137- **New Agenda Coalition Working Paper; The 2000 NPT Review Conference.** 14 April –19 May 2000, p. p. 1-3, Website, http://www.nuclearfiles.org.

138- **New US Arms Transfer Policy Governed By Rigid Guidelines.** 23/2/1995,Website,gopher://198.80.36.82:70/OR1484887-1489936-range/archives/1995/pdq.9, p.p. 1-2.

139- Nolan, David, **Nuclear Non Proliferation Treaty? No Thanks.** LM Archives, Website, http://www.informinc.co.uk/lm/lm73/lm73-npt.html, p. p. 1-9.

140- -----------------, **US Diplomacy Divides the World.** Website, http://www.junius.co.uk/lm/lm81/lm81-npt.html, p. p. 1-8.

141- **Non Proliferation Remains Highest Administration Priority.** 12/7/1995, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 37486223-37489318-range/archives/1995/pdq.9, p.1.

142- **Note Verbale Dated 24 April 1995 From the Delegation of the Russian Federation Addressed to the Secretary General of the 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** NPT/Conf.1995/25, April 25, 1995, Website, http://www.fas.org., p. p. 1-10.

143- **NPT Called Most Important Arms Control Treaty Ever.** 30/3/1995,Website,gopher://198.80.36.82:70/OR16408670-6413434-range/archives/1995/pdq.9, p.p. 1-2.

144- **NPT Conference Urges Mideast Nuclear Free Zone.** 11/5/1995, Website,gopher://198.80.36.82:70/OR31057579-31062491-range/archives/1995/pdq.9.p.1-2.

145- **NPT Debate Continues For Third Day.** 20/4/1995, Website, http://www.fas.org., p. 1-2.

146- "NPT Extended Indefinitely". **Canadian Disarmament Digest,** April 10, 1996, Website, http://www.dfait-maeci.gc.ca/english/foreign/disarm/npt1.html, p. p. 1-2.

147- **NPT Plenary in Review; Campaign For the Non Proliferation Treaty.** Website, http://www.fas.org., p. p. 1-3.

148- **NPT Results Show World's Fundamental Commitment to Treaty.**12/5/1995,gopher://198.80.36.82:70/OR31225892-31230619-range/archives/1995/pdq.9, p.p. 1-2.

149- "NPT Review and Extension Conference; Plenary Statements, 18-24 April. **Nuclear Proliferation News,** Issue No. 23, 3/5/1995, Website, http://www.csf.colorado.edu/dfax/npn/npn23.html, p. p. 1-18.

150- **NPT Review Conferences Will be Held Every Five Years.** 11/5/1995, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 31078526-31082055-range/archives/1995/pdq.9, p.p. 1-2.

151-**Nuclear Non Proliferation Treaty.** 17/3/1995,Website, gopher://198.80.36.82:70/OR19423748-19426940-range/archives/1995/pdq.9, p.p. 1-2.

152- **Nuclear Non Proliferation Treaty.** 2/2/1995, Website, http://www.intac.com/pubservice/humanrihghts/weap/nuclear/1995/0202npt.html, p. p. 1-3.

153- **Nuclear Non Proliferation Treaty Extension.** 25/4/1994, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR18909824-18911870-range/archives/1994/pdq.9, p. 1.

154- **Nuclear Policy Review.** Website, http://www.fas.org/spp/eprint/npr/npr-desc.html, p. p. 1-9.

155- **Nuclear Posture Review.** Federation of American Scientists, Website, http://www.fas.org/nuke/guide/usa/doctrine/dod/95-npr.html, p. p. 1-9.

156- **Nuclear Retaliation: Perry Contradicts Clinton.** Basic Publications, May 7, 1996, Website, http://www.basicint.org/pr-perry1st.html , p. p. 1-2.

157- **Nuclear Test Ban "Great Gift to the Future.** 10/9/1996, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 35966140-35971781-range/archives/1996/pdq.9, p. p.1-2.

158- **Ochler, Holmes; Weapons Proliferation is a Global Problem.** 1/11/1995, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 49766523-49770451-range/archives/1995/pdq.9, p.p. 1-2.

159- **Opening NPT Debate Overwhelmingly Backs Indefinite Extension.** April 19, 1995, Website, http://www.fas.org., p. p. 1-3.

160- **Opening Statement of US Senator Mitch Mc Connell; Foreign Operation Mark up.** June 18, 1997, Website, http://www.usinfo.state.gov., p. p. 1-4.

161- **Peaceful Uses of Nuclear Energy; The Treaty on NPT and the Roles of IAEA.** Working Paper Submitted by Egypt, The 2000 NPT Review Conference (14 April-19 May, 2000), New York, NPT/Conf.2000/MC.III/wp.5, 28 April 2000, p. p. 1-2.

162- Porth, Jacquelyn, **Arms Control Experts Predict Permanent Extension for NPT.** 25/4/1995, Website, http://www.state.gov., p. p. 1-3.

163- --------------------, **Gore Permanent NPT in Security Interests of all Members.** 19/4/1995, Website, http://www.state.gov., p. p. 1-2.

164- --------------------, **In Meetings, Christopher Urges Indefinite NPT Extension.** 18/4/1995, Website, http://www.fas.org., p. p. 1-2.

165- **Preparatory Committee For Non Proliferation Treaty Review Conference to Meet at Headquarters.** 7-18 April, 4/4/1997, Website, http://www.fas.org/spp/starwars/world/bmd970408d.html, p. p. 1-2.

166- "Press Conference With Former US Senator Alan Cranston Perspectives of a Non Nuclear World", **National Press Institute,** Feb. 18, 1998, Website, http://www.fnsg.com/sbin/showst?f=759802…cia+ and+ non nuclear +proliferation + treaty, p. p. 1-6.

167- **Press Statement by General John Shalikashvili; My Findings and Recommendations to the President on the Comprehensive Test Ban Treaty.** Washington DC., Jan 5, 2001, Website, http://www.state.gov., p. p. 1-4.

168- "Proposed Recipients of Military Training; FY 1998",**Arms Sales Monitor.** No. 34, 30/4/1997, Website, http://www.fas.org/asmp/library/asm/asm34-training-table.html, p. 1-6.

169- **Reaction to Nuclear Powers Assurances to NPT Parties.** 14/4/1995, Website, http://www.fas.org., p. p. 1-4.

170- **Reducing the Nuclear Threat.** The White House Office of the Press Secretary. May 16, 1998, Website, http://www.state.gov/www/regions/sa/9805/6-wh-threat.html, p. p. 1-2.

171- **Reinventing State, ACDA, USIA and AID.** White House Press Release, April 18, 1997, Website, http://www.state/gov/www/global/general-foreign-policy/reinvent.html, p.1-2.

172- **Remarks By Senator Daniel Akaka on the CTBT**. Congressional Record Online, 106th Congress, Oct. 12, 1999, Website, http://www.clw.org/coalition/dorgan090899.html, p. p. 1-5.

173- **Remarks By Senator Jeff Sessions on the CTBT**. Congressional Record Online, 106th Congress, Oct. 8, 1999, Website, http://www.clw.org/coalition/sessions101299.html, p. p. 1-5.

174- **Remarks By Senator Jesse Helms on the CTBT**. Congressional Record, 106th Congress, Oct. 12, 1999, Website, http://www.usinfo.state.gov., p. p. 1-5.

175- **Remarks By Senator Jon kyl on the CTBT**. Congressional Record Online, 106th Congress, Oct. 12, 1999, Website, http://www.clw.org/coalition/kyl101299.html, p. p. 1-10.

176- **Remarks By Senator Joseph Biden on the CTBT**. Congressional Record Online, 106th Congress, Oct. 12, 1999, Website, http://www.clw.org/coalition/biden101299.html, p. p. 1-15.

177- **Remarks By Senator Robert Torricelli on the CTBT**. Congressional Record Online, 106th Congress, Oct. 8, 1999, Website, http://www.clw.org/coalition/torricelli100899.html, p. p. 1-4.

178- **Remarks of the Honorable John Holum; Keynote Address to Sandia National Laboratories Eighth International Arms Control Conference.** April 3, 1998, Website, http://www.state.gov., p. p. 1-10.

179- **Report to Congress: Update on Progress Towards Regional Non Proliferation in South Asia.** June 15, 1997, Website, http://www.state.gov., p. p. 1-6.

180- **Resolutions of the Nuclear Non Proliferation Treaty Review and Extension Conference.** May 1995, Website, http://www.peacenet.org/disarm/nptres.html, p. p. 1-6.

181- **Resolution on the Middle East Adopted By the 1995 Review and Extension Conference of the States Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons Submitted By Egypt – 1997 NPT Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the Parties to the Treaty on the NPT.** NPT/CONF. 2000/PC.I/5.10 April 1997, p. p. 1-2, Website, http://www.nuclearfiles.org.

182- Ritch, John B.,"The Nuclear Arms Agenda: Top Priority For the President". **Herald International Tribune**, Website, http://www.stimson.org/rd-table/ritch-na.html, p. p. 1-2.

183- Roberts, Guy, **Five Minutes Past midnight: The Clear and Present Danger of Nuclear Weapons Grade Fissile Materials.** INSS Occasional Paper 8, Proliferation Series, Jan 1995, p. p. 1-34.

184- **Russia's Kozyrev Urges Permanent Extension of NPT.** 24/4/1995, Website, http://www.fas.org., p. p. 1-3.

185- Schlesinger, James, **Implications of a Zero Yield Nuclear Test Ban.** Oct. 27, 1997, Website, http://www.csis.org, p. p. 1-5.

186- **Secretary of State Christopher on CTBT, CWC.** 11/9/1996, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 36416877-36420923-range/archives/1996/pdq.9, p. p.1-2.

187- **Secret Ballot on NPT Extension Called Wrong Thing to Do.** 18/4/1995, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 27805288-27808659-range/archives/1995/pdq.9, p.p. 1-2.

188- **Security Assurances.** Working Paper Submitted By Egypt, The 2000 NPT Review Conference (14 April-19 May, 2000), New York, , 2 May 2000, NPT/Conf.2000/MC.I/wp.1 p. p. 1-4.

189- **Senate Record Vote Analysis.** 106th Congress, 1st Session, Oct. 13, 1999, Vote No. 325, Website, http://www.state.gov., p. p. 1-11.

190- **Senate Should Okay CTBT Before CTBT Before Clinton's South Asian Trip.** USIS Washington File, April 2, 1998, Website, http://us.info.state.gov., p. p. 1-5.

191- **Senator Jon Kyl Outlines Opposition to CTBT Ratification.** Carnegie Endowment for International Peace, June 5, 2000, Website, http://www.state.gov., p. p. 1-8.

192- Senator Roche, Douglas, **Analysis of NPT PreCom III.** May 1999, p. p. 1-4, Website, http://www.wagingpeace.org.

193- **Senators Indicate Solid Support For Indefinite NPT Extension.** 14/3/1995, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 21095583-21100543-range/archives/1995/pdq.9, p.p. 1-2.

194-**South Asia/Nuclear.** 2/2/1995, Website, http://www.intac.com/pubservice/humanrights/weap/nuclear/1995/0202chair.html, p. p. 1-2.

195- "Speech By President Clinton at the US Airforce Academy Commencement Ceremony, Colorado, 1June 1995". **Nuclear Proliferation News,** Issue No. 27, June 15, 1995, Website, http://www.csf.colorado.edu/dfax/npn/npn20.html, p. p. 1-18.

196- **Statement By Ambassador Mahmoud Karem of the Arab Republic of Egypt for Disarmament Affairs; 1999 NPT Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of the Nuclear Weapons.** Website, http://www.nuclearfiles.org., p. p. 1-4.

197- **Statement By Ambassador Mounir Zahran Before the Third Session of the Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the States Parties to NPT.** May 13, 1999, Website, http://www.basicint.org., p. p. 1-3.

198- **Statement By Ambassador Mounir Zahran; Permanent Representative of Egypt in Geneva; 1999 NPT Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of the Nuclear Weapons.** 12 May 1999, p. p. 1-4, Website, http://www.nuclearfiles.org.

199- **Statement By Ambassador Mounir Zahran Before the Third Session of the Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the States Parties to the NPT on Nuclear Disarmament.** 12/5/1999, Website, http://www.basicint.org., p. p. 1-3.

200- **Statement By Ambassador Mounir Zahran Before the Third Session of the Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the States Parties to the NPT.** 10/5/1999, Website, http://www.basicint.org., p. p. 1-3.

201- **Statement By Ambassador Mounir Zahran Before the Second Session of the Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the Parties to the Treaty on NPT.** April 28, 1998, Website, http://www.basicint.org., p. p. 1-4.

202- **Statement By Ambassador Mounir Zahran Before the Plenary Meeting of the Conference on Disarmament.** 15/5/1997, Website, http://www.fas.org., p. p. 1-3.

203- **Statement By Ambassador Nabil El Araby; Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Before the 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** May 11, 1995, Website, http://www.fas.org., p. p. 1-4.

204- **Statement By Amr Moussa Before the 1995 Review and Extensionn Conference of the Parties to the NPT.** Website, http://www.basicint.org., p. p. 1-13.

205- **Statement By Karl Inderfurth; Assistant Secretary of State For South Asian Affairs Before Senate Foreign Relations Committee, Subcommittee on Near Eastern and South Asian Affairs.** May 13, 1998. Website, http://www.usinfo.state.gov., p. p. 1-5.

206- **Statement By Mahmoud Karem Before the Third Session of the Preparatory Committee for the 2000 Review Conference of the States Parties to the NPT on Safeguards and Nuclear Weapon Free Zones.** 12/5/1999, Website, http://www.basicint.org., p. p. 1-3.

207- **Statement By Mahmoud Karem Before the First Session of the Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the Parties to NPT.** 19 June 1997, Website, http://www.fas.org., p. p. 1-4.

208- **Statement By Mr. Ahmed Aboul Gheit, Permanent Representative of Egypt to the United Nations at the 2000 NPT Review Conference; 14 April- 19 May 2000.** 25/4/2000, p.p. 1-7, Website, http://www.nuclearfiles.org.

209- **Statement By Mr. Thomas Graham, Jr., Acting Deputy Director US Arms Control and Disarmament Agency Before the US-Japan Study Group on "Non Proliferation and Arms Control After the Cold War", 1995 NPT Extension Conference.** June 18, 1994, Website, http://www.state.gov., p. p. 1-4.

210- **Statement By Mr. Thomas Graham, Acting Deputy Director US Arms Control and Disarmament Agency Before the American Bar Association and Center For National Security Law Conference on Non Proliferation of Weapons of Mass Destruction.** June 10, 1994, Website, http://www.acda.gov/speeches/graham/aba.html, p. p. 1-4.

211- "Statement By President Clinton on the NPT Conference". **Nuclear Proliferation News,** Issue No. 27, 1/6/1995, Website, http://www.csf.colorado.edu/dfax/npn/npn26.html, p. p. 1-13.

212- **Statement By the Permanent Representative of South Africa to the First Preparatory Committee Meeting For the Year 2000 Review Conference of the NPT.** 8/4/1997, Website, http://www.igc.apc.org/basic/npt97-safrica.html, p. p. 1-6.

213- **Statement By the President: Comprehensive Test Ban Treaty.** The White House, Office of the Press Secretary, August 11, 1995, Website, http://www.stimson.org/rd-table/clinton.html, p. p. 1-2.

214- **Statement By US Delegation Before the 2000 NPT Review Conference Main Committee I on Security Assurances; 14 April-19 May 2000.** May 5, 2000, Website, http://www.basic.nuclear futures, p. p. 1-2.

215- **Statement of Lawerence Scheinman USG Representative to the First Preparatory Committee Meeting For the 2000 NPT Review Conference.** April 8, 1997, Website, http://www.igc.apc.org/basic/npt97-usa.html , p. p. 1-5.

216- **Statement of the John Holum, Director of ACDA Before the Subcommittee on International Operations and Human Rights of the Committee on International Relations, US House of Representatives.** March 5, 1997, Website, http://www.fas.org/spp/starwars/ congress/1997-h/h970305.html, p. p. 1-6.

217- **Statement of John Holum; Director of ACDA on the Nuclear Test Ban Talks.** Congressional Record Online, 103th Congress, US Senate Floor, Jan 25, 1994, Website, http://www.usinfo.state.gov., p. p. 1-7.

218- Stein, Herb and etal, **How to Defend America Against Missile Attack.** Committee of Correspondence, Website, http://www.state.com/coc/96-07-08/intro.as , p. p. 1-29.

219- Stevens, Rebecca, & Tarzi, Amin, **Egypt and the Middle East Resolution at the NPT 2000 Review Conference.** Center for Non Proliferation Studies, Website, http://www.cns.mics.edu, p. p. 1-9.

220- **Stopping Nuclear Proliferation.** 19/11/1993, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 49104252-49106661-range/archives/1993/pdq.9, p. 1.

221- **Strengthening the Review Process For the Treaty, 17April –12 May1995.** Website, http://www.acda.gov/factshee/wmd/nuclear/npt/strength.html , p. 1.

222- **Strobe Talbott; Deputy Secretary of State.** Washington DC., May 28, 1998, Website, http://www.state.gov., p. p. 1-10.

223- **Strobe Talbott; Deputy Secretary of State on the Record Briefing on India and Pakistan.** Washington DC., May 28, 1998, p. p. 1-13.

224- **Stuart Eizenstat; Undersecretary For Economic, Business, and Agricultural Affairs, Address at Egyptian-American Chamber of Commerce.** Oct. 9, 1997, Website, http://www.state.gov., p. p. 1-7.

225- **Summary Record of the 11th Meeting.** NPT/Conf.1995/SR.112, April 26, 1995, Website, http://www.nuclear,files.org, p. p. 1-12.

226- **Summary Record of the 3rd Meeting; 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** NPT/Conf.1995/SR.3, April 26, 1995, Website, http://www.nuclear,files.org, p. p. 1-25.

227- **Summary Record of the 2nd Meeting; 1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** NPT/Conf.1995/SR.2, April 20, 1995, Website, http://www.nuclear,files.org, p. p. 1-12.

228- **Support Growing For Indefinite Extension of NPT Treaty.** 26/4/1995, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 29112274-29117343-range/archives/1995/pdq.9, p.p: 1-2.

229- **Talbott Remarks on Non Proliferation Security in South Asia.** Jan 16, 1999, Website, http://www. usinfo.state.gov., p. p. 1-6.

230- **Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** Website, http://www.acda.gov/treaties/npt2.html, p. p. 1-5.

231- **Technical Cooperation and Technology Transfer Activities within the Framework of the International Atomic Energy Agency; Working Paper Submitted By Egypt.** 24 April-19 May 2000, Website, http://www.fas.org., p. p. 1-3.

232- **Test Ban Negotiations Not Going Well.** 10/4/1996, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 10288305-10292132-range/archives/1996/pdq.9, p. p.1-2.

233- **Test Ban Treaty Progress Called Factor in US Moratorium.** 17/3/1994, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 32550715-32553875-range/archives/1994/pdq.9, p. 1.

234- **Testimony By Federico Pena; Secretary of Energy Before Senate Appropriations Subcommittee on Energy and Water Development.** Oct. 29, 1997, Website, http://www.usinfo.state.gov., p. p. 1-8.

235- **Testimony By Robert Barker Before Senate Governmental Affairs Subcommittee on International Security, Proliferation and Federal Service on the Condition of the US Nuclear Stockpile.** Oct. 27, 1997, Website, http://www.usinfo.state.gov., p. p. 1-17.

236- **Text of a Letter From the President to the Speaker of the House of Representatives and the President of the Senate.** Nov. 12, 1996, The White House; Office of the Press Secretary, Website, http://www.stimson.org/rd-table/wmd-wh.html, p. p. 1-5.

237- **Testimony of Ambassador David L. Aaron; Undersecretary of Commerce for International Trade Before House Committee on International Relations, Subcommittee on Asia and the Pacific, Hearing on India-Pakistan Nuclear Proliferation.** June 18, 1998, p. p. 1-5.

238- **Testimony of John Browne; Hearing of the Subcommittee on Strategic Force, Committee on Armed Services.** Feb. 26, 1999, Website, http://www.state.gov., p. p. 1-11.

239- **Testimony of Secretary Federico Pena Before the Senate Energy and Water Development Appropriations Subcommittee.** Oct. 29, 1997, Website, http://www.state.gov., p. p. 1-6.

240- **Testimony of William Cohen and Henry Shelton Before the Senate Armed Services Committee Hearing on the CTBT.** Oct. 6, 1999, Website, http://www.comprehensive test ban treaty site, p. p. 1-35.

241- **The Acquisition of Technology Relating to Weapons of Mass Destruction and Advanced Conventions/Munitions.** July-Dec 1996, Website, http://www.fas.org/irp/cia/wmd.html, p. p. 1-5.

242- "The Future of Egypt-US Economic Relations". **Policy View Point**, No. 8, May 2001, Website, http://www.eces.org.eg., p. p. 1-4.

243- **The Jason's Report on Nuclear Testing: Summary and Conclusions.** August 1, 1995, Website, http://www.stimson.org/rd-table/jasons.html, p. p. 1-5.

244- "The Non Proliferation Treaty: The Case For Indefinite Extension". **US Department of State Dispatch**, Vol. 6, No. 17, April 24, 1995, Website, http://www.state.gov., p. p. 1-5.

245- **The Nuclear Non Proliferation Treaty Has Been Extended Indefinitely.** UI News Briefing 95/20, Website, http://www.uilondon.org/nb/nb95/nb9520.html, p. p. 1-3.

246- "The Nuclear Non Proliferation Treaty Review and Extension Conference: A Canadian Perspective". **Canadian Disarmament**, April 10, 1996, p. p. 1-7.

247- **The Package of Decisions Adopted at 1995 Nuclear Non Proliferation Treaty Review and Extension Conference.** May 1995, Website, http://www.clw.org/coalition/nptrevcon95.html, p. p. 1-6.

248- **The Quadrennial American Public Opinion and US Foreign Policy 1999 Report.** Chicago Council on Foreign Relations, Website, http://www.american public opinion report/publications/ccfr, p. p. 1-3.

249- **The Renewal of the Nuclear Non Proliferation Treaty; This Week in Bible Prophecy.** April 1995, Website, http://www.twibp.com/archives/30/0.html, p. p. 1-4.

250- "The Report of the Presidents Advisory Board on Arms Proliferation Policy", **The Nuclear Roundtable**, Website, http://www.stimson.org/rd-table/nolan.html, p. p. 2-5.

251- **The South African Concept on Nukes.** June 23, 1995, Website, http://www.fas.org., p. p. 1-2.

252- **The US is Disappointed By Egypt's Refusal to Support the Indefinite Extension of the Nuclear Non Proliferation Treaty.** 21/4/1995, Website, http://www.fas.org., p. 1.

253- **The White House: Office of the Press Secretary, Press Conference By President Clinton and President Hosni Mubarak of Egypt.** April 6, 1993, Website, art.org/campaign-96/presidential/speeches/clinton/1993/1187.html, p. p. 1-2.

254- **The 2000 NPT Review Conference; 14 April-19 May 2000, Implementation of the Resolution of 1995 on the Middle East- Working Paper Submitted to Main Committee II By Egypt.** NPT/CONF. 2000/MC.II/WP.9, 28/4/2000, p. p. 1-3, Website, http://www.fas.org.

255- **The 2000 NPT Review Conference (14 April-19 May 2000); Statement By the Representative of Mexico, Ambassador Antonio De Icaza, to Introduce the Working Paper on Nuclear Disarmament in Main Committee I- On Behalf of the Delegations of Brazil, Egypt, Ireland, Mexico, New Zealand, South Africa and Sweden,** 26 April 2000, Website, http://www.usinfo.state.gov., p. p. 1-3.

256- "UK Parliament: Queen Speech, 16 Nov. & Debate on Foreign Affairs and Defense, 17 Nov." **Nuclear Proliferation News**, Issue No. 16, Nov. 25, 1994, Website, http://www.csf.colorado.edu/dfax/npn/npn16.html, p. p. 1-14.

257- **Undersecretary Lynn Davis, The Administration's Foreign Policy Priorities For 1995 in the Area of Non Proliferation.** Feb. 28, 1995, Website, http://www.fas.org/spp/starwars/offdocs/s950228.html , p. p. 1-10.

258- **US Arms Exports and Military Aid to Egypt; FY 19987-1996.** Website, http://www.fas.org/asmp/profiles/egypt-fmschart.html, p. 1.

259- **US Asks For Hemispheric Help to Extend NPT.** 15/3/1995, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 20146617-20151370-range/archives/1995/pdq.9, p.p. 1-2.

260- **US Committed to Early Conclusion of Test Ban Treaty.** 25/1/1994, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 47911649-47915416-range/archives/1994/pdq.9, p.p. 1-2.

261- **US Commitment to NPT Article VI. Fact Sheet** Released by the Bureau of Non Proliferation, Washington DC., April 1, 2000, Website, http://www.state.gov., p. p. 1-3.

262- **US Commitment to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** May 3, 1999, Website, http://www.state.gov., p. p. 1-17.

263- **US Commitment to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** Oct. 15, 1997, Website, http://www.acda.gov/factshee/wmd/nuclear/npt/commnpt.html , p. p. 1-9.

264- **US Firm on NPT Indefinite Extension.** 27/1/1995, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 9952126-9955465-range/archives/1995/pdq.9, p. 1.

265- **US Focuses on the Proliferation Problem.** 15/10/1993, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 58818544-58822753-range/archives/1993/pdq.9, p. p.1-2.

266- **US Foreign Policy Leaders Look at Current Issues.** 31/11/1995, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 49920663-49925172-range/archives/1995/pdq.9, p.p. 1-2.

267- **US Laws on Sanctions For Nuclear Detonations.** Trade Information Center, US Department of Commerce, p. p. 1-2.

268- **US Non Proliferation Concerns, Fact Sheet Released By the Bureau of South Asian Affairs.** US Department of State, Washington DC., March 2000, Website, http://www.state.gov., p. p. 1-3.

269- **US Non Proliferation Efforts.** 18/1/1994, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 49192468-49194596-range/archives/1994/pdq.9, p. 1.

270- **US/Nuke Treaty.** 26/1/1995, Website, http://www.intac.com/pubservice/humanrights/weap/nuclear/1995/2701treaty.html, p. p. 1-2.

271- **US Policy Leading into the NPT Conference.** Basic Paper 10, March 24, 1995, Website, http://www.igc.apc.org/basic/bpaper10.html, p. p. 1-5.

272- **US, Russia Pledge to Work Closely on Non Proliferation.** 10/5/1995, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 30714525-30719941-range/archives/1995/pdq.9, p.p. 1-2.

273- **US Says CTBT Treaty Vital to Curb Nuclear Proliferation.** 22/9/1994, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 77786437-77789142-range/archives/1994/pdq.9, p. 1.

274- **US Seeks Dramatic Progress in Test Ban Negotiations.** 12/8/1994, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 86107049-86110944-range/archives/1994/pdq.9, p.p. 1-2.

275- **US Seeks Permanent Nuclear Non Proliferation Treaty.** 15/9/1994, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 79304235-79308114-range/archives/1994/pdq.9, p.p. 1-2.

276- **US Senate Voices Support For Indefinite NPT Extension.** 17/3/1995, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 19423748-19426940-range/archives/1995/pdq.9, p.p. 1-2.

277- **US Support For Test Ban Treaty.** 16/5/1994, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 12109104-12111009-range/archives/1994/pdq.9, p. 1.

278- **US Tests Test Ban Treaty; 26 June 1997.** Basic Publications, Website, http://www.basicint.org/press-subcrit3.html , p. p. 1-2.

279- **White House Report, Thursday, August 17.** 17/8/1995, Website, gopher://198.80.36.82:70/OR 41788998-41790381-range/archives/1995/pdq.9, p. 1.

280- **Working Paper Submitted By 44 States Led by Brazil in Support of New Agenda Coalition Proposals; 1999 NPT Preparatory Committee For the 2000 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of the Nuclear Weapons.** NPT/CONF. 2000/PC. III/25, 17 May 1999, p. p. 1-4, Website, http://www.nuclearfiles.org.

281- **Worldnet Program: Holum on Non Proliferation and Arms Control.** Washington File, Jan 12, 2000, Website, http://www.state.gov., p. p. 1-16.

282- **1999 Arms Control Briefing Book: The Comprehensive Test Ban Treaty.** Council For a Livable World Education Fund, Website, http://www.clw.org/pub/clw/ef/acbb99/ctbt.html, p. p. 1-5.

283- **1997 NPT PrepCom: Principles and Objectives on the Agenda.** Basic Papers, Website, http://www.basicint.org/bpaper19.html , p. p. 1-8.

284- **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Consideration of and Action on Proposals Before the Conference.** NPT/Conf. 1995/PV.18, May 11, 1995, Website, http://www.usinfo.state.gov., p. p. 1-9.

285- **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty of the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 5th Meeting Held at UN Headquarters, 19 April 1995.** NPT/Conf. 1995/SR.5, April 26, 1995, Website, http://www.fas.org., p. p. 1-17.

286- **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty of the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 3rd Meeting Held at UN Headquarters, 18 April 1995.** NPT/Conf.1995/SR.3, April 26, 1995, p. p. 1-25.

287- **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on NPT. April 24, 1995, NPT/Conf.1995/SR.6,** Website, http://www.usinfo.state.gov., p. p. 1-7.

288- **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty of the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 6th Meeting Held at UN Headquarters, 20 April 1995.** NPT/Conf.1995/SR.6, April 24, 1995, p. p. 1-11. Website, http://www.fas.org., p. p. 1-8.

289- **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty of the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 8th Meeting Held at UN Headquarters.** 21/4/1995, Website, http://www.fas.org., p. p. 1-6.

290- **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty of the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 4th Meeting Held at UN Headquarters, 19 April 1995.** NPT/Conf.1995/SR.4, April 21, 1995, p. p. 1-11. Website, http://www.fas.org., p. p. 1-11.

291- **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty of the Non Proliferation of Nuclear Weapons; Summary Record of the 2nd Meeting Held at UN Headquarters, 18 April 1995.** NPT/Conf.1995/SR.2, April 20, 1995, p. p. 1-12.

292- **1995 Review and Extension Conference of the Parties to the Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons.** NPT/Conf.1995/9, Feb. 1, 1995, Website, http://www.un.org/depts/dpa/cda/nptconf/2/b6.html, p. p. 1-6.

293- **25 Countries Agree on Direct Missile Proliferation Diplomacy. 6/12/1993,** Website, gopher://198.80.36.82:70/OR-45305208-45308375-range/archives/1993/pdq.9, p. 1.

VI. Papers and Others:

1- **Foreign Economic Trends and Their Implications For the United States.** US Embassy, Cairo, July 1998, p. p. 1-6.

2- **Foreign Economic Trends and Their Implications For the United States.** US Embassy, Cairo, March 1995, p. p. 1-11.

3- Galal, Ahmed & Tohamy, Sahar, **Towards an Egypt-US Free Trade Agreement: An Egyptian Perspective.** The Egyptian Center for Economic Studies, Working Paper No. 21, Jan 1998, p. p. 1-26.

4- Ghoneim, Ahmed, **Statistical Data on Trade Relations Between Egypt and USA (Exports and Imports in the Period 1992-1994).** The Egyptian Center for Economic Studies, July 1995, p. p. 1-19.

5- Lawrence, Robert, **Is It Time For a US-Egypt Free Trade Agreement? AUC Perspective.** Egyptian Center for Economic Studies, Working Paper No. 24, March 1998, p. p. 1-31.

6- Mark, Clyde, **Egypt –United States Relations.** Congressional Research Service, Library of Congress, March 16, 1999, p. p. 1-13.

7- Mark, Clyde, **Egypt –United States Relations.** Congressional Research Service Issue Brief, Library of Congress, April 1, 1994,
p. p. 1-15.

8- Selim, Hassan, **US Economic Assistance Program: Impacts and Assessment.** March 2, 1999, Cairo, p. p. 1-9.

The Investment Climate in Egypt. US Embassy, Cairo, July 1998,
p. p. 1-17.

▪ الملاحق

وتتضمن معاهده حظر انتشار الأسلحة النووية

develop research, production anduse of nuclear energy for peaceful purposes without discrimination and inconformity with Articles I and II of this Treaty.

All the Parties to the Treaty undertake to facilitate, and have the right to participate in, the fullest possible exchange of equipment, materials and scientific and technological information for the peacefuluses of nuclear energy. Parties to the Treaty in a position to do so shall also co-operate in contributing alone or together with other States or international organizations to the further development of the applicationsof nuclear energy for peaceful purposes, especially in the territories of non-nuclear-weapon States Party to the Treaty, with due consideration for the needs of the developing areas of the world.

Article V

Each Party to the Treaty undertakes to take appropriate measures to ensure that, in accordance with this Treaty, under appropriate internationalobservation and through appropriate international procedures, potential benefits from any peaceful applications of nuclear explosions will be made available to non-nuclear-weapon States Party to the Treaty on a non-discriminatory basis and that the charge to such Parties for the explosive devices used will be as low as possible and exclude any charge for research and development. Non-nuclear-weapon States Party to the Treaty shall be able to obtain such benefits, pursuant to a special international agreement or agreements, through an appropriate international body with adequate representation of non-nuclear-weapon States. Negotiations on this subject shall commence as soon as possible after the Treaty enters into force. Non-nuclear-weapon States Party to the Treaty so desiring may also obtain such benefits pursuant to bilateral agreements.

Article VI

Each of the Parties to the Treaty undertakes to pursue negotiations in good faith on effective measures relating to cessation of the nuclear arms raceat an early date and to nuclear disarmament, and on a treaty on general and complete disarmament under strict and effective international control.

Article VII

Nothing in this Treaty affects the right of any group of States to conclude regional treaties in order to assure the total absence of nuclear weapons in their respective territories.

Article VIII

Any Party to the Treaty may propose amendments to this Treaty. The text of any proposed amendment shall be submitted to the Depositary Governments which shall circulate it to all Parties to the Treaty. Thereupon, if requested to do so by one-third or more of the Parties to the Treaty, the Depositary Governments shall convene a conference, to which they shall invite all the Parties to the Treaty, to consider such an amendment.

Any amendment to this Treaty must be approved by a majority of the votes of all the Parties the Treaty, including the votes of all nuclear-weapon States Party to the Treaty and all other Parties which, on the date the amendment is circulated, are members of the Board of Governors of the International Atomic Energy Agency. The amendment shall enter into force for each Party that deposits its instrument of ratification of the amendment upon the deposit of such instruments of ratification by a majority of all the Parties, including the instruments of ratification of all nuclear-weapon States Party to the Treaty and all other Parties which, on the date the amendment is circulated, are members of the Board of Governors of the International Atomic Energy Agency. Thereafter, it shall enter into force for any other Party upon the deposit of its instrument of ratification of the amendment.

Five years after the entry into force of this Treaty, a conference of Parties to the Treaty shall be held in Geneva, Switzerland, in order to review the operation of this Treaty with a view to assuring that the purposes of the Preamble and the provisions of the Treaty are being realised. At intervals of five years thereafter, a majority of the Parties to the Treaty may obtain, by submitting a proposal to this effect to the Depositary Governments, the convening of further conferences with the same objective of reviewing the operation of the Treaty.

Article IX

This Treaty shall be open to all States for signature. Any State which does not sign the Treaty before its entry into force in accordance with paragraph 3 of this Article may accede to it at any time.

This Treaty shall be subject to ratification by signatory States. Instruments of ratification and instruments of accession shall be deposited with the Governments of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, the Union of Soviet Socialist Republics and the United States of America, which are hereby designated the Depositary Governments.

This Treaty shall enter into force after its ratification by the States, the Governments of which are designated Depositaries of the Treaty, and forty other States signatory to this Treaty and the deposit of their instruments of ratification. For the purposes of this Treaty, a nuclear-weapon State is one which has manufactured and exploded a nuclear weapon or other nuclear explosive device prior to 1 January, 1967.

For States whose instruments of ratification or accession are deposited subsequent to the entry into force of this Treaty, it shall enter into force on the date of the deposit of their instruments of ratification oraccession.

The Depositary Governments shall promptly inform all signatory and acceding States of the date of each signature, the date of deposit of each instrument of ratification or of accession, the date of the entry into force of this Treaty, and the date of receipt of any requests for convening a conference or other notices.

This Treaty shall be registered by the Depositary Governments pursuant to Article 102 of the Charter of the United Nations.

Article X

1. Each party shall in exercising its national sovereignty have the right to withdraw from the Treaty if it decides that extraordinary events, related to the subject matter of this Treaty, have jeopardized the supreme interests of its country. It shall give notice of such withdrawal to all other Parties to the Treaty and to the United Nations Security Council three months in advance. Such notice shall include a statement of the extraordinary events it regards as having jeopardized its supreme interests.

2. Twenty-five years after the entry into force of the Treaty, a conference shall be convened to decide whether the Treaty shall continue in force indefinitely, or shall be extended for an additional fixed period or periods. This decision shall be taken by a majority of the Parties to theTreaty.

Article XI

This Treaty, the English, Russian, French, Spanish and Chinese texts of which are equally authentic, shall be deposited in the archives of the Depositary Governments. Duly certified copies of this Treaty shall be transmitted by the Depositary Governments to the Governments of the signatory and acceding States.

In witness whereof the undersigned, duly authorised, have signed this Treaty.

Done in triplicate, at the cities of London, Moscow and Washington, the first day of July, one thousand nine hundred and sixty-eight.

in any other manner inconsistent with the Purposes of the United Nations, and that the establishment and maintenance of international peace and security are to be promoted with the least diversion for armaments of the world's human and economic resources,

Have agreed as follows:

Article I

Each nuclear-weapon State Party to the Treaty undertakes not to transfer to any recipient whatsoever nuclear weapons or other nuclear explosive devicesor control over such weapons or explosive devices directly, or indirectly;and not in any way to assist, encourage, or induce any non-nuclear-weapon State to manufacture or otherwise acquire nuclear weapons or other n uclear explosive devices, or control over such weapons or explosive devices.

Article II

Each non-nuclear-weapon State Party to the Treaty undertakes not to receive the transfer from any transfer or whatsoever of nuclear weapons or other nuclear explosive devices or of control over such weapons or explosive devices directly, or indirectly; not to manufacture or otherwise acquire nuclear weapons or other nuclear explosive devices; and not to seek or receive any assistance in the manufacture of nuclear weapons or other nuclear explosive devices.

Article.III

Each non-nuclear-weapon State Party to the Treaty undertakes to accept safeguards, as set forth in an agreement to be negotiated and concluded with the International Atomic Energy Agency in accordance with the Statute of the International Atomic Energy Agency and the Agency's safeguards system, for the exclusive purpose of verification of the fulfilment of its obligations assumed under this Treaty with a view to preventing diversion of nuclear energy from peaceful uses to nuclear weapons or other nuclear explosive devices. Procedures for the safeguards required by this Article shall be followed with respect to source or special fissionable material whether it is being produced, processed or used in any principal nuclear facility or is outside any such facility. The safeguards required by this Article shall be applied on all source or special fissionable material in all peaceful nuclear activities within the territory of such State, under its jurisdiction, or carried out under its control anywhere.

Each State Party to the Treaty undertakes not to provide:

a. source or special fissionable material, or

b. equipment or material especiallydesigned or prepared for the processing, use or production of special fissionable material, to any non-nuclear-weapon State for peaceful purposes, unless the source or special fissionable material shall be subject to the safeguards required by this Article.

The safeguards required by this Article shall be implemented in a manner designed to comply with Article IV of this Treaty, and to avoid hampering the economic or technological development of the Parties or international co-operation in the field of peaceful nuclear activities, including the international exchange of nuclear material and equipment for the processing, use or production of nuclear material for peaceful purposes in accordance with the provisions of this Article and the principle of safeguarding set forth in the Preamble of the Treaty.

Non-nuclear-weapon States Party to the Treaty shall conclude agreements with the International Atomic Energy Agency to meet the requirements ofthis Article either individually or together with other States in accordance with the Statute of the International Atomic Energy Agency. Negotiation of such agreements shall commence within 180 days from theoriginal entry into force of this Treaty. For States depositing their instruments of ratification or accession after the 180-day period, negotiation of such agreements shall commence not later than the date of such deposit. Such agreements shall enter into force not later than eighteen months after the date of initiation of negotiations.

Article IV

Nothing in this Treaty shall be interpreted as affecting the inalienable right of all the Parties to the Treaty to

The Treaty on the Non Proliferation of Nuclear Weapons

The States concluding this Treaty, hereinafter referred to as the "Parties to the Treaty",

Considering the devastation that would be visited upon all mankind by a nuclear war and the consequent need to make every effort to avert the danger of such a war and to take measures to safeguard the security of peoples,

Believing that the proliferation of nuclear weapons would seriously enhance the danger of nuclear war.

In conformity with resolutions of the United Nations General Assembly calling for the conclusion of an agreement on the prevention of wider dissemination of nuclear weapons,

Undertaking to co-operate in facilitating the application of International Atomic Energy Agency safeguards on peaceful nuclear activities,

Expressing their support for research, development and other efforts to further the application, within the framework of the International Atomic Energy Agency safeguards system, of the principle of safeguarding effectively the flow of source and special fissionable materials by use of instruments and other techniques at certain strategic points,

Affirming the principle that the benefits of peaceful applications of nuclear technology, including any technological by-products which may be derived by nuclear-weapon States from the development of nuclear explosive devices, should be available for peaceful purposes to all Parties to theTreaty, whether nuclear-weapon or non-nuclear-weapon States,

Convinced that, in furtherance of this principle, all Parties to the Treaty are entitled to participate in the fullest possible exchange of scientificinformation for, and to contribute alone or in co-operation with other States to the further development of the applications of atomic energy for peaceful purposes,

Declaring their intention to achieve at the earliest possible date thecessation of the nuclear arms race and to undertake effective measures inthe direction of nuclear disarmament,

Urging the co-operation of all States in the attainment of this objective,

Recalling the determination expressed by the Parties to the 1963 Treaty banning nuclear weapon tests in the atmosphere, in outer space and underwater in its Preamble to seek to achieve the discontinuance of all test explosions of nuclear weapons for all time and to continue negotiations to this end,

Desiring to further the easing of international tension and thestrengthening of trust between States in order to facilitate the cessation of the manufacture of nuclear weapons, the liquidation of all their existing stockpiles, and the elimination from national arsenals of nuclearweapons and the means of their delivery pursuant to a Treaty on general and complete disarmament under strict and effective international control,

Recalling that, in accordance with the Charter of the United Nations, States must refrain in their international relations from the threat or use of force against the territorial integrity or political independence of any State, or

which occurred on May 1998. Was there any development in the aspects of the Egyptian policy towards the Israelis nuclear option in particular on the Egyptian perceptions to the real aims and capabilities of the Israelis nuclear program.

-This study adopts International Regime Theory to analyze and construe Clinton Administration non proliferation policy.

-This study has reached the following conclusions:-

1-The major dispute between Egypt and United States in respect to the issue of the indefinite and unconditional extension of the NPT had no impact on the strategic relations between the two countries in any way and it didn't led up to the irritation in the US Egyptian relations in particular the American Economic Assistance Program- Mubarak-Al Gore Partnership- Strategic Cooperation between Egypt and US Direct Investment in Egypt.

2-There was an asymmetry in the perceptions of both the Congress and Presidency in regards to the issue of non proliferation and other issues related to it.

3-The failure of Clinton Administration's efforts to foster the main pillars of the non proliferation regime as the world witnessed the continuous seek of some countries to acquire the nuclear deterrent; and what proof this idea is the breakout of nuclear arms race in South Asia amid the Indian-Pakistani nuclear detonations on May 1998.

4-The Israelis-Egyptian crises are more significant on the Egyptian-American relations than the dispute between the two countries on the NPT.

Study Abstract

-This study deals with Clinton Administration foreign policy towards Egypt in regards to the issue of the indefinite and unconditional extension of the Non Proliferation Treaty (NPT) during a known period which starts from 1993 till 2000.

-It aims at analyzing and observing aspects of symmetry and asymmetry between Egypt and United States with respect to this issue either before the 1995 NPT Review Conference or before the 2000 NPT Review Conference.

-The real importance of this study is the analyze of the main features of Clinton Administration foreign policy towards Egypt in respect to an important issue which was the subject of debate before the 1995 NPT Review Conference in order to throw light on the development or changes and continuity in the main features of the Administration foreign policy towards number of issues that led up to the irritation in the US Egyptian relations which are American Economic Assistance Program Mubarak-Al Gore Partnership- Strategic Cooperation between Egypt and US Direct Investment in Egypt.

-This study tries to find answers to some research questions which are the following:-

Was there any asymmetry in the perceptions of both the Congress and Clinton Administration towards the non proliferation issue and other issues related to it. Does the Egyptian demands which calls for Israel to accede to the NPT led up directly or indirectly to the irritation in the US-Egyptians relations. Can we say that Egyptian-Israelis crises impact the US-Egyptian relations more significantly than the dispute between the two countries on NPT. Does the Administration efforts to curb the spread of nuclear weapons succeeded especially in light of the Indian-Pakistani nuclear detonations

Helwan University
Faculty of Commerce & Business Administration
Department of Political Science

Clinton Administration Foreign Policy Towards Egypt Case of Nuclear Non Proliferation Treaty (1993-2000)

Thesis Submitted to obtain the Ph. D Degree in Political Science

Prepared By

Abeer Mohamed Atef El Ghandour

Assistant Instructor in Political Science Department

Supervisor

Prof. Dr. El Sayed Elewa

Professor of Political Science

Faculty of Commerce & Business Administration
Helwan University

Vice Dean of Postgraduate Studies and Researches

Prof. Dr. Mohamed Ghars El Din

2003

